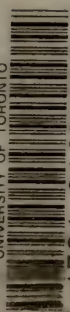


UNIVERSITY OF TORONTO



3 1761 01460889 7



لوجه الكريم وأن ينفع بها النفع العميم بحمد سيد الأولين وآخرين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وكان الفراغ من جمعها ليلة الجمعة بعد العشاء لتسع بقين من شهر جمادى الثانية سنة ثلاث وثلثمائة بعد الألف من هجرة من خلق على أحسن وصف ﷺ

فهرست تشويق الخلان على متن الأجرومية

صفحة	صفحة
١٦٧ باب التوكيد	٢ خطبة الكتاب
١٧٠ باب البدل	٣ البسملة
١٧٢ باب منصوبات الأسماء	٤ باب الكلام
١٧٣ باب المفعول به	١٢ أقسام الكلام
١٧٦ باب المصدر	٢٤ باب الاعراب
١٧٨ باب ظرف الزمان	٤٧ باب معرفة علامات الاعراب
١٨٠ باب الحال	٧٧ فصل المعربات قسمان
١٨٣ باب التمييز	٨٧ باب الأفعال
١٨٦ باب الاستثناء	١١٢ باب مرفوعات الأسماء
١٩٠ باب لا	١١٣ باب الفاعل
١٩١ باب المنادى	١١٩ باب المفعول الذي لم يسم فاعله
١٩٣ باب المفعول من أجله	١٢٣ باب المبتدا والخبر
باب المفعول معه	١٣٦ باب العوامل الداخلة على المبتدا والخبر
١٩٤ باب مخفوضات الأسماء	١٤٨ باب النعت
(تمت)	١٦٠ باب العطف

وفاقا لسيويبه لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الا بعامله وقيل معنى اللام هو العامل وقيل الحرف المقدر
 ناب عنه المضاف (قوله ما يقدر باللام) أى الدالة على الملك أو الدالة على الاختصاص فالأول مثل له المصنف
 والثاني نحو قولك باب الدار وسيأتى توضيحه قال الأشمونى اختلف فى اضافة الأعداد الى المعدودات
 فمذهب الفارسي أنها بمعنى اللام ومذهب ابن السراج أنها بمعنى من واختاره فى شرحى التسهيل والكافية
 فقال بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه ومن هذا النوع اضافة الأعداد
 الى المعدودات والمقادير الى المقدرات وقد اتفقا فيما اذا أضيف عدد الى عدد نحو ثلثائة على أنها بمعنى من اه
 (قوله نحو ثوب خز) الحزنوع من الحرير والساج نوع من الخشب اه خالد (قوله أن يكون المضاف اليه
 جنسا للمضاف) أى وأن يكون المضاف اليه صالحا للاخبار به عن المضاف ألا ترى أن الخاتم بعض جنس
 الفضة وأنه يقال هذا الخاتم فضة وكذا نقول فى باب ساج هذا الباب ساج (تنبيه) قال يس قال الجامى أخذنا
 من الرضى واعلم أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح به بالى كفى افادة الاختصاص الذى هو
 مدلول اللام فقولك يوم الأحد علم الفقه وشجر الأراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الأصل
 يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكاليف مثل كل رجل وكل واحد اه
 وليس كذلك ما أضيف بمعنى من فافهم ذلك (قوله وبقى قسم ثالث) ذكر هذا القسم ابن مالك تبعا لطائفة
 قليلة (قوله ظرفا للمضاف) أى زمانيا كان أو مكانيا الأول نحو مكر الليل ومنه مامثلة الشارح والثاني نحو
 يا صاحبي السجن وشييد الدار (قوله فاذا لم يكن المضاف الخ) حاصله أنه اذا انتفت الشرط فلاضافة بمعنى
 اللام نحو غلام زيد فان المضاف اليه فى هذه ليس جنسا للمضاف ولا يصح الاخبار فيه بالمضاف اليه عن
 المضاف ولا المضاف اليه فيه ظرفا للمضاف ونحو يوم الخميس فان اليوم وان كان يصح أن يخبر عنه بالخميس
 فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس ونحو يزد يد فان اليد وان كانت بعض زيد لكنها
 لا يصح أن يخبر عنها بزيد فلا يقال هذه اليد زيد فالاضافة فى جميع ذلك بمعنى اللام المفيدة للملك أو الاختصاص
 قيل ان الاضافة قيمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما فهم معنى فى فهو على معنى اللام مجازا بل هذا
 القليل هو مذهب الجمهور وقيل ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وقيل ليست الاضافة على
 تقدير حرف أصلا (قوله كما قال ابن مالك) هو محمد بن محمد بن مالك الطائى المتبحر فى كل فن الا أن النحو
 وما يتعلق به أشهر له من غيره ومن تلاميذه الامام النووى رحمه الله تعالى قيل عنه فى قوله * ورجل من
 الكرام عندنا * ومنهم أبو حيان شيخ ابني عقيل وهشام (قوله والثانى الخ) اعراب هذا البيت الثانى
 مفعول مقدم باجرر وهو فعل أمر وانو فعل أمر أيضا معطوف على اجرر ومن بكسر الميم مفعول انو على
 تقدير مضاف وأو حرف عطف وتقسيم على من واذا ظرف متضمن معنى الشرط ولم حرف نفي
 وجزم ويصح فعل مضارع مجزوم بلم والاحرف استثناء وذا اسم اشارة فى محل رفع على أنه فاعل يصلح
 على الاستثناء المفرغ ونعت اشارة محذوف واللام مفعول بخذا على تقدير مضاف وخال فعل أمر مؤكد
 بالثبوت الخفيفة المبدلة فى الوقف ألفا ولما متعلق بخذا وما موصول اسمى نعت لمحذوف وسوى فى موضع
 الصلة لما وذاك مضاف اليه وهو اسم اشارة لثنى ونعت محذوف والتقدير واجرر الثانى وانو معنى من أو فى اذا
 لم يصلح الا ذاك المعنى وخذ اللام للمعنى الذى سوى ذيك المعنيين (قوله والله) مبتدأ وقوله سبحانه وتعالى
 جملة اعتراضية وسبحان مصدر علم على التسيخ وقوله أعلم خبر المبتدأ * وهذا آخر ما يسهه الله تعالى من الكتابة
 على شرح الآجرومية التى لمقاصد هذا الفن جامعة ولقاصديه نافعة فالمرجو ممن اطلع عليها أن ينبه على
 ما وقع فيه وأن يصلحه بعد التأمل فيه فرحم الله امرأى عيا فستره أو زلا فغفره فانه قل أن يخلص
 مؤلف من الهفوات أو ينجو مصنف من العثرات ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذه الحاشية خالصة

(ما يقدر باللام نحو
 غلام زيد) أى غلام
 لزيد (وما يقدر بمن
 نحو ثوب خز وباب
 ساج وخاتم حديد) أى
 ثوب من خز وباب من
 ساج وخاتم من حديد
 (وما أشبه ذلك) من
 أمثلة القسمين وضابط
 الاضافة التى على معنى
 من أن يكون المضاف
 اليه جنسا للمضاف فتكون
 من لبيان الجنس وبقى
 قسم ثالث تكون
 الاضافة فيه على معنى
 فى وهو أن يكون المضاف
 اليه ظرفا للمضاف نحو
 تربص أربعة أشهر
 أى تربص فى أربعة
 أشهر فاذا لم يكن المضاف
 اليه جنسا للمضاف ولا
 ظرفا له فهى على معنى
 اللام كما قال ابن مالك
 والثانى اجرر وانو من
 أو فى اذا
 لم يصلح الا ذاك واللام
 خذا
 لما سوى ذيك والله
 سبحانه وتعالى أعلم

بيض ثلاث كنعاج جم * يضحكن عن كالبرد المنهم
والجم جمع جاء وهى التى لا قرن لها والبرد بفتح الراء المطر المنعقد والمنهم الذائب ومما يستعمل اسما
عن وعلى وذلك اذا دخلت عليهما من كقوله
فلقد أرانى للرماح دريئة * من عن يمينى مرة وأمامى
والدريئة الحلقة التى يتعلم فيها الطعن وقوله

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها * تصل وعن قيص بزىء مجبل
والظمء بالكسر مدة الصبر عن الماء وتصل تصوت الأحشاء من العطش والقيص القشر الأعلى من البيض
وزىء أرض غليظة ومجبل اسم مكان أى محل الجبل السائر وتيهانه ومنه منذ ومنذ اذا دخل على اسم مرفوع
وعلى جملة فعلية تقول ما رأيته مذ يومان وجئت مذ دعانى زيد قال ابن مالك
ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا * أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا
وهما مبتدآن على الأول وظرفان على الثانى وتستعمل من وفى واللام أفعالا فمن أمر من مان وقد مر فى باب
الأفعال وف أمر من وفى ول أمر من ول (التنبية الثانى) قدرنا كلمة ما بعد من وعن والباء فلا تكفهم
عن عمل نحو مما خطاياهم وقرئ خطياتهم ونحو عما قليل فبا تقضهم ميثاقهم وبعد اللام ورب والكاف
قليل كقوله
الى ملك خير أربابه * فان لما كل شىء قرارا
وقوله
ربما ضربت بسيف صقيل * بين بصرى وطعنة نجلاء

ومر هذا فى صدر الكتاب وبصرى بضم الباء بلدة بالشام والنجلاء الواسعة البينة الاتساع وقوله
وتنصر مولانا ونعلم أنه * كما الناس مجروم عليه وجارم
وجارم ظالم (خاتمة) بقى من حروف الجر خلا وعدا وحاشا وذ كرها المصنف فى المستثنى وحتى فى بعض المواضع
ولعل وتقدم فى باب المبتدأ ومتى فى لغة هذيل بمعنى من كقوله

شربن بماء البحر ثم ترفعت * متى لجج خضر لهن نثيج
وكى بمعنى اللام تقول كيمه بمعنى له (قوله) وأماما يخفض بالاضافة اعلم أن الاضافة اسناد اسم الى غيره بتنزيل
الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين ومن النون التى هى علامة
الاعراب لقيام المضاف اليه مقامه تقول غلام زيد وغلاما زيد وكاتبو القاضى قال ابن مالك
نونا تلى الاعراب أو تنوينا * مما تضيف احذف كطورسينا

ولا تجامع الاضافة أل فلا تقول الغلام زيد الا فى نحو الضاربا زيد والقاتلو عمرو والضارب الرجل والضارب
رأس الجانى ومررت بالرجل الضارب غلامه ولا تجامع العلم باقيا على علميته ونحو زيد كم قدر فيه الشيوع كما
فى رب زيد لقيته (تنبيه) قد يفصل بين المضاف والمضاف اليه القسم نحو قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت
والله ربها حكاه أبو عبيدة وبين الجار والمجرور نحو اشتريته بوا الله ألف حكاه ابن كيسان عن الكسائى قاله
الشيخ خاله (قوله) فنحو قولك غلام زيد (هذه الاضافة أفادت تعريف المضاف والذى أفاد تخصيصه نحو
غلام رجل (فائدة) قال الرازى اعلم أن مراتب الموجودات ثلاثة مؤثر لا يتأثر وهو الاقوى وهو درجة الفاعل
ومتأثر لا يؤثر وهو الأضعف وهو درجة المفعول وثابت يؤثر باعتبار ويتأثر باعتبار وهو المتوسط وهو درجة
المضاف اليه والحركات أيضا ثلاثة أقواها الضمة وأضعفها الفتحة وأوسطها الكسرة فألحقوا كل نوع بشبهه
فجعلوا الرفع الذى هو أقوى الحركات للفاعل الذى هو أقوى الأقسام والفتح الذى هو أضعف الحركات
للمفعول الذى هو أضعف الأقسام والجر الذى هو المتوسط للمضاف اليه الذى هو المتوسط من الأقسام أهتأمل
(قوله) يوهم أنه مجرور بالاضافة أى كما هو رأى السهيلي وأبى حيان فى النكت (قوله) والصحيح أنه مجرور بالمضاف

(وأماما يخفض بالاضافة)
فنحو قولك غلام زيد)
فاذا قلت مثلا جاء غلام
زيد فجاء فعل ماض
وغلام فاعل وزيد
مضاف اليه وهو مجرور
بالمضاف وهو غلام
وكلامه يوهم أنه مجرور
بالاضافة وهذا قول
ضعيف والصحيح أنه
مجرور بالمضاف (وهو
على قسمين) يعنى أن
الاضافة تنقسم الى
قسمين تارة تكون
على معنى اللام وتارة
تكون على معنى من
وأشار اليهما بقوله

وملكت ما بين العراق ويثرب * ملكا أجار لمسلم ومعاهد
وتقوية العامل المتأخر نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون واتهاء الغاية نحو كل يجري لأجل مسمى والتعجب نحو
قولهم لله درك أى ما أكثر درك والله أنت وبالله العشب اذا تعجبوا من كثرتهم والصيرورة نحو
لدوا للموت وابنوا للخراب * فكلكم يصير الى الذهب
والبعدية نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس أى بعده والاستعلاء نحو يخرون للاذقان أى عليها وللنسب نحو
لزيد عم هو لعمر وخال وللتبيين نحو قل لعبادى كقيل ومرادفة فى نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة
أى فيه وبمعنى عند كقراءة بعضهم بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم وبمعنى من كقوله
لنا الفضل فى الدنيا وأنفق راغم * ونحن لكم يوم القيامة أفضل
ومعنى راغم لاصق بالرغام بفتح الراء وهو التراب كناية عن الذلة والاحتقار وبمعنى عن كقوله
كضرائر الحسناء قلن لوجهها * حسدا وبغضا انه لدميم
أى عنه ولتتملك نحو جعلت هذا زيدا وشبهه نحو جعل لكم من أنفسكم أزواجا (قوله وهى الواو) الأولى
أن يقدم الباء لأنه الأصل فى القسم لكن يجاب عن المصنف بأنه قدم الواو لكثرة استعماله ولذا ألغز
الامام الحريرى فى مقاماته لهذا بقوله وما حرف نائبة أكثر منه مكرا * وأرحب وكرام * وأكثر لله ذكرا *
والكلام على حروف القسم قد تقدم فى صدر الكتاب فلا يحتاج الى الاطالة هنا الا أن أباعبودة ذكر أن
الكاف حرف قسم وخرج قوله تعالى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق عليه والمعنى كقوله ابن هشام فى المغنى
الأفعال لله والرسول والذى أخرجك قال فيه وقد شنع ابن السجري على مكى فى حكايته هذا القول وسكوته
عنه قال ولو أن قائلا قال كالله لأفعلن لاستحق أن يصدق فى وجهه ويطلب هذه المقالة أربعة أمور أحدها
ان الكاف لم تجب بمعنى واو القسم واطلاق ما على الله سبحانه وتعالى وربط الموصول بالظاهر وهو فاعل أخرج
وباب ذلك الشعر كقوله * وأنت الذى فى رحمة الله أطمع * ووصله بأول السورة مع تباعدا بينهما (تنبيه)
أكثر نسخ المتن ذكر واو رب الا لنسخة التى شرحها الشيخ الكفراوى والشارح فنذكرها تحصيل للبركة
اعلم أن رب قد تحذف ويبنى عملها بعد الفاء كثيرا كقوله
فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع * فألهيتها عن ذى تمام محول
ومعنى طرقت أتيت ليلا ومعنى عن ذى تمام محول أى أشغلتها عن صبى ذى تمام اذا تم له سنة وبعد الواو أكثر
كقوله وليل كموج البحر أرخى سدوله * على بأنواع الهموم . ليتلى
والسدول الستور وبعد بل قليلا كقوله * بل مهمه قطعت بعدمهمه * والمهمه المفاضة وبدونهن أقل كقوله
رسم دار وقت فى طله * كدت أقضى الحياة من جلله
والطلل ماشخص من آثار الديار وأقضى الحياة معناه أموت ومن جلله من عظم أمره فى عيني (قوله) وبعد
ومنذ) قيل أصل من من من دليل رجوعهم الى ضم الدال من من عند ملاقة الساكن نحو من ذا اليوم ولولا أن
الأصل الضم لكسروا ولأن بعضهم يقول من من طويل فيضم مع عدم الساكن وقال ابن ملكون هما
أصلان لأنه لا يتصرف فى الحرف وشبهه ويرده تخفيفهم ان وكاثر ولكن ورب وقال المالىق اذا كانت مذ اسما
فأصلها من من أو حرفا فهى أصل اه أشموني ومعناها ابتداء الغاية ان كان الزمان ماضيا نحو ما رأته من يوم
الجمعة أو من يوم الجمعة أى من يوم الجمعة والظرفية ان كان حاضرا نحو ما رأته من يومنا أو من يومنا أى فى
يومنا قال ابن مالك وان يجزا فى مضى فكمن * هما وفى الحضور معنى فى استين
وبمعنى من والى معان كان معدودا نحو ما رأته من يومين أو من يومين أى من ابتداء هذه المدة الى
انتهائها (تنبيهان) الأول قد تستعمل الكاف اسما كقوله :

وهى الواو والباء والتاء
نحو والله وبالله وتالله
(وبعد ومنذ) نحو
ما رأته من أو من يوم
الجمعة فما نافية ورأيتها
فعل وفاعل ومفعول
ومن من حرف جر
ويوم مجرور بمنذ أو من
والجمعة مضاف اليه

المعنى اه تصریح (قوله وعلى) من معانيها الاستعلاء وقد مر في صدر الكتاب ومعنى في نحو على حين غفلة والمجازة كما في قوله اذا رضيت على بنو قشير * لعمر الله أعجبنى رضاها

أى عنى والتعليل نحو ولتكبروا الله على ما هذا كم والمصاحبة نحو وآتى المال على حبه وموافقة من نحو اذا اکتالوا على الناس يستوفون ومرادفة الباء نحو تحقيق على أن لأقول والاستدراك والاضراب كقوله

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا * على أن قرب الدار خير من البعد

على أن قرب الدار ليس بنافع * اذا كان من تهواه ليس بذى ود

(قوله وفى) من معانيها الظرفية وقد مر في صدر الكتاب والسببية وفي الحديث دخلت امرأة النار في هرة حبستها والمصاحبة نحو قال ادخلوا في أمم والاستعلاء نحو لأصلبكم في جذوع النخل والمقايسة نحو فامتنع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل أى بالقياس الى الآخرة وموافقة الى خوف ردوا أيديهم في أفواههم ومرادفة من نحو في تسع آيات أى منها كما قيل ومعنى الباء كقوله

وتركب يوم الروع منا فوارس * بصيرون في طعن الأباهر والسلا

والأباهر جمع أبهر وهو عرق اذا قطع ما ب صاحبه والسلا جمع كلوة أو كلية مضموم الأول فيهما وما من الاحشاء معروفتان ولكل من الانسان أو الحيوان كليتان وهما لختان حمرا وان لازقتان بعظم الصلب عند الخاصرة وهما منبت زرع الولد كما في المصباح (قوله ورب) أشبعنا الكلام عليها في صدر الكتاب فلتراجع ثمة (قوله رب رجل كريم لقيته) رب حرف جر شبهه بالزائد ورجل مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد (تنبيه) يدخل رب على النكرة لا غير حتى جعل الحريرى اياها علامة التنكير فقال

وكل مارب عليه يدخل * فانه نكرة يارجل

وكل ما جاء بعد رب نكرة * ولو ضميرا نحو ربه مره

ورب خاله اذا أريد به * شخص به مسمى اذا لا يشبهه

وقلت :

وهذا الكلام مر في المعرفة والنكرة (قوله والباء) قال في الكشف فان قلت من حق حروف المعاني التي جاءت على حرف واحد أن تبني على الفتحة التي هي أخت السكون نحو كاف التشبيه ولام الابتداء وواو العطف وفائه وغير ذلك فما بال لام الاضافة وبائها بنيتا على الكسر قلت أما اللام فللفصل بينها وبين لام الابتداء وأما الباء فلكونها لازمة للحرفية والجر اه وقد تقدم في اللام من أول الكتاب ومن معاني الباء الاصاق وقد مر في صدر الكتاب والاستعانة نحو كتبت بالقلم والتعديّة نحو ذهب الله بنورهم أى أذهبه والتعويض وتسمى باء المقابلة وسماها الوالد باء الثمن كبعتك هذا بهذا والتبعض نحو عينا يشرب بها عباد الله أى منها والمصاحبة نحو وقد دخلوا بالكفر أى معه والمجازة نحو فاسأل به خيرا أى عنه والظرفية نحو وما كنت بجانب الغربي أى فيه والبدل نحو ما سرني بذكريلى ذكر سلمى أى بدل ذكرها والاستعلاء نحو من ان تأمنه بقنطار أى على قنطار والسببية نحو فيما نقضهم ميثاقهم لغانهم والتوكيد نحو كفى بالله شهيدا وللغاية نحو قد أحسن بي أى الى (قوله والكاف) من معانيها التشبيه وقد مر في صدر الكتاب والتعليل نحو واذكروه كما هذا كم أى لهدايتكم والتوكيد نحو ليس كمثل شيء والاستعلاء قيل لبعضهم كيف أصبحت قال كخير أى على خير (قوله واللام) من معانيها الاختصاص والاستحقاق وقد مر في صدر الكتاب والتعديّة نحو ما ضرب زيدا لعمر وفي صيغة التعجب والتعليل نحو قوله

وانى لتعرونى لذ كراك هزه * كما انتفض العصفور بالله القطر

ومعنى تعرونى تصينى وهزه بكسر الهاء تشاط والتوكيد كقوله

(وعلى) نحو ركب
على الفرس (وفى) نحو
الماء فى الكوز
(ورب) نحو رب رجل
كريم لقيته (والباء)
نحو مررت بزید
(والكاف) نحو زيد
كالبدر (واللام) نحو
المال لزيد (وحروف
القسم

وبعد ما وليس جرابا الخبر * وبعد لا ونفى كان قد يجر

ومن الخفوض بالتوهم قوله بدالى أنى لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيئا اذا كان آتيا
بجر سابق على توهم دخول الباء فى خبر ليس فكأنه قال بمدرك والمجرور بالمجاورة قولهم هذا جحر ضب
خرب بخفض خرب لمجاورته لضب وحقه الرفع لأنه صفة لجحرو وهذا فى النعت والتوكيد كقوله

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم * أن ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب

بخفض كلهم لمجاورته الزوجات مع أنه توكيد لذوى ومنه فى العطف قوله تعالى وأرجلكم الى الكعابين
بالخفض مع أنه معطوف على أيديكم لا على رؤوسكم اذا الأرجل مفعولة لا مفعولة قال يس ان هذه الآية ليست
من هذا الباب لأن العاطف يمنع من التجاور بل لأن الأرجل لما كانت من بين الأعضاء الثلاثة المفعولة
بصب الماء عليها كانت مظنة الاسراف المذموم شرعا عطفت على المسحوح لا تمسح ولكن لينبه على
وجوب الاقتصاد فى صب الماء عليها ولذا جاء بالغاية وهو قوله تعالى الى الكعابين امانة لظن من يظن أنها
ممسوحة لأن المسحوح لم يضرب له غاية فى الشريعة اه قال الفقير فيه نظرم من وجهين الأول أن دعوى
وجوب الاقتصاد فى صب الماء عليها ممنوع غاية الأمر فيه أنه مندوب لا واجب والثانى أى دعوى أن المسحوح
لم يضرب له غاية فى الشريعة غير مسلم لأنه يجب مسح جميع الرأس عند مالك فتأمل واعلم أن المصنف ترك
هذين النوعين لكون الأول يرجع الى الخفوض بالحرف المتوهم والثانى قليل (قوله خفوض بالحرف) قدمه
لأن الأصل فى الخفض أن يكون بالحرف ولا يكون بالاسم الا بطريق النيابة اه عبد المعطى (قوله يوم
أن التابع مخفوض بالتبعية) وهو رأى الأخفش والسهيل وهو ضعيف اه خالد (فائدة) اجتمعت
هذه الثلاثة فى الفاتحة ولهذا لم يذكر سواها فاعله لأجل ذلك قلله دره (قوله فهو ما يخفوض بمن) من معانيها
الابتداء وقد مر فى صدر الكتاب ومنها التبويض نحو حتى تنفقوا ثم تحبون وبين الجنس نحو من اساور
من ذهب والتنقيص على العموم نحو ما جاءنى من رجل والبدل نحو أَرْضَيْتُمُ بالحياة الدنيا من الآخرة
والظرفية نحو ماذا خلقوا من الأرض والتعليل نحو ما خطاياهم أغرقوا والاستعلاء نحو ونصرناه من القوم
(قوله والى) من معانيها الانتهاء وقد مر فى صدر الكتاب والمصاحبة نحو ولاتأكلوا أموالهم الى أموالكم
والتبين أى تبين فاعلية مجرورها بعد ما يفيد جبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو رب السجن
أحب الى ومرادفة اللام نحو والأمر اليك ومرادفة فى نحو ليجمعنكم الى يوم القيامة ومساواة من كفى قوله
تقول وقد عاليت بالكور فوقها * أيسق فلا يروى الى ابن أحمر

وعاليت أى علوت والكور الرحل ومواقفة عند كقوله

أم لاسبيل الى الشباب وذكره * أشهى الى من الرحيق السلسل

الرحيق من أمماء الخمر والسلسل السهل الدخول الى الخلق (قوله وعن) من معانيها المجاوزة وقدم فى صدر
الكتاب والبعدية نحو طبقا عن طبق أى حالا بعد حال والاستعلاء نحو ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه
أى على نفسه والتعليل نحو وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك أى لأجل قولك ومرادفة من نحو وهو الذى
يقبل التوبة عن عباده أى منهم ومرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى أى به والبدل نحو لا تجزى نفس
عن نفس شيئا أى بدل نفس والظرفية كقوله

وآس سراة الحى حيث لقيتهم * ولانك عن حمل الرباعة وانيا

ومعنى آس أعط والرباعة بالكسر أفساط ما يتحملة الانسان من دية أو غيرها (قوله عن القوس) قال ابن
مالك هى فيه للاستعانة بمعنى الباء لأنهم يقولون رميت بالقوس وعن القوس حكاهما الفراء وفيه رد
للحريرى فى انكاره أن يقال ذلك الا اذا كانت القوس هى المرمية وحكى أيضا رميت على القوس قاله فى

مخفوض بالحرف) نحو
مررت بزيد (ومخفوض
بالإضافة) نحو جاء
غلام زيد (وتابع
للمخفوض) نحو مررت
بزيد العالم وبزيد
وعمره وبزيد نفسه
وبزيد أخيك وكلامه
يوهم أن التابع مخفوض
بالتبعية والصحيح أنه
مخفوض بماجر التبوع
الا البديل فعلى نيه
تكرار العامل فلم
يخرج الخفض عن
الخفض بالحرف أو
بالمضاف (فأما المخفوض
بالحرف فهو ما يخفوض
بمن والى) نحو سرت
من البصرة الى الكوفة
(وعن) نحو رميت
السهم عن القوس

الذي يذكر ليان من فعل معه الفعل) يعنى أن المفعول معه هو الاسم المنصوب الذي يذكر لبيان الذات التي فعل الفعل بمصاحبتها ويشترط له أن يقع بعدواو مفيدة للمعية (نحو جاء الأمير والجيش) جاء الأمير فعل وفاعل والجيش الواو او والمعية والجيش منصوب على أنه مفعول معه وناصبه الفعل المذكور قبله (واستوى الماء والخشبة) واعرابه كالذي قبله والاستواء معناه الارتفاع والمعنى ارتفاع الماء حتى حاذى الخشبة والخشبة مقياس يعرف بها قدر ارتفاع الماء (وأما خبر كان وأخواتها) نحو كان زيد قائما (واسم ان وأخواتها) نحو ان زيدا قائم (فقد تقدم ذكرهما في المرفوعات) ولا حاجة الى اعادة ذلك هنا (وكذلك التوابع) وهي النعت نحو رأيت زيدا العالم والعطف نحو رأيت زيدا وعمرا والتوكيد نحو رأيت زيدا نفسه والبدل نحو رأيت زيدا أخاك (فقد تقدمت هناك) فلا حاجة الى اعادة هنا

والله سبحانه وتعالى أعلم (باب مخفوضات الأسماء) وبعد ما استفهام او كيف نصب * بفعل كون مضمير بعض العرب (قوله وأما خبر كان) لم ينبه على مفعولى ظننت لكن ذلك داخل تحت المفعول به وبهذا يعلم انتقاد ما قدمنا في أول باب المرفوعات والله سبحانه وتعالى أعلم

باب مخفوضات الأسماء

معنى الباب والأسماء مرفى صدر الكتاب وازافة مخفوضات الى الأسماء امان اضافة الصفة للموصوف واما من الاضافة البيانية واما أن تكون بمعنى من وأولى الثلاثة أن الاضافة بيانية أعنى المخفوضات التي هي الأسماء اذ لا يوجد المخفوض الا الأسماء بخلاف المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات جمع مخفوضة وقدمر في المرفوعات والمنصوبات (قوله المخفوضات ثلاثة) الأولى ثلاث بالتذكير لكن مرتوجيه في نواصب المضارع وأسقط المصنف أمرين وهما الجر بالتوهم وبالمجاورة فالمجرور بالتوهم نحو قولك لست قائما ولا قاعد بحرقاعد على توهم دخول الباء على خبر ليس اذ دخلها عليه كثير قال ابن مالك

وذاك في اسم الجنس والمشار له * قل ومن يمنعه فانصر عاذله
وأما في لفظة الله فانه قد يحذف الحرف ويعوض عنه الميم في الآخر مشددة فتقول اللهم ولا تجمع بين البدل
والمبدل وأما قوله اني اذا ما حدث ألما * أقول يا اللهم يا اللهم
فشاذ قال ابن مالك والأكثر اللهم بالتعويض * وشذيا اللهم في قريض
والحدث الحادث من مكاره الدنيا وألم أي نزل ومعنى قول ابن مالك في قريض أي الشعر والله سبحانه وتعالى أعلم
﴿ باب المفعول من أجله ﴾

ويسمى المفعول لأجله والمفعول له وهو المصدر المفهم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل فان فقد شرط من
شروطه جرب باللام نحو جئت لك للسمن ولا يجوز نصبه لأن السمن غير مصدر ونحو جئت لك اليوم للاكرام
غدا لعدم اتحاد وقتيهما ونحو جاء زيد لاكرام عمروله لعدم اتحاد فاعليهما وان وجدت الشروط جاز نصبه
وجره أيضا فالشروط انما هي للجواز لا للوجوب تقول زيد قنع زهد قال ابن مالك
وهو بما يعمل فيه متحد * وقتا وفاعلا وان شرط فقد
فاجرره بالحرف وليس يمتنع * مع الشروط كل زهد ذا قنع
(قوله وهو الاسم) أي المصدر (قوله المنصوب) أي جواز مع استحكال الشروط كما مر والأكثر فيما جرد
عن أل النصب وفيما لم يجرد عنها الجر تقول لا أقعد جينا ولا أقعد الجبن ولا أقعد للجبن وكقوله
لا أقعد الجبن عن الهيجاء * ولو توالى زمر الأعداء

والظاهر في المضاف استواء الأمرين تقول ضربت ابني تأديبه ولتأديبه (قوله يانا لسبب وقوع الفعل)
أي فالمفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل ولذا يشترط زيادة على ما تقدم كونه قلبيا فلا يجوز جئت لك قراءة
للعلم أو قتلا للكافر أو ضرب زيد لأن الحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليس كذلك قال
خض ورده الرضى بأنه ان أراد أن الباعث يتقدم وجودا فممنوع بنحو الماء المتأخر عن الحفر أو تصور اقسلم
ولا ينفعه وينقض قوله ضربت ابني وجئت تأديبا اصلاحا لك فانه مفعول له اجماعا وليس قلبيا ولا متقدم
الوجود فان قدر فيه ارادة تأديب واصلاح قلنا فليجز جئت اكرامك لي وجئت اليوم اكراما لك غدا بل
جئت ممنا وعسلا على تقدير ارادة لك فظهر أن المفعول له هو الاسم المذكور لامضاف مقدر اه (قوله
واجلا لا منصوب) أي بما تقدمه (قوله على أنه مفعول لأجله) ذهب بعضهم الى أنه منصوب على المصدرية لفعل
مقدر من جنس ذلك الفعل فمعنى قولك قت اجلا لا لعمر وقت وأجلت اجلا لا لعمر و قولك قصدتك ابتغاء
معروفك قصدتك وابتغيتك ابتغاء معروفك قال عبد المعطى وفيه تقدير وتكلف اه (قوله شروط) أي
خمس (قوله من المطولات) مضى محل التطويل والله الحمد والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ باب المفعول معه ﴾
اعلم أن المفعول معه مقصور على السماع عند سيويه وهو الحائز قصبات السبق في مضمار العربية خلافا
للاخفش وأبي علي والراجح فيما جاز فيه العطف والنصب هو العطف بالاتفاق حملا على الأصل ففي جعله
مفعولا معه مصير الى المرجوح المختلف فيه وترك الراجح المتفق عليه وصرح أئمة النحو بأن المفعول معه
هو المقصود بالنسبة في جملة قال الشيخ في شرح اللب واعلم أن تحقيق معنى المفعول معه على حرفين مقيدتين
أحدهما كذا وكذا والثاني أن المفعول في جملة مقصود بالنسبة والمعمول الأول الذي يصاحبه هو غير مقصود
بالنسبة بل تابع فيها مثلا اذا قلت جئت وزيدا بالنصب كان معناه أن زيدا في الحجى أصل وأنا تابع له
فيه واذا أريد استوائهما في الحجى قلت أنا وزيدا بالرفع هذا كلامه اه فنأى على المطول (قوله وهو
الاسم) أي الصريح نخرج به نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب كما قيده الموضح بذلك
في شرح الملح ونحو سرت والشمس طالعة برفعهما فان الواو وان كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به في شرح

(باب المفعول من أجله)
وهو الاسم المنصوب
الذي يذكر بيانا
لسبب وقوع الفعل نحو
قام زيدا جللا لعمره
فقام زيد فعل وفاعل
واجلا لا منصوب على
أنه مفعول لأجله لأنه
ذكر لبيان علة وقوع
القيام (وقصدتك ابتغاء
معروفك) فقصدتك
فعل وفاعل ومفعول به
وابتغاء مفعول لأجله
ومعروف مضاف
والكاف مضاف اليه
وللمفعول لأجله شروط
تطلب من المطولات
والله سبحانه وتعالى أعلم
(باب المفعول معه وهو
الاسم المنصوب

والنكرة غير المقصودة والمضاف والمشبّه بالمضاف (يعني أن المنادى ينقسم الى خمسة أقسام المفرد العلم والمراد منه ما ليس مضافا ولا شيئا بالمضاف نحو زيد وعمرو والنكرة المقصودة نحو رجل وامرأة اذا أريد بهما معين والنكرة غير المقصودة نحو رجل اذا أريد به رجل غير معين كقول الأعمى يار جلا خذي يدي والمضاف كغلام زيد والمشبّه بالمضاف كإطالما جبلا (فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبينان على الضم من غير تنوين نحو يازيد ويارجل) فيا حرف نداء وزيد منادى مبني على الضم في محل نصب ومثله يارجل والمثنى يبنى على الألف وجمع المذكر السالم يبنى على الواو نحو يازيدان ويازيدون والحاصل أن كلا يبنى على ما برفع به (والثلاثة الباقية منصوبة لا غير) نحو يار جلا خذي يدي ويا غلام زيد ويا طالما جبلا فكل منها منادى منصوب بالفتحة

والاقبال وقيل بأل محذوفة ونابت ياعنها (قوله والنكرة غير المقصودة) الأولى أن يكون غير منصوب بالحا لا للنكرة لتوغل في الإبهام فلا يتعرف بالاضافة (قوله كقول الأعمى يار جلا خذي يدي) مثله قوله يارجلين خذي يدي اذا لم يقصد اثنين معينين ويا مسلمين خذي يدي ولم يقصد جماعة معينة (قوله والمضاف كغلام زيد) اعلم أن جميع الأسماء المضافة يجوز أن تكون منادى ولو كانت الاضافة غير محضة كيا حسن الوجه الا المضاف الى ضمير الخطاب مطلقا أى سواء كان الضمير للواحد أو الاثنين أو الجماعة فلا يجوز أن يكون منادى فلا يقال يا غلامك لاستلزام اجتماع النقيضين لأن الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى مخاطب لوجوب تباينهما (قوله فيبينان على الضم) انما يبينان لمشابهتهما كالف الخطاب في نحو ناديك من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعهما موقعة وبنينا على الحركة ايدانا بأن بناءها غير أصل اذا الأصل في الأسماء الاعراب وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادى المضاف الى ياء التكلم في بعض لغاته اذ لو بنى على الكسر لالتبس به عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة عنها ولو بنى على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة عنها ﴿ تنبيه ﴾ قد ينون المنادى والحالة هذه اضطرارا فللشاعر أن يضم أو ينصب والأول اختاره الخليل وسيبويه ومنه قوله

سلام الله يامطر عليها * وليس عليك يامطر السلام
والثاني اختاره أبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي والبرد ومنه قوله

ضربت صدرها الى وقالت * ياعديا لقد وقتك الاواق

(قوله والمثنى يبنى على الألف) الظاهر كما قال البعض أن نحو يازيدان ويازيدون من النكرة المقصودة لا من العلم لأن العلمية زالت اذ لا يثنى العلم ولا يجمع الابد اعتبار تنكيره ولهذا دخلت عليهما أل فتعريفهما بالقصد والاقبال اه صبان (قوله يبنى على ما برفع به) أى لو كان معربا قبل النداء قال ابن مالك وابن المعرف المنادى المفردا * على الذى في رفعه قد عهدا

فان كان مبني قبل النداء كسيبويه وحذام في لغة الحجاز بن قدرت فيه الضمة ومثل ما ذكر فتى وقاض قال ابن مالك وانوا انضمام ما بنوا قبل النداء * وليجر مجرى ذى بناء جددا (قوله والثلاثة الباقية منصوبة) أى بلا خلاف الا ما نقل عن ثعلب اجازة الضم في المضاف اضافة غير محضة قال ابن مالك والمفرد المنكور والمضافا * وشبهه انصب عادما خلافا

(قوله نحو يار جلا خذي يدي) أحال المازنى وجود هذا القسم مدعيا أن نداء غير المعين لا يمكن (قوله يا غلام زيد) سكتوا هنا عما لو كان المضاف مبني أصالة قبل النداء كيا سيبويه الزمان أو عروضا بسبب الاضافة نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون وظاهر أنه منصوب محلا ولا يقال انه مبني على ضم مقدر لأن المنادى المضاف انما يستحق النصب وهو ثابت هنا لمحل لكونه مبني اه يس على التوضيح (قوله يا طالما جبلا) مثله يا حسنا وجهه ويارفقا بالعباد (قوله منصوب بالفتحة الظاهرة) أى على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدرو قيل حرف النداء لسده مسد الفعل (قوله بالفتحة الظاهرة) أى بخلاف المنادى المعرف فانه منصوب محلا وانما نصبت هذه الثلاثة لفظا لأنها ليس فيها علة تقتضى البناء أما المضاف فلعدم مشابته لكاف الخطاب من حيث الافراد لأنها كلمة وهو كلتان وأما الشبيه به فلكونه مشابها للمنادى المضاف وأما النكرة غير المقصودة فلتنكيرها فلم تشابه الكاف في التعريف ﴿ خاتمة ﴾ يجوز حذف الحرف أعني يا خاصة نحو يوسف أعرض عن هذا ونحو سنفرغ لكم أيه الثقلان الا المندوب نحو يا عمره والمستغاث نحو يا لله والمنادى البعيد واسم الجنس غير المعين والمضمر واسم الله تعالى اذا لم يعوض في آخره الميم المشددة واسم الإشارة قال ابن مالك وغير مندوب ومضمر وما * جا مستغاثا قد يعرى فاعلما

خطأ (قوله فان لم تبشرها) هذا محترز الشرط السادس وجعل الشيخ خاله في شرح المتن تصوير المتن صورتين وهو بأن فصل بينهما فاصل أو دخلت لاء على معرفة (قوله وجب الرفع) أى على الغاء لضعفها بالفصل (قوله ووجب تكرار لا) أى تنبيه على نفي الجنس اذ هو تكرار للنفي وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار وهو ضعيف (قوله جاز اعمالها والغاؤها) فيجوز في مثل قولك لا حول ولا قوة الا بالله خمسة أوجه أحدها فتحهما وهو الأصل والثاني رفعهما وهما ثبوتان مذكوران في المتن والثالث فتح الأول ورفع الثاني والرابع رفع الأول وفتح الثاني والخامس فتح الأول ونصب الثاني قال ابن مالك

وركب المفرد فأنحأ كلا * حول ولا قوة والثاني اجعلا

مرفوعا او منصوبا او مركبا * وان رفعت أولا لاتصبا

(قوله فيكون مابعدا مبتدأ) أو على اعمال لا عمل ليس (قوله فان شئت قلت) أى على الاعمال وهو الأصل في عمل لا وعلى هذا فالكلام حينئذ جملتان أو جملة واحدة وذلك منوط على تقدير الخبر فان قدرنا أن لكل خبر افعال الكلام جملتان وان قدرنا لمأخبر واحد فالكلام جملة واحدة (قوله وان شئت قلت) أى على الالغاء للافلازائدة حينئذ لنا كيد النفي * خاتمة * يحذف خبر لا اذا علم كثيرا عند الحجازيين نحو قالوا لا ضيرأى علينا ولا إله الا الله أى موجود أو ممكن لكن الثاني أولى كما بينا في غير هذا الكتاب وأوجب التميميون والطائون حذف الخبر وقال ابن مالك وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر * اذا المراد مع سقوطه ظهر فان جهل وجب ذكره عند جميع العرب كقوله عليه الصلاة والسلام لا أحد أغير من الله عز وجل وقد يحذف اسم لا لعلم به كقوله لا عليك أى لا بأس عليك والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب المنادى ﴾

بفتح الدال اسم مفعول من نادى ينادى مناداة وهو المطلوب اقباله ييا أو احدى أخواتها وأصل يازيد أنادى زيدا فكونه كلاما ليس من جهة تركب من اسم وحرف فقط لأن ياقائمة مقام الفعل وأيضا لام الجر قد تتعلق بها فيقال يازيد بكرة فان هذه اللام لام الاستغاثة ولولا أن ياقائمة لما جاز أن تتعلق بها حرف الجر لأن الحرف لا يدخل على الحرف ولقائل أن يقول ذلك متنقص بخمسة أمور الأول أن أنادى اخبار عن النداء والاخبار عن الشيء مغاير للمخبر عنه والثاني أن لفظ أنادى يحتمل الصدق والكذب ولا كذلك لفظ يازيد والثالث أن قولك يازيد إنما كان خطابا مع المنادى وقولك أنادى غير مختص بالمنادى فيقال أنادى زيدا أخاك وأخاك وأخاك إلى غير ذلك والرابع قولك يازيد يدل على حصول النداء في الحال ولا كذلك أنادى والخامس أنه يصح أن يقال أنادى زيدا قائما ولا يصح أن تقول يازيد قائما وأجيب بأن ما قام مقام الشيء لا يلزم أن يكون مساويا لذلك الشيء في جميع الأحكام كافي صه بمعنى اسكت وحييل بمعنى أقبل واعلم أن أحرف النداء ثمانية الهمزة وأى مقصورتين وممدودتين ويأو وأيوهاو ووافلهمزة المقصورة للقريب الا أن ينزل القريب منزلة البعيد كالسأهى فله بقية الأحرف الالهزمة كما أنها للبعيد وبأهى أم الباب ولذا تدخل في كل نداء وتتعين في نداء اسم الله تعالى نحو يا الله وفي باب الاستغاثة نحو يا الله للساميين والأكثر في باب الندبة استعمال واو قد تستعمل يافيه اذا أمن اللبس قال ابن مالك

وللمنادى الناء أو كالناء يا * وأى وآكذا أيا ثم هيا

والهمز للدانى ووا لمن ندب * أو ياو غير والدى اللبس اجتنب

(قوله المفرد المعلم) المفرد بدل من خمسة والعلم نعت للمفرد واعلم أن تعريف المفرد العلم بالعلمية قبل النداء واستصحب التعريف بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وبتبعه الناظم وقيل سلب تعريف العلمية وتعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسي ورد بنداء اسم الله تعالى واسم الإشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير اه تصریح (قوله والنكرة المقصودة) تعريفها عارض بسبب القصد

(فان لم تبشرها وجب الرفع ووجب تكرار لانحو لاء في الدار رجل ولا امرأة) فلا نافية للجنس ملغاة لا عمل لها وفي الدار جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر وامرأة معطوف على رجل (فان تكررت جاز اعمالها والغاؤها) يعنى اذا دخلت على نكرة وبشرتها وتكررت جاز اعمالها عمل ان والغاؤها فيكون مابعدا مبتدأ وخبرا (فان شئت قلت لارجل في الدار ولا امرأة) بفتح رجل وامرأة على اعمال لا وجعل كل منهما اسمها (وان شئت قلت لارجل في الدار ولا امرأة) برفع رجل وامرأة على الغائما وجعل مابعدا مبتدأ وفي هذين المثالين أوجه كثيرة مذكورة في المطولات والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب المنادى)

(المنادى خمسة أنواع المفرد العلم والنكرة المقصودة

(باب لا اعلم أن لا تنصب النكرات (١٩٠) بغير تنوين اذا باشرت النكرة ولم تكرر لا) يعنى أن لا النافية للجنس تنصب

﴿باب لا﴾

أى النافية للجنس كما سيصرح الشارح وتسمى لا التبرئة من برأته أبرؤه اذا نفيت عنه أى تبرئة الجنس من الخبر قال الأشموني رحمه الله تعالى اعلم أنه اذا قصد بلانفى الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من لفظا أو معنى ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات فوجب لا عند ذلك قصد عمل في يليها وذلك العمل امارفع وامانصب واماجر فلم يكن جرا لثلا يعتقد أنه بمن النوية فانها في حكم الموجودة لظهورها في بعض الأحيان كقوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه * وقال ألا من سبيل الى هند

ولم يكن رفعا لثلا يعتقد أنه بالابتداء فتعين النصب ولأن في ذلك الحاقا للابان لمشابهتها اياها في التوكيد فان لثلا كيد النفي وان لثلا كيد الاثبات ولفظ لا مساو للفظ ان اذا خففت في تضمن متحرك بعده سا كن فلما ناستها حملت عليها في العمل اه (قوله اذا باشرت النكرة) أى بأن لم يفصل بينهما فاصل ولو ظرفا أو جارا ومجرورا (قوله النافية للجنس) أى النافية لحكم الجنس فاذا قلت لا رجل في الدار دلت لا على نفي الكينونة في الدار عن جنس الرجل لا على نفي الرجل اذ من العلوم أن الدوات لا تنفي وانما الذى ينفي حكمها الذى هو والمعنى والمراد النافية للجنس على سبيل التنصيص لتخرج العاملة عمل ليس فانها نافية للوحدة نحو لا رجل قائما فيصح أن يقال معها بل رجلان أو رجال ﴿تنبيه﴾ الجنس يشمل الفردية والاثنية والجماعة فقولك لا رجلان في الدار ناف للحقيقة باعتبار تحققها في اثنين اثنين وقولك لا رجل في الدار ناف للحقيقة باعتبار تحققها في ثلاثة ثلاثة لكن استغراق المفرد أشمل اذ قولك لا رجل لا يقال معها بل رجلان أو بل رجلان وأما قولك لا رجلان في الدار قائما ينفي وجود الاثنين ولا ينافيه خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافيه خروج الواحد ولا الاثنين (قوله فلا تعمل في معرفة) أى لأنه على تقدير من ومن الاستغراقية مختصة بالنكرات كقصد منافان قيل قولهم لا أباله جائز بدون شنوذ وهو معرفة أوجب بأن اللام أزالته حكم الاضافة ومرة ابن هشام في شرح بانت سعاد في الاضافة من باب المعرفة والنكرة في باب النعت (قوله وان دخلت على مضاف أو شبيهه بالمضاف) كلاهما يسمى غير المفرد كما في المنادى ثم اعلم أنه يظهر نصب اسم لا اذا كان خافضا نحو لا صاحب جود ممقوت أو رافعا نحو لا حسنا فعلة مذموم أو ناصبا نحو لا ضارب اعمر مستريح ومنه نحو لا خير من زيد عندنا ولذا لا يتعلق الظرف في قوله تعالى لا عاصم اليوم وقوله تعالى لا تثرى عليكم اليوم على اسم لا لأنه لو كان متعلقا باسم لا كان مطولا فيجب نصبه (قوله وحاضر خبرها) وهو مرفوع بها اتفاقا لأنها غير مركبة وأما اذا ركبت فعن سيويه أنها لا تعمل في الخبر بل بالنكرة مع لا في موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدا مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والأصح عند الناظم أنه مرفوع بها أيضا وهو مذهب الاخفش والمازني والمبرد اه تصريح ﴿تنبيه﴾ شروط اعمالها العمل المذكور سبعة الأول أن تكون نافية لازائدة والثاني أن يكون منفيا للجنس بأسره ولو كانت لنفي الوحدة عملت عمل ليس والثالث أن يكون نفيه نضا فان أريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص بل على سبيل الظهور أعملت عمل ليس أيضا تقول لا رجل قائما ولا يقال بعده بل رجلان والرابع أن لا يدخل عليها جار بخلاف نحو جئت بلا زاد وغضبت من لاشىء بالجرو والخامس أن يكون اسمها نكرة وقد تقدم وسادسها أن يتصل بها كما سيأتى محترزه في المتن والسابع أن يكون خبرها نكرة أيضا لثلا يخبر بالمعرفة عن النكرة وأما مجىء خبرها معرفة في نحو لا رجل أنت ولا موضع صدقة أنت فانت فيها ليس خبرا للا وانما هو خبر مبتدا محذوف تقديره هو والجملة خبر لا (قوله مرفوع بقبیحا) هو خبر قوله فعلة وأما ما وجد في النسخ المطبوعة بالنصب لمرفوعا

الاسم وترفع الخبر مثل ان لكنها تختص بالنكرات فلا تعمل في معرفة ويشترط أن تبأشر النكرة ولا تكرر فان دخلت على مائيس مضافا ولا شبيهه بالمضاف فانه يبنى على الفتح (نحو لا رجل في الدار) فلا نافية للجنس تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر ورجل اسمها مبنى على الفتح في محل نصب وفي الدار جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر وان دخلت على مضاف أو شبيهه بالمضاف فانها تنصب ولا يبنى نحو لا غلام سفر حاضر ولا طالعا جبلا موجود واعراب المثال الأول لانافية للجنس وغلام اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة وسفر مضاف اليه وحاضر خبرها واعراب المثال الثاني لانافية للجنس وطالعا اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة وجبلا منصوب بطالعا على أنه مفعوله لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل وموجود خبرها والشبيه بالمضاف هو ما يتعلق به أى اتصل

المستثنى ويوجد له نظير وهو أن صلة الموصول لا عمل لها من الاعراب والذي يعرب هو الموصول الاصلة أل
فان اعرابها من اعراب الموصولة (قوله نحو ما قام غير زيد) يتمتع في هذا نصب غير وفي الصحاح قال الفراء
بعض بني أسد وقضاة ينصبون غيرا اذا كانت في معنى الا تم الكلام قبلها أم لم يتم يقولون ما جاءني غيرك
وما جاءني أحد غيرك انتهى بلفظه واذا كان الفراء نقل ذلك عن العرب فكيف يسوغ منعه قال الموضح
في الحواشي وأقول لاشاهد في تمثيله لجواز أن تكون الفتحة في غيرك فتحة بناء لاضاقتها الى البني اه
خاله (قوله) وهكذا حكم سوى وسوى في الجميع) وعليه قول ابن مالك

ولسوى سوى سواء اجعلا * على الأصح ما لغير جعللا

قال ابن هشام في توضيحه وقال سيويه والجمهور هي ظرف بدليل وصل الموصول بها كجاء الذي سواك
قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر كقوله

ولم يبق سوى العدو * ن دنهم كما دانوا

وقال الرماني والعكبري تستعمل ظرفا غالبا وكثيرا قليلا والى هذا أذهب اه (قوله يجوز نصبه وجره)
لم يسمع سيويه الجر بخلا وعدا وسمعه الأخفش قيل بل ذكر سيويه الجر بخلا أيضا وأما حاشا فالراجح
الكثير الجر بها قال الأثموني ولذلك التزم سيويه وأكثر البصريين حرفتها ولم يجوزوا النصب لكن
الصحيح جوازه فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمرو والسيباني والأخفش وابن خروف وأجازوه المازني والمبرد
والزجاج ومنه قوله

اه (قوله على أن خلا فعل ماض) أي جامد * تنبيه * قد وعدنا في باب الأفعال أن نبين فعلية الثلاثة مع عدم
قبولها التاء فنقول هنا وفاء بالوعد قد علمت أنها لم تقبل تاء العلامة لكن لعارض نشأ من استعمالها في
الاستثناء وإنما يكون انتفاء قبول التاء دالا على انتفاء الفعلية اذا كان للذات كأسماء الأفعال فانها غير قابلة
للتاء لذاتها (قوله وفاعلها مستتر) أي وجوبا (قوله يعود على القائم) هذا أحد أقوال ثلاثة ثانيا وهو
الأصح أنه يعود على البعض المدلول عليه بـكله السابق وتقديره خلا أي جاوز البعض زيدا ثالثا أنه عائد على
الفعل المفهوم من الكلام السابق والتقدير خلا أي جاوز فعلهم فعل زيد فحذف المضاف (قوله على أن خلا
حرف جر) الأصح أنه لا يتعلق بشيء كرب وكل حروف جارة زائدة وحاصل ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى
والشارح أبقاه الله بالسلامة أن خلا وعدا وحاشا ان نصبت فهي أفعال وان جرت فهي حروف جارة قال
ابن مالك

وحيث جرا فهما حرفان * كما هما ان نصبا فعلا

ونخلا حاشا ولا تصحب ما * وقيل حاش وحشى فاحفظهما

﴿خاتمة﴾ المستثنى بليس ولا يكون واجب النصب لأنه خبرها واسمها ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل
المفهوم من الفعل السابق أو على الفعل المفهوم من الكلام السابق أو على البعض المدلول عليه بـكله السابق
وهذا أصح الأقوال كما قدمنا في عود ضمير خلا فنقول قام القوم ليس زيدا أولا يكون زيدا أي ليس القائم زيدا
ولا يكون بعضهم زيدا أو ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقام الثاني وحكي أن
سيويه قرأ على حماد بن سلمة الأ كوع قوله صلى الله عليه وسلم ليس من أصحابي أحد الا ولو شئت
لأخذت عليه ليس أبا الدرداء فقال سيويه أبو الدرداء فصاح به حماد لحنت يا سيويه ومنعه من قراءة
الحديث فقال والله لأطلب عمالا يابحنى معه أحدثهم مضى ولزم الخليل وغيره فكان سببا لاستثاله بالعربية
ومعنى لأخذت عليه لعابته وقوله ليس أبا الدرداء أي لكثرة حيائه وأفعاله الحسنة وعدم فعله ما يقتضى
المعابة فرحم الله امرأ ازدحم في موارد السهر لطلب العلوم مقدما الأهم فالأهم ومن قرأ القرآن أو الحديث
ولم يعرف هذا الفن فقد ركب عمياء وخط خط عشواء والله سبحانه وتعالى أعلم

نحو ما قام القوم غير حماد
ومن الاجراء على حسب
العوامل في الناقص
نحو ما قام غير زيد
وما رأيت غير زيد
وما مررت بغير زيد
وهكذا حكم سوى
وسوى وسواء في الجميع
(والمستثنى بخلا وعدا
وحاشا يجوز نصبه وجره
نحو ما قام القوم خلا زيدا)
بنصب زيدا على أن
خلا فعل ماض وفاعلها
مستتر يعود على القائم
المفهوم من قام القوم
وزيدا مفعول به (وزيد)
بالجر على أن خلا حرف
جر (وعدا وعمر او عمرو
وحاشا زيدا وزيد)
بالنصب والجر في المثالين
نظير الأول والحاصل
أن المستثنى بهذه
الكلمات الثلاث يجوز
نصبه بها على تقديرها
أفعالا وجره على
تقديرها حروفا والله
سبحانه وتعالى أعلم

فالفنى (نحو مقام القوم الازيد) بالرفع بدل من القوم بدل بعض من كل والعائد مقدر أى منهم (والا زيدا) بالنصب على الاستثناء ومثال النهى لا يقيم أحد الا زيد والا زيدا ومثال (١٨٨) الاستفهام هل قام القوم الا زيد والا زيدا ومحل جواز الأمرين اذا كان

الاستثناء متصلا فان كان منقطعا وجب النصب وان تقدمه نفي أو شبهه نحو مقام القوم الاحمرا ولا يجوز الاحمار بالرفع هذا مذهب جمهور العرب وأجاز بنو تميم فيه الابدال أيضا (وان كان الكلام ناقصا كان على حسب العوامل) يعنى اذا كان الكلام ناقصا بعدم ذكر المستثنى منه كان المستثنى على حسب العوامل التى قبله (نحو مقام الازيد) فما نافية وقام فعل يطلب فاعلا والأداة استثناء ملغاة لاعمل لها لأن ما قبلها يطلب ما بعدها وزيد فاعل (وما ضربت الا زيدا) فزيدا مفعول ضربت والا ملغاة لاعمل لها (وما مررت الا يزيد) فزيد مجرور بالباء والاملغاة لاعمل لها والجار والمجرور متعلق بمررت (والمستثنى بغير وسوى وسوى وسواء مجرور لا غير) يعنى أن المستثنى بهذه الأدوات الأربعة يجب جره باضافتها اليه وأما هى فلها حكم المستثنى بالا

وأما الثانى فلأن الاتباع انما يختار للتشاكل وهو لا يظهر مع المطلق وكذا يختار النصب فى نحو مقاموا الازيدا ردا لمن قال قاموا الازيدا ليحصل التشاكل تنبيه * شرط جواز الابدال عندهم والحالة هذه أن يكون العامل يمكن تسليطه على المستثنى كما فى الأمثلة فان لم يمكن تسليطه وجب النصب اتفاقا نحو ما زادهذا المال الا مانقص وما نفع زيد الا ماضر اذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضر اه اشمونى (قوله بدل من القوم) أى وبدل المرفوع مرفوع فان قلت كيف يكون بدلا وهو مثبت ومتبوعه منى مع أنه يجب تطابقهما ليصح احلاله محل متبوعه أجيب بمنع ذلك لأن سبيل البدل جعل الأول كأنه لم يذكر والثانى حالا فى موضعه بالنسبة الى عمل العامل بل انظر للنفي والاثبات وههنا كذلك فقولهم البدل هو المقصود بالنسبة أى نسبة مثل العامل بلا اعتبار نفيه واثباته كما قد يتخالف المعطوفان فى زيد قائم لاقاعد والصفة والموصوف فى مررت برجل لاقصير ولا طويل اه خ ض (قوله والعائد مقدر أى منهم) لا يتعين ذلك بل قيل حصل الربط بالا لدالتها على اخراج الثانى من الأول فنفيده أنه كان بعضا منه (قوله وان تقدم نفي أو شبهه) غاية ساقها لرد تجويز الأمرين عند تقدم النفي أو شبهه عليه (قوله ولا يجوز الاحمار بالرفع) أى على الابدال اذ لا يصح الابدال فيه حقيقة من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه (قوله وأجاز بنو تميم فيه الابدال أيضا) قال ابن مالك ما استنتت الامع تمام ينتصب * وبعد نفي أو كنفى انتخب اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع * وعن تميم فيه ابدال وقع ويخرج على هذا قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع بالا لخفض بدلا منه باعتبار اللفظ لأن من الزائدة لا تعمل فى المعرفة ومنه قوله

وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والا العيس

واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقر الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء وهى الابل البيض يخالط بياضها شئ من الشقرة * تنبيه * الا فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ليست للاستثناء وانما هى بمعنى غير فهمى صفة لآلهة ولكن نقل الاعراب وهو الرفع منها لما بعدها لكونها على صورة الحرف (قوله وان كان الكلام ناقصا) شروع فى بيان الاستثناء المفرغ ومسمى مفرغا لأن ما قبل الاتفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل فى غيره والاستثناء فى الحقيقة من عام محذوف وما بعد الابدال من ذلك المحذوف والتقدير مقام أحد الازيد وما رأيت أحدا الازيدا وما مررت بأحد الازيد الا أنهم حذفوا المستثنى منه وأشغوا العامل بالمستثنى ومموه استثناء مفرغا اه تصریح (قوله على حسب العوامل) بفتح السين واسكانها اه أهذل * تنبيه * لا يقع الاستثناء المفرغ فى كلام موجب فلا تقول ضربت الازيدا أى لاستحالة ضربك جميع الناس غير زيد لكنه تطفل من فن المعانى وأما قوله تعالى ويأتى الله الآن يتم نوره فحمل يأتى على لا يريد لأنهما بمعنى ولا ضير اذ قد قدمنا حمل فشر بوا على فلم يطعوه (قوله مجرور لا غير) لانافية تعمل عمل ليس وغير اسمها مبنى على الضم تشبيها بقبل وبعد اذ حذف المضاف اليه ونوى معناه وخبرها محذوف والأصل لا غير جائر أو أنكر هذا التركيب ابن هشام فى المغنى وشرح الشذور وشد النكير عليه ورد مقاله بأنه لا فرق بين ليس وبين لا ويوجد فى الشعر أيضا كقوله

جوابا به تنجو اعتمد فور بنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

والعجب من ابن هشام حيث أنكر قولهم لا غير مع وقوعه فى عبارته فى التوضيح فى فصل وحكمه النصب من باب ظرف الزمان وظرف المكان (قوله وأما هى فلها حكم المستثنى بالا) أى فاعرابها على سبيل العارية من

المستثنى

السابق من وجوب النصب مع التام والايجاب نحو قام القوم غير زيد وأرجحية الاتباع مع التام والنفى فى التصل نحو مقام القوم غير زيد برفع غير على البدلية ونصبها على الاستثناء ووجوب النصب فى النقطع عند غير تميم

المفعولية بخلا وهو
استثناء في المعنى اذ
المعنى جاوز القائم زيدا
أى خالقه فهو بمنزلة قام
القوم الا زيدا ومثله عدا

عمر او حاشا بكر (فالمستثنى

بالا ينصب) وجوبا
(اذا كان الكلام تاما

موجبا) التام هو الذى
ذكر فيه المستثنى

والمستثنى منه والموجب
هو الملبث أى الذى لم

يدخله نفي ولا نهى
ولا استفهام (نحو قام

القوم الا زيدا) فقام
القوم فعل و فاعل والا

أداة استثناء وزيدا
منصوب على الاستثناء

بالا (وخرج الناس
الاعمر) هو مثله فى

الاعراب وكل من
المثاليين تام موجب يجب

فيه نصب المستثنى فان
كان السثنى من جنس

المستثنى منه يسمى
الاستثناء متصلا

كالمثاليين وان كان من
غير جنسه يسمى

منقطعا نحو قام القوم
الاحمار) وان كان

الكلام منفيا تاما جاز
فيه البدل والنصب

على الاستثناء) يعنى
أن الكلام التام اذا

تقدمه نفي ومثله شبه
النفي كالنهى والاستفهام

جاز فى المستثنى النصب على الاستثناء والاتباع على البدلية وهو المختار

كهدى مقصورا أو بفتح السين ممدودا كساء وبكسرهما كذلك كبناء (قوله وحاشا) يقال فيه حاش
بجذف الألف الأخيرة وحشا بجذف الأول (قوله فعل ماض) انظر ما علامة ماضيته ولم أعرفهم ذكرها
جواز لحوق التاء به بل اقتصروا على أنه فعل ماض (قوله و فاعله ضمير) أى مستتر وجوب وانما وجب
استنائه فى هذه الأفعال ليكون ما بعدها من صورة المستثنى بالا التى هى أم الباب ولذا لم يظهر معها قد وان قلنا
ان جملة الاستثناء فى محل النصب على الحال كذا قيل وقد يقال ان ظهور قد لا ينافى المقصود من كون ما بعدها
فى صورة المستثنى بالا الا أن يقال ظهور قد يصرف عن صورة الاستثناء صريحا فليتأمل اه شنوانى
(قوله ينصب وجوبا) ظاهر كلامه وجوب النصب عند جميع العرب وليس كذلك بل الابدال فيه لغة
حكاه الشيخ أبو حيان وخرج عليها قراءة فشرىوا منه الا قليل منهم اه شنوانى قال الفقير دعوى
تخريج الآية على تلك اللغة مدفوع فانها من الكلام المنفى لأن معنى فشرىوا منه فلم يطيعوه قال الزخشرى
فى الكشف وقرأ أبى والأعمش الا قليل بالرفع وهذا من ميلهم مع المعنى والاعراض عن اللفظ جانباهو
باب جليل من علم العربية فلما كان معنى فشرىوا منه فلم يطيعوه حمل عليه كأنه قيل فلم يطيعوه الا قليل منهم
اه فافهم ذلك فانه مهم (قوله الذى لم يدخله نفي) أى فان دخله نفي سمى الكلام منفيا وان كانت القضية
موجبة فيما يظهر فنحو لم يقم الناس منى اتفاقا ونحو الناس لم يقم منى عند أرباب هذا الفن وموجب عند
أهل المعانى لأن القضية معدولة المحمول أعنى لأن النفي داخل فى المحمول فليفتن (قوله وزيدا منصوب
على الاستثناء بالا) الجار والمجرور متعلق بقوله منصوب يعنى أن ناصب المستثنى الا كما اختاره ابن مالك
وزعم أنه مذهب سيويه والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة الا اه ابن عقيل
وعبارة الشيخ خاله فى شرح التوضيح واختلف فى ناصب المستثنى بالا على ثمانية أقوال أحدها أنه نفس
الا وحدها واليه ذهب ابن مالك وزعم أنه مذهب سيويه والمبرد والثانى تمام الكلام كما انتصب درهما بعد
عشرين والثالث نصب بالفعل المتقدم بواسطة الا واليه ذهب السيرافى والفارسى وابن الباذش والرابع الفعل
المتقدم بغير واسطة الا واليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى الا تقديره أستثنى زيدا واليه
ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكى عن الكسائى والسابع أن بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هى
وخرها والتقدير الا أن زيدا لم يقم حكاه السيرافى عن الكسائى والثامن أن الا مركبة من ان ولا ثم خففت ان
وأدغمت فى اللام حكاه السيرافى عن الفراء وزاد ابن عصفور فاذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكمه ان واذا
لم ينتصب فعلى تغليب حكمه لا لأنها عاطفة انتهت (قوله وان كان من غير جنسه) لكن يجب أن يكون
المستثنى المنقطع أن يفهم من المستثنى منه بواسطة ولو عرفنا فلو قيل مثلا جاء القوم فهم عرفا ما يتعلق بهم من
نحو حمار فقولنا الا الحمار يخرج ما يفهم دخول المتعلق بالقوم وهو الحمار وعليه فلا يصح جاء القوم الا الخملة كذا
ظهر لى فليتأمل (فائدة) ورد علينا سؤال ماضوته قوله تعالى فسجدوا الا ابليس أبى ان الاستثناء متصل
أو منقطع فان كان متصلا فهو مشكل من جهة أن الملائكة معصومون من المعاصى ومعلوم أن الآبى عاص
وان كان منفصلا فكيف يعصى ابليس بابائه عن السجود مع كونه غير مخاطب بالسجود فأجيب بأن
الاستثناء متصل لأن ابليس لما كان جنيا واحدا بين أظهر الأئوف من الملائكة مغمورا بهم غلبوا عليه فى
قوله فسجدوا ثم استثنى منهم استثناء واحد منهم ولقائل أن يقول يجوز أن يكون الاستثناء منقطعا وطلب
ابليس وحده لا من جملة فسجدوا ويجاب بأن فيه من التعسف ما لا يخفى (قوله نحو قام القوم الاحمار) أى قام
القوم وقام معهم ما يتعلق بهم الاحمار كما قدمنا ذلك (قوله وهو المختار) أى ان لم يتقدم المستثنى ولم يطل
الفصل والاخير النصب نحو مقام الا زيدا القوم وما جئنى أحد حين كنت جالسا هنا الا زيدا أما الأول
فلأنه الكثير الشائع ومنه قوله ومالى الا آل أحمد شيعة * ومالى الامذهب الحق مذهب

جاز فى المستثنى النصب على الاستثناء والاتباع على البدلية وهو المختار

التي شرحها الشيخ خالد والنسخة الى شرحها شارحنا العلامة أبقاء الله بالسلامة موافقة لما شرحه الشيخ الكفراوى والعشاوى (قوله) وقد يتقدم اذا كان عامله متصرفا أى اضطرا راعند سيديه ونسبه بعضهم الى الجمهور وجزم به ابن هشام فى الغنى لأنه شبهه بالنعث فى الايضاح فكما لا يجوز تقديم النعت لا يجوز تقديم التمييز واختيارا عند الكسائى والملازنى والمبرد والجرمى قياسا له على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف (قوله) وشيا رأسى اشتعلا) قطعة من عجز بيت من بحر البسيط والبيت بتمامه

ضيعت حزمى فى ابعادى الأمل * وما رعويت وشيا رأسى اشتعلا

والحزم ضبط الأمور واتقانها وما رعويت أى مارجعت والياء فى حزمى وابعادى ورأسى مفتوحة وجوبا للوزن (قوله) مقدم على عامله قال الشيخ خالد واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز اذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد قاله ابن الضائع وهذا يرد قول الفارسى ان التمييز كالنعت لأن النعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عسور اه قال يس قال الدونشبرى فى كون طاب نفسا تمييزا مقدما على المميز نظر ظاهر فليتأمل اه قال الفقير تأملناه فوجدناه كقال وذلك لأن نفسا لا يكون تمييزا لخصوص زيد فيحكم عليه بأنه مقدم بل هو تمييز لنسبة الطيبة الى زيد ومعلوم أن نسبة الطيبة مقدم على التمييز (خاتمة) تمييز كم التي الاستفهام منصوب نحوكم عبد الملك وتعين افراده قال الحريرى فى ملححة الاعراب

وكم اذا جئت بها مستفهما * فانصب وقل كم كوكبا تحوى السما

الا اذا كانت كم مجرورة بالحرف فيجوز فى التمييز وجهان الجر تقول بكم درهم اشتريت والنصب فتقول بكم درهما اشتريت وتميز كم الخبرية مجرور مفرد كتمييز المائة فافوقها أو مجموع كتمييز العشرة فما دونها تقول كم عبد ملكت يدي وكم عبيد أعقت وتقول عشرة رجال ومائة رجل قال الحريرى

واجزر بكم ما كنت عنه مخبرا * معظما لقدره مكثرا

تقول كم مال أفادته يدي * وكم اماء ملكت وأعبد

(باب الاستثناء)

والله سبحانه وتعالى أعلم

أى المستثنى لأن الكلام فى المنصوبات والمنصوب هو المستثنى لا الاستثناء الذى هو الاخراج وظاهر كلام الشارح ابقاء المتن على ظاهره حيث قال هو الاخراج الخ (قوله) هو الاخراج (جنس شامل للاخراج بالبدل نحو أكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو أعتقت رقبة مؤمنة والشرط نحو أقتل الذمى ان حارب قال الشيخ خالد قال الشاطبى ومعنى اخراجه أن ذكره بعد الاميين أنه لم يرد دخوله فيما تقدم فيبين ذلك السامع بتلك القرينة لأنه كان مرادا للتكلم ثم أخرجه هذا حقيقة الاخراج عند أئمة اللسان سيويه وغيره وهو الذى لا يصح غيره اه وبه يتضح الحال ويزول الاشكال اه كلام التصريح أى فلا يلزم التناقض وهو ادخال الشيء ثم اخراجه والكفر ثم الايمان فى لاله الا الله وهذا هو مرادى فى ألفية التوحيد عند تعرضى لكلمتى الشهادة وهو قولى والكل من نقي واثبات لم * يجر على ما لفهم للقاصر نعى

لأنه يلزم ذا كرا لدى * النقي كفره وايمان بدا

من حيث أثبت الاله الحقا * وذاك باطل فكمن عفا

(قوله) بالا أو احدى أخواتها) فصل أخرجه به ما قدمناه (قوله) وحروف الاستثناء ثمانية) وذكر المصنف ستة ولم يذكر اثنين وهما ليس ولا يكون كسيأتى فى الخاتمة ان شاء الله تعالى (تنبيه) حروف الاستثناء على أربعة أقسام حرفان وهما الا عند الجميع وحاشا عند سيويه كما سيأتى قريبا وفعلان وهما ليس ولا يكون ومترددان بين الحرفية والفعلية وهما خلا عند الجميع وعدا عند غير سيويه واسمان وهما غير وسوى بلغاتها فعلم بهذا أن تسمية المصنف اياها حروفا تغليب (قوله) وسوى وسوى وسواء) أى بكسر السين كرضى وبضمها

وقد يتقدم اذا كان عامله متصرفا كقوله * وشيار رأسى اشتعلا فشيا تمييز مقدم على عامله وهو اشتعل والله سبحانه وتعالى أعلم (باب الاستثناء) هو الاخراج بالا أو احدى أخواتها (وحروف الاستثناء ثمانية وهى الا) نحو قام القوم الا زيدا قام القوم فعل وفاعل والا أداة استثناء وزيدا منصوب بالا على الاستثناء (وغير) نحو قام القوم غير زيد فغير منصوب على الاستثناء وزيد مضاف اليه (وسوى وسوى وسواء) نحو قام القوم سوى زيد فسوى منصوب على الاستثناء بفتحة مقدرة على الألف للتعذر وزيد مضاف اليه (وخلوا وعدوا وحاشا) نحو قام القوم خلا زيدا

(قوله لاهما) اعلم أن الأسماء المبهمة أربعة أنواع العدد والمقدار مساحيا كشر أرضا أو كيلا كصاع برا أو وزنا كرطل زيتا وما يشبه المقدار نحو مثقال ذرة خيرا وما كان فرعا للتمييز نكاحا حديدا وباب ساجا وثوب خزا (قوله و ناصب التمييز عشرين) اختلف في صحة أعماله مع أنه جامد قليل شبهه باسم الفاعل لأنه طالب له في المعنى كعشرين درهما فانه شبهه بضارب عمرا في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التام وهو التثنية والنون و قيل شبهه بأفعل من وذلك في خامس مرتبة فان الفعل أصل لاسم الفاعل لأنه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو أصل للصفة المشبهة لأنه يعمل في السببي والأجنبي وهي لا تعمل الا في السببي دون الأجنبي وهي أصل لأفعل من لأنها ترفع الظاهر وهو لا يرفع الا في مسئلة واحدة وهو أصل للمقادير لأنه يتحمل الضمير وهي لا تتحمله وصحح هذا القول لأن حمل الشيء على ما هو به أشبه أولى اه تصریح وقوله وهو لا يرفع الظاهر الا في مسئلة واحدة يعني به في مسئلة الكحل (قوله و ملكت تسعين نعمة) النعمة الشاة وقد تستعار للمرأة بجامع ما بينهما من الضعف كما في قوله تعالى ان هذا أخي له تسع وتسعون نعمة ولى نعمة واحدة وفيه نظر تأمل (قوله و نعمة تمييز) أى للعدد فائدة ﴿ اذا كان المقدار مخلوطا من جنسين فقال الفراء لا يجوز عطف أحدهما على الآخر بل يقال عندى رطل مناعسلا على حد الرمان حاو حامض وقال غيره يعطف بالواو لأنها للجمع الصادق بالخلط وجوز بعض المغاربة الأمرين كذا في الجمع اه صبان (قوله منصوب به) أى وان كان جامدا كامر (قوله كما تقدم في عشرين تنظير لكون تسعين ناصبا) تنبيه ﴿ هذا ظاهر في العدد المفرد والمركب نحو تسع وتسعون نعمة فقال ابن هشام في الحواشي الناصب العقد والأصل تسع نعجات وتسعون نعمة وقد يقال العددان ككلمة واحدة ولا تقدير وليس هذا بأبعد من جاء زيد وآتى عمرو والعاقلان اه ويؤيد هذا أحد عشر كوكبا اذ لا يظهر فيه تقدير الا أن يخص السؤال بالمركب المعطوف اه يس على التوضيح (قوله وزيدا كرم منك أبا) اعترضه الشيخ خالد بأن حق هذا أن يقدم على ذكر العدد وأجاب الشيخ عبد المعطى بأن المصنف يعتذر عنه بأنه لحفائه على مبتدى جملة قسما برأسه وأخر ليتفطن له المبتدى ويتنبه له لأنه خفي عليه اه ويؤيد الجعل المذكور أن له شرطا في النصب كإسياتى قريبا (قوله وأبا تمييز منصوب بأكرم) شرط نصب التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل أن يكون فاعلا في المعنى وان لم يكن إياه في المعنى وجب جره بالاضافة وعلامة ما هو فاعل في المعنى أن يصلح جعله فاعلا بعد جعل أفضل التفضيل فاعلا فتقول زيد كرم أبوه وما ليس فاعلا في المعنى نحو زيد أفضل رجل وهذا أفضل امرأة (قوله ولا يكون الانكارة) وذلك لأنه لما كان الغرض من التمييز التفسير وازالة الابهام ولأن ذلك حاصل بالانكارة التزموا تنكير التمييز احترازا عن العبث والزيادة للغرض وأيضا فان التمييز ملازم للفضلة فاستقل واستحق التخفيف بآزوم التنكير فان غيره من الفضلات الا الحال يفارق الفضلية ويقوم مقام الفاعل فلصلاحية ماسوى التمييز والحال من الفضلات بصيرورته عمدة جاز تعريفه بخلاف التمييز والحال اه شنوانى (قوله يعنى أن التمييز كالحال) التمييز اسم ان وكاف كالحال بمعنى مثل حال للتمييز لأنه خبر وخبرها قوله لا يكون الانكارة فافهم (قوله * وطبت النفس باقيس عن عمرو) * عجزيت من بحر الطويل والبيت بتمامه قائله رشيد بن شهاب اليشكري يخاطب به قيسا رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صددت وطبت النفس باقيس عن عمرو ومعنى صددت أعرضت والشاهد في قوله النفس لأنه تمييز وكان حقه أن يكون نكرة عند البصريين فيؤتى بالضرورة الشعر ولو حذف لا نسكس الوزن وذهب الكوفيون الى جواز كون التمييز معرفة قال بعضهم وقيل ان النفس في البيت مفعول لصدت و تمييز طبت محذوف تقديره قلبا ولا تمييز له فعلى هذا لا شاهد فيه (قوله فآل فيه زائدة) قد قدمنا ذلك (قوله ولا يكون الا بعد تمام الكلام) هذا ليس موجودا في النسخة

مفعول به منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر ونعمة تمييز لتسعين منصوب به كما تقدم في عشرين (وزيد أكرم منك أبا) زيد مبتدأ وأكرم خبره ومنك جار ومجرور متعلق بأكرم وأبا تمييز منصوب بأكرم محول عن المبتدأ والأصل أبو زيد أكرم منك فحول التركيب وقيل زيد أكرم منك فحصل ايهام في نسبة الأكرمية اليه من أى جهة فجاء بالتمييز لبيان ذلك الابهام ومثله قوله (وأجمل منك وجهها) فأجمل معطوف على أكرم الواقع خبرا عن زيد والمعطوف على الخبر خبر والتقدير زيد أجمل منك وجهها فزيد مبتدأ وأجمل خبره ومنك جار ومجرور متعلق بأجمل ووجهها تمييز محول عن المبتدأ لابهام نسبة الأجملية اليه والأصل وجه زيد أجمل منك ففعل به ما تقدم (ولا يكون الانكارة) يعنى أن التمييز كالحال لا يكون الانكارة كما تقدم في الأمثلة وأما قوله

ويفرقان في أن الحال تكون جملة بخلاف التمييز وفي أن الحال قديتوقف معنى الكلام عليها بخلاف التمييز كذا قيل وفيه نظر وفي أن الحال مبنية للهيئات والتمييز مبين للنوات وفي أن الحال تتعدد بخلاف التمييز وفي أن الأصل في الحال الاشتقاق والتمييز بالعكس (قوله التمييز) أى اصطلاحاً (قوله هو الاسم) أى الصريح كما قدمنا (قوله المفسر لما انبهم) أى لما خفي (قوله من النوات) احتزبه عن الحال فانها ترفع الابهام ولكن لا عن ذات وانما ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا القهقرى في قولك رجعت القهقرى يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لأن ماهية الرجوع معلومة غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ابتدأت الذات منه لكن الصفة في نحو رأيت رجلاً طويلاً أو قصيراً يدخل فيه لأن رجلاً ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من أفرادها فيذكر أحد أوصافه تمييزاً عما يخالفه كتمييز بطويل عن قصير فطويل يرفع الابهام عن الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو رأيت العالم زيداً وكذا المبدل من الضمير الغائب في نحو رأيت زيداً لأنه يرفع الابهام عن المقصود في الضمير كما في نعم رجلاً وره رجلاً اه شنوانى (قوله وناصبه) أى ناصب التمييز من حيث هو وسيأتى تفصيله (قوله وقديكون مبيناً لما خفي من النسب) قال يس على الفا كفى الذى دل عليه كلام ابن الحاجب أن التمييز دائماً انما يفسر النوات غايته أن الذات امامذ كورة وامامقدرة غايته أنه عبر عن الثانى بأنه يرفع الابهام عن النسبة نظراً للظاهر وفي المنهل الصافى للدمامنى النسبة على الحقيقة لا ابهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم وانما الابهام في المتعلق الذى نسب اليه الطيب في الحقيقة بحسب القصد اذ يحتمل أن يكون داراً وعلماً وأبوة وغير ذلك ولأنه لا يصلح جعله للنسبة اذ الدار ليست هي النسبة في المعنى فكيف يرفع بها الابهام عنها وقال الأستاذ الصفوى عند قول ابن الحاجب والثانى عن نسبة في جملة أو ماضاها مثل طاب زيد بنفسا الخ وقد عرفت أن التمييز في هذه المواضع المذكورة في الحقيقة انما هو عن أمر مقدر اذ التقدير طاب شىء من زيدو التمييز بين ذلك الشىء اه تنبيه النسبة المبهمة على قول شارحنا نوعان نسبة الفعل للفاعل ونسبة للمفعول (قوله نحو قولك تصيب زيد عرقاً) قال الجوهرى صبت الماء فانصب أى سكبته فانسكب والماء يتصب من الجبل أى ينحدر وعرقاً أى من جهة العرق اه عبدالمعطى (قوله وعرقاً تمييز) أى محول عن الفاعل والأصل تصيب عرق زيد فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه فحصل ابهام في النسبة على مراد الشارح تبعاً لـ «كثيرين فجىء بالمضاف الذى كان فاعلاً وجعل تمييزاً والباعث على ذلك أن ذكر الشىء مبهماً ثم ذكره مفسراً أو وقع في النفس وهذا من ملح العرب ومنها قوله من غير هذا الباب والذى حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جماد (قوله بالفعل قبله) أى في هذا المثل والناسب لمثل قولك هو طيب أبوة شبه الفعل وهذا هو ما ذهب اليه سيويه والمازنى والمبرد ومتابعوهم وذهب قوم الى أن الناصب في تمييز النسبة هو الجملة التى انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما أشبهه وهو اختيار ابن عصفور ونسبه الى المحققين (قوله وتفقاً بكر شجماً) معنى تفقاً امتلاً كما فسره الشيخ خالد والفا كفى وقال بعضهم قوله تفقاً أى تشقق يقال تفقأت السحابة عن مائها أى تشققت اه قال الأهدل وعلى تفسير تفقاً بامتلاً لا يصح أن يقال امتلاً شجماً بكر لأن الشجماً مالىء لا مملوء اللهم إلا أن يقال امتلاً هنا بمعنى كثر وعظم وأما على تفسيره بتشقق فهو مناسب لفظاً ومعنى اه (قوله وشجماً في الأول تمييز) أى محول عن الفاعل والأصل تفقاً شجماً بكر على المعنى المتقدم فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه فحصل ابهام في النسبة فجىء بالمضاف الذى كان فاعلاً وجعل تمييزاً على مامر (قوله واشترت عشرين غلاماً) كان الأولى للصنف رحمه الله تعالى تقديم هذا على الذى قبله لأنه المصرح به فى المتن والذى قبله ملوح به على ما سلفنا (قوله لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وغلاماً تمييز

(التمييز هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من النوات) وناصبه ما قبله من فعل أو عدد أو مقدار كما سيظهر من الأمثلة وقد يكون مبيناً لما خفي من النسب كما سيتضح بالأمثلة أيضاً (نحو قولك تصيب زيد عرقاً) فتصيب فعل ماض وزيد فاعل وعرقاً تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة بالفعل قبله وهو مبين لما انبهم من النسبة فان نسبة التصيب الى زيد تحتل أن تكون من جهة العراق أو غيره وكذا قوله (وتفقاً بكر شجماً وطاب محمد نفساً) كل من التمييزين فيهما مبين لما انبهم من النسبة وكل من التريكين فعل وفاعل وشجماً في الأول تمييز وكذا نفساً في الثانى (واشترت عشرين غلاماً) اشترت فعل وفاعل وعشرين مفعول به منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وغلاماً تمييز

وشبه ذين وبه عشرونا * وبابه ألحق والأهلونا

كتلك ليت وكأن وندر * نحو سعيد مستقرا في هجر

(قوله ولا يكون صاحبها المعرفة) أى أو خصصا بوصف نحو جاء رجل عاقل راكبا أو إضافة نحو جاء غلام زيد راكبا أو بمعمول غير مضاف إليه نحو عجبت من ضرب أخوك شديدا أو معمبا بأن كان في سياق النفي أو شبهه نحو ماجأني من رجل راكبا وقوله

يا صاح هل حم عيش باقيا فترى * لنفسك العذر في إبعادها الأملا

وحم بالبناء للمجهول أى قدر أو مؤخرا نحو جاء راكبا رجل ومنه قوله

لمية موحشا طلل • يلوح كأنه خلل

والخلل بالكسر جمع خلة وهى البطانة وكانوا يغشون بها أجفان السيوف المنقوشة بالذهب أو غيره (قوله) وقد تأتى من النكرة) أى بلا مسوغ (قوله) ومنه الحديث) أى فيما رواه مالك فى الموطأ (قوله) وهو يحفظ ولا يقاس) أى عند الخليل ويونس وأما سيويه فذهب إلى جواز كون ذى الحال نكرة قياسا مطردا ووجهه أن الحال انما دخلت لتقييد العامل فلا معنى لاشتراط كون صاحبها معرفة أو شبهه اه يس على الفا كى (تنبيه) الأصح أن لا يستدل بالحديث وإن كنا نقطع بصحته كالمروى من الثقات إذ قد يحمل الرواية بالمعنى تسهلا لفهم السامع بدليل اختلاف المتن مع اتحاد الرواية لا يقال إن امامنا الشافعى لا يقبل رواية الفاتحة بسبب مقالة بعض الراوين ولم يقرأ البسملة مع أن الحديث المتن لم يوجد البسملة لأننا نقول انما لم يقبل الرواية لكون بعض الرواة فضوليا غير أمين حيث صرح بما لم يصرح شيوخهم لأنه انما لم يقبل الحديث بسبب روايته بالمعنى فافهم ذلك فذلك مما ظهر لى والله الحمد (قوله) المذكورة فى المطولات) مضى محل التطويل والله الحمد (خاتمة) قديكون عامل الحال مرفوعا أو منصوبا كما فى مثال المتن أو مجرورا بحرف نحو مررت بهند جالسة ولا يجوز مجيء الحال من المجرور بالإضافة إذا كان المضاف بما يصح عمله فى الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما محاضن معنى الفعل فتقول هذا ضارب هند مجردة وهذه ضاربة زيد مسميئا وأعجبنى قيام زيد مسرعا ألا ترى أنك إذا قلت هذا يضرب هند مجردة وهذه تضرب زيدا مسميئا وأعجبنى أن يقوم زيد مسرعا كان العامل الفعل الذى اسم الصفة أو المصدر بمعناه بخلاف مررت بغلام هند جالسة وكذا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه أو مثل جزئه فى حجة الاستغناء بالمضاف إليه عنه مثال الأول قوله تعالى وتزعنا فى صدورهم من غل اخوانا والصدر جزء من المضاف إليه ومثال الثانى قوله تعالى ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم خفيقا فلو قيل فى غير القرآن أن اتبع إبراهيم لصح المعنى قال الشيخ خالد قال أبو حيان والذى نختاره أن المجرور بالإضافة إذا لم يكن فى موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف إليه جزءا أو كجزئه أو لم يكن لما تقرر من أنه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها فى العامل اه ولكن لم يشترط ذلك ابن هشام فى المغنى وقديكون عامل الحال لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة نحو ذلك زيد قائما إذ فى الإشارة معنى أشير دون حروفه وحرف التشبيه نحو كأن زيدا راكبا أسداذ فى التشبيه معنى أشبه دون حروفه وحرف التثنية نحو ليت هند مقيمة عندنا إذ فى ليت معنى أتمنى دون حروفه والله سبحانه وتعالى أعلم (باب التمييز)

أى المميز بالكسر على الإياه للفاعل من ميز يميز تمييزا لكن اشتهر إطلاق المصدر عليه كثيرا والتمييز والتبيين والتفسير ألقاظ مترادفة ومعناه لغة فصل الشئ عن غيره قال تعالى وامتا زوا اليوم أيها المجرمون أى انفصلوا من المؤمنين وقال تعالى تسكاد تميز من الفيظ أى ينفصل بعضها من بعض واصطلاحا ما رسمه المصنف ببعض خواصه إذ لم يجد محذوفه من الاشكال والجواب ما مر فى مواطن كثيرة (تنبيه) اعلم أن الحال والتمييز اجتماعا فى خمسة أمور وهى أنهما اسمان نكرتان فضلتان بالمعنى المتقدم فى الحال منصوبتان رافعتان للإبهام

ولا يكون صاحبها الا معرفة) كما فى الأمثلة السابقة وقد تأتى من النكرة سمعا ومنه الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا وصلى وراءه رجال قياما قياما حال من رجال وهو نكرة وهو يحفظ ولا يقاس عليه وقد يكون صاحبها نكرة قياسا بمسوغ من المسوغات المذكورة فى المطولات والله سبحانه وتعالى أعلم (باب التمييز)

أوطرا ومنه قوله تعالى لآمن من في الأرض كلهم جميعا فمؤكد للعموم الذي في من الموصولة وهذا من استدراكات ابن هشام وذكر بعضهم عن الفيشي أن العارسي ذكره في التذكرة واما المضمون الجملة وهي الآية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين كقولك زيد أبوك عطوف لكن جعل ابن مالك ذلك من المؤكدة لعاملها على تأويل الأب بمشتق فالعامل الأب لما فيه من معنى الاشفاق وخالفه ولده وتبعه ابنا عقيل وهشام وكذا الفا كهي **(قوله)** وقد تكون الحال جملة) وتكون أيضا جامدا مؤولا بالمشتق نحو كر زيد أسدا أي شجاعا وبدت الجارية قرا أي مضية فهذا مادل على تشبيه ومنها مادل على مفاعلة نحو بعته يدايد أي متقاضين وكلته فاه إلى أي متشافهين على ما قاله ابن هشام في التوضيح ومنها مادل على ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا أي مرتبين وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق وهي أن تكون موصوفة بمشتق نحو قرآنا عربيا أو دالة على سعر نحو بعه مدابكنا أو على عدد نحو قمت ميمات ربه أربعين ليلة أو تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا أو فرعاله نحو هذا حديدك خاتما أو أصلاله نحو هذا خاتمك حديدا وقد تكون الحال ظرفا نحو رأيت الهلال بين السحاب في ظرف في موضع الحال أو جارا نحو جروا نحو نخرج على قومه في زينته في زينته جار ومجرور في موضع الحال **(قوله)** والجملة في محل نصب حال) وشرط كون الجملة حالا أن تكون خبرية وأن تكون غير مصدرة بدليل استقبال وأن تكون مرتبطة اما بالواو والضمير نحو جاء زيد وهو راكب أو بالضمير فقط نحو جاء زيد يده على رأسه أو بالواو فقط نحو جاء زيد وعمر وقاعد وإذا صدرت الجملة بالمضارع الثابت لم يحز أن تقترن بالواو بل لا تربط الا بالضمير نحو جاء زيد يضحك قال ابن مالك وذات بدء بمضارع ثبت * حوت ضميرا ومن الواو خلت

(قوله) وهي في قوة قولك الخ) أي فالجملة مؤولة بالمشتق **(قوله)** فتؤول بنكرة) قال ابن مالك

والحال ان عرف لفظا فاعتقد * تنكيه معنى كوحكك اجتهد

(قوله) الابدتمام الكلام) معترض بقوله تعالى وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين فانه لا يتم الكلام بدون الحال فالحال من تنمة الكلام لأنها بتمام الكلام وأجيب بأن ذلك في الأكثر ولا ينافي ما وجد غير ذلك في بعض الأماكن ومعلوم أن وضع هذا الكتاب للمبتدى ومن أين يعرف المبتدى تلك الآية وغير المصنف عبر بأن الحال هي الفضلة والمراد بها ما يستغنى عنه من حيث هو وهو وقد يجب ذكره لعارض كونه سادامسد عمدة نحو ضرب العبد مسيئا أو لتوقف المعنى عليه كما في الآية السابقة ومنه قوله

ليس من مات فاستراح ميت * انما الميت ميت الاحياء

انما الميت من يعيش كشيئا * كاسفا باله قليل الرجاء

وقال صاحب التنمة ولا يكون الابدتمام الكلام أي بعد جملة تامة بمعنى أنه ليس أحد جزأى الجملة وليس المراد بتمام الكلام أن يكون الكلام مستغنيا عنه **(قوله)** وقد يجب تقديم الحال) ويجوز التقديم فيما اذا كان العامل فعلا متصرفا تقول راكبا جاء زيد أو صفة تشبه الفعل المتصرف نحو مسرعا زيد منطلق قال ابن مالك والحال ان ينصب بفعل صرفا * أو صفة أشبهت المصرفا

فجائر تقديمه كسرعا * ذا راحل ومخلصا زيد دعا

وقد يتمتع تقديمه على عامله بأن كان العامل فعلا جامدا نحو ما أحسنه مقبلا أو صفة تشبه الفعل الجامد وهو أفعال التفضيل نحو هذا أفصح الناس خطيبا واسم فعل نحو زال مسرعا أو لفظا مضمنا معنى الفعل لا حروفه كأسماء الاشارة وأحرف التثنية والتشبيه والظرف والجار والمجرور نحو تلك هند مجردة وليت زيدا أخوك أميرا وكان زيدا أسدا راكبا وزيد في الدار أو عندك قائما فلا تقول مجردة تلك هند ولا أميرا ليت زيدا أخوك ولارا كبا كان زيدا أسدا قال ابن مالك وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه مؤخرا لن يعمل

وقد تكون الحال جملة
نحو جاء زيد والشمس
طالعة فالواو واو الحال
والشمس طالعة مبتدأ
وخبر والجملة في محل
نصب حال من زيد وهي
في قوة قولك جاء زيد
مقارنا طلوع الشمس
(ولا يكون الحال
الانكرة) يعني أن
الحال لا تكون الانكرة
كما في الأمثلة السابقة
وقد تأتي معرفة فتؤول
بنكرة نحو ادخلوا الأول
فالأول أي مرتبين
واجتهد وحدك أي
منفردا (ولا يكون
الابدتمام الكلام)
كما في الأمثلة السابقة
وقد يجب تقديم الحال
اذا كان لها مصدر الكلام
كأسماء الاستفهام نحو
كيف جاء زيد واعرابه
كيف اسم استفهام
مبنى على الفتح في محل
نصب على الحال من
زيد وجاء زيد فعل
وفاعل

على حالة لو أن في القوم حاتما * على جوده لضم بالماء حاتم

والضنين البخيل وحاتم الثاني مجرور بدلا من هاء جوده ومعناها يذكر ويؤنث أيضا تقول حال حسن وحسنة والأفصح في ضميره ووصفه التأنيث وفي لفظه التذكير وتطلق لفة على الوقت الذي أنت فيه وعلى ما عليه الشخص من خير أو شر كما مر في النعت (قوله الحال) أي اصطلاحا (قوله هو الاسم) أي الصريح أو المؤول به كالجملة الواقعة حالاً نحو جاء زيد يضحك فإن الحال تكون جملة كما سننبه فيما بعد إن شاء الله تعالى ولم يقل المصنف رحمه الله تعالى الفضله لأنه معلوم من قوله ولا يكون الحال إلا بعد تمام الكلام وسيأتي (قوله المنصوب) أي أصالة وقد يجز لفظه بالباء بعد النفي لكن ليس ذلك مقبسا على الأصح نحو قوله

فما رجعت بخائبة ركاب * حكيم بن المسيب منتهاها

وهذا الفصل مخرج للنعت فإنه لا يلزم نصبه فإن قيل النصب حكم والحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد فجاء الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه أما بمرتبة كتوقف على ب وب على أ أو بمراتب كتوقف أ على ب وب على ج وج على أ أو الدور مبطل للحد فالجواب ما قدمنا في غير ما موضع (قوله المفسر لما انبهم من الهيئات) أي هيئات ماهولة وصفاته التي هو عليها وقت صدور الفعل منه أو وقوعه عليه والهيئات جمع هيئة وتفسر حال الشيء وكيفيته كذا في القاموس وقال ابن هشام في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر محققة كانت تلك الحال أو مقدرة وتسمى الأولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة كمررت برجل معه صقرا صائدا به غدا أي مقدر ذلك ومنه ادخلوا خالدين أي مقدرين خلودكم وجعل منه ابن هشام قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقتين رءوسكم ومقصرين قال الدماميني وهو كذلك بالنسبة إلى محلقتين ومقصرين لا بالنسبة إلى آمنين فإنها من قبيل الحقيقة لا المقدرة أهمل (قوله المفسر لهيئة صاحبه) خرج به التمييز المشتق نحو لله دره فارسا فإنه تمييز لا حال إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة بل التعجب من فروسيته فهو لبيان المتعجب منه لا لبيان هيئته وكذلك رأيت رجلا راكبا فإن راكبا لم يسبق للدلالة على الهيئة بل لتخصيص الرجل وبيان الهيئة فيه بطريق اللزوم والتبع لا بالقصد (قوله لهيئة صاحبه) أي سواء كان صاحبه فاعلا أو مفعولا أو مخفوضا بحرف أو بالاضافة على ما يأتي بيانه (قوله عند حصول معنى عامله) ظرف متعلق للمفسر وذلك نحو جاء زيد راكبا فراكبا مفسر لهيئة زيد عند حصول معنى المجيء (قوله فهو وصف في المعنى لصاحبه) انما قيد ذلك بكونه في المعنى لأن الوصف الحقيقي لا يلزم النصب وقد سبق لتقيد موصوفه وكأن الأشارح أبقاه الله بالسلامة جعل معنى الحال والوصف متحدا (قوله قيد عامله) أي بخلاف النعت فإنه انما سبق لتقيد الموصوف كما مر (قوله حال من الفاعل) أي نضا إذ لا يحتمل أن تكون من غيره ولا فرق فيه بين الظاهر والمضمر فمن المضمر قولك زيد في الدار قائما فإن قائما حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور العائد على زيد وهو فاعل كما قدمنا في باب الفاعل فلتراجع (قوله وقد تاتي الحال من المفعول) أي نضا ولا فرق فيه بين اللفظي كما مثل أو الحكمي كقوله تعالى هذا بعلي شيخا فالعامل هنا ما معنى ها التنبيه أي أنه أو معنى ذا أي أشير وحينئذ يكون بعلي مفعولا به وشيخا حال منه وسننبه إن شاء الله تعالى (قوله وراكبا يحتمل الخ) أي ولا يصح أن يكون حالا من الفاعل والمفعول والالقول راكبين كما صنعه صاحب المتمة (قوله وما أشبه ذلك من أمثلة الحال) اعلم أن الحال إما مؤكدة وإما مؤسوسة بمينة للهيئة فالمؤسوسة التي هي الأصل ما لا يستفاد معناها بدون ذكرها نحو جاء زيد راكبا فلا يستفاد معنى الركب بدون راكبا والمؤكدة ما لا يمكن أن يأتى بها غير مفسدا ومنه قوله تعالى فتبسم ضاحكا وولى مديرا ولا تغشوا في الأرض مفسدين فإن الاتيان هو المجيء والعشي هو الافساد والتبسم نوع من الضحك والادبار نوع من التولى وإما صاحبها نحو قولك جاء الناس قاطبة أو كافة

(الحال هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الهيئات) يعني أن الحال هو الاسم المنصوب المفسر لهيئة صاحبه عند حصول معنى عامله فهو وصف في المعنى لصاحبه قيد عامله (نحو جاء زيد راكبا) فزيد فاعل جاء وراكبا حال منه حصل به بيان هيئته عند المجيء فهي حال من الفاعل وناصبه الفعل المذكور قبله وقد تاتي الحال من المفعول كما ذكره بقوله (وركبت الفرس مسرجا) فالفرس مفعول ركبت ومسرجا حال من الفرس فهي حال من المفعول وناصبها الفعل المذكور قبله (ولقيت عبد الله راكبا) فعبد الله مفعول لقيت وراكبا يحتمل أن يكون حالا من التاء وهي الفاعل أو من عبد الله وهو المفعول (وما أشبه ذلك) من أمثلة الحال

نحو أمام) تقول جلست أمام الشيخ فجلست فعل وفاعل وأمام منصوب على الظرفية المكانية بجلست والشيخ مضاف إليه (وخلف) نحو جلست خلفه (وقدام) بمعنى الأمام (١٨٠) ووراء بمعنى الخلف (وفوق) نحو جلست فوق السطح فوق منصوب على الظرفية

المكانية والسطح مضاف إليه (وتحت)

نحو جلست تحت السقف

فتحت منصوب على

الظرفية المكانية

والسقف مضاف إليه

(وعند) بمعنى المكان

القريب نحو جلست

عند زيد فعند منصوب

على الظرفية المكانية

وزيد مضاف إليه

(ومع) بمعنى مكان

الاجتماع والمصاحبة نحو

ركبت مع زيد فمع

منصوب على الظرفية

المكانية وزيد مضاف

إليه (وازاء) بمعنى

مقابل نحو جلست ازاء

زيد فازاء منصوب على

الظرفية المكانية وزيد

مضاف إليه (وحذاء)

بمعنى المكان القريب

نحو جلست حذاء زيد

فحذاء منصوب على

الظرفية المكانية وزيد

مضاف إليه (وتلقاء)

بمعنى مقابل نحو جلست

تلقاء زيد فتلقاء منصوب

على الظرفية المكانية

وزيد مضاف إليه

(وهنا) اسم إشارة للمكان

القريب فهو ظرف

مكان نحو جلست هنا

فهنا مبني على السكون

تعدى الأفعال الى البيت والدار على معنى في لا تقول صليت الدار ولا نمت البيت والاسم الذي عرّضت دلالة عليه مثل قولك سرت ثلاثين فرسخاً أو جميع الفرسخ أو كل الفرسخ أو بعض الفرسخ أو نصف الفرسخ وقولك جلست شرقي الدار وجلست قرب زيد أي مكان قريبه ولم أجد تمثيل ما يجري مجرى المكان فانظر اليه (قوله نحو أمام) بفتح الهمزة وهو بمعنى قدام (قوله وخلف) وهو ضد أمام (قوله ووراء) بمعنى الخلف) بالمد وقد يأتي بمعنى قدام نحو قوله تعالى وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا أي أمامهم وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو وشعبة عن عاصم وكان أمامهم ملك قال عبد المعطى قال أبو القاسم في لغات القرآن وراء بالقبضية بمعنى أمامه قال الفقير لا تحمل الآية على هذا فافهم ولا تقتصر (قوله وفوق) وهو المكان العالي (قوله وتحت) وهو ضد فوق (قوله وعند) يجوز في عند فتح العين والضم وقد يكون ظرف زمان نحو عند الليلة ذكره النووي رحمه الله تعالى في التحرير اه فاضى اه سيجاعى ومنه انما الصبر عند الصدمة الأولى اذ هي للزمان (قوله بمعنى المكان القريب) أي ولو معنوا نحو قوله تعالى رب ان لي عندك بيتا في الجنة ﴿فائدة﴾ أنز الحريري في مقاماته لعند بقوله ﴿وما منصوب أبداً على الظرف﴾ لا يخفضه سوى حرف ﴿وقال في شرحها هو عند اذ لا يجرمه غير من خاصة وقول العامة ذهبت الى عنده لحن اه (قوله ومع) بفتح العين وقد تسكن (قوله بمعنى المكان الاجتماع) هذا هو الحق خلافاً لتردد ابن الناظم فانه تردد فيها هل هي ظرف مكان أو زمان لأنه قال وهي اسم لمكان الاجتماع أو وقته وأقول ليس في عبارة ابن الناظم تردد بل جزم بأنها تارة تكون للزمان وتارة تكون للمكان وغايته أن ابن الناظم رحمه الله لم يلزمها حالة واحدة وان كان الغالب فيها كونه للمكان وقد أورد بذلك بتقديمه اه عبد المعطى (قوله وازاء) بكسر أوله واعجام الزاي والمد (قوله وحذاء) بكسر الحاء المهملة بعده اذال معجمة (قوله وتلقاء) بكسر التاء (قوله وهنا) بضم الهاء وتخفيف النون (قوله للمكان القريب) واذا فتح الهاء مع تشديد النون وكذا كسر الهاء معه صار معناه للبعيد (قوله وثم) بفتح التاء المثناة (قوله وما أشبه ذلك) أي من أسماء المكان المهمة فقط وأسماء المقادير وما صيغ من المصدر نحو مجلس زيد ومقعد عمرو وشرط نصبه قياساً أن يكون عاملاً من لفظه كقوله تعالى وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع قال ابن مالك في الألفية

وكل وقت قابل ذاك وما * يقبله المكان الا مبهما

نحو الجهات والقادير وما * صيغ من الفعل كرمى من رمى

وشرط كون ذام قياساً أن يقع * ظرفاً لما في أصله معه اجتمع

وقولهم هومي مزجر الكلب شاذ ولو عمل في المزجر زجر لم يكن شاذاً قال ابن مالك في الكافية

ونحو زيد مزجر الكلب ندر * ولا ندور فيه ان تلا زجر

﴿تنبيه﴾ ينقسم اسم المكان الى متصرف وغير متصرف كما تقدم في الزمان فالمتصرف منه نحو مكان تقول جلست مكان عمرو ومكانك مكان حسن وارتفع مكانك وغير المتصرف نحو عند فانه لزم أن يكون ظرفاً أو شبيهاً به بأن جر بمن تقول من عنده وقولهم الى عنده لحن كما قدمنا في عند عن الحريري (قوله وشمال وبرىد وفرسخ) الفرسخ أربعة أميال والبرىد أربعة فراسخ والميل قدمد البصر وهو عشر غلوات والغلوة بفتح المعجمة مائة باع والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب الحال﴾

ألها منقلبة من الواو لقولهم في جمعها أحوال لأن الجمع يراد الأشياء الى أصلها غلبا وقولهم في تصغيرها حويلة واشتقاقها من التحول وهو التثقل ولفظها يذكر ويؤنث فيقال حالة وحال وندجاء على تأنيث لفظها قوله

في محل نصب على الظرفية المكانية (وتم) اسم إشارة للمكان البعيد فهو ظرف مكان نحو جلست ثم فثم مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية (وما أشبه ذلك) من أسماء المكان المهمة نحو يمين وشمال وبرىد وفرسخ وميل والله سبحانه وتعالى أعلم (باب الحال)

يوم بعينه وبلا تنوين اذا أردت به ذلك لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل قال ابن مالك
والعدل والتعريف مانع اسحر * اذا به التعيين قصدا يعتبر

(وغدا) نحو أجيئك
غدا (وعتمة) نحو
أجيئك عتمة (وصباحا)
نحو أجيئك صباحا
(ومساء) نحو أجيئك
مساء والاعراب ظاهر
مما قبله (وأبدا) نحو
لأأكل زيدا أبدا
واعرابه لانافية وأكلم
فعل مضارع وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنا وأبدا منصوب
على الظرفية الزمانية
والأبد الزمن المستقبل
الذي لانهاية له (وأما)
نحو لأأكل زيدا أما
والأمد الزمن المستقبل
(وحينا) تقول قرأت
حينا فقرأت فعل
وفاعل وحينا منصوب
على الظرفية الزمانية
والحين الزمان المبهم
(ومأشبه ذلك) نحو
وقت وساعة وضوء
(وظرف المكان هو
اسم المكان) الذي يقع
فيه الحدث (المنصوب
بتقدير في

(قوله وغدا) وهو اسم اليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه (قوله وعتمة) بفتح التاء وهى ثلث الليل الأول
(قوله وصباحا) وهو عند الفقهاء من نصف الليل الى الزوال وقدير ادبه أول النهار من بعد طلوع الفجر الى
الزوال لأنه مقابل المساء (قوله ومساء) بالمد وهو من الظهر الى آخر النهار وقد يمتد الى نصف الليل ويعقبه
الصباح على ما تقدم (قوله والأبد الزمان المستقبل) أى فلا يصح ما صحبتك أبدا لأن ما صحبت للماضى وذكر
أبدا ينافية وألحق بأبدا عوض لأنها مبنية على الضم ان لم تضاف فتقول لأأكله عوض العائضين وهى
عكس قط من حيث انها المستقبل وقط للماضى نحو ما كلمته قط ولا يصح ماأكله قط لأنه لحن اه عبد المعطى
(قوله الذى لانهاية له) أى فلا يتجزأ أو حينئذ فلا يصح أن يثنى ولا يجمع اذ ليس هناك زمن آخر ينضم اليه
الا اذا أريد خصوص أزمنة معينة منه فيصح ذلك كالآباد على أنه قيل ان هذا من كلام المولدين اه
عبد المعطى والمولدين على وزن المفرحين وهو من بعد العرب العرباء فلا يعتد به ولا يستشهد به وذلك
كالبحر وأبى تمام والبحر تى بضم فسكون وضم التاء كما أقرأتى عليه شيخنا أبو بكر بن شطان فعنا الله بعلمه
(قوله وأما) هو بمعنى أبدا ولوقال الشارح هكذا لكان أخصر وأوضح اه أبو النجاة (قوله والحين
الزمان المبهم) * فائدة * وزد أن رجلا حلف لا يبطأ زوجته حينا فأقاه أبو بكر بأن الحين الأبد وعمر
بأنه أربعون سنة وعثمان بأنه سنة واحدة وعلى بأنه يوم ووليلة فعرض الرجل ذلك على رسول الله صلى الله عليه
وسلم فدعاهم فقال لأبى بكر ما دليلك على أن الحين الأبد قال قوله تعالى فى حق قوم يونس ومتعناهم الى حين
وقال لعمر ما دليلك على أن الحين أربعون سنة قال قوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر الانسان
أدم ألقى طينته على باب الجنة أربعين عاما وقال لعثمان ما دليلك على أنه عام قال قوله تعالى توفى أكلها كل
حين وقال لعلى ما دليلك على أنه يوم ووليلة قال قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون فقال
صلى الله عليه وسلم أمحاني كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وأمر الرجل أن يأخذ بقول على تخفيفا له اه
شبرخيتى المالكى على الأربعين الحديثة ولعمري لقد ثبت قدم عمر رضى الله عنه حيث فسر بين يدي
النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ومأشبه ذلك) أى من أسماء الزمان المبهمة نحو وقت وساعة وزمان والمختصة
نحو ضحى وضوء * تنبيه * ينقسم اسم الزمان الى متصرف وغير متصرف فالمتصرف من ظرف الزمان
ما يستعمل ظرفا وغير ظرف كيوم فانه يستعمل ظرفا نحو سرت يوما ويستعمل مبتدأ نحو يوم الجمعة يوم
مبارك وفاعلا نحو جاء يوم الجمعة وغير المتصرف هو ما لا يستعمل الا ظرفا وأشبهه نحو سحرا اذا أردته من
يوم بعينه فان لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف كقوله تعالى الا آل لوط نجيناهم بسحر والذى لزم
الظرفية أو شبهها قبل وبعد فيحكم عليهما بعدم التصرف مع أن من تدخل عليهما نحو لله الأمر من قبل
ومن بعد اذ لم يخرجنا عن الظرفية الا الى حالة شبيهة بها لأن الظرف والجار والمجرور أخوان قال ابن مالك

وما يرى ظرفا وغير ظرف * فذاك ذو تصرف فى العرف

وغير ذى التصرف الذى لزم * ظرفية أو شبهها من الكلم

(قوله وظرف المكان هو اسم المكان) اعلم أن حد ظرف المكان هو ما ضمن معنى فى الظرفية باطراد من
اسم مكان أو من اسم عرضت دلالاته عليه أو من اسم جار مجراه كما مر فى ظرف الزمان وخرج بقولنا ضمن
معنى فى ما لم يتضمن من أسماء المكان معنى فى كما اذا جعل اسم المكان مبتدأ أو خبرا نحو مكانك مكان حسن
وكذا ما وقع منها مجرورا نحو جلست فى مكان عمرو أو فاعلا نحو ارتفع مكانك وخرج بقولنا باطراد نحو
دخلت الدار وسكنت البيت فانتصبا هما انما هو على التوسع باسقاط الحافض لاعلى الظرفية فانه لا يطرده

وقيل يقدر لها فعل
موافق في اللفظ فيقال
في الأول جلست وقعدت
قعودا وقت ووقفت
وقوفا وذلك تكلف
لا حاجة إليه والله سبحانه
وتعالى أعلم
باب ظرف الزمان
وظرف المكان (طرف
الزمان) في اصطلاح
النحاة (هو اسم الزمان
الذي يقع الحدث فيه
المنسوب بتقدير في)
فاذا قلت صمت يوم
الخميس كان التقدير
صمت في يوم الخميس
فاليوم وقع الصوم فيه
(نحو اليوم) في نحو
قولك صمت اليوم
فاليوم منصوب على
الظرفية الزمانية بصمت
ومثله صمت يوم الجمعة
أو يوم الخميس (والليلة)
نحو اعتكفت الليلة أو
ليلة أوليلة الجمعة فالكل
منسوب على الظرفية
الزمانية بالفعل الذي قبله
(وغدوة) نحو أزورك
غدوة فأزورك فعل
مضارع وفاعله مستتر
فيه وجوبا تقديره أنا
والكاف ضمير المخاطب
مفعول به مبنى على الفتح
في محل نصب وغدوة
منسوب على الظرفية
الزمانية بأزورك (وبكرة)

فتبينت بذلك اعتلاقه بأهداب الأدب واطلاعه على أسرار العرب اه شريشى في شرح مقامات الحريري
(قوله وقيل) قائله سيويه والجمهور كما قدمنا الأول هو المذهب المنصور ولهذا رده شارحنا العلامة أبقاء الله
بالسلامة بقوله وذلك تكلف لا حاجة إليه أى وذلك لأن الأصل عدم التقدير والله سبحانه وتعالى أعلم

باب ظرف الزمان وظرف المكان

جمعهما المصنف في باب واحد لتشابههما وتقارب أحكامهما وأفراد كل بتعريف يخصه تخلصا للمبتدى من
ورطة الاشتباه وقدم الزمان للاشارة الى أنه أصل بالقياس الى ظرف المكان لشدة احتياج الفعل اليه قال
بعض من كتب على شرح القطر لمؤلفه وزن مكان كجناح وهو مشتق من قولهم مكن يمكن اذا ثبت وسمى
بذلك للثبوت فيه ولذلك قالوا في جمعه أمكنة وبهذا يتبين فساد قول من جعله فعلا من كان يكون اذ يقتضى
ذلك أن يكون جمعه أكونة ولم يقل قاله في شرح الفصول (قوله ظرف الزمان) هذه التسمية للبريين
وسماه الكوفيون المفعول فيه والقراء عملا والكسائي وأصحابه صفات ولا مشاحة في الاصطلاح اذ هم
اصطلحوا في وضع شيء على شيء معرضين عن معناه الأصلي قال الصبان ولعله باعتبار الكينونة (قوله هو اسم
الزمان) أعلم أن المصنف رسم الظرف ببعض خواصه وحده هو ما ضمن معنى في الظرفية باطراد من اسم وقت
أو اسم عرض دلالة عليه أو من اسم جار مجراه وخرج بقولنا ضمن معنى في ما لم يتضمن من أسماء الزمان
معنى في كما اذا جعل اسم الزمان مبتدأ أو خبر نحو يوم الجمعة يوم مبارك وكذا ما وقع منها مجرورا نحو سرت
في يوم الجمعة واختلف في تسميته ظرفا في الاصطلاح وخرج أيضا ما نصب منها مفعولا به نحو شهدت يوم الجمل
ونحو قوله تعالى انا خاف من ربنا يوما عبوسا قطيرا وقوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته فكل
منها مفعول به اذ المراد أنك شهدت نفس يوم الجمل وأنهم يخافون نفس اليوم وأن الله تعالى يعلم نفس المكان
المستحق لوضع الرسالة فيه فلم يكن الأولان ظرفا في زمان ولا الأخير ظرف مكان والاسم الذي عرض دلالة
عليه مثل قولك سرت عشرين يوما أو جميع اليوم أو كل اليوم أو بعض اليوم أو نصف اليوم أو طويلا من
الدهر وقولك جئت صلاة العصر والتقدير وقت صلاة العصر أو حلب ناقة والأصل مقدار حلب ناقة والاسم
الجارى مجراه قولهم أحقا أنك ذاهب (قوله المنسوب) أى باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه فعلا كان نحو
صمت يوم الخميس أو شيبها بالفعل من مصدر نحو عجت من ضربك زيدا يوم الجمعة أو صفة نحو أنا ضارب
زيدا اليوم قال ابن مالك فانصبه بالواقع فيه مظهرا * كان والا فانوه مقدرا

(قوله بتقدير في) أى الدالة على الظرفية وهى استقرار الشيء في الشيء حقيقة نحو جئت اليوم أو مجازا نحو
زيد اليوم ان قلنا ان الزمانية غير حقيقة فان قيل حيث كان الاسم متضمنا لمعنى الحرف يكون ذلك الاسم
مبنيا كما قالوا في علة بناء متى انه تضمنه معنى همزة الاستفهام ان جعلناه للاستفهام أو معنى ان ان جعلناه
للشرط فمابال هذا الباب لا يبنى أجيب بأن تضمن الاسم معنى الحرف على نوعين الأول يقتضى البناء بأن
يخلف الاسم الحرف على معناه وي طرح غير منظوريه والثاني لا يقتضيه وهو أن يكون الحرف منظورا
اليه لكون الأصل في الوضع ظهوره وهذا الباب من هذا القبيل ولذلك لا يبنى تنبيه قال الأهدل
مرادهم بقولهم بتقدير في أى تقدير معناها لالفظها لأنه قد لا يصح تقديرها قبل الظرف وذلك في نحو سرت
قبله وصليت معه ونحوها اه (قوله نحو اليوم) وهو من طلوع الفجر الى غروب الشمس (قوله
والليلة) وهى من غروب الشمس الى طلوع الفجر الصادق على الصحيح حيح وقيل الى طلوع الشمس قاله
الأهدل (قوله وغدوة) ومثله بكرة وهما علمتا جنس على وقتها وهما من صلاة الصبح الى طلوع الشمس
فيمتنع صرفهما لعلمية الجنس والتأنيث بالتاء ولا تدخلهما أل ولا الاضافة فتتوניהما ضرورة وقيل ان
اريد غدوة وبكرة يوم معين معنا لعلمية الشخص والتأنيث والا صرفا فتتوניהما للصرف وهما نكرتان
وهذا هو الأصح اه أهدل (قوله وسحرا) وهو آخر الليل قبيل الفجر بالتثنية اذا لم ترد به سحر

كالمصنف أن يزيد على ذلك بأن يقول الجارى على الفعل أعنى المشتمل على جميع حروفه لفظاً أو تقديرًا نحو ضرب ضرباً أو كرم كرمًا أو قاتل قتالاً والتقدير قيتالاً وقد ورد بلفظ ذلك نخرج بذلك اسم المصدر فانه وان دل على الحدث إلا أنه غير جار على الفعل لحلوه من بعض مافى الفعل لفظاً وتقديرًا دون تعويض كالفعل والوضوء والعطاء لحلول كل من الثلاثة عن بعض جروف فعله فالمصدر الاغتسال والتوضؤ والاعطاء لجرانها على الفعل بخلاف عطاء فانه خال عن همزة أعطى والغسل فانه خال عن الهمزة والتاء من اغتسل والوضوء فانه خال من التاء والتشديد من توضأ فكل من الثلاثة يقال له اسم مصدر (قوله أى تغييره من صيغة الى صيغة أخرى) هذا معناه الاصطلاحى ومعناه اللغوى مطلق التغيير قال تعالى وتصريف الرياح أى تغييرها من حال الى حال والأولى للشارح أن يقول أى تغيير الأصل الواحد الى أمثلة مختلفة المعان مقصودة لا تحصل الا بها كاعلم فى علم التصريف (قوله فقد تغير من صيغة الماضى) جعل الشارح الأصل الماضى وهو مذهب الكوفيين والمشهور عند الصرفيين التغيير من المصدر الى غيره من الأمثلة وهو مذهب البصريين (قوله وان شئت قلت) هو تنويع للعبارة ترغيباً للمبتدى (قوله وهو قسبان) أى ذو قسمين كما تقدم فى غير ماموضع وتقسيم المصنف ذلك قسمين موافق لما قاله ابن الحاجب وابن مالك تبعاً للكوفيين بناء على أن المعنوى منهما منصوب بالفعل المذكور الموافق له فى المعنى وان كان مخالفاً له فى اللفظ قال الرضى وهو أولى لأن الأصل عدم التقدير ومذهب سيبويه والجمهور أن المعنوى منصوب بعامل مقدر من لفظه فنحو قمت وقوفاً الناصب لوقوفاً فعل مقدر من لفظه كأنك قلت قمت ووقفت وقوفاً اه أهمل (قوله) وان وافق معنى فعله دون لفظه فهو معنوى) اقتصر المصنف على مثال واحد ولم يمثّل سائر المعنوى ومنه ما يدل على المصدر من صفة له نحو سرت أحسن السير ومنه ما دل عليه من ضميره نحو قيام زيد قامه بكر فالهاء ضمير المصدر نائبة عنه فى الاتصاف على المفعولية المطلقة ولم يكن قام باتصاله لضمير المصدر متعدداً اذ علامة المتعدى جواز اتصال هاء المفعول به قال ابن مالك علامة الفعل المعدى أن تصل * ها غير مصدر به نحو عمل

ومنه ما دل عليه من اشارة اليه نحو ضربته ذلك الضرب ومنه ما دل عليه من مرادف له كما سيأتى فى مثال المصنف ومنه ما دل عليه من مشارك له فى مادته وهو ثلاثة أقسام اسم مصدر نحو توضأت وضوءاً واسم عين ومصدر لفعل آخر فالأول نحو قوله تعالى والله أنبتكم من الأرض نباتاً وخلق السموات والثانى نحو وتبتل اليه تبتيلاً والأصل انباتاً وخلقاً وتبتلاً ومنه ما دل على نوع منه كقعدها القرفصاء ورجع التهقرى ومنه ما دل على عدده كضربه عشر ضربات ومنه ما دل على آله كضربه سوطاً أو عصاً ومنه ما دل عليه من كل نحو فلا تملوا كل الميل ومن بعض كضربه بعض الضرب (قوله دون لفظه) ظرف مكان منصوب على الظرفية المكانية وناصبه وافق (قوله نحو جلست قعوداً) فقعوداً منصوب بجلست أو بقعدت مقدرًا كامر ﴿فائدة﴾ قال الزمخشري فى الكشف كثيراً ما ينصبه العرب من المصادر بفعل مضمّر فى معنى الاخبار كقوله لم شكرنا وكفرا وعجبا وما أشبه ذلك ومنها سبحانه ومعاذ الله ينزلونها منزلة أفعالها ويسدون بها مسدها ولذلك لا يستعملونها معها ويجعلون استعمالها كالشريعة المنسوخة اه (قوله فان الجلوس والتعود بمعنى واحد) قال الحريرى فى الدرة ويقولون للقاءم اجلس والاختيار على ما حكاه الخليل أن يقال لمن كان قائماً اقعد ولمن كان نائماً أو ساجداً اجلس وعلل بعضهم هذا الاختيار بأن القعود هو الانتقال من علو الى سفلى ولهذا قيل لمن أصيب برجله مقعد وأن الجلوس من سفلى الى علو ومنه قول عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه

قل للفرزدق والسفاهة كاسمها * ان كنت تارك ما أمرت فاجلس

أى اقصد نجد أو كان عمر واليا على المدينة فقال للفرزدق ان كنت تلزم العفاف والا فخرج الى نجد وحقى أبو عبدالله بن خالويه قال دخلت على سيف الدولة بن حمدان يوماً فلما مثلت بين يديه قال اقعد ولم يقل اجلس

أى تغييره من صيغة الى صيغة أخرى نحو ضرب يضرب ضرباً فقد تغير من صيغة الماضى الى صيغة المضارع الى المصدر وجاء الماضى أولاً والمضارع ثانياً والمصدر ثالثاً فاذا قلت ضرب زيد ضرباً فزيد فاعل وضرباً مفعول مطلق منصوب بضرب وان شئت قلت منصوب على المصدر بضرب (وهو قسبان لفظى ومعنوى فان وافق لفظه انطق فعله فهو لفظى نحو قولك قتلته قتلاً وان وافق معنى فعله دون لفظه فهو معنوى نحو جلست قعوداً وقتت وقوفاً) فان الجلوس والتعود بمعنى واحد كما أن القيام والوقوف بمعنى واحد فكل من قعوداً ووقوفاً منصوب على المصدرية بالفعل الذى قبله ويكفى اتفاقهما فى المعنى وان اختلفا فى اللفظ

وابن كيسان في اياك وأخواته أن الكاف المتصرفة أعني باختلافها لدى الأفراد والثنية والجمع كانت متصلة فأرادوا استقلالها لفظا لتصير منفصلة فجعلوا ايا عمادا لها فالضماير هي التي تلي اياوايا عماد لهاقال الرضى ومأرى هذا القول بعيدا من الصواب اه قال الفقيه ولي به أسوة اذ قد اتفقوا على أن الضمير في ضربت التاء وفي ضربك الكاف ومن المعلوم أن المتصل والمنفصل على وتيرة واحدة فالخروج عما هو أصل تمامالت عنه النفس كما قدمنا في باب المتدا فلترجع ثمة ﴿ تنبيه ﴾ قال الصبان قال في الجمع وفي اياسبع لغات قرى بهما تشديد الياء وتخفيفها وابدال الهمزة هاء مكسورتين ومفتوحتين فهذه ثمان يسقط منها فتح الهاء مع التشديد وأشهرها كسر الهمزة مع التشديد وبها قرأ الجمهور اه (خاتمة) قد يحذف عامل المفعول للعلم به اما جوازا نحو قالوا خيرا أى أنزل خيرا أو وجوبا قياسا وذلك في انصب على الاشتغال تقول زيدا ضربته وعمرا مررت به أو على الاختصاص نحو نحن العرب أسخى من بذل أى أخص العرب أو على الاغراء نحو ياسارية الجبل أو على التحذير نحو الضيغم الضيغم إذا السارى أو على النداء نحو يا عبد الله والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ باب المصدر ﴾

أى المنصوب على المفعول المطلق وهو ما ليس خبرا من مصدر مفيد تو كيد عامله أو بيان نوعه أو عده وهو منصوب وقولنا ما ليس خبرا مخرج لنحو المصدر المبين للنوع في قولك ضربك ضرب شديد وقولنا من مصدر مخرج لنحو الحال المؤكدة نحو ولى مدبرا ومفيد تو كيد عامله الخ مخرج لنحو المصدر المؤكدة في قولك أمرك سير سيرا ومخرج أيضا للسوق مع عامله لغير المعانى الثلاثة نحو عرفت قيامك وهذا ضربك ولا تنظر الى مشيك ومدخل لأنواع المفعول المطلق ما كان منها منصوبا لكونه فضلا نحو ضربت ضربا في التوكيد أو ضربا شديدا في النوع أو ضربت في العدد وقولنا وهو منصوب مخرج لقولك غضب غضب شديد وقوله تعالى فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة واللائق للمصنف أن يقدم هذا على ما قبله لعدم احتياجه الى صلة كإسائي قريبا لكن لما كان المفعول به أكثر تدولا في كلام العرب لاجرم قدم المصنف رحمه الله تعالى المفعول به حتى لو أطلق وقيل هذا مفعول مثلا انصرف الى المفعول به (قوله) ويسمى المفعول المطلق) هذا انما يستقيم الكلام حيث جعلنا المصدر علما بالعلبة على المفعول المطلق ولعل هذا مراد شارحنا العلامة ببقاء الله بالسلامة والالتقيد المصدر بقوله المنصوب على المفعولية المطلقة كما قدمنا وانماسمى مفعولا مطلقا لأن حمل المفعول عليه لايجوز الى صلة لأنه مفعول الفاعل حقيقة فمنه خلق الله السموات فان السموات مفعول مطلق لأنهم مفعول الفاعل حقيقة لا مفعول به لعدم وجودها قبل الفعل على كلام طويل ذكرناه في أول الكتاب عند كلام المصنف لاعراب جمع المؤنث السالم بخلاف سائر المفعولات فانها ليست بمفعول الفاعل وتسمية كل منها مفعولا انما هو باعتبار الصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو معه فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها الى التفسير بحرف الجر بخلاف المفعول المطلق ولهذا قدمه بعض النحويين ﴿ تنبيه ﴾ اعلم أن بين المصدر والمفعول المطلق عموما وخصوصا مطلقا فكل مفعول مطلق مصدر ولا عكس وقيل بينهما العموم والخصوص الوجهى مجتمعان في قولك قمت قياما ووقفت وقوفا وينفرد المصدر في نحو يعجبني قيامك وينفرد المفعول المطلق في نحو قولك ضربته سوطا قال تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة والقائل بالأول يقول سوطا وثمانين جلدة نائبان عن المصدر لهما أنفسها وقد أفصح عن ذلك ابن هشام في شرح القطر فقال وقد ينوب عنه أى عن المصدر غيره كضربه سوطا فاجلدوهم ثمانين جلدة أى ضربا بسوط وجلدة ثمانين جلدة (قوله) وهو الاسم المنصوب اعلم أن الناصب للمصدر له أمثلة أعني المصدر نحو عجت من ضربك زيدا ضربا شديدا واما الفعل نحو ضربت زيدا ضربا وقت وقوفا واما الوصف نحو أنا ضارب زيدا ضربا وأنا واقف وقوفا قال ابن مالك بمثله أو فعل أو وصف نصب * وكونه أصلا لهذين انتخب

(قوله) أى اسم الحدث أى اسم يدل على الحدث كالضرب والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره والأولى للشارح

(باب المصدر) ويسمى المفعول (المطلق) وهو الاسم المنصوب الذى يحىء ثالثا في تعريف الفعل نحو قولك ضرب (يضرب ضربا) يعنى أن المصدر وهو الاسم أى اسم الحدث الذى يحىء ثالثا في تعريف الفعل

وهو ضرورة الشعر (ومنفصل) وهو الذي يقع في ابتداء الكلام نحو اياك نعبد ويقع بعد الا في الاختيار نحو ما نعبد الا اياك (فالتصل اثنا عشر نحو قولك ضربني) واعزابه ضرب فعل ماض والنون للوقاية والياء ضمير المتكلم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب (وضربنا) بفتح الباء فنا ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه مبنى على السكون في محل نصب مفعول به (وضربك) بفتح الكاف فالكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح في محل نصب مفعول به (وضربك) بكسر الكاف ضمير المخاطبة مبنى على الكسر في محل نصب مفعول به (وضربكما) فالكاف ضمير المخاطبين مبنى على الضم في محل نصب مفعول به والميم حرف عمام والألف حرف دال على التثنية (وضربكم) فالكاف ضمير جمع الذكور المخاطبين مبنى على الضم في محل نصب مفعول به والميم علامة الجمع (وضربكن) فالكاف ضمير جمع الاناث المخاطبات مبنى على الضم في محل نصب مفعول به والنون علامة جمع النسوة ١٧٥ (وضربه) فالحاء ضمير المذكر الغائب مبنى على الضم في

الغائب مبنى على الضم في محل نصب مفعول به (وضربها) فالحاء ضمير المؤنثة الغائبة مبنى على السكون في محل نصب مفعول به (وضربهما) فالحاء ضمير المؤنث الغائبة مبنى على الضم في محل نصب مفعول به والميم حرف عمام والألف حرف دال على التثنية (وضربهم) فالحاء ضمير جمع الذكور الغائين مبنى على الضم في محل نصب مفعول به والميم علامة الجمع (وضربهن) فالحاء ضمير جمع الاناث الغائيات مبنى على الضم في محل نصب مفعول به والنون علامة جمع النسوة (والتفصل اثنا عشر نحو قولك اياي) فاذا قلت ما أكرمت

زيد بالسكون من غير ألف (قوله) وهو ضرورة الشعر (كقوله) وما علينا اذا ما كنت جارتنا * أن لا يجاورنا الاك ديار (قوله) فالتصل اثنا عشر) أي يجعل ضمير الغيبة خمسة والخطاب كذلك والتكلم اثنين وقد قدما الكلام على ذلك في المعرفة والنكرة مستوفى (قوله) نحو اياك نعبد) قدم اياك لافادة الحصر والاختصاص أي ما نعبد الا اياك كما في كتب المعاني (قوله) ما نعبد الا اياك) المنى محذوف أي ما نعبد أحدا الا اياك فما بعد الا هو المعبود بحق ونظير هذا التركيب لا إله الا الله معنى لا اعرابا وانما أتى بالنفي لأن مثل هذا التركيب لا يتأتى الا به وباقي الكلام نذكره في الاستثناء ان شاء الله تعالى مستوفى (قوله) وضربنا بفتح الباء) قيد به لأنه اذا سكنت الباء صار الضمير فاعلا بخلاف سائر الأمثلة (قوله) وضربك) قال الرضي وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصلت بهاء الضمير ألفا وبكاف المؤنث ياء حتى سيويه أعطيتكاه وأعطيتكيه تشبيها للكاف بالحاء نحو أعطيتها وأعطيتها قال أبو علي وقد تلحق الياء تاء المؤنث مع الحاء نحو رميته (قوله) ضربكم) اعلم أنه حذف واو الجمع في مثل ضربكم وضربتم وضربهم مر في الفاعل عن صاحب المراح وسكن الميم وهو أشهر من ابقاء الواو اذا لم يله ضمير في نحو أعطيتكموه وضربتموه وأعطيتهموه فيجب حينئذ ابقاء الواو مع ضم الميم لأن الضمير لاتصاله صار كبعض حروف الكلمة فكأن الواو لم يقع طرفا وجوزيونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير أيضا واذا لقيه ساكن بعدها ضمت الميم ردها الى أصلها قال تعالى قاتلهم الله ويحذرهم الله ويحذرهم الله نفسه وقد يكسر نظرا الى الساكنين وقد يسكن الميم مع ضمير بعدها وقرئ أن نلزمكموها بالسكون ﴿ تنبيه ﴾ لا تجيء الكاف مرفوعة الا في نحو لولاك لقام زيد كما وضحنا في باب المبتدا فلا تغفل (قوله) وضربها فالحاء ضمير المؤنثة الغائبة) ما ذكره من أن الضمير هو الحاء وحدها هو الصحيح كما قال أبو حيان ان الألف زائدة تقوية لحركة الحاء لما تحركت بالفتح للفرق بين المذكر والمؤنث وقال قوم ان الضمير مجموع الحاء والألف وبه جزم ابن مالك وادعى السيراني أنه لا خلاف فيه للزوم الألف سواء اتصلت بضمير نحو أعطيتها أم لا وقد أجاز قوم حذفها في الوقف اه شنواني (قوله) والميم علامة الجمع) هنا وما قبل وما بعد أن العلامة في الظاهر الواو (قوله) والاء أداة حصر) أي فالأكرام ههنا منحصر لزيد ولا يتعداه الى غيره كما هو شأن الحصر (قوله) فايها في الجميع هي الضمير) اعلم أن مذهب بعض الكوفيين

الا اياي تقول في اعرابه مانافية وأكرمت فعل وفاعل والأداة حصر وان شئت قلت الاحرف لا يجاب النفي أو الأداة استثناء ملغاة لا عمل لها وايا ضمير نصب منفصل مبنى على السكون في محل نصب مفعول به لا أكرمت والياء الأخيرة حرف دال على التكلم (وايانا) للتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه (واياك) بفتح الكاف للمخاطب (واياك) بكسر الكاف للمخاطبة (واياكم) بفتح الكاف جمع الذكور المخاطبين (واياكن) بفتح الكاف جمع الاناث المخاطبات فايها في الجميع هي الضمير وكلها يقال فيها ضمير نصب منفصل مبنى على السكون في محل نصب مفعول به والياء في الأول حرف دال على التكلم ونافي الثاني حرف دال على التكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه والكاف فيما بعده للمخاطب والمخاطبة أو المخاطبين أو المخاطبات والميم في اياكم حرف عمام والألف حرف دال على التثنية والميم في اياكم حرف دال على جمع المخاطبين والنون في اياكن حرف دال على جمع النسوة المخاطبات (واياه) للمفرد المذكر الغائب والحاء حرف دال على الغيبة (واياها) للمفردة الغائبة (واياها) للمثنى الغائيتين (واياهم) جمع الذكور الغائمين (واياهن) جمع الاناث الغائيات والله سبحانه وتعالى أعلم

المفعول به وهو في اللغة من وقع عليه الفعل سواء كان الفعل حسيا كضربت زيدا أو معنويا كتعلمت المسئلة فان الضرب حسى والتعلم معنوى وفى اصطلاح النحاة ما ذكره بقوله (وهو الاسم المنصوب الذى يقع به الفعل) يعنى أن المفعول به فى اصطلاح النحاة هو الاسم الذى يقع عليه فعل الفاعل (نحو ضربت زيدا وركبت الفرس) فزيدا مفعول به لضربت والفرس مفعول به لركبت ومثل مثالين للإشارة الى أنه لا فرق فى المفعول به بين كونه عاقلا كزيد أو غير عاقل كالفرس (وهو على قسمين ظاهر ومضمر) كما أن الفاعل أيضا ظاهر ومضمر (فالظاهر ما تقدم ذكره) وهو زيد والفرس المتقدمان فى المثالين السابقين (والمضمر قسمان متصل) وهو الذى لا يبدأ به ولا يقع بعد الا فى الاختيار نحو الكاف من رأيتك اذ لا يصح أن يقال مارأيت الاك وقد يقع مثل ذلك فى غير الاختيار

الفاعل (قوله المفعول به) قال العصام ولا ضمير فى المفعول به وضميره يرجع الى اللام وكذا المفعول فيه وله معه ومن قال الضمير المستتر فى المفعول راجع الى الفعل أى الذى فعل فعل بسببه أو فيه أو لأجله أو معه فيه أن الواجب المفعول هو به أو فيه أو له أو معه لأن مسنده صفة جارية على غير من هو له ويتجه على كون الضمائر المجرورة راجعة الى اللام أيضا أنه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام وتنكير المفعول مع أنه يستعمل مفعولا به وله ومعها كثيرا بلا ضنة وتنكير فالتحقيق أنه راجع الى موصوف محذوف أى شئ مفعول به واللام ليس موصولا لعدم قصد الحدوث بالصفة انتهى ولا يبعد كما قال السيد الصنوى أن أمثال هذه العبارة صار كالعلم فلا يقتضى الضمير مرجعا والباء فى به امالة للسمية فتعلق بالفعل أو للصلة فتعلق بما يتضمنه من معنى التعلق اهـ يس على الفاكى (قوله من وقع عليه الفعل) ههنا احتمالان الأول أنه على الاطلاق أى سواء كان مرفوعا كما تقول ضرب زيد أو منصوبا كما مثل به الشارح الثانى أن الذى وقع عليه الفعل الذات لا اسمها كما فى الاصطلاحى لانا لو أجرينا كلام الشارح على استواء كلام المتن لكان هذا مفعولا اصطلاحيا (قوله كضربت زيدا) أى مسماه وكذا ما بعده فافهم (قوله وهو الاسم المنصوب) اختلفوا فى العامل فى نصب المفعول على أربعة أقوال الأول وهو قول البصريين أن الفعل وحده يقتضى رفع الفاعل ونصب المفعول والثانى وهو قول الكوفيين أن مجموع الفعل والفاعل يقتضى نصب المفعول والثالث وهو قول هشام بن معاوية من الكوفيين أن العامل هو الفاعل فقط والرابع وهو قول خلف الأحمر من الكوفيين أن العامل فى الفاعل معنى الفاعلية وفى المفعول معنى المفعولية حجة البصريين أن العامل لا بد وأن يكون له تعلق بالمعمول وأحد الاسمين لا تعلق له بالآخر فلا يكون له فيه عمل البتة واذ اسقط لم يبق العمل الا للفعل حجة المخالف أن العامل الواحد لا يصدر عنه أثران لما ثبت أن الواحد لا يصدر عنه الا أثر واحد قلنا ذلك فى الموجبات أما فى المعرفات فممنوع واحتج خلف بأن الفاعلية صفة قائمة بالفاعل والمفعولية صفة قائمة بالمفعول ولفظ الفعل مبين لهما وتعليل الحكم بما يكون حاصله فى محل الحكم أولى من تعليله بما يكون مبينا له وأجيب عنه بأنه معارض بوجه آخر وهو أن الفاعل أمر ظاهر وصفة الفاعلية والمفعولية أمر خفى وتعليل الحكم الظاهر بالمعنى الظاهر أولى من تعليله بالصفة الخفية والله أعلم اهـ رازى وهذا الكلام تقدم مثله فى صدر الكتاب عند تعرض المتن للعوامل فلتراجع ثمة (قوله الذى يقع به الفعل) أى الذى يقع باسمه الفعل اذ زيد مثلا لا يقع عليه فعل الفاعل وهو مفعول به والشخص المسمى به وقع عليه ذلك وليس بمفعول به لأن أبحاث النحاة لا تعلق لها بالأعيان الخارجية بل بالألفاظ من حيث الاعراب والبناء وعلى هذا رجح كون المسبار والحجر فى قولك خرق الثوب المسبار وكسر الزجاج الحجر مفعولين تأمل هنا (قوله هو الاسم الذى يقع عليه فعل الفاعل) فى هذا إشارة الى أن به الواقع فى كلام الماتن بمعنى عليه ثم المراد بالوقوع ما يشمل الحسى والمعنوى فالحسى مأمثلة المصنف والمعنوى نحو انتقوا الله فالله منصوب على التعظيم أى تعلق الفعل بالمفعول سواء كان التعلق على سبيل الثبوت كما مثل أو على سبيل النفي نحو ما ضربت زيدا وماأكلت خبزا (قوله نحو ضربت زيدا) قال فى المحصول الضرب امساس جسم حيوانى بعنف قال القرافى فى شرحه الظاهر أنه لا يشترط فى المضروب كونه حيوانا لقوله تعالى أن اضرب بعصاك الحجر والظاهر أن هذا حقيقة لأن الأصل عدم المجاز اهـ شنوانى وأهدل (قوله فالظاهر ما تقدم ذكره) قال بعضهم أى من الأقسام العشرة المذكورة فى باب الفاعل اهـ وهو عن الصواب بمعزل أو خالف صنيع الشيخ خالد شارحنا العلامة بقاءه الله بالسلامة والعلامة الكفر أوى حيث أرجعوا الضمير الى المتقدم فى هذا الباب وان أوهم كلام العشماوى موافقته فلا تقترب بما قال (قوله والمضمر قسمان) أى ذو قسمين فلا يلزم الاخبار بالمشئى عن المفرد وقد أسلفنا (قوله متصل) بالرفع بدل من قسمان أو خبر لمبتدا محذوف تقديره أحدهما متصل أو بالنصب مفعول لفعل محذوف تقديره أعنى متصلا لكن لا يساعده الرسم لعدم رسمه بالألف الا ان أجريناه على لغة ربعية لأنهم يقفون على المنون المنصوب بغير ألف فيقولون رأيت

وهي للمفعول به) نحو ضربت زيدا فزيدا مفعول به منصوب (والصدر) نحو ضربت ضربا فضر بامصدر منصوب ويعبر عنه بالمفعول المطلق (وظرف الزمان) نحو صمت اليوم فصمت فعل وفاعل واليوم منصوب على الظرفية الزمانية (وظرف المكان) نحو جلست أمام الكعبة فجلس فعل وفاعل وأمام منصوب على الظرفية المكانية والكعبة مضاف اليه (والحال) نحو جاء زيد راكبا فجاء زيد فعل وفاعل وراكبا حال من زيد منصوب بجاء (والتمييز) نحو وفجرنا الأرض عيونا ففجرنا (١٧٣) فعل وفاعل والأرض مفعول به وعيونا

تمييز منصوب بفجرنا (والمستثنى) نحو قام القوم الا زيدا فالقوم فاعل قائم والاداء استثناء وزيدا منصوب على الاستثناء بالا (واسم لا) نحو لا غلام رجل حاضر فلاناية للجنس تنصب الاسم وترفع الخبر وغلام اسمها منصوب بالفتحة ورجل مضاف اليه وحاضر خبرها مرفوع بالضمة (والمنادى) نحو يا غلام زيد فيا حرف نداء وغلام منادى منصوب بالفتحة لأنه منادى مضاف وزيد مضاف اليه (وخبر كان وأخواتها) نحو كان زيد قائما فكان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها مرفوع وقائم خبرها منصوب (واسم ان وأخواتها) نحو ان زيدا قائم فان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وزيدا اسمها منصوب وقائم

ويضطرب هنا أرباب الحواشي في الجواب فقال العلامة أبو بكر الشنواني لعل المراد المنصوبات خمسة عشر في قصدي ثم لم يذكر الخامس عشر نسيانا ويمكن أن يقال على بعد انه عدد المحفوض بالحرف منصوبا وقال العلامة عبد المعطى المالكي شيخ ولد الشبرايملى صاحب احسان الوهاب شرح فتح الوهاب قد يجاب عن المصنف رحمه الله تعالى بأن الخامس عشر هو مفعولا ظننت وقد استغنى عن ذكره هنا بذكره فيما تقدم لتتميم النواسخ والله أعلم وبعضهم أجاب بعد الطرفين واحدا وخبر كان وأخواتها واسم ان وأخواتها واحدا وعد التوابع أربعة وتبعه الحامدي قال الفقير ولي بجواب عبد المعطى أسوة اذ جواب غيره فيه نوع تكلف (قوله وهي المفعول به) الا في نحو خرق الثوب السمار وكسر الزجاج الحجر فان المفعول به مرفوع على أن بعضهم جعل المنصوب مفعولا ومحل كون المفعول به منصوبا ما لم ينب عن فاعل والارفع تقول ضرب زيد (قوله والمصدر) أى ما لم ينب عن فاعل فان ناب عنه رفع نحو فاذا نفع في الصور نفخة واحدة (قوله وظرف الزمان) أى ما لم ينب عن فاعل فان ناب عنه رفع كما تقدم نحو صيم رمضان (قوله وظرف المكان) أى ما لم ينب عن الفاعل فان كان نائبا عنه رفع كما مر تقول جلس أمام الأمير (قوله والحال) أى ولو جملة في نحو جاء زيد وهو راكب لأن محلها النصب (قوله والتمييز) أى ما لم يجر بمن نحو قوله وفجرنا الأرض من العيون بدليل وفجرنا الأرض عيونا (قوله والمستثنى) أى في بعض المواضع وهو ما كان مستثنى من كلام تام موجب والمراد بالتام هو الذي يكون المستثنى منه مذكورا والمراد بالموجب بفتح الجيم هو الذي لا يتقدم عليه نفى ولا شبهة أو مستثنى من كلام تام منفي متصلا أو منقطعا وقدمثل للأول الشارح ومثال البقية ما قام القوم الا زيدا وقام القوم الاحمار او ما قام القوم الاحمارا (قوله واسم لا) في نسخ الشيخ خالد الذي حشى عليها الشنواني وعبد المعطى تقديم اسم لا على ما قبله أعنى المستثنى وهو مخالف للتفصيل في الأبواب الآتية ثم المراد ما اذا باشر لا النكرة ولم تكرر أى في وجوب النصب كما سيأتى (قوله والمنادى) هو في الحقيقة داخل في المفعول به اذ التقدير في نحو قولك يا زيد أدعو زيدا كما سيأتى ان شاء الله تعالى (قوله والمفعول من أجله) ويقال له المفعول لأجله كما عبر به الشارح فيما بعد والمفعول له وسيأتى مستوفى ان شاء الله تعالى في بابه (قوله وهو أربعة أشياء) فيه أن التابع خمسة والخامس عطف البيان ولكنه أسقطه كما مر في المرفوعات والله سبحانه وتعالى أعلم

باب المفعول به

لما كان الفعل لا يستغنى عن الفاعل غالبا وقد يستغنى عن المفعول في الأكثر مثل قولك قام زيد فانه كلام تام فالتلفظ بالفاعل يوجد لاجرم قدم الفاعل على المفعول ولما كان التلفظ بالفاعل يوجد والنفس قوية فلا جرم أعطى الفاعل أثقل الحركات عند قوة النفس وهو الرفع وأعطى أخف الحركات لما يتلفظ به بعد ذلك وهو المفعول فان التكلم في ابتداء التكلم صارت همته قوية وبعد ما تلفظ بالفاعل قديلا ويسأم وبالمثل والسأمة يبعد عن التلفظ بأثقل الحركات الذي هو الرفع تخفف ببقاء أخفها وهو النصب فلذا كانت المفاعيل منصوبة وخرج بقولنا لا يستغنى عن الفاعل غالبا نحو قلما وطالما وكثرا ونحو ذلك فان كلامهما لا يحتاج الى

خبرها مرفوع (والمفعول من أجله) نحو قام زيد اجلالا لعمره وقيام زيد فعل وفاعل واجلالا مفعول لأجله منصوب بقام لعمره وجر مجرور متعلق باجلالا (والمفعول معه) نحو سرت والنيل فسرت فعل وفاعل والنيل الواو واو المعية والنيل مفعول معه منصوب بسرت (والتابع للمنصوب وهو أربعة أشياء النعت) نحو رأيت زيدا العاقل (والعطف) نحو رأيت زيدا وعمر (والتوكيد) نحو رأيت زيدا نفسه (والبدل) نحو رأيت زيدا أخاك واعراب الأمثلة ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم (باب المفعول به) لما ذكر المنصوبات اجمالا شرع يذكرها تفصيلا ولم يذكر في التفصيل خبر كان وأخواتها واسم ان وأخواتها والتوابع لتقدم ذكرها في المرفوعات وبدأ بذكر

الغلط) وهو ما ذكر فيه الأول غلطاً ثم ذكر الثاني لازالة ذلك الغلط نحو ركب زيدا الفرس وقدم مثل المصنف رحمه الله تعالى للاقسام الأربعة بقوله (نحو قولك قام زيد أخوك) فزيد (١٧٢) فاعل وأخوب بدل منه بدل كل من كل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء

الجلية والكاف مضاف إليه (وأكلت الرغيف ثلثه) فالرغيف مفعول به لأكلت وثلثه بدل منه بدل بعض من كل والهاء مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر (ونفعني زيد علمه) واعرابه نفع فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به مبنى على السكون في محل نصب وزيد فاعل نفع مرفوع بالضممة الظاهرة وعلم بدل اشتغال من زيد والهاء مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر (ورأيت زيدا الفرس) فزيد مفعول به لرأيت والفرس بدل غلط أى بدل عن اللفظ الذى ذكر غلطاً وهو المراد بقوله (أردت أن تقول رأيت الفرس فغلطت فأبدلت زيدا منه) المراد من قوله فأبدلت الابدال اللغوى وهو التعويض والمعنى عوضت زيدا عن الفرس الذى كان حق التركيب الايتان به دون لفظ زيد فلا ينافى أن البدل في الاصطلاح في هذا التركيب هو الفرس

الغلط) هو أحد أقسام البدل الذى على معنى بل وهى ثلاثة اضراب وهو بأن أريد أن يخبر أولاً بشئ ثم يبدل للتركيب أن يخبر بشئ آخر من غير ابطال الأول بل كان في حكم التروك ويسمى أيضاً بدل البداء وبدل نسيان وهو أن يريد التركيب الأخبار بشئ ثم لما نطق به تذكر أنه لم يرد ذلك الشئ وإنما أراد الأخبار بشئ آخر وبدل غلط وهو ما تعرض المصنف له ذكره ﴿ تنبيه ﴾ ظاهر كلام الزمخشري في الفصل أن بدل الغلط والنسيان لا يقعان في الشعر بل لا يقعان في فصيح الكلام ومتعلق بدل النسيان الجنان بفتح الجيم أى القلب ومتعلق بدل الغلط اللسان (قوله غلطاً) بفتح اللام على وزن فرحا (قوله وأكلت الرغيف ثلثه) اعلم أن مذهب الكسائي وهشام أنه لا يقع البعض الاعلى مادون النصف فيقع على الثلث والرابع والخمس والسدس ونحو ذلك ولا يجوز أن يقال بعض الرجلين لك أى أحدهما (قوله والهاء مضاف إليه) وهو العائد اذ لا بد للبدل البعض من الكل من رابط امام ذكر كماله المصنف أو مقدر كقوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع أى منهم بناء على أن من بدل بعض من الناس وعلى القول بأنه بدل كل لأن المراد بالناس المستطيع دون غيره بكونه عاماً أريد به الخصوص فلا يحتاج لتقدير الرابط (قوله ونفعني زيد علمه) أى لأن اسناد النفع الى زيد لا يناسب بخلاف ضرب زيد عبده كما قدمنا (قوله والهاء مضاف إليه) أى وهو العائد اذ لا بد في بدل الاشتغال من ضمير يربطه بالبدل منه اما ظاهره كمثل به المصنف أو مقدر كقوله تعالى قتل أصحاب الأخدود النار أى فيه ﴿ تنبيه ﴾ يجوز أن يبدل الضمير بالاسم الظاهر المفسر له كقولك ضربته زيدا وقاما أخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك قال ابن هشام في المغنى قال ابن عصفور أجاز به يعنى البدلية المذكورة الأخفش ومنعه سيويه وقال ابن كيسان هو جائز باجماع نقله عنه ابن مالك وما خرج على ذلك قولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وقال الكسائي هونعت والجماعة يأبون نعت الضمير ثم قال في الأمثلة المتقدمة قيل على التقديم والتأخير وقيل الألف والواو والنون أحرف كالتاء في قامت هند وهو المختار اه وهو عجيب كما قدمنا في باب الفاعل ﴿ تنبيه ﴾ تجرى هذه الأقسام الأربعة في الفعل تقول في بدل الشئ من الشئ كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له مضاعفة العذاب كما قيل هى لقي الآثام وفى بدل الاشتغال من يصل لنا يستعين بنايعن وفى بدل البعض من الكل نحو ان تصل تسجد لله يرحمك على كلام قدمناه وفى بدل الغلط ان تطعم زيدا تكسه أكرمك وقد تبدل الجملة من الجملة نحو أمدم بما تعلمون أمدمكم بأنعام وبنين فى بدل البعض من الكل ونحو عرفت زيدا أبو من هو فى بدل الاشتغال فأبو مبتدأ ومن مضاف اليه خبر والجملة بدل من زيد ومن المفرد بدل اشتغال كقوله

الى الله أشكو بالمدينة حاجة * وبالشام أخرى كيف يلتقيان

أبدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى أى الى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ باب منصوبات الأسماء ﴾ معنى الباب والأسماء مرفى صدر الكتاب وازافة المنصوبات الى الأسماء امامن اضافة الصفة للموصوف وامامن الاضافة البيانية واما أن تكون بمعنى من وهو أولى والمنصوبات جمع منصوب لا منصوبة لأن موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمعه جمع مؤنث مطرد كالصافات للذكور من الخيل والأيام الخاليات ويجوز أن يكون جمع منصوبة كما أوضحنا في المرفوعات ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى منصوبات الأفعال لأنها تقدمت في باب الأفعال (قوله المنصوبات خمسة عشر) اعلم أن المصنف ترجمها بخمسة عشر ولم يذكر المنصوبات الا أربعة عشر وهو معيب أى اذا ترجم بشئ ولم يأت به بخلاف الترجمة مع الزيادة فانه غير معيب

لازيد فلا اعتراض على المصنف بأن البدل هو الفرس لا زيد فكيف يقول فأبدلت زيدا منه وحاصل الجواب أن مراده الابدال اللغوى لا الاصطلاحى والله سبحانه وتعالى أعلم (باب منصوبات الأسماء المنصوبات خمسة عشر ويضطرب

ان كان فعلا (قوله) وهو أربعة أقسام) أى على المشهور ومقابله أنه خمسة فزاد عليها بدل كل من بعض كقوله كأتى غداة البين يوم تحملوا * لدى سمرة الحى ناقد حنظل

والبين الفراق والسمرات بفتح فضم جمع سمرة نوع من الشجر وناقض الحنظل من يخرج حب الحنظل وذلك لأنه لا يصح أن يكون يوم ظرف زمان ثانيا لأن ظرف الزمان لا يتعدد بلا عطف قال خ ض قال السيوطى ووجدت له شاهدا فى التزويد قوله تعالى فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن وفيه أنه يصح كونه بدل كل من كل يجعل أل فى الجنة للجنس اه (قوله بدل الشيء) وسماه الجماعة بدل الكل من الكل وابن مالك البدل المطابق وهو أولى لأن منه قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر فانه بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل لأنه انما أطلق كل على ذى أجزاء وهو متمنع هنا لتزويده تعالى عن الأجزاء ويجوز أن يقال بدل الشيء من الشيء اذ يجوز اطلاق الشيء على الله تعالى قال تعالى قل أى شيء أكبر شهادة قل الله وقد ذكرنا فى ألفية التوحيد فى كلام مستقل وهو قولنا

اطلاق شى لربنا لا ينكر * دليلنا قل أى شيء أكبر

الى أن قلنا وان يرد به اسم مفعول منع * فقولنا خالق كل شى سمع (قوله) ويقال له بدل الكل من الكل) أى وهو عبارة الجماعة وقوله والبدل المطابق أى وهو عبارة ابن مالك حيث قال مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل * عليه يلغى أو كمعطوف يدل

(تنبيه) ادخال ال على كل مبنى على ما وقع لكثيرين وهو معترض بقول بعض الأئمة لا يجوز ادخال ال على كل وبعض عند الجمهور قال ابن خالويه فى كتاب ليس يغلط كثير من الخواص بادخال ال على كل وبعض وليس من لغة العرب لأنهما معرفتان فى نية الاضافة وبذلك نزل القرآن اه لكن نقل بعضهم عن الأزهري أنه قال أجاز النحويون ادخال الألف واللام فى كل بعض وان أباه الأصمعي لأن مذهب العرب عدم جواز دخول الألف واللام عليهما لأنهما مضافتان البتة اما ظاهر او امامضمر او فى القاموس وكل وبعض معرفتان لم تجزى عن العرب بالألف واللام وهو جائز اه أهمل (قوله) وهو ما كان الثانى فيه عين الأول) أى ويكون المراد منهما واحدا وان اختلفا مفهوما (قوله نحو جاء زيد أخوك) فزيد وأخوك يصدقان على ذات واحدة ومفهومهما مختلف واعلم أنه لا يحتاج فى بدل الشيء من الشيء الى رابط يربطه بالمبدل منه لأنه عين الأول (قوله وبدل الاشتمال) اختلف فى بدل الاشتمال فقال الرماني هو الأول واختاره فى التسهيل وعاله الجزولى بأن الثانى اما صفة للأول كما عجبتهى الجارية حسنهما أو مكتسب من صفة نحو سلب زيد ماله فان الأول اكتسب من الثانى كونه مالكا وردبأنه يلزم منه أن يجزى ضربت زيدا عبده على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك قاله أبو حيان فى التذكرة وقال الفارسي فى الحجة المشتمل هو الثانى قال بدليل سرق زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه وقيل لا اشتمال لأحدهما على الآخر وانما المشتمل المسند الى الأول على معنى أن الاسناد الى الأول لا يكتفى به من جهة المعنى وانما أسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مختصا بغير الأول وهذا القول أفصح عند السيرافى وأبى العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال لاكتفاء المسند بالأول وهذا المذهب قيل انه التحقيق وانه الذى نصره الأستاذ أبو اسحاق بن ملكون وقال ان النحويين يعنى أكثرهم لم يفصحوا عنه كل الافصاح ولم يوضحوه كل الايضاح اه تصريح وقوله ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال أى بل هو بدل غلط لأن اسناد العامل الى المبدل منه قد وجد فيه التناسب بلا احتياج الى شيء آخر بخلاف نحو سلب زيد ثوبه فان اسناد السلب الى زيد لا يناسب (قوله وهو ما كان الخ) ماموصولية لامصدرية (قوله بغير الكلية والجزئية) بالأول خرج بدل الشيء من الشيء وبالتانى خرج بدل البعض من الكل (قوله وبدل

(وهو أربعة أقسام بدل
الشيء من الشيء) ويقال
له بدل الكل من الكل
والبدل المطابق وهو
ما كان الثانى فيه عين
الأول نحو جاء زيد
أخوك (وبدل البعض
من الكل) وهو
ما كان الثانى فيه بعضا
من الأول نحو أكلت
الغريف ثلثه (وبدل
الاشتمال) وهو ما كان
الثانى فيه بينه وبين
الأول ارتباط بغير
الكلية والجزئية نحو
نفعى زيد علمه (وبدل

وأجمعون توكيد للقوم مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد وأجمعون تأ كيد ثان وأجمعون ثالث وأبصعون رابع واعرابها (١٧٠) كاعراب ما قبلها وأتى بها لزيادة التوكيد والمبالغة فيه وكلها بمعنى أجمعون لأن

أ كنع مأخوذ من قولهم تكنع الجلد إذا اجتمع وأتبع من البتع وهو طول العنق والقوم إذا كانوا مجتمعين طالت أعناقهم فجعلاه كناية عن الاجتماع وأبصع مأخوذ من البصع وهو العرق المجتمع فيكون بمعنى أجمع ولما كانت هذه الألفاظ الثلاثة لا يؤتى بها غالبا لا بعد أجمع سميت توابع أجمع (تقول قام زيد نفسه) فزيد فاعل ونفس توكيد والماء مضاف إليه (ورأيت القوم كلهم) فالقوم مفعول به لرأيت وكل تأ كيد للقوم والماء مضاف إليه والميم علامة الجمع (ومررت بالقوم أجمعين) فالقوم مجرور بالباء وأجمعين تأ كيد للقوم مجرور بالباء لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب البدل ﴾

هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه نحو جاء زيد أخوك فزيد

شعري ما أراد الراجز الالتمتع برضع ثدى الذلفاء (قوله وأجمعون تأ كيد للقوم) وهل يقال أيضا جمع (قوله وأتى بها لزيادة التوكيد) اعلم أنه لا يجوز عطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم وأجمعون وأجازه بعضهم وهو قول ابن الطراوة قال بعضهم وينبغي أن يكون مبنيا في كل وأجمعين على اختلاف معانيهما (قوله وأبصع مأخوذ من البصع) قال الرضى والمشهور أبصع بالصاد المهملة وقيل بالصاد المعجمة اه (قوله تقول قام زيد نفسه) (تنبيه) لا يخلو المضمير إذا أكد بالمظهر من أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا فالرفوع لا يؤكّد بالمظهر إلا بعد أن يؤكّد بالمضمير وذلك نحو زيد قام هو نفسه أو عينه والقوم جاؤهم أنفسهم أو أعيانهم والنساء قمن هن أنفسهن أو أعيانهن وقت أنت نفسك وأما المنصوب والمجرور فيؤكّدان بلا شرط تقول رأيت نفسه ومررت به عينه (قوله ورأيت القوم كلهم) مثال للتوكيد المنصوب (قوله مررت بالقوم أجمعين) فيه إشارة إلى تجريد أجمعين من لفظ كلهم وهو جائز كما قدمنا قال في المغنى يجب تجريد نحو أجمع المؤكّد من ضمير المؤكّد وأما قولهم جاءوا بأجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها فهو جمع الجمع كالفلس وفلس أى بمجمعاتهم اه لكن نقل الرضى والبرماوى فى شرح ألفية الأصول فتح الميم أيضا اه صبان والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب البدل ﴾

هو لغة العوض قال تعالى عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها واصطلاحا ما ذكره الشارح ثم هذه التسمية للبصريين واختلف في تسميته عند الكوفيين فقال الأخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير كما قاله بعضهم ثم اعلم أنه سلك العرب في المبدل مسلكين الأول أنه ليس في تقدير الطرح كما تقول الذى مررت به أبى عبد الله محمد اذ لو فرض اطراح الأول لخلت الصلة من عائد وكقولك ضربت زيدا يده اذ لو كان الأول في تقدير الطرح لما كان للضمير ما يعود عليه على ما أتى أنى أقبل كلام التصريح قريبا والثانى أن المبدل في تقدير الطرح تقول في بدل الغلط مررت برجل حمراء لم يقصد بالخبر وفى غيره قولك ان زيدا يده مقطوعة وان هذائوبها مسلوب فلولا أنه على تقدير الطرح لجرى بتذكير مقطوعة وتأنيث مسلوب ان قرأناها بالنصب (قوله هو التابع) أى اصطلاحا كما مر والتابع كالجنس للبدل تحته جميع التوابع وما بعده كالفصل (قوله المقصود بالحكم) أى حكم المتبوع سلبا فى ما جاء زيد أخوك أو إيجابا فى جاء عمرو أبوك قال فى التصريح والغرض منه أى من البدل أن يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقديره ولذلك يقولون البدل فى حكم تكرير العامل وقولهم المبدل منه فى حكم الطرح انما يعنون به من جهة المعنى غالبادون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا يده اذ لو لم يعتد بزيد أصلا لما كان للضمير ما يعود عليه اه قال يس عليه قديقال يكفى الضمير فيما يعود عليه ذكر مرجعه فى اللفظ وان كان من جملة أخرى وليس ذلك بأبعد من عوده على ما يستلزمه المقام ونحو ذلك اه (قوله) بلا واسطة) المراد بها حرف العطف خاصة والافعال من المجرور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يخو ونحو تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا اه خض وصبان وخرج بهذا الفصل المعطوف بيل فانه وان كان هو المقصود بالحكم نفيًا وإثباتًا على رأى الكوفيين القائلين بأن بل عاطفة بعد الاثبات لكن بواسطة حرف وهو بل (قوله ونحو ان تصل تسجد لله) لا يصح أن يجعل هذا بدل بعض من كل لأن بمجرد السجود لا يرحم بل يجعل بدل شىء من شىء وهو مساو فى المعنى فالمراد بالسجود الصلاة لا خصوص السجود ثم رأيت بعضهم صرح بأن نحو ان تصل تسجد لله يرحمك أن تسجد لله بدل بعض من كل فليتأمل (قوله رفعا ونصبا) أى مطلقا سواء كان اسما أو فعلا وقوله وخفضا أى ان كان اسما وقوله وجزما أى

فاعل وأخوك بدل من زيد بدل كل من كل ويسمى البدل المطابق لأن المراد من الثانى هو الأول بعينه (اذا ابدل اسم من اسم) نحو جاء زيد أخوك (أو فعل من فعل) نحو ان تصل تسجد لله يرحمك (تبعه فى جميع اعرابه) رفعا ونصبا وخفضا وجزما

واجمعهما بأفعل ان تبعاً * مالمس واحدا تكن متبعا

(قوله وكل وأجمع) وكلاهما في التوكيد المسبوق لقصد الشمول والاحاطة بأبعض المتبوع فلا يؤكدهما الا ماله أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه وينفصل بعضها عن بعض حقيقة بحسب الرؤية أو ينفصل بعضها عن بعض حكما أى لا بحسب الرؤية بل بحسب أمر آخر كالعبد في قولك اشتريت العبد كله فإن أجزاء العبد وهى النصف أو الثلث أو الربع أو نحوها وان لم ينفصل بعضها عن البعض الآخر بحسب الرؤية الا أنه يصح انفصاله بحسب الشراء والعقق فإن العبد اذا اشترك فيه اثنان مثلا وأعتق الشريك المعسر عتق النصف المملوك لذلك وخرج بالمعسر للموسر فانه يسرى العتق في كل العبد ولا يتجزأ لكن لأمر عارض ومثال ما ذكرنا قولك جاء الجيش كله والقبيلة كلها والقوم كلهم لجواز أن يكون الأصل جاء بعض الجيش أو القبيلة أو القوم ولا يجوز جاء في زيد كله ولا جميعه لامتناع التقدير المذكور (تنبيه) اذا أريد تقوية التوكيد جاز أن يتبع كله بأجمع وكلها بجمعاء وكلهم بأجمعين وكلهن بجمع فتقول جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها بجمعاء والقوم كلم أجمعون والنساء كلهن جمع قال تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون وقد يؤكدهن بلا تقدم كل فتقول جاء الجيش أجمع قال تعالى لأغوينهم أجمعين قال ابن مالك

وبعد كل أ كدوا بأجمعاء * جمعاء أجمعين ثم جمعا ودون كل قديحي أجمع * جمعاء أجمعون ثم جمع ولفظ جميع ككل مع الضمير وكذا عامة قال ابن هشام ليس من التوكيد خلق لكم في الأرض جميعا خلافا لمن وهم اه وهو تعريض لابن عقيل حيث جوز توكيده وتوسغنى بكلا وكلتا عن تثنية أجمع وجمعاء قال ابن مالك واغن بكتا في مثني وكلا * عن وزن فعلاء ووزن أفعلا

وفد قدمنا ذلك في شرط المثني في باب الاعراب فراجع (قوله توابع أجمع) قال الرضى اعلم أنك لو أردت الجمع بين ألفاظ التوكيد قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم أجمعين ثم أخواته من أكتعين الى أبتعين أما تقديم النفس والعين على الكل فلا ان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها أولى وأما تقديم النفس على العين فلا ان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة الخصوصية كالوجه في قوله تعالى كل شىء هالك الا وجهه أى ذاته وأما تقديم الكل على أجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد أولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو أفعول وأيضاً ان كلاً لا يقدح مبتدأ دون أجمع فانه لا يقع الاتاكيدا وأما تقديم أجمع على أخواته فلكونه أدل على معنى الجمعية المرادة من جميعها وأما تقديم أكتع في الصحيح على أخويه فلكونه أظهر في افادة معنى الجمع منهما لا منه من قولهم حول كتيع أى تام وهذا المعنى خاف فيهما (قوله وهى أكتع وأبتع وأصع) قال الزخشرى في المفصل وأكتعون وأبتعون وأبصعون اتباعات لأجمعون لا يحسن الاعلى أثره وعن ابن كيسان تبدأ بأبتعن شئت بعدها ومع أجمع أبصع وجمع كتع وجمع بتع وعن بعضهم جاء في القوم أكتعون اه وقال الرضى وأما أكتع وأخواه فالصريون لا يذكرون أبتع وهو دال على قلته والبغدادية جعلوا النهاية أبتع وأخواتها فقالوا أجمع أكتع أبصع أبتع وكذا ذكر الجزولى والزخشرى قدم أبتع على أبصع وبتبعه المصنف ولا أدري ما صحت اه بحذف فعلم أن الأشهر تأخير أبتع وأن ترتيب المصنف موافق لما ربه الزخشرى وابن الحاجب (قوله نحو جاء القوم أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون) قد علمت أن الشارح العلامة انما أخر أبصعون ليجارى كلام المصنف والافال أصبح تأخير أبتعون كما تقدم وما ذكره في الجمع المذكور السالم وتقول في غيره جاء الجيش أجمع أكتع أبصع أبتع والقبيلة جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء والهندات كلهن جمع كتع بصع بتع وشذ قولك أجمع أبصع وأشد منه جمع بتع وفي قول الراجز ياليتنى كنت صبيا مرضعا * تحملى الدلفاء حولاً أكتعا أمران الأول افراداً كتع عن أجمع وهو قليل والثاني توكيد النكرة المحدودة وهو مخالف فيه بين علماء البصرة وعلماء الكوفة كما اسلفنا والدلفاء تطلق على المرأة الحسناء ومرضعا بصيغة اسم المفعول وليت

وكل نحو جاء القوم كلهم
فالقوم فاعل وكل توكيد
للقوم والهاء مضاف
اليه واليم علامة الجمع
(وأجمع) نحو جاء
القوم أجمع فأجمع
توكيد للقوم مرفوع
بالضمة الظاهرة (وتوابع
أجمع وهى أكتع وأبتع
وأبصع) يؤتى بها في
التوكيد تابعة لأجمع نحو
جاء القوم أجمعون
أكتعون أبتعون
أبصعون واعرابه جاء
فعل ماض والقوم
فاعل مرفوع بالضمة

أكثر والتأكيد بالهمز وهو كثير والتأكيد بالالف وهو قليل وهو لغة التقوية والتشديد واصطلاحاً ما ذكره الشارح فيما يأتي (قوله وهو التابع) أي اصطلاحاً وقوله التابع كالجنس وتحت العطف والبدل والنعته وقوله الرفع للاحتمال كالفصل يخرج به ما ذكر أما النعت والعطف فظاهراً وأما البدل فانه وان رفع الاحتمال في نحو مررت بقومك كبيرهم وصغيرهم أولهم وآخرهم إلا أن ذلك كما قاله الصبان عن شيخه عارض نشأ من خصوص المادة (قوله الرفع للاحتمال) أي احتمال غير الظاهر كما يوضحه شارحنا (قوله) يحتمل أن يكون الكلام على تقدير مضاف) على المجاز العقلي باسناد الحجيء لغير من هوله لتعلقه به كضرب الأمير أي جنده وهذا أحد الاحتمالات الثلاث التي غرض التوكيد لدفع تلك ثانياً أن السامع ظن أن المتكلم لم يحمله على مدلوله أما الغفلة ثالثاً لظنه أن المتكلم غلط ثم هذا معترض بقولك ان ان زيدا قائم فان تكرير ان لدفع ذلك الاحتمال وقوله تعالى فان مع العسر يسراً ان مع العسر يسراً ولا يدخل هذان في التأكيد الذي كفايه فالأولى أن يقول في حده هو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول كافي كافي ابن الحاجب (قوله) ارتفاع الاحتمال أي عن الذات وصار الكلام نصاعلي ما هو الظاهر منه وارتفع المجاز وثبتت الحقيقة ونص ابن عصفور على أن التأكيد يضعف احتمال المجاز ولا يرفع احتماله البته اه تصريح أي بدليل الاتيان بألفاظ متعددة ولو صار نصاً بالأول لم يؤكّد ثانياً لعدم الفائدة (قوله) يحتمل أن الذي جاء بعضهم أي وأن بعضهم لم يحجىء إلا أنك لم تعتد بهم أي أطلقت القوم وأردت بهم من عدا ذلك البعض كأنهم هم القوم فالتأكيد يرفع توهم عدم الشمول في لفظ القوم أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وأما قتله واحد منهم اه شنواني (قوله) في دفعه أي ان كان مرفوعاً ولم يذكره لوضوحه ومن الغريب أن الجرمي أجاز توكيد المجرور بالرفوع في نحو مررت بك أنت وزيد وقد مرده عن الرضى في آخرباب العطف (قوله) ولم يقل وتتكيره أي كما قال في النعت وأما ما وجد من بعض نسخ المتن المطبوعة من وجود التنكير خطأ (قوله) لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف قد أسلفنا ذلك في المعرفة والنكرة (قوله) فلا تتبع النكرة أي عند البصريين سواء كانت معدودة كيوم وليلة وشهر وحول أم غير معدودة كوقت وزمن وحين (قوله) وأجاز ذلك الكوفيون أي اذا حصلت الفائدة بأن يكون المؤكد زماً معدوداً والتوكيد من لفظ الاحاطة والشمول نحو اعتكفت أسبوعاً قال الشاعر

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب * ياليت عدة حول كله رجب

وشاقه من الشوق وكقوله * قدصرت البكرة يوماً أجمعاً * والبكرة قد قدمنا معناها في موانع الصرف وان لم تحصل الفائدة لم يحز ونقل الشيخ خالد عن شرح التسهيل لابن مالك أن بعض الكوفيين أجاز توكيد النكرة مطلقاً اه قال ابن مالك

وان يفد توكيد منكور قبل * وعن نحاة البصرة المنع شمل

(قوله) نحو صمت شهراً (كله) أي ولا يجوز نحو صمت زمناً (كله) (قوله) وهي النفس) بسكون الفاء أي مرادها جملة الشيء وحقيقته وان لم يكن له نفس حقيقة فان أريد بها الدم نحو سفكت زيدا نفسه لم يمكن توكيد ابل بدل بعض (قوله) والعين بمعنى الذات أيضاً) احتراز من العين التي بمعنى الجارحة نحو قاتت زيدا عينه لم يمكن توكيداً بل هو في هذا المثال بدل بعض واعلم أنه لا بد من إضافة النفس والعين إلى ضمير يطابق المؤكد فتقول جاء زيد نفسه عينه ورأيت فاطمة نفسها عينها وان كان المؤكد بالفتح غير مفرد استحسن جمعهما بأنفس وأعين في الثنية تقول جاء الزيدان أنفسهما أعينهما ويجب في الجمع فتقول جاء الزيدون أنفسهم أعينهم ويقال كما في الفصل للزعرى جاء القوم أعينهم خلافاً للاشموني قال ابن مالك بالنفس أو بالعين الاسم أكدا * مع ضمير طابق المؤكدا

وهو التابع الرفع للاحتمال فإذا قلت جاء زيد يحتمل أن يكون الكلام على تقدير مضاف والتقدير جاء كتاب زيد أو رسوله فإذا قلت جاء زيد نفسه ارتفع الاحتمال وإذا قلت جاء القوم يحتمل أن الذي جاء بعضهم فإذا قلت جاء القوم كلهم ارتفع الاحتمال (التوكيد تابع للمؤكد في رفعه) نحو جاء زيد نفسه فزيد فاعل ونفسه توكيد له وتوكيد المرفوع مرفوع (ونصبه) نحو رأيت زيدا نفسه فزيدا مفعول ونفسه توكيد له وتوكيد المنصوب منصوب (وخفضه) نحو مررت بزيد نفسه فزيد مجرور بالباء ونفسه توكيد له وتوكيد المجرور مجرور (وتعريفه) كما رأيت في الأمثلة ولم يقل وتتكيره لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف فلا تتبع النكرة وأجاز ذلك الكوفيون نحو صمت شهراً كله فجعلوا كله توكيداً لشهراً ولم يوجبوا مطابقتها له في التنكير (ويكون

الاعراب وان وجب التعلق من حيث المعنى (قوله) والماء مضاف اليه) الصواب وهامضاف اليه فلينظر ذلك
الاذا قيل ان الشارح أراد الاسم فلذا يعبر في مقام زيد الماحرف نفي فلتطالع كلامنا هناك في باب مجزومات
المضارع عند قول المصنف ولا الهى (قوله) فان عطفت بها) أى بأحدها (قوله) على مرفوع رفعت) أى من
الأسماء والأفعال لفظا في نحو قام زيد وعمر وأوتقدير ان نحو جاء الفتى والقاضى أو مختلفين أو محلا نحو أشرت الى
بأن قم وأن كل ويصح أيضا العطف على ما لا عمل له من الاعراب نحو التى يطير فيغضب زيد الباب وهذا
ليس بداخل في كلام المصنف ففيه قصور ويمكن أن يجاب بأنه على تقدير كلام أى ان كان له اعراب
فافهمه (قوله) أو على منصوب نصبت) أى من الأسماء والأفعال كما قدمنا وأما قولك ان زيدا قائم وعمر وبالرفع
وقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن فهو من عطف الاسم على محل
اسم ان وعمله مرفوع لأنه مبتدأ في الأصل ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره كذلك فليس من
هذا الباب وقدمر في ان وأخواتها (قوله) أو على مجزوم جزمت) أما قوله تعالى انه من يتقى ويصبر فقد مضى
عن صاحب التوضيح في جزم المضارع المعتل الآخر في الفصل فلتراجع وأما قوله

ان تركبوا فركبوا الخيل عادتنا * أو تنزلون فانا معشر نزل

ففي المعنى في القاعدة الثامنة من آخر الباب قال يونس أراد أو أتم تنزلون فمعطف الجملة الاسمية على جملة
الشرط وجعل سيويوه ذلك من العطف على التوهم قال فكأنه قال أتركبون فذلك عادتنا أو تنزلون فتحن
معروفون بذلك (قوله) ومثال العطف في الأفعال ﴿ تنمة ﴾ يجوز عطف الفعل على مثله ان اتحد في الزمان
ولا يضر اختلافهما في اللفظ وعلى اسم يشبهه وبالعكس قال ابن مالك

وحذف متبوع بداها استبح * وعطفك الفعل على الفعل يصح

واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل تجده سهلا

تقول الطائر فيغضب زيد الباب ومنه قوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي والعطف على
الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف ولذا يرجح النصب في قولك قتت وزيدا على المفعول معهما
كلام في عمله ان شاء الله تعالى وقولنا من غير فاصل يخرج لنحو قولك ضربت اليوم وزيد وذلك لأن طول
الكلام قدينى عما هو الواجب في قولك أتى القاضي بنت الواقف بحذف التاء في آتى فاغناؤه عما ليس بواجب
بطريق الأولى كما هنا ولا يجب إعادة الحافض اذا أريد العطف على الضمير المحفوض عن يونس والاختصاص
والكوفيين وابن مالك قال ابن مالك

وعود خافض لدى عطف على * ضمير خفض لازما قد جملا

وليس عندى لازما اذ قد آتى * في النظم والنثر الصحيح مثبتا

فالنظم نحو قوله فاليوم قدبت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فبابك والأيام من عجب

وقال تعالى تساءلون به والأرحام في قراءة ابن عباس والحسن وحزمة بالجور وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه
وذهب الجرمى الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا إعادة الجار بعد توكيده بالضمير المرفوع المنفصل نحو
مررت بك أنت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع قال الرضى وليس بشيء لأنه لم يسمع
ذلك مع أن توكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس وإعادة الجار أقرب وأخف اه والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب التوكيد ﴾

أى المؤ كد بكسر الكاف من اطلاق المصدر واردة اسم الفاعل ويقال فيه التأكيد والأول أكثر استعمالا
والواو أصل والهمزة بدل والشيخ خاله في التصريح يقول ما حاصله انه لم يكن أحدهما أصلا للآخر وهو
مخالف لما قدمنا وقال في شرح المتن ويقال له أيضا التأكيد بالالف ففيه ثلاث لغات التوكيد بالواو وهو

الظاهرة والماء مضاف
اليه واعراب بقية
الأمثلة ظاهر (فان
عطفت بها على مرفوع
رفعت) كما تقدم (أو
على منصوب نصبت أو
على مخفوض خفضت
أو على مجزوم جزمت
تقول قام زيد وعمر
ورأيت زيدا وعمر
ومرت بزيد وعمر
والأعراب ظاهر ومثال
العطف في الأفعال
زيد يقوم ويقعد
ولن يقوم ويقعد ولم
يقم ويقعد فالأول
مرفوع والثاني منصوب
والثالث مجزوم والله
سبحانه وتعالى أعلم
(باب التوكيد)

قال يس والذى ذكره ابن هشام أنه لم يقل بذلك إلا ابنه اه (قوله ولا) فائدتها لرد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب فيه فهي لنفي الحكم عما بعدها وقصره على ما قبلها أما قصر افراد لمن يعتقد الشركة أو قصر قلب لمن يعتقد العكس ولهذا لا يعطف بها إلا بعد إيجاب أو أمر أو نداء نحو زيد كاتب لا شاعر واضرب زيد لا عمرا ويأزيد لا خالدا قال ابن هشام في الأوضح شرط العطف بل أن لا يصدق أحد متعاطفيا على الآخر نص عليه السهيلي في نتائج الفكر وهو حق فلا يجوز جاءني رجل لا زيد ويجوز جاءني رجل لا امرأة وقال الزجاجي وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جاءني زيد لا عمرو ويرده قوله

كأن دثارا حلقت بلبونة * عقاب تنوفا لعقاب القواعل

اه أي فعطف عقاب القواعل على عقاب تنوفا وهو فاعل حلقت وهو ماض ومعنى حلقت ذهبت واللبون الابل ذات اللبن وعقاب طائر معروف وتنوفا بفتح المثناة الجبل والقواعل الجبال الصغار قاله الشيخ خالد بخنف (قوله نحو جاء زيد لا عمرو) قد تقدم أن الزجاجي لم يجز مثل هذا التركيب فكان شارحا أبقاء الله بالسلامة أشار إلى رده بالمثال تبعا للشيخ خالد (قوله ولكن) بالتخفيف لأنها مخففة من الثقيلة ومضى بسطه إلا أن الكسائي والفراء اختارا التشديد إذا كان قبلها الواو لأنها حينئذ عاملة لا عاطفة والتخفيف إذا لم تكن قبلها واو لأنها حينئذ عاطفة فلا تحتاج إلى الواو قال البيهقي

وهل اذن يحتم أن لا يقرن * بالواو أولا بل وجوبا مقترن
والواو زيدت وابن كيسان يرى * كوناك فيما قلته مخيرا
واختار كالفرا الكسائي أن تشد * بالواو أولا خفيفة تعد
وبعض العطف إلى الواو نسب * لذلك ابن مالك أيضا ذهب

وفائدة لكن كفايدة بل بعد النفي والنهي وقد أسلفنا وقال ابن مالك

وبل كلكن بعد مصحوبها * كلم أكن في مربع بل تبها

فشبه بل بلكن (قوله نحو جاء زيد لكن عمرو) كذا في النسخ المطبوعة وصوابه ما جاء زيد لكن عمرو لأن لكن إنما تكون عاطفة إذا سبقت بحرف النفي أو حرف النداء إلا أن يخرج كلامه على طريقة الكوفيين حيث أجازوا ذلك وهب أن ذلك غير مسموع كقيل فعله من تصرفات النساخ ومن شروطها افراد معطوفا (قوله وحتى في بعض المواضع) فائدتها للغاية والتدرج فالغاية بأن يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة أو نقص فالأول نحو مات الناس حتى الأنبياء والملوك والثاني نحو قام الناس حتى الحجامون وقد اجتمعا في قوله قهرناكم حتى الكفاة فأنتمو * تهابونا حتى بنينا الأصاغرا
والكفاة جمع كفى على غير قياس وهو الشجاع أو لباس السلاح والتدرج بأن ينقضي ما قبلها شيئا فشيئا إلى أن يبلغ الغاية ولهذا اشترط في المعطوف بها أن يكون بعضا مما قبلها ولو تقديرا كما في قوله

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

إذا المراد ألقى ما يثقله حتى نعله أو شبيهها البعض في شدة الاتصال كقولك أعجبتني الجارية حتى كلامها ويتمتع حتى ولدها لأن ولدها ليس جزءا منها ولا شبيهها (قوله في بعض المواضع) دعوى بعضهم أنه يحتمل عود ذلك التقيد لجميع الحروف لا خصوص حتى غير سديد كما لا يخفى على غير البليد وأشار المصنف بهذا إلى أن حتى قد تجيء لغير العطف إذ قد تأتي جارة وقد تأتي ابتدائية وسيأتي قريبا (قوله وذلك البعض الخ) انظر هل التي لغير العطف لم يكن ما بعدها بعضا مما قبلها أم كان كذلك وعليه فالأولى أن يقول وتلك المواضع لأن الذي تتأني للعطف فيه بعض ما كان كذلك وباقيه تتأني فيه الجارة والابتدائية وفي غيره تأمل (قوله نحو أكلت السمكة حتى رأسها) أي إذا قرأ رأسها بالنصب وأما إذا قرأناه بالخفض حتى جارة وإذا قرأناه بالرفع حتى ابتدائية ورأسها مبتدأ خبره محذوف تقديره ما كولة وضابط الابتدائية أن لا تتعلق الجملة التي بعدها بما قبلها من حيث

(ولا) نحو جاء زيد
لا عمرو (ولكن) نحو
جاء زيد لكن عمرو
(وحتى في بعض المواضع)
وذلك البعض هو ما
كان ما بعدها بعضا مما
قبلها نحو أكلت
السمكة حتى رأسها
حتى حرف عطف
ورأس معطوف على
السمكة منصوب بالفتحة

أن يقال لم يجز كلاًهما كما تقدم وجاء فعل ماض زيد فاعله أم عاطفة وعمرو معطوف على زيد ﴿تنبيه﴾
 كأن الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة رد كلام ابن الحاجب في كافيته حيث قال بعدم جواز تركيب أ رأيت
 زيدا أم عمراً لأن المستويين فيه زيد وعمرو وأحدهما وإن ولى أم لكن الآخر لم يل المهمزة فالشرط عنده
 عدم الفصل بين المهمزة وبين أحد المستويين فالحق في التركيب عنده أن تقول أ جاء زيد أم لم يجز وأزيد
 جاء أم عمرو لكن نقل عن سيويه أن هذا جائز حسن صحيح فمثل به شارحنا وإن كان الأفضح والأحسن
 التمثيل بقوله أزيد جاء أم عمرو فافهم ذلك ثم اعلم أنه يجوز حذف المهمزة إن أمن اللبس كقراءة ابن عيصن
 سواء عليهم أنذرتهم وقول الشاعر

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا * شعيت بن سهم أم شعيت بن منقر

قال ابن مالك وربما حذفت المهمزة ان * كان خفا المعنى بحذفها أمن
 (قوله واما) بكسر المهمزة وهي عند سيويه مركبة من ان ومائم أدغمت النون في الميم كما هو القاعدة
 والدليل على كونها مركبة الاستغناء بان كقوله

سقتة الرواعد من صيف * وان من خريف فلن يعدمنا

(واما) نحو فامانا بعد

واما فداء فقوله فداء

معطوف على منا

والعاطف الواو الداخلة

على اما واما أتى بها

للدلالة على التقسيم

أو التخيير والمصنف

جرى على أن اما هي

العاطفة وهو ضعيف

والراجح أن العاطف

الواو (وبل) نحو جاء

زيد بل عمرو

أى اما من صيف واما من خريف قال في المعنى وقال البردو الأصمى ان في هذا البيت شرطية والفاء الجواب
 والمعنى وان سقتة من خريف فلن يعدم الرى وليس بشئ لأن المراد وصف هذا الوعد بالرى على كل حال ومع
 الشرط لا يانزم ذلك وقال أبو عبيدة ان في البيت زائدة اه (قوله) نحو فامانا بعد واما فداء) اما هنا للتخيير
 بعد الطلب أى أن الامام يخبرين أن يطلق الأسير بلاشئ أو يأخذ منه الفداء ومناه ففعل مطلق وعامله
 مخدوف أى فالما أن تمنوا منا وفداء مفعول مطلق لعامل مخدوف والتقدير اما أن تفدوا فداء اه عبد المعطى
 قال الشنوائى والمراد التخيير بعد الأسير بين المن والاطلاق وبين أخذ الفداء وهو ثابت عندنا فان الذكر
 الحر المكلف اذا أسر تخير الامام بين المن والقتل والفداء والاسترقاق منسوخ عند الحنفية اه المقصود منه
 (قوله) واما أتى بها للدلالة على التقسيم أو التخيير الأول بعد الخبر والثاني بعد الطلب تقول في الأول الكلمة
 اما اسم واما فعل واما حرف وفي الثاني تزوج اما زينب واما فاطمة وتأتى بعد الطلب للإباحة نحو تعلم اما فقها
 واما نحو أو بعد الخبر للشك نحو جاء اما زيد واما عمرو اذا لم يعلم الجائى منهما وللإبهام نحو قام اما زيد واما عمرو
 اذا علم القائم منهما وأريد الإبهام على السامع وللتفصيل نحو اما شاكرا واما كفورا (قوله) والمصنف جرى
 الخ) هو ما ذهب اليه أكثر النحويين ودعوى بعضهم اتفاق النحويين على أنها ليست عاطفة وانما أوردوها
 في حروف العطف لمصاحبتها لها ممنوعة (قوله) والراجح أن العاطف الواو) جرى على هذا أبو على وابنا
 كيسان وبرهان قال ابن مالك

ومثل أو في القصد اما الثانية * في نحو اما ذى واما الثانية

(قوله وبل) فائدتها للرد عن الخطأ في الحكم ان وقعت بعد نفى أو نفى ففى لتقرير حكم ما قبلها وجعل ضده
 لما بعدها نحو ما جاء زيد بل عمرو ولا تضرب بكر بل خالد ففى لقصر القلب لا غير ومن ثم وجب الرفع في
 نحو ما زيد قائما بل قاعد قال ابن مالك

ورفع معطوف بل لكن أو بل * من بعد منصوب بما ألزم حيث حل

ولسلب الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشئ وجعل ذلك الحكم لما بعدها ان وقعت بعد
 ايجاب أو أمر نحو جاء زيد بل عمرو واضرب بكر بل خالد او اعلم أنه لا يعطف بل بعد الاستفهام نحو أ جاء زيد
 بل عمرو وهل قام بكر بل خالد (قوله) نحو جاء زيد بل عمرو) هذا مثال لما بعد الايجاب ففائدة بل هنا لسلب
 المجيء عن زيد وجعل ذلك القيام لعمرو ﴿تنبيه﴾ ذكر شراح المنهاج عند قول الامام النووى رحمه الله في
 مسألة الاجتهاد في المياه أو ماء وبول لم يجز على الصحيح بل يخلطان أن ابن مالك يقول ان بل تعطف الجمل

كونوا هودا أو نصارى أي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى أوللتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف وللأضراب عند الكوفيين وأبى على حكى الفراء اذهب إلى زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم وبمعنى الواو عند الكوفيين وذلك عند أمن اللبس كقوله

قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتهم * ما بين ملجم مهره أو سافع

والصريخ صوت المستصرخ والملجم هو جاعل اللجام في محله من الفرس والسافع بالسين المهمة هو الآخذ بناصية فرسه اهـ توضيح بتوضيح (قوله) نحو جاء زيد أو عمرو جاء فعل ماضٍ زيد فاعله أو عاطفة فائدتها للشك لأنه بعد خبر عمرو ومعطوف على زيد والجائي أحدهما لاهاذا لا يجمع بين المتعاطفين في صورة الشك فلذا عاد إليه ضمير الأفراد تقول جاء زيد أو عمرو راكبا ولا يقال راكبين وقال في الكشف قوله تعالى ان يكن غنيا أو فقير فالله أولى بهما ثم نفي الضمير في أولى بهما وكان حقه أن يوحد لأن قوله ان يكن غنيا أو فقيرا ان يكن أحدهذين قلت في الجواب قدر رجع الضمير إلى ما دل عليه قوله ان يكن غنيا أو فقيرا لا إلى المذكور فلذا نفي ولم يفرد وهو جنس الغنى وجنس الفقير كأنه قيل فالله أولى بجنس الغنى والفقير أى بالأغنياء والفقراء وفي قراءة أبى فالله أولى بهم وهى شاهد على ذلك (فائدتان) الأولى لا يعطف بأو بعد همزة التسوية للتناهي بينهما لأن أو تقتضى أحد الشيئين أو الأشياء والتسوية تقتضى الشيئين نحو سواء على أقت أو قعدت فان لم توجد الهمزة جاز العطف بهانص عليه السيراني في شرح الكتاب نحو سواء على قمت أو قعدت ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا وقراءة ابن محيصن أولم تنذرهم وأما مخطئة المصنف لم في ذلك فقد ناقشه الدماميني * الثانية اذانهى عن المباح امتنع فعل جميع ما كان مباحا باتفاق من النحاة وحكم الخير فيه حكم المباح عند السيراني وواقفه في النفي وصححه ابن عصفور وجوز ابن كيسان كون النهى عن واحد وعن الجميع فاذا قلت لا تأخذ دينارا أو ثوبا جاز عنده أن يكون نهاه عن الجميع وعن أحدهما على مقابلة الأمر لأن الأمر كان بأخذ أحدهما وهذا القولان جاريان في نحو ما جاءني زيد أو عمرو اهـ فأكبى على القطر (قوله) وأم) وهى قسمان متصلة ومنقطعة فالمتصلة هى المسبوقة بهمزة يطلب بها وبأما التعيين لأحد الشيئين من الخطاب نحو أزيد عندك أم عمرو اذا كان عالما بأن أحدهما عند المخاطب لا بعينه ولهذا يجب تعيين أحدهما بأن يقول زيد عندى أو عمرو عندى ولا يجب بعندى أحدهما لأنه معلوم للسائل ولا نعلم أولاهم التعيين قال الملا جامى وقد يجب بنفى كليهما لاحتمال الخطأ في اعتقاد التكلم بوجود أحدهما وقد يتجاهل التكلم حيث علم تعيين أحدهما فينزل العارف منزلة الشاك كقول زهير

وما أدري ولست أخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء

حيث تشكك في كلامه مع علمه بأنهم رجال لانساء وعلامتها صحة الاستغناء عنها بأى فيقال في التقدير أيهما عندك أو المسبوقة بهمزة التسوية وهى الداخلة على جملة في محل المصدر نحو قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم أى سواء عليهم الانذار وعدمه وكقول الشاعر

ولست أبالى بعد فقدى مالكا * أموتى ناء أم هو الآن واقع

أى لست أبالى بعدموتى أم وقوعه الآن والمنقطعة هى الحالية من المذكور في المتصلة ولا يفارقها معنى الاضراب نحو أم هل تستوى الظلمات أى بل هل ثم المنقطعة عاطفة عند ابن مالك وفي الدماميني ما يفيد أن في كون أم المنقطعة عاطفة ثلاثة أقوال فابن جنى والمغاربة يقولون ليست للعطف أصلا لا في مفرد ولا جملة وابن مالك للعطف في المفرد قليلا سمع من كلامهم ان هناك لا بلا أم شاء وفي الجمل كثيرا وجماعة للعطف في الجمل فقط وتأولوا ما سمع بتقدير ناصب أى أم أرى شاء اهـ صبان رحمه الله (قوله) نحو أجاز زيد أم عمرو هذه الهمزة يطلب بها وبأما التعيين فالجواب في هذا المثال زيد جاء أو عمرو جاء ولا يقال في الجواب جاء أحدهما ويجوز

نحو جاء زيد أو عمرو
(وأم) نحو أجاز زيد
أم عمرو

شرطا ومنه قولك اللذان يقومان فيغضب زيد أخوك فاللذان مبتدأ وهو اسم موصول ويقومان صلة والفاء عاطفة يغضب معطوف على يقومان زيد فاعل وأخوك خبر اللذان وهذه المسئلة مما تختص بها الفاء لأنه لا يجوز العطف على الصلة لعدم العائد لأن يغضب رافع لاسم ظاهر وهو زيد ولكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك لأن ما في الفاء من معنى السبب أغنى عن الضمير لأن الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لا شعارها بالسببية ومثله عكسه نحو الذي يقوم أخوك فيغضب هو زيد قال الرضى وكثيرا ما يكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعده سببا لما قبله كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم تقول أكرم زيدا فإنه فاضل فإنه تدخل على ماهو الشرط في المعنى كما أن الأولى دخلت على ماهو الجزاء في المعنى وذلك أنك تقول زيد فاضل فأكرمه فهذا داخل على الجزاء فاذا عكست الكلام قلت أكرمه فإنه فاضل فقد دخل على ماهو شرط ثم علم أنه لا تنافي بين السببية والعاطفة فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلازمها العطف اهـ (قوله وثم) فائدتها للترتيب والتراخي فهي تساوى الفاء في الترتيب وتغايرها في التراخي ولذا قال سيويه مررت برجل ثم امرأة فالمرور ههنا مروران لاجل تراخي أحد المرورين عن الآخر ولا تكون الا عاطفة ولا تكون للسببية اذ لا تراخي المسبب عن السبب التام لأنه اذا وجد السبب وجد المسبب بلا مهلة ولا تعطف المقص على المجرى بخلاف الفاء فانها تعطفه تقول أجبت نداء زيد فقلت لييك قال الرضى وقد تجيء في الجملة خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبتها له كما ذكرنا في قوله تعالى ثم أنشأناه خلقا آخر وكقوله تعالى خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فالاشراك بخالق السموات والأرض مستبعد غير مناسب وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه وكفى قوله تعالى فلا تقتحم العقبة ثم قال ثم كان من الذين آمنوا فان الايمان بعيد المنزلة من فك الرقبة والاطعام بل لانسبة بينهما وكذا قوله استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان بين توبة العبد وهي انقطاع العبد اليه بالكلية وبين طلب المغفرة بونا بعيدا اهـ (قوله) نحو جاء زيد ثم عمرو) يحتمل أن يكون مجيء عمرو بعد مجيء زيد بزمان كثير ويحتمل أن يجيء بين مجيئيهما غيرهما كما قدمنا ﴿ تنبيه ﴾ قديجيء ثم لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ماهو الأولى ثم الأولى من دون اعتبار التراخي والبعدين تلك الدرج ولا أن الثاني بعد الأول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله

ان من ساد ثم ساد أبوه * ثم ساد من قبل ذلك جده

فالمقصود ترتيب درجات معالي المدوح فابتدأ بسيادته ثم بسيادة أبيه ثم بسيادة جده لأن سيادة نفسه به أخص ثم سيادة الأب ثم سيادة الجد وان كانت سيادة الأب مقدمة في الزمان على سيادة نفسه فمهما كالفاء في قوله تعالى فبئس مثوى المتكبرين فان ذكر ذم الشيء يصح بعد جرى ذكره وقد تأتي بمعنى الواو نحو قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها في الزمر بدليل قوله تعالى الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها بالواو في الاعراف والقصة واحدة كما قال الشيخ خاله في شرح التوضيح خلافا لصاحب المعنى ومنه قول الشاعر كهر الرديني تحت العجاج * جرى في الأنابيب ثم اضطرب والرديني صفة للرمح قيل انه منسوب الى امرأة تسمى ردينة والعجاج بفتح العين الغبار والأنابيب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب وقد تقع زائدة ومنه قول زهير

أراني اذا مابت بت على هوى * فم اذا أصبحت أصبحت غاديا

أي مصبها الى هوى مصاحبه (قوله وأو) فائدتها بعد الطلب للتخيير نحو تزوج زينب أو أختها أو لالاحة بكالس العلماء أو الزهاد والفرق بينهما امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير وجوازه في الالاحة وبعد الخبر للشك نحو لبثنا يوما أو بعض يوم أو لالاهم نحو وانا أو اياكم على هدى أو في ضلال مبين وللتفصيل نحو وقالوا

(وتم) نحو جاء زيد ثم عمرو (وأو)

واعترضه بعض آخر وقال التعبير بالجمع المطلق غير سديد لأنه قيد الجمع بكونه مطلقا فلا يتأتى في الواو المعية أو الترتيب أو العكس وقال اذ قد يفرق في الماهية من حيث هي والماهية لا بشرط وسبب التوهم ما قد وجد من الفرق بين قولهم مطلق الماء والماء المطلق مع الغفلة عن كون هذا اصطلاحا شرعيا في بعض أنواع المياه وما نحن فيه اصطلاح لغوي فخلط اصطلاح باصطلاح وانه لا ينبغي (قوله) نحو جاء زيد وعمرو) هذا المثال محتمل مع تجرده من القرينة فتكون الواو للمعية بأرجحية وللترتيب برجحان وللعكس برجوحية فيقال عند الشك بعده أو معه أو قبله فاذا قيل جاء زيد وعمرو بعده اختصت بكونها للترتيب أو قيل معه اختصت بكونها للمصاحبة أو قيل قبله اختصت بالعكس (قوله) جاء فعل ماض (أي إذا أردت بيان اعرابه فأقول جاء فعل ماض (قوله) سواء كان رفعا أو غيره) أي كالنصب والجر والجزم كإسائي يباه في المتن فهذا تعجيل لفائدة وهي أنه مثل العطف على المرفوع لأن الكلام في المرفوعات هنا وقد يسبق في ذهن المبتدى أن التعاطف لا يكون إلا مع الرفع فدفع ذلك التوهم (تنبيه) تنفرد الواو من بين سائر حروف العطف بأمر وهي أنها تعطف اسماعلى اسم لا يكتفى الكلام إلا به كاختصم زيد وعمرو واصطف هذا وابنى وأنها تعطف ما تضمنه الأول إذا كان المعطوف ذامرية نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وأنها تعطف الشيء على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا وأنها تنفصل من معطوفها بنظر نحو جاء زيد قبلي وبعدي وعمرو وأنها يجوز فيها العطف على الجوار في الجر خاصة كما سنوضح إن شاء الله تعالى في هذا الباب نحو وأرجلكم في قراءة من جروا وأنها يجوز حذفها إن أمن اللبس نحو كيف أصبحت كيف أمسيت وأنها يجوز أن تليها لا إذا عطف مفردا بعنبري نحو ولا الهدى ولا القلائد أو نقي نحو فلا رفث ولا فسوق وأنها يجوز أن تليها اما كإسائي في كلام المصنف عند تعرض الشارح لها وقد قدمنا بعضه فلا تغفل وأنها تعطف النعوت المفرقة مع اجتماع منوعتين نحو مررت برجلين كريم ونحيل وأنها تعطف ما حقه الاتيان بالثنية نحو قول الحجاج ان الله محمد ومحمد في يوم واحد أراد بالأول ابنه وبالثاني أخاه وقد ذكروا ما تنفرد الواو به في واحد وعشرين فاذا أردت أن تعرف تحقيقها فعليك بالتصريح فان فيه التصريح (قوله) والفاء فائدتها للجمع في الحكم مع الترتيب المعنوي والذي كرى والتعقيب بأن وقع المعطوف بعد المعطوف عليه لكن بلامهلة لكن باعتبار ما يعادة مترتبا نظرا الى عظم الأمر وسهولته فبقوله جاء زيد فعمر وأنجى عمرو وبعدي زيد بلا توسط زمان كثير ومثال ما يكون بعيدا في الزمان قريبا بالنسبة الى هذا الكلام حجج زيد في هذا العام فالعام القابل ونحو تزوج زيد فولد له ونحو دخلت البصرة فالكوفة اذ الزمان الطويل قد يستقر بالنسبة الى عظم الأمر وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة الى طول زمان يقتضى العرف حصوله في زمان أقل منه قال حسن الشريف والسجاعي في حاشيتي شرح القطر والذي يظهر من كلام جماعة أن استعمال الفاء فيما رآه في زمان وقوعه عن الأول سواء است قصر في العرف أو لا انما هو بطريق المجاز وظاهر كلام المصنف أن استعمالها فيما بعد بحسب العادة تعقيبا وان طال الزمان استعمال حقيقي فتأمل قوله في الحواشي الهندية اه (لطيفة) الترتيب الذي في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فصبح الأرض مخضرة يحمّل أن الفاء على حقيقتها فيكون الاخضرار في وقت الصباح من ليلة المطر قال ابن عطية وقد شاهدنا في السوس الأقصى نزول المطر بعد قحط فأصبحت تلك الأرض الرملة التي نسفتها الرياح قد اخضرت بنبت ضعيف اه عبادة على الشذور (قوله) نحو جاء زيد فعمر (أي إذا كان بين مجي زيد وبين مجي عمرو وقرب في الزمان أو إذا لم يجي بينهما غير عمرو واذ لو توسط بينهما مجي بكر لم يحسن أن يقال جاء زيد فعمر وان قرب الزمان كذا ظهر لي فليتأمل (تنبيه) قد تأتي الفاء للسببية وهي التي تغير العطف ولكنها لا تخاو عن معنى التعقيب وتختص بالمثل سواء كانت من تقدم الكلمة نحو وان لقيته فأكرمه أو بدونها نحو زيد ففاضل فأكرمه ومضابطه أن يصلح تقدير إذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطا للتقدير في المثال المتقدم اذا كان كذا فأكرمه ولا يشترط جعل عين الكلام السابق

نحو جاء زيد وعمرو
جاء فعل ماض وزيد
فاعل مرفوع بالضمّة
الظاهرة وعمرو الواو
حرف عطف وعمرو
معطوف على زيد
مرفوع بالضمّة
الظاهرة فالمعطوف
يتبع المعطوف عليه
في اعرابه سواء كان
رفعا أو غيره (والفاء)
نحو جاء زيد فعمر
فعمرو معطوف على
زيد مرفوع بالضمّة
الظاهرة

متبوعه وفاعله قوله أحد حروف العطف وجعل الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة قوله المتوسط فصلا من الحد وفيه نظر فالأولى أن يقول التابع المقصود بالنسبة مع متبوعه كما فعل ابن الحاجب في الكافية ولندال الرضى قوله يتوسط بينه إلى آخره ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده ولم أستغن في الحد بقولي العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة لأن الصفات يعطف بعضها على بعض اه فان قيل هلا يقال ان قولك جاء زيد العالم والعاقل بأن فيه متعاطفة في الحقيقة أى فالعاقل معطوف على العالم أوجب بأن العاقل يقال انه تابع متوسط بينه وبين العالم الواو ولكنه باق على ما كان عليه من الوصفية وفي هذا الجواب نظر اذ لو قيل في قام زيد وعمرو ان عمرا فاعل قام وليس بالتعاطف حقيقة لكان مثل الأول ولم يقل به أحد وانا لو قلنا في المثال الذي تقدم الاطلاق بالعطف مجاز لما وجد عطف أصلا وان حققه بعضهم لكن قال العلامة الفاكهي في شرح التمام ان المراد بتوسط الحرف أن تكون تبعية الثاني للأول بواسطة الحرف فلا اعتراض عليه فافهم ان كنت ذكيا وبهذا علم أن كلام الشارح أبقاه الله بالسلامة المتوسط فصل أخرجه به ما عدا النسق (قوله الآتية) بالجر نعت لحروف لا بالرفع نعت لأحد كما هو ظاهر (قوله وحروف العطف) الواو للاستئناف حروف مبتدأ مضاف والعطف مضاف اليه (قوله عشرة) أى مجموعها لاجمعها اذ المعنى للجمعية وهو خبر قوله حروف العطف تنبيه على اختلاف في ثلاثة أحرف تمازكره هنا وهي حق وأم ولكن أما حتى فذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف وإنما يعرفون ما بعدها باضمار وأما ثم فذكر النحاس فيها خلافا وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة فاذا قلت أقام زيد أم عمرو فالعنى أعمرو قائم فقصير على مذهبه استفهامية وأما لكن فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال أحدها أنها لا تكون عاطفة الا اذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين والثاني أنها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور قال وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيبويه والأخفش لأنهما قالانها عاطفة ولما مثلا للعطف بهامثله بالواو والثالث أن العطف بها وأنت تخير في الايتان بالواو وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد ووافق الناظم هنا الأكثرين ووافق في التسهيل يونس فقال فيه وليس منها لكن وفاقا ليونس اه أشموني وذكر المصنف هنا اما لكسورة الهمزة وقال به أكثر النحويين ويعنى بذلك اما الثانية في قولك جاءني اما زيد واما عمرو لتكررها في كل حال وذهب يونس وابن كيسان إلى أنها غير عاطفة ووافقهما ابن مالك على ذلك وحققه الشيخ خاله ملازمها غالبا الواو العاطفة ولا يدخل عاطف على مثله ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقه بمثلها شبيهة بوقوع لا بعد الواو مسبوقه بمثلها في مثل ما جاءني لا زيد ولا عمرو ولا هذه غير عاطفة باجماع فلتكن اما كذلك لكن لما كانت الواو لازمة غالبا بعد لكن وجعلت الواو زائدة ولكن عاطفة فلتكن اما كذلك عند القائل به لكن لكن لا مسبوقية لمثلها فالقائل بأن اما عاطفة قال انها بمعنى أو والقائل بأنها غير عاطفة قال انها حرف تفصيل ولعلنا نزيد على هذا عند تعرض الماتن لها ان شاء الله تعالى (قوله وهي الواو) فائدته لمطلق الجمع بين المتعاطفين في الحكم فلا يفيد بالترتيب ولا بالمعية فيعطف الشيء على مصاحبه في الحكم وهو بأن كان حكم المعطوف والمعطوف عليه على المعية كقوله تعالى فأنجينا وأصحاب السفينة وعلى سابقه بأن كان الحكم للمعطوف عليه سابقا والحكم للمعطوف لاحقا كقوله تعالى ولقد أرسلنا نوحا واهراهم فين ارسال نوح واهراهم سنون وعلى لاحقه بأن كان الحكم للمعطوف عليه لاحقا والحكم للمعطوف سابقا كقوله تعالى كذلك يوحى اليك وإلى الذين من قبلك ونحو قولك قام زيد وعمرو محتمل لها اذ دلالة لسابقة زيد وعمرو أو سابقة عمرو وزيد في القيام أو كون عمرو مصاحبا لزيد في القيام والتعبير بجواز الأحكام الثلاثة لا يمنع أكثرية بعضها اذ عجيء الواو للمعية أكثر ولترتيب كثير ولعكسه قليل وهذا وبعضهم عبر بقوله للجمع المطلق

(وحروف العطف
عشرة وهي الواو)

(قوله وتقريبه) أى مقربه الى فهم المبتدى لغموض هذا الرسم أى والمقرب الى فهم المبتدى قولك فى حده كل مالح (قوله كل ماصح) قال الشيخ خاله فى شرح المتن بفتح اللام وضمها (قوله) صح دخول الألف واللام) أى لغة لاعقلا فان العقل يجوز دخول الألف واللام على كل كلمة فان قيل هذا غير جامع لدخول أحد وديار من قولك ما جاءنى أحد أو ديار بمعنى أحد وفى الحديث لأحدأ غير من الله وقوله تعالى رب لا تنذر على الأرض من الكافرين ديارا وغير مانع كعباس وحارث وفضل ونعمان فانها تقبل أل تقول العباس والحارث والفضل والنعمان أجيب عن الأول بأنه صالح لدخول الألف واللام عليه بحسب أصل الوضع وعدم صلاحيته لما ذكر عارض من جهة أن الواضع التزم فى استعماله على وجه التنكير وعن الثانى بأن المراد بالهى المؤثرة وأنت خير بأن الداخلة على ما ذكر غير مؤثرة للمح الأصل قال ابن مالك

وبعض الأعلام عليه دخلا * للمح ما قد كان عنه نقلا

كالفضل والحارث والنعمان * فذكر ذا وحذفه سيان

(قوله) قبول دخول الألف واللام علامة التنكير المراد بالقبول هنا وفى كلام المصنف بنفسه أو بمرادفه فيشمل ذو معنى صاحب والله سبحانه وتعالى أعلم هو لغة الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه قال فى التصريح هو فى الأصل مصدر عطفت الشيء اذا تيته وعطف الفارس على قرنه بكسر القاف أى مساويه فى الشجاعة اذا نفت اليه اه بزيادة من يس واصطلاحا ضربان عطف نسق وعطف بيان فعطف البيان الذى تركه المصنف هو التابع المشبه للصفة فى توضيح متبوعه ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة فخرج بالمشبه للصفة النعت لأن المشبه بالشيء غير ذلك الشيء وخرج بذكر الايضاح والتخصيص التوكيد والنسق والبدل فالأول كقوله

أقسم بالله أبو حفص عمر * مامسها من نقب ولا دبر

والنقب رقة خف العبر والدبر مرض فى سنامه فعمر معطوف على أبو حفص والثانى كقوله تعالى من ماء صديد على خلاف فى الثانى كالم (قوله) المراد به أى بالعطف فى قول المصنف اذ لا يتناول غيره من المصنفين فالأولى أن يزيد لفظ هنا أو فى كلامه (قوله) عطف النسق) أى لأن المصنف لا يذكر عطف البيان ومر التوجيه فى أول باب النعت قال العلامة الفاكهى رحمه الله تعالى ان النسق بفتح السين اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام أنسقه أى عطف بعضه على بعض والمصدر بالتسكين اه واصطلاحا ما ذكره الشارح فيما تى وهو ثلاثة أقسام أحدها العطف على اللفظ وهو الأصل وشرطه امكان توجه العامل فلا يجوز فى ما جاءنى من امرأة ولا زيد جريز لأن من الزائدة لا تعمل فى معرفة والثانى العطف على المحل وشرطه امكان ظهور المحل فى الفصيح فلا يجوز مررت بزيد وعمر بالنصب خلافا لابن جنى وكون المحل بحق الاصاله فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه خلافا للبغداديين ووجود العامل الطالب للمحل فلا يجوز ان زيدا وعمر وقتان برفع عمر و لان ابتداء قد زال بالناسخ الثالث العطف على التوهم وشرطه صحة دخول العامل التوهم نحو لست قائما ولا قاعد بالجرا ه صبان ببعض حذف (قوله) وهو التابع قال أبو حيان لا يحتاج عطف النسق الى حد لأنه تابع بأدوات محصورة ولا يخفى سقوطه لأن عدم الاحتياج بتسليمه لا يسوغ الاعتراض بذكره ولانه ان أراد أنه يمكن أن يعبر عنه بعبارة لا تكون حدا فقيه نظر لأن تلك العبارة ان كانت نحو تابع بأدوات محصورة أو بالواو الخ أو هو الواقع بعد الواو الخ فلا يخفى أن هذه حدود لأنه لا معنى للحد فى هذه الفنون الا ما يفيد تصور المعرف وان أراد أنه يمكن أن يقال يجوز العطف بالواو الخ فلا يخفى ضعف بيان أحكام العطف بدون تصور معناه اه يس على الفاكهى (قوله) المتوسط (هو) نعت للتابع جرى على غير ما هو له والعائد اليه الضمير فى مجرور الظرف بعده وهو قوله بينه وبين

دون آخر (وتقريبه
كل ماصح دخول
الألف واللام عليه نحو
الرجل والعلام) يعنى
أن الرجل والعلام قبل
دخول الألف واللام
عليهما نكرتان لأن
رجلا يصدق على كل
رجل وكذلك غلام فلما
دخلت عليهما الألف
واللام تعرفا فقبول
دخول الألف واللام
علامة التنكير والله
سبحانه وتعالى أعلم
(باب العطف)
المراد به عطف النسق
وهو التابع المتوسط
بينه وبين متبوعه أحد
حروف العطف الآتية

وقد تفكرت في هذا زمانا طويلا حتى سألت بعض من حضر عندي فقال لم أعرف التصريح بمسئلتك والله أعلم ﴿فائدة﴾ قال الملوي على المكودي ينبغي للمدرس أن يذكر شيئا من الأدبيات على قدر الحاجة ومن النكات اللطيفة والأمور التي ليست في بطون الدفاتر تشجيذا للأذهان وبذلك يفوح غير العلم ومن هنا ترى الشخص عنده قليل من العلم لكنه يتصرف به كيف شاء ويغلب من عنده كثير من العلم الفاقد لمثل ذلك لكن يجب أن لا يطول بذلك لئلا يخرج بهم عما هو بصدده وقد قيل

لاتألف النفس اذ كانت مغيرة * الا التنقل من حال الى حال

وبالجملة فليكن على قدر ما يعطى الطعام من الملح اه (قوله) نحو غلامى وغلام زيد الخ) اعلم أن المضاف الى واحد من هذه الأربعة في درجة ما أضيف هو اليه الا المضاف الى المضمرفاته في درجة العلم وذلك نحو قولك جاء زيد صاحبك فانه لو كان المضاف الى المضمرف في درجة المضمرف لم أن تكون الصفة أعرف من الموصوف ﴿تمة﴾ المعارف بالنسبة الى نعتها والنعت بها على ثلاثة أقسام قسم نعت وينعت به وهو اسم الإشارة والمعرف بالازافة وبالألف واللام وقسم نعت ولا ينعت به وهو العلم وقسم لا ينعت ولا ينعت به وهو المضمرف (قوله) والنكرة) هو في الأصل اسم مصدر لنكرته بالتشديد وأما على التخفيف من نكرته بكسر الكاف فهو مصدر وبهذا جمع بين القول بأنه مصدر والقول بأنه اسم مصدر ثم جعل اسم جنس للاسم النكر لا هو علم له والامتنع من الصرف للعلمية والتأنيث كما مر في المعرفة (قوله) كل اسم شائع في جنسه) سواء كان الجنس موجودا كرجل فانه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرنا بالغافكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه بدليل أنك لو قلت جاء رجل وفي ضميرك أن الجاني زيد فبان عمرا لم تكن مخطئا في اخبارك أو مقدرنا كشمس فانها موضوع لما كان كوكبا نهاريًا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها أن تصدق على متعدد كما أن رجلا كذلك وانما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراده في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا لمفاته لم يوضع على أن يكون خاصا كزيد وعمرو وخالد وانما وضع وضع أسماء الأجناس ومثلها قر قال الشيخ خالد فأما قوله فكأنه لمعانبر * ق أو شعاع شمس وقوله * وجوهرهم كأنها أقمار * فان العرب تنسب اليهما التعدد باعتبار الأيام واليالي وان كانت حقيقتهما واحدة يقولون شمس هذا اليوم أحر من شمس أمس وقر هذه الليلة أكثر نورا من قمر ليلة أول الشهر اه (قوله) لا يختص به واحد دون آخر) تفسير للشيوخ ﴿تنبيه﴾ أنكر النكرات شيء ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل هذه عبارة التصريح وعبارة الأشموني ان أنكر النكرات مذكور ثم موجود ثم محدث ثم جوهر ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم رجل ثم عالم وهذه العبارة نظمها الامام السجاعي بقوله مذكور موجود ومحدث كذا * وجوهر جسم ونام نخذا

والحيوان ثم انسان رجل * وعالم ترتيب تنكير كامل

وعبارة عبد المعطى ان أنكر النكرات شيء ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذور جليلين ثم انسان ثم رجل ولم يذكر عالما ولعله سقط من النسخ فانظره (قوله) لفرد غير معين) أى بل كل ما وجد من جنس ذلك واحد فاللفظ صادق عليه كما قدمنا (تطفل) اعلم أن النكرة اذا وقعت في سياق النفي استغرقت الجنس ظاهرا ويحتمل عدم كون الاستغراق فيها احتمالا مرجوحا والا أتى بقرينة تقول ما جاء في رجل واحد واذا دخلها من فهو نص في الاستغراق تقول ما جاء في من رجل فمن زائدة مفيدة للنص في الاستغراق وهذا عكس كل فانها اذا وقعت في سياق النفي أفادت النفي لمجموع الافراد بخلاف قول أبي النجم

قد أصبحت أم الحيار تدعى * على ذنبا كله لم أصنع

برفع كل فالنفي على هذا من القضية الموجبة المعدولة المحمول وأما اذا نصب كل كانت واقعة في سياق النفي

نحو غلامى وغلام زيد
وغلام هذا وغلام الذى
قام أبوه وغلام الرجل
(والنكرة كل اسم
شائع في جنسه لا يختص
به واحد دون آخر)
يعنى أن النكرة هي
الاسم الموضوع لفرد
غير معين نحو رجل
وغلام فلا يختص به
واحد

وهيتمن فأما في العلم والرأي فمدوح ويقال رجلة إذا تشبهت بالرجل في الرأي والمعرفة اه المقصود منه وقوله
انه لعن الخ الحديث في الجامع الصغير ولفظه لعن الله الخنثين من الرجال والترحلات من النساء خ د ت
عن ابن عباس ﴿ خاتمة ﴾ تزد اللام اما وجوبا في نحو اللات اسم صنم والآن وهو ظرف زمان بني لضمته
معنى الحرف وهو لام الحضور وفيه يلغز لنا كلمة يقدر فيها شيء والحال أنه موجود وألغز بعضهم فقال
مولاي اني قد أبديت أحجية * تخالها دررا في السلك منظومه

ماكلة قدروها وهي حاصلة * في اللفظ موجودة في النطق مفهومه
وأجبت ذلك فقلت ارتجالا هذا جواب الذي أبديت أحجية * تخالها شذرة في الجيد معلومه
حاصله الآن زيد فيه أل عندنا * ولأمهضمت والحال مرقومه

ومادخل عليه أل من الموصولات فانها زائدة وجوبا واما جوازا في حال الضرورة كقوله

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صددت وطبت النس ياقيس عن عمرو

وسيتأتى هذا في باب التمييز (قوله) ما أضيف الى واحد من هذه الأربعة) بثلاثة شروط الأول أن لا يكون
المضاف متوغلا في الابهام أى شديد الدخول بخلاف اضافة مثل وغير تقول جاء غير زيد وذلك لأنك اذا
قلت غير زيد فكل شيء لا زيد غيره وكل ماصدق عليه الوصف بالمغايرة صدق وصفه بالمثالة وبخلاف اضافة
ندوشبه لأنها كالأول فان اضافة الكلمات الأربعة لا تفيد تعريفا قال يس على الفا كهى وما ذكره من أن
المانع من التعريف شدة الابهام مذهب ابن السراج وارتضاء الشلوين وردبأن كثرة المغايرين والمثالين
لا توجب التنكير كما أن كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة وذهب سيويه والمبرد الى أن
سبب تنكيرها أن اضاقتها للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل ألا ترى أن غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك
ومثالك اه الشرط الثاني أن لا يكون واقعا موقع نكرة كجاء زيد وحده لأن الحال لا تكون معرفة
وهذا وان كان يقبل التعريف لكن يجب تأويله بنكرة قال ابن مالك

والحال ان عرف لفظا فاعتقد * تنكيره معنى كوحده اجتهد

وسيتأتى ان شاء الله تعالى في الحال وكرب رجل وأخيه وكمناقة وفصيلها ورب شاة وسخلتها وقدمضى في
مدخول رب وأمامدخول كم فلائن كم لا يجر المعرفة وكقولهم لأباله لأن لا تعمل في المعارف ولا زائدة بين
المضاف والمضاف اليه جى بها لازالة صورة الاضافة قال ابن هشام في شرح بانت سعادان قولهم لأباله كلام
يستعمل كناية عن المدح والندم ووجه الأول أن يراد نفي نظير المدوح بنفى أبيه ووجه الثاني أن يراد أنه
مجهول النسب والعينان محتملان هنا اه أى في قول كعب رضى الله عنه

فقلت خلوا سبيلي لأبالكم * وكل ما قدر الرحمن مفعول

الثالث أن تكون اضافته معنوية لالفظية وهي اضافة اسم الصفة التى لا بمعنى الماضى قال ابن مالك
وان يشابه المضاف يفعل * وصفا فعن تنكيره لا يعزل

لأن اضافته لا تفيد تعريفا بجواز دخول رب عليه قال ابن مالك

كرب راجينا عظيم الأمل * مروع القلب قليل الحيل

ومرأن مادخله رب نكرة ﴿ تنبيه ﴾ أشكل علينا المضاف الى المضاف الى المعرفة وهكذا نقول هذا غلام أبيك
وهذا غلام أخى أبيك وغلام أخى ابن أبيك وغلام ابن أخى أبى أبيك وهكذا حتى طالعت ما يمكن جل
الشروح والخواشى فصادفت شرح الملا جى على الكافية فوجدته لوح لما أردت ونص عبارته قيل كان
عليه أى على ابن الحاجب أن يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة أيضا مثل
غلام أبيك والجواب أن المراد بالمضاف الى أحدها أعم من أن يكون بالذات أو بالواسطة اه فذكر أنه معرفة

المعرفة (ما أضيف الى
واحد من هذه الأربعة)

(قوله نحو جاء الذي قام أبوه) الذي فاعل لاهو مع صلته وقد قدمنا هذا عند قول المصنف الذي لم يتصل
بآخره شيء (قوله) والاسم الذي فيه الألف واللام) هذا مذهب الخليل واستدل على ذلك بفتح الهمزة وبأنه
قد يوقف عليها في التذكير كقولك أل اذا تذكرت ما فيه الألف واللام كالكتاب وغيره والوقف عليه عند
الاضطرار كقوله من بحر الرمل من الضرب الثالث من العروض الأولى

يا خيلى اربعا واستخبرا ال * منزل الدارس من أهل الحلال

ومعنى اربعا وانظر اقوم حلة أى نزول وفيهم كثرة وكذلك حى حلال وحذف همزته في الدرج لكثرة
الاستعمال وعند سيويه أن المعرفة اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت لكثرة الاستعمال مع وجود نظيرها
في همزة أيمن ودليله تخطى العامل إياها نحو بال رجل ولو كان على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطها
العامل وأما نحوان لاتفعول وبلا مال فلجعلهم لا بجزء الكلمة فلذا قالوا للأشياء وللأفرس وأما نحو بهذا
ففضل بين الجار والمجرور بهاء التنبيه وفبارحة بلفظة ما فلان الفاصل بين العامل والمعمول حيث لم يغير معنى
ما قبله ولا ما بعده جعل كالفصل وفيه نظرا في يجوز قولك مررت بوالله زيد كما سئذكر في باب الخفوضات قال
الرضي وذكر المبرد في كتاب الشافي أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام إليها لئلا
يشبه التعريف بالاستفهام اه فتلخص في المسئلة ثلاثة مذاهب أحدها أن المعرفة أل بتأنيدها والثاني اللام
فقط والثالث الهمزة فقط وبعضهم قال اختلف القائل بكون المعرفة أل بتأنيدها قال بعض الألف أصل كاللام
وقال آخر انها زائدة ففيها أربعة مذاهب وهذا الكلام عين ما وعدنا به في صدر الكتاب عند تعرض المؤلف
لعلامات الاسم ومضى هناك أن اللام قد تبدل ميان عند بعض العرب وهولعة حمير (قوله الألف واللام)
منفى في صدر الكتاب الاعتراض على مثل هذه العبارة والجواب عنه مبسوطا فلتراجع (تنبيه) اعلم أن الألف
واللام المعرفة اما المعهد وهو ثلاثة أقسام الذكري وهو ما تقدم ذكره صريحا نحو لقيت رجلا فأكرمت
الرجل أو كناية نحو وليس الذكر كالأنثى فأنه قد تقدم ذكره في اللفظ مكنيا عنه بما في قولها نذرت لك
ما في بطنى محررا فان التحرير خاص بالذكور والعهد العائى وهو ما حصل في علم المخاطب بغير الذكور المار نحو
بالوادي المقدس اذما في الغار تحت الشجرة والعهد الحضورى وهو ما حضر في الحس والمشاهدة نحو اليوم
أكلت لكم دينكم أى اليوم الحاضر وهو يوم عرفة ولاستغراق الجنس نحو ان الانسان لفي خسر
وعلاقتها أن يصلح موضعها كل وتعريف الحقيقة نحو الرجل خير من المرأة أى هذه الحقيقة خير من هذه
الحقيقة وذكر أن الكلمة اذا ذكرت مرتين والاخيرة مع أل هي عين الأولى في صدر الكتاب عند قول
الشارح فاللفظ فلتراجع ثمة ان شئت وذكر في التلخيص أنه قد أتى المعرفة بلام الحقيقة لواحد باعتبار
عهديته في الذهن كقولك ادخل السوق حيث لا عهد قال وهذا في المعنى كالنكرة اه ولكون هذا المعرفة
في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجميل قال الشاعر

ولقد أمر على اللئيم يسبنى * ففضيت ثمت قلت لا يعننى
وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل أسفارا وآية لهم الليل نسلخ منه النهار قال السيوطي
ثم بال إشارة لما عهد * أو حقيقة وربما ترد
لواحد لعهد في الذهن * نحو ادخل السوق ولا عهدنى
كالنكرة معنى والافراد تعم * حقيقة كعالم الغيب قدم

(قوله نحو الرجل والغلام) قال الشيخ خالد والرجلة قال عبد المعطى رحمه الله تعالى أشار به الى أنه يجوز أن
يقال في الأنثى رجلة قال في الصحاح الرجل خلاف المرأة ويقال للمرأة رجلة ويقال كانت عائشة رضى الله عنها
رجلة الرأى انتهى قال ابن الأثير وفيه أنه لعن المترجلات من النساء يعنى اللاتي يتشبهن بالرجال فيزيهن

نحو جاء الذي قام أبوه
(و) الرابع من أقسام
المعرفة (الاسم الذي
فيه الألف واللام نحو
الرجل والغلام و)
الخامس من أقسام

الشيخ خالد في شرح التوضيح زاد الامام الفخر الرازي في العلم الجنسي أو ابن أوبنت كابن داية للغراب
وبنت الأرض للحصاة انتهى واما لقب وهو كل ما أشعر برفعة المسمى أو وضعته كزين العابدين وأنف الناقة
والاسم ماعداهما كزيد وعمرو وخاله ﴿ تنبيه ﴾ قد يكون زيد نكرة بدخول رب عليه اذا أريد به من
يسمى به نحو رب زيد لقيته جوابا لقول القائل أنا لم أجد زيدا في البلد وقلت

وكل ما جاء بعد رب نكره * ولو ضميرا نحو ربه مره

ورب خالد اذا أريد به * شخص به مسمى اذا لا يشته

(قوله ومكة) زادها الله شرفا وتعظيما قال في المصباح وقيل فيها بكة على البدل وقيل بالباء البيت وبالميم ماحوله
وقيل بالباء بطن مكة (قوله الأول علم لما يعقل) الأول لمن يعقل (قوله الاسم المبهم) أراد المصنف رحمه الله
تعالى بالاسم المبهم أسماء الاشارات والموصولات كما فهم ذلك شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة خلاف
ما فهمه الشارح الشيخ خالد لأنه اقتصر على الأول فقط وفي ذلك قصور فافهم قال العلامة أبو بكر الشنواني
انما سميت مبهمه لأنه لا يعلم معانيها بالتعيين وان اعتبر في معانيها الاشارة الى التعيين وانما تعرف معانيها
من الاشارة والصلة اهـ (قوله نحو هذا وهذه وهؤلاء) اعلم أن المشار اليه امام فرد وامامثنى واما جماعته وكل
واحد منها امام ذكر وامام مؤنث فلمنفرد المذكور ذوالمفرد المؤنث ذى وتى وهذه وتة بالكسر وبالا سكان وذات
وتاقال ابن مالك بذال لمفرد مذكر أشهر * بذى وهذه تى تاعلى الأتني اقتصر

وللمثنى رفعان وتان ونصبا وجرا ذين وتين وأما قوله تعالى ان هذان لساحران فمؤول وقلت

واحكم بحذف الاسم في القرآن * في ان هذان لساحران

والأصل انه هذان لساحران ولجمعهما أولاء ويلحقها هاء التنبيه ويلحقها في البعد كاف الخطاب وبعضها
يلحقه اللام قبل الكاف ولا يجمع بينها وبين هاء التنبيه ﴿ تنبيه ﴾ مراتب المشار اليه ثلاث قريب نحوذا
ومتوسط نحوذاك وبعيد نحوذلك وعند ابن مالك له مرتبتان فقط (قوله والأسماء الموصولة) الموصول
في الأصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره اذا جعله من تمامه وفي الاصطلاح كل اسم افتقر الى الوصل بجملة
خبرية أو ظرف أو جار ومجرور تامين أو وصف صريح والى عائذ أو خلفه قاله الموضح في شذوره اهـ تصريح
(قوله نحو الذى والذى) اعلم أن الأسماء الموصولة كثيرة منها للمفرد المذكور للعالم وغيره وهو الذى
وللمفرد المؤنث للعاقلة وغيرها وهو التى والذان واللتان لثنتين مرفعا والذين واللتين جرا ونصبا ولجمع
المذكر العاقل وغيره الألى مقصورا وللعاقل خاصة الذين رفعا ونصبا وجرا وقد يقال بالواو رفعا وقلت

والرفع بالواو آتى وصحوا * كقوله نحن اللذون صبحوا

ولجمع المؤنث اللاتى واللاتى يصلح للجميع ما ومن وأى وأل فى جاء الضارب وذو على لغة طي وحكى ابن مالك
ذات كالتى وذوات كاللاتى فقال

وكالتى أيضا لديهم ذات * وموضع اللاتى أئى ذوات

(قوله ويحصل التعيين فى أسماء الاشارة بالاشارة الحسية) هذا جواب عن سؤال مقدر كأن قائلا يقول اذا
كانت أسماء الاشارة مبهمه فلم سميت معرفة اذ المعرفة ما أزلت الابهامية فأجاب انما يحصل التعيين الذى هو
معنى من معانى المعرفة بالاشارة الحسية ولا يعترض عليه كون استعماله لما خوطب به من لا يعلم كالأعمى اذا
سأل من يضربنى فيقال له تهكما هذا ضربك فانه لا يصير لامكان الاحساس بالمش (قوله وفى الأسماء
الموصولة بالصلة) وهى جملة أو شبهها كأمير الاصلة أل فانها الصفة الصريحة تقول جاء الضارب وجاء المضروب
وكونها فعلا مضارعا قليل قال ابن مالك وصفة صريحة صلة أل * وكونها بمعرب الأفعال قل
كقوله ما أنت بالحكم الترضى حكومته * ولا الأصيل ولاذى الرأى والجدل

ومكة الأول علم لما يعقل
والثانى علم لما لا يعقل
(و) الثالث من أقسام
المعرفة (الاسم المبهم نحو
هذا وهذه وهؤلاء)
وهذا الاسم يشمل جميع
أسماء الاشارة والأسماء
الموصولة نحو الذى
والذى والذين ويحصل
التعيين فى أسماء الاشارة
بالاشارة الحسية وفى
الأسماء الموصولة بالصلة

وربه فتي كذا هي العرب * تقول ماشاءت وخفته خب
وان هيا الا حياتنا وقر * شدوده في زان نوره الشجر

(قوله نحو أنا للمتكم) أي والمتكلمة كما علمت (قوله وأنتا للمخاطبين) ظاهر كلامه أنه لا يستعمل للمخاطبتين وليس كذلك (قوله وهي للغائبة) تنبيه * قال ابن هشام في الحواشي عند قول ابن مالك فما لذي غيبة الخ لينظر في نحو هي راودتني فإن هي ليس غير ضمير باتفاق وليس هو للغائب بل لمن بالحضرة وكذا يثبت استأجره فهذا في المتصل وذلك في المنفصل وقوله يخاطب شخصا في شأن آخر حاضر معك قلت له اتق الله وأمرته بفعل الخير وقديقال انه نزل فيهن منزلة الغائب وكذا في عكسه يبلغك عن شخص غائب فتقول ويحك يا فلان أنفعل كذا تنزيلا لمنزلة من بالحضرة فان قيل فكان حقه أن يقول ما لذي غيبة أو حضور أو منزل أو منزلة أحدهما قلت انما يحذف الشيء باعتبار وضعه وهذه يصدق عليها أنها لقيمة أو حضور باعتبار أصلها وان استعملت على خلافه اهـ يس على التوضيح (قوله وهما للغائبين) أي وللغائبتين أيضا ولو زاده لكان أولى وقد أشبعنا الكلام على هذا في بابي الفاعل والمبتدأ فراجع * خاتمة * أعلم أن الضمائر كلها اما للمتكم أو للمتكلمة أو للمخاطب أو المخاطبة أو للغائبة أو الغائبة وكل واحد منها اما لواحد أو لثني أو لمجموع فالحاصل من ضرب الستة في ثلاثة صار ثمانية عشر وكل ذلك امام متصل مرفوع وامام متصل منصوب أو منفصل مرفوع أو منفصل منصوب أو متصل مجرور أو منفصل مجرور والحاصل من ضرب ثمانية عشر في ستة صار مائة وثمانية ثم المجرور المنفصل غير موجود فبقي تسعون واقصر في الثنية على لفظ واحد غائبا أو مخاطبا لقلته واقصر في المتكلم على لفظين لأنه يرى أو يسمع في أغلب الأحوال فبقي اثنا عشر من كل صنف فبقي المجموع ستين وذلك نحو ضرب الى ضربنا وضربني الى ضربنا وزيد مررت به الى زيد مر بنا واياه ضربت الى ايانا ضربت وهو ضرب الى نحو ضربنا والمتصل ما لا يتبدأ به ولا يلي بعد الا في الاختيار والمنفصل ما يتبدأ به ويلى الا في الاختيار ولا يتأى المنفصل في الجر لئلا يتقدم المجرور على الجار وما يتأى الاتصال لا يجوز الأتيان بالمنفصل وعكسه فنحو ضربك لا يجوز أن يقال ضرب اياك ونحو اياك ضربت لا يجوز أن يقال لك ضربت والمفعول الثاني من باب كسا اذا كان للغائب جاز اتصاله وانفصاله فتقول الدرهم سألنيه أو سألني اياه وخبر كان والمفعول الثاني من باب ظن فيه خلاف اختار ابن مالك والرماني وابن الطراوة الوصل تقول الدائن حسبته وعند الجمهور الفصل تقول الصائم كنت اياه واذا اتصلت الضمائر قدم الأخص وهو المتكلم فالمخاطب فالغائب تقول الدرهم أعطيتكه (قوله الاسم العلم) وهو لفظ يطلق على الجبل كقول الحنساء في أخيها صخر وان صخرنا لتأم الهداة به * كأنه علم في رأسه نار

واصطلاح الاسم الذي يعين مسماه مطلقا أي بلا قيد المتكلم أو الخطاب أو الغيبة وقولنا بلا قيد أخرج بقية المعارف كالذي فيه الألف واللام فانه يعين ما بقي ال ولا يخرج علم الجنس نحو أسامة * تنبيه * الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس من وجهين الأول أن اسم العلم هو الذي يفيد الشخص المعين من حيث انه ذلك المعين فاذا مينا أشخاصا كثيرين باسم زيد فليس ذلك لأجل أن قولنا زيد موضوع لافادة القدر المشترك بين تلك الأشخاص بل لأجل أن لفظ زيد وضع لتعريف هذه الذات من حيث انها هذه ولتعريف تلك من حيث انها تلك على سبيل الاشتراك اذا عرفت هذا فنقول اذا قال الواضع وضعت لفظه أسامة لافادة ذات كل واحد من أشخاص الأسد بعينها من حيث هي على سبيل الاشتراك اللفظي كان ذلك علم الجنس واذا قال وضعت لفظ الأسد لافادة الماهية التي هي القدر المشترك بين هذه الأشخاص فقط من غير أن يكون فيها دلالة على الشخص المعين كان اسم الجنس فقد ظهر الفرق بين اسم الجنس وبين علم الجنس اهـ رازي (قوله نحو زيد) اعلم أن العلم اما كنية وهو كل مركب اضافي في صدره أب أو أم كآبي بكر وأم كلثوم قال

(نحو أنا) للمتكم ونحو نحن للمتكم ومعه غيره أو المعظم نفسه (وأنت) للمخاطب وأنت للمخاطبة وأنتا للمخاطبتين وأتم لجمع الذكور المخاطبين وأنتن لجمع الانات المخاطبات وهو للغائب وهي للغائبة وهما للغائبتين وهم للغائبتين وهن للغائبات (و) الثاني من أقسام المعرفة (الاسم العلم) نحو زيد

جوابهما نحو من عندك فيقال زيد ومادعاك الى كذا فيقال لقائك قلت وفيه نظر اذ دعوى لزوم جوابهما بالمعرفة غير مسلم لصحة أن يجاب الأول بقولك رجل من بني فلان وأن يجاب الثاني بقولك أمرأتهمني والحق أنهما نكرتان اذلا حجة لدعوى كونهما معرفتين ثم رأيت بعضهم سبقتني الى هذا فلهذا الحمد (قوله المعرفة مادل على معين) يفيد هذا أن الواضع قصد في حال وضعه واحدا معينا وليس كذلك اذ لو أراد ذلك لم يدخل في حده الا الأعلام اذ المضمرات والمبهمات وذو اللام والمضاف الى أحدها تصلح لكل معين قصد المستعمل فالعنى مادل وضعا على استعمال واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كافي الأعلام أولا كافي غيرها أفاده الرضى ثم قال ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتهما لأنهما وضعا لشيء معين ويدخل المضمر في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا والحق أنه منكر ولا يعترض على هذا الحد بالضمير الراجع الى نكرة مختصة قبل بحكم من الأحكام نحو جاء رجل فضرته لأن هذا الضمير لهذا الرجل الجائ دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام في نحو جاءني رجل فضررت الرجل وأما الضمير في نحو رب شاة وسخلتها فنكرة كافي ربه رجلا لأنه لم يختص المنكر المعود اليه بحكم أولا اه وسيأتي الكلام على الضمير الذي دخله رب والكلام على العلم الذي دخله رب في محله ان شاء الله تعالى فان قيل قولنا سرت عما أول متعين وقولنا هذا أسامة مقبلا غير متعين فلم ليسم الأول معرفة ومسمى الثاني اياها أوجب بأن الحق في قولنا عما أول نكرة بأصل الوضع وتخصيصه بأمر عارض وقولنا هذا أسامة مقبلا سيأتي الجواب عنه في العلم عن الرازي (قوله الاسم المضمر) بضم الميم الأولى وفتح الثانية اسم مفعول من أضمرته اذا أخفيته واطلاقه على البارز توسع والضمير بمعنى المضمر على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد أي معقود وهو اصطلاح بصرى والكوفية يسمونه كناية ومكنيا لأنه ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هاني فصرح بمن تهوى ودعى من الكنى * فلا خير في اللذات من دونها ستر اه تصريح (تنبيه) المضمرات كلها معارف الا ضمير الشأن والقصة فانه نكرة بدليل دخول رب عليه كقوله ربه فتية دعوت الى ما * يورث المجد دائما فأجابوا لأن كل ما دخله رب فهو نكرة قال الحريري

المعرفة مادل على معين
والذي ذكره المصنف
خمس أشياء الأول منها
(الاسم المضمر) وهو
مادل على متكلم أو
مخاطب أو غائب

وكل ما رب عليه يدخل * فانه نكرة يارجل
وأخصر منه قولي وكل ما جاء رب نكره * ولو ضميرا نحو ربه مره

ومر عن الرضى زيادة نحو رب شاة وسلختها فافهم (قوله وهو مادل على متكلم) قديدل ايا على المتكلم والمخاطب والغائب ويعلم كونه لأحدها بعلامة فاذا أريد كونه للمخاطب جعل علامته الكاف فيقال اياك أكرمت أو للمتكلم جعل علامته الياء أو نافي قال اياي أو ايانا أكرمت أو للغائب جعل علامته الهاء فيقال اياه وياها وياها وقدمضى كلامنا لذلك في البتة والخبر وذاك نفيس فلتراجع أو على المخاطب تارة والغائب أخرى وهو الألف والواو والنون قال ابن مالك

وألف والواو والنون لما * غاب وغيره كقاما واعلما

(قوله أو غائب) اعلم أن ضمير الغائب لا بد من تقدم مرجعه لفظا فقط أو رتبة فقط أو لفظا ورتبة فالأول كقولك في الدار صاحبها وفي البيت صاحبه والثاني نحو ضرب غلامه زيد والثالث اما بداته نحو اعدلوا هو أقرب أي العدل المفهوم من اعدلوا أو بعينه نحو ولأبويه لكل واحد أي الميت اذ يعلم من السياق بقرينة ذكر الارث ولا يعود على متأخر لفظا ورتبة الا في ست مسائل جعلوها في حكم التقديم لنكات خاصة بها وهي المجموعة في قولي أجزالى الأخير في الترتيب * واللفظ ارجاع ضمير الغائب في هو زيد قائم ونعما * قولنا كذا جاءت وقامت سلمى

أقسام المعرفة وحد النكرة لما علمت (قوله فقال) معطوف على قوله ذكر أي قال مقدما للمعرفة على النكرة وان كان الأولى أن يقدم النكرة لكونها الأصل لا ندراج كل معرفة تحتها وذلك لأنه ما من معرفة الاولها نكرة ولا عكس والمستقل أولى بالاصالة وأيضا فالشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة كالآدمي اذا ولد فانه يسمى انسانا أو مولودا أو موجودا ثم بعد ذلك يوضع له الاسم العلم واللقب والكنية وقدم المصنف هنا المعرفة لكونها أشرف من النكرة من حيث دلالتها على معين والشريف مقدم (قوله والمعرفة) هو في الأصل اسم مصدر لعرفته بالتشديد وأما على التخفيف من عرفته فهو مصدر وبهذا يجمع بين القول بأنه مصدر والقول بأنه اسم مصدر ثم جعل اسم جنس للاسم المعروف لاهو علم له والالتماع من الصرف للعلمية والتأنيث واعلم أن أعرف المعارف الجلالة اجماعا وبحسب العقل ثم الضمير على الأصح ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم اسم الموصول ثم ذو الأداة ثم المضاف قال في الكافية

فمضمّر أعرفها ثم العلم * فذو إشارة فموصول متم

فذو أداة فمنادى عينا * فذو اضافة بها تبينا

ونقل صاحب التصريح عن التسهيل فقال وأعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام يعني بأن يتقدمه اسم واحد معرفة أو نكرة ثم المشار به والمنادى يعني أنهما في مرتبة واحدة لأن التعريف فيهما بالقصد عنده ثم الموصول وذو الأداة يعني أنهما في مرتبة واحدة لأن تعريفهما بالعهد وفي بعض نسخه ثم ذو الأداة فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف اليه فجعل المضاف الى الضمير في مرتبة الضمير والصحيح مانسب الى سيويه أن المضاف في مرتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمرة فانه في مرتبة العلم وذهب المبرد الى أن المضاف دون المضاف اليه مطلقا فتحصل ثلاثة أقول اه كلامه وقوله في ضمير الغائب بأن يتقدمه اسم واحد أي بخلاف نحو جاء زيد وعمر وفا كرمته والمراد بالعلم الشخصي أما الجنسي فالظاهر أنه دون الجميع فان قيل ان قولك جاء رجل وهو قائم يرجع ضمير هو الى رجل وهو عين الأول فكيف حكمت بأنه معرفة أجب بأن قولك وهو قائم بمنزلة والرجل قائم وهو يتعرف بدخول ال التعديّة ٢٠ تنبيه ٢١ اعلم أن ألفاظ التوكيد كلها معارف لاضائتها لضمير المؤكد لفظا وما لم يصف منها هو معرفة بنية الاضافة أو بالعلمية الجنسية واختلف في كل عند التجرد عن الاضافة فقال الأخفش والفارسي وابن درستويه انها نكرة والذي عليه سيويه والجمهور أنها حينئذ معرفة وقال ابن عنتقاء والأصح أن تعريف أجمع وأخواته بالعلمية على جنس الاحاطة والشمول فمنع أجمع وتوابعه للعلمية والوزن وجمع وتوابعه للعلمية والعدل وقيل شبه العلم ببناء على أنها تعرفت بنية الاضافة فأشبهت العلم في التعريف بغير أداة ظاهرة اه أهمل في موضعين ثم قال الفقير اذا تجردت كلمة قبل وبعد عن الاضافة فان نوى لفظ المضاف اليه أو معناه كان كل منهما معرفة وان لم ينو بالمرّة فهو نكرة ولدانون في قول الشاعر فساغى الى الشراب وكنت قبلا * أكاد أغص بالماء الفرات (قوله خمسة أشياء) قيل ستة بزيادة الموصول وقدم في الكافية ويمكن كونه مداخل في قول المصنف والاسم المبهم الا أيًا فتعريفها بالاضافة وهو مذكور في كلام التمرح فانه أدخل الموصول تحت كلام المصنف والاسم المبهم وقيل سبعة بزيادة المنادى كما قاله ابن مالك في الكافية وقد قدمناه وذكره في التوضيح والمراد النكرة المقصودة كيارجل لمعين بناء على أن تعريفه بالقصد والاقبال ويمكن ادخاله في المرفع بأل بناء على ما قيل ان تعريفه بأل المحذوفة وناب يامنابها أو في المبهم بناء على أنه تعرف بما تعرف به اسم الإشارة فقولك يارجل في قوة قولك يا هذا ولا خلاف في النكرة الغير المقصودة فهي باقية على تنكيرها كيارجلا خذ بيدى وأما العلم كيازيد فالأصح أنه باق على تعريف العلمية وانما ازداد بالنداء وضوحا وذهب بعضهم الى أنه تعرف بالنداء بعد ازالة تعريف العلمية وقيل ثمانية بادخال من وما الاستفهاميتين واستدل بتعريف

فقال (والمعرفة خمسة أشياء)

على غير من هوله (قوله تقول) هذا كلام مستأنف فاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت (قوله قام زيد العاقل) مراد لفظه منصوب المحل على أنه مفعول تقول لأن قال ينصب مفعولا والمفعول هو المحكي وأمامناه فقد ذكره الشارح (قوله واعرابه) مبتدأ أو جملة قام فعل ماض إلى قوله نعت لزيد خبره وقوله قام فعل ماض مبتدأ وخبر (قوله فعل ماض) بتوئين فعل وماض صفة أى أجوف متصرف (قوله ونعت المرفوع مرفوع) الجملة حالية أى والحال أن نعت المرفوع مرفوع (قوله وهو تابع للنعوت) أى لفظ العاقل تابع للفظ زيد (قوله في الرفع والتعريف) أى والتذكير والافراد وتقول قامت هند العاقلة في الرفع والتعريف والتأنيث والافراد وقام زيدان العاقلان في الرفع والتعريف والتذكير والتثنية وقامت الهندان العاقلتان في الرفع والتعريف والتأنيث والتثنية وقامت المهندات العاقلات في الرفع والتعريف والتأنيث والجمع فهذه ست (قوله ورأيت زيدا العاقل) مراد لفظه معطوف على قام زيد والمعطوف على المنصوب منصوب (قوله فعل وفاعل) الفعل رأى والفاعل التاء المضمومة ولا تقول فيه ت فاعل لأنه معيب قال البرناوى وهيب في الاعراب أن تقول في * نحو تحصنت بطفك الخني ت فاعل وأن تقول حرف جر * أو جملة أو مبتدأ بلا خبر

وقد مر لنا في الجوازم من باب الأفعال عند قول المصنف ولا في النهى ما يناسب المقام فليراجع ما انشئت (قوله وزيدا) مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة للحكاية (قوله والعاقل) بالنصب على الحكاية وبالرفع على الأصل (قوله نعت لزيد) هكذا في كلامه يقرأ بالجر كما يكتب ويجوز أن يقال لزيدا بالفتح للحكاية (قوله أيضا) أى كما أن العاقل في مثل قام زيد العاقل نعت لزيد (قوله في نصبه وتعريفه) أى وتذكيره وافراده وغير التعبير تفننا فرار من سامة المبتدى بكلام مكرر وتقول رأيت هند العاقلة في نصبه وتعريفه وتأنيثه وافراده ورأيت الزيدتين العاقلتين في نصبه وتعريفه وتذكيره وتثنيته ورأيت الهندتين العاقلتين في نصبه وتعريفه وتأنيثه وتثنيته ورأيت الزيدتين العاقلتين في نصبه وتعريفه وتذكيره وجمعه ورأيت المهندات العاقلات في نصبه وتعريفه وتأنيثه وجمعه وهذه ست فالجملة مع ما مر اثنتا عشرة (قوله ومرت بزيد العاقل) مراد لفظه معطوف على قام زيد والمعطوف على المنصوب منصوب (قوله بزيد) مبتدأ على إرادة لفظه (قوله في خفضه وتعريفه) أى وتذكيره وافراده وتقول مرت بهند العاقلة في خفضه وتعريفه وتأنيثه وافراده ومرت بالزيدتين العاقلتين في خفضه وتعريفه وتذكيره وتثنيته ومرت بالهندتين العاقلتين في خفضه وتعريفه وتأنيثه وتثنيته ومرت بالزيدتين العاقلتين في خفضه وتعريفه وتذكيره وجمعه ومرت بالمهندات العاقلات في خفضه وتعريفه وتأنيثه وجمعه وهذه ست والجملة مع ما تقدم ثمان عشرة (قوله وتقول) أى مكمل لكلام المتن وهو معطوف على تقول التي في المتن والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت (قوله في التنكير) أى تنكير الصفة للتنكير الموصوف (قوله جاء رجل عاقل) أى في الرفع والتنكير والتذكير والافراد وجاءت امرأة عاقلة في الرفع والتنكير والتأنيث والافراد وجاء رجلان عاقلان في الرفع والتنكير والتذكير والتثنية وجاءت امرأتان عاقلتان في الرفع والتنكير والتأنيث والتثنية وجاء رجل عاقل عقاء في الرفع والتنكير والتذكير والجمع وجاءت نساء عاقلات في الرفع والتنكير والتأنيث والجمع فهذه ست والجملة مع ما تقدم أربع وعشرون (قوله ورأيت رجلا عاقلا) أى في النصب والتنكير والتذكير والافراد ورأيت امرأة عاقلة في النصب والتنكير والتأنيث والافراد ورأيت رجلين عاقلين في النصب والتنكير والتذكير والتثنية ورأيت امرأتين عاقلتين في النصب والتنكير والتأنيث والتثنية ورأيت رجلا عقاء في النصب والتنكير والتذكير والجمع ورأيت نساء عاقلات في النصب والتنكير والتأنيث والجمع وهذه ست والجملة مع ما سلفنا ثلاثون (قوله ومرت بزيد العاقل) أى في الخفض والتنكير والتذكير والافراد ومرت بامرأة عاقلة في الخفض والتنكير والتأنيث والافراد ومرت برجلين عاقلين في الخفض والتنكير

(تقول قام زيد العاقل) واعرابه قام فعل ماض وزيد فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة والعاقل نعت لزيد ونعت المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو تابع للنعوت في الرفع والتعريف (ورأيت زيدا العاقل) واعرابه رأيت فعل وفاعل وزيدا مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة والعاقل نعت لزيد منصوب أيضا بالفتحة الظاهرة فقد تبعه في نصبه وتعريفه (ومرت بزيد العاقل) واعرابه مرت فعل وفاعل بزيد الباء حرف جر زيد مجرور بالباء والعاقل نعت له مجرور بالكسرة الظاهرة فقد تبعه في خفضه وتعريفه وتقول في التنكير جاء رجل عاقل ورأيت رجلا عاقلا ومرت بزيد العاقل

وان نعوت كثر وقد تلت * مفتقرا لذكرهن أتبع
واقطع أو اتبع ان يكن معينا * بدونها أو بعضها اقطع معلنا
وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا * مبتدأ أو ناصبا لن يظهر
(قوله وتعريفه وتنكيره) أى فيجب أن يتبع الوصف بالموصوف فيما ﴿ تنبيه ﴾ مذكوره من وجوب
التبعية في التعريف والتنكير هو مذهب الجمهور وأجاز الأخفش نعت النكرة اذا خصصت بالمعرفة وجعل
الأوليان صفة الآخران في قوله تعالى فأخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان وأجاز
بعضهم وصف المعرفة بالنكرة وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقوله
أيت كأتى ساورتنى ضئيلة * من الرقش فى أنيابها السم نافع

والصحيح مذهب الجمهور وما أوهم خلاف ذلك مؤول اه اشمونى أى فيؤول بجعل الأوليان بدلا من
آخران ونافع بدلا من السم وساورتنى واثبتنى ضئيلة من الرقش أى حية دقيقة لها نقط سود وبيض ونافع
بالغ فى الاهلاك (قوله يعنى يتبع منعوته) جملة يتبع مفعول يعنى كما قدمنا غير مرة وفاعل يتبع ضمير مستتر
عائد للنعت ومنعوته مفعول يتبع وفى عدوله عن اسم الفاعل الى الفعل المضارع اشارة الى أن عمل اسم
الفاعل فرع عن عمل الفعل المضارع كما هو مقرر (قوله فى رفعه) جار ومجرور متعلق بـ يتبع والضمير عائد
للمنعوت (قوله ان كان مرفوعا) انما ألحق الشارح العلامة ببقاء الله بالسلامة هذا بما ذكره المصنف رحمه
الله تعالى فى رفعه لئلا يتوهم المبتدى أن الأحوال كلها تتأى فى تركيب واحد وعلى كل فليس بضرورى
فالأولى أن يقال التقيد به لبيان الواقع ولا ينعى منصوب بمرفوع أو مجرور لما تقدم اه عبد المعطى على
الشيخ خالدهذا اذا كان النعت تابعا فان كان مقطوعا فقد تقدم (قوله وفى نصبه) أظهر الجار لبيان
مقام المتن (قوله ان كان منصوبا) أى ان كان المنعوت منصوبا والكلام هنا كالذى أسلفنا وان هنا
وما بعده وماقبله شرطية وجوابها عنذوف بتقديره ان كان مرفوعا فيرفع وان كان منصوبا فينصب وان كان
مخفوضا فيخفض أى فلا ينعى منصوب بغيره (قوله وفى خفضه ان كان مخفوضا) أى فلا ينعى مخفوض
بغيره كما تقدم (قوله وتعريفه ان كان معرفة) أى فلا ينعى معرفة بنكرة لأن المعرفة متعينة والنكرة
مبهمة وفى الجمع بين المتعينة والمبهمة تنافى فى الوصفية المرادة ههنا وان كان كلام أرباب الحواشى يقتضى
منع التنافى مطلقا (قوله وفى تنكيره ان كان نكرة) أى فلا تنعى نكرة بمعرفة للتنافى فان قيل اذا
وصف بالجملة أو الظرف أو الجار والمجرور فمن أى قبيل قلت لا يخاو اما أن يكون ذلك تابعا للمعرفة أو نكرة فهو
فى قوة النكرة ثم ما ذكر من الجملة أو شبهها ان كان بعد نكرة مخضة فهو صفة نحو مررت برجل يكتب أو بعد
معرفة مخضة فهو حال نحو مررت بزيد يضحك فلو وقعت بعد المحتمل للتعريف والتنكير احتملت الحالية
والوصفية نحو كمثل الجمار يحمل أسفارا فجملة يحمل اما فى موضع جر أو فى موضع نصب باعتبار الوصفية
والحالية اه عبد المعطى المالكى على الشيخ خالده والحاصل أن النعت يتبع منعوته فى واحد من أوجه
الاعراب الرفع والنصب والخفض وواحد من وجهى التعريف والتنكير مطلقا سواء كان رفع
ضميره أم اسما ظاهرا وفى واحد من وجهى التذكير والتأنيث وواحد من أوجه الافراد والتثنية والجمع ان
رفع النعت ضمير مستترا وسيأتى (قوله وذلك فى النعت الحقيقى) أى التابع المذكور وفى المتن فى النعت
الحقيقى أى والنعت السببى العبر عنه عند بعضهم بالجازى وحذف المعطوف على حد سرايل تقيكم الحرأى
والبرد وانما تكلفنا ذلك لأن كلام المتن لا يختص بذلك والالكان سبق قلم أوسهوا أو كان المعطوف ساقطا
من قلم النساخ وحيث وجدنا الفرصة لم نأخذ بالرخصة واباحة المحظورات فى وقت الضرورات (قوله وهو
الرافع لضمير المنعوت) يعنى أن النعت الحقيقى هو الذى يرفع ضميرعاثدا الى المنعوت المعبر عنه عند كثير
بالجارى على من هو له والنعت السببى هو الرافع لاسم ظاهر حا وضمير المنعوت وهو المعبر عنه عند كثير بالجارى

وتعريفه وتنكيره
يعنى يتبع منعوته فى
رفعها ان كان مرفوعا
وفى نصبها ان كان منصوبا
وفى خفضها ان كان
مخفوضا وفى تعريفه
ان كان معرفة وفى
تنكيره ان كان نكرة
وذلك فى النعت الحقيقى
وهو الرافع لضمير
المنعوت

من أحكام النعت فتأمل اه قال الفقير تأملناه فوجدنا قوله لأن الظاهر أن قوله الخ غير ظاهر وحاصله أى
كلام المصنف رسم ناقص والرسم الناقص من المعارف ولا معنى لقوله ليس واردا مورد التعريف والله أعلم
وكتب عبد المعطى على الشيخ خاله مانصه قوله رسمه الخ أى رسم المصنف رحمه الله تعالى النعت أى عرفه
بالرسم الناقص وهو ذكر عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة ولو كان رسما تاما لآتى بالجنس والخاصة
اللازمة ولو عرفه بحقيقته لقال هو التابع المشتق حقيقة أو ما فى قوته الموضح لمتبوعه ان كان معرفة والمخصص
له ان كان نكرة ويمكن أن يقال التابع هنا كالجنس ولزوم النعت للأحوال الثلاثة من خواص التابع
وحينئذ فهو تعريف بالرسم التام اه وقدم فى الفاعل والمبتدا ما يناسب المقام فلتراجع ثم ان شئت (قوله
تابع للمنعوت فى رفعه الخ) لا يرد هذا جرح ضرب خرب يجر خرب لأنه تابع للمنعوت فى اعرابه تقديره على
ما حرره الدمامينى ولا يرد على عدم جواز التخالف فى الاعراب والتعريف والتشكيك النعت المقطوع لعدم
تبعيته فيه لأنه بعد القطع لا يسمى نعتا حقيقة بل مجازا باعتبار ما كان اه يس على التوضيح قال الفقير
ما المانع من أن يجعل المقطوع من الوصف الحقيقى ويقال انه يتبع منعوته فى الاعراب لكن لا على اللفظ بل على
الجملة فيقال ان نحو جاء الرجل العاقل الجملة من عامل العاقل وهو أعنى ومعموله فى محل رفع نعت للرجل فهو
يتبع منعوته فى الاعراب محلا لكنه فيه نوع تكلف ولكرده بأن الجملة لا تكون نعتا الا اذا كان المنعوت
بها نكرة (قوله فى رفعه الخ) جار ومجرور متعلق بتابع وهو على حذف مضاف أى نوع رفعه وانما قلنا ذلك
لأنه لا يجب توافقهما فى الشخص اذ قد يكون اعراب أحدهما ظاهرا واعراب الآخر مقدرا نحو جاء زيد
الراوى وجاء القاضى العالم وقد يكون اعراب أحدهما بالحركات واعراب الآخر بالحروف نحو جاء الرجل
القائمون وجاء الزيدون الكلمة أو اعراب أحدهما عليا والآخر لفظيا نحو يازيد الفاضل بنصب الفاضل فان
قل قديعترض عليه قولك يازيد الفاضل بضم الفاضل اتباعا لضمته زيد فان تبعية الفاضل لزيد فى الضم
ليست تبعية فى الاعراب لأن المتبوع منصوب محلا والتابع مضموم أجيب بأن المراد بالاعراب هو هو
وما يشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب مع أن الفاضل تابع لزيد فى اعراب غير ظاهر بل هو على فى المتبوع
لأن محله النصب بفعل محذوف كإسائى فى باب المنادى ان شاء الله تعالى وتقديرى فى التابع أى منصوب
بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة الاتباع فلم أنضمة التابع ليست ضمة اعراب لعدم الرفع ولا ضمة
بناء لعدم مقتضيه (تنبيه) كما يتبع النعت فى الاعراب يتبع فى الافراد والثنية والجمع والتأنيث والتذكير
ان رفع الوصف ضمير الموصوف المستتر نحو هذه امرأة كريمة ورجل كريم ورجلان كريمان ورجال
كرام والمرأة الكريمة والرجلان الكريمان والرجال الكرام وامرأة كريمة الأب أو كريمة أبأ ورجلان
كريما الأب أو كريمان أبأ ورجال كرام الأب أو كرام أبأ فى الوصف باسم التفضيل اذا كان مع من أو أضيف
الى نكرة فانه يلزم الافراد والتذكير ولم يوافق فى التأنيث والثنية والجمع نحو مررت برجل أفضل من
زيد ورجلين أفضل من عمرو ورجل أفضل من بكر وامرأة أفضل من دعدوبا مرأتين أفضل من هند
وبنساء أفضل من سلمى وكذا مررت بشخص أفضل رجل وبشخصين أفضل رجل وبشخص أفضل
رجال والافيا يستوى فيه المذكر والمؤنث من الصفة كصبور وجريح تقول هذا رجل صبور وهذه امرأة
صبور وهذا رجل جريح وهذه امرأة جريح والافى النعت بالمصدر تقول مررت برجل عدل وامرأة عدل
وبرجلين عدل وامرأتين عدل ورجل عدل وبنساء عدل (قوله أيضا فى رفعه ونصبه وخفضه) هذا
ما لم يكن المنعوت معلوما بدون النعت فان كان معلوما بدونه جاز القطع والاتباع أو اتباع بعض النعوت وقطع
بعضها فى نعت المعلوم المتعدد نحو مررت بامرئ القيس الشاعر فيجوز فيه الجر على الاتباع والرفع على
القطع باضمار هو والنصب باضمار فعل وهو أذم أو غيره مما يناسب المقام ومنه قوله تعالى وامرأته حمالة الحطب
قرئ حمالة الحطب بالنصب باضمار أذم وبالرفع على الاتباع أو على اضممار هو قال ابن مالك

فى رفعه ونصبه
وخفضه

زيدا قائما عندك تقول عمرا جالسا وعمرا تقول قائما بخلاف نحو أنت تقول زيدا قائم فلا يجوز الاجراء ويجوز اجراؤه مطلقا عند سليم قال ابن مالك

وكتظن اجعل تقول ان ولي * مستفهما به ولم ينفصل
بغير ظرف أو كظرف أو عمل * وان يعض ذى فصلة يحتمل
وأجرى القوم كظن مطلقا * عند سليم نحو قل ذا مشفقا

﴿ باب النعت ﴾

والله سبحانه وتعالى أعلم

ذكر غير المصنف رحمه الله تعالى النعت وما بعده من التوابع بعد المحرورات وهو أنسب ولكن لما كان المصنف رحمه الله تعالى ذكر أن من الرفوعات التوابع ناسب أن يذكرها هنا استيفاء لغرضه وهو ذكر الرفوعات بجميعها وأعلم أن التوابع خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل ولم يذكر المصنف عطف البيان ولعله إنما لم يذكره لأنه يبدل الشيء من الشيء أشبه بل ما صح جعله بدلا لصح جعله عطف بيان وعكسه الا في نحو يارجل بكرا والا في نحو قوله

أنا ابن التارك البكرى بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا

فلا يصح أن يكون بكرا بدلا من رجل اذ البدل في نية إعادة عامل البدل ولا يصح أن تقول يابكرا لأن المفرد العلم المنادى يبنى على الضم وكذا لا يصح أن يجعل بشر بدلا من البكرى اذ لو كان بدلا لقليل أنا ابن التارك بشر وهو في مثل قولك هذا الضارب زيد وهو لا يجوز لأن المضاف الموصول بالانماجاز اذا اتصل بالمضاف إليه أل تقول الحمد الشعر فلا يصح كل منهما أن يكون بدلا بل يتعين جعله عطف بيان قال ابن مالك

وصالحا لبديلية نرى * في غير نحو يا غلام يعمرأ

ونحو بشر تابع البكرى * وليس أن يبدل بالمرضى

(باب النعت)

والنعت تابع للمنعوت

وبدأ للمصنف هنا بالنعت تبعا للقوم وخالفهم ابن هشام في شذوره فقدم التوكيد على النعت تبعا لابن مالك في التسهيل كابن السراج وأبي علي والزحشرى واستحسنه الأشموني ﴿ تنبيه ﴾ اذا اجتمع التوابع قدم النعت ثم عطف البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم عطف النسق فيقال جاء الرجل العالم أبو بكر نفسه أخوك وزيد ونظم ذلك بعضهم فقال ان التوابع ان جاءت بأجمعها * ومرت تحوى من الترتيب ما تقلا فانعت وبين وأكدوا بدلا ونحو * بالعطف بالحرف نلت العلم والعلا

وأخصر منه ما قاله بعضهم اذا اجتمعت فالنعت قدم به التحق * بيان فتوكيد وجاء بدل نسق

فكان المصنف أخذ تناسب التقديم في الاجتماع الا في العطف والبدل (قوله والنعت تابع للمنعوت) أى في الاصطلاح وأما في اللغة فهو وصف الشيء بما هو فيه من خير أو شر كالحال وخبر المبتدا فانهما وصفان كالنعت لكن لم يكونا تابعين كذا ظهر لي ثم رأيت الشيخ الرضى سبقني بهذا فقال قال في شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا أولا فيدخل فيه خبر المبتدا والحال في نحو زيد قائم وجاءني زيد راكبا اذ يقال هما وصفان ونعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاءني زيد الضارب اه واعلم أن الصفة والنعت متردافان وقيل ان النعت مختص فيما يتغير كقائم وضارب والوصف لا يختص به بل يعم ما يتغير وما لا يتغير كالعلم والحسن وعلى الأول يقال صفات الله ونعوته وعلى الثاني يقال صفات الله ولا يقال نعوته قال الصبان والذى في القاموس أن النعت والوصف مصدران بمعنى واحد وأن الصفة تطلق مصدرا بمعنى الوصف واسما قام بالذات كالعلم والسواد اه أى ولا يكون النعت كذلك (قوله تابع للمنعوت) قال الشيخ خالد في شرح المتن رسمه ببعض خواصه تقريرا على المبتدى فقال الى آخره قال العلامة أبو بكر الشنواني فيه نظر لأن الظاهر أن قوله النعت تابع للمنعوت الى آخره ليس واردا مورد التعريف بل هو بيان حكم

أى يظنونه ونعلمه فان كانت بمعنى أبصرت أو من رأى فى متعدية الى واحد (قوله وعلمت) بمعنى
تيقنت وبمعنى ظننت وهو قليل قال تعالى فان علمتموهن مؤمنات أى ظننتموهن وأما التى بمعنى عرفت
فقد تعدت لواحد كعلم فى البيت الذى نقلت من الألفية (قوله ووجدت) بمعنى علمت فان كانت بمعنى
أصاب تعدت لواحد (قوله واتخذت) وهذا من أفعال التصير أى صيرت ويقال فيه اتخذت (قوله
وجعلت) بمعنى اعتقدت فان كانت بمعنى أوجدت أو أوجبت تعدت الى واحد نحو وجعل الظلمات والنور
وتقول جعلت للعامل كذا ويجوز أن تكون بمعنى صيرت وقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد
الرحمن اناثا قال الصبان قال الناظم فى شرح الكافية يعنى ابن مالك أى اعتقدوا وقال ابن الناظم أى ظنوا
وقال الزمخشري أى صيروا كذا فى شرح الغزى اه والنفس الى قول ابن مالك أميل (قوله وسمعت)
سيأتى فى آخر الباب (تنبيه) ترك المصنف أفعالا كثيرة أوردها ابن مالك فى الألفية وهى عد بمعنى الرجحان
وحجا بمعنى ظن ودرى بمعنى علم وهب بلفظ الأمر بمعنى ظن تعلم بلفظ الأمر أيضا بمعنى علم ونصها

انصب بفعل القلب جزأى ابتدا * أعنى رأى خال علمت وجدا

ظن حسبت وزعمت مع عد * حجا درى وجعل اللذكا اعتقد

وهب تعلم والتى كصيرا * أيضا بها انصب مبتدا وخبرا

(قوله وخلت الهلال لائحا) مضارعها اخل والكثير فيه بكسر الهمزة على غير قياس كقوله

وما أدرى وسوف اخل أدرى * أقوم آل حصن أم نساء

لكن اخل هذه من غير هذا الباب (قوله نحو زعمت بكرا صديقا) مصدره الزعم ومصدرها كان بمعنى
تكفل الزعم بفتحيتين والزعامة بالفتح وفى المصباح وزعمت بالمال زعما من باب قتل ونفع كفلت به والزعم
بفتحيتين والزعامة بالفتح اسم منه فانا زعيم به (قوله وحسبت الحبيب قادما) بكسر السين والاكثر
فى مضارعها الكسر أيضا ويقل الفتح وان كان القياس فى مضارع فعل المكسور يفعل بالفتح
ومصدرها الحسان بالكسر والمحسبة بفتح السين وكسرها (قوله ووجدت العلم نافعا) مصدرها
الوجدان بكسر الواو ومصدر التى بمعنى استغنى الوجد بتثنية الواو وبمعنى حزن الوجد بالفتح وبمعنى
حقد الموجدة بفتح الميم وكسر الجيم كما يؤخذ من الصبان (قوله سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول)
اعلم أن المصنف رحمه الله تعالى تبع فيه الإخفش حيث جعل سمع المتعلقة بذات خبر عنها بفعل دال
على صوت كسمعت زيدا يتكلم فزيدا مفعول أول والثانى يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع كسمعت
كلام زيد فتتعدى لواحد فقط وقال الجمهور لا تتعدى مطلقا الا لواحد كسائر أفعال الحواس فان كان مما
يسمع فذاك والا ففيه حذف مضاف والفعل بعده حال أى سمعت صوت زيد حال كونه يتكلم اه خض
(قوله والجملة التى بعدها حال) أى فى هذا المثال كما يؤخذ من كلام الشارح وانما كلفنا ذلك لأن قولك
سمعت رجلا يقول كذا لا يصح أن تكون الجملة التى بعدها حالا لوجوب تعريف صاحب الحال فالجملة
فى هذا صفة لأن الجملة بعد النكرة حال قال الشنوانى جوز السعد التفازانى فى الجملة يعنى فى مثل سمعت
النبي صلى الله عليه وسلم يقول أن تكون بيانا أو بدلا بتأويل المصدر أى سمعت قول زيد قائلا كذا
فى الحال أو قوله كذا فى البيان أو البدل ويلزم عليهما حذف أن الناصبة ورفع الفعل بعد الحذف أو الجملة
بمعنى المصدر من غير ساكف فيما ليس من الأبواب المعروفة ومثله ليس بمقيس عند المحققين اه وليحرر
(تمة) يجوز اجراء قال كظن فى العمل بأربعة شروط الأول أن يكون بصيغة المضارع الثانى أن يكون
للمخاطب الثالث أن يكون مسبوقا باستفهام الرابع أن لا يفصل بينهما أى بين الاستفهام والفعل بغير
ظرف ولا جار ومجرور ولا معمول الفعل فان فصل بأحدها لم يضر نحو أقول عمر انطلقا وفى الدار تقول

وعلمت ووجدت
واتخذت وجعلت
وسمعت تقول ظننت
زيدا منطلقا واعرابه
كما تقدم (وخلت الهلال
لائحا وما أشبه ذلك)
يعنى أن ما أشبه المثالين
من بقية الأمثلة يقاس
على هذين المثالين نحو
زعمت بكرا صديقا
وحسبت الحبيب قادما
ورأيت الصديق منجيا
وعلمت الجود محبوا
ووجدت العلم نافعا
واتخذت بكرا صديقا
وجعلت الطين ابريقا
واعرابها كما تقدم
ومثال مفع
النبي صلى الله عليه
وسلم يقول فسمعت
فعل وفاعل والنبي
مفعول أول ويقول
فعل مضارع وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازا
والجملة فى محل نصب
مفعول ثان والراجع
أن سمع فى نحو هذا
المثال تتعدى لمفعول
واحد والجملة التى بعدها
حال والله سبحانه
وتعالى أعلم

بوجهيه قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرها كما تشهد به موارد الاستعمال وقد وردت في القرآن للاطماع مع تحقق حصول المطمع فيه لكن عدل عن طريق التحقيق الى طريق الاطماع دلالة على أنه لا خلف في اطاع الكريم وأنه كجزمه بالحصول ولما كان ما بعد لعل الاطماعية محقق الحصول وصالحا لكونه غرضاً مما قبلها زعم ابن الأنباري وجماعة أن لعل قد تكون بمعنى كى وورده المصنف يعني الزمخشري بأن عدم صلاحها لمجرد معنى العلية يأباه ألا تترك تقول دخلت على المريض كى أعوده ولا يصح لعل اه صبان على الأشموني (قوله فالترجى طلب الأمر المحبوب) أى المستقرب الحصول فلا يكون الا في الممكن فلا يقال لعل الشباب يعود وقول فرعون لعلى أبلغ الاسباب أسباب السموات انما قاله جهلا وافكا أو من تعنته في الكفر اه عبد المعطى (قوله والتوقع الاشفاق) هولاءة الخوف يقال أشفقت عليه بمعنى خفت عليه وأشفقت منه بمعنى خفت منه قال الفارضى الاشفاق في المكروه يتعدى بمن كقوله تعالى وأشفقت منها أى خفت وفي غيره يتعدى بعل كأشفقت عليه اه سجاعى على ابن عقيل (قوله هالك) أى ميت أى أخاف عليه الهلاك المتوقع (قوله وأما ظننت وأخواتها) أى نظائرها شروع منه في القسم الثالث وآخره لأنه لا يبقى فيه الأصل وهو الرفع ولذا عبر الشيخ خالد في الأزهرية بقوله باب تميم النواسخ (قوله فانها تنصب المبتدأ والخبر) هذا قول الجمهور وذهب السهيلي الى أن المفعولين في باب ظن ليس أصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمفعولى أعطى واستدل بظننت زيدا عمرا فانه لا يقال زيد عمر والاعلى وجه التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت وأجيب بالمنع أى يمنع أنه لم يرد ذلك بل هو مراد بدليل ظننت زيدا عمرا فتبين خلافه فالظن لتشبيهه به وذهب الفراء الى أن الثانى منصوب على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجورا وعورض بوقوعه معرفة وضمير او جامدا وبأنه لا يتم الكلام بدونه اه تصريح بتصريح (قوله على أنهما مفعولان لها) الا اذا ألغيت أو علققت والالغاء ترك العمل لفظا ومعنى لالمانع نحو زيد ظننت قائم فزيد مبتدأ وقائم خبره وليس لظننت عمل فيهما لا فى المعنى ولا فى اللفظ والتعليق ترك العمل لفظا لا معنى لالمانع نحو ظننت لزيد قائم فظننت لم تعمل فى لزيد قائم لأجل المانع وهو اللام لكنه فى محل نصب بدليل أنك اذا عطفك عليه نصبت تقول ظننت لزيد قائم وعمر اجالسا فهى عاملة فى لزيد قائم فى المعنى دون اللفظ والالغاء جائز فى غير الابتداء كما اذا وقعت وسطا نحو زيد ظننت قائم فلا عمال أحسن قيل هاسيان أو وقعت آخره نحو زيد قائم ظننت والالغاء أحسن فلا يلغى فى ظننت زيدا قائما أو أقول كعبرضى الله عنه

أرجو وأمل أن تدنو مودتها * وما اخال لدينا منك تنويل

فمؤول بتقدير ضمير الشأن والتقدير ما اخاله لدينا منك تنويل خلافا لظاهر كلام ابن هشام فى شرح القصيدة حيث جوز الالغاء والتعليق واجيب ان وليها ان ولولا وما النافيات ولام الابتداء ولام القسم والاستفهام نحو ظننت ان زيد قائم وعلمت مازيد قائم وعلمت لزيد قائم وظننت أزيد قائم (قوله وهى ظننت) اذا كانت بمعنى الرجحان أو اليقين وأما التى بمعنى اتهم فهى متعدية لواحد قال ابن مالك

لعلم عرفان وظن تهمه * تعدية لواحد ملتزمه

(قوله وحسبت) بمعنى ظننت أو بمعنى تيقنت وهو قليل كقوله

حسبت التقي والجود خير تجارة * رباحا اذ مال المرء أصبح ثاقلا

ومعنى ثاقلا ميتا (قوله وخت) او بمعنى ظننت بمعنى علمت وهو قليل كقوله

دعانى القوانى عمهن وخلتنى * لى اسم فلا ادعى به وهو أول

فان كانت بمعنى تكبرت فهى لازمة (قوله وزعمت) بمعنى الرجحان وان كانت بمعنى تكفلت تعدت الى واحد (قوله ورأيت) بمعنى علمت أو بمعنى ظننت وهو قليل وقد اجتمعتا فى قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا

فالترجى طلب الأمر المحبوب نحو لعل الحبيب قادم والتوقع الاشفاق أى الخوف من المكروه نحو لعل زيدا هالك (وأما ظننت وأخواتها فانها تنصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها وهى ظننت) نحو ظننت زيدا قائما واعرابه ظننت فعل وفاعل وزيدا مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة وقائما مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة (وحسبت وخت وزعمت ورأيت

زيد أقام أولاً نحو أن الله لا يظلم الناس شيئاً فإن قلت كيف تكون الفتوحة للتوكيد مع أنها بمعنى المصدر فعني علمت أنك قائم علمت قيامك ولا توكيد فيه لعدم جريانه على فعله قلت كونها بمعنى لا يوجب مساواتها له من كل وجه سمى هـ خ ض (قوله) فيرفع الكذب أي توهم الكذب إذا الكلام الخالي من أن قد يرفع الكذب بمطابقته لمقتضى الواقع وإنما يرفع توهم الكذب لأن المخاطب إما تردد أو منكر ومن ثم لا يؤتى بهما إذا كان السامع خالي الذهن من الحكم ومن التردد فيه والانكار عليه إلا إذا قدم ما يلوح له كقوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا أنهم مفرقون وقوله

جاء شقيق عارضا رعه * ان بنى عمك فيهم رماح

(قوله) واحتمال المجاز أي فيرفع توهم احتمال التكلم بالمجاز وظاهر كلام الخطيب القزويني أنه لا يفيد هذا إلا التوكيد بما بوبه المصنف فيما يأتي فنحو قولك ان زيدا جاء احتمل ما ذكر بخلاف قولك زيد نفسه جاء فالأولى عندي حذف هذا الأخير وان ذكره في بعض الحواشي (قوله) ولكن للاستدراك أي لأنها لا تتوسط الابين كلامين متغايرين إيجاباً أو سلباً كما سيأتي (قوله) برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه) قال الخضرى هذا الكلام فاسد سواء قرئ نفيه بالرفع عطفًا على ثبوته أو بالجر عطفًا على الهاء إذ المعنى على الأول أو برفع ما يتوهم نفيه وعلى الثاني أو برفع ما يتوهم ثبوت نفيه وإذا كان النفي أو ثبوت النفي متوهمًا لشيء فأي حاجة لنفي ذلك الشيء بالاستدراك فلا بد لصحته من تقدير مضاف أي أو برفع نفي ما يتوهم نفيه ورفع النفي اثبات كما أن المراد في الأول برفع ثبوت ما يتوهم ثبوته فتأمل هـ فالأولى للشارح أن يعبر بقوله وهو رفع ما يتوهم من الكلام السابق رفعاً شبيهاً بالاستثناء ليسلم من الاعتراض ولا بد أن يتقدمها كلام أمامنا قاض لما بعدها نحو ما هذا ساكناً لكنه متحرك أو ضله نحو ما هذا أسود لكنه أبيض أو خلاف له نحو ما قام زيد لكن عمرو ويظهر عندي أن يكون زيد وعمرو معروف الصفة بذليل كونه شبيهاً بالاستثناء لأن الاستثناء اتصاله وانفصاله كذلك فنحو جاء القوم الاحمر اصحح إذا الحار بما كان داخلاً في أمتعة القوم كما سيأتي في باب ان شاء الله تعالى ولم أر من به على هذا ههنا ففتن (قوله) وكأن للتشبيه أي المؤكد تركبها من الكاف التشبيهية وأن المؤكدة فتقولك كأن زيدا أسد الأصل ان زيدا كأسد قدمت الكاف لتفيد التشبيه ابتداء ففتحت الهزمة للجاء صارا كلمة واحدة كما قدمنا وقيل إنها بسيطة لأن الأصل عدم التركيب ويأزم عليه أن يكون لمطلق التشبيه كما قيل وفيه نظر إذ لا مانع من أنها على القول بالبسيطة وضعت للتشبيه المؤكد ويلها المشبه دائماً بخلاف الكاف ومثل فيلبيها المشبه به قيل وللظن نحو كأن زيدا كاتب وللتحقيق كقوله * كأن الأرض ليس بها هشام * أي لأن الأرض (قوله) وهو مشاركة أمر لأمر الخ) قال البيانون التشبيه الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت أسداً في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو أنشبت المنية أظفارها بفلان ولا على وجه التجريد نحو لقيت من زيد أسداً والأولى للشارح أبقاء الله بالسلامة أن يزيد هو الحكم بالدلالة على مشاركة أمر لأمر إذا التشبيه فعل الفاعل والمشاركة أمر اعتباري (قوله) وليت للتمنى أي لانشائه واجدائه لا للاخبار بأن التمني حاصل هـ يس على الفا كهي وكذا يقال في البواقي (قوله) وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسى الأول نحو «ألا ليت الشباب يعود يوماً» فأخبره بما فعل المشيب» والثاني نحو قول منقطع الرجا لليت لي ما لا فأحج منه ان قلت هذا من نوع الذي قبله إذ لا طمع لمنقطع الرجا في الحج قلت أجب بأن المراد بما لا طمع فيه ما شأنه أنه لا يطمع فيه أحد كعود الشباب بخلاف المال الذي يحج به يتعلق به غالباً والتحقيق أن التمني لا يدل بالوضع على الطلب وإنما هو موضوع لانشائه حالة مخصوصة يتبعها ميلان الطبع إلى حصول التمني وإظهارها حجة حصول التمني الخصوص أعني حجة مخصوصة على وجه يدل عليه حالة التمني هـ من الشنواني (قوله) ولعل للترجي الخ) في حاشية الكشاف للتفتازاني لعل موضوعاً لتوقع محبوب وهو الترجي أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع

فيرفع الكذب
واحتمال المجاز (ولكن
للاستدراك) وهو
تعقيب الكلام برفع
ما يتوهم ثبوته أو نفيه
(وكان للتشبيه) وهو
مشاركة أمر لأمر في
معنى بينهما (وليت
للتمنى) وهو طلب
ملا طمع فيه أو ما فيه
عسر (ولعل للترجي
والتوقع)

وتقول في عمل أن المفتوحة بلغنى (١٤٤) أن زيداً منطلقاً واعرابه بلغ فعل ماضٍ والنون للوقاية والياء مفعول به مبنى على السكون في محل

نصب وأن حرف تأكيد
ونصب تنصب الاسم
وترفع الخبر وزيدا
اسمها منصوب بالفتحة
الظاهرة ومنطلق خبرها
مرفوع بالضمة الظاهرة
وأن وما دخلت عليه في
تأويل مصدر فاعل بلغ
والقدير بلغنى انطلق
زيد وتقول في عمل
لكن قام القوم لكن
عمر اجالس واعرابه قام
القوم فعل وفاعل
ولكن حرف استدراك
ونصب تنصب الاسم
وترفع الخبر وعمر
اسمها منصوب بالفتحة
الظاهرة وجالس خبرها
مرفوع بالضمة الظاهرة
وتقول في عمل كأن
كأن زيدا أسد واعرابه
كأن حرف تشبيه ونصب
تنصب الاسم وترفع الخبر
وزيدا اسمها منصوب
بالفتحة الظاهرة وأسد
خبرها مرفوع بالضمة
الظاهرة (و) تقول في
عمل ليت (ليت عمرا
شاخص) واعرابه ليت
حرف تمن ونصب تنصب
الاسم وترفع الخبر
وعمر اسمها منصوب
بالفتحة الظاهرة
وشاخص خبرها مرفوع
بالضمة الظاهرة وتقول

بالكسر لأنها في الابتداء وتكسر أيضا اذا وقعت تالية لحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس أو لاذنحو
جئتك اذ ان زيدا أمير أو لموصول نحو وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتتوء أو وقعت جوابا لقسم نحو
أقسمت ان زيدا لقائم أو محكية بالقول نحو قال اني عبدالله أو حال نحو زرتة واني ذو أمل أو بعد عامل على عن
عمله فيها باللام الابتدائية نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون قال ابن مالك
فاكسر في الابتداء وفي بدء صله * وحيث ان ليعين مكمله
أو حكيت بالقول أو حلت محل * حال كزرتة واني ذو أمل
وكسروا من بعد فعل علما * باللام كاعلم انه لدو تقى
(قوله) وتقول في عمل أن المفتوحة) وهي فيا اذا وقعت فاعلة أو مفعولة غير محكية بالقول نحو خفت أن يعوت
زيد أو نائبة عن الفاعل نحو قل أو حى الى أنه استمع نفا أو مبتدأ نحو ومن آياته أنك ترى الأرض أو مجرورة
بالحرف نحو ذلك بأن الله هو الحق أو بالاضافة نحو انه لحق مثل ما أنكم تنطقون أو معطوفة على شيء من ذلك
أو مبدلة من شيء من ذلك نحو خفت موت زيد وأنه محبوس ونحو واذا يعلمكم الله احدى الطائفتين أنها لكم
فأنها لكم بدل اشتغال من احدى والتقدير احدى الطائفتين كونها لكم والحاصل أن أن تفتح في ما يسد المصدر
مسدها (قوله والنون للوقاية) وهي اللاحقة للفعل المتصل بياء المتكلم وسميت بذلك لأنها تاتي الفعل من الكسر
وقد تحذف تلك النون مع ليس شذوذا كقوله

عددت قومي كعديد الطيس * اذ ذهب القوم الكرام ليسى
والطيس الرمل الكثير وثبت مع ليت كثيرا كقوله تعالى ياليتني كنت معهم وتحذف قليلا كقوله
كنية جابر اذ قال ليتي * أصادفه وأتلف جل مالى
ولعل بعكس ليت فالأكثر تجريدها من النون كقوله تعالى حكاية عن فرعون لعل أبلغ الأسباب وقل
ثبوتها كقول الشاعر

قللت أغير انى القدوم لعلنى * أخط بها قبرا لأبيض ماجد
والقبر الغلاف والأبيض السيف والماجد العظيم وهي مع ان وأن وكان ولكن على السواء تقول انى وانى
وكأنى وكأنتى ولكنى ولكنى (قوله) وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر) هذا شامل للخبر والاسم وفي
ذكر الاسم مساعة فالأولى أن يقول وأن وخبرها في تأويل مصدر بدليل قوله في التأويل بلغنى انطلق
زيد فالاسم باق على حاله والمؤول بالمصدر لفظة منطلق في عبارة الشارح اذ ادخل في التأويل كانه عليه في
بعض الحواشي (قوله في تأويل مصدر) وذلك المصدر يؤخذ من لفظ الخبر ان كان مشتقا كاملا ويقدر
بالكون ان كان جامدا نحو بلغنى أن هذا زيد أى كونه زيدا وبلا استقرار ان كان ظرفا أو جار أو مجرورا اه
أبو النجا (قوله) وتقول في عمل ليت (ليت عمرا شاخص) تقدم معناه عن بعضهم فلا تغفل (تمة) دخول ما
على هذه الأحرف يبطل اعمالها لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء وتهيئها للدخول على الفعل تقول انما زيد قائم
وكأنما خالد أسد ولكنما عمرو وجبان ولعلما بكر عالم وسمع بقاء العمل في ليت لبقاء اختصاصها وتجعل مالمغاة
نحو قوله قالت أليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا أو نصفه فقد

وفي البواقي قال ابن مالك

ووصل ما بذى الحروف مبطل * اعمالها وقد يبقى العمل
(قوله) ومعنى ان وأن للتوكيد) أى منسوب له من نسبة الجزئى لكليه لأن توكيدهما جزئى من مطلق توكيد
أو اللام زائدة أى معناها التوكيد وكذا الباقي والمراد توكيد النسبة وتقريرها في ذهن السامع ايجابية كان

في عمل لعل لعل الحبيب قادم واعرابه لعل حرف ترج ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والحبيب اسمها منصوب بالفتحة
الظاهرة وقادم خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة (ومعنى ان وأن للتوكيد) أى توكيد النسبة أعنى قيام زيد متصلا في قولك ان زيدا قائم

وأجاز بعضهم الرفع قبل الكمال مستدلا بقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصائبون والنصارى من آمن (قوله) الذي كان مرفوعا بالابتداء أى قبل دخولها بعد دخولها الرفع له هذه الأحرف على الأصح عند البصريين وذهب الكوفيون الى أن هذه الأحرف لا تعمل في الخبر وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وهو المبتدأ قال الشيخ خالد ولكل من الفريقين حجة فجة البصريين أن لهذه الأحرف شبهة بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون المبتدأ والخبر معهن كفعال قدم وفاعل أخرتنيها على الفرعية وحجة الكوفيين أنه لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان الخبر معمولا لجاز أن يليها اه (قوله ان) بكسر الهمزة وقد تخفف جوازا تخفيفا قهمل كثيرا نحو وان كل لما جميعه لا ينماحضرون في قراءة من خفف لما فازائدة وأعملت قليلا نحو وان كل لما ليو فيهم في قراءة من خفف ان ولما وما كقوله الرضى زائدة أتى بها للفصل بين لام الابتداء ولام القسم وتلزم لام الابتداء بعد الهملة فرقا بينها وبين ان النافية وقد تحذف لقريئة كقوله

أنا ابن أبة الضيم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن

ومعنى أبة الضيم ممتنى الظلم قال ابن مالك

وخفت ان قفل العمل * وتلزم اللام اذا ما نهمل

وربما استغنى عنها ان بدا * مانطق أرادته معتمدا

وأكثر وقوع الفعل بعدها كونه مضارعا ناسخا نحو وان كانت لكيرة الاعلى الخاشعين (قوله وان) بالفتح وقد تخفف فيبقى العمل ويجب كون اسمها مضرا عنذوفا وكون خبرها جملة نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وقد يظهر اسمها اضطرارا كقوله

بأنك ربيع وغيث مريع * وأنتك هناك تكون الثمالة

والمال بكسر المثلثة الغيث قال ابن مالك

وان تخفف أن فاسمها استكن * والخبر اجعل جملة من بعد أن

(قوله ولكن) قال ابن هشام في التوضيح مع الشيخ خالد في شرحه وتخفف لكن قهمل وجوب الزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ولياين لفظها لفظ الفعل نحو فم تفتاوم ولكن الله قتلهم وعن يونس والأخفش جواز الاعمال قياسا على أن ولم يسمع من العرب ما قام زيد لكن عمرا قائم بنصب عمرو وما ورد عن يونس أنه حكى فيها العمل في رواية لا تعرف والفرق بينهما وبين ان زوال الاختصاص اه (قوله وكأن) أصلها ان بكسر الهمزة فدخلت عليها الكاف الجارة في الأصل فصارتا كلمة واحدة وانتسخ الأصل ولا تعلق الجارة بشيء ولا تجر ما بعدها وقد تخفف ويبقى عملها استصحابا للأصل كقوله

وصدر مشرق اللون * كأن ثدييه حقان

وقد نوى خبرها كقوله أفدا لترحل غير أن ركابنا * لما تزل برخالنا وكأن قد

أى وكأن قد زالت وقوله تعالى كأن لم تغن بالأمس قال ابن مالك

وخفت كأن أيضا فنوى * منصوبها وثابتا أيضا روى

(قوله وليت) قال في الغنى قال الفراء وأصحابه وقد تنصب المبتدأ والخبر كقوله * ياليت أيام الصبار واجعا * اه وفي يس على التوضيح قال أبو حيان في شرح التسهيل ويقال لت بابدال الياء تاء وادغام التاء في التاء اه (قوله ولعل) أصلها عل واللام في أولها زائدة للتوكيد ويقال لها لعتان بمعنى واحد تقول علك تفعل ولعلك تفعل كما يؤخذ من الصحاح والام على مفتوحة أو مكسورة كافي الغنى فالفتح للتخفيف والكسر على أصل التقاء الساكنين وقد يجر المبتدأ بعدها كقوله * لعل أبى المغوار منك قريب * (قوله ان زيدا قائم)

الذي كان مرفوعا بالابتداء (وهي ان وأن ولكن وكأن وليت ولعل تقول ان زيدا قائم) واعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وزيدا اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة وقائم خبرها مرفوع بالضممة الظاهرة

(نحو كان ويكون وكن) فالأول ماض والثاني مضارع والثالث أمر وكلها ترفع الاسم وتنصب الخبر (وأصبح ويصبح وأصبح) مثل الأول ماض ومضارع وأمر (تقول) (١٤٢) في عمل الماضي (كان زيد قائما) وتقدم اعرابه وتقول في عمل المضارع يكون زيد قائما واعرابه يكون فعل

أبالفتح سأل أبا علي عنه فقال ما كل داء يعالجه الطبيب اه صبان (قوله) نحو كان ويكون وكن وأصبح ويصبح وأصبح) مثل المصنف رحمه الله تعالى للماضي والمضارع والأمر ولم يمثل لغبرها ولها مصادر فصدر كان الكون والكيونة ومصدر أضحى وأمسى وأصبح الأضواء والأسماء والأصباح ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قاله أبو حيان اه تصریح (قوله) مثل الأول بالرفع خبر لمبتدا محذوف أي هذا مثل الأول في ترتيبه أو بالنصب أي كمثل الأول في ذلك وقوله ماض ومضارع وأمر خبر مبتدآت محذوفات تقديرها الأول ماض والثاني مضارع والثالث أمر فافهم (قوله) يكون زيد قائما مثله ولم أك بغيا أصله لم أكن حذف النون للجزم جوازا كما قدمنا (قوله) كن قائما مثله كونوا حجارة أو حديدا وأصله كون ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين فصار كن ولما اتصل بضمير الجماعة عادت الواو لعدم ذلك الالتقاء (قوله) من متصرفات كان الناقصة أي بخلاف قوله تعالى كن فيكون فإن الظاهر كونها من متصرفات كان اللازمة وكذا قوله فيكون (قوله) وقس الباقي مما يتصرف أي فتقول في أصبح يصبح زيد قائما وأصبح مصليا وفي أمسى أمسى تقول * يسمى ويصبح غرار أو مغرورا * وأمسى قائما (قوله) وليس عمرو شاخصا أي ذاهبا أو حاضرا فإن الشخوص يأتي بمعنى السفر وبمعنى الحضور كما قاله الفيتشي اه أبو النجاء (قوله) يرفع الاسم هنا وما قبله عائد لقوله فعل ماض إلى آخره وقوله اسمها عائد لليس (قوله) وليس لا تستعمل الابصيغة الماضي أي فليست بمتصرفة (قوله) ولهذا ذهب بعضهم) وهو ابن السراج والفارسي وأبو بكر ابن شقير وقوله إلى أنها حرف قد قدمنا الجواب في باب الأفعال فلترجع ثمة إن شئت (قوله) ولا حاجة إلى الإطالة بكثرة الأمثلة أي أذ قد يفهم ذلك بمثال واحد ما لا يفهم الغبي بألف شاهد ﴿فائدة﴾ اعلم أن اللفظين اللذين تسلط عليهما العامل إذا كانا معرفتين فالعلوم هو الاسم والمجهول هو الخبر تقول كان زيد أخا عمرو ولمن علم زيدا وجهل أخوته لعمرو وكان أخو عمرو زيدا لمن كان بالعكس وإذا كانا نكرتين ولكل منهما مسوغ للأخبار عنهما فأنت بالخيار تقول كان أخ لزيد أخا لبكر وكان أخ لبكر أخا لزيد فإن كان لأحدهما فقط جعل اسما وإذا كانا مختلفين فاجعل المعرفة اسما والنكرة خبرا وأما قوله * يكون مزاجها غسل وماء * فضرورة (قوله) وأما ان وأخوتها أي نظائرهما كما قدمنا (قوله) تنصب الاسم اتفاقا ويشترط في اسمها مامر في أول الباب فلو كان الاسم محذوفا نحو الحمد لله الحمد برفع الحمد على أنه خبر لمبتدا محذوف أو واجب الابتداء كما يمين أو واجب التصدير كأي وكل لم تنصب هذه الأحرف (قوله) الذي كان مبتدأ أي قبل دخول هذه الأحرف (قوله) وترفع الخبر يشترط في الخبر مامر في أول الباب فلو كان طليبا نحو زيد اضربه لم ترفعه هذه الأحرف قال يس وصحح ابن عصفور وقوع الطلب خبرا كقوله

ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لاتحسنوا ليلهم عن ليكم ناما

فلا تحسبوا جملة نهى وقعت خبرا لأن قيل ويجوز أن يكون الخبر محذوفا تقديره تهيا والكم ونحوه اه قال الشيخ خالد الآن يكون الاستفهام جوابا لحكي من كلامهم ان أين الماء والعشب جوابا لمن قال ان في موضع كذا الماء والعشب قاله أبو حيان اه ﴿تنبيه﴾ إذا أتى بعد اسم ان ولكن وخبرها بعاطف جاز في الاسم الذي بعدها وجهان الأول النصب عطفا على اسمها تقول ان زيدا قائم وعمرا وقام الناس لكن عمرا جالس وبكرا والثاني الرفع عطفا على محل اسمها لأنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ فتقول ان زيدا قائم وعمرو وقام الناس لكن عمرا جالس وبكر وقيل انه مبتدأ خبره محذوف تقديره كذلك

قائما واعرابه يكون فعل مضارع ناقص من متصرفات كان الناقصة يرفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة وقائما خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة وتقول في عمل الأمر كن قائما واعرابه كن فعل أمر ناقص من متصرفات كان الناقصة يرفع الاسم وينصب الخبر واسمها ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت وقائما خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة وقس الباقي مما يتصرف (وليس عمرو شاخصا) واعرابه ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر عمرو اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة وشاخصا خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة وليس لا تستعمل الابصيغة الماضي ليس لها مضارع ولا أمر ولا مصدر ولهذا ذهب بعضهم إلى أنها حرف نفي وليست فعلا ولكن مذهب الجمهور أنها فعل ماض لأنها تقبل تاء التأنيث

البسا كنية نحو ليست هند جالسة وقوله (وما أشبه ذلك) يعني أن ما كان مشبهًا لهذه الأمثلة فهو مثلها في العمل وأجاز والاعراب قسسه عليه ولا حاجة إلى الإطالة بكثرة الأمثلة (وأما ان وأخواتها فانها تنصب الاسم) وهو الذي كان مبتدأ (وترفع الخبر

ولا تستعمل تامة قال في التصريح وذهب أبو علي في الحليات الى أن زال تكون تامة نحو مازال زيد عن مكانه
 أي لم ينتقل عنه اه (قوله وما زال وما انفك وما بقي) شرط اعمال هذه الأربعة أن يتقدمها نفي أو نهي
 أو دعاء مثالها بعد النفي ولا يزالون مختلفين ولن يبرح عليه عاكفين ومنه تأله تفتؤن ذكر يوسف والأصل
 لا تفتؤ وبعد النفي بالفعل قوله ليس ينفك ذا غنى واعتزاز * كل ذي عفة مقل فنوع
 وبعد الفعل العارض للنفي قوله قلما يبرح اللبيب الى ما * يورث الحمد داعيا أو محيا
 وبعد الفعل المستلزم للنفي نحو أبيت أزل أستغفر الله أي لا أزال قاله الفراء كما في التصريح وبعد النهي قوله
 صاح شر ولا تزل ذا كرمو * ت فنيانه ضلال مبين

وبعد الدعاء قوله ألا يأسلمى يادارمى على البلا * ولا زال منها لا يجرعائك القطر
 (قوله وما دام) وهى موضوعة للدلالة على استمرار خبرها وجملة مادام معناها توقيت أمر بمدة انصاف
 اسمها بخبرها وشرط عملها أن يتقدمها ما المصدرية الظرفية ولا يلزم من وجود المصدرية الظرفية وجود
 العمل المذكور بدليل قوله تعالى مادامت السموات والأرض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط
 ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله لنيابتها عن الظرف) أى لأجل كونها نائبة عن الظرف قال
 ابن ثابت في شرح البردة أما كونها مصدرية فظاهر وأما كونها ظرفية فلم نرحر فظرفا لأن الظروف كلها
 أسماء ويحاج بأن ما حيث كانت مصدرية كانت مع ما بعدها كصريح المصدر وصريح المصدر ينوب
 عن الظرف في اعرابه مع الدلالة عليه فكأنه مؤدله فيسمى مصدرا لذاته وظرفا لنيابته عن الظرف
 نحو جئت طلوع الشمس أى وقت طلوعها حذف لفظ وقت وناب طلوع منابه فيعرب ظرفا وذلك من باب
 حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه فلم تكن ظرفا بل هى كالمصدر نائبة عن ظرف نيابة مضاف اليه عن
 مضاف اه أبو النجاء (تنبيه) تقديم أخبارهن عليهن جائز عند البصريين قال تعالى أهؤلاء اياكم كانوا
 يعبدون وأنفسهم كانوا يظلمون فان تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قال الشيخ خاله وهو غير
 لازم فان البصريين أجازوا زيدا عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فأجازوا تقديم المعمول
 ولم يجيزوا تقديم العامل وفي التنزيل فأما اليتيم فلا تقهر فتقدم معمول الفعل مع أن الفعل لا يجوز تقديمه
 لان أملا يليا فعل قاله الموضح في الحواشى اه ولا يجوز تقديم خبر دام عليها اتفاقا وكذا ليس عند جمهور
 البصريين وأجاز به بعض من قدماء البصريين والفراء وابن برهان والزمخشري والشاويين وابن عصفور
 من المتأخرين محتجين بنحو قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم قال الجمل وفي السمين وقال
 الشيخ وقد تتبعت جملة دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر ليس عليها ولا بتقديم معموله الامدل عليه
 ظاهر هذه الآية اه وأجاب ابن هشام بأن المعمول ظرف فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره والشيخ خاله بأن
 يوم معمول المحذوف تقديره يعرفون يوم يأتيهم وليس مصروفا جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة أو بأن يوم
 في محل رفع على الابتداء وبني على الفتح لاضافته الى جملة يأتيهم وليس مصروفا خبره (قوله) وما تصرف
 منها) وهى في التصرف على ثلاثة أقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام عند الفراء وكثير من
 المتأخرين وما يتصرف تصرفا ناقصا وما تقدمه النفي أو شبهه فانه لا يستعمل منه أمر ولا مصدر ودام عند
 الأقدمين وقليل من المتأخرين فانهم أثبتوا لها مضارعا وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي كقوله

ينذل وحلم ساد في قومه الفتى * وكونك اياه عليك يسير

وقوله وما كل من يبدى البشاشة كائنا * أخاك اذا لم تله لك منجدا

وقوله قضى الله يا أساء أن لست زائلا * أجبك حتى يغمض العين مغمض

(تنبيه) لا يجيء منها اسم مفعول على الصحيح وأما قول سيويه مكون فيه فقال في شرح اللوحة ان

فعل ماض ناقص يرفع
 الاسم وينصب الخبر
 وزيد اسمها مرفوع
 بالضمّة الظاهرة
 وعلمّا خبرها منصوب
 بالفتحة الظاهرة
 (وما انفك) نحو
 ما انفك عمرو جالسا
 (وما بقي) نحو ما بقي
 بكر محسنا (وما برح)
 نحو ما برح محمد كريما
 واعراب الجميع مثل
 اعراب مازال زيد عالما
 (وما دام) نحو لا أصبحك
 مادام زيد مترددا
 اليك واعراب مادام
 ما مصدرية ظرفية
 ودام فعل ماض
 ناقص يرفع الاسم
 وينصب الخبر وزيد
 اسمها مرفوع بالضمّة
 الظاهرة ومترددا
 خبرها منصوب بالفتحة
 الظاهرة واليك
 جار ومجرور متعلق
 بمترددا وميت ماهذه
 ظرفية لنيابتها عن
 الظرف ومصدرية
 لأنها تسبك ما بعدها
 بمصدر اذ التقدير مدة
 دوام زيد مترددا
 اليك (وما تصرف منها)
 يعنى أن ما تصرف من
 هذه الأفعال يعمل عمل
 ماضيها من كونه يرفع
 الاسم وينصب الخبر

قائما زيد ويجب في ظل في الدار صاحبها ويمتنع في ظل صاحبي عدوى وفي ظل غلام هند مغضبا كما أسلفنا
(قوله وبات) قال الدنوشري قال في القاموس وبات يفعل كذا يبيت وبيات بيتا وبياتا ومبينة وبيتوتة
أى يفعله ليلا وليس من النوم انتهى ومعنى قوله وليس من النوم أى وليس الفعل من النوم أى وليس نوما
فاذا نام ليلا لا يصح أن يقال بات ينام وبعضهم فهم قوله وليس من النوم على غير هذا الوجه وقال معناه وليس
ما ذكر من المصادر من النوم أى ليس معناه النوم فليتأمل ويجوز أن يقال على هذا بات زيد قائما اه
يس على التوضيح وتستعمل تامة بمعنى عرس بتشديد الراء أى نزل نزول استراحة من غير اقامة ليلا كقول
عمر رضى الله عنه أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمى أى عرس بها وقد تكون بمعنى نزل قالوا
بات بالقوم أى نزل بهم ليلا ويجوز توسط خبرها بينها وبين اسمها تقول بات ساهرا زيد ويجب في بات
في الدار صاحبها (قوله وصار) وهى للتحويل والانتقال وتستعمل تامة بمعنى انتقل نحو صار الأمر إليك
أى انتقل وقد تأتى بمعنى رجع نحو ألا إلى الله تصير الأمور أى ترجع ﴿تنبيه﴾ مثل صار في العمل ما وافقها
في المعنى من الأفعال وذلك كآض نحو قوله ربيته حتى اذا تمعددا * وآض فهذا كالحصان أجردا
ورجع وفي الحديث لا ترجعوا بعدي كفارا وعاد نحو قوله

وكان مضى من هديت برشده * فله مغو عاد بالرشد آمرا

واستحال وفي الحديث فاستحالت غربا أى دلوا عظيمة وقعدومنه قوله تعالى فتقدم مذموما مخذولا كقَالَ
الزخشري وحرار نحو قوله وما المرء الا كالشهاب وضوئه * يحور رمادا بعد اذ هو ساطع
وارتد ومنه قوله تعالى ألقاه على وجهه فارتد بصيرا وتحول نحو

وبدلت قرحا دائما بعد صحة * فيالك من نعمى تحولن أبوسا

وغدا وراح وفي الحديث لِرزقكم كإيرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا وقد نظم هذه الأفعال الامام الخضرى
بقوله بمعنى صار في الأفعال عشر * تحول آض عاد ارجع لتغم

وراح غدا استحال ارتد فاقعد * وحر فهاكها والله أعلم

(قوله وليس) هى لنفى الحال عند الاطلاق والتجرد عن القرينة قال في المغنى هى فعل لا يتصرف وزنه
فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه ولم يقدّر فعل بالفتح لأنه لا يخفف ولا فعل بالضم لأنه لم يوجد في يأتى العين
الافى هيؤ وسمع لست بضم اللام فيكون على هذه اللغة كيهؤ وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة ما وتابعه
الفارسى في الحليات وابن شقير وجماعة والصواب الأول بدليل لست ولستوا ولستين وليسوا وليست ولن اه
ويجوز أن يتوسط خبر ليس بينها وبين الاسم نحو قوله

سلى ان جهلت الناس عنا وعنهم * فليس سواء عالم وجهول

وقرأ حمزة وحفص ليس البر أن تولوا بنصب البر قال ابن عقيل والأشمونى انه نقل صاحب الارشاد
خلافا في جواز تقديم خبر ليس على اسمها قال والصواب جوازه اه ويمتنع في ليس صاحبي عدوى وليس
غلام هند مغضبا ويجب في نحو ليس في الدار صاحبها كما مر وهى ناقصة أبدا لاستعمال تامة حتى
في نحو ليس الطبيب الا المسك وان رفعه بنو تميم حملا لها على ما في الاهمال عند انتقاض النفي (قوله
وما زال) أى ماضى يزال لأن ماضى يزال بفتح الياء فعل تام متعد الى مفعول واحد ومعناه ماز تقول
زل ضأنك من معزك أى ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل كالضرب ولأن ماضى يزول فعل تام
أيضا لازم وبابه نصر ومعناه الانتقال تقول زل عن مكانك أى انتقل عنه ومنه ان الله يمسك السموات
والأرض أن تزولا ومصدره الزوال قال في التصريح وحكى الفراء والكسائى لزال الناقصة مضارعا
آخر وهو يزال فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال الفراء غيرت زال الناقصة من زال
التامة بتحويلها الى فعل بكسر العين بعد أن كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص اه

(وبات) نحو بات زيد
ساهرا واعرابه بات
فعل ماض ناقص يرفع
الاسم وينصب الخبر
وزيد اسمها مرفوع
بالضمة الظاهرة وساهرا
خبرها منصوب بالفتحة
الظاهرة (وصار) نحو
صار السعر رخيضا
واعرابه صار فعل
ماض ناقص يرفع الاسم
وينصب الخبر السعر
اسمها مرفوع بالضمة
الظاهرة ورخيضا
خبرها منصوب بالفتحة
الظاهرة (وليس) نحو
ليس زيد قائما واعرابه
ليس فعل ماض ناقص
يرفع الاسم وينصب
الخبر زيد اسمها
مرفوع بالضمة الظاهرة
وقائما خبرها منصوب
بالفتحة الظاهرة (وما
زال) نحو ما زال زيد عالما
واعرابه مانافية وزال

على القول بأن التمام الاستغناء بالمرفوع عن الخبر فيقال له فاعل حقيقة وهو الصحيح عند ابن مالك وعلى القول بأن التمام الدلالة على الحدث والزمان فيقال سميت ناقصة لدالتها على الزمان فقط قيل الصحيح أنها كلها دالة على الحدث الاليس وأبطل ابن مالك المذهب الثاني بعشرة أمور ذكرها في شرح التسهيل أحدها أن الحكم بكونها أفعالا يستلزم دلالتها على الحدث لأن الحدث جزء ماهية الفعل الثاني لودلت على الزمان فقط لأنمكن تركيب جملة من بعضها ومن اسم معنى الثالث لولم تكن دالة على الحدث لم يميز بعضها عن بعض الرابع لولم تكن دالة عليه لم تدخل عليها أن المصدرية نحو ألا أن تكونا ملكين ولم ينطق بعدها بالمصدر الصريح الخامس لولم تدل عليه لم يبين منها اسم فاعل لأنه لا دلالة فيها على الزمان بل على الحدث السادس أنها لو لم تدل عليه لم يبين منها أمر لأنه لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث السابع أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالة على الزمان لأن الأولى لا تتغير بالقرائن بخلاف الثانية فالأولى أولى بالبقاء الثامن أن من جملتها دام ومن شرط اعمالها تقدم ما المصدرية عليها ومن لوازم ذلك تقدير المصدر التاسع من جملتها انشك ولا بد معها من ناف فلو لم يدل على الحدث الذي هو الانشكاك لزم أن يكون معنى انشك زيد غنيا مازيد غنيا في وقت من الأوقات الماضية وذلك نقيض المراد العاشر الأصل في كل فعل الدلالة على الحدث فالحكم بالخروج عن الأصل لا يقبل بلا دليل اه فأكفى ويس عليه (قوله) بل لا يتم معناها الا بالمنصوب (وتنبه) نحو كان زيد قائما يحتمل التمام فقائما حال بخلاف كان زيد أخاك لا امتناع كون الحال معرفة ألا أن تجعل كان بمعنى كف فأكخ مفعول وكذا يتعين النقص في وكونك اياه لما ذكره الا أن يجعل الأصل وكونك تفعله فالفعل حال فلما حذف انفصل الضمير اه خ ض (قوله) وأمسى) هي فعل لاتصالها

بالتاء قال كعب رضى الله عنه أمست سعاد بأرض لا يلغها * الا لعتاق النجيات المراسيل

قال ابن هشام في شرح هذا البيت يحتمل أن تكون بمعنى صارت اه ومعنى أمسى اتصاف الخبر عنه بالخبر في المساء وتستعمل تامة بمعنى دخل في المساء كقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أى حين تدخلون في المساء ويجوز توسط الخبر بينها وبين الاسم تقول أمسى مصليا زيدا ويجب في أمسى في الدار صاحبها ويمتنع في أمسى صاحبى عدوى وكذا أمسى غلام هند مغضبا (قوله) فعل ماض ناقص (أى متصرف كما سيأتى (قوله) وأصبح) هي فعل لاتصالها بتاء التأنيث قال أبو النجم

قد أصبحت أم الحثار تدعى * على ذنبا كله لم أصنع

ومعناها اتصاف الخبر عنه بالخبر في الصباح وتستعمل تامة بمعنى دخل في وقت الصباح كآلية المقدمة (قوله) أصبح) فعل ماض ناقص أى متصرف كما سيأتى ويجوز أن يتوسط خبرها بين الاسم وبينها تقول أصبح مصليا زيدا ويجب في قولك أصبح في الدار صاحبها ويمتنع في أصبح صاحبى عدوى وفى أصبح غلام هند مغضبا كما مر (قوله) وأضحى) معناها اتصاف الخبر عنه بالخبر في وقت الضحى وهي ما بين طلوع الشمس قدر رمح الى الزوال وتستعمل تامة بمعنى دخل في وقت الضحى نحو أضحينا أى دخلنا في وقت الضحى وجوز ابن هشام في شرح بانت سعاد الوجهين في قول كعب رضى الله عنه

شجت بذى شيم من ماء محنية * صاف بأبطح أضحى وهو مشمول

والشيم البرد الشديد والمحنية عبارة عما انعطف من الوادى ويجوز التوسط أيضا في قولك أضحى مصليا زيدا ويجب في أضحى في الدار صاحبها ويمتنع في أضحى صاحبى عدوى وأضحى غلام هند مغضبا كما تقدم (قوله) وظل) فعل ماض ويجوز إذا أسندته الى نفسك حذف أحد المثلين تقول ظللت صائما وظلت صائما قال تعالى فظلمت نفسك يوم قرى فظلمت على الأصل ومعناها اتصاف الخبر عنه بالخبر نارا وتستعمل تامة بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم أى دام ظله واستمر ويجوز توسط الخبر بينها وبين الاسم تقول ظل

بل لا يتم معناها الا بالمنصوب (وأمسى) نحو أمسى زيد غنيا واعرابه أمسى فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها مرفوع بالضمه الظاهرة وغنيا خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة

(وأصبح) نحو أصبح البرد شديدا واعرابه أصبح فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر البرد اسمها مرفوع بالضمه الظاهرة وشديدا خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة (وأضحى) نحو أضحى الفقيه ورعا واعرابه أضحى فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر الفقيه اسمها مرفوع بالضمه الظاهرة وورعا خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة (وظل) نحو ظل زيد صائما واعرابه ظل فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها مرفوع بالضمه الظاهرة وصائما خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة

وقد يسمى المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا مجازا قال الشيخ خالد في شرح المتن وإنما لم يسموا المرفوع فاعلا أي حقيقة والمنصوب مفعولا لأن هذه الأفعال في حال نقصانها تجردت عن الحدث الذي من شأنه أن يصدر عن الفاعل ويقع على المفعول فصارت كالروابط ومن ثم سماها الزجاجة حروفا اه وقد مر في صدر الكتاب البحث عن الفخر الرازي فلتراجع ثمة (قوله) وتنصب الخبر أي باتفاق وإن اختلفوا في نفس المنصوب فقال الفراء هو شبيه بالحال وبقية الكوفيين حال حقيقة وعلى مذهبه أين خبر المرفوع وهل يقال سدت الحال مسده والبصريون شبيه بالمفعول وهو الصحيح لوروده باطراد معرفة واجمدا وأما اعتراض الكوفيين عليهم بأنه لو كان مشبها بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا فأجيب عنه بأن المفعول قد يكون جملة وذلك بعد القول وفي التعليق وأما الظرف وشبهه فليسا الخبر على الأصح وإنما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفردة قاله الدماميني اه صبان قال الفقير وقوله وهل يقال سدت الحال محل الخبر قلت نعم لعدم المانع مع وروده في ضرب العدم شيئا وقوله وفي التعليق أي في باب ظن وقديقع بعدها مبتدأ والخبر مرفوعين فيكون اسمها ضمير شأن مستترا فيها والجملة بعدها خبر نحو كان زيد قائما أي الشأن زيد قائم قال الشاعر

إذا مت كان الناس نصفان شامت * وآخر مثنى بالذي كنت أصنع
ويحوز أن يخرج على لغة من نصب المثنى بالألف وفي الحديث لا وتران في ليلة قيل كان ملغاة ولا أسوة لي به إذا ما يمكن التخريج على لغة من تقدم أو التأويل المار لا يتجاسر على الفائه (قوله) وهي كان) وماعطف عليها ونظيره قوله في صدر الكتاب وهي من وقد مر ما يتعلق بهذا المقام فائدة عظيمة عند قول المصنف في مبحث الجواز ولا في النهي فلتراجع ثمة (قوله) كان) تختص من بين أخواتها بأمر منها جواز زيادتها ماضيا بين شيئين ليسا جارا ومجرورا قال ابن مالك وقد تزداد كان في حشو كما * كان أصح علم من تقدما ومنها حذفها وإبقاء الخبر وهو كثير بعد ان ولو وقال الحريري في مقاماته

فإن وصلا ألد به فوصل * وإن صرما فصرم كالطلاق

قال في شرحه هو نظير قولهم المرء يحزى بعمله أن خيرا خيرا وإن شرافته قال وهذه المسألة أودعها سيويه كتابه وجوز في إعرابها أربعة أوجه أحدها وهو أوجه أن تنصب خيرا الأول وترفع الثاني وتنصب شرا الأول وترفع الثاني ويكون تقديره أن كان عمله خيرا خيرا وإن كان عمله شرا خيرا وإن كان عمله شرا خيرا خيرا على أنه خبر كان وترفع الثاني على أنه خبر مبتدأ محذوف وقد حذف في هذا الوجه كان واسمها لدلالة حرف الشرط الذي هو أن على تقديرهما وحذفت أيضا المبتدأ لدلالة الفاء التي هي جواب الشرط عليه لأنه كثيرا ما يقع بعدها والوجه الثاني أن تنصبها جميعا والتقدير أن كان عمله خيرا خيرا وإن كان عمله شرا فهو يحزى شرا والوجه الثالث أن ترفعها جميعا والتقدير أن كان في عمله خيرا خيرا وإن كان عمله شرا كان تاما على حد قوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة والوجه الرابع وهو أضعفها أن ترفع الأول وتنصب الثاني والتقدير أن كان في عمله خيرا خيرا اه بحذف وبالمعنى وفي الحديث قول النبي صلى الله عليه وسلم لمريد النكاح التمس ولو خاتما من حديد أي التمس شيئا ولو كان ما تلتصم به خاتما من حديد قال ابن مالك ويحذفونها ويقون الخبر * وبعد ان ولو كثيرا إذا اشهر

ومنها حذفها مع إبقاء اسمها وخبرها بعد أن وزيادة ما عوضا عنها قال ابن مالك

وبعد أن تعويض ما عنها ارتكبت * كمثل أما أنت برا فاقتراب

فإن مصدرية وما عوض عن كان وأنت اسمها وبر خبرها والأصل لأن كنت برا ومنها جواز حذف نون مضارعها المحزوم بالسكون غير متصل بضمير نصب ولا ساكن نحو ولم أك بغيا قال ابن مالك ومن مضارع لكان منجزم * تحذف نون وهو حذف ما التزم

(قوله) كان فعل ماض ناقص) الأولى أن يزيد متصرف لأنه من وظيفته (قوله) لأنها لا تنكتي بالمرفوع) بناء

(وتنصب الخبر) وهو الذي كان خبرا للمبتدأ ويسمى بعد دخولها خبرها (وهي) أي كان وأخواتها (كان) نحو وكان الله غفورا رحيا وإعرابه كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ولفظ الجلالة اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وغفورا خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ورحيا خبر بعد خبر منصوب بالفتحة الظاهرة وسميت هذه الأفعال ناقصة لأنها لا تنكتي بالمرفوع

الرفوعات الى غير ذلك والمعنى على هذا الوجه أن هذا الباب صار عقدة أى عملاً لمبحث العوامل الخ (قوله فتغيرها) الفاعل عائد الى العوامل والضمير البارز عائد للببتدا والخبر (قوله وتنسخ حكمهما السابق) أى من أن الببتدا والخبر في الأصل مرفوعان والآن صاراً منصوبين أو غيره كإسباني (قوله ولهذا تسمى بالنواسخ) من النسخ وهو الازالة لازاتها حكم المبتدأ والخبر وإنما أزالته لانه عامل لفظي والابتداء عامل معنوي واللفظي أقوى من المعنوي والمنسوخ ظاهر في معمولي ظننت وأخواتها وأما في كان في الخبر وفي ان في الاسم وأما في اسم كان وخبر ان فلا أن الرفع فيهما غير الرفع في الأول وقيل هو باق على رفعه على ماسيأتي ان شاء الله تعالى (قوله وهي كان وأخواتها) أى ونظائرهما شبه النظائر بالاخوات بجامع المجانسة فاستعير الاخوات للنظائر على وجه الاستعارة التصريحية الأصلية مميت أصلية لانها جرت في الجامد وتصريحية لانها صرح بالشبهه بخلاف الاستعارة المكنية فانها بذكر المشبه وطى ذكر المشبه به كما في قوله واذا النية أنشبت أظفارها * ألفت كل تيممة لاتنفع

حيث شبه النية بالسبع تشبيها مضمراً في النفس على سبيل الاستعارة بالكناية وطوى ذكر المشبه به وهو السبع ورمز اليه بشيء من لوازمه وهو الازفار التي تلازم السبع وذكر الانشأ ترشيح كاهوميين في عمله واعلم أن المصنف بدأ بكان لانها أم الباب اذحدثها وهو الكون يعم الجميع من أخواتها ولذا اختصت بزيادة أحكام وتصرفات وجواز حذف نون مضارعها منجز ما ووزنها فعل بفتح العين لا بضمها لحيء الوصف على فاعل لا فاعل قال ابن مالك وفعل اولي وفعل بفعل * كالضخم والجمل والفعل جمل ولا بكسر الهاء المضارع يفعل بالضم لا بالفتح وأما فضل يفضل بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع فشاذ كما في المراح (قوله وظن وأخواتها) كذا في نسخ الشرح المطبوعة وجميع نسخ المتن التي شرحها غير الشارح أبقاه الله بالسلمة بلفظ وظننت وأخواتها ولعله من تصرفات النساخ (قوله فانها ترفع الاسم الخ) اعلم أن دخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر على خلاف القياس لأن الأفعال حقها أن تنسب معانيها الى المفرد لا الى الجمل فان ذلك للحروف نحو هل جاء زيد ولكنهم توسعوا فيها ونسبوا معانيها الى الجمل ورفعوا بها المبتدأ تشبيها بالفاعل وكان القياس أن لا تعمل لأنها ليست بأفعال حقيقة وإنما دخلت لتدل على تقييد الخبر بالزمان الذي ثبت له فاشتبهت بذلك الحروف فاذا قلت كان زيد قائماً فهو في قوة أمس زيد قائماً واذا قلت يكون زيد قائماً فهو في قوة غدا زيد قائماً الا أنه لما جيء بها لتقدير المبتدأ على صفة وهو الخبر أعمالها في الجزأين وما ذكره من نسبة الرفع الى هذه الأفعال هو مذهب البصريين وحجتهم أن كل فعل يرفع وقد لا ينصب وأما وجود فعل ينصب ولا يرفع فلا وقال أكثر الكوفيين انه لا عمل لها الا في الخبر لأن الاسم لا يتغير عما كان عليه والصحيح الأول فكان وأخواتها تجدد فعا بدليل اتصال الاسم بها اذا كان ضميراً نحو وكانهم الظالمين والضمير بحسب الاستقراء أما يتصل بعامله فلو قيل ان كان وأخواتها لا ترفع الاسم لقيام وكانهم الظالمين ويلزم على قول الكوفيين أن تكون الأفعال ناصبة لرافعة وهذا غير معهود في الكلام كقوله وأما المراد عليهم بأن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي فلا ينهض عليهم لأن العامل في المبتدأ عندهم ليس معنوياً بل هو لفظي وهو الخبر وتظهر عمرة الخلاف في كان زيد قائماً وعمرو جالساً على مذهب الكوفيين لا يجوز للزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين وعلى مذهب البصريين يجوز لأن العامل واحد اه شنواني بزيادة (قوله الذي كان مبتدأ) أى قبل دخول هذه الأفعال (قوله ويسمى بعد دخولها اسمها) تسمية المرفوع اسمها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة اذ المرفوع ليس اسمها لها حقيقة وإنما اصطلاحاً على تسميته بذلك وكذا المنصوب ليس خبراً لها حقيقة وإنما هو خبر لاسمها حقيقة فلا حاجة الى تقدير مضاف أى خبر اسمها واندفع الاعتراض بذلك من أن المرفوع ليس اسمها وإنما هو اسم الذي وضع له

فتغيرها وتنسخ
حكمها السابق ولهذا
تسمى بالنواسخ (وهي
كان وأخواتها) نحو
كان زيد قائماً (وان
وأخواتها) نحو ان زيداً
قائم (وظن وأخواتها)
نحو ظننت زيداً قائماً
(فأما كان وأخواتها
فانها ترفع الاسم)
الذي كان مبتدأ
ويسمى بعد دخولها
اسمها

بالمفرد وحذف لفظ وشيئين بالجملة لا كتفاء أوجب بأنه لما كان الأصل في الاخبار الافراد جعلنا كائهما مفردان حقيقة فلم يقل شيئين بالمفرد لكن لما كان يحتملان بحسب المتعلق أنهما جملة قيل شبه الجملة فتدبر اه أمير على الأزهرية وأمر بالتدبر إشارة الى أنه يخالف ما في كلام الشارح فان كلامه يرجع الى تسمية كونه مفردا أو كلام الشارح لا يرجع الى كل منهما بل يحتمل الى جعلهما شيئين بالمفرد وشيئين بالجملة على ما فهم من كلامه مع سير تأمل وحذف أحدهما لا كتفاء (قوله مثل سرايل تقيكم الحر) جمع سربال وهو القميص وقوله أي والبرد هو ما عليه أكثر المفسرين من أنه من حذف المعطوف للعلم به أو اكتفى بأحد الضدين لأهميته عندهم لأن الحر على أهل الحجاز أشد من البرد ونظيره بيدك الخير أي والخير لأن الخير مطلوب العباد من ربهم دون الشر كما في بعض التفاسير (قوله وزيد قام أبوه) مثله زيد ضرب غلامه فزيد مبتدأ وأضرب فعل ماض مبني للمجهول وغلامه نائب الفاعل لضرب والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر مبتدأ وهو لفظ زيد ومثله زيد كان غلامه قائما فزيد مبتدأ وكان فعل ماض ناقص متصرف وغلامه اسم كان مرفوع به وقائما خبره منصوب به والجملة من كان واسمه وخبره والمضاف اليه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ وهو لفظ زيد (قوله زيد جاريته ذاهبة) انظر هل لا يجوز أن يكون جاريته بدل غلط تأمل (قوله والمبتدأ الثاني) أي وهو لفظ وجاريته وقوله وخبره أي وهو ذاهبة وقوله خبر المبتدأ الأول أي وهو لفظ زيد والرابط بين المبتدأ الثاني وخبره الضمير في ذاهبة فان فيه ضمير تقديره على وجه التسامح هي (تتمة) قد يقرن الخبر بالفاء اذا كان المبتدأ موصولا بفعل صالح للشرطية بأن خلا من علامة الاستقبال كالسين وأداة الشرط ومن قد وما النافية أو يظرف متأول بجملة فعلية أو بمجرور كذلك أو نكرة موصوفة بأحدهما نحو الذي يأتي أوهنا أو في الدار فله درهم ونحو رجل يأتيني أوهنا أو في الدار فله درهم أو مضافا الى الموصول أو الموصوف المذكور بشرط أن يكون المضاف الى الموصوف لفظ كل نحو غلام الذي يأتيني أو كل رجل يأتيني فله درهم أو موصوف بالموصول المذكور نحو الرجل الذي يأتيني فله درهم أو مضافا الى ذلك كغلام الرجل الذي يأتيني فله درهم وليت ولعل مانعان بالاتفاق وأحق سيبويه ان المكسورة بهما ورد بنحو قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل الآية وقد تدخل الفاء على خبر كل مضافا لغير ما مربةلة ومنه كل أمر ذي بال الحديث المشهور والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر﴾

أي غالبا فلا يرد أفعال الصيرورة فانه تارة تدخل على المبتدأ والخبر نحو صار زيد مصليا فانه يقال زيد مصل وتارة لا تدخل عليهما نحو يصير الفقير غنيا فانه لا يقال الفقير غنى مع ابقاء معناه فانه فاسد وقولنا مع ابقاء معناه مخرج لأن يراد بذلك صيرورة الغنى في المال فقيرا في قولك صار الغنى فقيرا أي لكون قلبه لا يطمئن فافهم ولا يرد أيضا أفعال التصيير فانها تارة تدخل عليهما نحو واتخذ الله ابراهيم خليلا فانه يقال فيه ابراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم خليل الله وتارة لا تدخل عليهما كجعلت الفقير غنيا فانه لا يقال الفقير غنى كما مر ومثله صير الله المعدوم موجودا وجعلت المحتاج غنيا (قوله الداخلة على المبتدأ) أي اذا لم يلزم التصدير نحو من عندك ولا يلزم الحذف كالخبر عنه نعت مقطوع نحو الحمد لله الحميد بالرفع ولا يلزم عدم التصرف نحو طوبى للمؤمن ولا يلزم الابتدائية سواء كانت لنفسه نحو قولهم أقل رجل يقول ذلك الا زيد أم لصحوب لفظي كابعاد لولا الامتناعية واذا الفجائية نحو لولا زيد لهلك عمرو ورده بعضهم وخرجت فاذا زيد بالباب فانظره (قوله والخبر) أي اذا لم يكن طلبيا ولا انشائيا فلا يقال كان زيدا ضربه ولا كانت هند زوجتكها (قوله منعقد) جرت عادة القدماء وغيرهم من استعمال هذا اللفظ والأصل عقدت الجبل عقدا بفتح العين من باب ضرب فانعقد والعقدة ما عسكه ويوثقه ومنه عقد البيع وقول الفقهاء لم تنعقد الصلاة واستعمل هذا اللفظ ابن يعيش في تهذيبه فقال عقد باب الأفعال وعقد باب

مثل سرايل تقيكم الحر أي والبرد (وزيد قام أبوه) هذا مثال للخبر اذا كان جملة فعلية واعرابه زيد مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وقام فعل ماض وأبوفاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة وأبو مضاف والماء مضاف اليه مبني على الضم في محل جر والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ (وزيد جاريته ذاهبة) هذا مثال للخبر اذا كان جملة اسمية واعرابه زيد مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وجاريته مبتدأ ثان مرفوع بالضمة الظاهرة وجارية مضاف والماء مضاف اليه مبني على الضم في محل جر وذاهبة خبر المبتدأ الثاني مرفوع بالضمة الظاهرة والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول والرابط بينهما المهاء من جاريته والله أعلم

﴿باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر﴾ هذا الباب منعقد للعوامل الداخلة على المبتدأ والخبر .

بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كمن كنوز الجنة قاله في المغنى خلافا لابن مالك حيث قال وان تكن اياه معنى اكنى * بها كنطق الله حسبي وكفى

متعلق بمحذوف تقديره كائن أو استقر (زيد عندك) هذا مثال للخبر اذا كان ظرفا واعرابه زيد مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وعند ظرف مكان منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر المبتدأ والتقدير كائن أو استقر عندك وعند مضاف والكاف مضاف اليه مبنى على الفتح في محل جر وفي الحقيقة الخبر هو التعلق المحذوف وانما كان الجار والمجرور والظرف شبيهين بالجملة لأنه ان قدر المحذوف فعلا نحو استقر كان من قبيل الاخبار بالجملة وان قدرا اسما مفردا نحو كائن كان من قبيل الاخبار بالمفرد فكأنهما أخذتا طرفا من المفرد وطرفا من الجملة فلذا كانا شبيهين بالجملة شبيهين وبالمفرد فحذف ذلك في كلامهم من باب الاكتفاء

واما غيره في المعنى فلا بد من رابط عائدا الى المبتدأ وذلك بأن تشتمل على اسم بمعناه وهو اما بضميره مذكورا نحو زيد قام أبوه أو مقدر نحو السمن منوان بدرهم أى منه أو اشارة اليه نحو لباس التقوى ذلك خير أو على اسم بلفظه ومعناه نحو زيد مازيد أو على اسم أمم منه نحو زيد نعم الرجل وفاطمة نعمت المرأة (قوله) متعلق بمحذوف) أى وجوبا ان كان متعلقه عاما ويجب ذكره اذا كان متعلقه خاصا كما قدمنا ﴿ تنبيه ﴾ يجوز تقدير الكون الخاص لدليل كما تقول بعد قول القائل زيد صلى في الجامع بل هو في المسجد أى صلى فيه وكما تقول بعد قوله زيد قعد مكان عمرو بل زيد مكان بكر وجاز حينئذ حذفه وما قيل يتمتع بحذف الكون الخاص منتقضا بتألفنا على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل والله أعلم (قوله) وفي الحقيقة الخبر الخ صححه في التوضيح بـ تعالطاً لظرف الجار والمجرور فقط ولا هـامع متعلقاً هـامعاً في المغنى وزعم الكوفيون وابنا طاهر وخروف أنه لا تقدير في نحو زيد عندكم وعمرو في الدار ثم اختلفوا فقال ابنا طاهر وخروف الناصب المبتدأ وزعموا أنه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه اذا كان غيره وأن ذلك مذهب سيويه وقال الكوفيون الناصب أمر معنوى وهو كونهما مخالفين للمبتدأ ولا معول على هذين المذهبين اهـ فأنظره (قوله) ان قدر المحذوف فعلا) أى كما هو اختياراً أكثر البصريين محتجين بأن المحذوف عامل في الظرف والمجرور والأصل في العامل أن يكون فعلاً لأن العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره والأفعال أشد افتقاراً لأنها أحداث تقتضى صاحباً وزمناً ومعللاً وعلة فيكون افتقارها من جهة الأحداث ومن جهة التحقق ولا مدخل في الاسم الا الثاني (قوله) وان قدرا اسما مفرداً) أى كما هو اختيار طائفة محتجين بأن الأصل في الاخبار أن يكون بالافراد ولا بن مالك في شرح الكافية أن كونه اسم فاعل أولى لوجهين أحدهما أن تقدير اسم الفاعل لا يحوج الى تقدير آخر لأنه واف بما يحتاج اليه المحل من تقدير خبر مرفوع وتقدير الفعل يحوج الى تقدير اسم الفاعل اذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل اذا ظهر في موضع الخبر والرفع المحكوم عليه به لا يظهر الا في اسم الفاعل الثاني أن كل موضع كان فيه الظرف خبراً وقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم الفاعل وبعداً وما اذا الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل نحو ما عندك فزيد وخرجت فاذا في الباب زيد لأن أما واذا الفجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر واذا تعين تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل الى ما لا احتمال فيه ليحجر الباب على سنن واحد قال الأشموني في شرح الألفية ولك أن تقول ما ذكره من الوجهين لا دلالة فيه لأن ما ذكره في الأول معارض بأن أصل العمل للفعل وأما الثاني فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعداً وما اذا الفجائية انما هو لخصوص المحل كما أن وجوب كونه فعلاً في نحو جاء الندى في الدار وكل رجل في الدار فله درهم كذلك لوجوب كون الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ في خبرها الفاء جملة على أن ابن جنى سأل أبا الفتح الزعفراني هل يجوز اذازيد اضربه فقال نعم فقال ابن جنى يلزمك ايلاء اذا الفجائية الفعل ولا يليها الا الأسماء فقال لا يلزم ذلك لأن الفعل ملزم الحذف ويقال مثله في أما فالمحذور ظهور الفعل بعدهما لا تقديره بعدهما لأنهم يغفرون في المقدرات ما لا يغفرون في الملقوظات اهـ والحاصل أن كلا استند الى أصل صحيح وهو أن المذهب الأول استند الى أن الأصل في عامل الظرف الفعل والثاني استند الى أن الأصل في الاخبار أن يكون بالمفرد لكن يرجح الثاني لأنه صرح به في بعض المواضع كقوله لك العزان مولاك عزوان يهن * فأنت لدى بجوحة الهون كائن

ولم يرد تصريح المتعلق بالفعل في كلام يستشهد به فهذا كاف في الرد على ايراد الأشموني (قوله) فكأنهما أخذتا طرفاً) أى فلذا لا يسمى كل منهما جملة كما هو مذهب جمهور البصريين ولا مفرد كما هو اختيار ابن مالك بل جعل قسماً برأسه كما هو مذهب ابن السراج (قوله) فحذف ذلك في كلامهم) ان قيل لم لم يقل شبيهين

أوشبها والجملة المركب من فعل (١٣٤) وفاعل نحو قام زيد ومن مبتدأ وخبر نحو زيد قائم والمركب من فعل وفاعل يسمى

الحكم لا التمييز فلا ضروري كونه غير معلوم بخلاف النعت لكن كونها خبرا ليس باعتبار نفس معناها لقيامه بالمشئىء لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلقها بالمبتدأ فطلب الضرب في زيد اضربه وان قام بالتكلم إلا أنه متعلق بزيد فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه مثلا وبهذا صح كونها خبرا واحتمل الكلام الصدق والكذب أفاده الدمامي عن بعضهم وقال أنه في غاية الحسن اهـ خـ ض قال الفقير دعوى احتاله الصدق والكذب ممنوع وهذا لم أقف عليه لغير هذا القائل اذهو معترض بأنه نقض للقواعد المقررة مع أنه لو قيل في قم إن معناه أنت مطلوب قيامك للزم أن يكون كذلك ولو سلمنا لصاق الفضاء إذ لم نجد بعد ذلك جملة انشائية أصلا فتنبه لهذا المقام (قوله أوشبها) سيأتي أنه لو جعل متعلق نحو زيد في الدار فعلا كان جملة لاشبهاها (قوله نحو قام زيد) هذا تمثيل للجملة ولا يصح جعلها خبرا إذ لا رابط فيها والأولى له أن يقول نحو قام أبوه من قولك زيد قام أبوه ويقول بعده نحو غلامه قائم من قولك زيد غلامه قائم واعلم أن الجملة التي كانت خبرا هي جملة صغرى وما كان الخبر فيه جملة هي جملة كبرى فقولك زيد قام أبوه أن الجملة التي كانت خبرا هي جملة كبرى وجملة قام أبوه صغرى لأنها وقعت خبرا وأبوه غلامه منطلق من قولك زيد أبوه غلامه منطلق جملة كبرى باعتبار أن خبرها جملة وصغرى باعتبار أنها وقعت خبرا وأما جملة زيد إلى منطلق فكبرى لعمالة لأن خبرها جملة وجملة غلامه منطلق صغرى لعمالة لأنها وقعت خبرا وقولك قائم زيد لا كبرى ولا صغرى (قوله والمركب من فعل وفاعل يسمى الخ) أي سواء كان الفعل لفظا كقام زيد أو تقديرا نحو يا عبد الله اذ التقدير أدعوا عبد الله على كلام يأتي في المنادى إن شاء الله تعالى عن الرازي وجملة ففرقا كذبتهم وكيف جاء زيد جملة فعلية (قوله من مبتدأ وخبر) أي سواء كان المبتدأ أسما صريحا نحو زيد قائم أو مؤولا نحو وأن تصوموا خير لكم واعلم أن جملة إن قام زيد وما تصنع أصنع فعلية وجملة من يقيم أقيم اسمية (قوله لأنه ليس جملة ولا شبهها) قديقال أن التعليل هو عين الدعوى فلا يفيد لأن الدعوى هي أن الخبر في هذه الأمثلة مفرد أي ليس بجملة ولا شبهها وعللها بقوله لأنه ليس جملة ولا شبهها أي لأنه مفرد في تعليل كونه مفردا (قوله وغير المفرد) إضافة غير إلى ما بعده لا يفيد تعريفا وكذا مثل لشدة توغلهم في الإبهام (قوله لأن شبه الجملة شيثان) حاصل ما ذكره الشارح توضيحا للمتن أن غير المفرد ما شبيهه بالجملة وأما جملة والشبيه بالجملة شيثان والجملة شيثان فالحاصل أربعة (قوله والجملة شيثان) اقتصر على ما ذكره تبعاً للمتن لأن ما وراءها كالفرعية لهما وسيأتي قريباً (قوله الجملة الاسمية والجملة الفعلية) مضي تعريفهما فلا تغفل (قوله الجار والمجرور والظرف) أي زمانيا أو مكانيا التامين والمراد بالتام ما فهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به نحو زيد في الدار وعمر وعندك وخرج بقيد كونهما تامين نحو زيد بك وزيد مكانا لعدم الفائدة إذ لا يتم معناها إلا بذكر متعلق خاص نحو زيد يعتكف مكانا وعمر ومربك فالظرف التام بأن يفيد مع قطع النظر عن ملاحظة متعلقه وضح الأخبار به ثم إن كان متعلقه عاما وجب حذفه أو خاصا وجب ذكره والناقص ما لا يفيد كذلك ولا يصح الأخبار به عاما كان متعلقه أو خاصا فإن صرح به صح الأخبار به إن أفاد بأن كان خاصا وبهذا يظهر أن ذكر المتعلق الخاص لا يغني عن ذكر التام **فائدة** إذا كان متعلق الظرف عاما وجب الحذف سمي الظرف مستقرا بفتح القاف لأنه إذا حذف المتعلق العام انتقل الضمير الذي كان مستقرا إليه كما هو مذهب البصريين إلى الظرف أي لاستقرار الضمير فيه وإذا كان متعلق الظرف خاصا كالقيام والتعود وجب الحذف نحو يوم الجمعة صمت فيه أو جاز نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال متى قت سمي الظرف لغوا لأنه لم ينتقل إليه شيء فكأنه أننى (قوله والفعل مع فاعله والمبتدأ مع فاعله) أي والفعل مع مفعوله الذي لم يسم فاعله واسم كان وإنما اقتصر على الفاعل اتسالا على المطولات ولأن النائب واسم كان قد جرى تسميتهم بالفاعل وأن هذا المكان للمبتدأ **تنبه** الجملة أما نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ نحو نطق حسبي الله وكفى في نفس المبتدأ في المعنى المراد لأن المراد بالنطق المنطوق به وهو الله حسبي وكفى والتحقيق أن مثل هذا ليس من الأخبار بالجملة

جملة فعلية والمركب من مبتدأ وخبر يسمى جملة اسمية وشبه الجملة الظرف والجار والمجرور كما سيذكره (فالمفرد نحو زيد قائم) فزيد مبتدأ وقائم خبره (والزيدان قائمان) فالزيدان مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثني وقائمان بخبره مرفوع أيضا بالألف لأنه مثني (والزيدون قائمون) فالزيدون مبتدأ مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم وقائمون خبره مرفوع أيضا بالواو لأنه جمع مذكر سالم فالخبر في هذه الأمثلة مفرد لأنه ليس جملة ولا شبهها (وغير المفرد أربعة أشياء) لأن شبه الجملة شيثان الظرف والجار والمجرور والجملة شيثان الجملة الاسمية والجملة الفعلية وقد أشار إلى بيان ذلك بقوله (الجار والمجرور والظرف) فكل منهما يسمى شبه جملة (والفعل مع فاعله والمبتدأ مع خبره) فكل منهما يسمى جملة (نحو قولك زيد في الدار) هذا مثال للخبر إذا كان جار ومجرور أو اعرابه زيد مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة وفي الدار جار ومجرور

وقوله
وكم موطن لولاي طحت كاهوى * بأجرامه من قته النيق منهوى
فالكاف في لولالك والياء في لولاي في موضع رفع على الابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع والخبر
محذوف تقديره لولالك أو لولاي موجود قال ابن مالك

وبعد لولا غالبا حذف الخبر * حتم وفي نص يمين ذا استقر

ان أجربنا على مذهب الأخفش والفراء ومن وافقهما أن لولا لاتعمل في الضمائر شيئا كما لاتعمل في الظواهر
تقول لولا زيد لسأت وأما إذا أجربناها على مذهب سيبويه من كونها عاملا في الجر فلا يكون الكاف
والياء مبتدئين (قوله والخبر قسبان) فيه ماهر من أن آل للجنس فيسطل معنى الافراد وغيره أو على
تقدير مضاف فلا تفعل (قوله مفرد) وهو اما جامد وهو لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى
القياس الاستعمال كزيد فانه لا يؤثر على معنى زاد المال زيادة وكأستاذ اذا أريد به شجاع على رأى فانه وان
كان في الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجع وكصاحب فانه وان كان
مشعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب الاستعمال بل بحسب القياس الأصلي وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال
فكل من زيد وأسد وصاحب عندهم من قبيل الجوامد وامام شتى وهو ما يشعر بمعنى الفعل الموافق له في
المادة بالنظر الى القياس الاستعمال كقائم فانه دل على معنى قام كما في التصريح (قوله هنا) احتراز
من المفرد في باب الاعراب فانه ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقاتهما ولا من الأسماء الخمسة واحتراز منه في
باب لا والمنادى فانه ما ليس مضافا ولا شبيها به فزيد مفرد في جميع الأبواب والزيدان غير مفرد في باب
الاعراب فقط وقام زيد غير مفرد في باب المبتدا فقط وغلام زيد غير مفرد في باب لا والمنادى فقط وزيد
غلامه قائمان غير مفرد في جميع الأبواب في الجزء الوسط وأما في الجزء الثاني فليس بمفرد في باب لا والمنادى
(قوله والمراد بغير المفرد الجملة) أى اسمية وفعلية وذكر ابن خروف في شرح الكتاب أن الخبر ينقسم الى
نصف وسبعين قسما كل منها يخالف صاحبه في حكم ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة اه تصريح والكتاب اسم
كتاب سيبويه وأصله اسم لكل مكتوب ثم صار علما بالقلبة عليه فاذا أطلق الكتاب ينصرف الفهم اليه لا الى
غيره (قوله الجملة) وهى ما تضمن اسنادا مفيدا وليس لعوامل الأسماء تسلط على لفظ جزئها أو أحدها
ولافرق في الاسناديين أن يكون مقصودا لذاته أو لافى أعم من الكلام عموما مطلنا كذا في الحواشى
الحفناوية وقوله وليس لعوامل الأسماء تسلط هو الصواب وما وقع في بعض نسخ ابن قاسم من اسقاط كلمة ليس
من التعريف فليس بصواب اذ جملة الخبر من قولك زيد أبوه قائم لا يتأثر لفظها بدخول كان أو ظن على
ما هو خبر عنه بل يبقى لفظها بحاله ويكون العمل في محلها وقوله أولفظ أحدها المراد به أن يخرج نحو قائم أبوه
من زيد قائم أبوه فان دخول كان مثلا يؤثر في لفظ الأول فقط ولا يؤثر في الثانى فلو اقتصر على قوله لفظهما
لدخل هذا في حد الجملة لأنه اذا لم يتسلط العامل على الثانى صدق عليه أنه لم يتسلط عليهما ولا يخفى فساد هذا
التعريف لأنه يلزم عليه أن لا يكون أبوه قائم من قولنا زيد أبوه قائم جملة لأن لعوامل الأسماء تسلطا على
لفظ جزئها نحو زيد ظننت أباه قائما وعلى لفظ أحدهما نحو زيد كان أبوه قائما وزيدان أباه قائم باعتبار نقله
من الرفع الى النصب اه حسن الشريف في حاشيته على القطر ولا يخفى أن تعريف شارحنا العلامة أبقاه الله
بالسلامة محض تقريب للمبتدى وان كان المراد لا يدفع الايراد فكثيرا ما تساعوا الاجل هذا الشأن الذى هو
المقصود الأعظم من وضع هذا الكتاب (قوله أيضا الجملة) يشترط أن تكون غير ندائية ولا مصدرية بل كن
أويل أو حتى بالاجماع كذا في النكت لكن في الشهاب على البيضاوى استشكل وقوع الاستدراك خبرا
في نحو زيد وان كثر ماله لكنه بخيل مع وروده في كلامهم وخبره بعضهم على أنه خبر عن المبتدا مقيدا بالغاية
وبعضهم قال الخبر محذوف والاستدراك منه اه والصحيح جواز كونها قسمية خلافا لثعلب وانشائية
خلافا لابن الانبارى ولا يلزم تقدير قول قبلها كما يلزم في النعت خلافا لابن السراج لأن القصد من الخبر

(والخبر قسبان مفرد
وغير مفرد) والمراد
بالمفرد هنا ما ليس
جملة ولا شبيها ولو كان
مثنى أو مجموعا والمراد
بغير المفرد الجملة

(وهو) للبغداد الغائب في نحو (١٣٢) قولك هو قائم فهو ضمير رفع منفصل مبتدأ مبنى على الفتح في محل رفع وقائم خبره مرفوع

بالضمة الظاهرة (وهي) للمفردة الغائبة في نحو قولك هي قائمة فهي ضمير رفع منفصل مبتدأ مبنى على الفتح في محل رفع وقائمة خبره مرفوع بالضمة الظاهرة (وها) للمثنى الغائب سواء كان مذكرا أم مؤنثا في نحو قولك هما قائمان فهما ضمير رفع منفصل مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع وقائمان خبره مرفوع بالأنف لأنه مثنى (وهم) لجمع الذكور الغائبين في نحو قولك هم قائمون فهم ضمير رفع منفصل مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع وقائمون خبره مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم (وهن) لجمع الاناث الغائبات في نحو قولك هن قائمات فهن ضمير رفع منفصل مبتدأ مبنى على الفتح في محل رفع وقائمات خبره مرفوع بالضمة الظاهرة ثم ان المصنف رحمه الله تعالى مثل لوقوع بعضها مبتدأ بقوله (نحو قولك أنا قائم ونحن قائمون) وتقدم اعراب المثاليين (وما أشبه ذلك) من الأمثلة السابقة

وأنتا يهندان قائمتان ولذا قال الشارح سواء كان مذكرا أم مؤنثا لكنه مثل للمذكر ولم يمثّل للمؤنث (قوله وهو وهى الخ) قال الرضى الواو والياء في هو وهى عند البصريين من أصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والأول هو الوجه لأن حرف الاشباع لا يتحرك وأيضا حرف الاشباع لا يثبت الاضرورة وانما حركت الواو والياء لتvisير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لا الحركة لكانتا كأنهما للاشباع على ما ظن الكوفيون ألا ترى أنك اذا أردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو انا وهى وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هو ما وهما وهوم وهين خففت بحذف الواو والياء والكلام في زيادة اليم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النونين في جمع المؤنث على ما ذكرنا في التصل سواء وتسكين هاء هو وهى بعد الواو والفاء ولا م الابتداء جائز لكون هذه الحروف عند اتصالها بها بعض حروفها مجاز تخفيفها تشبيها بتخفيف نحو كبد وعضد بحذف الكسرة والضمة مع كون الهاء في هو وهى خفيفة فاستقل الضمة والكسرة عليها وشبهوا هم هو وتم هي بقولك فهو وهى لكونها حرف عطف مثلها وقد تسكن بعد همزة الاستفهام كقوله * قفلت أمي سرت أم عاقني حلم * وبعد كاف الجر أيضا شاذ وقد تحذف الواو والياء اضطرارا كقوله

فبيناه يشرى رحله قال قائل * لمن حمل رخو الملاط نجيب

وقوله * دار لسعدى اذه من هواكا * ويسكنهما قيس وأسد ويشددها همدان قال

وان لسانى شهدة يشتنى بها * وهو على من صبه الله علقم

اه قول الرضى والشهدة العسل والعلقم كل شيء مر كالحنظل (قوله فهي ضمير رفع) أي على مذهب البصريين كما مر (قوله في نحو قولك هما قائمان) الظاهر أن هذا التمثيل للمذكر والمؤنث وليس كذلك لأنه لو جعل مذكرا فلا أمر كقوله أو مؤنثا فالجر يؤنث مطابقة للبسطة فتقول هما أي المرأتان قائمتان ويمكن أن الشارح أخبر أولا أن لفظة هما يكون للمذكر والمؤنث ثم مثل بالمذكر وترك التمثيل بالمؤنث اكتفاء وهو أولى اذ التأويل أولى من الاعتراض (تبيينه) لفظة هما ولفظة هم اذا كانتا مرفوعتين كانتا منفصلتين تقول هم قائمون وما ضربني الا هما أو الا هم فهما وهم يبتدأ بكل منهما ويفصل بينهما بالا وأما اذا استعملتا منصوبتين فهما ضميران متصلان تقول ضربتهما وضربتهم فلا يبتدأ بهما ولا يفصل بالاختيارا فلا تقول هما أكرمتهم أكرمت ولا ما ضربت الا هما وما ضربت الا هم فليتظن (قوله وهن) هذا كلفظة ها وهم في أنه اذا استعمل مرفوعا صار منفصلا واذا استعمل منصوبا صار متصلا (قوله من الأمثلة السابقة) الأولى للشارح أن يقول من سائر الأمثلة ومنها ما أسلفنا أو مثل ذلك لأن المصنف لا يريد بقوله ما أشبه ذلك ما قد ذكره الشارح كما هو معلوم اذ يستحيل أن يكون ابن آجروم ذكر ما ذكره السيد ابن زيني دحلان لأن بينهما بونا كثيرا ويمكن أن يحاجب أن الشارح لما جعل شرحه مع المتن متمم جاف كان الشرح كالذي ألفه الماتن ولا ريب في عدم الحل في النظم لأن الشارح أبقاه الله بالسلمة موثوق به ولذلك أهل والله دره نفعنا الله بعلمه (فائدة) قال الشيخ خاله في شرح المتن والغالب فيها أي في ضمار الرفع المنفصلة اذا وقعت مبتدآت أن يخبر عنها بما يطابقها في المعنى اه وفي بعض الحواشي من غير الغالب لا تحصل المطابقة نحو أنت بكسر التاء أفضل من عمرو وأنتا وأنتم وأنتن أفضل من عمرو وأنت أفضل امرأة وأنتا أفضل رجلين أو امرأتين وأنتم وأنتن أفضل رجال أو نساء وأنت صبور أو جريح وكذلك نحو أنت أو أنت أو أنتا أو أنتم أو أنتن عدل لأن أفعل التفضيل اذا جرد من أل والاضافة ونحو صبور وجريح والمصدر يستوي فيه المذكر والمؤنث مطلقا ومن ذلك قوله وهو قسمان اه (خاتمة) قد يستعمل الضمير المجزوء في الصورة مبتدأ وذلك اذا دخلت عليه لولا قال

أطعم فينا من أراق دماءنا * ولولاك لم تعرض لاحسانا حسن

أو العظم نفسه في نحو قولك نحن قائمون فنحن ضمير رفع منفصل مبني على الضم في محل رفع مبتدأ وقائمون خبره مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم (وأنت) بفتح التاء الدال على المخاطب في نحو قولك أنت قائم (١٣١) فأن ضمير رفع منفصل مبني على

السكون في محل رفع مبتدأ والتاء حرف خطاب وقائم خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (وأنت) بكسر التاء للمخاطبة المؤنثة في نحو قولك أنت قائمة فأن ضمير رفع منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ والتاء حرف خطاب وقائمة خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (وأنت) للمثنى سواء كان مذكراً أو مؤنثاً في نحو قولك أنتا قائمتان فأن ضمير رفع منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع والتاء حرف خطاب والميم حرف عماد والألف حرف دال على التثنية وقائمون خبر المبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى (وأنتم) لجمع الذكور المخاطبين في نحو قولك أنتم قائمون فأن ضمير رفع منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع والتاء حرف خطاب والميم علامة الجمع وقائمون خبر المبتدأ مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم (وأنتن) لجمع الاناث المخاطبات في نحو

مطابقة المراد فإذا تكلم رجلان وأرادا الاخبار بقيامهما فيلزم عليهما أن يقولا نحن قائمان أو رجال نحن قائمون أو امرأتان نحن قائمتان أو نساء نحن قائمات لكن يلزم الاخبار بقائمون مجموعاً مذكراً مسلماً لأن المتكلم يرى في أحواله أنه اثنان أو ثلاثة وأنه رجل لا امرأة ويجب أيضاً الاخبار به وإن كان للعظم نفسه قال الرضى نحن للمتكلم مع غيره مثل نافي المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع وتخريجه للسالكين وضمه إما لكونه ضميراً مرفوعاً وإما لدلالته على المجموع الذي حقه الواو انتهى وفي الشنوائى وعبرة غيره واختلف في علة بناءه على الضم فقال الفراء وتعلب لما تضمن معنى التثنية والجمع قوى بأقوى الحركات وقال الزجاج نحن لجماعة ومن علامة الجماعة الواو والضممة من جنس الواو وقال الأخفش الصغير نحن للمرفوع فحرك بالشبه للمرفوع وقال المبرد تشبيهاً بقبل وبعد لأنها متعلقة بشيء وهو الاخبار عن اثنين فأكثر وقال ابن هشام الأصل نحن بضم الحاء وسكون النون فقلبت حركة الحاء على النون وأسكنت الحاء وقال بعضهم إن نحن إذا كان للعظم نفسه يجوز أن يخبر عنه بمفرد وفيه نظر لأنه لا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو أنا نحن نحي ونميت ونحن الوارثون وأما قول الشاعر

والمسجدان وبئر نحن عامره * لنا وزمزم والاركان والستر

فحمول على الحذف والأصل عامروه فحذف الواو اكتفاء عنها بالضمة للضرورة اه (قوله أو العظم نفسه) بكسر الظاء المشالة ويجرى في كونه له كون علامة الجمع له أيضاً تقول إذا أنت تعظم نفسك نحن قائمون فالواو علامة العظم نفسه وتقول أيضاً ما نحن بقائمين فإلىء علامة العظم نفسه وقد أسلفنا (قوله وأنت بفتح التاء) إلى أنتن قال الرضى وأما أنت إلى أنتن فالضمير عند البصريين أن وأصله أنا وكأن أنا عندهم ضمير صالح للجميع المخاطبين والمتكلم فابتدؤا بالمتكلم وكان القياس أن يبنوه بالتاء المضمومة نحو أنت إلا أن المتكلم لما كان أصلاً جعلوا ترك العلامة علامة وبنوا المخاطبين بتاء حرفية بعد أن كالاتمية في اللفظ وفي التصرف ومذهب الفراء أن أنت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم الضمير المرفوع هو التاء المتصرفه فكانت مرفوعة متصلة فلما أرادوا انفصالها دعموها بأن لتستقل لفظاً كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في إياك وأخواته وهو أن الكاف المتصرفه كانت متصلة فأرادوا استقلالها لفظاً لتصير منفصلة فجعلوا إيا عماداً لها فالضماير هي التي تلي إياها وعمادها وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب في الموضعين اه قال الفقير ولى به بأسوة إذ الضمير في ضربت التاء اتفاقاً وفي ضربك الكاف اتفاقاً أيضاً فالأولى أن يجرى في أنت وإياك مجرى ما كان متصلاً إذ الخروج عما هو أصل تعسف وأنه محال ينبغي وليكون المتصل والمنفصل على وتيرة واحدة (قوله فأن ضمير رفع منفصل) تبع هنا مذهب سيبويه وما مر في المتكلم في قوله أنا ضمير رفع منفصل تبع مذهب الكوفيين والأولى أن يقول ثم أن ضمير رفع منفصل والألف زيدت للبيان الماراً وقال هنا أنت بفتح التاء ضمير رفع منفصل مخاطب ليكون على مذهب واحد إذا ما عبر به شارحنا على التلقيق للمذهبيين فافهم (قوله والتاء حرف خطاب) وتقول على مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان أن حرف عماد جى به ليمكن فصل الضمير والتاء ضمير الخطاب مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع فالتاء على هذا اسم وعلى ما قاله الشارح حرف وكذا يقال فيما بعده (قوله وقائم خبر المبتدأ) وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود على المخاطب أو على أنت وفيه كلام تقدم (قوله والتاء حرف خطاب) أي التاء المكسورة حرف خطاب وفيه ما قدمنا (قوله وقائمة خبر المبتدأ) وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود على المخاطبة أو على أنت كما مر (قوله وأنتا) ظاهر كلام المصنف أن لفظة أنتا يستعمل للمذكر والمؤنث وهو كذلك إذ يقال أنتا يازيدان قائمان

قولك أنتن قائمتان فأن ضمير رفع منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع والتاء حرف خطاب والنون علامة جمع النسوة وقائمات خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة

لفظه) أى دلالة ظاهرة كما هو ظاهر (قوله على مسماه) يشكل هذا بأنه شبهه بالعلم أعنى فى حده قال ابن مالك

اسم يعين المسمى مطلقا * علمه كجعفر وخرنقا

ويمكن أن يجاب بأن دلالة العلم على مسماه أخص من دلالة غيره على ذلك النسعى وفيه أنه يشمل ما عرفه الشارح العلم أيضا (قوله بلا قرينة) أى بلا قرينة غبية أو حضور بخلاف الضمائر كما استقف عليه ان شاء الله تعالى (قوله نحو زيد) مثل به العلم (قوله فانه يدل على الذات) أى دلالة مطابقة وعين مسماه وكل ما هو كذلك فهو علم بخلاف غيره فانه وان دل على مسماه لكن لا يعين مسماه فافهم (قوله الموضوع لها) أى بشخصيتى المدلول والموضع واعلم أن اللفظ مدلوله اما كلى أو مشخص والأول اما ذات وهو اسم جنس أو وحده وهو المصدر أو نسبة بينهما وذلك اما أن تعتبر النسبة من طرف الذات وهو المشتق أو من طرف الحدث وهو الفعل والثانى فالوضع اما مشخص أو كلى فالأول العلم والثانى مدلوله اما أن يكون معنى فى غيره يتعين بانضمام ذلك الغير وهو الحرف أو لا فالقرينة ان كانت فى الخطاب فالضمير وان كانت فى غيره فالماجنسية وهو اسم الإشارة أو عقلية وهو الموصول اه عضد (قوله والمضمر مادل على متكلم الخ) قال ابن مالك

فما لندى غبية أو حضور * كأتت وهو سم بالضمير

(قوله فالتصل) أى فالضمير المتصل ما يجب اتصاله به بما له أى متأخر عنه كما هو المراد (قوله ولا يقع بعد الا فى الاختيار) أى فقد يفصل بينهما بالالضرورة الشعر كقوله

وما نبالى اذا ما كنت جارتنا * أن لا يحاورنا الاك ديار

أى أحداى فانه قد فصل بين الكاف وبين الفعل بالالضرورة وسأبسط الكلام ان شاء الله تعالى فى باب النعت عند تعرضه للنكرة والمعرفة (قوله والمنفصل ما يبتدأ به) أى كقولك أنا قائم أو اياك ضربت (قوله ويقع بعد الا فى الاختيار) أى فى قولك ماضرب الأنت وما الضارب الأنا (قوله وهو ما أشار اليه) أى المصنف وفيه أنه أن أعاد الضمير فى هو الى المضمر على الاطلاق فالمصنف ذكره لاعلى سبيل الإشارة وان أعاده الى التفصيل المذكور فالمصنف لا يشير الى شىء مما ذكره فافهم (قوله والمضمر اثنا عشر) البحث فيه كالبحث فى قوله والمبتدأ قسمان (قوله وهى أنا) قال الرضى للمتكلم المذكر والمؤنث وقد تبدل همزتها هاء نحو هنا وقد تمدهزته نحو أنا فقلت وقد تسكن نونه فى الوصل وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والألف يؤتى بها بعد النون فى حالة الوقف لبيان الفتح لأنه لو لا الألف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بأن الحرفية لسكون النون فلذا يكتب بالألف لأن الخط مبنى على الوقف والابتداء وقد يوقف على نونها ساكنة وقد يبين فتحها وحقاها السكت قال حاتم هكذا فزدى أنه أى فصدى وبنو تميم يثبتون الألف فى الوصل أيضا فى السعة وغيرهم لا يثبتونها فى الوصل الا ضرورة كقوله

أنا سيف العشرة فاعرفونى * حميدا قد تدرت السناما

أى علوته وجاء فى قراءة نافع اثبات الألف اذا كان قبل همزة مفتوحة أو مضمومة فى أنا أقل وأنا أنبئكم دون المكسورة فى أنا الا نذير أقل أبو على لأعرف فرقا بين المعجمة وغيرها فالأولى أن لا يثبت الألف وصلافى موضع ومذهب الكوفيين أن الألف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطه فى الوصل فى الأغلب مع فتح النون أو سكونه ومعاقبة هاء السكت له وقفا دليلا على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا انتهى واختار ابن مالك مذهب اليه الكوفيون من أن الضمير مجموع الأحرف الثلاث كفى الشنوائى (قوله فى نحو قولك أنا قائم) شبه الامام السكاكى الصفة مع كونه متضمنا للضمير بالحالى عن الضمير من جهة عدم التغير فى التكلم والخطاب والغية تقول هو قائم وأنت قائم وأنا قائم فهو عنده مثل هو رجل وأنت رجل وأنا رجل قائم وقال العلامة الفنارى فى حواشى المطول لعل السر فى عدم التفاوت أن المعنى على تقدير موصوف أى أنا رجل وأنت رجل قائم وهو رجل قائم (قوله ونحن) ظاهر كلام صاحب المراح أنه لم يذكر أو المؤنث مثنى أو مجموعا فيلزم الاخبار بما يتضمن

لفظه على مسماه
بلا قرينة نحو زيد
فانه يدل على الذات
الموضوع لها بلا قرينة
والمضمر مادل على
متكلم أو مخاطب أو
غائب بقرينة التكلم
أو الخطاب أو الغيبة
نحو أنا وأنت وهو
ينقسم الى متصل
ومنفصل فالتصل هو
ما يجب اتصاله به
ولا يقع بعد الا فى
الاختيار وتقدمت
أمثلته فى باب الفاعل فى
قوله ضربت وضربنا
الى آخر ما تقدم
والمنفصل ما يبتدأ به
ويقع بعد الا فى
الاختيار وهو ما أشار
اليه بقوله (والمضمر
اثنا عشر وهى أنا) الدال
على المتكلم فى نحو
قولك أنا قائم فأنا ضمير
رفع منفصل مبتدأ
مبنى على السكون فى
محل رفع وقائم خبره
مرفوع بالضممة الظاهرة
(ونحن) الدال على
المتكلم ومعه غيره

لكن جدوى خلفه قليل * وإنما يجمع قال قيل

(قوله وهو عامل معنوي) جواب عن سؤال مقدر تقديره أتم قلتم ان المبتدأ هو الاسم المجرد الخ فلم قلتم انه مرفوع بالابتداء أو أى شيء هو فأجاب بأن الابتداء عامل معنوي فلا ينقض الكلام المتقدم فله دره (قوله لالفظي) لا حرف عطف لفظي معطوف على معنوي (قوله وقائم الخ) حق الكلام كما قدمناه وقائم خبره لأنه اسم مرفوع مسند الى المبتدأ وقد تقدم فلا تغفل (قوله مسند الى المبتدأ) أى الى لفظ زيد (قوله فهو خبر) أى وكل اسم مرفوع مسند الى المبتدأ خبر لذلك المبتدأ (قوله مرفوع) أى بالضممة الظاهرة في آخره (قوله ورافعه المبتدأ) هذا أحد الأقوال المتقدمة وأرجحها كما قدمنا (قوله والزيدان قائمان والزيدون قائمون) (فائدة) في نحو قائمان الزيدان وأقائمون الزيدون هل يجب أن يكون كل منهما مبتدأ وخبراً ولا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ والاسم بعده فاعل سدمسدا الخبر قالوا يتعين الأول وعللوا بأنهما قد أبرز فيهما ضمير المثني وضمير المجموع حتى قالوا الآن يقال فيهما على لغة أكلوني البراغيث أى فيجوز الوجه الثاني على هذه اللغة قلت وفيه نظر اذا ألّف في قائمان والواو في قائمون اتفقوا على أنهما علامتا رفع فلو قيل فيهما انهما غلامتا رفع وانهما ضميرا ثنية وجمع فلا يجوز الوجه الثاني لهذه العلة الا على تلك اللغة والحق أنهما حرفان دالان على التثنية والجمع اذا ضمير لا يتغير اعرابه وقدر بعض هذا في أول الباب (قوله فالزيدان مبتدأ) أى لأنه اسم مرفوع خال عن العوامل اللفظية (قوله وعلامة رفعه) لم يقل رفعه بناء على أن الاعراب معنوي كما مر في غير ما موضع (قوله نيابة) أى حال كونها نيابة عن الضمة (قوله خبر المبتدأ) أى لأنه اسم مرفوع مسند الى المبتدأ (قوله مرفوع به) أى مرفوع بالمبتدأ وفيه مامر (قوله لانه) أى لأن قائمان مثني والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد والعائد الى المبتدأ ضمير مستتر فيه جوازا تقديره ها (قوله والزيدون قائمون) مراد لفظه منصوب بقولك المتقدم ذكره (قوله جمع مذكر) بنصب جمع لأنه مفعول مطلق للمجموعين (قوله سالما) نعت لجمع (قوله مبتدأ) أى لأنه اسم مرفوع خال عن العوامل اللفظية كما مر (قوله بالواو) أى لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد والعائد الى المبتدأ ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هم (قوله خبره) أى لأنه اسم مرفوع مسند الى المبتدأ (قوله كذلك) أى كلفظ الزيدون متعلق بقوله مرفوع بعده (قوله والمبتدأ قسمان) أل في المبتدأ للجنس ولذا يجوز أن يخبر بالمثني وهو قوله قسمان لأن الجنسية أبطلت حكم الافراد والتثنية والجمع على التخصيص فالعنى جنس المبتدأ الصادق بالواحد وأكثر ومنه الاثنان وهو المراد هنا ثم قيل في الخبر حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فيرتفع فنقول في التقدير المبتدأ ذو قسمين وهذا سمعته من بعض الاخوان تأمل (قوله ظاهر ومضمر) بدل من قسمان بدل مفصل من مجمل وبدل المرفوع مرفوع ويصح أن يكونا منصوبين أو مجرورين على تعسف (قوله كما تقدم أن الفاعل الخ) التمثيل في القسمة بقط لا في الحكم فلا يشبه عليك الأمر وقديقال هنا أيضا بجواز الاطلاق في التمثيل (قوله فالظاهر) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصح عن جواب شرط مقدر تقديره اذا أردت بيان المبتدأ الظاهر فأقول لك الظاهر الخ وقوله ماتقدم ذكره ماموصولة خبر الظاهر وجملة تقدم ذكره صلة ما (قوله يعنى) أى يقصد المصنف (قوله من قوله زيد قائم الخ) تنبيه على هذه العبارة مشكلة الاعراب وهو أن الجار والمجرور بيان لما ان كان هذا الكلام من المتن وان كان من الشارح فهو مفعول لقوله يعنى أقول وهل يجرى مثل ذلك في عطف التلقين كما اذا قال قائل أكرمك فقلت وزيد أقولك وزيدامعطوف على قول القائل أعنى الكاف في أكرمك وان كان المعطوف عليه من مقول الغير ومثله قوله تعالى انى جاعلك للناس اماما قال ومن ذريق فقوله ومن ذريق من مقالة ابراهيم عليه السلام مع أنه معطوف على الكاف وهو من قول الله جل وعلا كما أفاده الفنارى في حواشى المطول فليتأمل (قوله والظاهر هو مادل

وهو عامل معنوي
لالفظي وقائم اسم
مرفوع مسند الى
المبتدأ فهو خبر عنه
مرفوع ورافعه المبتدأ
(والزيدان قائمان)
وهذا مثال للمبتدأ
والخبر المثنيين
فالزيدان مبتدأ مرفوع
بالابتداء وعلامة رفعه
الألف نيابة عن الضمة
لأنه مثني وقائم خبر
المبتدأ مرفوع به
وعلامة رفعه الألف
لأنه مثني (والزيدون
قائمون) وهذا مثال
للمبتدأ والخبر المجموعين
جمع مذكر سالما
فالزيدون مبتدأ
مرفوع بالواو وقائمون
خبره كذلك مرفوع
بالواو لأن كلا منهما جمع
مذكر سالم (والمبتدأ
قسمان ظاهر ومضمر)
كما تقدم أن الفاعل
ظاهر ومضمر (فالظاهر
ماتقدم ذكره)
يعنى من قوله زيد
قائم والزيدان قائمان
والزيدون قائمون
والظاهر هو مادل

خبر (فائدة) اعلم أن عندهم حمل مواطاة وهو ما يصح بلا تأويل بالمشتق أو حذف المضاف كحمل العلم على الفقه فتقول الفقه علم وحمل اشتقاق وهو ما كان بخلافه كحمل العلم على مالك فتقول مالك العلم اه حامدى على الكفراوى (قوله يعنى) أى يقصد المصنف وجملته قوله أن الخبر فى محل نصب على أنه مفعول يعنى كما تقدم غير مرة (قوله هو) ضمير فصل أو حرف أو مبتدأ ثان على أما سلفناه فى صدر الكتاب (قوله المسند الى المبتدا) أظهر مرجع الضمير الذى فى المتن لأنه من وظيفة الشروح ﴿ تنبيه ﴾ الأصل فى الاخبار التأخير ويجوز تقديمه كما فى قولك الزيدان قائمان فتقول قائمان الزيدان وقد يجب تقديمه كما فى الدار صاحبها اذ لو تأخر الخبر لكان الضمير فى المبتدا عائدا الى متأخر لفظا ورتبة وانه غير جائز الا فى ربه رجلا ونعم رجلا زيد ويجب أيضا فى الدار رجل اذ لو قدم المبتدأ لكان المبتدأ أنكرة بلا مسوغ وانه غير جائز على كلام قدمناه فى المبتدا ويجب أيضا فى أين زيد لوجوب التصدير أعنى تقديم لفظة أين ويمتنع فى مثل من جاء ولو كان المبتدأ معرفة والخبر معرفة أو نكرتين لم يحز تقديم الخبر اذ لم يدل دليل فقولك زيد أخوك وأخ لزيد أخ لعمر وان المقدم هو المبتدأ ويجوز فى أبو يوسف أبو حنيفة تقديم الخبر لأن أباحنيفة سواء تقدم أو تأخر هو المشبه به وأبو يوسف هو المشبه كذلك كأنك قلت أبو يوسف كأبى حنيفة فى الفقه فلا يضر تقديم المشبه به (قوله نحو قولك) نحو خبر مبتدا محذوف تقديره وذلك نحو أو منصوب بتقدير أعنى (قوله زيد قائم) مراد لفظه منصوب بالقول (قوله هذا تمثيل) أى هذا الذى مثله المصنف فى زيد قائم تمثيل الخ (قوله المفردين) أى الافراد فى باب الاعراب وهو ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الأسماء الخمسة (قوله فزيد اسم) لوقال فزيد مبتدأ لأنه اسم لكان أوضح فى المراد (قوله مجرد عن العوامل اللفظية) أى خال عنها اذ الكلام فى الخلو لا فى التجريد وقد تقدم الجواب عنه وعن كوننا اذ جعلنا رافع المبتدا الخبر فلا تغفل (قوله فهو) أى لفظة زيد مبتدأ (قوله ورافعه الابتداء) وقوله أيضا فى الخبر ورافعه المبتدأ هو مذهب سيويه قال ابن مالك

ورفعوا مبتدا بالابتداء * كذاك رفع خبر بالمبتدا

فان قيل المبتدأ قد يرفع الفاعل فى مثل القائم أبوه صاحبك فلو كان رافعا للخبر لأدى الى رفع شيئين لم يكن أحدهما تابعا للآخر أجيب بأن الجهة مختلفة لأن طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوما به وفيه نظر لأن المبتدأ لا يرفع الفاعل ههنا وإنما الرفع صلة الموصول والمبتدأ هو ال والصفة صلة فرفع الفاعل هو صلة ألكذا قيل ثم اعلم أن الابتداء هو التجرد عن العوامل للاستناد كما مر وقيل ان الخبر مرفوع ورافعه الابتداء كالمبتدا لأن الابتداء رفع المبتدا فيجب أن يرفع الخبر لأنه مقتضى لها فهو كالفاعل لما عمل فى الفاعل عمل فى المفعول وقيل ان المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع به وبالمبتدا لأن الابتداء عامل ضعيف فقوى بالمبتدا كما قوى حرف الشرط بفعله حين عملا جميعا فى الجزاء وقيل ترافعا لأن كل واحد منهما يفتقر الى الآخر فكان كل منهما عاملا لصاحبه كما أن أيا الشرطى عامل فى الفعل بعده والفعل عامل فيه كما فى أياما تدعوا ومقاله الشارح أبقاء الله بالسلامة هو المعتمد المعول عليه عند المتأخرين ويعترض فى الترافع بأن عامل المبتدا معنوى لا محالة وهم قالوا المبتدأ المجرد عن العوامل اللفظية فلو ترافعا لزم أن يرفع المبتدأ الخبر وهو عامل لفظى لا معنوى ويمكن أن يجاب زيادة على ما أجبنا فى ماضى بأن الخبر لما كان مرفوعا بالمبتدا رفعه المبتدأ فى حكم رفع المعنوى اياه لكن لم يقل به أحد وأقول هذا الخلاف مما لا يجدى نفعا وقد نظمت جميع الأقوال فقلت

واختلفوا فى رافع للمبتدا * مع خبر لأربع فالمبتدا

رافع مبتدا ابتدا ويرفع * المبتدا خبره ذا يسمع

عندهم واختاره ابن مالك * فى نظمه لم يحك غير ذلك

والثان رفع خبر بالابتداء * مع مبتدا لضعفه فأكد

وثالث رفعهما بالابتداء * ورابع ترافعا فلتحمدا

يعنى أن الخبر هو الاسم
المرفوع المسند الى
المبتدا (نحو قولك زيد
قائم) هذا تمثيل للمبتدا
والخبر المفردين فزيد
اسم مرفوع مجرد عن
العوامل اللفظية فهو
مبتدأ ورافعه الابتداء

زاد الشيخ خالد في شرح المتن والشارح في شرح الألفية على قوله زائد أو شبهه ليدخل قول الشاعر
لعل الله فضلكم علينا * بشيء أن أمكم شريم

فلعل حرف جر شبهه بالزائد والاسم الكريم مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد قال ابن عقيل في شرح الألفية ان لعل زائدة ولعل الصواب ما قدمناه ومعنى شريم مفضضة (قوله فكل منهما لا يقع مبتدأ) أي إذا أريد به المعنى اذ قد يصير مبتدأ على إرادة اللفظ كأم ومثله المرفوع في قولك عند اعراب قام زيد زيد فاعل فان لفظة زيد مبتدا ورفع لفظة زيد بسبب كونه فاعلا فلا يصح أن يكون مبتدأ على إرادة المعنى اذ لا يصح الاخبار بقولنا فاعل فالذي يراد به اللفظ فقط غير مختص في النصب والجر بل يعم في الرفع أيضا والفرق بين قولك زيد قائم وبين قولك زيد فاعل أو زيد اسم ظاهر وهو أن الأول على إرادة المعنى والثاني على إرادة اللفظ (قوله وخرج) معطوف على قوله فخرج وقوله بقوله متعلق به وقوله العار ي عن العوامل اللفظية في محل نصب بالقول وفاعل خرج قوله ما اقترن الخ (قوله ما اقترن به عامل لفظي) فيه اشكال حيث أجرينا القول بأن رافع المبتدا الخبر أوجب بأن قائل هذا جرى على قول الأكثرين ولم يبال بقول أقلهم (قوله كالفاعل) أي فانه لا يسمى مبتدأ إذا أريد به المعنى لا إذا أريد به اللفظ كما أسلفنا وقوله ونائب الفاعل هو كالفاعل ومثلها اسم كان وخبر ان فعل ان الكاف تمثيلية لاستقصائية والجار وهو الكاف والمجرور متعلق باقترن أو بمحذوف تقديره وذلك كالفاعل ونائب الفاعل (قوله فلا يسمى كل منهما مبتدأ) أي لعدم تجرده عن العامل اللفظي اذ في قام زيد يوجد العامل اللفظي وهو قائم وفي ضرب زيد يوجد ضرب (تتمع) الأصل في المبتدا أن يكون معرفة وقد يكون نكرة ان عم أو خص نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك ونحو أرجل في الدار أم امرأة وما أحد خير منك وشرأهر ذناناب وتحت رأسى سرج وعلى أيه درع وقال الأهدل نقل الفاكهي عن بعضهم أن مدار صحة وقوع المبتدا نكرة على حصول الفائدة فاذا حصلت فأخبر عن أي نكرة شئت من غير توقف على وجود مسوغ من السوغات التي ذكرت اذ لا تخلو عن تكلف وضعف وهذا هو ظاهر عبارة الألفية فعليه يصح رجل على الباب وكوكب انتقض الساعة اذا كان المخاطب لا يعرف ذلك قال ابن عتقاء بعد نقله لذلك وهذا هو التحقيق بل الحق الذي لا يحيد عنه وهو المتقول عن سيويه فانه لم يشترط في الابتداء به اسوى حصول الفائدة اه (قوله والخبر هو الاسم) أي الصريح أو المؤول فان قيل قوله هو الاسم لا يشمل الخبر اذا كان جملة أو شبهها أوجب انما اقتصر على الاسم لأن الأصل في الاخبار بكسر الهمزة أن يكون بالاسم لأن الأصل في الخبر كذلك لأن تركيب المبتدا والخبر يتضمن نسبة أمر الى آخر فينبغي أن يكون المنسوب نسبا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان أو أكثر فيكون خبران فأكثر لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك الفلام ضار به هو والى هذا الجواب أشار الشيخ خالد في شرح المتن بقوله الأصل ولوقيد الشارح أبقاه الله بالسلامة به أو قال المراد بالاسم الصريح أو المؤول لكان أولى لكن الموضوع له هذه المقدمة المبتدى فالمؤلف والشارح يسهلاه فلذا عبر بأصل المباحث فافهم (قوله هو الاسم المرفوع) لايتوهم من تعريف المصنف المبتدأ على حدته وتعريف الخبر على حدته أن المبتدأ لا بد له من خبر لأن هذا التعريف للخبر اذا وجد فان وجد في الكلام فاعل أو مفعول سد مسددا للخبر نحو أقام الزيدان وماضروب العمران ونحو أقل رجل يقول كذا جملة يقول صفة لرجل لا خبر عن أقل لأن احتياج النكرة الى الصفة أشد من احتياج المبتدا الى الخبر اه عبد المعطى (قوله المرفوع) الكلام هنا كالكلام في تعريف المبتدا في الاعتراض والجواب (قوله المسند اليه) أي المسند هو الى المبتدا وهذا قيد آخر يفرق بين المبتدا والخبر من جهة أن المبتدأ هو المحكوم عليه فهو المسند اليه غيره وأن الخبر هو المحكوم به فهو المسند الى غيره اه أبو النجاة فخرج ماذا أسند الى غير المبتدا نحو قام زيد العاقل فالعاقل مسند الى المبتدا بل الى الموصوف فهو صفة غير

فكل منهما لا يقع مبتدأ
وخرج بقوله العار ي
عن العوامل اللفظية
ما اقترن به عامل لفظي
كالفاعل ونائب الفاعل
فلا يسمى كل منهما
مبتدأ (والخبر هو الاسم
المرفوع المسند اليه)

الجزئيات الى الكليات فاللفظ بمعنى الملفوظ أى العوامل المنسوبة الى الأشياء الملفوظة فالأشياء الملفوظة كلية والعوامل بعض جزئياتها يس على الفا كهى (قوله يعنى) أى المصنف فالضمير عائد الى المصنف وقوله أن المبتدأ الى آخره الجملة فى محل نصب مفعول يعنى كاتقدم غير مرة (قوله أن المبتدأ هو الاسم) قدغير الكلام فان كلام المصنف لا يكون فيه لفظة أن وأتى الشارح بها (قوله هو الاسم المرفوع) الكلام هنا كالكلام فى المتن من الاعتراض والجواب عنه (قوله العارى أى المجرد عن العوامل) أى حرف تفسير عاطفة عند بعضهم كما يأتى ان شاء الله تعالى فى باب العطف فان قيل التجريد عن العوامل اللفظية يقتضى سبق وجودها كما أن قولك زيد مجرد عن ثيابه يقتضى سبق وجود الثياب ولم يوجد فى المبتدأ عامل أصلاً قيل سلمنا لكن قد ينزل الاحكام منزلة الوجود كما فى قولك للحفار ضيق فم البئر ووسع أسفلها وقولك سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وليس ثم نقل من ضيق الى سعة ولا من سعة الى ضيق ولا من كبر الى صغر ولا عكسه وانما أردت الانشاء الى تلك الصفة والسبب فى صحتها أن الصغر والكبر جائزان على الموضوع الواحد من غير ترجيح لأحدهما وهو كذلك وكذلك الضيق والسعة فاذا اختار الصانع أحداً للجائزين وهو متمكن منهما فقد صرف الموضوع عنه الجائز الآخر فجعل الصرف عنه لقلقه منه وكفى قوله تعالى ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين بتسمية العدم الأصل اامة وما هنا من هذا القيل اه شوانى (قوله اللفظية) فيه ما قدمنا فلا تغفل (قوله نخرج بالاسم) أى الجنس القريب للتعريف الذى استعمله المصنف رحمه الله تعالى كالشارح أبقاه الله بالسلامة (قوله الفعل) فاعل خرج أى بجميع أقسامه الماضى والمضارع والأمر (قوله باعتبار معناها) متعلق بخرج أى انما خرج باعتبار معناها أو حال للفعل والحرف أى حال كونها باعتبار معناها وهذا أولى أى فتحوقول المعريين لضرب زيد مثلاً ضرب فعل ماضٍ وسرت من البصرة من حرف جر المراد منه لفظة ضرب فعل ماضٍ ولفظة من حرف جر وفيه نظر لأنه اذا قصد اللفظ فالأخبار بكون ضرب فعلاً وبكون من حرف جر لا يساعده لأن الخبر المألوف عين المبتدأ وقد حققنا الجواب فيما مضى فى شرح قول المتن فى علامات الاسم وهى من فلتراجع ثمة أى ققولهم ضرب فعل ماضٍ ان ضرب مبتدأ وفعل ماضٍ خبره وكذا فى قولهم من حرف جر فهذا هو الذى أراده الشارح أبقاه الله بالسلامة لأن الفعل والحرف اذا أريد معناها لا يصح أن يكونا مبتدئين (قوله فكل منهما) أى من الفعل والحرف اللذين أريد معناهما (قوله لا يقع مبتدأ) أى ولا غيره فلا يكونان فاعلين أو مفعولين وانما اقتصر شارحنا على امتناع كونهما مبتدئين لأن الكلام فيه ومثال كون الفعل فاعلاً اذا أريد لفظه قولهم يجعل يضرب مكان ضارب وكونه مفعولاً قولهم أعرب ضرب فليظن (قوله وخرج بالمرفوع) أى الذى هو الحكم وهو معطوف على قوله نخرج (قوله المنصوب) فاعل خرج ولا يرد عليه قولنا اذا أعربنا ضربت زيداً زيداً مفعول به فان زيداً منصوب وهو مبتدأ وهو فى حال كونه مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة للحكاية وقد مر كلامنا لمثل ذلك مراراً (قوله والمجرور) هو كالمنصوب فتقول اذا أعربت مررت بزيد فى زيد مجروران زيد مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره للحكاية (قوله بغير حرف زائد) من ذلك مامر فى بحسبك درهم أو زيد مع البحث المتقدم ومن ذلك قولهم ناهيك بزيد بناء على أن زيداً مبتدأ زيدت فيه الباء وناهيك خبر وهو ظاهر لأن المعنى أن زيداً ناهيك عن أن تطلب غيره لما فيه من الكفاية ويحتمل أن يكون ناهيك مبتدأ وبزيد خبره ويحتمل أن الباء متعلقة بمحذوف وهى مع مدخولها خبر ناهيك أى ناهيك حاصل بزيد ومن ذلك هل من خالق غير الله يرزقكم فان خالق مبتدأ خبره محذوف تقديره لكم ويرزقكم صفة لخالق لا خبر لأن هل لا تدخل على مبتدأ خبره فعل فان قلت كيف يجوز وصف الخالق غير الله بالرازقية قلت التوصيف ههنا مجرد تصوير النفي لاللائيث فان الاستفهام فيه للانكار وكم من مستحيل يفرض ليعلم امتناعه وقال الحلى يرزقكم هو الخبر ففعل محل ما ذكر اذا كانت هل مستعملة فى الاستفهام انتهى يس على الفا كهى (قوله زائد)

يعنى أن المبتدأ هو الاسم المرفوع العارى عن العوامل اللفظية نخرج بالاسم الفعل والحرف باعتبار معناها فكل منهما لا يقع مبتدأ وخرج بالمرفوع المنصوب والمجرور بغير حرف زائد

الأحكام لا خصوص كون الأحكام معرفة إذ لم يقله أحد مع فساد جعلها معرفة والمعنى في قول السلم أن ادخال الأحكام في جزء من أجزاء الحدود مردود فافهم (قوله العاربي عن العوامل اللفظية) قال الرضي يشكل بقولهم لا رجل ظريف في الدار حملا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدأ ان اخترنا مذهب الأخفش والمبرد وهو أن لاهذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب المحل ووجه الاشكال هو أن لا ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد فاسمها اذن اسم ليس بمجرد عن العامل اللفظي وهو مبتدأ والا لم يحز المحل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيويه وهو أن لاهذه ليست بعامة والخبر مرفوع بكونه خبر المبتدأ فان قيل نحن لانحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لامع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل فالجواب أنه قد خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدأ بقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الآن يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من أجاز رفع صفة اسم لا التبرئة اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لأنه لا يصح فيه دعوى التركيب وصيرورتها كاسم واحد اه قول الرضي (قوله أيضا العاربي عن العوامل اللفظية) قيد الزخشرى في الفصل بقوله للاسناد وقال وانما اشترط في التجرد أن يكون من أجل الاسناد لأنهما يعني المبتدأ والخبر لو وجدا للاسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينعتق بها غير معتبرة لأن الاعراب لا يستحق الابدع العقد والتركيب وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما لأنه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا من حيث ان الاسناد لا يأتي بدون طرفين مسند ومستند اليه نظير ذلك أن معنى التشبيه في كأن لما اقضى مشبها ومشبها به كانت عاملة في الجزأين اه وسياق ذلك (قوله العاربي) نعت ثان للاسم وهو من عرى يعرى كعلم يعلم بمعنى خلا لا من عرا يعرو كعلا يعلو لأنه بمعنى أصاب قال الشاعر

واني لتعروني لذكراك هزة * كما انتفض العصفور بلله القطر

العاربي عن العوامل
اللفظية

فمعنى العاربي الخالي (قوله عن العوامل) جار ومجرور متعلق بالعاربي وهو جمع عامل وهو ما مر في الاعراب فلا تغفل قال الرضي فسر الزخشرى والمصنف يعني ابن الحاجب العوامل اللفظية في حد المبتدأ بنواسخ المبتدأ وهي كان وان وظن وأخواتها وما ولا والأولى أن نطلق ولا نخض عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل ونجيب عن قولهم بحسبك زيد وما في الدار من أحد بزيادة الباء ومن فكأنهما معدومان اه وقوله بحسبك زيد الظاهر أن المعرفة مبتدأ وحسبك خبر لأنه نكرة لا يتعرف بالاضافة وان تخصص بها فمن أين ما قاله الرضي وفي حواشي الصبان على الأشعري ما نصها قال الناظم ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا في نحوكم مالك وخير منك زيد عند سيويه وفي النسخ نحو فان حسبك الله وأيده سم وغيره واكتفى ابن هشام في الاخبار بمعرفة عن المبتدأ النكرة بتخصيصه وجعل حسب مبتدأ سواء وقع بعده نكرة أو معرفة لأن الباء لاتزاد في الخبر في الايجاب والذي عليه الجمهور كالمعنى أنه لا يخبر عن النكرة بالمعرفة وان تخصصت مطلقا انتهى فالأولى في التمثيل أن يقول بحسبك درهم فانه لا خلاف فيه بأن درهم خبر وحسبك مبتدأ وهل المجرور بحرف الجر الزائد أو شبهه مرفوع تقديره ولا خذور في اجتماع اعرابين لفظي وتقديرى من جبهتين مختلفين أو محلا ولا يخص المحلى بالمبنيات قولان اه قول الصبان فان قيل كان الأولى للمؤلف أن يزيد في التعريف الغير الزائدة وشبهها أوجب بأن أل في العوامل للكمال أى العوامل الكاملة في العمل التي عملها بطريق الاصلة فخرج الزائدة وشبهها والزائدة هي التي دخلوها في الكلام ونحو جها والشبيهة بها لا يكون دخلوها فيه ونحو جها وانما يقال شبيهة بها في عدم التعلق الى شيء والزائدة لا تغير المعنى والشبيهة بها تغير المعنى لا يقال الزائدة قد تكون للتأكيد لاننا نقول المؤكد لا يحتمل معنى بأنه غير عن أصلها (قوله اللفظية) قيد بها لأن المبتدأ لم يتجرد عن العامل المعنوي بل عن اللفظي فقط شتوانى على الأزهرية واللفظية صفة للعوامل أى المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر فاللفظ بمعنى التلفظ أو

في محل رفع صفة لبقرة واكتفى بالجملة الصائرة صفة عن الخبر والسوغ لكون المبتدا نكرة كونه عجبيا حيث تكلم ما من شأنه عدمه وفي الرازي روى سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ بينا رجل يسوق بقرة قد حمل عليها فالتفت اليه البقرة فقالت اني لم اخلق لهذا وانما خلقت للحرث فقال الناس سبحان الله بقرة تتكلم فقال النبي ﷺ آمنت بهذا أنا وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما اه ذكر هذا في تفسير سورة الكهف عند التعرض للكرامات ونظمت هذا فقلت

واكتف في بقرة تكلمت * اذ النظائر لها قد عدت

عن خبر وكون هذا بلغا * في غاية العجب لنكر سوغا

(فائدة) هل المقصود بالذات المبتدأ أو الخبر قال شيخنا بعض الحذاق من أشياخنا قول ان نظرا الى محط الفائدة فالخبر هو المقصود بالذات من هذه الحيثية وان نظر الى الاسناد فالمبتدأ هو المقصود بالذات لأنه انما أتى بالخبر لأجله اه ملوى على المكودي وخرج بقوله بالذات التقصدي * آخر باعث لسوق الكلام فالمقصود هو الباعث كأن سئل كيف حال زيد فالمقصود الخبر أو من القائم فالمقصود المبتدأ (قوله المبتدأ) أي اصطلاحا وأما لغة فهو الذي يجعل في أول كل شيء (قوله هو الاسم) يأتي في الضمير هنا ما يأتي في صدر الكتاب فلا تغفل (قوله الاسم) ما قابل الفعل والحرف لا ما قابل الصفة فدخل الاعلام المنقولة نحو زيد قائم ونحو لا اله الا الله كلمة الاخلاص أي هذا اللفظ ولا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة أي هذه الكلمة (قوله أيضا الاسم) أي الصريح أو الذي بمنزلة الصريح نحو الله الهنا ومحمد نبينا والذي بمنزلة المصدر المنسبك من أن والفعل نحو قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم فان تصوموا مبتدأ وهو بمنزلة الاسم الصريح لأنه في تأويل صومكم وخبره خير لكم والمصدر المتصيد من الفعل نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم فأنذرتهم مبتدأ وهو في تأويل مصدر وأم لم تنذرهم معطوف عليه وسواء خبر مقدم والتقدير انذارك وعدمه سواء عليهم وصح الاخبار به عن الاثنين لأنه في الأصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر الذي يقع على القليل والكثير ومنع الفارسي في الحجة وتبعه ابن عمرون كون أنذرتهم وتاليه مبتدأ وسواء خبرا لأن ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه وأجيب بأن الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى والمصدر المنسبك من الفعل المقدر معه أن نحو تسمع بالمعيدي خير من أن تراه فتسمع مبتدأ وهو في تأويل سماعك وقوله أن مقدرة والذي حسن حذف أن من تسمع ثبوتها في أن تراه قال الموضح في شرح الشذور والفرق بين هذا والذي قبله أن السبك في هذا شاذ وفي الذي قبله مطرد لأن السبك بدون وجود حرف مصدرى مطرد في باب التسوية وشاذ في غيرها اه تصریح وفي القاموس في مادة عدد والمعيدي تصغير المعدي خفت الدال استقلالا للتشديد مع ياء التصغير وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه ولأن تراه يضرب فيمن شهر وذكروا ترددي مرآته اذ تأويله أمرأى اسمع به ولا تره (قوله المرفوع) اعلم أن الرفع حكم وهو لا يؤخذ في التعريف قال في السلم

وعندهم من جملة المردود * أن تدخل الأحكام في الحدود

أجاب الشيخ الأمير في حواشي الازهرية أن هذا غير محقق وأن قولهم لا يدخل الحكم في الحكم معناه لا يدخل الحكم المنسوب للحدود لا لأخذ أجزاء الحدود وذلك لأنهم وجهوا المنع بأن الحكم فرع التصور بالتعريف فهو متوقف على التعريف فلو أخذ في التعريف توقف التعريف عليه فيلزم الدور وظاهر أنه لا يتوقف على التعريف الا الحكم المعروف كأن يقال الانسان هو المحكوم عليه بأنه كذا وهذا الحكم ينسب للمبتدأ انما ينسب للاسم وهو معلوم قبل التعريف اه فكأن الرفع واقع للاسم الواقع مع المبتدأ أو يقال ان التعريف حصل بقوله الاسم العاري عن العوامل اللفظية وقوله المرفوع أي ومن أحكامه أنه هو المرفوع لكن في باب النعت أنه لا يفصل بين النعت والمنعوت بأجنبي فليتأمل وجواب الشيخ الامير أولى ولكن يتأمل بأن المنع ادخال

(المبتدأ هو الاسم المرفوع)

للمجهول والتاء ضمير المخاطبين نائب الفاعل مبني على الضم في محل رفع والميم حرف عماد والألف حرف دال على التثنية (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء لجمع الذكور المخاطبين واعرابه ضرب فعل ماض مبني للميم فاعله والتاء ضمير المخاطبين الذكور نائب الفاعل مبني على الضم في محل رفع والميم علامة الجمع (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء ضمير النسوة المخاطبات واعرابه ضرب فعل ماض مبني للميم فاعله والتاء ضمير النسوة المخاطبات نائب الفاعل مبني على الضم في محل رفع والنون علامة جمع النسوة والحاصل أن التاء في الجميع نائب الفاعل وما اتصل به حروف دالة على المراد من تثنية وجمع وتذكير (١٢٣) وتأنيث (وضرب) بضم الضاد

وكسر الراء وفتح الباء
للمذكر الغائب في نحو
فولك زيد ضرب
واعرابه زيد مبتدأ
مرفوع بالضمه وضرب
فعل ماض مبني
للمجهول ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه جوازا

تقديره هو (وضربت)
بضم الضاد وكسر الراء
وفتح الباء وسكون
التاء للغائبة المؤنثة في
نحو قولك هند ضربت
واعرابه هند مبتدأ
مرفوع بالضمه وضرب
فعل ماض مبني
للمجهول والتاء علامة
التأنيث ونائب الفاعل

ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هي (وضربا)
بضم الضاد وكسر الراء
وبعد الباء الألف للمثنى
الغائب المذكر في نحو
قولك الزيدان ضربا
واعرابه الزيدان مبتدأ
مرفوع بالألف وضرب
فعل ماض مبني للمجهول

أصل المسألة ضربنا شخصا (قوله والميم حرف عماد) قد قدمنا ذلك في الفاعل (قوله والميم علامة الجمع) أي علامة جمع الذكور (قوله وضربت) أصل المسألة ضرب بكن شخص ثم أسند الفعل إلى المفعول وغيره إلى صيغة فعل فصار ضرب بكن لكن لما كان الكاف لا يكون ضمير رفع جعل التاء مكانها لأن التاء ضمير رفع فصار ضربتن وأصله ضربتن ثم فعل به ما فعل في الفاعل هناك (قوله والحاصل) أي من قرله ضربت إلى قوله ضربتن (قوله من تثنية) بيان للمعنى المراد بخلاف الضائر التي في باب المبتدأ فأنها اللفظة أن وما بعدها من التاء وغيرها بيان للمعنى المراد كما سيوضح في بابه (قوله وضرب) أصله زيد يضربه شخص فحذف الفاعل لغرض من الأغراض وأقيم المفعول مقامه وأسند الفعل إلى المفعول فاسترد ذلك الضمير وغيره إلى ضرب والله سبحانه وتعالى أعلم

جميعهما في باب واحد لتلازمهما غالبا والتسمية بالمبتدأ والخبر التسمية الشهيرة وسيبويه يقول المبني والمبني عليه والمنطقيون يقولون الموضوع والمحمول والبيانون يقولون المسند والمسند إليه وقولنا لتلازمهما غالبا أي لأن المبتدأ منه ما لا يكون له خبر نحو أقامهم العمران وهل قائم الزيدون وما مضروب العمران فالحمزة استفهامية وقائم مبتدأ والعمران فاعله سدمسدا الخبر وكذا البواقي وشرط هذا المبتدأ الذي لا خبر له أن يكون وصفا معتمدا على النفي أو الاستفهام ويكون له مرفوع أغنى عن الخبر سواء كان المرفوع فاعلا أو نائباً عن الفاعل وسواء كان الوصف اسم فاعل أو اسم مفعول وسواء كان النفي بحرف أو اسم وهو غير قال غيرلا عدك فاطرح الله ولا تقتر بعارض سلم

وقد لا يعتمد على شيء مما ذكر نحو قائم الزيدان قال ابن مالك
وأول مبتدأ والثاني * فاعل اغنى في أسارذان
وقس وكاستفهام النفي وقد * يجوز نحو فائز أولو الرشد
وأخصر منه قوله في الكافية

مبتدأ مرفوع معنى ذو خبر * أو وصف استغنى بفاعل ظهر
وفي أقامهم عمرو وجهان وهما كونه مبتدأ مؤخر أو خبرا مقدما وكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سدمسدا
الخبر وفي قائم زيد تعيين كونه مبتدأ مؤخر أو خبرا مقدما على المشهور وفي أقامان الزيدان وأقامون
الزيدون وأقامون الرجال تعيين كون الاسم مبتدأ مؤخر أو الوصف خبرا مقدما لأنه لا يجوز أن يجعل الاسم
فاعلا للوصف إذ يجب تجريد الفعل المسند إلى المثنى أو المجموع والوصف كالفعل قال ابن مالك

والاسم مبتدأ وإذا الوصف خبر * ان في سوى الأفراد طبقا استقر
الا أن يخرج على لغة أكلوني البراغيث فحينئذ يجوز جعله فاعلا وظاهر كلام ابن مالك عدم جواز تحريك
ذلك على تلك اللغة (تنبيه) اشتهر في قول بعضهم بقرة تكلمت أن بقرة مبتدأ وتكلمت الجملة من الفعل والفاعل

والألف نائب فاعل مبني على السكون في محل رفع وتقول في مثنى الغائب المؤنث ضربت بزيادة تاء التأنيث (وضربوا) بضم الضاد وكسر الراء لجمع الذكور الغائبين في نحو قولك الزيدون ضربوا واعرابه الزيدون مبتدأ مرفوع بالواو وضرب فعل ماض مبني للمجهول مبني على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بضمه المناسبة والواو ضمير جمع الذكور الغائبين في محل رفع نائب فاعل (وضربن) بضم الضاد وكسر الراء لجمع النسوة الغائبات في نحو قولك النسوة اضربن واعرابه النسوة مبتدأ مرفوع بالضمه الظاهرة وضرب فعل ماض مبني للمجهول والنون ضمير النسوة نائب الفاعل مبني على الفتح في محل رفع والله سبحانه وتعالى أعلم

وكسر ما قبل آخره) نحو وخلق الانسان ضعيفا واعرابه خلق فعل ماض مبني للماض فاعله وان شئت قلت مبني للمجهول وهو بمعنى ما قبله
والانسان نائب الفاعل مرفوع بالضممة الظاهرة وضعيفا حال من الانسان (وان كان الفعل مضارع لم يسم فاعله) وله وفتح ما قبل آخره) نحو يضرب
زيد بضم الأول وفتح الراء التي قبل آخره واعرابه يضرب فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله وان شئت قلت مبني للمجهول وهو بمعنى ما قبله
وزيد نائب الفاعل مرفوع بالضممة الظاهرة (وهو على قسمين ظاهر ومضمر) كما تقدم نظيره في الفاعل (فالظاهر نحو قولك ضرب) بضم
أوله وكسر الراء التي قبل آخره (زيد) (١٢٢) فإذا قلت ضرب زيد تقول في اعرابه ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله وزيد نائب

الفاعل مرفوع بالضممة
الظاهرة (ويضرب)
بضم أوله وفتح الراء
التي قبل آخره (زيد)
فإذا قلت يضرب زيد
تقول في اعرابه يضرب
فعل مضارع مبني لما لم
يسم فاعله وزيد نائب
الفاعل مرفوع بالضممة
الظاهرة (وأكرم عمرو)
بضم أول الفعل وكسر
ما قبل آخره واعرابه
أكرم فعل ماض مبني
لما لم يسم فاعله وعمرو
نائب الفاعل مرفوع
بالضممة الظاهرة (ويكرم
عمرو) بضم أول الفعل
وفتح الراء التي قبل
آخره واعرابه يكرم
فعل مضارع مبني لما لم
يسم فاعله وعمرو نائب
الفاعل مرفوع بالضممة
الظاهرة (والضمر نحو
قولك ضربت) بضم
الضاد وكسر الراء وضم
التاء للمتكلم واعرابه
ضرب فعل ماض
مبني للمجهول والتاء
ضمير المتكلم نائب

والوزن الذي كنا بصدده موجود في دئل ولو على قلة (قوله) أيضا ضم أوله) أى لفظا في ضرب أو تقديرا كما
في قيل وبيع ويجوز فيهما الضم والكسر والاشتماء وكذا في حب وإذا التبت الصيغة من المبني للفاعل والمبني
للمفعول اجتنب كما في قلن وبعن فيجوز في قلن الكسر والاشتماء دون الضم وفي بعن الضم والاشتماء دون
الكسر قال ابن مالك وان بشكل خيف لبس يحتجب * ومالباع قد يرى لنحو حب
وشارك الأول في الضمة ثاني تعلم وماشابهه وثالث استخرج وماشاكله (قوله) وكسر ما قبل آخره) أى ان
لم يحصل كسر فان كان مكسورا قبله أبقى على كسره كما في علم قال الشيخ خالد ومن العرب من يسكنه كقوله
* لو عصر بها البان والمسك انعصر * واختاره قطرب قال الخضر اوى هي لغة بكر بن وائل وكثير من
بنى تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام فتقلب الياء ألفا فتقول في رؤى زيد رؤى زيد
بفتح الهمزة وهي لغة طيء فتحصل في المعتل اللام ثلاث لغات كسر ما قبل آخره وتسكينه وفتحه اه (قوله)
وان شئت قلت مبني للمجهول) أى للمجهول فاعله وفيه أنه قد لا يكون فاعله مجهولا لأن نحو وخلق الانسان
ضعيفا لا يجمل خالق الانسان فلا يتحقق فيه منط التسمية وأيضاً ما يجمل فاعله لا يلزم أن يحذف بل جيء
باسم الفاعل المشتق من مصدر ذلك الفعل مثل سأل سائل وسلم سائم ففاد الجمل أن لا يصرح به ويمكن أن
يجاب بأن ما حذف فاعله يمكن أن يجمل في بعض الافراد فوجوده كاف على أى لا أرى منعاً من أن يقال ان
حذف الفاعل هو للجمل في أصل كلام النحاة وأما ما ذكره أهل المعاني فهو مودون في فن آخر ولا دخل له في
علم النحو وان كان أصحاب هذا الفن قد ذكروا ما وجه في علم المعاني على سبيل التطفل كما أسلفنا (قوله)
وان كان الفعل مضارعاً ضم أوله) أى اذا لم يحصل فيه ضم فان حصل فيه ضم قبل بنائه للمجهول يبقى على حاله
نحو يكرم ويقا تل ويدحرج (قوله) وفتح ما قبل آخره) أى ان لم يحصل فتح فان حصل فيه فتح قبل بنائه
للمجهول يبقى على حاله وأما ما قيل من أن الفتحة في يشرب مبني للمفعول غيرها فيه مبني للفاعل بأن تحذف
فتحته ثم جيء بفتح جديد ففيه تكلف وتحصيل الحاصل ﴿ تنبيه ﴾ سكت عن فعل الأمر لأنه لا يبنى للمفعول
لفساد الصيغة والمعنى أفساد الصيغة فانك اذا بنيت اضرب مثلاً للمجهول ضمنت الهمزة فان كسرت الراء
التبت بصيغة الماضي المبني للمجهول من أضرب وان فتحتها التبت بصيغة المضارع المبني للمفعول أيضاً
وأما فساد المعنى فلانه يصير حينئذ دال على الاخبار والأمر انما يدل على الطلب ثم هذا في الأمر بالصيغة وأما
الأمر باللام فالحقيقة أنه مضارع (قوله) وان شئت قلت مبني للمجهول) قد قدمنا فلا تغفل (قوله) وهو بمعنى
ما قبله) أى في المراد لا في كونه مطرداً منعكسا اذ يصدق في سأل سائل مع أنه مبني للفاعل وغير صادق في خلق
الانسان ضعيفا اذ الفاعل غير مجهول (قوله) ضرب زيد) ومثله ضرب الزيدان وضرب الزيدون في وجوب
تجريد الفعل وضربت هند في وجوب تأنيثه وضرب الرجال أو ضربت الرجال في جواز الإمرين وكذلك
الهنود وضربت المهندات في وجوب التأنيث (قوله) ضربت) أصل المسألة ضربتني شخص (قوله) وضربنا

الفاعل مبني على الضم في محل رفع (وضربنا) بضم الضاد وكسر الراء للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه واعرابه ضرب فعل
ماض مبني لما لم يسم فاعله وناضمير نائب عن الفاعل مبني على السكون في محل رفع (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء وفتح التاء للمخاطب
المذكر واعرابه ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والتاء ضمير المخاطب نائب الفاعل مبني على الفتح في محل رفع (وضربت) بضم
الضاد وكسر الراء والتاء للمخاطبة المؤنثة واعرابه ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والتاء ضمير المخاطبة المؤنثة نائب الفاعل مبني
على الكسر في محل رفع (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء للمثنى المخاطب مذكراً أو مؤنثاً واعرابه ضرب فعل ماض مبني

وهو فاسد لعدم الفائدة ولا استنارته أخبارا عن غير مذكور ولا مقدر وأجاز الكسائي نيابة التمييز في امثلاث
الدار رجلا قال في الكافية * وقول قوم قد ينوب الخبر * يباب كان مفردا لا ينصر

وناب تمييز لدى الكسائي * لشاهد عن القياس نائي

اه (قوله الذي يقوم مقام فاعله) بضم ميم مقام من أقام الرباعي وأما الذي من قام الثلاثي فمفتوح (قوله في
جميع أحكامه) أي من كونه مرفوعا متأخرا عن فعله ووجوب تأنيث ما أسند إلى ضمير المؤنث مطلقا وإلى
مؤنث في الحقيقي التأنيث وجواز الأمرين في مجازيه وامتناع حذفه وصيرورته كالجزء من الفعل فيسكن
في ضربت الباء ولا يعطف على ضميره الامع التوكيد (قوله لغرض من الأغراض) وذلك الغرض اما لفظي
كالإيجاز نحو قوله تعالى بمثل ما عوقبتم ولا صلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته وكتصحيح
النظم نحو وما المال والاهلون الا ودايع * ولا بد يوما أن ترد الودائع
واما معنوي وهو اما للجهل به أو للتعظيم أو للتحقير أو غير ذلك مما يذكروا في علم المعاني وانما ذكرناه هنا على وجه
التطفل ونظم بعضهم الاغراض كما في الأهدل بقوله

وحذفك الفاعل للنظام * والسجع والتحقير والاعظام

والخوف والابهام والاثار * والعلم والجهل والاختصار

تيسر الانكار واختبار * تفتن السامع أو مقدار

ذكاه أو تخييلك العذولا * منك الى أقواها دليلا

ولا حترار ظاهر عن العبث * وللوفاق فاشكرن من نفث

ولا تظن الحصر في المذكور * بل ذاهو المعروف في المشهور

(قوله فبقى الفعل محتاجا الى ما يسند اليه) أي فان الفعل لا يترك بغير اسناد الى شيء (قوله وغير مع نائبه)
أشار به الى فرعية البناء للمفعول وهو مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد وابن الطراوة الى
انه أصل برأسه قال أبو حيان وهذا الخلاف لا طائل تحته اه عبادة (قوله فبقى) بضم الباء وتشديد الناف
مكسورة (قوله) ثم بين كيفية تغيير الفعل قد علمت من المتن والشرح أنه لم يذكر فيه غير الفعل ونذكره
تتميا للفائدة فاعلم أن العامل في هذا الباب لا يخلو من أن يكون مصدرا أو اسم فاعل فالمصدر لا يغير فتقول
عجبت من أكل الطعام بتنوين أكل ورفع الطعام ويجوز أن تضيفه للمفعول ويكون في موضع رفع وشرط
عمله أن يصح حلول أن يفعل عمله قال ابن مالك

بفعله المصدر ألحق في العمل * مضافا أو مجردا أو مع أل

ان كان فعل مع أن أو ما يحل * عمله ولا سم مصدر عمل

واسم الفاعل يغير الى صيغة اسم المفعول وشرط عمل اسم الفاعل أن يعزل عن معنى الماضي مع اعتماده على
واحد من خمسة مذكورة في قول ابن مالك

كفعله اسم فاعل في العمل * ان كان عن مضيه بمعزل

وولى استقهما أو حرف ندا * أو نفي أو جاصة أو مسندا

وكل مقرر لاسم فاعل * يعطى اسم مفعول بلا تنافض

ثم قال

(قوله ضم أوله) قد علمت أنه انما ضم أوله وكسر ما قبل آخره ليفصل بين المبني للفاعل والمبني للمفعول فغيره الى
فعل بضم الأول وكسر ما قبل الآخر لأنه لما كان بعيدا عن المألوف وهو اسناد الفعل الى المفعول جعل بنيته
بعيدا عن أوزان الاسم اذ لا يوجد اسم على وزنه الا دثلا ولو كسر الأول وضم الثاني لحصل الغرض المذكور أعني
التفريق لكن الخروج من الضمة الى الكسرة أولى من العكس وأيضا ذلك الوزن متروك في كلام العرب

الذي يقوم مقام فاعله في
جميع أحكامه بعد حذف
الفاعل لغرض من
الأغراض كقوله تعالى
وخلق الانسان ضعيفا
الأصل وخلق الله
الانسان برفع لفظ
الجلالة على الفاعلية
ونصب الانسان على
المفعولية حذف الفاعل
وهو لفظ الجلالة لا علم به
فبقى الفعل محتاجا الى
ما يسند اليه فأقيم
المفعول به مقام الفاعل
في الاسناد اليه فاعطى
جميع أحكام الفاعل
فصار المفعول مرفوعا
بعد أن كان منصوبا
فالتبست صورته بصورة
الفاعل فاحتجج الى
تمييز أحدهما عن الآخر
بحيث اذا سمع لفظ
الفعل يعلم أن ما بعده
فاعل أو نائب عن
الفاعل فبقى الفعل مع
الفاعل على صورته
الأصلية وغير مع نائبه ثم
بين كيفية تغيير الفعل
بقوله (فان كان الفعل
ماضيا ضم أوله

وما أوردتم منصوب وبعضهم أجاب بأن المفعول الذي لم يسم فاعله صار في العرف علما بالعلبة على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول وغيره بحيث لو أطلق فهم منه ذلك ولا يدخل فيه غيره وبعضهم قال إنما قال المتقدمون مفعول ما لم يسم فاعله لأنهم يرون أن الفعل إذا بني للمفعول إنما يكون اسناده حقيقة إذا أسند إلى المفعول به أما إذا أسند إلى غيره فلا يكون حقيقة وبهذا صرح أهل المعاني وعلى هذا فعبارة أولى لأنها لا تشمل غير المقصود (قوله يسمى نائب الفاعل) هذه عبارة المتأخرين والأولى عبارة المتقدمين بل قال بعضهم إن العبارة الثانية أي قولهم نائب الفاعل بما انفرد بها ابن مالك وهي كقولها أولى لأن النائب عن الفعل يكون مفعولا وغيره ولأن المنصوب في قولك أعطى زيد درهما يصدق عليه أنه المفعول الذي لم يسم فاعله وقد علمت في صدر الباب ردهذين البحتين قال يس وذكر في المعنى لبيان الأولوية وجهين غير هذين أحدهما أنها أخصر والثاني أنها أفصح في المراد والعرب يبنون أن يختار الأوضح والأخصر قال الحفيد الاخصرية موجودة في كلامهم لأنه لا عبارة أخصر مما ذكرنا في تأدية ما قصدوا وأما الاوضحة فموجودة أيضا اه قال النقيير لك أن ترد الجواب الأول بأن العبارة التي للمتقدمين وإن كان فيها أخصرية مالكن عبارة المتأخرين أخصر ضرورة أن الامام ابن هشام لا يبنى أخصرية عبارة المتقدمين وأن ترد الجواب الثاني بأن الامام ابن هشام لا يبنى أوضحتها لكن عبارة المتأخرين أوضح (قوله وهو الاسم) أي حقيقة في ضرب زيد وحكما في سير يزيد وصيم رمضان أو تأويل في قولك حرم أن تقذف العفيفات ظاهرا كما مثلنا أو مضمرنا نحو زيد ضرب وخزجه به الفعل والحرف والجملة الآن يراد لفظها كما تقول يجعل من حرف جر ويبنى ضرب للفاعل ويجعل أن تقوم فاعل يعجبني إذا أعربت يعجبني أن تقوم أو تجعل أعلما (قوله المرفوع) منع المنطقيون ادخال الحكم في الحدود قال في السلم

وعندهم من جملة المردود * أن تدخل الأحكام في الحدود

ومر بعض الكلام في الفاعل ونعيد هذا الاعتراض في المبتدأ ولعلنا نزيد في الجواب هناك إن شاء الله تعالى (قوله الذي لم يذكّر معه فاعله) أي فاعل عامله من الفعل أو شبهه كجسياتي وإضافة الفعل للمفعول للملابسة لكونه فاعلا لفعل متعلق به والمراد بفاعله فاعله في اصطلاح النحاة كما قدمنا في باب المرفوعات فلا يرد نحو أثبت الربيع البقل فإن البقل اسم لم يذكّر معه فاعله الحقيقي أي أثبت الله البقل في وقت الربيع فاسناد الأبيات إلى الربيع للملابسة الزمان (قوله يعني أن المفعول الذي لم يسم فاعله) إنما اقتصر الشارح على المفعول لأنه الذي ترجمه المصنف رحمه الله تعالى والافالذي يتوب عن الفاعل أربعة الأول المفعول به وهو الذي تكلم له مؤلفنا وجرى فيه عليه شارحنا والثاني الجار والمجرور نحو سير يزيد وهو موافق لظاهر كلام التسهيل وشرح الكافية ونقل ترجيحه عن ابن هشام لكن قال في الارتشاف لم يذهب إلى ذلك أحد بل مذهب البصريين أن النائب هو المجرور وحده فهو في محل رفع كما أنه بعد المبني للمفعول في محل نصب وعند الفراء الحرف وحده وهذا مرغوب عنه إذا الحرف لاحظ له في الأعراب أصلا اه خ ض والثالث الظرف المتصرف المختص زمانيا نحو صيم رمضان أو مكانيا نحو جلس أمام الأمير والمتصرف هو ما يكون فاعلا أو مفعولا في بعض الأحيان وغير المتصرف بخلافه نحو ومع قال ابن مالك

وما يرى ظرفا وغير ظرف * فذاك ذو تصرف في العرف

وغير ذي التصرف الذي لزم * ظرفية أو شبهها من الكلم

وقولنا المختص المراد به ما يختص بالعلمية أو الإضافة بخلاف مكان وزمان فلا يقال صيم زمان وجلس مكان والرابع المصدر المتصرف المختص نحو فاذانفخ في الصور نفخة واحدة فنفخة مصدر متصرف لكونه مرفوعا ومختص لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف نحو سبحان فأنهم يقولون أنه يلزم فيه النصب وغير المختص نحو سير فلا يقال فيه سير سير وحكي ابن السراج كفاي الأشموني أن قومنا يحيزون انابة خبر كان المفرد

ويسمى نائب الفاعل
(وهو الاسم المرفوع
الذي لم يذكّر معه فاعله)
يعني أن المفعول الذي
لم يسم فاعله المسمى أيضا
نائب الفاعل هو المفعول

هي يعود على هند والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدا (وضربا) للمثنى المذكور من قولك مثلا الزيدان ضربا واعرابه الزيدان مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى والنون عوض عن

(١١٩)

ماض والألف فاعل مبنى على السكون في محل رفع والجملة خبر المبتدا وللمثنى الغائب المؤنث ضربتا تقول الهندان ضربتا واعرابه الهندان مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى وضرب فعل ماض والتاء علامة التأنيث وحركت لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة لمناسبة الألف والألف فاعل مبنى على السكون في محل رفع والجملة خبر المبتدا (وضربوا) لجمع المذكور الغائبين من قولك مثلا الزيدون ضربوا واعرابه الزيدون مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد وضرب فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة والواو فاعل مبنى على السكون في محل رفع والجملة خبر المبتدا (وضربن) لجمع الاناث الغائبات من قولك

اللهم صل عليه الرءوف الرحيم قليل وأن تقدم الخبر الواقع جملة قليل أيضا اه (قوله وضربا) ظاهر كلام المصنف أن ضربا يصح أن يكون مذكرا وأن يكون مؤنثا بدليل أنه مثل لها بمثال واحد وليس كذلك ولذا رده شارحنا أبقاه الله بالسلامة فيما يأتي فليفتن (قوله والألف فاعل) لا يكون الألف كالواو والنون الا في محل رفع وذهب المازني الى أن الفاعل في أكرموا أكرموا أكرم من ضمير مستتر وأن الألف والواو والنون علامات كناية التأنيث ووافقه الأخفش في الواو دون الألف والنون اه عطار وقد تكون الألف في محل جر بالاضافة وذلك فيما اذا قبلت ياء التكلم ألفا في النداء قال ابن مالك

واجعل منادى صح ان يصف ليا * كعبد عبدى عبد عبدا عبديا

وذلك نحو يا أسفا على يوسف فان أصلها أسنى قبلت الياء ألفا وليس لنا ألف ضمير في محل جر الا هذه وقد ألغز للإمام العطار بقوله بين لنا يا امام النحو ما ألف * محلها الجر جرت بالمضاف لها وأجبت ذلك فقلت هاك جوابا تتال رفعة وسنا * في ولهى اذ تناديه أيا ولهى تنبيه من العجب أن الامام ابن هشام اختار في قولهم قاما أخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك أن الألف والواو والنون أحرف كالتاء في قامت هند مع أن هذا كلام نادر واختار عندى أنه على التقديم والتأخير اذ التقدير أخواك قاموا وأخوتك قاموا ونسوتك قمن وسيأتى أنى أصرح بهذا في باب البدل ان شاء الله تعالى (قوله وللمثنى الغائب المؤنث) قد نهيك فيما مرمة فلا تغفل (قوله وكانت الحركة فتحة لمناسبة الألف) أى فالحركة عارضة لاعتدادها بفاسق طاعتراض من قال ما ذكره من أن توالى أربع متحركات لم يوجد فيها هو كالكلمة الواحدة منقوض بضربتا اه أبو النجا (قوله مبنى على فتح مقدر) هذا مبنى على أن الماضى مبنى على الفتح مطلقا أى سواء اتصل به ضمير الرفع المتحرك أو الواو والجماعة الذكور أم لم يتصل وذلك مستفاد من كلام المصنف فيما مر بقوله فالماضى مفتوح الآخر أبدا وقد بسطنا فيما هناك فلترجع (قوله بحركة المناسبة) أى فان الواو تقتضى ضمة ما قبلها (قوله والواو فاعل) قد مضى كلامنا فيها تنبيه زادوا بعد الواو المتطرفة في الفعل ألفا نحو كلوا واشربوا فرقا بينها وبين واو العطف فيما لم يتصل به الواو صورة نحو جادوا وسادوا فجعلوا الباب كله واحدا وان لم يلتبس كافي لم يتصل كالمثال المذكور لأن واو العطف لا تكتب متصلة بخلاف نحو يدعو ويفر فانه لا يلتبس وان قدر الانفصال ومن ثم كتب ضربوا هم في التأكيذ بالألف لأن التاء كيدليس كالجزة مما قبله وفي ضربوهم في المفعول بغير الألف لأن ضمير المفعول المتصل كالجزة مما قبله ومنهم من يكتبها في نحو شاربوا الماء ومنهم من يحذفها في الجميع اه شافية بزيادة من بعض شروحه وانما نقلناها لشدة الحاجة اذ قد يغفل الكاتب (قوله وضربن) أصله ضربتن بسكون التاء حذفت التاء لاجتماع علامتى التأنيث في الفعل الثقيل بخلاف نحو جليات فان فيه علامتى التأنيث الألف المقلوقة ياء والتاء وانما حذف في مسلمات أضله مسلمات لكونهما على جنس واحد فصار ضربن بتحريك الباء ثم سكن الباء لأن النون تقتضى سكن ما قبلها وقد مر في جمع المؤنث السالم في باب الاعراب فلا تغفل (قوله والنون ضمير النسوة فاعل) قد علمت الخلاف فيما مر والله سبحانه وتعالى أعلم (باب المفعول الذى لم يسم فاعله)

هذه العبارة غير أولى لعدم دخول نحو قولك سير يزيد وضمير مضان مع أن هذا داخل في هذا الباب باتفاق فيمارأينا وعدم خروج نحو درهما أعطى زيد لأنه المفعول الذى لم يسم فاعله مع أن هذا خارج عن هذا الباب باتفاق فيمارأينا أيضا وأجيب عن الأول بأن المفعول هو الأصل وغيره الفرع ودليل كون المفعول أصلا عدم جواز أن تقول ضرب في الدار أو عندك زيدا وذكر الأصل كاف وعن الثاني بأن الكلام في المرفوعات

مثلا الهندات ضربن واعرابه الهندات مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وضرب فعل ماض والنون ضمير النسوة فاعل مبنى على الفتح في محل رفع والجملة خبر المبتدا والله سبحانه وتعالى أعلم (باب المفعول الذى لم يسم فاعله)

ومعه غيره واعرابه ضرب فعل ماض ونافاعله مبنى على السكون في محل رفع (وضربت) بفتح الضاد والتاء للمخاطب واعرابه ضرب فعل ماض والتاء ضمير المخاطب فاعل (١١٨) مبنى على الفتح في محل رفع (وضربت) بفتح الضاد وكسر التاء للمخاطبة واعرابه ضرب

فعل ماض والتاء ضمير المؤنثة المخاطبة فاعل مبنى على الكسر في محل رفع (وضربت) بفتح الضاد وضم التاء للمثنى المذكور والمؤنث واعرابه ضرب فعل ماض والتاء ضمير المخاطبين فاعل مبنى على الضم في محل رفع والميم حرف عماد والألف حرف دال على التثنية (وضربتم) بفتح الضاد وضم التاء لجمع المذكور المخاطبين واعرابه ضرب فعل ماض والتاء ضمير المخاطب فاعل مبنى على الضم في محل رفع والميم علامة جمع المذكور (وضربتم) بفتح الضاد وضم التاء لجمع الاناث المخاطبات واعرابه ضرب فعل ماض والتاء فاعل مبنى على الضم في محل رفع والنون علامة جمع الاناث المخاطبات وهذه كلها أمثلة الحاضر وأشار الى أمثلة الغائب بقوله (وضرب) أى من قولك مثلاً زيد ضرب واعرابه زيد مبتدأ

فيكون المقصود هو المجرور وقد شاع مثل ذلك منه قولهم مثلك لا يخل ومثلك يهود أى أنت لا تبخل وأنت تجود كما ذكره في التلخيص في أحوال المسند اليه وقد قدمنا هذا الجواب فيما مرهناك عند قول المصنف نحو رأيت أباك وأخاك وما أشبه ذلك فلتراجع ثمة (قوله ومع غيره) الظرف خبر مقدم وغيره مبتدأ مؤخر ومضاف اليه أى أولمتكلم الذى غيره معه أولفظة غير فاعل للظرف وذلك سائغ في مثل زيد عندك غلامه كما يجوز في الجار والمجرور وزعم والذى أن من الجار ما يجز الاسم ويرفع الخبر وذلك الزعم ناشئ من كثرة تداول استعمال نحو في الدار زيد وكذا عندك بكر فقرر عند دروس الشيخ خالد وقد قدمنا هناك عند قول مؤلفنا فلائسماء من ذلك الرفع (قوله والتاء ضمير المخاطب فاعل) واعلم أن الطاء والدال قد يتبدلان شذوذاً من الفاعل في نحو خطط وفزد وأصل خطط خطت من الخط وهو الحياطة شبهه وانا الفاعل بتاء افتعل فأبدلوا هو وجه شذوذه أن تاء الضمير كلمة فتغيرها يوجب انعدامها بالكلية وأصل فزد فزت من الفوز ففعل به مثل ما مر في خطط والظاهر أن كلاً من الطاء والدال فاعل وأنه ضمير رفع في محل رفع اه من الشنوائى (قوله للمثنى المذكور والمؤنث) ويظهر في من خوطب تقول أيتها يازيدان ضربتها وأيتها ياهندان ضربتها وأيتها يازيد وياهند ضربتها وإنما سوى بين تثنيى المخاطب والمخاطبة لقسلة استعمالها ووضع الضائر للإيجاز (قوله والميم حرف عماد) يعنى أن الألف لما كانت اقتضت فتحة ما قبلها ولم يمكن فتح التاء خوف الالتباس جيء بالميم ليعتمد على ذلك قال في المراح زيدت الميم في ضربتها حتى لا يلتبس بألف الاشباع في مثل قول الشاعر أخوك أخو مكاشرة وضحك * وحياءك الآله فكيف أتنا

واختصت الميم في ضربتها لأن تحته أتمه مضمرها وأدخلت الميم في أتمه لتقرب الميم الى التاء في المخرج اه (قوله والميم علامة جمع المذكور) قال في المراح زيدت الميم في ضربتم حتى يطرد بتثنيته وضمير الجمع فيه محذوف وهو الواو لأن أصله ضربتمو حذف الواو لأن الميم بمنزلة الاسم ولا يوجد في آخر الاسم واول قبله مضموم الا هو اه (قوله وضربتم) أصله ضربتم فادغم الميم في النون لقرب الميم من النون ومن ثمة تبدل الميم من النون في عمره لأن أصله عنبر وقيل أصله ضربتم بتخفيف النون فأريد أن يكون ما قبل النون ساكناً ليترد بجميع نونات النساء ولا يمكن اسكان تاء المخاطبة التي قبل النون لاجتماع الساكنين لأن ما قبل التاء ساكن أيضاً ولا يمكن حذفها لأنها علامة للخطاب والعلامة لا تحذف فأدخل النون لقرب النون من النون ثم أدغمت النون في النون فصار ضربتم اه مراح وشرحه (قوله وضرب) أى والضمير المستتر في قولك ضرب اذ لفظ ضرب لا يكون فاعلاً كما لا يخفى ﴿ تنبيه ﴾ من اضمار الفاعل قولك اذا كان غدا فأتنى بنصب غدا أى اذا كان مانحن عليه غدا فأتنى وقد جعلنا كان تامة فعدا ظرف زمان ويجوز أن تكون ناقصة فالمحذوف اسمها وغدا خبرها قال الشيخ خالد في التصريح وحكى سيبويه اذا كان غدا بالرفع على أنه فاعل كان وقد قيل ان النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم اه (قوله مستتر جوازاً) الا في نحو خلا وعدا وحاشا اذا نصبت المستثنى به كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى (قوله تقديره هو) قال ابن كمال باشا قول النحاة الفاعل في نحو زيد ضرب وهند ضربت هو وهى تدریس وتفهم لضيق العبارة عليهم لأنه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعاً مثل ذلك المقدر لأن المقدر هو ذلك المصرح به اه (قوله والتاء علامة التأنيث) هذا قول الجمهور وهو المشهور قال في المغنى وزعم الجاولى أنها اسم وهو خرق لاجتماعهم وعليه فيأتى في الظاهر بعدها أن يكون بدلاً أو مبتدأ والجملة قبله خبر ويرد أن البدل صالح لاستغنائه عن المبدل منه وأن عود الضمير على ما هو بدل منه نحو

مرفوع بالضمه الظاهرة وضرب فعل ماض والفاعل مستتر جواز تقديره هو يعود على زيد والجملة من الفعل والفاعل اللهم في محل رفع خبر المبتدأ (وضربت) بسكون التاء للغائبة أى من قولك هند ضربت واعرابه هند مبتدأ مرفوع بالضمه الظاهرة وضرب فعل ماض والتاء علامة التأنيث وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره

على المضمر وهو اثنا عشر ضمير اسبعة للحاضر وخمسة للغائب فقال (والمضمر) نحو قولك (ضربت) بفتح الضاد وضم التاء للمتكلم واعرابه ضرب فعل ماض والتاء ضمير المتكلم فاعل مبني على الضم في محل رفع (وضربنا) بفتح الباء وسكون الناء للمعظم نفسه أو للمتكلم

وقوله

نسيا حاتم وأوس لدن فا * صت عطايك يا ابن عبد العزيز

وقوله

ذريني للغنى أسعى فاني * رأيت الناس شرهم الفقير

وأحقرهم وأهونهم عليه * وان كانا له نسب وخير

ولما رأيت هذه البيتين مدحا للغنى وذما للفقير لم أتركهما سدى فعارضتهما بما وسعت منه يدا فقلت

ذريني أطلب الفقر المهانا * لدى من عابه كلب حقير

ومدح الفقر موجود فاني * رأيت الناس أخيرهم الفقير

وأحقرهم غنى المال عندي * وان كانا له مال وخير

(قوله ويقوم الزيدان) هو من النوع الثاني الآن الرفع هنا فعل مضارع (قوله وقام الزيدون) هذا

نوع ثالث وهو جمع المذكر السالم وأشار به الى وجوب تجريد الفعل مع استناده الى جمع المذكر السالم فلا يقال

قاموا الزيدون لما تقدم وقد جاء على خلاف ذلك ولذا قال ابن مالك

وقد يقال سعدا وسعدوا * والفعل للظاهر بعد مسند

فمنه قوله

يلومونني في اشتراء النخيل قومي فكلمهم يعذل

وقوله

نصروك قوم فاعتزت بنصرهم * ولو انهم خذلوك كنت ذليلا

وفي الحديث الصحيح أوخرجني هم بضم الميم وسكون الحاء المعجمة وكسر الراء والجميم وذالمال للنبي صلى

الله عليه وسلم ورقة بن نوفل وددت أن أكون معك اذ يخرجك قومك والأصل أوخرجوني هم ومع هذا

كان اللغة قليلة * تنبيه قال العلامة الصبان منع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة جأوني من جاءك لأنهم تسمع

في ذلك وضعفه في الغنى بأنه اذا كان سبب الحاق الواو ببيان جمعية الفاعل كان لحاقها هنا أولى لحفاء الجمعية

وقد جوز الزمخشري في لا يملككون الشفاعة الامن اتخذ عند الرحمن عهدا كون من فاعلا والواو علامة اه

فجعل هذا الباب موسعا وتسمى هذه اللغة بلغة أكلوني البراغيث (قوله ويقوم الزيدون) هو من النوع

الثالث الآن الفعل هنا مضارع (قوله وقام الرجال) هذا نوع رابع وهو الجمع المكسر من المذكر وأشار

به الى أن جمع المكسر يجوز تذكيره كما أنه يجوز تأنيثه ولم يذكر التأنيث لأن التأنيث هو الأصل وما أحسن

قول الزمخشري

ان قومي تجمعوا * ولقتلي تحدثوا

لا أبالي بجمعهم * كل جمع مؤنث

وقال بعضهم ان حذف التاء أجود فيما ذكر من جمع التكسير مطلقا أي مذكرا كان أو مؤنثا ومثله الجمع بالألف

والتاء من المذكر كالطلحات واسم الجمع كفوم ورهط وغير ذلك (فائدة حسنة) قال ابن جني اذا أنتت الجمع

العاقل أعدت اليه الضمير مؤنثا وان ذكرته أعدته اليه مذكرا تقول قامت الرجال الى اخوتها وقاموا الى اخوتهم

اه يس على الفا كهي (قوله ويقوم الرجال) هو من النوع الرابع الآن الفعل هنا مضارع (قوله وقامت

هند) هذا نوع خامس وهو المفرد المؤنث وأشار به الى أنه اذا أسند الفعل الى مؤنث حقيق وجب تأنيثه وذلك

ليدل على تأنيث الفاعل وكان حقها أن لا تلحقه لأن معناها في الفاعل الآن الفاعل لما كان كجزء واحد من

الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على معنى في الفاعل كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في الأفعال

الخمسة ويجب أيضا تأنيث الفعل اذا كان الفاعل ضمير مستتر القابلة مطلقا سواء كان التأنيث حقيقيا أو مجازيا

تقول هند قامت وشمس طلعت وانما وجب في شمس طلعت مع أن التأنيث مجازي لثلاث يتوهم أن ثم فاعلا

مذكرا منتظرا اذ يجوز أن يقال شمس طلعت قرنهما فان قيل اذا قدم المؤنث الحقيقي فأي فائدة في تأنيث الفعل

مع أناسلم أنه انما أنت ليعلم في البداهة أن فاعله مؤنث وهنما معلوم أولا أجيب بأن التوهم المذكور يأتي هنا

أيضا اذ يمكن أن يقال هند قام أبوها وجاز الأمران في مجازي التأنيث الغير المقدم تقول طلعت الشمس وطلعت

(ويقوم الزيدان)

فيقوم فعل مضارع

والزيدان فاعل

مرفوع بالألف (وقام

الزيدون) فقام فعل

ماض والزيدون فاعل

مرفوع بالواو نيابة

عن الضمة لأنه جمع

مذكر سالم (ويقوم

الزيدون) فيقوم فعل

مضارع والزيدون

فاعله (وقام الرجال)

فالرجال جمع تكسير

فاعل قام (ويقوم

الرجال) فالرجال فاعل

يقوم (وقامت هند)

فقام فعل ماض والتاء

علامة التأنيث

زيد وبين قولنا زيد ضرب قلنا الفرق ظاهر لأننا إذا قلنا زيد لم يلزم من وقوف الدهن على معنى هذا اللفظ أن يحكم بأسناد معنى آخر إليه أما إذا فهمنا معنى لفظ ضرب لزم منه حكم الدهن بأسناد هذا المفهوم إلى شيء ما إذا عرفت هذا فنقول إذا قلنا زيد ضرب فقد حكم الدهن بأسناد مفهوم ضرب إلى شيء ثم يحكم الدهن بأن ذلك الشيء هو زيد الذي تقدم ذكره حينئذ قد أخبر عن زيد بأنه هو ذلك الشيء الذي أسند الدهن مفهوم ضرب إليه وحينئذ يصير قولنا زيد ضربا عنه وقولنا ضرب جملة من فعل وفاعل وقعت خبرا عن ذلك مبتدا اهـ **تنبيه** حكى ابن هشام أن الكوفيين أجازوا في قوله تعالى إن امرؤ هلك أن يكون امرؤ فاعلا لهلاك وإن كان متقدما عليه وذلك لأنهم أجازوا تقديم الفاعل على الفعل فقل ما فائدة الخلاف بين أهل البلدين قلنا فائدة تظهر في التثنية والجمع فنقول على رأى البصريين الزيدان قاما والزيدون قاموا وعلى رأى الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام **(قوله فعله)** أى وأشبهه كاسم الفاعل نحو أقام الزيدان والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو زيد حسن وجهه بالرفع وأمثلة المبالغة نحو أضراب زيد والمصدر نحو عجبت من ضرب زيد عمرا بتنوين ضرب ورفع زيد واسم المصدر نحو عجيت من عطاء الدنانير زيد واسم الفعل نحو هيات العقيق والظرف نحو زيد عندك غلامه والجار والمجرور نحو زيد في الدار غلاما وأفعال التفضيل نحو مررت بالأفضل أبوه واسم موضوع موضع الفعل نحو اياك أنت وزيد أن تخرجاً فانت تؤكد للضمير المستتر في ايا يصح عطف وزيد عليه ولبعضهم في هذا نظما على سبيل الغز

أبن لى ماضير ذو ضمير * له رفع به وله استتار
وقد عدوه فاعله وقالوا * له التوكيد صار له اعتبار

وقلت محبياً لغرابة هذا الغز

أجبت وذاك في اياك أننا * وزيد اذ بعطف قد يصار
على ما كان مستترا بابا * فالتوكيد صار له اعتبار

(قوله نحو قام زيد الخ) مثل بمثلين الأول لما يرفعه الماضى والثانى لما يرفعه المضارع **(قوله وهو)** أى الفاعل على قسمين **(قوله بلا قيد)** أى بلا قيد التكلم ولا الخطاب ولا الغيبة **(قوله مادل على متكلم)** الأولى ليكون جارياً على نسق ما قبله مادل على مسماه بقيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة وعدل عن ذلك تفننا **(قوله فالظاهر)** يرفعه مامر ولا يرفعه فعل أو اسم الفعل بمعنى الأمر **تنبيه** * أوجب الامام السكاكى أن يكون رجل في قولك رجل جاءني بدلا من الضمير المستتر وقال لأنه لو جعل فاعلا ثم قدم وجعل مبتدأ صار مبتدأ منكرا بغير مسوغ فأحوجه الى ذلك التكلف لأن من شرط التخصيص عنده أن لا يكون الاسم المتقدم بحيث لو أخر صار فاعلا معنى لالفاظا ورده القزوينى بأن في ذلك مكبرة وأجاب الامام الفنارى بأنه ليس المراد أن المرفوع في مثل عرف رجل بدلا من أن رجل عرف مقدر بعرف رجل على أن لا يكون بدلا حتى ان رجلا عرفا فيكون مقدر بعرفا رجلا فهو دائما في التقدير دون التحقيق **(قوله نحو قولك قام زيد)** مثل المصنف بعشرة أنواع وهذا النوع هو المفرد المذكور **(قوله وقام الزيدان)** هذا نوع ثان وهو المثنى المذكور وأشار به الى أنه يجب تجريد الفعل وإن أسند الى المثنى أو المجموع قال ابن مالك وجرد الفعل اذا ما أسندا * لاثنتين أو جمع كفاضل الشهدا

وأما وجب التجريد لأنك اذا قلت قاما الزيدان وقاموا الزيدون لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم ومثله في تثنية الوصف وجمعه فالتزم توحيد المسند دفعا لهذا الابهام وهذا هو الفارق بين التانيث وبين التثنية والجمع حيث أحقوا علامة التانيث دون ما هنا ككسائى وقد يلحق الفعل الألف مع اسناده الى اثنتين فنه قوله

تولى قتال المارقين بنفسه * وقد أسماه مبعده وحميم

فعله) نحو قام زيد ويقوم
عمرو) وهو على قسمين
ظاهر) وهو مادل على
مسماه بلا قيد كزيد
ورجل (ومضمر)
وهو مادل على متكلم
أو مخاطب أو غائب
كأنا وأنت وهو
(فالظاهر نحو قولك
قام زيد) فقام فعل
ماض مبنى على فتح
ظاهر في آخره وزيد
فاعله مرفوع بالضمه
الظاهرة (ويقوم زيد)
فيقوم فعل مضارع
مرفوع لتجرده عن
الناصب والجازم وزيد
فاعل مرفوع بالضمه
(وقام الزيدان) فقام
فعل ماض والزيدان
فاعل مرفوع بالألف
نيابة عن الضمة لأنه مثنى

للخيل اه (قوله الفاعل) أى اصطلاحاً وأما لغة فهو من أوجد الفعل سواء تقدم في الذكر على فعله أو تأخر اه فأكفى على التهمة وما أراه غيره وهو إشارة إلى أن زيد من قولك زيد قائم فاعل لأنه الذى أوجد القيام وقائم زيد مثله (قوله هو الاسم) أى الصريح أو المؤول لوجود سابق ولو تقدير أو هو هنا أن المفتوحة المشددة وأن الناصبة للفعل وما نحو أو لم يكفهم أنا أنزلنا أليمان للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وقول الشاعر يسر المرء ما ذهب اليلالى * وكان ذهابهم له ذهاباً

أى ذهابها وانما يقدر منه أن الساكنة النون لعدم ثبوت تقدير غيرها نحو * وما راعنى الايسر * أى الآن يسير أى سيره وليس عند البصريين فاعل مؤول بلاسابق واستثنى بعضهم باب التسوية نحو سواء عليهم أنذرهم خلافاً للكوفيين قال بعضهم لاجحة لهم فى نحو ثم بداهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حيث أولوا ليسجننه بالسجن بفتح السين على أنه فاعل بد الاحتمال أن يكون فاعل بد اضميراً مستترا راجعاً الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بداهم بداء كجاء مصرح به فى قوله * بدالى من تلك القلوص بداء * ومثله قوله تعالى تبين لكم كيف فعلنا بهم أى جواب كيف فعلنا وقوله تعالى أولم يهدلهم كم أهلكنا أى كثرة أهلاكنا والكوفيون استدلوا بتلك الآيات فجوزوا نحو يعجبني يقوم زيد وظهر لى أقام زيد (قوله المرفوع) قال الشيخ خالد فى شرح المتن أن هذا التعريف رسم بخواص الفاعل وهو مبنى على مقاله بعض أن الأمور الاصطلاحية لا يمكن الوقوف على ذاتياتها جزماً فجميع تعاريفها رسوم لجواز أن لها ذاتيات غيرها بينهما لزوم مساواة أعم ولا أخص قال الفخر الرازى فى نظير هذا المقال وهو عن التحقيق بعزل اذهى أمور اعتبارية يلاحظها الواضع ويضع الألفاظ بازائها ولا ماهية لها عند الواضع الا هذه الأمور فالتعريف به أحد على أن عدم الجزم بأن هذه الأمور ذاتيات لا يوجب الجزم بأن التعريف رسم كما هو ظاهر نقله عنه قاضى القضاة مولانا شيخ الاسلام زكريا الأنصارى على ايساغوجى فى آخر الكليات الخمس ولقد كان يخطر ببالى بالله الحمد اه أمير على الأزهرية ووجه كون ما ذكره المصنف ربما أن الرفع خاصة لكن لاعلى الاطلاق بل بقيد كون الرفع بالفعل المذكور قبله اذ لو كان الرفع المطلق خاصة للفاعل لجه لسان صحيح الفهم فضلاً عن لسان عليه اذ يتحقق فى النائب والمبتدأ والخبر فلذا كان هذا الرسم تاماً لا ناقصاً والتام ما ذكر فيه جنس وهو هنا الاسم وخاصة وهو قوله المرفوع الى آخر ما ذكره وقد علمت رده ممام (قوله أيضاً المرفوع) أى لفظاً نحو قال الله أو تقديراً للتعذر نحو جاء الفتى أو لتقل نحو جاء القاضى وقد يجر لفظه باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس أو اسمه نحو من قبله الرجل امرأته الوضوء أو بمن الزائدة نحو ما جاءنا من بشر أى ما جاءنا بشير أو الباء الزائدة نحو كفى بالله شهيداً أى كفى الله وفى هذا قلت نظماً

(الفاعل هو الاسم المرفوع المذكور قبله)

وقد يجر لفظه نحو كفى * بالموت واعظاً ونكرى من نقي

وأبهم المصنف رافع الفاعل ليكون كلامه جارياً على القولين فى رافعه والصحيح عند سيويه أن رافعه ما أسند اليه من فعل أو شبهه وقال خلف الأحمر أن رافعه هو الاسناد ووجه بعضهم أن العامل هو ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب وهو الفاعلية وتوجيه مذهب سيويه قد قدمناه فى باب الاعراب عن الرضى **تنبيه** قد ينصب الفاعل ويرفع المفعول به اذا أمن اللبس وجميع من كلامهم خرق الثوب المسهار وكسر الزجاج الحجر وهو مسموع لا يقاس عليه قال ابن مالك فى الكافية

ورفع مفعول به لا يلتبس * مع نصب فاعل رويوا فلا تقس

(قوله المذكور قبله فعله) هذا الكلام يلوح بل يصرح الى وجوب تقديم الفعل على الفاعل وهو كذلك قال الرازى لأن الفعل اثباتاً كان أو نفياً يقتضى أمراً ما يكون هو مستنداً اليه فخصول ماهية الفعل فى الذهن يستلزم حصول شيء يسند الذهن ذلك الفعل اليه والمنتقل اليه متأخر بالرتبة عن المنتقل عنه فلما وجب كون الفعل مقدماً على الفاعل فى الذهن وجب تقدمه عليه فى الذكر فان قالوا لا نجد فرقاً فى العقل بين قولنا ضرب

الناشئة عن الإشارة بالغير بالتعبير بما يشعر بعدم الحصر فيها والجواب الأول هو أولى ولنا جواب ثالث وهو عدمية خروج ما ذكر بقوله المبتدأ والخبر وأريد به الأصلية فإن اسم غير لا أصله مبتدأ وخبر لا أصله خبر فليتأمل (قوله) (وهي الفاعل) بدأ به لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور ولأن عامله لفظي كاسيائي مبسوطا في باب الفاعل قال الراوي والسبب في كون الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا كون الفاعل واحدا والمفعول أشياء كثيرة لأن الفعل قديتعدى الى مفعول واحد وإلى مفعولين وإلى ثلاثة ثم يتعدى أيضا إلى المفعول من أجله وإلى الظرفين وإلى الحال فلما كثرت المفاعيل اختير له أخف الحركات وهو النصب ولما قل الفاعل اختير له أثقل الحركات وهو الرفع حتى تقع الزيادة في العدد مقابلة للزيادة في المقدار فيحصل الاعتدال اهـ (قوله) (نحو جاء زيد الخ) مثل بأربعة أمثال إشارة إلى أن الفاعل أمام مرفوع بالضمة الظاهرة أو المقدرة فالأول لفظ زيد والثاني للتعذر أو للتقليل أو للنسبة فالأول لفظ الفتى والثاني لفظ القاضي والثالث لفظ غلامى فالفتى والقاضى وغلامى كما فاعل لأنه معطوف على الفاعل والمعطوف على الفاعل فاعل أيضا (قوله) الذى لم يسم فاعله) أى لم يذكر فاعله الاصطلاحى بأن ترك ولم يقصد قولنا الفاعل الاصطلاحى لا يرد نحو أنبت الريح البقل ونحو

أشباب الصغير وأفنى الكبير كمر العداة ومر العشى

فإن كلامنا من البقل وأشباب الصغير وأفناء الكبير اسم حذف فاعله الحقيقي وهو الله تعالى وليس بمدخل تحت مانحن فيه وإضافة فاعل إلى ضمير المفعول لأدنى ملازمة أى لكون الفاعل فاعلا بفعل متعلق بالمفعول صحت الإضافة إلى ضمير المفعول فلا يقال كيف يضاف إلى ضمير المفعول مع أنها ما هو فاعل الفعل لا فاعل المفعول فتفتن (قوله) (نحو ضرب زيد) بضم الضاد وكسر الراء وقوله ويضرب عمرو بضم الياء وفتح الراء (قوله) (والمبتدأ) أى ولو مجرورا بحرف الجر الزائد كما في بحسبك درهم (قوله) (قائمون) الواو عائدة للجماعة لا للجمع كما علمت (قوله) (وأخواتها) أى نظائرها كاسيائي (قوله) (والتابع للمرفوع) أى ولو محلا كما في كفى بالله العليم شهيدا برفع العليم لأنه نعت للمرفوع محلا (قوله) (وهو) أى مطلق التابع لا بقيد كونه مرفوعا والحقيقة أنه خمسة والخامس عطف البيان ولعله إنما تركه لاستغنائه بالبدل إذا صح أن يكون بدلا صح كونه عطف بيان إلا في لفظة قليلة قال ابن مالك وصالحا لبدلية يرى * في غير نحو يا غلام يعمر

ونحو بشر تابع البكرى * وليس أن يبدل بالمرضى

(قوله) (والعطف) أى للنسق اذ هو المراد في كلام مؤلفنا (قوله) (على سبيل التعداد بفتح التاء) قال الصبان ومذهب البصريين أن التفعال بالفتح مصدر فعل المحقق جى به كذلك للتكثير والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب الفاعل ﴾

قال الرازى قال الخليل الأصل في الرفع الفاعل والبواق مشبهة به وقال سيويه الأصل هو المبتدأ والبواق مشبهة به وقال الأخفش كل واحد منهما أصل برأسه واحتج الخليل بأن جعل الرفع اعرابا للفاعل أولى من جعله اعرابا للمبتدأ والأولية تقتضى الأولية بيان الأول أنك إذا قلت ضرب زيد بكر باسكان المهملتين لم يعرف أن الضارب من هو والمضروب من هو أما إذا قلت زيد بقائم باسكانهما عرفت من نفس اللفظتين أن المبتدأ أيهما والخبر أيهما فنبت أن افتقار الفاعل إلى الاعراب أشد فوجب أن يكون الأصل هو وبيان الثانى أن الرفعية حالة مشتركة بين المبتدأ والخبر فلا يكون فيها دلالة على خصوص كونه مبتدأ ولا على خصوص كونه خبرا أما لا شك أنه في الفاعل يدل على خصوص كونه فاعلا فثبت أن الرفع حق الفاعل إلا أن المبتدأ لما أشبه الفاعل في كونه مسندا إليه جعل مرفوعا رعاية لحق هذه المشابهة وحجة سيويه أنا بينا أن الجملة الاسمية مقدمة على الجملة الفعلية فاعراب الجملة الاسمية يجب أن يكون مقدما على اعراب الجملة الفعلية والجواب أن الفعل أصل في الاسناد إلى الغير فكانت الجملة الفعلية مقدمة وحينئذ يصير هذا الكلام دليلا

وهي الفاعل) نحو جاء زيد والفتى والقاضى وغلامى (والمفعول الذى لم يسم فاعله) نحو ضرب زيد ويضرب عمرو (والمبتدأ وخبره) نحو زيد والفتى والقاضى وغلامى قائمون (واسم كان وأخواتها) نحو كان زيد قائما (وخبر ان وأخواتها) نحو ان زيدا قائم (والتابع للمرفوع وهو أربعة أشياء النعت) نحو جاء زيد الفاضل (والعطف) نحو جاء زيد وعمرو (والتوكيد) نحو جاء زيد نفسه (والبدل) نحو جاء زيد أخوك وهذه كلها مذكورة هنا اجمالا على سبيل التعداد وسيد كر كل واحد منها في باب مفصلة والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ باب الفاعل ﴾

(قوله ومنعه البصريون) قال بعضهم لم تنف لها على شاهد في كلام العرب يستدل به على الجزم بها ومنه البصريين أنها يجازى بها معنى لا عملا وأما تعليلهم بقولهم لوجوب موافقة شرطها لجوابها أعني تأتي ذلك في قولك كيف تصنع أصنع وقد توجد المخالفة كما في قوله تعالى يتفق كيف يشاء أى كيف يشاء يتفق ومعلوم أن الاتفاق غير المشيئة وليت شعري ما حملهم على ذلك (قوله) وإذا في الشعر خاصة هذا زائد على الثمانية عشر قدمناه في أول المبحث (قوله في الشعر خاصة) أى فانه لا يجزم بها الا في الشعر خاصة فلا يوجد لافي قليل من الكلام ولا في كثير خلافا لبعضهم حيث جوز ذلك في الشعر على قلة قال ابن مالك في السكاكية

وشاع جزم باذا حملا على * متى وذا في الشعر لن يستعملا

(قوله) وإذا تصبك خصاصة فتحمّل) بالحاء المهملة وفي رواية بالجيم وصدره (استغن ما أغناك ربك بالغنى) قائله عبد القيس بن خفاف بن عمرو بن حنظلة اسلاى وهو من بحر الكامل وتفاعيله متفاعلن متفاعلن متفاعلن مرتين والخصاصة الحاجة والشدة والتحمّل تسكف المشقة والتجمل اظهار الجمال بالتعفف (الاعراب) استغن فعل أمر وما مصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها مصدرا أغناك ربك فعل ومفعول وفاعل بالغنى جار ومجرور متعلق بأغناك أو باستغن وهو عندى أولى وإذا اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ومحلّه نصب على الظرفية الزمانية هنا وباقي الاعراب في الشرح (قوله بحركة الروى) سمى رويا لأنه مأخوذ من الروية وهى الفكرة لأن الشاعر يتفكر فيه فهو فعيل بمعنى مفعول أو مأخوذ من الرواء بالكسر والمدو هو الحبل الذى يضم به شىء الى شىء لأنه يضم أجزاء البيت ويصل بعضها ببعض فهو فعيل بمعنى فاعل وهو عند العروضيين حرف بنيت عليه القصيدة ونسبت اليه فيقال قصيدة لامية أو دالية أو ميمية وهكذا (تتمة) أسماء الشرط ما كان منها ظرفا مطلقا سواء كان زمانيا كأى فى أى يوم تصم أصم أو مكانيا كفى فى أى مكان تجلس أجلس فمحلّه نصب على الظرف بفعل الشرط كما ذكرنا أولا فى مواضع قال الأهدل اذا فان العامل فيها جوابها على قول الأكثر وعند المحققين العامل فيها شرطها اه وما أريد به الحدث كهما فى قولك كهما تجلس فيه أجلس أى أى جالس فنصب على المفعول المطلق بفعل الشرط أيضا ونحو من يقيم أقيم مرفوع على أنه مبتدأ خبره فعل الشرط أو مع جوابه على ما قدمنا ونحو أى تضرب أضرب مفعول به والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب مرفوعات الأسماء﴾

معنى الباب والأسماء مرفوعة فى صدر الكتاب ثم إضافة مرفوعات الى الأسماء من إضافة الصفة للموصوف أى الأسماء المرفوعة أو من الإضافة البيانية أى المرفوعات التى هى الأسماء لكن الأولى أن تكون بمعنى من أى المرفوعات من الأسماء وقد صرحت فى بعض العبارات والمرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة لأن موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمعه جمع مؤنث مطرد كالصفات للذكر من الخيل والأيام والحاليات والجمال الراسيات ويصح أن يكون جمعا لمرفوعة أيضا أى كلمة مرفوعة ولا ينافيه قوله بعد سبعة بالتأنيث لما قدمنا عند قول المؤلف إحدى الزوائد الأربع فلترجع ثم وخرج بقيد الأسماء المرفوعات من الأفعال فانها تقدمت فى قوله هناك وهو مرفوع أبدا وقدم الأفعال لأنها عاملة فى الأسماء والأسماء ليس لها دخل فى عمل الأفعال غالبا ورتبة العامل مقدمة على رتبة العمول وتخرج أيضا النصوصات والمجرورات من الأسماء (قوله المرفوعات سبعة) لا يخفى أن المرفوعات أكثر من سبعة اذبقى منها اسم أفعال المقاربة نحو كاد زيد يقوم واسم ما ولا تواتر المشبهات بليس وخبر لا التى لنفى الجنس وبعضهم أجاب بأنها داخلة فى أخوات كان وأن المراد بأخوات كان نظائرهما فى رفع البتد أو نصب الخبر وبأخوات ان نظائرهما فى نصب البتد أو رفع الخبر ومعلوم أن غير لا التى لنفى الجنس داخلة فى كان وأخواتها ولا التى لنفى الجنس داخلة فى ان وأخواتها وأجاب الشنوائى أنه لا يراد بقوله سبعة حقيقة الحصر بل المراد التسهيل على المبتدى بمنعه عن التوجه لغيرها الواقع فى المشقة

ومنعه البصريون
مثاله كيفما تجلس
أجلس فكيفما اسم
شرط جازم وما بعده
شرطه وجوابه وجزاؤه
(وإذا فى الشعر خاصة)
هذا زائد على الثمانية
عشر وسمع الجزم باذا
فى الشعر لافي النحو وما
سمع قول الشاعر

* وإذا تصبك خصاصة
فتحمّل *

فتصب فعل الشرط
ورجملة تحمل جوابه
فالفاء رابطة للجواب
وتحمل فعل أمر مبنى
على سكون مقدر منع
من ظهوره اشتغال
الحل بحركة الروى والله
سبحانه وتعالى أعلم
(باب مرفوعات الأسماء)
المرفوعات سبعة

مثله في ماء أصله موه بدليل مياه هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أصلها مه بمعنى اكفف زيدت عليها ما فحدث التركيب معنى لم يكن قبل التركيب وهو الشرطية وأجازه سيويه قال الصبان قال الدماميني لمن قال بالبساطة أن يكتبها بالياء ولمن قال أصلها ماما أن يكتبها بالألف فانظره (قوله فهمما اسم شرط) قاله الجمهور بدليل عود الضمير عليها في قوله تعالى مهما تأتتا به من آية وزعم السهيلي وابن يسعون أنها حرف وعلى القول الأول فهمما مبتدأ مبني على السكون في محل رفع وتفضل فعل مضارع مجزوم على أنه فعل الشرط وهو وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ والعائد محذوف تقديره مهما تفعله (قوله واذا ما) وهي للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط (قوله وهي حرف مثل ان) هذا ما ذهب اليه سيويه بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت ان ما تقم أقم معناه ان تقم أقم وقال المبرد وابن السراج والفارسي انها ظرف زمان وأن المعنى في المثال متى تقم أقم واحتجوا بأنها قبل دخول ما كانت اسما والأصل عدم التغير وأجيب بأن التغير قد تحقق بدليل أنها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على أنها نزاع منها ذلك المعنى البتة واعتراض بأنه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فانه موضوع لأحد الزمانين الحال والاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب زمانه الى الماضي مع بقاء ذاته على أصلها اه تصريح (قوله وأى) هو موضوع لشيء يكون من جنس ما يضاف اليه فهو في قولك أيهم يتم أقم لمن يعقل وفي قولك أى الدواب تركب أركب لما لا يعقل وفي قولك أى يوم تصم أصم للزمان وفي قولك فى أى موضع تجلس أجلس للمكان (قوله فأيا اسم شرط جازم) وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره لأنه مفعول مقدم لتضرب (قوله ومتى) هو موضوع للزمان ثم ضمن معنى الشرط (قوله متى اسم شرط جازم) محله نصب على الظرفية الزمانية (قوله وأيان) بفتح الهمزة وكسرها لغة سليم وقرئ بها شاذ وهي لا تختص بالزمان المستقبل وهو صريح بمثل السكاكي والتزويبي بأيان جئت والذي في التسهيل وكلام أبي حيان أنها تختص بالمستقبل كقوله تعالى أيان يبعثون فلا يقال أيان خرجت قاله الدماميني اه صبان (قوله فأيان اسم شرط جازم) مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية الزمانية (قوله وأين) هو اسم موضوع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط (قوله فأين اسم شرط جازم) مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية والعامل فيه تنزل (قوله ومازائدة) على سبيل الجواز قال الأهدل قال أبو البقاء دخول ما على أين يقوى معناها في الشرط ويجوز حذفها اه (قوله وأنى) وهو اسم موضوع للمكان ثم ضمن معنى الشرط كأين وقيل للزمان كمتى وقيل للحال ككيف وقيل للثلاثة وقد جوزت في قوله تعالى فاتوا حرثكم أنى شئتم أى من أين شئتم أو فى أى وقت شئتم أو كيف شئتم اذا كان المآل واحدًا وهو محل الحرث الذي هو القبل دون الدبر اه أهمل في شرح التتمعة (قوله فأنى اسم شرط جازم) مبني على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية (قوله وحيثا) اما وجبت زيادة ما فيها لتكفيها عن الاضافة فيتأتى الجزم بها وانما لم يحتج بالاضافة والجزم لأن المضاف اليه حال محل الاسم فهو واجب الجزم فكيف يجزم وهي اسم موضوع للدلالة على المكان وتضمن معنى الشرط اذا اتصلت به وأجاز الأخفش استعمالها بمعنى الزمان قال الشاعر

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان

قال في المعنى وهذا البيت دليل عندى على محيئها للزمان اه خلافا لظاهر عبارة الشيخ خاله في التصريح فراجع ان شئت (قوله حيثما تستقم) هو من بحر الخفيف وتقطيعه فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن ولم يعرف قائله والاستقامة الاعتدال والنجاح الظفر بحاجة (الاعراب) لفظ الجلالة فاعل ليقدروا نجاحا مفعول به في حرف جر غاية مجرور بفي مضاف والأزمان مضاف اليه والمعنى في أى زمن تعدل ولا تخرج تظفر بحاجتك في باقى الأيام والاستقامة هو أمر شيب النبي ﷺ وفي الحديث شيتنى هود (قوله وكيفا) هي موضوع لتعميم الأحوال (قوله الجزم بها قاله الكوفيون) وبه قال من البصريين قطرب وهو شاذ

فهما اسم شرط جازم وتفضل الأول مجزوم بها على أنه فعل الشرط والثاني كذلك على أنه جوابه وجزاؤه (واذا ما) هي حرف مثل ان نحو اذا مقيم زيد يقيم عمرو واعرابه كاعراب مثال ان وقد تقدم (وأى) نحوأيا تضرب أضرب فأيا اسم شرط جازم وما بعده مجزوم به على أنه شرطه وجوابه وجزاؤه (ومتى) نحو متى تأكل آكل متى اسم شرط جازم وما بعده شرطه وجوابه وجزاؤه (وأيان) نحو أيان ماتعدل أعدل فأيان اسم شرط جازم ومازائدة وما بعده شرطه وجوابه وجزاؤه (وأين) نحو أينما تنزل أنزل فأين اسم شرط جازم ومازائدة وما بعده شرطه وجوابه وجزاؤه (وأنى) نحو أنى تستقم ترجع فأنى اسم شرط جازم وما بعده شرطه وجوابه وجزاؤه (وحيثا) نحو حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا حيثما اسم شرط جازم وتستقم فعل الشرط ويقدر جوابه (وكيفا) الجزم بها قاله الكوفيون

في كونه التماسا اه يس على التوضيح (قوله ثم أخذ يتكلم) عطف على متوهم أي ذكر ما هو ثم أخذ
وأخذ من أفعال الشروع يرفع الاسم وينصب الخبر وخبره مضارع مجرد من أن وجوبا قال ابن مالك
ومثل كاد في الأصح كريا * وترك أن مع ذى الشروع وجبا
كأنشأ السائق يحدو وطفق * كذا جعلت وأخذت وعلق
(قوله على ما يحزم فعلين) الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه قال أبو حيان التسمية بالجواب والجزاء
مجاز فان الجزاء الثواب أو العقاب على فعل والجواب ما وقع في مقابلة كلام السائل لكن لما أشبه الفعل
الثاني في ترتيبه على الأول الجزاء والجواب ممي جزاء وجوبا اه ملخصا قال سم دعوى التجوز صحيحة
باعتبار اللغة أما باعتبار الاصطلاح فهي ممنوعة بل الظاهر أن التسمية حقيقة اصطلاحية اه صبان
﴿ تنبيه ﴾ ان هذه الأحرف التي تجزم فعلين في الحاق ما على ثلاثة أضرب لا يحزم الا مقترنا بها وهو
حيث واذ وكيف وأجاز بعضهم الجزم بالأولين بدون ما وضرب لا يلحقه ما وهو من ومهما وأنى وما وأجازه
الكوفيون في من وأنى وفيهما كما سببنا ان شاء الله تعالى في عملها وضرب يجوز فيه الأمران وهو ان وأنى
ومنى وأين وأيان ولبعضهم نظما كما في السجاعي

قد لزمت ما حيتا واذا * وامتنعت في من وما ومهما
كذلك في أنى وباقيها أنى * وجهان اثبات وحذف ثبتا
(قوله وان) بكسر الهمزة هي ترد لأربعة أقسام نظمت ذلك فقلت

وان على أربعة أقسام * وهذه تخص بالأحكام
شرطية وهي التي توصل * كذلك تخفيف التي تثقل
وزيد في مان يقوم أحمد * والتنى قد أتى ورنى أحمد

وأشرت بقولي وهي التي توصل إلى أنها أم الباب بالنسبة إلى الأدوات (قوله يحزم فعلين) سواء كان مضارعين
نحو وان تعود وانعد أو ماضيين نحو وان عدم عدنا أو ماضيا مضارعا نحو ان كان زيدا قائما أقم وعكسه وهو
قليل حتى خصه الجمهور بالشعر وذهب الفراء ومن تبعه إلى جوازه في الاختيار ومنه ان نشأ نزل عليهم من
السما آية فظلت أعناقهم لها خاضعين لأن تابع الجواب جواب فاذا تسلطت على المضارع جزم لفظه أو الماضي
فمحله فهذا مراد قول بعضهم قديحزم فعلا وجملة (قوله فيقيم الأول مجزوم بان) قيل الأدوات لم تعمل الا في
الشرط والشرط وحده عمل في الجواب أو هو مع الأدوات لضعفها وحدها وقيل الشرط والجواب تجازما
ونظمت ذلك فقلت وأدوات الجزم للفعلين * هي التي تعمل جزم ذين
وقيل جزم الشرط بالاداة * جزم الجزا بالشرط أو مع هاتي
بسبب الضعف فيستعين بما * تجزمه قيل هما تجازما

(قوله وما) وهي نوعان زمانية أثبت ذلك الفارسي وأبو البقاء وأبو شامة وابن برى وابن مالك وهو ظاهر في
قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم قاله في المعنى وغير زمانية وهو
ما مثله الشارح (قوله ما اسم شرط جازم) وهو مفعول مقدم لتفعل الذي هو فعل الشرط أي أي شيء تفعل
بالنصب أفعل فمابني على السكون في محل نصب (قوله ومن) هو موضوع لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط
(قوله فمن اسم شرط جازم) محله رفع بالابتداء والخبر جملة الشرط على الرجح وقيل جملة الجواب وقيل هما
ولا يرد على الأول أن الفائدة متوقفة على الجواب لأن توقعها عليه من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرة
فقولك من يقيم لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل من الناس يقوم اه من بعض حواشي الشيخ
خالد كالشواني (قوله ومهما) المختار أنها بسيطة اذ لا يقوم على التركيب دليل وقيل مركبة وعلى هذا فقال
بعضهم أصلها ما الأولى شرطية والثانية زائدة فتقل اجتماعهما فأبدلت ألف الأولى هاء وانما ساغ ذلك لوجود

مضارع مجزوم بلا
الدعائية إلى هنا انتهى
الكلام على ما يحزم
فعلا واحدا ثم أخذ
يتكلم على ما يحزم
فعلين فقال (وان) وهي
حرف يحزم فعلين
الأول فعل الشرط
والثاني جوابه وجزاؤه
نحو ان يقيم زيد يقيم
عمر وفيقيم الأول مجزوم
بان على أنه فعل الشرط
والثاني مجزوم بها أيضا
على أنه جوابه وجزاؤه
(وما) نحو ما تفعل افعل
فما اسم شرط جازم
تجزم فعلين الأول فعل
الشرط والثاني جوابه
وجزاؤه فتفعل الأول
مجزوم بها على أنه فعل
الشرط والثاني أيضا
مجزوم بها على أنه جوابه
وجزاؤه (ومن) نحو
من يقيم أقم معه فمن
اسم شرط جازم تجزم
فعلين فيقيم الأول
مجزوم بها على أنه فعل
الشرط والثاني أيضا
مجزوم بها على أنه جوابه
وجزاؤه (ومهما) نحو
مهما تفعل افعل

(وَأَمَّا) هِيَ لِمَا الْا
أَنهَا اقْتَرَنْتْ بِهَمْزَةِ
الاسْتِفْهَامِ نَحْوُ أَمَّا
أَحْسَنُ إِلَيْكَ فَالْهَمْزَةُ
لِلِاسْتِفْهَامِ التَّيْرِي
وَلِمَا حَرَفُ نِي وَجَزَمَ
وَقَلْبَ وَأَحْسَنَ فَعَلَ
مُضَارِعَ مَجْزُومَ بِمَا
(وَلَامُ الْأَمْرِ) نَحْوُ لِيَنْفُقْ
ذَوْسَعَةً فَالْا لَامُ الْأَمْرِ
وَيَنْفُقُ فَعَلَ مُضَارِعَ
مَجْزُومَ بِلَامِ الْأَمْرِ وَذُو
فَاعِلَ مَرْفُوعَ بِالْوَاوِ
لِأَنَّهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى
وَسَعَةٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ
بِالْكَسْرِ الظَّاهِرَةِ
(وَالِدَعَاءِ) لَامُ الدَّعَاءِ
هِيَ لَامُ الْأَمْرِ لِأَنَّهَا
مِنَ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى
فَتُسَمَّى لَامُ الدَّعَاءِ تَأْدِيبًا
نَحْوُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ
فَالْا لَامُ الدَّعَاءِ وَيَقْضِ
فَعَلَ مُضَارِعَ مَجْزُومَ بِلَامِ
الدَّعَاءِ وَعَلَامَةٌ جَزَمَهُ
حَذَفَ حَرَفَ الْعَلَاوَةِ
إِلَاءَ وَالْكَسْرَةَ قَبْلَهَا
دَلِيلٌ عَلَيْهَا (وَلَا فِي
النَّهْيِ) نَحْوُ لَا تَخَفْ
فَلَانَاهِيَةٌ وَتَخَفَ فَعَلَ
مُضَارِعَ مَجْزُومَ بِلَا
النَّاهِيَةِ (وَالِدَعَاءِ)
لَا الدَّعَائِيَّةُ هِيَ لَا النَّاهِيَّةُ
لِأَنَّهَا مِنَ الْأَدْنَى إِلَى
الْأَعْلَى نَحْوُ رَبَّنَا
لَا تَوَاضَعْنَا فَعَلْنَا

حَمَلَ الْمُخَاطَبُ عَلَى الْإِقْرَارِ بِمَا بَعْدَ النَّفْيِ نَحْوُ أَلَمْ تَنْسَ لَكَ صَدْرَكَ فَيَجَابُ يَبْلِي كَمَا فِي حَدِيثِ الْبَخَارِيِّ بَيْنَمَا
أَيُّوبُ يَغْتَسِلُ عَرِيَانًا نَفَرَ عَلَيْهِ جَرَادٌ مِنْ ذَهَبٍ فَجَلَّ أَيُّوبُ يَحْيَى فِي ثَوْبِهِ فَنَادَاهُ رَبُّهُ يَا أَيُّوبُ أَلَمْ أَكُنْ أَغْنَيْتَكَ
كَثَرَتِ قَالَ بَلَى وَعِزَّتِكَ وَلَكِنْ لَا غِنَى لِي عَنْ بَرِّكَتِكَ وَقَدْ تَبَقَّى عَلَى الْاسْتِفْهَامِ كَقَوْلِكَ مَنْ قَالَ لَمْ أَفْعَلْ كَذَا
أَلَمْ تَفْعَلْهُ أَيْ أَحَقُّ اتِّفَاءً فَعَلْتُكَ فَيَجَابُ بِنَعَمْ وَقَدْ تَجِبَى لَغَيْرِ ذَلِكَ كَالْا بَطَالُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا
أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَالتَّوْبِيخِ نَحْوُ أَلَمْ نَعْمَرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ أَهْلُ مِنَ الشَّنَوَانِي (قَوْلُهُ هِيَ لِمَا الْأَنْهَاءُ
اقْتَرَنْتْ بِهَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ) تَقْدِمُ أَنَّ هَذَا خَالَفَ لِمَا قَالَ الشَّيْخُ خَالِدٌ فِي شَرْحِ الْمَثْنِ وَأَنْ قَوْلُ شَارْحِنَا أَوْلَى (قَوْلُهُ
وَلَامُ الْأَمْرِ) اَعْلَمْ أَنَّ جَزَمَهَا فَعَلَى التَّكْلِيمِ الْمَبْدُوءُ بِالْهَمْزِ وَالْمَبْدُوءُ بِالنُّونِ حَالُ كَوْنِهِمَا مَبْنِيَيْنِ لِلْفَاعِلِ قَلِيلٌ لِأَنَّ
التَّكْلِيمَ لَا يَأْمُرُ نَفْسَهُ نَحْوُ قَوْلِهِ ﷺ قَوْمُوا فَلَا تُصَلُّ لَكُمْ وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ وَأَقْلَ
مَنْهُ جَزَمَهَا فَعَلَ الْفَاعِلُ الْمُخَاطَبُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا وَقَوْلُهُ ﷺ لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ
وَقَوْلُ الشَّاعِرِ لَتَقُمْ أَنْتَ يَا بْنَ خَيْرٍ قَرِيْشٍ * فَلْتَقْضِ حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ

لَا مَكَانَ الْاسْتِغْنَاءِ عَنْ هَذَا بِالْأَمْرِ بِالصِّفَةِ كَمَا هُوَ مَبْنِيٌّ فِي عِلْمِ التَّنْصِيْفِ (قَوْلُهُ نَحْوُ لِيَنْفُقْ) هَذَا مِثَالٌ لِلْأَمْرِ
وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ لِلتَّهْدِيدِ نَحْوُ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ كَأَمْرِ (قَوْلُهُ لَامُ الدَّعَاءِ هِيَ لَامُ الْأَمْرِ) قَدْ قَدِمْنَا ذَلِكَ فَلَا تَعْتَمِدُ
(قَوْلُهُ وَالْكَسْرَةُ قَبْلَهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا) أَيْ لِأَنَّ الْإِلَاءَ تَقْتَضِي كَسْرَ مَا قَبْلَهَا وَنَظِيرُهُ الْوَاوُ تَقْتَضِي ضَمَّ مَا قَبْلَهَا
وَالْأَلْفُ تَقْتَضِي فَتْحَ مَا قَبْلَهَا وَذَلِكَ لِأَنَّكَ لَوْ لَمْ تَكْسِرِ الضَّادَ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ أَصْلَهُ يَأْتِي أَوْ غَيْرَهُ (قَوْلُهُ وَلَا فِي النَّهْيِ) لَمْ
يُضَفْ لِأَنَّ أَضَافَ اللَّامِ لِأَنَّ لَاعِلْمَ لِنَفْسِهَا فَلَا تَقْبَلُ الْإِضَافَةَ بِخِلَافِ اللَّامِ فَتَأْخُذُ بِهَا كَرَّةً قَابِلَةً لِلْإِضَافَةِ ﴿تَنْبِيهُ﴾
إِذَا أُسْنَدَتْ إِلَى الْأَسْمَاءِ مَرَادُهَا مِنْهُ لَفْظُهُ وَكَانَ لَفْظُهُ مَبْنِيًّا جَازِلًا أَنْ تَعْرِبَهُ أَعْرَابُ الظَّاهِرِ بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ كَأَنَّ
تَقُولُ ضَرَبَ فَعَلَ مَاضٍ بِالرَّفْعِ وَالتَّنْوِينِ وَمِنْ حَرَفٍ جَرَّ بِالرَّفْعِ وَالتَّنْوِينِ مَا لَمْ يَنْعَمْ مِنَ الظُّهُورِ مَانِعٌ كَكَوْنِ
آخِرِ الْأَسْمَاءِ أَلْفًا فِي عَلَى حَرَفٍ جَرَّ وَإِذَا كَانَ ثَانِي السَّكْمَةِ الثَّانِيَةِ الْمُرَادُ لَفْظًا حَرَفٌ لِيَنْضَاعَتْهُ فَتَقُولُ فِي لَوْلُو
وَفِي فِي حَرَفٍ جَرَّ وَفِي مَامَاءَ قَبْلَ الْأَلْفِ الثَّانِيَةِ الْحَادِثَةِ بِالتَّضْعِيفِ هَمْزَةٌ لَامْتِنَاعِ اجْتِنَاعِ الْفَيْنِ وَجَازِلًا أَنْ
تَحْكِيَهُ بِحَالَةِ لَفْظِهِ وَهُوَ الْأَكْثَرُ فَيَكُونُ أَعْرَابُهُ مَقْدَرًا مَنَعٌ مِنْ ظُهُورِهِ حَرَكَةُ الْحِكَايَةِ أَوْ سَكُونُهَا وَلَا يَبْعُدُ إِذَا
كَانَ لَفْظُهُ حَرَفًا أَنْ يَبْنَى لِلشَّبهِ اللَّفْظِيِّ بِالْحَرَفِ قَالَ الصَّبَانُ قَالَ الْفَقِيرُ إِذَا كَانَ لَفْظُهُ حَرَفًا وَاحِدًا إِذَا أُسْنَدَتْ إِلَيْهِ
عَبَرَتْ بِاسْمِهِ فَتَقُولُ فِي مِثْلِ ضَرَبْتَ النَّاءَ الضَّمُومَةَ فَاعِلٌ مِثْلًا قَالَ الْبِرْنَاوِيُّ

وَعَيْبٌ فِي الْأَعْرَابِ أَنْ تَقُولَ فِي * نَحْوُ تَحَصَّنْتَ بِلُطْفِكَ الْحَقِّ

تَ فَاعِلٌ وَأَنْ تَقُولَ حَرَفُ جَرَّ * أَوْ جَمْلَةٌ أَوْ مَبْتَدَأٌ بِلَا خَبَرٍ

(قَوْلُهُ وَتَخَفَ فَعَلَ مُضَارِعَ مَجْزُومَ) أَصْلُهُ تَخَوَّفَ قَلْبَتِ الْوَاوُ أَلْفًا لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا فَصَارَ تَخَافُ ثُمَّ
حَذَفَتْ الْأَلْفُ لِلتَّلَاقِ السَّاكِنِينَ فَصَارَ تَخَفَ وَاعْلَمْ أَنَّ جَزَمَ لَا فِي النَّهْيِ فَعَلَى التَّكْلِيمِ نَادِرٌ كَقَوْلِهِ
لَا أَعْرِفَنَّ رَبِّيَا حَوْرًا مَدَامَهَا * مَرَدَفَاتٌ عَلَى أَعْقَابِ أَكْوَارِ

وَالرَّبُّ الْقَطِيعُ مِنَ الْبَقَرِ الْوَحْشِيَّةِ وَالْحَوْرُ بِالضَّمِّ شِدَّةُ الْبَيَاضِ لِلْعَيْنِ فِي شِدَّةِ سُودَادِهَا وَمَدَامَهَا أَيْ عَيُونُهَا
وَالْا كَوَارِ الرِّحَالِ بِأَدْوَاتِهَا وَكَقَوْلِهِ

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَانَعْدُ * لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجِرَاضُ

الْجِرَاضُ بِالضَّمِّ الْا كَوَلُ الْوَاسِعِ الْبُطْنِ وَعَنَى بِهِ مَعَاوِيَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَذَا إِذَا كَانَ الْفَعْلُ مُسْنَدًا إِلَى الْفَاعِلِ
وَأَمَّا إِلَى النَّائِبِ فَكَثِيرٌ تَقُولُ لَا أَخْرِجْ وَلَا تَخْرِجْ (قَوْلُهُ لَا الدَّعَائِيَّةُ هِيَ لَا النَّاهِيَّةُ) قَالَ الزَّرْقَانِيُّ قَالَ فِي الْمَغْنَى إِنْ
لَا يَكُونُ لِلتَّلَاقِ كَقَوْلِكَ لِنَظِيرِكَ غَيْرُ مُسْتَعْلٍ عَلَيْهِ لَا تَفْعَلْ كَذَا قَالَ الدِّمَامِيُّ إِنَّمَا احْتِجَاجٌ إِلَى قَوْلِهِ غَيْرُ
مُسْتَعْلٍ مَعَ أَنَّهُ قَدْ فُرضَ أَنَّ الْمُخَاطَبَ نَظِيرَ التَّكْلِيمِ لِأَنَّ الْاسْتِعْلَاءَ لَا يَسْتَلْزِمُ الْعُلُوفَ فَيُجُوزُ أَنْ يَتَحَقَّقَ مِنَ النَّظِيرِ
بَلْ مِنَ الْأَدْنَى أَيْضًا أَهْ وَمَقْتَضَى هَذَا أَنَّ الْطَلِبَ مِنَ الْمُسْتَعْلَى نَهْيٌ لِلتَّلَاقِ فَلَا تَكُنِ الْمَسَاوَاةَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ

وأجيب بأنه لا يضر حمل الأعراب على البناء فيما ذكر لكونه فرعاً عنه في الفعل وسكت السيرافي عن بقية أدوات الشرط لأنها ضمنت معنى أن اه صبان (قوله ثمانية عشر) قد علمت أن الجواز من تسعة عشر بادخال اذا وسيوضح الشارح فيما هناك لا يقال انما قال المصنف ثمانية عشر ولم يقل تسعة عشر لأن اذا غير موجودة في النثر والكلام على ما هو شائع نظماً ونثراً لأننا نقول لأن المصنف ذكر كيفاً مع أنه غير موجود نظماً ونثراً كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى ﴿ تنبيه ﴾ زعم ابن السجري أن لو قد تجزم فعلاً مضارعاً محلاً على أن مستدلاً بقول الشاعر نامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت * احدى نساء بنى ذهل بن شيبانا

ورده ابن هشام في شرح بانت سعاد قائلاً انه لا دليل في البيت لاحتمال أنه سكنه تخفيفاً لتوالي الحركات كقراءة أبي عمرو وينصرفكم ويشعركم ويأمركم بالسكان الراء أو أنه سكن لضرورة الشعر قال ابن مالك في الكافية وجوز الجزم بها في الشعر * ذو حجة ضعفها من يدري وقلت وبعضهم أدخل لوفى الجازم * موضعفه يعرف عند العالم وقوله في الشعر لو يحزنك قد * يسكن ضرورة ومثله ورد

(قوله قسم منها يحزم فعلاً واحداً) وهو ستة لم ولما ولألم ولألام والطلب ولا الطلبية (قوله وقسم يحزم فعلين) الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه كما سيأتي وهو اثنا عشر باخراج اذا وثلاثة عشر بادخالها (قوله وهي لم) قد يرفع المضارع بعدها كقوله

لولا فوارس من نعم وأسرهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار قيل ضرورة وقيل لغة وقد مروز عم الحياتي أن بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم ألم نشرح وقوله في أي يومى من الموت أفر * أيوم لم يقدر أم يوم قدر

قال في المغنى وخرج على أن الأصل نشرحن ويقدرن ثم حذف نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلاً عليها قال وفي هذا شدوذان توكيد المنفى ولم وحذف النون لغير وقف ولا الالتقاء سا كنين وقال أبو الفتح الأصل يقدر بالسكون ثم لما تجاوزت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمحرك مجرى المحرك والمحرك مجرى الساكن اعطاء للجار حكم مجاوره أبدلوا الهمزة المحركة ألفاً كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة يعنى ولزم حينئذ فتح ما قبلها اذ لا تقع الألف الا بعد فتحة اه (قوله تقلب معناه وتصيره ماضياً) مضى لنا في غير ما موطن فلا تغفل (قوله ولما) تشترك مع لم في الحرفية والاختصاص بالمضارع والمنفى والجزم وقلب معنى الفعل للماضى والجمهور على أن لما مركبة من لم وما وقل بسيطة (قوله وهو بمعنى لم) الا في خمسة مواضع الأول يجوز أن تقول ان لم تفعل ولا يجوز أن تقول ان لما تفعل الثاني أن منفى لم يحتمل الاتصال نحو ولم أكن بدعائك رب شقياً والانتقطاع مثل لم يكن شيئاً مذكوراً ومنفى لما مستمر المنفى الى الحال ولهذا لا يجوز أن تقول لما يكن ثم كان ويجوز أن يقال لما يكن وقد يكون الثالث أن منفى لما قريب من الحال ولا يشترط ذلك في منفى لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي بخلاف لما والرابع أن منفى لما متوقع الحصول كقوله تعالى لما يذوقوا عذاب أى وسيدوقونه بخلاف منفى لم فلا يقال لما يجتمع الضدان لأنه لا يتوقع اجتماعهما والخامس جواز حذف مجزوم لما والوقف عليها في الاختيار كقوله

فجئت قبورهم بداء ولما * فنادت القبور فلم يجبنه (قوله لما يذوقوا عذاب) تقدم أنه متوقع أى وسيدوقونه (قوله وألم) ظاهر كلام الشيخ خالد في شرح المتن ان ألم أداة مستقلة اجراء على ظاهر المتن وليس كذلك ولذا قال شارحنا أبقاه الله بالسلامة ان أصلها لم واقرنت بهمزة الاستفهام (قوله فاهمزة للاستفهام التقريرى) اعلم أن الاستفهام التقريرى عن أمر معلوم للمخاطب يستلزم حمله على اقراره بما هو معلوم منه وأن الهمزة تدخل على المنفى فيخرج من الاستفهام الى التقرير رأى

ثمانية عشر) قسم منها يحزم فعلاً واحداً وقسم يحزم فعلين وبدأ بالقسم الأول فقال (وهى لم) نحو لم يضرب زيد فلم حرف نفى وجزم وقلب ويضرب فعل مضارع مجزوم ولم وزيد فاعل وسميت لم حرف نفى لأنها تنفى الفعل المضارع وجزم لأنها تجزمه وقلب لأنها تقلب معناه وتصيره ماضياً (ولما) وهى بمعنى لم حرف نفى وجزم وقلب نحو لما يذوقوا عذاب فيذوقوا فعل مضارع مجزوم ولما وعلامة جزمه حذف النون والواو فاعل (وألم) هى لم الا أنها اقترنت بهمزة الاستفهام نحو ألم نشرح فاهمزة للاستفهام التقريرى ولم حرف نفى وجزم وقلب ونشرح فعل مضارع مجزوم ولم

حاضر فيكلمك والثالث نحوأت غيرآت فتحدثنا والرابع نحو قلما تأتينا فتحدثنا اه تصرع (قوله
 ماتأتينا فتحدثنا) لك في هذا أربعة أوجه أحدها أن تقدر الفاء لجرد العطف للفظ الفعل على لفظ ما قبلها
 فيكون شريكه في اعرابه فيجب هنا الرفع لأن الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه
 فكأنك قلت ماتأتينا فتحدثنا الثاني أن تقدر الفاء لجرد السببية ويقدر الفعل الذي بعدها مستأنفا ومع
 استئنافه يقدر مبنيا على مبتدأ محذوف فيجب الرفع أيضا لحال الفعل عن الناصب والجازم فتقول ماتأتينا
 فتحدثنا بمعنى فأنت تحدثنا لكونك لم تأتتا وذلك اذا كنت كارها لآتيانه ويوضح هذا أنك تقول ما زيد
 قاسيا فيعطف على عبده أى فهو لا تتفاء القسوة عنه يعطف على عبده والفرق بين هذا الوجه والذي قبله
 واضح لأن الوجه الأول يشمل النفي فيه ما قبل الفاء وما بعدها وهذا الوجه انما يخص النفي بما قبل الفاء ولا
 يشمل ما بعدها لكن هذا في مثال شارحنا غير معقول كيف ينتفى الاثيان ويوجد التحديث ويوجه بأن
 التحديث في الآن والاثيان أى عدمه في المستقبل الثالث أن تقدر الفاء عاطفة لعطف المصدر المؤول من الفعل
 بواسطة أن على المتصيد مما قبلها وتقدر النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب حينئذ نصب
 بأن مضمره وجوبا والتقدير ما يكون منك اتيان فتحدث منك أى ما يكون منك اتيان فيعقبه منك
 تحديث بل يكون منك اتيان ولا يكون منا تحديث الرابع أن تقدر أيضا الفاء لعطف المصدر المؤول الذي
 بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن تقدر النفي منصبا على المعطوف عليه فينتفى المعطوف لأنه مسبب
 عنه وقد انتفى ويكون معنى الكلام ما يكون منك اتيان فكيف يكون منك تحديث أفاد ذلك ابن هشام
 في شرح الشذور (فائدة) اذا قلت ما يليق بالله الظلم فيظلمنا فالفعالان منفيان وانتفاء الثاني مسبب عن
 انتفاء الأول فيجوز رفع الثاني على مجرد العطف أى ما يظلمنا ونصبه على ترتيب انتفاء الثاني على انتفاء الأول
 أى فكيف يظلمنا واذ قلت ما يحكم الله تعالى بحكم فيجوز فالثاني فقط هو المنفى والنصب واجب على جعل
 الثاني قيда للأول أى ما يكون منه حكم يترتب عليه جور اه صبان على الأشموني (قوله وأو) أى أو
 العاطفة قال ابن عتقاء هى على بابها لأحد الشئيين أو الاشياء عاطفة لمصدر منسبك من أن ومدخولها على
 مصدر مفهوم مما قبلها ولهذا وجب تقدم فعل أو وصف أو ظرف عليها اه أهدل (قوله التى بمعنى الا) الأولى
 أن يقول التى يصلح فى موضعها الا اذ عبارته توهم أن أو ترادف الأولى كذلك بل هى العاطفة كما قدمنا
 وأحسن منه قول ابن مالك فى الألفية

كذلك بعد أو اذا يصلح فى * موضعها حتى أو الا ان خفى

لأن حتى معنيين كلاهما يصلح هنا الأول الغاية كما مثل به الشارح للثاني فيما بعد والثاني التعليل مثل كى فشمل
 كلامه نحو لأرضين الله أو يغفر لى ولا يناسب هنا معنى الى ولا معنى الا لأنه يوم انقطاع الارضاء اذا حصل
 الغفران وليس كذلك بل يجب أن تكون هنا للتعليل (تنبيه) ذهب الكسائى الى أن أو المذكورة ناصبة
 بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى أن الفعل انتصب بالخالفة والصحيح أن النصب بأن
 مضمره بعدها لأن أو حرف عطف فلا عمل لها ولكها عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم ومن ثم لم
 اضمار أن بعدها اه أشموني فى شرح الألفية (قوله والجوازم) جمع جازمة أى كلمة جازمة أو جمع جازم أى لفظ
 جازم كما تقدم نظيره فى النواصب والجزم فى اللغة القطع وسميت هذه الكلمات جوازم لأنها تقطع من
 الفعل حركة أو حرفا وانما عملت الجزم لما فصله السيرافى فقال ان أصل الجوازم وعملت الجزم لأنه لما طال
 مقتضاها معنى الشرط والجزاء اقتضى القياس تخفيفه والجزم اسقاط ثم حمل عليها لم لأن كلا منهما ينقل
 الفعل فان تنقله الى الاستقبال أى الى التعين له ولم الى الماضى وكذلك لما وأما لام الأمر فجزمت لأن أمر
 المخاطب أى كاضرب موقوف أى مبنى فجعل لفظ العرب كلفظ المبني لأنه مثله فى المعنى وحملت عليها لافى النهى
 من حيث كانت ضرة لها وفيه نظر من جهة حمل الاعراب على البناء وقد أنكر على ابن الخياط مثله اه حفيد

ماتأتينا فتحدثنا
 أو وتحدثنا فتحدث
 منصوب بأن مضمره
 وجوبا بعد الفاء أو الواو
 الواقعتين بعد النفي
 (وأو) يعنى أن من
 النواصب للفعل المضارع
 أو لكن بأن مضمره
 وجوبا بعدها نحو
 لأقتلن الكافر أو يسلم
 أى الا أن يسلم فيسلم
 منصوب بأن مضمره
 وجوبا بعد أو التى بمعنى
 الا وقد تكون بمعنى
 الى نحو لألزمنك
 أو تقضىنى حتى أى الى
 أن تقضىنى فتقضى فعل
 مضارع منصوب بأن
 مضمره وجوبا بعد أو
 التى بمعنى الى (والجوازم

أو الواو الواقعتين بعد الدعاء والفرق بين الدعاء والأمر أن الأمر طلب من الأعلى إلى الأدنى والدعاء طلب من الأدنى إلى الأعلى الرابع الاستفهام نحو هل زيد في الدار فأذهب إليه أو وأذهب إليه فأذهب منصوب بأن مضمرة بعد الفاء أو الواو الواقعتين بعد الاستفهام الخامس العرض نحو ألا تنزل عندنا فتصيب خيراً أو وتصيب خيراً فتصيب منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء أو الواو الواقعتين بعد العرض السادس التحضيض نحو هلا أكرمت زيداً فيشكرك أو ويشكرك فيشكرك منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء أو الواو الواقعتين بعد التحضيض والفرق بين العرض والتحضيض أن العرض هو الطلب برفق ولين والتحضيض هو الطلب ببحث وازعاج السابع التني نحو ليت لي مالا فأحج أو وأحج فأحج منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء أو

نهى عن الأول وأباحه للثاني والمعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه أنه مستأنف فلم يتوجه إليه حرف النهي قال في المغني قال بدر الدين بن مالك إن معناه كعفى وجه النصب ولكنه على تقدير لئلا أكل السمك وأنت تشرب اللبن اه قال وكأنه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها في اللفظ على المضارع الثبت ثم هو مخالف لقولهم إذ جعلوا الكل من أوجه الأعراب معنى اه قال الفقير هذه الأوجه بحسب الأعراب مع توجيه معناه أما أصل هذا الكلام فالظاهر عندى النصب لأن أكل السمك مع شرب اللبن ممنوع عند بعض الحكماء (قوله) والثالث الدعاء بشرط أن يكون بفعل أصلي فخرج الدعاء بالاسم نحو سقياك فيرويك الله فلا يجوز النصب والدعاء بلفظ الخبر نحو رحم الله زيداً فيدخل الجنة كما قاله بعضهم ﴿فائدة﴾ ذكر المنطقيون أن الطلب على ثلاثة أقسام إن كان من الأعلى إلى الأدنى فيسمى أمراً أو بالعكس فيسمى دعاء أو من المساوي فيسمى التماساً قال في السلم أمر مع استعلاء وعكسه دعا * وفي التماس التماس وقعا

فالأولى للشارح كالنحاة ذكر الجواب بعد التماس أو الاقتصار على الطلب وجعل ذلك شاملاً للأمر والدعاء والتماس ثم الدعاء يستوى فيه طلب الخير أو الشر مثال الثاني قوله تعالى ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم (قوله) والفرق بين الدعاء الخ قد تقدم الكلام على ذلك حقيقة الدعاء الأمر ويسمى به تأدباً مع الله تعالى (قوله) الرابع الاستفهام السين والتاء للطلبية والمعنى طلب الفهم أو طلب التسلّم فهم نفسه قال ابن هشام في شرح الشذور شرطه أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز النصب في نحو هل أخوك زيداً كرمه بخلاف هل أخوك قائم فأكرمهم ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا والاستفهام بالاسم نحو من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه يقرأ برفع يضاعف ونصبه فان قلت فما بال الفعل لم ينصب في جواب الاستفهام في قول الله عز وجل ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة قلت لو جئين أحدهما أن الاستفهام هنا معناه الإثبات والمعنى قد رأيت أن الله أنزل من السماء ماء والثاني أن أصبح الأرض مخضرة لا يتسبب عماد دخل عليه الاستفهام وهو رؤية المطر وإنما يتسبب ذلك عن نزول المطر نفسه فلو كانت العبارة أنزل الله من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة ثم دخل الاستفهام صح النصب قاله في شرح الشذور (قوله) الخامس العرض يفتح العين وسكون الزاء وهو الطلب بلين ورفق كما سيوضح الشارح (قوله) ان العرض هو الطلب برفق مأخوذ من قولك عرض فلان حاجته على فلان إذا أظهرها عليه وأبرزها عليه فيكون معناه الطلب على سبيل الرفق بحسب معونة المقام اه ش اه سجامي على القطر (قوله) والتحضيض هو الطلب ببحث وازعاج يقال حضه على الأمر حضاً من باب قتل حملة عليه والتحضيض منه لكنه شديد مبالغة ودخوله على المستقبل حث على الفعل وطلبه وعلى الماضي توبيخ على ترك الفعل وحروفه هلاو ألابل تشديد لولا ولوما (قوله) السابع التني هو حقيقة محبة النفس أي ميلها إلى حصول الشيء الغير الواجب مستحيلاً كان أو ممكناً غير مترقب الحصول وتعلقه بالمستحيل أكثر ولما كان الغالب أن من مالت نفسه إلى حصول شيء يطلب حصوله قالوا في التني طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر فهو تفسير باللازم اه ح ل اه عبادة على الشذور (قوله) ليت لي مالا فأحج ليت حرف تمن ولى جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم وما اسمها مؤخر (قوله) الثامن الترجى الترجى حقيقة ميل النفس إلى حصول الشيء الممكن غير الواجب حصولاً مترقباً ولما كان الغالب أن من مالت نفسه إلى حصول الشيء يطلبه قالوا في الترجى هو طلب الأمر المحبوب اه ح ل اه عبادة على الشذور وهو بكسر الجيم أصلها مضمومة لكنه لما نقلت الضمة قبل الياء نقلت إلى الكسرة لتصح الياء وكذا تقول في التني (قوله) التاسع التني يشمل ما كان بحرف أو فعل أو اسم وما كان تقليلاً مراداً به التني فالأول نحو لا يقضى عليهم فيموتوا والثاني نحو ليس زيد

باضمار أن بعدهما هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنه منصوب بالخالفه أى مخالفه الثانى للاول من حيث لم يكن شريكاه فى المعنى ولا معطوفا عليه وبعضهم ذهب الى أنه منصوب بالواو نفسها والفاء وهو مروى عن الجرهمى قال ابن الأنبارى فما هو مشهور عن الكوفيين أن الواو ناصبة بنفسها لا أصل له فليحذر وإن كثر ناقلوه وجل متلقوه والصحيح هو الأول ولذا لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها حرف عطف وهل يجوز الفصل بينهما بالشرط نحو لا تدن من الأسد فوالله تسلم الأشبه نعم أهيس بزيادة (قوله فى المواضع التسعة المشهورة) أى المجموعة فى قول بعضهم

مر وادع وإنه وصل واعرض لحظهم * تمن وارج كذلك النفي قد كمالا

وقوله وصل المراد بالسؤال الاستفهام وقد تكفل الشارح ببقاء الله بالسلامة بذكر هذه التسعة كما ترى وهذا ما قاله الفراء واختاره ابن مالك والأكثر من المتقدمين على أن ما ذكر ثمانية حتى يعبر عنها بالأجوبة الثمانية (تنبيه) لا يسمع نصب الفعل بعد الواو الا فى أربعة قفاسه النحويون فى أربعة قال أبو حيان كما نقله بعضهم ولا أحفظ نصب الفعل بعد الواو الا فى أربعة وهى الدعاء والعرض والتحضيض والترجى فينبغى على ذلك أن لا يقدم على ذلك الإسماعيل فإلدى قاسه النحويون على هذا خمسة كما ترى فليستفطن (قوله الأول منها الأمر) شرطه أن يكون بصيغة الطلب خلافا للكسائى وأن لا يكون بلفظ اسم الفعل خلافا له أيضا فقولك حبتك حديث فينام الناس لا يجوز النصب وإن كان المعنى كف عن الحديث وكذا قولك صفة فسركمك وإن كان المعنى اسكت وقيل يجوز النصب إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل أو معناه كترالوصه قال ابن هشام وما أجدر هذا القول أن يكون صوابا (تنبيه) أن سقطت الفاء بعد الأمر وكذا كل ما أفاد معنى الطلب وقصد به الجزاء جزم مثل قوله تعالى قل تعالوا أتى وقال امرؤ القيس

قفانك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحول

وإن لم يقصد الجزاء امتنع جزمه كقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق القراء وإن كان مسبوقا بالأمر وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى أن تأخذ منهم صدقة تطهرهم وإنما أريد خذ من أموالهم صدقة مطهرة فتطهرهم صفة لصدقة ولو قصد الجزاء فى غير التنزيل وقلت تطهرهم بالجزم لصح أيضا لصحة المعنى وشرط الجزم بعد النهى صحة تقدير شرط فى موضعه مقرونا بلا النافية مع صحة المعنى تقول لا تدن من الأسد تسلم فإنه لو قيل لا تدن من الأسدان لا تدن منه تسلم بخلاف ما إذا قلت لا تدن من الأسد يا كلك فلا يصح الجزم لعدم صحة المعنى إذا قلت لا تدن من الأسدان لا تدن من الأسد يا كلك قال ابن هشام فى شرح الفطر ولهذا أجمعت السبعة على الرفع فى قوله تعالى ولا تمن تستكثر لأنه لا يصح أن يقال إن لا تمن تستكثر فهذا ليس بجواب وإنما هو فى موضع نصب على الحال من الضمير فى تمن فكأنه قيل ولا تمن مستكثرا ومعنى الآية أن الله تعالى نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أن يهب شيئا وهو يطعم أن يتعوض من الموهوب له أكثر من الموهوب فإن قلت فما تصنع بقراءة الحسن البصرى تستكثر بالجزم قلت تحتل ثلاثة أوجه أحدها أن يكون بدلا من تمن كأنه قيل لا تستكثر أى لا تر ما تعطيه كثير والثانى أن يكون قدير الوقف عليه لكونه رأس آية فسكنه لأجل الوقف ثم وصله بنية الوقف والثالث أن يكون سكنه لينا سبب رؤس الآى وهى فأنذر فكبر فطهر فاهجر اه (قوله الثانى النهى) مشروط بأن لا ينتقض بالاقبل الفاء والواو فإن نقض بالاقبلها امتنع النصب نحو لا تضرب الاعمرأ فيغضب فيجب فى يغضب الرفع وإن نقض بعدهما لم يمتنع النصب نحو لا تضرب زيدا فيغضب عليك أو يغضب عليك الاتاديا فالنصب جائز اه شنوانى (تنبيه) يجوز النصب والجزم والرفع فى وتضرب من قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن فإن نصبت كان جوابا للنهى فالواو واو المعية والنهى عند الجميع عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن أى لا يكون منك أكل السمك مع شرب اللبن وإن جزمت فالعطف على اللفظ والنهى عن كل منهما وإن رفعت فالشهور أنه

فى المواضع التسعة المشهورة الأول منها الأمر نحو أقبل فأحسن اليك فأحسن منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء الواقعة فى جواب الأمر وإن قلت وأحسن كانت الواو واو المعية فالنصب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية الواقعة بعد الأمر الثانى النهى نحو لا تضرب زيدا فيغضب أو يغضب فيغضب فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء أو الواو الواقعتين بعد النهى

بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالوجهان نحو وزلزوا حتى يقول الرسول الآية فان قول الرسول والمؤمنين مستقبل بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى زمن قص ذلك علينا فانه سبحانه وتعالى قص علينا ذلك بعدما وقع ولو لم يكن الفعل الذي بعد حتى مستقبلا بأحد الاعتبارين أمتنع اضمار أن وتعين الرفع نحو قولك سرت حتى أدخلها اذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول لسكن انما يتعين الرفع بثلاثة شروط أن يكون الفعل حالا وأن يكون مسيبا عما قبله وأن يكون فضلا أي تم الكلام قبله وانما وجب الرفع عند اداة الحال لأن نصبه يؤدي الى تقدير أن وهي للاستقبال والحال ينافي الاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى لأنه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبر المافات من الاتصال اللفظي فلا يجوز الرفع في قولك سرت حتى تطلع الشمس لأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير وانما اشترطت الفضلة لأنك لو رفعت أدخلها في قولك سري حتى أدخلها البقي المبتدأ بالخبر (قوله بمعنى الى آخره) ذكر في المعنى معنى ثالثا وهو مرادفة الاستثنائية قال وهذا المعنى ظاهر من قول سيويه في تفسير قولهم والله لا أفعل الا أن تفعل المعنى حتى أن تفعل وصرح به ابن هشام الخضر اوى وابن مالك ونقله أبو البقاء عن بعضهم في وما يعلمان من أحد حتى يقولوا والظاهر في هذه الآية خلافه وأن المراد معنى الغاية نعم هو ظاهر فيما أشده ابن مالك في قوله ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل وقوله والله لا يذهب شيخي باطلا * حتى أير مالكا وكاهلا

لأن ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما ولا مسيباعنه وجعل ابن هشام من ذلك الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هم الذين يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه اذ من الميلاد لا يتطاول فتكون حتى فيه للغاية ولا كونه يولد على الفطرة علة لليهودية والنصرانية فتكون فيه للتعليل اه (قوله نحو حتى يرجع الياناموسى) أى ورجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنظر الى ما قبل حتى وهو زمن عكوفهم على عبادة العجل (قوله أسلم حتى تدخل الجنة) والاسلام سبب في دلاول الجنة فهو علة لدخولها (قوله منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حتى) قال ابن هشام وانما قلنا ان النصب بعد حتى بأن مضمرة لا بنفسها كما تقول الكوفيون لأن حتى قد ثبت أنها تخفض الأسماء وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال وكذا العكس اه (تنبيه) أجاز الأخفش الفصل بين حتى وبين الفعل المنصوب بالشرط تقول انتظر حتى ان أقسم شيئا خذ (قوله والجواب بالفاء والواو) ألحق الكوفيون بذلك لفظة ثم في قوله ﷺ لا يولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه وجوز ابن مالك الرفع والنصب ورد بأنه يصير المعنى النهى عن الجمع بين البول والاعتسال وليس الحكم خاصا به بل لو بال في الماء فقط كان داخلا تحت النهى ويجوز فيه الجزم أيضا اه يس على الفاكهى (قوله بالفاء) مع فاء السببية أى التى قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها بقرينة العدول عن العطف على الفعل المضارع الى النصب (قوله والواو) أى المعية أغنى المفيدة معنى مع العطف وخالف الرضى في كون الواو التى ينصب بعدها عاطفة فقال لما قصدوا في واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من أول الأمر الى أنها ليست للعطف فهى اذن اما واو الحال وأ كثر دخولها على الاممية فالمضارع بعد في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا بمعنى قم وأقوم وقيامى ثابت أى في حال ثبوت قيامى واما بمعنى مع أى قم مع قيامى كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة أى ليكن قيام منك وقيام معنى لم يكن فيه تنصيص على معنى الجمع انتهى صبان فائدة قال يس قال بعضهم ان واو المعية ليست واقعة في جواب شيء وانما هى واقعة بعد الأمور المذكورة وليس ما بعدها جوابا لما قبلها كما في الفاء اه وعليه فما قاله مؤلفنا والجواب بالفاء والواو تسمح في الثاني حيث جعل ما حقه الواقع بعد الأمور المذكورة جوابا لتلك الأمور فليتأمل (قوله بل النصب بأن مضمرة وجوبا بعدها) قال الدونشرى كون النصب

بمعنى الى نحو حتى يرجع الياناموسى أو بمعنى لام التعليل نحو قولك للكافر أسلم حتى تدخل الجنة أى لتدخل فيرجع وتدخل كل منهما منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حتى (والواو) يعنى الفاء والواو الواقعتين في الجواب وليست الفاء والواو ناصبتين بأنفسهما بل النصب بأن مضمرة وجوبا بعدها والمراد من وقوعهما في الجواب وقوعهما

الفعل مقرونا بلا فان كان مقرونا بما وجب اظهارها لثلا يتوالى مثلالا وهالام كي ولام لامن غير ادغام وهو
 ريك في الكلام نحو لثلا يكون للناس عليكم حجة ونحو لثلا يعلم أهل الكتاب (قوله ولام الجحود)
 مصدر جحد وهو لغة انكار ما علم ويقال أيضا أجدد ويجحد وأجدد الرجل فهو مجد اذا كان ضيقا قليل
 الخير وطي ما حررنا فلا يكون الا مع علم الجاحد والمراد هنا اللام الواقعة بعد النفي مطلقا فهو من اطلاق
 الخاص وارادة العلم ولذا أشار الشارح بقوله أي النفي (قوله والنصب بأن مضمرة وجوبا بعدها) أجاز بعض
 النحويين اظهار أن بشرط حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى ورد بأن أن
 يفترى في تأويل المصدر مخبره عن القرآن وهو مصدر مثله وفي هذا الرد نظر لأن المراد بالقرآن المقروء
 لا القراءة اه شيخ خاله في شرح التوضيح قال الفقير يمكن توجيه الرد بأن اللفظ قد يكون على تقدير وذلك
 المقدر على تقدير فلا مانع من أن يكون قوله تعالى أن يفترى مؤولا بالافتراء والافتراء مؤولا بمقتضى ونظير
 ذلك عسى زيد أن يقوم فأن يقوم مؤول بالقيام والقيام مؤول بالقيام غدا أو الآن كما وضعه ابن هشام في
 المغنى (قوله أن يسبقها كان) قد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله

فما جمع لغلب جمع قومي * مقاومة ولا فرد لفرد

(ولام الجحود) أي النفي
 والنصب بأن مضمرة
 وجوبا بعدها وضابطها
 أن يسبقها كان المنفية
 بما أو يكون المنفية يعلم
 نحو وما كان الله ليغفر لهم
 ولم يكن الله ليغفر لهم
 فيعذب ويعذب
 منصوبان بأن مضمرة
 وجوبا بعد لام الجحود
 (وحتى) سواء كانت

أي فاما كان جمع ومنه قول أبي الدرداء في الركتين بعد العصر ما أنا لأدعهما اه أشموني قال الصبان عن
 الدماميني والشمي ليس ما ذكره في البيت وقول أبي الدرداء متعينا لجواز أن يكون المعنى في البيت فاما جمع
 متأهلا لغلب قومي وفي قول أبي الدرداء ما أنا لمريدا لتركها اه (قوله المنفية بما أو يكون المنفية بلم) قال
 الأشموني المراد ما ينفي الماضي وذلك ما ولم دون لن لأنها تخص بالمستقبل وكذلك لأن نفي غير المستقبل
 بها قليل وأما لما فأنها وان كانت تنفي الماضي لكن تدل على اتصال نفيه في الحال وأما ان فهي بمعنى ما وزعم
 كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال بكسر اللام ونصب تزول في قراءة غير
 الكسائي أنها لام الجحود لكن يعده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع الا ضمير الاسم السابق والذي يظهر
 أنها لام كي اه بتوضيح قال الشيخ خاله في شرح التوضيح وزعم بعضهم أن هذا الحكم لا يخص بكان بل
 يجوز في سائر أخواتها نحو ما أصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم أنه يجوز في ظن قياسا على كان نحو ما ظننت
 زيدا ليفعل ووسع بعضهم الدائرة فأجاز ذلك في كل فعل تقدمه نفي نحو ما جاء زيد ليفعل كذا اه قال يس قال
 الدنوشري ظاهر قوله تقدمه نفي عدم تقييده بما ولم بل كل أدوات النفي كذلك اه (قوله نحو ما كان الله
 ليغفرهم) اعرابه ما نافية كان فعل ماض ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر ولفظ الجلالة اسمه
 واللام في يعذب لام الجحود يعذب فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد لام الجحود والتقدير ما
 كان الله مريدا لتعذيبهم (تنبيه) اختلف في الفعل الواقع بعد اللام فذهب الكوفيون الى أنه خبر كان واللام
 للتوكيد وذهب البصريون الى أن الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وقدره ما كان زيد مريدا
 ليفعل وانما ذهبوا الى ذلك لأن اللام جارة عندهم وما بعدها في تأويل مصدر وصرح ابن مالك بأنها مؤكدة
 لنفي الخبر إلا أن الناصب عنده أن مضمرة فهو قول ثالث قال الشيخ أبو حيان ليس بقول بصرى ولا كوفي
 ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة وبه صرح البدر بن مالك لكن قال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل
 سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لأنها زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح
 وانما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرا أو هاما أو مستعدا لا ليفعل اه أشموني
 (قوله منصوبان بأن مضمرة وجوبا) علة وجوب اضمار أن بعد لام الجحود أن ما كان ليفعل رد على من
 قال كان سيفعل أو سوف يفعل فاللام في مقابلة السين أو سوف فكما لا تذكر أن الناصبة مع السين أو
 سوف كذلك لا تذكر مع اللام (قوله وحتى) لا ينتصب الفعل بعد حتى اذا كان مستقبلا ثم ان كان
 استقباله بالنظر الى زمن التكلم فالنصب واجب نحو لن نبرح عليه عا كفين حتى يرجع إلينا موسى وان كان

﴿قاعدة﴾ قال الرضى نقل المازنى أنه كان لا يرى الوقف عليها بألف لكونها حرفاً كان وأجاز المبرد الوجهين وقال الفراء إذا أعملتها فأكتمها بالألف وإذا ألغيتها فأكتمها بالنون ثلاثاً لتبس إذا الزمانية وأما إذا أعملتها فالعمل يميزها عنها اهـ (قوله تطلب من المطولات) مضى محل التطويل فله الحمد (قوله ومثال كى) أى المصدرية كما علمت (قوله فان كانت كى بمعنى لام التعليل كان النصب بأن مضمرة بعدها) أى وجوباً عند البصريين خلافاً للكوفيين فى جثت كى أن تكسر منى وقد قدمنا ذلك فلا تغفل (قوله ولام كى) أضيفت الى كى لأنها تخلفها فى افادة التعليل نحو جثت كى لازورك فانه يصح أن تحذف اللام وتعوض عنها كى وتقول جثت كى أزورك اهـ خاله على المتن واعلم أن لها ثلاثة أقسام أحدها اللام التعليلية وعليها اقتصر شارحنا كسبائى نحو وأزولنا اليك الله كرتين للناس ومنه انافتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ماتقدم من ذنبك وماتأخر قال ابن هشام فى شرح الشذور فان قلت ليس فتح مكة علة للمغفرة قلت هو كاذ كرت ولكنه لم يجعل علة لها وانما جعل علة لاجتماع الأمور الأربعة للنبي ﷺ وهى المغفرة وإتمام النعمة والهداية الى الصراط المستقيم وحصول النصر العزيز ولا شك أن اجتماعها له عليه السلام حصل حين فتح الله تعالى مكة عليه اهـ الثانى لام العاقبة وتسمى لام الصيرورة ولام المسأل وهى التى يكون ما بعدها تقيضاً لمقتضى ما قبلها نحو قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً فان التقاطهم إياه كان لرأفتهم عليه وليكون قرة عين لهم فالهم الأمر الى أن صار عدواً لهم وحزناً الثالث اللام الزائدة وهى الآتية بعد فعل متعدي نحو يريد الله ليعين لكم انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وأمرنا بالنسليم لرب العالمين (قوله جوازاً فى لام كى) وجوباً فيما بعدها (حصر الشارح جواز الاضمار فى لام كى لأنه هو الذى فى المتن والا فإن تضمن فى مواضع غير هذا منها أن تكون أن بعد عاطف تقدم عليه اسم خالص أى غير مقصوده معنى الفعل كقوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا وكقولها

وليس عبادة وتقر عني * أحب الى من لبس الشفوف

والشفوف الثياب الرقيقة وكقوله

لما رأيت أبا يزيد مقاتلاً * أدع القتال وأشهد الهياج

وقوله انى وقتلى سليكاً ثم أعقله * كالثور يضرب للماعف البقر

وعافت أى كرهت شرب الماء لكونها ذات لبن بخلاف الثور وقوله

لولا توقع معتر فأرضيه * ما كنت أوثر أتراباً على ترى

والمعتر المعترض لسؤال المعروف والترب بالكسر الموافق فى العمر بخلاف قولك الطائر فيغضب زيد الذباب والماشى فيقوم زيد الأمير فلا يجوز النصب فيها لأن الطائر والماشى وان كانا امين لكنهما غير محضين بل هما فى تأويل الفعل بدليل اتصالهما لآل الموصولية وأنت تعلم أنها لا تدخل الاعلى الصفة الصريحة لالجامدة ﴿تنبيه﴾ قد تحذف أن بسبب وجود المثل فى الكلام كقول بعضهم تسمع بالمعدي خير من أن تراه بنصب تسمع باضمار أن والذى حسن حذفها من تسمع ذكرها فى أن تراه وسأذكره ان شاء الله تعالى فى باب المبتدا فحذفها شاذ قال ابن مالك وشذحذف أن ونصب فى سوى * ما مر فاقبل منه ما عدل روى

(قوله والفعل منصوب بأن مضمرة جوازاً بعدها) هذا مذهب جمهور البصريين وقال جمهور الكوفيين ان الناصب هو اللام وانما جاز اظهار أن بعدها توكيداً وقال ثعلب الناصب اللام كما قالوا ولكن بنياتها عن أن المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافى يجوز أن يكون الناصب أن المقدرة بعدها وأن يكون كى ولا يتعين أن لذلك ودليلهم اظهار محجة كى بعدها تقول جثت لكى أكرمك قال يس فى حواشى الفا كهى ومذهب الجمهور أن كى لا تضمن لأنهم لم يثبت اضممارها فى غير هذا الموضع اهـ (تنبيه) محل جواز اضممار أن بعد لام الجرازا لم يكن

تطلب من المطولات ومثال كى جثت كى أقرأ اذا كانت اللام مقدرة قبلها أى لكى أقرأ فتكون كى مصدرية بمعنى أن وأقرأ فعل مضارع منصوب بها فان كانت كى بمعنى لام التعليل كان النصب بأن مضمرة بعدها (ولام كى) هذه وما بعدها ليست ناصبة بنفسها بل النصب بأن مضمرة بعدها جوازاً فى لام كى وجوباً فيما بعدها مثال لام كى جثت لأقرأ فاللام حرف جر للتعليل والفعل منصوب بأن مضمرة جوازاً بعدها وانما قيل لها لام كى لافادتها التعليل مثل كى ولأنها قد تدخل على كى نحو جثت لكى أقرأ

أن تجعل ما بعدها في تأويل المصدر اه ققول شارحنا تسبك من أسبك مبنى للفاعل وعبارة الشيخ خالد في شرح المتن تسبك مع منصوبها بمصدر يقرأ بالبناء للمجهول وعبارة الفا كهى في شرح القطر المنسوبة مع مدخولها بالمصدر فعلم أن عبارتيهما تفيدان أن السبك أن مع مدخولها فهما مخالفتان لما عبر به شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة وهذا ظاهر كما قدمناه (قوله) ومثال لن قولك لن يقوم زيد (تقدم معناها عند تحشية المتن فلا تغفل) (فائدة) قال في المعنى زعم بعضهم أن لن قد تجزم كقوله * فلن محل للعينين بعدك منظر * وقوله لن يخب الآن من رجائك من * حرك من دون بابك الحلقة

والأول محتمل للاجترأ بالفتحة عن الألف للضرورة اه قال الصبان الحلقة بسكون اللام (قوله) فاذن حرف جواب وجزاء ونصب) قال الرضى ومذهب سيويه ورواه عن الخليل أنها حرف ناصبة بنفسها قال سيويه ويروى عن الخليل أن انتصاب الفعل بعدها بأن مقدرة وضعفه سيويه بأنه لو كان أن مقدرا لجاز تقديره في نحو زيد اذن أكرمه كما جاز في اذن أكرم زيدا اذ المعنى لا يتغير ويروى أيضا عن الخليل أن أصله اذن فركا كما قال في لن أصله لأن اه بحذف (قوله) لوقوعها في الجواب (أى لكلام آخر ملفوظ أو مقدر سواء وقعت في الصدر أو الحشو أو الآخر وقد تمحض للجواب بدليل أنه يقال أحبك فتقول اذن أظنك صادقا فلا مجازة هنا قال الرضى لأن الشرط والجزاء ما في الاستقبال أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال اه ولأن ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة وعلى هذا فيرفع اظن لأنه للحال (قوله) وجزاء لأن ما بعدها جزاء لما قبلها) المراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذى هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر (قوله) ولنصبها شروط) وهى ثلاثة الأول أن تصدق في أول الجواب فان وقعت حشوا أهملت وذلك في ثلاث مسائل الأولى أن يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو أنا اذن أكرمك وانى اذن أكرمك الثانية أن يكون جوابا للشرط قبلها نحو ان تأتني اذن أكرمك الثالثة أن يكون جواب قسم قبلها مذكورا أو مقدر فالأول كقولك والله اذن لا أخرج والثاني كقوله يمدح عبد العزيز

لئن عادلى عبد العزيز بمثلها * وأمكنى منها اذن لا أقبلها

برفع أقبلها أو ما قوله لا تتركنى فيهم شطيرا * انى اذن أهلك أو أطيرا

بنصب أهلك مع كون اذن وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها ضرورة ومعنى شطيرا غريبا ويمكن أن يوجه النصب بكون خبر ان عذوفا أى انى لا أستطيع ذلك اذن أهلك أو أطير الشرط الثانى أن يكون المضارع بعدها مستقبلا قياسا على بقية النواصب فان كان حالا أهملت كما اذا كان انسان يحدثك فقلت له اذن أصدقك لان نواصب الفعل تلخصه للاستقبال فلا تعمل في الحال للتدافع الشرط الثالث أن يكون المضارع متصلا بها أو منفصلا بقسم كقوله اذن والله نرميهم بحرب * يشيب الطفل من قبل المشيب

قال الشيخ خالد في شرح التوضيح واغفر فى المعنى الفصل بالانافية وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء والكسائى وهشام الفصل بعمول الفعل والأرجح حينئذ عند الكسائى النصب وعند هشام الرفع وحكى سيويه عن بعض العرب الغاء اذن مع استيفاء شروط العمل وهو القياس لأنها غير مختصة اه وفي الرضى قال سيويه وزعم عيسى بن عمر أن ناسا من العرب يقولون اذن أفعل ذلك في الجواب بالرفع فأخبرت يونس بذلك فقال لا يعتذر ذا ولم يكن يروى غير ما سمع اه وعيسى بن عمر هو شيخ الخليل وسيويه ويونس شيخ سيويه ونظم بعضهم جواز الفصل مع الاعمال بقوله

أعمل اذن اذا أتتك أولا * وسقت فعلا بعدها مستقبلا

واحذر اذا أعملتها أن تفصلا * الا بحلف أو نداء أو بلا

وافصل بظرف أو بجزور على * رأى ابن عصفور رئيس النبلا

وان تحب بحرف عطف أولا * فأحسن الوجهين أن لا تعملا

ضربك ومثال لن
قولك لن يقوم زيد
فلن حرف نفى ونصب
واستقبال لأنها تصير
معناه مستقبلا ومثال
اذن قولك اذن أكرمك
في جواب من قال لك
أزورك غدا فاذن
حرف جواب وجزاء
ونصب وأكرم فعل
مضارع منصوب باذن
وميت حرف جواب
لوقوعها في الجواب
وجزاء لأن ما بعدها
جزاء لما قبلها ونصب
لأنها تنصب الفعل
المضارع ونصبها شروط

هو بمعنى مطلق الوقت لحفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للزمان الثلاثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها لأنهم لما قصدوا أن يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص مثلا أنا أزورك فتقول اذن أكرمك أى اذ تزورنى أكرمك أى وقت زيارتك لى أكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لأنه وضع فى الأصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض الا أنهما معربان واذ مبنى فاذن على ما تقرر صالح للماضى كقوله * اذن لقام بنصرى * والمستقبل نحو ان جئتني اذن أكرمك وللحال نحو اذن أظنك كاذبا واذن ههنا هى اذنى قولك حينئذ ويومئذ الا أنه كسر ذلك فى نحو حينئذ ليكون فى صورة ما أضيف اليه الظرف المقدم واذما يمكن قبله ظرف فى صورة المضاف فكسره نادر كقوله نهيتك عن طلابك أم عمرو * بعاقبة وأنت اذ صحيح

والوجه فتحه ليكون فى صورة ظرف منصوب لأن معناه الظرف اه (قوله وكى) أى المصدرية وهى الداخلة عليها اللام لفظا نحو لكيلا تأسوا أو تقديرا نحو جئتكم كى تكرمنى لا التعليلية اذ هى غير ناصبة بنفسها بل الناصب أن كما سيوضح الشارح أبقاه الله بالسلامة واعلم أن كى امام مصدرية قطعاً وتعليلية قطعاً أو محتملة لهما فالأولى هى الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن نحو لكيلا تأسوا ولا يصح كونها تعليلية لأن حرف الجر لا يدخل على مثله فى الفصيح بلا ضرورة اليه والثانية أربعة أقسام الداخلة على الاستفهامية نحو كيمه بمعنى له أو المصدرية كقوله

إذا أنت لم تنفع فضر فاما * يرجى الفتى كىما يضر وينفع
أى للضر والنفع فالفعل مسبوك بما وكى حرف جر وقيل بكى وما كفتها عن العمل فتقدر قبلها اللام والمذكورة قبل اللام كقوله كى لتفضينى رقية ما * وعدتنى غير مختلس
أو قبل أن كقوله فقالت أكل الناس أصبحت مانعا * لسانك كىما أن تقرر وتخدعا
فكى فى كل ذلك كاللام معنى وعملا واللام بعدها مؤكدة والنصب بعدها بأن مضمرة واطارها فى الأخير ضرورة عند البصريين وأجازوه الكوفيون اختيارا كجئت كى أن تكرمنى ويؤيده أن اضمار أن بعد اللام جائز لا واجب ويمتنع كونها فى ذلك مصدرية أما الأول فظاهر وأما مع اللام فانه لا يفصل بين الحرف المصدرى وصلته وأما مع أن أو ما المصدرية فلا أن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله فى الفصيح والمحتملة لهما قسمان المنفردة عن اللام وأن نحو كيلا يكون دولة فان قدرت قبلها اللام فمصدرية أو بعدها أن فجارة والواقعة بينهما كقوله أردت لكىما أن تطير بقرى * فتركها شنا ببيداء بقلع

فلك جعلها جارة مؤكدة اللام ومصدرية مؤكدة بأن والأول أرجح لأن لصوق أن بالفعل يرجح نصبها وأيضا هى أم بابها فلا تؤكدها غيرها واغتفر هنادخول حرف الجر والمصدر على مثله للضرورة اذ لا يمكن غيره بخلاف ما مروا جمعوا على جواز فصلها من الفعل بلا النافية أو ما الزائدة كما مر من الأمثلة وبهما معا نحو كى ما لا يكون كذا وفى غير ذلك خلاف وقد تكون اسما مختصرا من كيف فيرفع الفعل بعدها كقوله

كى تنحون الى سلم وما نثرت * قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم
أى كيف تنحون اه خض وثأرت القتل قتلت قاتلة (قوله هذه الأربعة تنصب بنفسها) أى على الاتفاق المذكور فلا يرد ما قدمنا ومن العرب من يجزم بأن كقول الشاعر
إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى أن يأتنا الصيد نخطب

وكقوله أحاذر أن تعلم بها فتردها * فتركها ثقلا على كما هيا
لكن عطف ترك مع كونه منصوبا على تعلم دليل على أن تعلم منصوب وسكونه للضرورة (قوله لأنها تسبك ما بعدها بمصدر) أى بأن يجعل ما بعدها فى تأويل المصدر وهذه العبارة صحيحة قال الشنوائى الذى يظهر أن المسبك بالمصدر صلتها فقط لاهى وصلتها ثم رأيت أستاذ شيخنا قال عقب قول ابن الحاجب حروف المصدر

وكى (هذه الأربعة تنصب بنفسها مثال أن يعجبني أن تضرب فيعجبني فعل مضارع وأن حرف مصدرى ونصب والفعل المضارع منصوب بها وسميت أن حرفا مصدرى لأنها تسبك ما بعدها بمصدر اذ التقدير يعجبني

والرابع المنسوب للكسائي * رافعه الأحرف هذا نائي
اذ لم تجدد من علماء ناقلا * من كون جزء الشيء عاملا
لكن ذا الخلاف لا يزيد * علما فالاستقصاء لا يفيد

(قوله وهو) أي التجرد عامل معنوي لاللفظي كالأبتداء (قوله فانه ينصبه) أشار به الى أن الأهم ذكر
الناصب لاذكر حال الفعل المقاد من تقديم ضمير الناصب والافعال فالفعل منصوب به فليست فطن (قوله
فالنواصب) شروع في بيان النصب والجزم فذكر الناصب والجزم والفاء رابطة للجواب لشرط مقدر
تقديره اذا أردت كمية الناصب والجزم فالنواصب كذا والجوازم كذا والنواصب جمع ناصبة أي كلمة ناصبة
أو جمع ناصب أي لفظ ناصب قال ابن مالك

فواعل لفوعل وفاعل * وفاعلاء مع نحو كاهل

وحائض وصاهل وفاعله * وشذ في الفارس مع ما ماثله

وعلى الثاني فتأنيث العدد موافق للقاعدة وعلى الأول غير موافق لها على أن نقد ذكرناه في قول المصنف احدى
الزوائد الأربع فتراجع (قوله أربعة منها تنصب بنفسها) اتفاقا في أن ووافقا لا كثيرين في الثلاثة قال العلامة
الشوناني في اذن قال الزجاج والفارسي الناصب أن مضمرة بعدها وهو أحد قولي الخليل لأنها غير مختصة
لدخولها على الجمل الابتدائية نحو اذا عبد الله يأتيك وقال أبو حيان أن المصدرية أم النواصب بدليل الاتفاق
عليها والاختلاف في لن واذن وكى اه ولعلنا نزيد في مواضعها (قوله وستة يكون النصب معها بأن مضمرة
وجوبا للخ) وهي خمسة وقوله أو جواز وهي واحدة كما سنفضل ان شاء الله تعالى في محالهن (قوله وهي أن)
أي المفتوحة الهمزة الساكنة النون تنصب المضارع العرب لفظا والمضارع المبني والماضى محلا وتأتي مفسرة
وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو فأوحينا إليه أن اصنع الفلك أي اصنع وزائدة نحو فلما
أن جاء البشير ومخففة من أن المشددة وذلك واجب فيما بعد علم نحو علم أن سيكون ونحو لعل أن قد بلغوا
ونحو أفلا يرون ألا يرجع وجائز فيما بعد ظن مؤول بالعلم نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة فيجوز الرفع والنصب
وهذا أرجح الى هذا أشار ابن مالك بقوله

وبلن انصبه كذا بأن * لا بعد علم والتي من بعد ظن

فانصب بها والرفع صحيح واعتقد * تخفيفها من أن فهو مطرد

(قوله ولن) وهي لنفى سيفعل ولا تقتضى تأييد النفي خلافا للزحشرى في أنمؤذجه ولا توكده خلافا له
في كشافه في تفسير لن ترانى ولا تقع دعائية بأن يكون الفعل بعدها دعاء خلافا لابن السراج وابن عصفور
 وآخرين وهي بسيطة على وضعها الأصلي عند سيويه والجمهور وليس أصلها لا النافية فأبدلت الألف نونا
خلافا للفراء ولا أصلها لأن فتكون مركبة من لا النافية نظرا لمعناها ومن أن المصدرية نظرا لعملها فحذفت
الهمزة تخفيفا والألف للساكنين خلافا للخليل والكسائي والخازن نجى اه من التصريح قال الصبان
ولا يجوز الفصل بين لن والفعل اختيارا عند البصريين وهشام وأجاز الكسائي الفصل بالقسم ومعمول
الفعل وواقفه الفراء على القسم وزاد الفصل بأظن والشرط كذلك في السيوطي اه وأما قوله

لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهيجا

فضرورة حيث فصل بين لن وأدع بما ذكره واذا أردت الالفاظا كتب لن مع ما وصلا هكذا

لما رأيت أبا يزيد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهيجا

فتقول أين جواب لما وبم نصب أدع (قوله واذن) قال الرضى في شرح الكافية الذى يلوح لى في اذن
ويغلب في ظنى أن أصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين لما قصد جعلها صالحا لجميع الأزمنة
الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضى وذلك أنهم أرادوا الإشارة الى زمان فعل منذ كور قصدوا الى لفظ اذ الذى

وهو عامل معنوى
لا لفظي فان دخل عليه
عامل ناصب فانه ينصبه
أو جازم فانه يجزمه
(فالنواصب عشرة)
أربعة منها تنصب بنفسها
 وستة منها يكون
النصب معها بأن
مضمرة وجوبا أو جوازا
(وهي أن ولن واذن)

المتقدم بأن قيل في الرفع والنصب ووضع حرف مكانه في الجزم فتقول لانا كل السمك ولا تشرب اللبن ولا تأكل السمك شاربا اللبن ولا تأكل السمك ولك شرب اللبن فالاعراب فرع في المضارع بطريق الحمل على الاسم فان قيل اذا كان توارد المعاني سببا لاعراب المضارع فلم لم يعرب قولك ماصم زيد واعتكف فانه يحتمل أن المعنى ما صام وما اعتكف وما صام وقد اعتكف أى معتكفا وما صام ولكن اعتكف أجيب بأن ذلك نادر على أن العمدة في هذه الأحكام السماع وهذه حكم تلتبس بعد الوقوع لا تحتمل هذا البحث والتدقيق كذا قيل وقال بعض أهل الصرف أن سبب اعراب المضارع مشابهته للاسم في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات الاسم وسكناته أى فكما أن النكرة من الأسماء تنخصص بالتعريف كذلك الفعل المضارع يحتمل الحال والاستقبال ويتخصص بدخول قد والسين ويقال ان زيدا قائم وانه يقوم ويضرب على وزن ضارب ورده ابن مالك بأن الأول والثاني يأتيان في الماضي فان زمانه يحتمل القرب والبعد فاذا دخلت عليه قد تخصص بالقرب والثالث يأتي أيضا في الماضي فانه يقبل اللام اذا كان جوابا لولو نحو ولوردوا لعادوا والرابع ليس بمطرود فقد لا يجرى المضارع على اسم الفاعل في جميع ما ذكر ولو سلم فالماضي قد يجرى على الاسم كفرح فهو فرح وأشرف فهو أشرف وأشرو غلب غلبا وجلب جلبا فالأوجه الأربعة ليست تامة وبتقدير تمامها لا نفيد لأنها ليست علة حكم الأصل وهو اسم الفاعل حتى يترتب على ثبوتها في الفرع وهو المضارع حكم الأصل مع أن شرط القياس ذلك وأجاب عن ذلك العلامة الصبان فانظره (قوله حتى يدخل عليه ناصب أو جازم) أى وينصبه أو يجزمه وانما قدرنا ذلك للاحتراز عما اذا أهمل الناصب أو الجازم فالفعل باق على كونه مرفوعا فمن ذلك قوله

أن تقرأن على أسماء ويحكمنا * منى السلام وأن لا تشعرا أحدا

وقوله لولا فوارس من نعم وأسرهم * يوم الصلفاء لم يوفون بالجار

ومنه قراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاة برفع يتم والمصنف كالشارح استغنى عن ذلك لأن الوصف حقيقة في الحال أى في الحدث الحاصل بالفعل وأما قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه يخاطب النبي ﷺ محمد فقد نفست كل نفس * اذا ما خفت من أمر تبالا

فالجازم فيه مقدر وهو لام البداء أى لتفد قال الشنوائى وقوله تبالا أصله وبالألف بدلت الواو تاء كقالتوا في وراث ووجه تراث وتجاه اه (قوله ورافعه تجرده من الناصب والجازم) وفاقا للفراء وغيره من حذاق الكوفيين لاحاوله محل الاسم خلافا للبصريين غير الأخفش والزجاج ولا حروف المضارعة خلافا للكسائي ولا مضارعةه للاسم خلافا لثعلب والزجاج واختار ابن مالك الأول فقال

ارفع مضارعا اذا يجرد * من ناصب وجازم كتسعد

وتبعه أكثر المتأخرين وهو الظاهر اذا وجد في نظيره وهو أن الابتداء مرفوع بالابتداء كما سيأتي ان شاء الله تعالى في بابه منظما لأقوال العلماء فيه وذلك لأن الثاني يعترض بنحوه لا تفعل فان المضارع فيه مرفوع وليس حال محل الاسم والثالث بأن جزء الشيء لا يعمل فيه والرابع بأن المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الاعراب الى عامل يقتضيه ونظمت هذه الأقوال فقلت:

ورافع الغابر كونه عرى * من ناصب وجازم وقد يرى

قائله الفراء مع أخفشنا * واختاره ابن مالك ومن عنا

قيل حلوله محل الاسم في * زيد يفي في العهد موضع وفي

للبصريين وهذا يبطل * بمثل ما أرى الذى يمثّل

وقيل نفس شبه للاسم ذا * مقال ثعلب وزجاج كذا

ورد ذا بأنه تسببا * بشبه اسم فلذلك أعربا

حتى يدخل عليه ناصب
أو جازم (ورافعه
تجرده من الناصب
والجازم

على من هو في كل مكان جل وعلا (قوله والتاء للمخاطب) أي مفردا كان أو غيره مذكرا أو غيره كما قال أبو
 للمؤنثة الغائبة وإذا اجتمع مخاطب وغائب فالقياس تغليب المخاطب لتقدمه ليكون الخطاب معه كقوله تعالى
 فمن تبعك منهم فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورا وإذا اجتمع مذكر ومؤنث فالقياس تغليب المذكر لشرفه
 تقول أنت وزيد يقومان وحاصل ما ذكرناه أن الياء في أربعة وهو يقوم يقومان يقومون يقمن والتاء في
 ثمانية وهي تقوم تقومان في الغيبة تقوم تقومان تقومين يقومان تقومين في الخطاب والهمزة في
 واحدة وهي أقوم والنون كذلك تقول تقوم (قوله فخرجت الهمزة) شروع منه في المحترزات من الشروط
 المتقدمة (قوله التي ليست للمتكلم) إن قيل لك ما تقول في أخفى من قوله تعالى فلا تعلم نفس ما أخفى لهم قتل
 من سكن الياء فهو عنده مضارع ومن فتحها فماض اه يس (قوله نحو أكرم) بالبناء للفاعل أو للمفعول
 (قوله والنون) معطوف على قوله الهمزة أي وخرجت النون التي ليست للمتكلم ومعه غيره بأن كانت
 تستعمل في الغائب نحو نرجس زيد الدواء أو في الغائبة نحو نرجست هندا الدواء أو غيرهما (قوله إذا جعل
 فيه النرجس) بكسر النون على الأشهر المختار ويجوز فتحها مع كسر الجيم وهو زهر البصل خلافا لما صنعه
 عبد المعطي حيث قال والنرجس نبت له نور ورائحة زكية فأوهم أن النرجس نبت برأسه والمعروف ما قدمناه
 قال ابن الوردي إنما الورد من الشوك وما * يطلع النرجس الامن بصل

(قوله والياء) معطوف على قوله الهمزة أي وخرجت الياء التي ليست للغائب (قوله باليرئ) قال الغزى في
 حواشي الجار بردي بضم الياء وفتحها مقصورا مشددا للنون وبالضم والمد اه سجاعي على القطر (قوله
 الحناء) بكسر الحاء المهملة وتشديد النون وبلداه ش وينون إذا خلا من الاضافة ومن أل لأنه مصروف
 اه سجاعي على القطر (قوله تعلم زيد المسئلة) قال في المفصل يجي فعل بمعنى التكلف نحو تشجع وتصدر
 وتحلم وتمرأ قال حاتم تحلم عن الدين واستبق ودهم * ولن تستطيع الحلم حتى تحلما
 قال سيويه وليس هذا مثل تجاهل لأن هذا يطلب أن يصير حليها والدين جمع مذكر سالم ومفردة أدنى
 خلاف أعلى وفي الرفع أدنون وقال في البناء ومعنى التكلف تحصيل المطلوب شيئا بعد شيء وهو أوضح (قوله
 لوجود حرف الزيادة في أولها) قد تقدم أن المراد بكونها زيادة بأن كانت زائدة عن الماضي (تمة) أحرف
 الزيادة مضمومة مع الرباعي نحو يدحرج ويكرم ويقاقل ويفرح ويحوقل ويبيطر ويجهور ويعبر
 ويجلب ويسلقى وتفتح في غيره كيضرب وينطلق ويستخرج وأما يهريق فأصله يريق زيدت الهاء في أوله
 ولم توجد مكسورة الا في اخال قال الشاعر

وما أدري وسوف اخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء

بكسر الهمزة قال الجوهري الكسر أفصح من الفتح والفتح لغة بني أسد وهو القياس وقلت في كتابي نظم
 متممة الآجرومية وزد على ماضيه حرف نائي * وضم ذا الأربع مثل يؤتى
 وافتح سواء نحو لن تنالوا * وقل بكسر الهمز في اخال

(قوله وهو مرفوع أبدا) لما شابه المضارع الاسم في أن كلا منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة
 متعاقبة على صيغة واحدة أعرب مثال ذلك في الاسم نحو ما أحسن زيد فإن معنى الفاعلية إذا رفع ومعنى
 المفعولية إذا نصب ومعنى الاضافة إذا جاز لا يتعدى الى غير ما هو له أي أنه إذا رفع لا يتعدى الى معنى المفعولية
 ولا الى معنى الاضافة وكذا القياس في النصب والجرو مثال ذلك في الفعل نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن
 فإن معنى النهي عن الكل إذا جزم وعن المصاحبة إذا نصب وعن الأول وإباحة الثاني إذا رفع لا يتعدى الى
 غيره كما سيأتي ذلك في الجواب بالواو لكن لما لم يكن للاسم ما يغنيه عن الاعراب لكون معانيه مقصورة
 عليه وجب الاعراب له فيكون أصلا له بخلاف المضارع فإنه يغنيه عن الاعراب وضع اسم مكانه كما في المثال

أن يفرقوا بينهما في المضارع فزادوا النون لأنها تشبه حروف المد واللين في الحفاء والفئة اه عبادة (قوله بشرط أن تكون الهمزة للمتكلم) هذا جواب عما قيل أنه لا يصح تعريف المضارع بها لأنها وجدت داخلة في أول الماضي نحو أكرمت وتداويت ونرجست الدواء إذا جعلت فيه نرجسا ويرنأت الشيب إذا خضبت بالبرنأ وحاصل الجواب أن هذه الأحرف بهذه المعاني مختصة بالمضارع ولا تدخل على الماضي فإن قلت لعل القائل أراد أنها إذا ذكرت غير مقيدة كما وقع في المتن تبعاً لكثير لم يميز المضارع عن الماضي لدخولها عليهما والأحرف الداخلة على المضارع هي ذات المعاني المخصوصة لا مطلقاً فلم يتعرض لذلك في العبارة قلت لأحاجة للتعرض لها في العبارة لأنها صارت في الاصطلاح علماً على الحروف ذات المعاني المخصوصة حتى لا يفهم في الاصطلاح من أحرف أنيت الذات المعاني المخصوصة فإن قلت لو سلمنا ذلك فقد يحل للغالب ذلك وقد يغفل قلت يمكن الجواب بأن المقصود بالذات من وضع هذه المقدمة المبتدئ والمقصود بوضع الكتب بالنسبة إليه إنما هو استفادته منها في الجملة للقطع بعجزه عن الاستفادة منها على الوجه الكامل وغالب الألفاظ التي في أولها الأحرف المذكورة وكفى هذا في الاستفادة بالنسبة إليه ولا يضر أنه قد يخطئ بمعتقد بعض الألفاظ المذكورة لوجود تلك الأحرف في أولها ظاهر أو كما أخطأ في غير ذلك فإن المبتدئ مظنة الخطأ إذا استقل بالأخذ لأن المبتدئ قطعاً لا يستغنى عن التوقيف للقطع بعجزه عن الاستقلال بالاستفادة والتوقيف يعين له ما يستفيد به عدم مضارعية تلك الكلمات التي وجد في أولها تلك الأحرف مع عدم مضارعية فإن قلت هلا ذكرها المصنف مقيدة بهذه المعاني قلت لأنه يؤدي إلى الطول مع توقع الاشتباه على المبتدئ المقصود بالذات بوضع هذه المقدمة للاحتياج إلى ملاحظة المعنى الذي قد يخفى عليه اه شنواني بطوله (قوله للمتكلم) أي وحده والمراد بالمتكلم المتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً فإن قيل لم يفرقوا بين كون المتكلم مذكراً أو مؤنثاً كما فرقوا في يقوم وتقوم بينهما أجيب بأن المتكلم يرى في أكثر الحالات أنه مذكراً أو مؤنثاً واه اجاء الشبه فيه بكون صوت الرجل كهو صوت المرأة أو العكس فنادر وأعطوا الهمزة للمتكلم لأنه مقدم والهمزة مخرجها مقدم على مخرج أخويه الواو والياء لكونهما من أقصى الحلق (قوله نحو أقوم) يقال إذا كان القائل مذكراً أنا أقوم مريداً الصلاة وإذا كان مؤنثاً أنا أقوم مريدة الصلاة (قوله والنون للمتكلم ومعه غيره) هل المراد أن يكون النون للمتكلم حال كونه مشاركاً في قيد ثبوتها للمتكلم ولا يلزم من ذلك أن تكون للمتكلم ومن يشاركه معاً على السواء في القصد أو المراد للمتكلم ومن يشاركه في ذلك الفعل منظور فيه الجمع بالاصالة مفرداً كان للمشارك أو غيره من الذكور أو الإناث أو منهما ظاهر كلام الشارح الأول فالعنى على الأول أن المتكلم ومعه غيره إذا قال تقوم فقد يكون مخبراً عن قيامه وعن قيامهم وعلى الثاني لا يكون ذلك بل هم مخبرون عن قيام أنفسهم بشهادة ذلك القائل فيبينهما فرق دقيق فليفتن (قوله أو المعظم نفسه) بكسر الظاء المشبهة اسم فاعل ونفسه مفعول به أي للشخص المعظم نفسه أي لكونه عظيماً بما يحسب الواقع أو بحسب الادعاء فلا أول نحو قوله تعالى ونريد أن نمن والثاني نحو تقوم قيل واستعملها في هذه الحالة مجاز حيث أطلق ما لجمع على الواحد ويوجه بأن العظيم يتكلم عن نفسه وغيره غالباً لأن أتباعه يشاركونه في غالب أمورهم وقد يستعمل النون للدلالة على أن الفعل لفخامته مما يقصر الواحد عن القيام به كقولي أياك نعبد ونحمدك اللهم وما أشبه ذلك لأن المقام مقام التذلل والخضوع (تنبيه) الواو في قوله تعالى وأنا على ذهاب به لقادرون والياء في قوله وما كنا عن الخلق غافلين يقال فيهما للتعظيم لا وواو الجمع وياؤه ولعله هو الصواب (قوله نحو تقوم) يقال نحن نقوم مريدون للصلاة بفتح الدال على أنه للاثنتين وتقوم مريدتين للصلاة ومريدون للصلاة بكسر الدال للجماعة ومريدات للصلاة بحسب التذكير والتأنيث (قوله والياء للغائب) أي على الإطلاق أي مفرداً كيقوم أو غيره كيقومان ويقومون والمراد اللفظ الغائب فلا يرد أن الياء تستعمل في الله تعالى كقوله الله يحكم وهو منزّه عن التذكير والتأنيث إذ هما من صفات الأجسام ومنزه عن الغيبة لاستلزامها الاختصاص بخير دون آخر فيستحيل

بشرط أن تكون
الهمزة للمتكلم نحو
أقوم والنون للمتكلم
ومعه غيره أو المعظم
نفسه نحو تقوم والياء
لغائب نحو يقوم

أولا تقول اضربان اضربن بضم الباء اضربن بكسرها الآن الخفيفة لا تدخل ما فيه ألف فلا تدخل الثانية (قوله نحو اضربن) بفتح الباء وأسكان النون في الأول وتشديد النون في الثاني كما علمت (تتمه) قد تلحق النون الفعل الماضي واسم الفاعل شذوذا كقوله

دامن سعدك ان رحمت متبا * لولاك لم يك للصبابة جانحا

وقوله الصبابة معناه رقة الشوق وحرارته وجانحا أى مائلا وكقوله

ياليت شعري منكم حنيفا * أشاهرن بعدنا السيوفا

(قوله والمضارع) مبتدأ وما اسم موصول خبره (قوله ما كان في أوله) ان قيل دخول كان في التعريف مفسد له لصدقه على الأمر قلت قال السيد رحمه الله تعالى ليس المراد بالأفعال في التعاريف اقترانها بزمان انتهى قال أستاذ شيخنا بل المراد مجرد ثبوت الحدث كالمشهور فلا ضرر اه شنوانى وحاصل الايراد أن الأمر داخل في التعريف لأنه كان في الزمن الماضي في أوله احدى الزوائد الأربع والمألوف بخلافه وحاصل الجواب أن لفظة كان لا يراد بها الماضية بل مجرد ثبوت الحدث ولقائل أن يقول هذا الاعتراض انما يسمع من مدعى أن الأمر نوع من المضارع ومذهب المصنف ليس كذلك فما وجدت ولو في الزمان الماضي فيه تلك الاحرف سمى مضارعا وأجيب بأن التعريف كما يكون لمن قال ان الأمر نوع برأسه يكون أيضا للقائل بخلاف ذلك ضرورة أن التعريف لا يكون من واحد دون آخر ولقائل أن يقول اذا كان المراد بالمضاربة في هذا التعريف مجرد الحدث لا يدخل قولك نار تأجج لأن التأليس مما ذكر في التعريف بل هو الثابت في الماضي وأجيب بأن هذا نوع نادر مع الاشتراط في وجوده بكونه مبتدأ بالتاء ويعلم بالقرائن وهو أنه لو كان ماضيا لقل تأججت بالتأنيث وفي التنزيل انى آتست نار العلى آتيكم منها بقبس (قوله احدى الزوائد الأربع) الزوائد جمع زائدة لاجمع زائد بدليل احدى وأربع بالتأنيث في الأول والتجريد في الثانى ولا يكتفى الاستدلال بالثاني فقط قال العلامة الشنوانى قد صرح المرادى بأن الحروف تذكروا ثبوت هذا واعلم أن زيادة التاء للمذكور كالمؤنث انما يجب اذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدد أو اما اذا حذف أو قدم أو جعل اسم العدد صفة فيجوز في اسم العدد اجراء هذه القاعدة ويجوز تركها كفى غيرها تقول مسائل تسعة ورجال تسع وبالعكس كذا نقله الامام النووي رحمه الله تعالى عن النحاة فاحفظها فانها عزيزة اه فعلم أن تجريد الاربع من التاء غير لازم (قوله يجمعها قولك أنيت) ان قلت كما يجمعها قولك أنيت يجمعها أيضا قولك نأيت بمعنى بعدت ونأى وأتين فبالا يختار أنيت قلت أجاب الشنوانى بقوله لعل وجهه أن أنيت بمعنى أدركت ففيه تفاؤل بادراك المطلوب ولاختياره على نأى وجه آخر وهو أن الماضي قبل المضارع اه وتسمى تلك الحروف أحرف المضارعة بفتح الراء مصدر ضارع قال العلامة الحريرى

والأحرف الأربعة المتابعة * مسميات أحرف المضارعة

وسميت زوائد لأنها من أحرف الزيادة المجموعة في قول بعضهم

هويت السمان فشيبنى * وقد كنت قدما هويت السمانا

(تنبيه) انما زادوا أحرف أنيت للفرق بين المضارع والماضى وخصت بالمضارع لأنه مؤخر في الزمان عن الماضي فالماضى أصل والمضارع فرع وعدم الزيادة أصل ووجود الزيادة فرع فأعطى الأصل الأصل والفرع الفرع وانما خصوا تلك الأحرف بالزيادة دون غيرها لأن الزيادة فيها ثقل وهم محتاجون الى حروف تزداد فوجدوا أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم اما بنفسها أو بأبعضها أعنى الحركات الثلاث فزادوها وقلبوا الألف همزة لرفضهم الابتداء بالسكان ومخرجها قريب من مخرج الألف ثم قلبوا الواو تاء لأنه يؤدى زيادتها الى الثقل لاسيما في مثل ووجل بالعطف وقلبها تاء كثيرا في الكلام نحو تراث وتجاه والأصل وراث ووجه قلبها تاء ولما كان في الماضي فرق بين المتكلم وحده أو معه غيره أرادوا

نحو اضربن بالنون
الخفيفة واضربن
بالنون الثقيلة (والمضارع
ما كان في أوله احدى
الزوائد الأربع يجمعها
قولك أنيت)

في أى لفظ يا نخاة الله * حركة قامت مقام الجمله
وأجبت ذلك بقولى أما غموض لغزه قفل اى * جوابه النقل لكسر قل اى
وقوله اى في الأول بمعنى نعم وقولى اى في الثانى هو الجواب لكن باشباع الفعل وذلك لا يضر (تنبيه)
جمع ابن مالك الأفعال المعتلة الفاء واللام مبينا كيفية اسنادها للواحد المذكور ثم المنى مطلقا ثم الجمع المذكور ثم
الواحدة ثم جمعها فقال

انى أقول لمن ترجى شفاعته * ق المستجير قياه قوه فى قين
وان صرفت لوال شغل آخر قل * ل شغل هذا لياه لوه لى لين
وان وشى ثوب غيرى قلت فى ضجر * ش الثوب ويك شياه شوه شى شين
وقل لقاتل انسان على خطأ * دمن قتلت دياه دوه دى دين
وان هموا لم يروا رأيي أقول لهم * ر الرأى ويك رياه روه رى رين
وان هموا لم يعوا قولى أقول لهم * ع القول منى عيا عوه عى عين
وان امرت بوأى للحب قفل * إ من تحب اياه اوه اى اين
وان أردت الونى وهو الفتور قفل * ن يا خلى نياه نوه نى نين
وان أبى أن ينى بالهد قلت له * ف يا فلان فياه فوه فى فين
وقل لساكن قلبى ان سواك به * ج القلب منى جياه جوه جى جين

فهذه عشرة أفعال كلها بالكسر الارتفاع فى جميع أمثله لفتح عين مضارعه وكلها متعدية الا فلازم لأنه
بمعنى تأن فالهاء فى نياه الهاء المصدر لا الفعل به اه خض (قوله نحو اخش) مثال لما آخره ألف وقوله وادع
مثال لما آخره واو وقوله ارم مثال لما آخره ياء (قوله وان كان مسندا الى ألف الاثنين الخ) لافرق بين
صحيحه ومعتله فتقول فى المقتل اغزو واغزو وارمى واخشا اخشوا اخشى (قوله يبنى
على حذف النون) لأن مضارعة المتصل به ما ذكر يحزم بحذف النون قال ابن هشام فى شرح السذور
ومن غريب ما يحكى أن بعض من يتعاطى اقراء النحو يلدنا هذه سمع قول بعض المعربين فى قوله عز وجل
فقلوا له قولنا ان قولنا مبنى على حذف النون فأنكر ذلك عليه وهذا أمر مشهور بين الطلبة فخفاؤه على
من يتصدى للاقراء غريب اه فجعل ابن هشام رحمه الله تعالى أن بناء الأمر اذا اتصل به ما ذكر على
حذف النون مشهور لا خفاء فيه لكنه خالف ذلك فى الغنى كما نقلناه منه ثمة (قوله والألف فاعل) أى فى قوله
اضربا وفهم منه وفيما مر فى باب المعرفة المتقدم أن الألف والياء تأنيان للغائب والمخاطب وهو كذلك كما قال
ابن مالك وألف والواو والنون لما * غاب وغيره كقاما واعلما

(قوله يبنى على السكون) أى سواء كان الفعل صحيح الآخر أو معتله كما تقول اضربن مبني على السكون
تقول أيضا اغزون وارمين واخشين وأما المدغم فيفك ادغامه عند اتصاله لتلك النون تقول امددن وافررن
(قوله يانسوة) دفع ما يتوهم جعل النون للتوكيد اذ هو مذكور فيما سياتى (قوله نون التوكيد) أى سواء
كانت مخففة أو مشددة الا ان المخففة لا تدخل فيما اذا ساند الى نون النسوة (قوله يبنى على الفتح) هذا اذا كان
الفعل مفردا فان كان مسندا الى نون النسوة فالفعل باق على أنه مبنى على السكون تقول اضربننا وسواء فى
ذلك كون الفعل صحيح الآخر أو معتله تقول اغزون فى الثقيلة واغزون فى الخفيفة ومثله اخشين واخشين
وارمين وارمين فيهما وما ذكره من أن فعل الامر اذا اتصل به نون التوكيد يبنى على الفتح مقصور فيما اذا
لم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة أما اذا اتصل به ذلك فان الفعل يبنى على حذف
النون فان المضارع المتصل بما ذكر مجزوم بحذف النون مطلقا أى سواء كان اتصل به نون التوكيد

أو الواو أو الياء نحو
اخش وادع وارم وان
كان مسندا الى ألف
اثنين أو واو الجماعة
أو ياء المؤنثة المخاطبة
يبنى على حذف النون
نحو اضربا واضربوا
واضربى والألف فاعل
وكذا الواو والياء وان
كان مسندا الى نون
النسوة يبنى على السكون
نحو اضربن يانسوة وان
اتصلت به نون التوكيد
يبنى على الفتح

أى مضارعه العرب لو كان مجزوما من سكون في صحيح الآخر ملفوظ كاضرب أو مقدر كدواضرب الرجل أو حذف نون في الأفعال الخمسة أو حرف علة في المقتل ومنه هات وتعال اذ لو كان لها مضارع مجزوم بذلك كما سيوضحه الشارح في غير هات وتعال وقولنا العرب لاخراج نحو اضربن واضربن من أمر الواحد اذا اتصل به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة أو نون النسوة فأنهما مبنية على الفتح تبعاً لمضارعها اذ مضارعها مبنى كما سيوضح الشارح أبقاه الله بالسلمة (تنبيه) ظاهر كلام المصنف في تقسيم الأفعال حيث قسمها ثلاثة أن قوله ههنا مجزوم أبدا المراد به مبنى على ما يجزم به مضارعه أو يعامل معاملة المضارع المجزوم كما قدمنا وحمل عليه أيضا شارحنا أبقاه الله بالسلمة وهو مذهب البصريين خلافا للشارح الشيخ خالد حيث حمل المتن على مذهب الكسائي من أن الأمر مجزوم بلام الأمر وهو رئيس الكوفيين ولم يناسب ذلك لتقسيم المتن المذكور وأيضا اضمار الجازم كاضمار الجار ضعيف وأيضا انه كما قيل خلف من القول بناء على رأى الكسائي ان حرف المضارعة هو علة الاعراب وهو متنفذ فيجب انتفاء الاعراب (قوله مبنى على السكون) أى اذا كان الفعل صحيح الآخر لفظا نحو اضرب أو تقديرا نحو اضرب الرجل ومدفورا وهو لم كما لو حنا أولا وقد اجتمعا في قوله من أبا قاسم وأم أباه * ول زيدا ومن أباه الجهولا وذلك لأن من في الموضعين أمر من المين وأبا قاسم مفعول به منصوب بالألف أى كذب يا مخاطب أبا قاسم وأم بضم الهمزة وتثنية الميم من أم يوم أى قصدوا أباه مفعول به منصوب بأم ول فعل أمر مبنى على حذف الياء كما سيأتى من ولّى يلى وزيدا مفعول به أى قاربوا الجهولا نعت لاباه الثانى وألفه للاطلاق (قوله الشبيه بالجزم) فيه تنبيه على المبالغة والأصل مثل المجزوم أو يقال المجزوم بمعنى العامل معاملة المجزوم مجازا من باب تسمية الشيء باسم ما يشاكله كما يقال للفرس المنقوش على الجدار انه فرس لشبهه صورة بالحيوان المعروف اه شنوانى (قوله فان كان معتلا آخره) انما قال آخره مع أن المعتل عند النحاة لا يكون الا آخرا قصدا للايضاح فهو لبيان الواقع لا للاحتراز كما هو ظاهر (قوله بالألف) أى النابتة عن الواو والياء اذ لم تجد فعلا مضارعا آخره ألف أصلا أى لا يكون نائبا عن احداهما وقد نبهنا في كون الحذف علامة للجزم في كلام المؤلف هناك (قوله أو الياء) أى سواء كان أصليا كيرمى أو متقلبا عن الواو وكيرضى بضم الياء من أراضى فان أصله يرضو بدليل رضوانا بالواو لالياء (قوله مبنيا على حذف حرف العلة) أى بقيد كونه لم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة أو نون النسوة أو نون التوكيد مباشرة لفظا وتقديرافان اتصل به ذلك فحكمه المذكور في الشرح بعد (فائدة) قد يحذف حرف العلة من الأمر المعتل فلا يبقى منه الا حرف واحد نحو إمن الواى كالوعد لفظا ومعنى وأصله أوئى حذفت واو تبعاً لحذفها في مضارعه في يوى لوقوعها بين عدوتيه الياء والكسرة ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها ثم بنى على حذف آخره كما يجزم مضارعه عليه فبقى حرف واحد وهو عين الكلمة ويلحق به الهاء للوقف فيقال زيدا اه وعليه الغرض المشهور من بحر الخفيف ان هند المليحة الحسناء * وأى من أضمرت لخل وفاء

فيقال رفع هند بعد ان قيل في اعرابه ان فعل أمر من وأى بمعنى وعد ويلحق به نون التوكيد الثقيلة وأصله أوئى نأعل كما مر وهند منادى بحذف حرف النداء والمعنى عدى يا هند والمليحة بالرفع نعت لها بحسب اللفظ والحسناء بالنصب نعت ثان لها بحسب المحل لأن المنادى في محل نصب أو مفعول بفعل محذوف تقديره أمدح الحسناء أو صفة لموصوف محذوف أى عدى يا هند الخلة أو الحالة الحسناء ووأى مفعول مطلق لقوله ان أى عدى وعد ومن اسم موصول مضاف اليه وجملة أضمرت من الفعل وفاعله صلة من و لخل جار ومجرور متعلق بقوله أضمرت ووفاء مفعول به لا ضمرت ثم اذ اوقع قبل هذا الفعل وهو لفظ اه ساكن من كلمة جاز نقل حركة الهمزة لذلك الساكن على قياس تحقيق الهمزة فتحذف حينئذ الهمزة تقول قل بالخير يا زيدا أى عبد الخير بتحريك لام قل بالكسر فلم يبق من فعل الامر غير الكسرة المنقولة للام قل والغرض فيه بعضهم بقوله

انه مبنى على السكون
الشبيه بالجزم فان كان
معتلا آخره بالألف
أو الواو أو الياء يكون
مبنيا على حذف حرف
العلة وهي الالف

اللام بوزن تفاعل كسرت اللام لتسلم الياء فصار توالى ثم سكنت الياء طلبا للتخفيف فصار توالى بكسر اللام وسكون الياء وهو مضاف أربع مضاف إليه بتذكير العدد لتأنيث المعدود وهو مضاف حركات مضاف إليه (قوله أيضا كراهة توالى أربع متحركات الخ) ضعف ابن مالك هذه العلة بأنها قاصرة إذ لا يوجد التوالى إلا في الثلاثي الصحيح وبعض النحويين نحو انطلق والكثير لا تتوالى فيه فراحته أولى وبأن تواليها لم يهمل بدليل غلبت وبرثن وجندل ولو كان مقصود الإهال وضعالم يتعرضوا له دون ضرورة ولسد باب التأنيث بالياء نحو شجرة قال وإنما تميز الفاعل من المفعول نحو أكرمنا وأكرمنا ثم حملت التاء والنون على نالساواة في الرفع والاتصال وقد يقال إنما راعوا الأقل لأنه لو حمل الأقل على الأكثر لزم التوالى المذكور ولو في بعض الصور بخلاف العكس فإنه لا تتوالى فيه أصلا فراحته أولى والتاء طارئة على أصل الكلمة وليست منها فكأنها لم يتوال في نحو شجرة أربع حركات حقيقة فإن قلت معتبرة بدليل قولهم قلنسوة وقحذوة فلولم يعتبر التاء لوجب قلب الواو ياء والضممة كسرة لرفعهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها قلت الأصل في قلنسوة وقحذوة وهو المفرد موضوع على التاء والحذف طاركا في الجمع نحو قلائس وقماحذخلاف نحو شجرة فإن الأصل بدون التاء وأما نحو غلبت وبرثن وجندل فزال عن الأصل والأصل غلبت وبرثن مثل قرنفل وجندل اه يس (قوله فيما هو كالكلمة الواحدة) الجار والمجرور متعلق بتوالى وما سم موصول وهو مبتدأ والكاف خبره وهو اسم بمعنى مثل مضاف والكلمة مضاف إليه والجملة من المبتدأ والخبر صلة ما (قوله ويقدر الفتح فيه) أى في الماضى (قوله أيضا) أى كما يقدر إذا اتصل به ضمير رفع متحرك وأشار به إلى أن الماضى مبنى على فتح مقدر على آخره إذا اتصل به واو الضمير وقد مروى أن بعضهم قال إذا اتصل به واو الضمير مبنى على الضم فلا تغفل (قوله لأن الواو يناسبها ضم ما قبلها) أى والمناسبة لا تمنع بقاء البناء على الفتح وهو مذكور في الشرح (تنبه) قال يس قال الراعى في شرح الألفية عند الكلام على موجبات البناء على الضم وعدمها مجاورة الواو الضمير في الفعل الماضى نحو ضربوا ما نضه هكذا قالوا والظاهر في الماضى والأمر المسندين إلى الألف والواو أنهما مبنيان على حذف النون فانهما أخوان والأمر مبنى على ما يحزم به مضارعه من حذف أو سكون فكذلك الماضى عند اتصالهما به مبنى على حذف النون لأن سيويوه رحمه الله قال في باب التسمية بالحروف أنك تعيد إليه النون إذا ميمت به فتقول يا ضربان ويا ضربون وهذا دليل على أنه مبنى على حذفها وهو عجيب فليتأمل (قوله فضمة المناسبة تمنع من ظهور الفتح) أى وإن وجد الفتح في نحو غزواورموا لأن الفتح فيهما في غير الآخر إذ آخرهما الياء (قاعدة) إذا اتصل بالفعل المعتل اللام واو ضمير فإن انفتح ما قبلها أو ضم أبقى على حاله تقول رموا أصله رميو ابنة فعلا قبلت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رماوا فالتقى ساكنان الأول الألف المنقلبة عن الياء والثاني واو الفاعل فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار رموا ونحو سروا بضم الراء بمعنى صاروا وسادة أصله سرووا أسكنت الواو الأولى للتخفيف ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار سروا فان انكسر ما قبلها ضم نحو رضوا أصله رضوا نقلت حركة الواو إلى الضاد بعد سلب حركتها لئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار رضوا وقد ذكرناها مستوفى في كتابنا الزلال ونظم العلامة السجاعي تلك القاعدة فقال

واو الضميران بفعل متصل * معتل لام فيه تفصيل قبل

فإن يكن ما قبلها قد فتحا * أو ضم فابقه كما قد وضحا

واضممه حتما إن يكن ذا كسر * كقولنا رضوا بكل يسر

(قوله بحركة المناسبة) أى فإن الواو تقتضى ضمة ما قبلها كأن الألف تقتضى فتحة ما قبلها وكذلك الياء

تقتضى كسرة ما قبلها (قوله والأمر مجزوم أبدا) أى مبنى على ما يحزم به مضارعه قال بعضهم

والأمر مبنى على ما يحزم * به مضارعه أيا من يفهم

فما هو كالكلمة
الواحدة ويقدر فيه
الفتح أيضا إذا اتصل
به واو الضمير نحو
ضربوا لأن الواو
يناسبها ضم ما قبلها
فضمة المناسبة تمنع من
ظهور الفتح فيقال
مبنى على فتح مقدر
منع من ظهوره اشتغال
الحل بحركة المناسبة
(والأمر مجزوم أبدا) يعنى

عليك أن نحو نزال ودر الكوكلا وضربا زيدا خارجة أيضا بتفسير ما في قول شارحنا أبقاه الله بالسلامة مادل
بالفعل (قوله نحو اضرب) أي فانه أمر لدلالته بحسب الوضع بصيغته على الطلب مع قبوله لاء المؤنثة المخاطبة
(قوله تقول فيه اضربي) فيه مامر (تنبيه) من الأمر لهم في لغة تميم إذا ألحقوا بها الضمائر تقول هلمى يا هند
فهو دال على الطلب بحسب الوضع بالصيغة وقابل لاء المؤنثة المخاطبة وأما أهل الحجاز فهي عندهم اسم فعل
لازم طريقة واحدة لا يختلف بحسب من أسند اليه وبلغتهم جاء التنزيل نحو قل لهم شهداءكم والقائلين
لاخوانهم هلم إلينا ولامدخل لكلام العلماء فيه اذ هم يقولون هو على الأول فعل وعلى الثاني اسم ومنه هات
بكسر التاء وتعال بفتح اللام في الأصح لدلالتهما على الطلب وقبولهما لاء المؤنثة المخاطبة تقول هاتى وتعالى
خلافا للزحشرى (قوله فلماضى مفتوح الآخر أبدا) أما بناؤه فلانه الأصل في الأفعال وما جاء على أصله
لايسأل عن سببه وأما قولنا ان الاعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال فلان الاعراب انما يحىء لبيان
المعاني المتعاقبة على الكلمة بصيغة واحدة لولا الاعراب لالتبست تلك المعاني فان قيل مقتضى ما ذكر أن
الاعراب أصل المضارع من الأفعال أيضا بجران تعاقب المعاني فيه كقولك لا تأكل السمك وتشرب
اللبن فالتبست المعاني فيه لولا الاعراب التباسها في الأسماء أوجب بأن الاعراب في المضارع غير متعين لبيان
المعاني لامكان الاستغناء عن الاعراب بوضع اسم مكانه في المرفوع والمنصوب وبظهور لا في المجزوم تقول
لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن ولا تأكل السمك شار باللبن ولا تأكل السمك ولك شرب اللبن وليس
للأسم ما يغني عن الاعراب لأن معانيه مقصورة عليه لا تحصل الا بلفظه وسيأتى في اعراب المضارع باقى بحثه
وأما بناؤه على الحركة فلما شبهته الاسم مشابها ما في وقوعه موقعه نحو رجل ضرب ورجل ضارب فلما شبه
الاسم استحق أن يعد عن أصل البناء وهو السكون ويقرب الى أصل الاعراب وهو الحركة فيبنى على
الحركة وأما بناؤه على الفتح فلخفته وثقل الفعل ولأنه لو بنى على الضم لاجتمع ضمتان في مثل شرف
ولو بنى على السكسر لاجتمع كسرتان في مثل علم وحمل المفتوح على غيره طردا للباب (قوله أبدا) ظرف
زمان مستقبل ملازم للنصب على الظرفية وليس مرادا هنا وإنما المراد في جميع الأحوال قاله عبد المعطى
وأشار به الى أنه مبنى على الفتح في جميع الأحوال وان اتصل بما يأتى ومن المبنى على الفتح ضربا على الأصح
قاله الشنوائى فان قيل الفتحة انما وجدت بجلب الألف اياها لأنها تقتضى فتحة ما قبلها فلم يقدر الفتح على
آخره أوجب بأن تقدير ما وجد غير ما أولف تأمل ويمكن أن يحاب هنا بما قررنا في باب الاعراب عند الكلام
على غلامى فلتراجع ثمة (قوله مبنى على الفتح) أشار به الى أن قول المصنف مفتوح المراد به فتح بناء لافتح
اعراب (قوله لفظا) أى ملفوظا فهو مصدر بمعنى اسم المفعول كالحلق بمعنى الخلق وقدم في مواطن
كثيرة (قوله نحو ضرب) منه ضربا وتقدم أنفا فلا تغفل (قوله للتعذر) لاثاني له اذ الفعل الماضى الحالى
عن شيء مما سئد كره الشارح لا يكون الا ظاهر الاعراب أو مقدمه للتعذر ولا يوجد ما يقدر للثقل (قوله
اذا اتصل به ضمير رفع متحرك) قال الشنوائى وفي حاشية الحفيد على التوضيح واعلم أنهم اختلفوا فيما
بنى عليه الماضى على أقوال فمنهم من قال انه مبنى على الفتح حالة تجرده من ضمير الرفع المتحرك وعلى الضم
فما اذا أسند الى الواو وعلى السكون اذا أسند الى الضمير المرفوع أو على الفتح في جميع الأحوال وهو ما ذهب
اليه المصنف يعنى ابن هشام أو على الفتح والسكون وهو ما ذهب اليه المصنف في شرح الشذور انتهى وقوله
متحرك صفة لقوله ضمير فهو مرفوع وخرج بالضمير الاسم الظاهر كضرب زيد وبالمرفوع المنصوب
كضربنا وبالمتحرك الساكن ما عدا الواو نحو ضربا فبناؤه على الفتح الظاهر على ما مر آنفا (قوله نحو
ضربت) بتثنية التاء (قوله وضربنا) بالتسكين للباء ونا فاعل بخلاف ما اذا كان مفعولا فان الباء
مفتوح كما سيأتى (قوله متعذرا) بكسر الدال المعجمة على انه اسم الفاعل (قوله كراهة توالى أربع
متحركات) كراهة مفعول لأجله مضاف توالى مضاف اليه وتوالى بكسر اللام مصدر أصله توالى بضم

نحو اضرب تقول فيه
اضربى (نحو ضرب
ويضرب واضرب)
الأول للماضى والثانى
للمضارع والثالث للامر
(فالماضى مفتوح
الآخر أبدا) يعنى أنه
مبنى على الفتح
لفظا نحو ضرب أو
تقديرًا للتعذر نحو
رمى ويقدر فيه الفتح
أيضا اذا اتصل به ضمير
رفع متحرك نحو
ضربت وضربنا ويكون
ظهور الفتح متعذرا
كراهة توالى أربع
متحركات

على الزمان الماضي عارضة بدليل أنه اذا عرى الفعل عنها تمحضت للدلالة على الزمن المستقبل فهو باق على مضارعته **(تنبيه)** علمت بما تقرر أن الفعل اما ماض لفظا ومعنى نحو قام زيد أمس واما ماض لفظا لا معنى نحو ان قام زيد قام عمرو وماض معنى لالفاظا نحو لم يضرب ومستقبل لفظا ومعنى نحو سيقوم زيد ومستقبل لفظا لا معنى نحو لم يقيم زيد ومستقبل معنى لالفاظا نحو ان قمت **(قوله)** وعلامته أن يقبل السين وسوف أخذ هذا من قوله في صدر الكتاب والسين وسوف يختصان بالمضارع **(قوله)** ولم معطوف على قوله السين فهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية واقتصر عليها ابن مالك في ألفيته والتأخرون منهم الشيخ خالد في المتن فان قيل فيه دور لأن معرفة المضارع متوقفة على معرفة صحة دخول لم عليه ومعرفة صحة دخول لم عليه متوقفة على معرفته أجيب بأن المراد أن يصح دخول لم بأن استقام المعنى ولا يمتنع بحسب اللغة ولا خفاء في امكان معرفة ذلك بدون معرفة أن ما دخلت عليه لم مضارع **(قوله)** نحو يضرب أى فانه فعل ولو كان مع خلوه من العلامات المتقدمة كما يؤخذ من عبارته وما قدما **(قوله)** سيضرب وسوف يضرب تخصص المضارع بهما للاستقلال اذ هما ينقصان الاحتمال **(قوله)** ولم تضرب لم حرف نفى وجزم وقلب لأنها تنفى المضارع وتجزمه وتصور معناه ماضيا حينئذ ترفع احتمال الحال والاستقبال **(قوله)** وأمر معطوف على قوله ماض وهو لفة تقضي النهي وجمعه أو امر واصلها ما ذكره الشارح **(قوله)** وهو ما دل على حدث الأولى أن يقول هو ما دل على طلب حدث كما هو شأن الحدود وان صرح به في قوله ويدل على الطلب **(قوله)** على حدث في المستقبل أى اذ المقصود منه حصول ما لم يحصل نحو ابن لى البيت أو دوام ما حصل نحو يأبى النبي اتق الله لأن البيت لم يحصل قبل الأمر بالبناء والتقوى حاصله له صلى الله عليه وسلم قبله والمعنى والله أعلم بمراده دم على التقوى الحاصلة فيك بشهادة أن أكرمكم عند الله اتقاكم وقوله صلى الله عليه وسلم أنا سيد ولد آدم ولا فخر والسيادة والكرامة كما علمت مقترنان وهذا ما فهمه الفقير وقد مر بعض ما يتعلق بهذا في صدر الكتاب عند تقسيم الكلام **(قوله)** في المستقبل أى فزمان الأمر مستقبل أبدا باعتبار الحدث المأمور بإيقاعه لأن المقصود به مامر وأما باعتبار كون الأمر انشاء فله زمان حالى بناء على أن الانشاء ايقاع معنى يلفظ يقارنه في الوجود قال يس رحمه الله تعالى ان من الانشاء ما حدثه مسند الى التكلم باللفظ الانشائي نحو بع واشترت وهذا حالى لا غير وليست فعليته بهذا الاعتبار ومنها ما حدثه مسند الى غير التكلم باللفظ الانشائي وهو الأمر وهذا له زمان حالى من حيث هو انشاء ومستقبل من حيث الحدث المطلوب به وفعليته بهذا الاعتبار لا بالأول واثبات الحال للأفعال الانشائية ليس باعتبار دلالتها على الطلب فى أصل الوضع وإنما ثبوته لها من ضرورة الوقوع اهـ **(قوله)** وعلامته أن يقبل ياء المؤنثة المخاطبة) انما قال أن يقبل ياء المخاطبة ولم يقبل ياء التكلم لدخولها الحكم الثلاث ولم يند كرون التوكيد للاختصار اذ هي مشروطة بما قدما هناك **(قوله)** ويدل على الطلب أى بحسب الوضع بصيغته وان استعملت تلك الصيغة فى نحو الاباحة بقرينة لدلالتها على الطلب بصيغتها لا بالوضع على الصحيح بل هو موضوع للخبر وهو فعل ماض أتى به فى صورة الأمر كذا قيل فخرج نحو تقومين خبر العدم دلالة على الطلب وخرج أيضا نحو قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله وان قبل الياء ودل على الطلب بدليل جزم المضارع فى جوابه وهو قوله يغفر لكم ذنوبكم الخ اذ ليست دلالة بالوضع بحسب الصيغة بل باللام المقدرة ومثله والمطلقات يترصن وما أشبهه بما دلالة على الطلب عارضة وليست بنفسه بحسب الوضع الأولى فقيده الوضع يفيد الاحتراز والتعميم وخرج أيضا نحو لتقيم وان قبل الياء ودل على الطلب بالوضع اذ دلالة ليست بالصيغة بل بواسطة اللام ونحو نزال ودرابك بمعنى ازل وأدرك فى الحرب وان دل على الطلب بالوضع لا يقبل ياء المخاطبة فليس بأمر وكذا نحو كلاً بمعنى اتته وان دل بالوضع إلا أنه لا يقبل ما ذكر على أنه منع دلالة على الطلب بل معناه الزرع والزرع وكذا نحو ضربا زيدا بمعنى اضرب زيدا لأنه لا يقبل الياء وان دل على الطلب ولا يخفى

وعلامته أن يقبل
السين وسوف ولم نحو
يضرب تقول فيه
سيضرب وسوف
يضرب ولم يضرب
(وأمر) وهو ما دل
على حدث فى المستقبل
وعلامته أن يقبل ياء
المؤنثة المخاطبة ويدل
على الطلب

أيضا يقال تبارك الله وتباركت أسماء الله وفيه نظر (قوله) أيضا وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة اقتصر عليه لأنه أنفع علامات الماضي اذ به يستدل على ماضوية نعم وبش وعسى وليس لقبولها التاء قال الشاعر

نعمت جزاء المتقين الجنة * دار الأمانى والمنى والمنه

واستدل بعضهم بحديث من توشأ يوم الجمعة فيها ونعمت وهو منتقض بقول بعضهم أن الأكثر في كتب الحديث فيها ونعمة فالبناء بفتح الباء الحسن وتقول بسئت المرأة حمالة الحطب وعست هندان تفلح وليست بتفلحة وخالف في نعم وبش أكثر الكوفيين منهم الفراء حيث قالوا انهما ليستا من الأفعال بل هما حرفان مستدلين بقولهم ما هي بنعم الولد وقولهم نعم السير على بش العير وقول الشاعر

صحك الله بخير باكر * بنعم طير وشباب فاخر

وابن السراج وثعلب في عسى والفارسي في ليس لعدم دلالتهم على الحدث والزمان ولدالتهم على معنى في غيرها وهو الرجاء والنفي وأجيب عن الأولين بأن قولهم بنعم الولدان الجار داخل على محذوف تقديره ما هي بولد مقول فيه نعم الولد وقوله على بش العير كذلك أى نعم السير على غير مقول فيه بش العير ويجعل نعم في النظم اسما أضيف الى طير وحكى لفظه الذى كان عليه قبل عروض الامية وعن الأخيرين يمنع دعوى عدم دلالتهم على الحدث والزمان ولو سلم فهو عارض وبأن توقف افادة معناها على ذكر المتعلق بعدها انما هو لشبههما بالحرف في الجود فلما شابهاه أعطيا حكمه في التوقف المذكور اذ بعض الكلمات قد يعطى حكم بعض آخر لمشابهة بينهما كالمضارع أعطى اسم الفاعل المعنى واسم الفاعل أعطى المضارع الاعراب (قوله) تقول فيه) أى في ضرب بعد دخول تاء التأنيث الساكنة هند ضربت باسكان التاء وأشار به الى أن المراد بالقبول صلاحيته لا القبول بالفعل كما ينهافيا هناك في صدر الكتاب (قوله ومضارع) معطوف على قوله ماض وسمى مضارع المشابهة الاسم لأنه لم يسم مضارعا الالهذا ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتق من الضرع كأن كلا الشبيبين ارتضعا من ضرع واحد فهما أخوان رضاعا يقال تضارع السخلان اذا أخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع وثقابلا وقت الرضاع ووجه الشبه أنه انما شابهه في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء وجريانه على حركات الاسم وسكناته وسيأتى بسطه ان شاء الله تعالى (قوله وهو) أى المضارع خاصة لأنه حد الماضى بمحذوف محذوف الأمر بمحذوف (قوله مادل على حدث) أى فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث (قوله يقبل الحال والاستقبال) قال الرضى قال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو أقوى لأنه اذا خلا من القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الاقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز وأيضا من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة كما لأخوية يعنى للماضى والأمر وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لحفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التنصيف مثلثا ثلثيا والحال عند النحاة غير الآن المختلف في كونه زمانا بل هو ماضى جنبى الآن من الزمان مع الآن سواء كان الآن أيضا زمانا أو الحد المشترك بين الزمانين ومن ثمة تقول ان يصلى في قولك زيد يصلى حال مع أن بعض صلاته ماضى وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة في الآتات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال اه وعلم بما قلنا من اشتراط الوضع خروج اسم الفاعل المستعمل في زمان الاستقبال نحو أنا ضارب غدا عن كونه مضارعا لأن الواضع لم يجعل الزمان جزء معناه وكذلك اسم الفعل المضارع كوى بمعنى أعجب وخروج الفعل الماضى الواقع شرطاً نحو ان قام زيد قتت عن مضارعتي لأنه وان دل على معنى في المستقبل لكن تلك الدلالة ليست من جهة الوضع بل من جهة أداة الشرط فهي عارضة بدليل أنه اذا عرى الفعل عنها تمحض للدلالة على الزمن الماضى فليس بمضارع ولا يشكل الفعل المضارع الذى دخل عليه لم نحو لم يضرب فان لم تصير المعنى الحاصل للمضارع ماضيا ولذا سمي قلبا كما مر لأن دلالة

تقول فيه ضربت
(ومضارع) وهو مادل
على حدث يقبل
الحال والاستقبال

عليه الا بالحرف ولأن الفعل انما وضع لتفصيل الحدث بالزمان المحصل وكونه أمرا أو خبرا خارجا عن مقصوده
ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله لتقم أنت يا ابن خير قريش * فلتقض حوائج المسلمين
وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولأنك تقول اعروا خشي وارم واضربا
واضربوا واضربني كما تقول في الجزم ولأن البناء لم يسجد كونه بالحذف ولأن المحققين على أن أفعال الانشاء
مجردة عن الزمان كبت وأقسمت وقبلت وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأن مجردها عارض لها عند نقلها
عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لأنه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فيشكل فعليته فإذا ادعى أن أصله
لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل اه وخالف هو نفسه فتبع البصريين في التوضيح والقطر والشذور
وتبعهم المصنف في هذا الكتاب وسبب ان شاء الله تعالى في مبحث الأمر (قوله ماض) بدل من ثلاثة وهو
مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ويجوز أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير
أحدها ماض ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف والتقدير منها ماض وانما قدم الماضي على المضارع ثم المضارع
على الأمر اقتداء بالكتاب العزيز فان الله سبحانه وتعالى ذكر أولا الماضي وثانيا المضارع وثالثا الأمر فقال
انما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن (قوله وهو) أي الماضي خصوصا لأن الشارح حدد لخصوص الماضي
كما سيحد لخصوص المضارع والأمر (قوله مادل على حدث مضى وانقضى) ما واقعة على الفعل فهو جنس تحته
ثلاثة أنواع وقوله دل على حدث مضى وانقضى فصل أخرج به المضارع والأمر وان جعلنا ما واقعة على الكلمة
فالحدث غير تام اذ تقول ان ما الواقعة على الكلمة جنس تحته أفراد كثيرة وقوله دل على حدث فصل أول
أخرج به نحو زيد وعمر ووبكر ويدخل نحو يضرب وقائم وقوله مضى وانقضى فصل ثان أخرج به الأمر
والمضارع ودخل نحو رب العالمين وغيره من اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي فالأولى له أن يزيد قيد الوضعية
كما فعل في تعريف الفعل في صدر الكتاب (قوله أيضا مضى وانقضى) أي مضى زمنه بأن كان قبل زمان التلفظ
به لا على وجه الحكاية فلا يعترض بنحو خرجت في قولك اليوم يقول زيد بعدد خرجت أمس فخرجت
ماض وان لم يدل ههنا على زمان قبل زمان تلفظك به اذا أمسية ما بعد الغد صار غدا لأنك حالك ونخرج أيضا
نحو أخرج في قولك اليوم قال زيد أول من أمس أخرج غدا فخرج غير ماض وان دل ههنا على زمان قبل
زمان تلفظك اذ غدوية أول من أمس صار أمس لأنك حالك (تنبيه) قال الرضي وأكثر ما يستعمل في
الانشاء الإيقاعى من أمثلة الفعل هو الماضي نحو بعث واشترت والفرق بين بعث الانشائي وأبيع المقصود
به الحال أن قولك أبيع لا بدله من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ فتعصب هذا اللفظ مطابقتها لذلك الخارج
فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والا فهو كذب فلهذا قيل ان الخبر محتمل للصدق والكذب
فالصدق محتمل اللفظ من حيث دلالة عليه والكذب محتمله لادالة اللفظ عليه وأما بعث الانشائي فانه
لا خارج له تعصب مطابقتها بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجود له فلهذا قيل ان الكلام
الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب وذلك لأن معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقتها
فاذا لم يكن هناك خارج فكيف تكون المطابقة وعدمها اه (قوله وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة)
أي أصلا فلا يرد قولك قالت امرأة والمراد بالتأنيث أي تأنيث الفاعل فلا يرد أيضا تاء ربت وثمت على لغة
من سكنهما كما مر في صدر الكتاب فان قيل كثير من الفعل الماضي لا يقبل هذه التاء كفعل التمتع
نحو ما أحسن هند اوجب من حبذا وخلا وعدا وحاشا أوجب بأن تلك الأفعال تقبل بالنظر الى أصلها
لكن طرأ لها أنها ألزمت استعمال خاصة لا تقبل معها التاء وذلك أنهم التزموا تذكير فاعلها فان فاعل
فعل التمتع يرجع الى ما وهى بمعنى شيء عظيم وفاعل حب هو ذا وهى من الأمثال وهى لا تغير وأما خلا
وعدا وحاشا فسيأتي ان شاء الله تعالى في باب الاستثناء والعبرة بأصل الوضع فعلم بذلك ماضوية تبارك
مع عدم قبوله التاء المذكورة على أن بعضهم نقل عن البخاري في شرح الجرومية أن تبارك يقبل التاء

ماض (وهو مادل على
حدث مضى وانقضى
وعلامته أن يقبل تاء
التأنيث الساكنة نحو
ضرب

وعلمة الجزم سكون مقدر كذلك اه عبادة على الشذور والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب الأفعال ﴾

أى هذا باب بيان حقائق الأفعال الاصطلاحية وانما قدرنا حقائق لأن المصنف رحمه الله تعالى ذكر الأفعال بالمثال بقوله نحو ضرب الخ اذا قلنا ان التعريف يفاد بالمثال وقد تسامعوا بذلك وقد فعل ابن مالك في ألفيته حيث قال في باب المبتدا * مبتدأ زيد وعاذر خبر * خلاف قوله في الكافية في ذلك الباب أيضا

مبتدأ مرفوع معنى ذو جبر * أو وصف استغنى بفاعل ظهر

والظاهر عندي أنه غير حد لاختلاله عن شروطه لانام ولا ناقص وانما قلنا الاصطلاحية لاجراها اذا كانت لغوية وهى التى جمع فعل بفتح الفاء وهو المصدر أى الحدث الذى يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحو ذلك ويعتذر لصاحب المتن حيث ترك القيد المذكور بوجهين الأول أن المتن قسمها الى ثلاثة والأفعال اللغوية لا تنحصر والثانى أن كل قوم انما يتكلمون على اصطلاحهم فالفيه للبعد الذهني وقد صرح ناظم هذا المتن بقوله أفعالهم ثلاثة لا رابع * ماض وفعل الأمر والمضارع

كما صرح في الكلام حيث قال (كلامهم لفظ مفيد مسند) وقدم الأفعال خلاف ما تقدم في صدر الكتاب من تقديم الاسم على الفعل لقلة أفراد الأفعال وأحكامها وهناك لشرف الاسم وأيضا قدم الأفعال ههنا لأنها عاملة في الفاعل ونائبه واسم كان وخبرها ومفعولى ظننت والحال والتمييز أى في الأصل وغير ذلك ورتبة العامل التقديم فقدم وضعها ليكون الطالب على بصيرة ولأن الأفعال كالوسيلة بالنسبة الى الأسماء والوسائل مقدمة على المقاصد فهو يخالف عادة المتقدمين كالزمن مشرى في الفصل وابن الحاجب في كافيته (قوله الأفعال) أى باعتبار أنواعها لا باعتبار صيغها اذ هى لا تنحصر في ألف فضلا عن كونها منحصرة في ثلاثة بحسب زمانها لا بالنظر الى غيره من التجرد والزيادة والتمام والنقصان والصحة والاعتلال وعدل عن مقام الضمار الذى هو مقتضى الظاهر للايضاح والتعليل المذكور يكفي في دفع عدم كون الكلام بليغا عند البلغاء وهو جمع فعل بكسر الفاء وهو جنس تحته ثلاثة أنواع (قوله ثلاثة) خبر المبتدا وانما كانت الأفعال منحصرة في الثلاثة لانحصار الزمان في ذلك لأن الفعل الذى هو الحدث اما متقدم على زمان الأخبار أو مقارن له أو متأخر عنه فالأول هو الماضى والثانى هو المضارع والثالث هو الأمر ويدل على أن الزمان ثلاثة قوله تعالى له ما بين أيدينا يعنى المستقبل وما خلفنا يعنى الماضى وما بين ذلك يعنى الحال وقول زهير

وأعلم علم اليوم والأمس قبله * ولكننى عن علم ما فى غد عمى

﴿فائدة﴾ الثلاثيات في هذا الفن كثيرة منها أنواع الكلام والكلمة ثلاثة اسم وفعل وحرف ومنها أن أقسام الاسم ثلاثة مظهر ومضمر ومبهم ومنها أن أقسام الفعل ثلاثة كما ههنا ومنها أن أقسام الحرف ثلاثة قسم مشترك بين الأسماء والأفعال وقسم مختص بالأسماء وقسم مختص بالأفعال ومنها أن للاسم ثلاثة رفعا ونصبا وجرا ومنها أن للفعل كذلك ومنها أن الجر بثلاثة بالحرف وبالإضافة وبالتبعية ومنها أن معنى المفرد في باب الاعراب غير ما في باب المبتدا والخبر وما في باب لا والنادى ومنها أن انتظام الكلام بوجود الفعل والفاعل والمفعول وأوسع الثلاثيات مقاله الشيخ اسحاق السمارانى رحمه الله تعالى الفاعل مرفوع والمرفوع مفعول عليه والمفعول منصوب والمضروب مفعول عليه والمضاف اليه مجرور والمجرور مفعول عليه انتهى (قوله أيضا ثلاثة) أى عند جمهور البصريين واثان عند الكوفيين والأخفش باسقاط الأمر بناء على أنه مقتطع من المضارع الذى في أوله تاء الخطاب فهو عندهم معرب بلام الأمر مقدره قال في المعنى وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذف حذف مستمر فى نحو قم واقعدوا أن الأصل ليقم وليقعد فحذف اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال وبقولهم أقول لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ولأنه أخوالتهى ولم يدل

(باب الأفعال الأفعال)
ثلاثة

المفرد فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس الطبع فإذا انتقل الأعراب بها إلى المثني والمجموع لم ينفر منه لسابق ألفه وإنما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثني لفظاً ومعنى أما لفظاً فلائها لاتستعمل كذلك إلا مضافة والمضاف مع المضاف إليه اثنان وأما معنى فلاستلزام كل واحد منها آخر فالأب يستلزم ابنا والأخ يستلزم أخا والحلم لكونه أقارب الزوج أو الزوجة يستلزم واحداً منهما وذولكونه بمعنى صاحب يستلزم مصحوباً والقم يستلزم صاحبه وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينهما وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة أو بزيادة من الصبان وقد مر هذا الكلام مع مخالفة بينهما (قوله نحو جاء أبوك) مثله أبوزيد وأخوه وحموها وفوه وذومال (قوله وتنصب بالألف) قد قدمنا أن قول الشاعر أن أباه ليست ألفه علامة النصب اعتباراً بلغته (قوله نحو رأيت أباك) أي وما أشبه ذلك (قوله وأما الأفعال الخمسة) قد تقدم أن الأولى أن يعبر بالأمثلة الخمسة لكن يجاب بأن الأفعال الخمسة صار علماً لما على وزن يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين وقد قدمناه هناك (قوله فترفع بالنون) أي ببوتها كما عبر به هناك في المنصوب والمجزوم من باب معرفة علامات الأعراب فيحمل ما هنا على ما هناك إذ هو الظاهر بمراذه قال يس قال الدنوشري وقد تحذف النون لغير ناصب ولا جازم كقوله أيت أسرى وتبقى تدلكي * شعرك بالعبر والمسك الذكي وإنما حذفت لأنها فرع عن الضمة والضممة تحذف تخفيفاً في بارئكم وينصرم وما يشعر كم فلم تحذف النون مع أنها فرع كانت آمنة من حذف لم يأمن منه الأصل صرح بذلك النووي في كتاب له سماه رءوس المسائل انتهى وقال المصنف يعني ابن هاشم في الحواشي وقد تحذف تخفيفاً وذلك على ضربين واجب لنون التوكيد نحو ولا يصدقك عن آيات الله وأما ترين وأما يلغى عندك وجائز وهو ضربان كثير وذلك لنون الوقاية نحو أغير الله تأمروني فيمن قرأ بالتخفيف وقليل وهو فيما عدا ذلك نحو لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا انتهى وقوله لنون الوقاية أي بناء على أن المحذوف نون الرفع لنون الوقاية وهو الأصح اه (قوله نحو يضربان وتضربان الخ) أي فكأنها مرفوعة بالنون نيابة عن الضمة والألف في الأول والثاني فاعل والواو في الثالث والرابع فاعل والياء في الخامس فاعل أن جعلناها أسماء وأن جعلناها حروفاً فالألف علامة التثنية والواو علامة الجمع والياء علامة المؤنثة المخاطبة وقد أشبعنا الكلام على هذا في الرفع من باب معرفة علامات الأعراب فلترجع ثمة إن شئت (قوله وتنصب وتجزم بحذفها) أي بحذف النون وقوله بحذفها متعلق بتجزم أو بتنصب على سبيل التنازع فإن قيل قوله تعالى إلا أن يعفون أن يعفون منصوب بأن والنون لم تحذف وقد تقدم أن الأفعال المتصلة بها والجماعة تنصب بحذف النون أوجب بأن الواو لام الكلمة لا ضمير الجماعة والنون ضمير النسوة لانون الرفع والفعل معها مبني على السكون نظير يترصدن ووزنه يفعلن بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو فيه ضمير المذكرين نظير يقومون والنون علامة الرفع فتحذف مع الجازم أو الناصب قال تعالى وأن تعفوا أقرب للتقوى ووزنه تفعلوا وأصله تعفوا وبواو بين الأولى لام الكلمة والثانية ضمير المذكرين (قوله نحو لن يضربا ولم يضربا) مثال للمنصوب والمجزوم مما اتصل به ألف الاثنين وأوله ياء وقوله ولن يضربا ولم يضربا مثال لما هو منصوب وما هو مجزوم مما اتصل به ألف الاثنين وأوله تاء مشناة فوق وقوله ولن يضربا ولم يضربا مثال لما يدخله عامل النصب وعامل الجزم مما اتصل به واو الجماعة وأوله ياء مشناة تحت وقوله ولن يضربا ولم يضربا مثال لدخول الناصب والجازم مما اتصل به واو الجماعة وأوله تاء مشناة فوق وقوله ولن تضربي ولم تضربي مثال لما ينصب ويجزم مما اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة فكأنها منصوب ومجزوم بحذف النون والله أعلم **(تنبيه)** ما ذكره من رفعها بالنون ونصبها وجزما بحذفها هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم إلى أن أعراب هذه الأمثلة بفتحة وضممة وسكون مقدرات على لام الفعل منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة فعلازمة الرفع ضمة مقدرة على ما قبل الألف والواو والياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وعلامة النصب فتحة مقدرة كذلك

نحو جاء أبوك) وتنصب
بالألف (نحو رأيت
أباك) (وتخفف بالياء)
نحو مردت بأبيك
(وأما الأفعال الخمسة
فترفع بالنون) نحو
يضربان وتضربان
ويضربون وتضربون
وتضربين) وتنصب
وتجزم بحذفها) نحو
لن يضربا ولم يضربا
ولن تضربا ولم تضربا
ولن يضربوا ولم يضربوا
ولن تضربوا ولم تضربوا
ولن تضربي ولم تضربي
والله سبحانه وتعالى
أعلم

وهو الراجح الذي ورد به السماع والثاني قول ابن الباذش قاله الدماميني صبان على الأشموني (قوله فأما
التثنية فترفع بالألف) قال يس على التوضيح ان قيل علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة
وأتم أجزمت في الأسماء الستة والثني والمجموع حصولها خطا قبل تمام حروفها فالجواب أن حق اعراب
الكلمة أن يكون بعد حصولها بكمال حروفها وفي آخرها لما تقدم من أن الاعراب دال على صفات الكلمة
فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد أن يكون على حرفها الآخر وعمل الحركة بعد الحرف فتكون
الحركة بعد حروف جميع الكلمة وأما اذا كان بالحروف التي هي من نسج الكلمة فلا بد أن يكون الحرف
آخر حروفها ويكون الاعراب فيها أيضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لأنها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت
كونها آخر حروف الكلمة كذا بهامش نسخة الدنوشري بخط كاتب الأصل وقوله وعمل الحركة بعد
الحرف خلاف التحقيق والحق أنه مقارن له كما قال السخاوي في نوניתه

والشكل سابق حرفه أو بعده * قولان والتحقيق مقترنان

اه (قوله نحو جاء الزيدان) فالزيدان فاعل جاء مرفوع وعلامة رفعه الألف (قوله) وتنصب وتخفض
بالياء (أى نيابة عن الفتحة والكسرة) (تنبيه) في المثني وما ألحق به لغة تعربه اعراب المقصور ولوسمى
بالمثني في اعرابه وجهاً أحدهما اعرابه قبل التسمية والثاني يجعل كعمران فيلزم الألف ويمنع الصرف
وقيده في التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف فان جاوزها كاشيبياين لم يحز اعرابه بالحركات والاشيبيا بان
الستنان اللتان ليس فيهما مطر تثنية اشيبياى انتهى أشموني بزيادة اه عبادة (قوله نحو رأيت
الزيدين) بفتح الدال وكسر النون وكذا قوله مررت بالزيدين (قوله) وأما جمع المذكر السالم (أى ما يصدق
عليه لاهو نفسه اذ لفظ جمع المذكر السالم لا يرفع بالواو كها هو ظاهر والسالم بالرفع (قوله) فيرفع بالواو (أى
المضموم ما قبلها ولو تقديرا في نحو هؤلاء المصطفون بفتح الفاء أصله المصطفون قلبت الياء ألفا لئلا تتركها
وانفتاح ما قبلها فصار بعد ذلك القلب المصطفون فالتقى سا كنان الألف المتقلبة عن الواو والواو التي هي
علامة الرفع حذفت الألف لذلك فصار المصطفون وقد قدمنا ذلك في الرفع فراجع ثمة (قوله) وينصب
ويخفض بالياء (بالياء متعلق بيخفض لقربه وهو اختيار البصريين ويقدر في نصب مثله أو متعلق
ينصب لتقدمه وهو اختيار الكوفيين ويقدر في خفض مثله وكذا يقال فيما قبله قال ابن مالك

ان عاملان اقتضيا في اسم عمل * قبل فلو واحد منهما العمل

والثان أولى عند أهل البصرة * واختار عكسا غيرهم ذأسره

(خاتمة) اذا سمى بجمع المذكر وما ألحق به ففيه خمسة أوجه اعرابه كما كان قبل التسمية واعرابه كفلسين
بالحركات الظاهرة الثلاثة على النون مع لزوم الياء مع التنوين واعرابه كعربون بالحركات الثلاث مع
التنوين ومع لزوم الواو واعرابه اعراب المنوع من الصرف مع الواو في الاحوال الثلاثة والاعراب على
النون وعلة منع الصرف العلمية وشبه العجمة واعرابه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل
والنون عوض عن التنوين ويلزمه الواو في الاحوال الثلاثة والنون مفتوحة في الاحوال الثلاثة وهذه
الأوجه مرتبة في القوة كما ذكرنا وعمل الأوجه الأربعة الأخيرة ما لم يجاوز سبعة أحرف والاعتين الوجه
الأول كاشيبيا بين اسم للسنين التي لا مطر فيها اه عبادة (قوله) أما الأسماء الخمسة (أى على المشهور باسقاط
الهن ولكون الهن غير مشهور لم يطلع عليه الفراء ولا الزجاجي فادعيا أن العرب بالحروف خمسة أسماء
وأنكر الفراء جواز الاتمام وهو محجوج بحكاية سيديويه الاتمام عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ
وقد مر في الرفع (قوله) فترفع بالواو الخ) قال الأشموني انما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لاعراب
المثني والمجموع على حده به وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثني والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين

(فأما التثنية فترفع
بالألف) نحو جاء
الزيدان (وتنصب
وتخفض بالياء) نحو
رأيت الزيدين ومررت
بالزيدين (وأما جمع
المذكر السالم فيرفع
بالواو) نحو جاء
الزيدون (وينصب
ويخفض بالياء) نحو
رأيت الزيدين ومررت
بالزيدين (وأما الأسماء
الخمس فترفع بالواو)

والجرو والأسماء الخمسة حالة الجر كاستثنى (قوله ويلحق بها النون) أى اثباتا وحذفاً فالأول في الأفعال الخمسة حالة الرفع والثاني فيها حالتي النصب والجزم (تنبيه) لا معنى للاحاق النون بالحروف الثلاثة اذ هي من الحروف المرادة للمصنف لأن المصنف ذكر ما يعرب بالحروف على الاطلاق أعنى سواء كان اسماً أو فعلاً وعليه فكان الأولى للشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة اسقاط قوله يلحق بها أو أن يقول على عادته بعد قوله والياء والنون ويلحق بها حذف النون فتدبر ثم أخبرني من أثق به أن النسخة التي بخط الشارح هكذا والنون ويلحق بها الحذف وهو موجود في قوله هناك عند شرح قول صاحب الجرومية وقسم يعرب بالحروف (قوله أربعة أنواع) بتأنيث العدد لضافته الى مذكر كما أسلفنا (قوله الثانية) أى سواء كان للعاقل نحو الزيدان أو لغير العاقل نحو القمران فإن قيل ما الحكمة في جريان صيغة المثنى على طريقة واحدة من غير تفرقة بين مثنى العاقل وغيره كما فعل في الجمع حيث فرق فيه بين صيغتي جمع من يعقل وما لا يعقل أجيب بأن المثنى لما كان لا يصلح الا لوجه واحد فلم يكن مسلماناً لأكثر من اثنين فكان ما يعقل وما لا يعقل واحداً في المثنى ولم يحتج الى الفرق بين الصيغتين بخلاف الجمع فإنه يحتمل القلة والكثرة وجمع المذكر السالم خص بالقلة من العاقل دون جمع المؤنث فلماذا افرقت صيغة الجمع اهـ يس على التصريح (قوله يعنى المثنى) لما كانت الثانية غير مرادة هنا اذ هي فعل الفاعل وهو لا يعرب فضلاً عن كونه معرباً بالحرف أجاب الشارح بأن المراد المثنى ويحجب عن المصنف بأنه لما كثرت في كلام العرب استعمال المصدر بمعنى اسم المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ والخلق بمعنى الخلق لا جرم كانت الثانية بمعنى المثنى وقد مر في غير موضع من هذا الكتاب (قوله وجمع المذكر السالم) أى على المشهور وقيل يعرب بحركات مقدرة على الأحرف فيرفع بضمة مقدرة على الواو وكسرة أو فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ورد بأنه لو كان كذلك لظهرت الفتحة على الياء وأجيب بأنهم حملوا حالة النصب على حالتي رفعه وجره وقيل معرب بحركات مقدرة على ما قبل الأحرف فهو مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل الواو ومنصوب أو مجرور بفتحة أو كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهور تلك الحركات حركة مناسبة الواو والياء ورد الاعراب بأن لا يكون الا آخر اهـ عبادة على الشذور (قوله السالم) بالرفع نعت لجمع أو بالكسر على ما تقدم في غير ما موضع (قوله والأسماء الخمسة) بالرفع معطوف على قوله الثانية والمراد ما تصدق عليه لاهى نفسها وانما كانت هذه الاسماء بالشرط السابقة معربة بالحروف لان الحروف وان كانت فروعاً عن الحركات الا أنها أقوى منها فكره استبعاد المثنى والمجموع الفرعين على المفرد بالاعراب الا أقوى فاختاروا هذه الأسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالأصل وهو الحركة والأقوى وهو الحرف وخصوصاً هذه الاسماء لمشابهتها المثنى والمجموع في أن آخرها حرف علة يصلح للاعراب وفي استئزام كل منهما اذا تا لا أخ ولا أخ والأب لابن وأما نحو ابن فهزمة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسبة نحو ابني وبنوي فكان لا مهال يست حرف علة وخصوصاً ما ذكر بحال اضافتها لتظهر تلك الذات الملازمة فتقوى المشابهة وفضلت على المثنى والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لاصالتها بافراد اهـ شنوانى وهذا يخالف ما سنقل فيما بعد عن الأثمنونى (قوله والأفعال الخمسة) الأولى والأمثلة الخمسة كما بسطنا الكلام فيما أسلفنا (قوله وهى يفعلان) يفعلان وما عطف عليه خبر هى مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حكايته في تركيب غير هذا أى هذه الالفاظ التي يقاس عليها ما وازنها ويحتمل أنها مقولة لقول محذوف هو الخبر أى وهى قولك يفعلان الخ فافهم اهـ حامدى على الكفراوى (قوله بالمشاة تحت) أى بالياء المشاة تحت وهو لمذكرين على ما بسطنا فيما هناك (قوله وتفعلاون) وهو مؤنث سواء كان حقيقياً أو مجازياً وسواء كان الألف اسماً كما في أتما تفعلاون أو حرفاً كما في تفعلاون الهندان (فائدة) اذا قلت هما تفعلاون تعنى امرأتين فهل يفتح الفعل بتاء فوقية حملاً للمضمر على المظهر ورعياً للمعنى أو بياء تحتية رعياً للفظ فان هذا اللفظ يكون للمذكرين الأول قول ابن أبى العافية تلميذ الأعم

والياء ويلحق بها
النون (أربعة أنواع
الثنية) يعنى المثنى
(و جمع المذكر السالم
والأسماء الخمسة والأفعال
الخمسـة وهى يفعلان)
بالمشاة تحت (وتفعلاون)
بالمشاة فوق
(ويفعلون) بالمشاة
تحت (وتفعلاون)
بالمشاة فوق
(وتفعلين) بالمشاة
فوق لا غير

لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل ﴿فائدة﴾ ألغز الحريرى في مقاماته في لفظة صيارفة
 فقال * أيةاء اذا التحقت أمطت الثقل * وأطلقت المعتل * فقال في شرحها هي الهاء اللاحقة
 للجمع الذى على وزن مفاعل كقولك صيارفة وصياقلة فينصرف هذا الجمع عند التحاق الهاء به لأنها قد
 أصارته الى مثال الآحاد نحو رفاهية وكراهية فحذف بهذا السبب وصرف لهذه العلة وقد كنى في هذه الاحجية
 عملا ينصرف بالمعتل اه يعنى أن لفظة صيارف وصياقل ممنوعة من الصرف والمانع لها من الصرف
 صيغة منتهى الجموع فلما لحقت بها الهاء صرفت لما ذكره (قوله والفعل المضارع) بالرفع معطوف على قوله
 جمع المؤنث السالم والمراد ما يصدق عليه هذا الاسم وهو يغزو ويخشى ويرمى لان نفسه لأن لفظ الفعل المضارع
 لا يخرج عن الذى ذكره فضلا عن كونه يحزم بالحذف (قوله المعتل الآخر) ان قيل لاحاجة الى تقييد المعتل
 بكونه الآخر فلا فائدة له اذ المعتل في اصطلاح النحاة يختص بما آخره حرف علة سواء كان لا ما نحو يدعوى
 ويدعى مبني للمجهول ويدعى بتشديد الدال أو زائد اعن الأصل نحو يسئلنى ويسرندى ويغرندى والتعميم
 اصطلاح صرفى كما بينا فى الذى تقدم أجيب باننا سلم ما ذكره ونمنع دعوى عدم الفائدة اذ فيما ذكره فائدة أى
 فائدة وهى أن التقييد لبيان الواقع لا للاحتراز كما علمت (قوله يحزم بحذف آخره) أى وكان حقه أن يحزم
 بالسكون اذ هو يقطع النظر عن الاخراج دخل تحت قوله وكلها الخ ثم القول بأن علامة الجزم فيه حذف حرف
 العلة انما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بأن هذه الأفعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمة في حالة الرفع
 والفتحة في الألف في حالة النصب وعلل ذلك بأن الاعراب في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم
 وجعل الجازم كالءاء السهل ان وجد فضلة أزالها والاخذ من قوى البدن وذهب سيويوه الى تقدير الاعراب
 فيه فعلى قول سيويوه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع
 واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لابه وعلى قول ابن السراج الجازم
 حذف نفس حرف العلة اه تصريح (خاتمة) قد ثبت حذف حرف العلة مع الجازم في قوله

وتضحك منى شيخة عبشمية * كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا

وقوله ألم يأتىك والأبناء تنمى * بما لاقت لبون بنى زياد

وقوله اذا العجوز غضبت فطلق * ولا ترضاها ولا تملق

وقوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا * من هجوز بان لم تهجو ولم تدع

فقيل ضرورة وعليه فحزم الفعل باسقاط حرف علة مقدر منع من ظهور السقوط ضرورة لأجل الوزن وقيل
 بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة في ترويض فنشأت ألف على حد

أخوك أخو مكاشرة وضحك * فحياءك الاله فكيف أتتا

وأشبعت الكسرة في يأتك فنشأت ياء والضمة في تهيج فنشأت واو قال في التوضيح وأما قوله تعالى انه من
 يتقى ويصير في قراءة قبل قليل من موصولة وتسكين يصبرا مالتوا الى حركات الباء والراء والفاء والهمزة واما
 على أنه وصل بنية وقف واما على العطف على المعنى لأن من الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وابهامها اه كذا
 في شرح الشذور (قوله لم يخش) مثال لما فيه ألف وقوله ولم يدع مثال لما فيه واو وقوله ولم يرم مثال لما فيه ياء
 (قوله فالأول) أى لفظ لم يخش مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها (قوله والثاني) أى لفظ يدع
 مجزوم بحذف الواو والضمة قبلها دليل عليها (قوله والثالث) أى لفظ يرم مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها
 دليل عليها (قوله والذى يعرب بالحروف) الذى اسم موصول معطوف على قوله فالذى يعرب بالحركات وهو
 مبتدأ وجملة يعرب بالحروف صلته وقوله أربعة خبره (قوله أعنى الواو) وهو فى الأسماء الخمسة وجمع المذكر
 السالم حالة الرفع والألف فى الثنية حالة الرفع والأسماء الخمسة حالة النصب والياء فى الثنية والجمع حالتى النصب

(والفعل المضارع المعتل
 الآخر يحزم بحذف آخره)
 نحو لم يخش ولم يدع
 ولم يرم فالأول مجزوم
 بحذف الألف والثاني
 بحذف الواو والثالث
 بحذف الياء (والذى
 يعرب بالحروف)
 أعنى الواو والألف

من العجيب ما حكاه صلاح الدين الصفدي في شرح لامية العجم من أنه رأى جماعة من الفضلاء يكتبون بخطهم نظم الملوك أبيات قال فإذا أنكرنا ذلك عليهم يقولون قال الشيخ جمال الدين بن مالك رضي الله عنهما * وما بتوا ألف قد جمعا * البيت فأقول لهم الشيخ قال وما جمع بالألف والتاء وهذا ليس منه لأنهما المفرد أصل فيقولون وكذلك مسلة التاء فيه أصلية فأقول التاء الأصلية في مسلة حذفت في الجمع لأن أصله مسلمات فاستثقل الجمع بين علامتي التأنيث فحذفت الأولى اه كلامه ولعمري لقد أخطأ هؤلاء الفضلاء وأخطأ هو معهم أما خطوهم فمن وجهين الأول أنهم جعلوا اعراب الجمع المكسر المنصرف بالكسرة في حال النصب مستدلين عليه ببيت الألفية مع أنه غير دال عليه لأن الباء من قوله بتامة متعلقة بجمع على معنى أن الجمعية حصلت بالألف والتاء فتكون هذه الباء للاستعانة مثلها في كتبت بالقلم ولا شك أن قضاة وأبيانا إنما حصلت جمعيتها بالصيغة لأنهما جمعان مكسيران ولم تحصل بالألف والتاء بخلاف مسلمات فان الجمع انما هو بالألف والتاء الثاني دعواهم أن التاء في مسلة أصلية نظيرها في بيت وذلك مما يضحك منه فان الأصل عندهم ما كان في مقابلة الفاء والعين أو اللام والتاء في بيت كذلك لأنها لام الكلمة وأما التاء في مسلة فهي زائدة للتأنيث ليست في مقابلة فاء ولا عين ولا لام وكثير من الأطفال يتقن هذا المحل ويتقنه في أول تعلمه لعلاجات الاعراب فمن يصدر منه هذا الجهل العظيم كيف يصح اطلاق اسم الفاضل عليه وأما خطو هو فمن جهة موافقتهم على أصالة الهاء في مسلة وقد تبين أن القول بذلك جهل عظيم نسأله سبحانه أن يعصمنا من الزلل ويوفقنا لحسن القول والعمل اه بعض من كتب على القطر قال الفقير لا يحوجه الى الوقعة في مثل الصلاح الصفدي من التخطئة اذ كان مراده بالأصلية الثابتة قبل الجمع ولا أرى من ذلك منعا والله أعلم (قوله نحو خلق الله السموات) مثال لجمع المؤنث السالم ومثال ما ألحق به نحو قوله تعالى وان كن أولات حمل فان حرك شرط جازم يحزم الفعلين كن كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر والنون اسمها وأولات خبره منصوب بالكسرة ﴿ تنبيه ﴾ اذا اجتمع في الكلمة علامتا تأنيث فان كانتا من جنس واحد حذفت احدهما مطلقا نحو مسلمات أصله مسلمات كما مر وان كانتا من غير جنس واحد فان حذفت احدهما للثقل كقوله ضربن أصله ضربتن بسكون التاء كما ذكره صاحب المراح وان كانتا في الاسم أبقيتا نحو جليات (قوله والسموات) بالكسر مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله مفعول) لم يبين المفعولية هل هو مفعول به أو مفعول له لكن الأول هو مراد الشارح أطال الله بقاءه اذ هو صرح به في المنصوب هناك وقد أشبعنا الكلام عن صاحب التصريح فلترجع ثمة (قوله والاسم الذي لا ينصرف) أي ما يصدق عليه هذا الاسم نحو أحمد لا نفسه أي لفظ الاسم الذي لا ينصرف لأنه ليس فيه من موانع الصرف والمراد ما لم يصف ولم يتلأل فان كان مضافا أو تالال لم يخرج عن قضية الكل وقد مرفى الحذف من الباب السابق فلا تغفل والاسم بالرفع معطوف على قوله وجمع المؤنث السالم والذي اسم موصول صفة للاسم وجملة لا ينصرف صلتها (قوله يخفض بالفتحة) أي لأنه لما ثبت أن الموصوف بأمرين من تلك الأمور التسعة يكون مشابها للفعل في الفرعية ومخالفه في كونه اسما في ذاته والأصل في الفعل البناء كاسم في باب الافعال وهو عدم الاعراب فوجب أن يحصل في مثل هذا الاسم الشبيه بالفعل أثران بحسب كل واحد من الاعتبارين المذكورين وطريقه أن يبقى اعرابه من أكثر الوجوه وينع من اعرابه من بعض الوجوه ليتوفر على كل واحد من الاعتبارين ما يليق به فمنع التنوين والجر لأجل أن التنوين يدل على كمال حال الاسم بدليل أنه جعل علامة له فاذا ضعف الاسم بحسب حصول هذه الفرعية أزيل عنه ما دل على كمال حاله وأما الجر فلأن الفعل يحصل فيه الرفع والنصب وأما الجر فقير حاصل فيه فلما صارت الأسماء مشابة للفعل فلا جرم سلب عنها الجر الذي هو من خواص الأسماء والتنوين كذلك أيضا (قوله نحو مررت بأحمد) مر فعل ماض والتاء المضمومة فاعل والباء حرف جار وأحمد مجرور بها وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم

نحو خلق الله السموات
فلفظ الجلالة فاعل
مرفوع بالضمة
والسموات مفعول
منصوب بالكسرة
(والاسم الذي لا ينصرف
يخفض بالفتحة) نحو
مررت بأحمد

(قوله من ذلك) أى مما يفهم من لفظ كلها ترفع الخ (قوله جمع المؤنث) بالنصب مفعول يستثنى (قوله والرجال والمسلمات كل منهما فاعل) الأولى أن يقول معطوف على زيد والمعطوف على المرفوع مرفوع ولك أن تقول المعطوف على الفاعل فاعل فكان قوله فاعل صحيحا أيضا تأمل (قوله والفاعل مستتر) أى ضمير مستتر بكسر التاء الثانية على صيغة اسم الفاعل أى مستتر فيه (قوله وزيدوا الرجال) مبتدأ مرفوعان وعلامة رفعهما ضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر للحكاية كما مر وقوله كل منهما مبتدأ ثان والجملة منه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول (قوله فكل منها) بتأنيث الضمير عائدا للثلاثة (قوله وجر بالكسرة) أى وعلامة جره أى جر كل من الثلاثة بالكسرة (تنبيه) الوقف على نحو مررت بزيد بالسكون والتلفظ به محركا بالكسرة لحن لكن تسوّمح فيه فى مقام التعليم وإذا وقف عليه بالسكون فهو مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها السكون العارض لأجل الوقف انتهى دلجوني اه عبادة (قوله وخرج عن ذلك) أى خرج عن ذلك الأصل وهو الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والحذف بالسكون والجزم بالسكون لكنه لم يذكر مما خرج عما يرفع الضمة اذ هو غير موجود فى العرب بالحركات (قوله ثلاثة أشياء) ثلاثة فاعل خرج ثلاثة مضاف وأشياء مضاف اليه وهو بالمد غير مصروف جمع شىء أو اسم جمع والراجع فى تصريفه أن أصله شياء على وزن حمراء فقلبت همزته الأولى وهى التى كانت فى المفرد وهى لام الكلمة الى موضع الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف فوزنه لفعاء فمنعت من الصرف لألف التأنيث الممدودة وقد نظم بعضهم الخلاف فى وزنها فقال

أشياء لفعاء فى وزن وقد قلبوا * لاملها وهى قبل القلب شياء
وقيل أفعال لم تصرف بلا سبب * منهم وهذا لوجه الرد اعماء
أو أشيئا وحذف اللام من ثقل * وشيئ أصل شىء وهى آراء
وأصل أسماء اسما وأكمل كسا * فاصرفه حتما ولا تترك أسماء
واحفظ وقل للذى يبغي العلاسفها * حفظت شيئا وغابت عنك أشياء
وقوله وأصل أسماء امما وجواب عن سؤال مقدر تقديره لم صرفت أسماء ولم تصرف أشياء مع أنهم فى الشكل متحدان فأجاب به وقد نظمت ما مر فقلت

واختلفوا فى وزن أشياء على * خمسة أقوال وكلا اقبلا
فقليل ذا اسم جمع شى فالأصل * شياء حدا فاعتراه الثقل
بذاك سيويه والخليل * والمازنى كذا سواهم قالوا
والثان للفراء كان عرفا * جمع لوزن هين قد خففا
والأصل أشيئا ثم اعتلا * بالقلب والحذف بوزن أفلا
وقيل جمع شى كفلس جعل * الجمع للاخفش مثل أفعلا
وقيل كالأبيات للكسائى * كذا أبو حاتم هذا نأى
اذ فقد المانع للصرف وقيل * الأصل اشياء جمع كعقيل

(قوله جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بألف وتاء من يدين فخرج بيت وأبيات وميت وأموات فان التاء فيهما أصلية فينصبان بالفتحة وخرج نحو قضاة ورماة لأن الألف أصلية متقلبة من الياء فينصبان بالفتحة أيضا وما ألحق به من نحو أولات وما سمى به من نحو أذرعات وعرفات وقد أشبعنا الكلام على هذا فيما تقدم فى غير ما موضع (تنبيه) هل ذوات التى هو كاللائى معربة اعراب هذا الجمع فيه حكايتهان فبعضهم قال هى مضمومة مطلقا أى رفعوا نصبوا وجرا كما فى التسهيل تقول رأيت ذوات قمن بالبناء على الضم وحكى أبو جعفر النحاس الحلبي اعرابه اعراب هذا الجمع فتقول رأيت ذوات قمن بالكسر قاله فى التصريح (قوله ينصب بالكسرة)

من ذلك جمع المؤنث
فى حالة النصب والاسم
الذى لا ينصرف فى حالة
الجر والفعل المضارع
المعتل الآخر فى حالة
الجزم فمثال الرفع لما
ذكره يضرب زيد
والرجال والمسلمات
فيضرب فعل مضارع
مرفوع بالضمة الظاهرة
والرجال والمسلمات كل
منهما فاعل مرفوع
بالضمة ومثال النصب
لن أضرب زيدا
والرجال فأضرب فعل
مضارع منصوب بـن
والفاعل مستتر تقديره
أنا وزيدوا الرجال كل
منهما مفعول منصوب
بالفتحة ومثال الحذف
مررت بزيد والرجال
والمسلمات فكل منها
مجرور بالباء وجره
بالكسرة (وخرج
عن ذلك ثلاثة أشياء
جمع المؤنث السالم
ينصب بالكسرة)

أوصفة علما شخصيا أو جنسيا مرتجلا أو منقولاً أو غير علم كأم في الرفع وسواء في ذلك ظاهر الاعراب كزيد أو مقدره للتعذر كالفق كالتقاضى أو للتناسب كغلامي أو للحكاية كيزيد حيث ضم الدال في جميع الاعراب (قوله كزيد) تمثيل لمذكر عاقل معرفة بكونه علما منقولاً شخصيا وكون اعرابه ظاهرا الاما ألحق من الاسم المفرد بالثنى ككلا وكتافانه مفرد اللفظ ألحق بالثنى في اعرابه ان أضيف لمضمر وسيأتي (قوله وجمع التكسير) مر تعريفه في أول الباب وسواء في ذلك ظاهر الاعراب أو مقدره منصرفا أو غير منصرف والمقدر للتعذر أو للاستقلال أو للنسبة كأم في الاسم المفرد (قوله كالرجال) مثال للصحيح الآخر ومثله الأسارى والجواري في الممنوع من الصرف والموالى في المقدر للاستقلال وغلما في المقدر للنسبة ويستثنى من ذلك نحو سنون وبابه وأرضون بفتح الراء فانه وان كان جمع تكسير في الأصل لكن ألحق بجمع المذكر السالم في اعرابه ولذا أشار ابن مالك الى أنه شاذ وسيأتي (قوله وجمع المؤنث السالم) معطوف على الاسم المفرد والسالم بالرفع نعت للجمع ويجوز قراءته بالجر للجوار على ما تقدم سواء كان في ذلك علما نحو عرفات وبركات أو صفة كالمسلمات والمؤمنات أو كان محمولا عليه كولات أو مسمى به كالذى مثلنا وقد تقدم بحث ما جمع بألف وتاء مزيدتين (قوله كالمهندات) لم يذكر ههنا اسم الجنس ولا اسم الجمع ولا في أول الباب لدخولها في قوله الاسم المفرد لأن لفظهما لفظ المفرد نحو قوم ورهط وجند وتمر (قوله لم يتصل بآخره شيء) أى مما يوجب بناءه أو ينقل اعرابه من الحركات الى الحروف فالأول نون التوكيد المباشرة في ليسجن وليكونا ونون النسوة نحو الودات يرضعن والثاني ألف الاثنين وواو الجماعة وياه المؤنثة المخاطبة نحو يقومان ويقومون ويقومون ويقومين فهذه كلها لا تدخل تحت قول المصنف يعرب بالحركات اذا الأول مبنى على خلاف والثاني معرب بالحروف لا بالحركات (قوله نحو يضرب) مثال للصحيح الآخر وهو لا يختص به بل كلام المصنف شامل لمعتله كيدعو ويخشى ويرمى وهو داخل في قول شارحنا نحو اذهو لا يفيد كون ما ذكر مختصا فيما مثل به (قوله وكلها) المراد الكل المجموعى اذا نظرنا الكلام المصنف بقطع النظر عما استثناه بأن يراد بضمير كلها ما يشمله وانما كان من الكل المجموعى لا مكان التخلف عن الحكم المذكور في بعض الأفراد الداخلة تحت كل وهو المستثنى وبقطع النظر المذكور فيكون من الكل المجموعى وأما اذا نظرنا لكلام المصنف مع اخراج المستثنيات من أول الأمر بأن يكون المراد بالضمير جميع ما لم يستثنى فيكون من الكل الجمعي لأنه ليس هناك أفراد مادخل تحت كل تخلفت عن الحكم المذكور لعدم دخول ما تخلف تحتها وما ذكرناه هو المعنى عند المنطقيين بالكل والكلية قال في السلم

والكلية قال في السلم

الكل حكما على المجموع * ككل ذاك ليس ذا وقوع

وحينما لكل فرد حكما * فانه كلية قد علما

فالفرق بين الكل المجموعى المعبر عنه عندهم بالكل والكل الجمعي المعبر عنه عندهم بالكلية أن الكل المجموعى الحكم فيه على كل مجموع الأفراد مثل كل يحملون الصخرة العظيمة والكل الجمعي الحكم فيه على كل فرد مثل كل رجل يشبعه رغيفان أى غالبا قال الشيخ الشنوائى ويصح أن يراد الجمعي ولا يضر التخلف الذى ذكره الشارح يعنى الشيخ خالد الآن المصنف قد استثنى ما تخلف فيه ذلك بقوله الآتى وخرج الخ (قوله ترفع بالضمة) أى ترفع وتعلم بالضمة أو ترفع ويعلم رفعه بها ولا يجوز أن تكون الباء للتصوير لأن جاعلها له انما يقول ان الاعراب لفظى والمؤلف يقول انه معنوى وقد تقدم مبسوطا فلا تغفل وأنت الفعل مع كونه خبر الكل لا كتساب التأنيث من المضاف اليه (قوله وتجزم بالسكون) نقل بعضهم عن المازنى أنه قال الجزم ليس باعراب قال ابن هشام وليس بشئ (قوله وسيأتى يستثنى) الوول الاستئناف وسيأتى فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جواز ايعود على الماتن وقوله يستثنى حال من ضمير سيأتى والعامل فيه الفعل قال ابن مالك وذات بدء بمضارع ثبت * حوت ضميرا ومن الواو خلت

كزيد (و جمع التكسير)
كالرجال (و جمع المؤنث السالم)
كالمهندات (والفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شئ) نحو يضرب (وكلها ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتخفض بالكسرة وتجزم بالسكون) وسيأتى يستثنى

قسم منها وهو المسوغ لكون المبتدأ نكرة (قوله يعرب بالحركات) بالبناء له جهول وهو نائب فاعله
نعت لقسم أو خبر عنه وقوله بالحركات متعلق بـ يعرب أى يعرب بالحركات وجودا وعدما (تنبيه) قال
الرازي اعلم أن الحركات أبعاض من حروف المدواللين ويدل عليه أن حروف المد واللين قابلة للزيادة
والنقصان وكل ما كان كذلك فله طرفان ولا طرف لهما في النقصان إلا هذه الحركات وأيضا أن هذه الحركات
إذا مددناها ظهرت حروف المدواللين فعلم أن هذه الحركات ليست الأوائل تلك الحروف اهـ (قوله يعنى
بذلك) هكذا تذكر الإشارة والأولى أن يؤتى عائدة إلى الحركات ويمكن أن يجاب بأنها راجعة إلى القسم
فكان في كلامه حذف والتقدير يعنى بذلك القسم العرب بالحركات العرب بالضممة والفتحة الخ وتحقيق
المقام مر عند قول المصنف فلأسماء من ذلك عن العلامة الشنوائى فلتراجع عمة (قوله الضمة) بالنصب
مفعول لقوله يعنى وإن كان الأصل على ما قدرنا مجرورا وكذا يقال فيما بعده (قوله ويلحق بها السكون)
لاحاجة إليه مع قولنا أن المراد بالحركات وجودا وعدما اللهم إلا أن يقال أراد الشارح العلامة أبقاه الله
بالسلامة مطلق المغايرة ضرورة أن الحركة خلاف السكون فتم المراد بقوله ويلحق بها السكون وحيث
فلا اعتراض على شارحنا أبقاه الله بالسلامة بل ما ذكره هو التعين والصواب والتعليل بأن السكون يقال له
اعراب هو عين الرد على من ادعى بحمل المتن له إذ هو خلاف الحركة كما أسلفنا فليفتن قال عبد المعطى
وقوله العربات قسمان قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالحروف عبارة صحيحة ولا يرد عليها أن
العربات أربعة أقسام قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالسكون وقسم يعرب بالحروف وقسم يعرب
بالحذف كما يعلم من كلامه لأن مراده بقوله قسم يعرب بالحركات ما يعرب وجودا وعدما وبقوله وقسم يعرب
بالحروف ما يعرب وجودا وعدما والجزم بالحذف عدم الحرف الذى كان قبل وجود الجازم وكذا النصب
بالحذف كما في الأفعال الخمسة اهـ (قوله وقسم يعرب بالحروف) أى وجودا وعدما كما تقدم وقسم معطوف
على قوله قسم وقوله يعرب الجملة من الفعل ونائب الفعل نعت لقسم أو خبر عنه والمسوغ لكون المبتدأ
نكرة ذكره في معرض التقسيم (قوله يعنى بها) أنت هنا الضمير لكونه عائدا إلى الحروف خلاف ما صنع
في الذى تقدم وقد تكلمنا فيه فلتراجع عمة (قوله الواو) بالنصب مفعول لقوله يعنى وكذا يقال فيما بعده
(قوله ويلحق بها الحذف) أى حذف حرف العلة أو حذف التثنية لكن لا حاجة إلى ذكره لكونه عدما
وقد مر أن المراد بقوله الحروف وجودا وعدما ويجب عنه بما أجبنا عنه في الحركات (قوله فالذى يعرب)
الفاء فاء الفصيحة والذى اسم موصول مبتدأ محل رفع وقوله يعرب بالبناء للجهول هو ونائب فاعله صلة
الموصول لا موضع لهما من الأعراب (قوله بالحركات) الباء ليست للتصوير لأن جاعلها يقول إن الأعراب
لفظي والمصنف يقول إنه معنوي فعلى هذا يكون تقدير كلامه فالذى يعرب ويعلم أعرابه بالحركات
وقد مر لنا في مواضع شتى معترضا على شارحنا أبقاه الله بالسلامة ولا جرم بذكره هنا وهو أن كلام شارحنا
تابع لكلام المصنف هنا فالأولى أن ينبه أن الباء في مواضع من كلام الشارح ليست للتصوير وحيث
فالأولى لمن تمذهب بمذهب القائل أن الأعراب لفظي أن يقول مثلاً عند الأعراب مرفوع ورفع كذا ولمن
تمذهب بمذهب القائل أن الأعراب معنوي كالمصنف أن يقول مثلاً عند الأعراب مرفوع وعلامة رفعه
كذا وقد نبهنا على كلام شارحنا في مواطن كثيرة فإن كلامه يحتمل المذهبين وأنه لا ينبغي على من قصده
تمرين المبتدئ وأصل الكتاب وضعه كذلك والله أعلم (قوله أربعة أنواع) جمع نوع والمراد أربعة
أبواب أو لفض أنواع زائدة للتأكيـد وللمبادرة إلى بيان أن المراد بقوله أربعة الأنواع لا الأفراد لأن الأفراد أكثر
من ذلك بل لا تنحصر ولم يقتصر الشيخ رحمه الله على التفصيل حيث لم يكتف بقوله فالذى يعرب بالحركات
الاسم المفرد الخ بل أجمل أولا حيث قال أربعة أنواع الخ محافظة على فائدة الاجمال ثم التفصيل اهـ أبو النجـا
(قوله في الاسم المفرد) أى مذكرا كان أو مؤنثا لا ماعلا أو غيره نكرة أو معرفة منصرف أو غير منصرف ذاتا

يعرب بالحركات) يعنى
بذلك الضمة والفتحة
والكسرة ويلحق بها
السكون) وقسم يعرب
بالحروف (يعنى بها الواو
والألف والياء والنون
ويلحق بها الحذف
فالذى يعرب بالحركات
أربعة أنواع الاسم
المفرد

كهذا الفصل في عبارة المصنف وفيه نظر لأن مقتضى البناء هنا ليس الا عدم التركيب على ماداعاه وهو ممنوع لأن التركيب وان قد مع ما يليه فهو ممكن بالتقدير المذكور ومثله شائع ذائع فلا ضرورة الى العدول عن الاصل مع امكانه اهـ **(تنبيه)** الفصل مصدر محتمل أن يكون بمعنى الفاعل وأن يكون بمعنى المفعول والمعنى على الأول هذه الألفاظ المعينة الدالة على المعاني الخاصة فاصلة ما بعدها عما قبلها تتميزها عنهما وعلى الثاني مفصولة عنهما وهذا بالنظر للأصل كما قاله الشبرا ملسى والافهم من قبيل علم الجنس فهو ملحق بالأعلام الجامدة غير مراعى فيها معناها الأصل فلا حاجة الى جعله بمعنى فاعل أو مفعول اهـ من بعض الحواشي **(قوله في الباب السابق)** أى من أول باب معرفة علامات الاعراب الى هنا **(قوله)** لكن استدراك عما يوهم التكرار وأنه معيب فكان قائلاً يقول اذا ذكر المصنف ما في الباب السابق فلما رده بذكره هنا فاستدرك ذلك الابهام بقوله لكنه والهاء عائد للماتن وهو اسم لكن وقوله في الباب جار ومجرور متعلق بذكره وذكره فعل وفاعل للماتن ومفعول عائد لجميع ما تقدم **(قوله والتقص)** أى قصد المصنف وقوله ذكره أى جميع ما تقدم في الباب السابق وقوله هنا أى في هذا الفصل **(قوله وهذه عادة المتقدمين)** دفع به ما يتوهم أن المصنف رحمه الله تعالى ابتكره واخترعه من عند نفسه فكانه قال ان المصنف لا يخترع ذلك وانما هو عادة المتقدمين فالمصنف تبع لهم **(قوله يذكرون الكلام أولاً مفصلاً)** أى لاستيفائه الأحكام من الشيء **(قوله ثم يذكرونه مجمل)** أى ان عادتهم أنهم يذكرون الشيء أولاً مفصلاً لاستيفائه الأحكام منه ثم ثانياً مجمل السهولة استحضار الجواب عنه عند السؤال ولا يرد على هذا قولهم ان ذكر الشيء مجمل ثم مفصلاً أوقع في النفس لأن هذا في حق المنتهى اهـ عبد المعطى **(قوله تمرينا)** مفعول مطلق لقوله والتقص ذكره هنا مجمل على ما فهمه الفقير لا لقوله وهذه عادة المتقدمين اذ قوله تمرينا من تنمة شرح هذا الفصل والمعنى أن المصنف ذكر ذلك لتمرين المبتدى أى يمرنه ويعوده بما يعلمه من قولهم مرن على كذا مرونا ومرونة تعوده واستمر عليه ولذلك كان **(قوله)** يكرر الحديث مرة بعد أخرى كي يفهم عنه **(قوله للمبتدى)** بالهمز لأن فعله مهموز وهو ابتداء مبتدى ويحوز أخذه من ابتداء بلا همز فيكون بالياء عبد المعطى **(قوله كالجمع عند الحساب)** فيسهل على المبتدى أى بخلاف عادة المتأخرين رحمهم الله تعالى فانهم يذكرون الشيء أولاً مجمل ثم يذكرونه مفصلاً وهذا أوقع في النفس ولا يخفى أن المصنف جرى هنا على عادة المتقدمين وسيأتى أنه جرى على عادة المتأخرين في باب المرفوع والنصب والخفوض لأنه ذكر المرفوعات والنصب والخفوضات اجمالاً ثم ذكرها تفصيلاً والله دره حيث شرب من الكاسين **(قوله العربات قسمان)** العربات مبتدأ وقسمان خبره واستشكل بأن العربات جمع وقسمان مثنى فلا يصح الاخبار بالمثنى عن الجمع ضرورة أنه لا يقال الزيدون قزمان وأجيب عن ذلك بجوابين الأول أن في الكلام مضافاً محذوفاً وذلك المحذوف اما يقدر قبل المبتدأ فتقدره مثنى والتقدير نوعا العربات قسمان وان قدرته قبل الخبر فتقدره جمعا والتقدير العربات ذوات قسمين خذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارفع ارتفاعه والثاني أن الألف واللام للجنس واذا دخلت لام الجنس على الجمع أبطلت منه معنى الجمعية وصح الاخبار بالواحد والمتعدد ويحاجب أيضاً بأن محل وجوب المطابقة اذا لم يكن المثنى في معنى الجمع كقوله تعالى فاذا هم فريقان يختصمون وهنا كذلك ومنه وان طافتان من المؤمنين اقتتلوا حيث رجع الضمير على الطائفتين مجموعاً لأنه لو طابق لقليل في غير التنزيل اقتتلا اهـ عبد المعطى **(قوله أيضاً العربات)** أى جنس العربات من حيث هي لا بقيد كونها معربة بالحركات ولا بكونها معربة بالحروف ولا يانزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره حينئذ كونها قسمين بالاستقراء من العرب ولو وجدوا ثالثاً لعروا عليه وهل الاستقراء من قبيل كونه حقاً من الشهود أو من الجلاء الذين في قول زهير

فان الحق مقطعه ثلاث * يمين أو شهود أو جلاء

كل محتمل والثاني للنفس أوقع **(قوله قسم)** بدل من قسمان ويجوز أن يكون مبتدأ ومجمل يعرب خبره أى

في الباب السابق لكنه
في الباب السابق ذكره
مفصلاً والتقص ذكره
هنا مجمل وهذه عادة
المتقدمين يذكرون
الكلام أولاً مفصلاً ثم
يذكرونه مجمل تمرينا
للمبتدى فيكون كالجمع
عند الحساب (المعربات
قسمان قسم

دخول الجازم فهو ابدال قياسي لكون الهمزة ساكنة وابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها قياسي ويمتنع حينئذ الحذف للحرف المبدل من الهمزة لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الابدال وان كان الابدال قبله فهو ابدال شاذ لكون الهمزة متحركة ويجوز حينئذ مع دخول الجازم الاثبات للحرف المبدل والحذف بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه وهو الأكثر في كلامهم وعليه الأكثرون وما ذكر من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره الى أن الابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل تمتنع لأن تسهيل الهمزة كتثقيفها اه توضيح بزيادة من التصريح ثم على القول بعدم الاعتداد كما قاله يس عن الدنوشري الاعراب حينئذ مقدر لكن هل يقال ان السكون مقدر على الألف أو الهمزة المقبولة ألفا مثالا لقال يس والظاهر الأول بل لوجه للثاني اه قال الفقير بل الوجه للثاني نظرا الى عدم الاعتداد والله أعلم (قوله وفي الأفعال) معطوف على قوله في الفعل المضارع وقوله التي اسم موصول نعت له ورفعها مبتدا بنبات جار ومجرور خبر المبتدأ والجملة لاموضع لها من الاعراب صلة الموصول (قوله هي الأفعال الخمسة) إشارة الى أنها هي المرادة للمصنف وفي بعض نسخ المتن اثبات لفظ الخمسة وهو غير أولى كما هو ظاهر (قوله تكون حذف النون) حذف بالنصب لأنه خبر تكون واسمها عائد الى علامة (قوله نحو لم يضربا ولم تضربا) مثالان لما فيه ألف الاثنين (قوله حذف النون) أي نيابة عن السكون (قوله والألف فاعل) أي فيهما وأشار به الى أنه جعلها اسما (قوله ولم يضربوا) الأول بالياء المثناة تحت والثاني بالمشطة فوق مثالان لما فيه واو الجماعة (قوله كذلك) جار ومجرور متعلق بمجزومان الى آخر كلامه (قوله وعلامة جزمه حذف النون) أي نيابة عن السكون (قوله والواو فاعل) أي فيهما وأشار به الى أنه جعلها اسما (قوله مجزوم) خبر لمبتدأ محذوف تقديره وهو مجزوم (خاتمة) حاصل ما ذكر في هذا الباب أربع عشرة علامة فانه ذكر للرفع أربعة وللنصب خمسة وللخفض ثلاثة وللجزم اثنتين فأربعة من هذه المذكورات أصول وهي الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للخفض والسكون للجزم وباقي العلامات فروع الألف في المثني رفعا وفي الأسماء الخمسة نصبا والواو في الأسماء الخمسة رفعا وفي جمع المذكور السالم رفعا والياء في المثني وجمع المذكور السالم نصبا والواو في الأسماء الخمسة جرا والفتحة فيما لا ينصرف جرا والكسرة في جمع المؤنث السالم نصبا والنون في الأفعال الخمسة رفعا والحذف في الفعل نصبا وجزمها كنها في الحقيقة عشرة فقط الحركات الثلاث والسكون والألف والواو والياء وحذفها من آخر المضارع المعتل جزمها والنون وحذفها نصبا وجزمها مواضع العلامات الفرعية سبعة الأسماء الخمسة والمثنى والجمع والأفعال الخمسة وما لا ينصرف وجمع المؤنث السالم والفعل المضارع المعتل الآخر وتسمى عندهم أبواب النيابة والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل) هو لغة الحاجز بين الشيئين واصطلاحاً كغيره من التراجم عبارة عن الألفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني المخصوصة عند السيد والمعنى الألفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة وقدم في شرح حنا في باب معرفة علامات الاعراب مبسوطا وحجى بها الفصل لما بعدهما عما قبلها وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا فصل ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره فصل هذا محله ويجوز أن يكون مفعولا للفعل محذوف تقديره اقرأ فصل لكن الرسم لا يساعده على اللغة المشهورة ويساعده على لغة ربيعة لأنهم يقفون على الاسم المنون المنصوب بغير ألف فيقولون رأيت زيد بسكون آخره من غير ألف ويرسمون أيضا المنصوب بصورة المرفوع والمجرور وقد تكلم النبي ﷺ مع كونه أفصح العرب بشهادة القرآن والحديث بما يوافق لغتهم فقال لا وتران في ليلة وسأتي أني أذكره ان شاء الله تعالى في هذا الفصل ويجوز جره أيضا على شذوذ قال ابن مالك وقد يحجر بسوى رب لدى * حذف وبعضه يرى مطردا

كما تقدم في باب الاعراب قال الشنواني قيل ان هذا ان ذكر بعده ما يتعلق به والافه وبني فقرأ ساكنا

(وفي الأفعال التي

رفعها بنبات النون)

هي الأفعال الخمسة

يعنى أن علامة الجزم

فيها تكون حذف

النون نحو لم يضربا ولم

تضربا فهما مجزومان

بلم وعلامة جزمهما

حذف النون والألف

فاعل ولم يضربوا

ولم تضربوا كذلك

مجزومان بلم وعلامة

جزمهما حذف النون

والواو فاعل ولم تضربا

مجزوم بلم وعلامة جزمه

حذف النون والياء

فاعل والله سبحانه

وتعالى أعلم

(فصل) هذا الفصل

يذكر فيه جميع ما تقدم

(الصحيح الح) مبتدأ مضاف الصحيح مضاف اليه وقوله يضرب خبره (قوله) فاذا دخل عليه جازم) أشار به الى أنه لو سكن الفعل مع عدم وجود الجازم لم يكن مجزوما بالسكون وهو ما سكن عند الوقف وهو ظاهر (قوله) وأما الحذف) هو لغة الاسقاط والقطع واصطلاحا اسقاط حرف العلة أو النون للجزم وانما قلنا للجزم احترازا من نحو سندع الزبانية لأن الواو حذفت في الخط تبعاً لحذفها في اللفظ لالتقاء الساكنين ومن نحو لتبلون فان النون حذفت لتوالي النونات والأصل لتبلاون وبواوين ونون خفيفة بوزن ترحمون حذفت ضمة الواو الأولى للثقل فالتقى ساكنان حذفت الواو الأولى التي هي لأم الفعل لالتقاء الساكنين وانما لم تحذف الواو الضمير لأنها نابتة عن الفاعل فهي عمدة والعمدة أحق بالاثبات بخلاف لام الفعل فانها جزء كلمة لا كلمة بخلاف الواو الثانية فصار لتبلاون فأدخلت عليه نون التوكيد المشددة وهي بنونين على نون الرفع فاجتمع حينئذ ثلاث نونات حذفت نون الرفع لتوالي النونات ولما حذفت نون الرفع التقي ساكنان الواو والنون المدغمه فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم لعدم إمكان حذفها حينئذ فصار لتبلاون حينئذ علم أن حذف نونه لا للجزم فلم يدخل في هذا الباب أعني باب الحذف الذي يكون علامة للجزم (قوله فيكون) بالتذكير عائد على قوله الحذف وهو مصدر مذكر بخلاف نحو الفتحة فانه مؤنث لفظا والنون فانه مؤنث معنى (قوله) علامة) أى أمانة وهو خبر يكون رفيه مامر (قوله للجزم) أى عليه كما قدمنا (قوله المعتل الآخر) نعت للمضارع باضافة المعتل الى الآخر ويقتضو وصل أل للمضاف لكونه اسم صفة مع كونها واصله للمضاف اليه قال ابن مالك ووصل أل هذا المضاف مغتفر * ان وصلت بالثان كالجمع الشعر وهذه الاضافة لفظية أى الذي اعتل آخره فهو من اضافة الوصف الى فاعله والدليل على أن اضافته لفظية وقوعه صفة للنكرة نحو هذا فعل معتل الآخر قال ابن مالك

وذى الاضافة اسمها لفظية * وتلك محضة ومعنوية

فالمضاف على هذا باق على نكرته وقد صرح ابن مالك بقوله

وان يشابه المضاف يفعل * وصفا فعن تنكيره لا يعزل

وهل تفيد الاضافة الاختصاص خلاف والأشبه نعم وقد ذكرناه في شرح الألفية فراجع ان شئت (تنبيه) عبر بالمعتل دون المعتل لأن المدار على كون آخره حرف علة سواء أعل كيخشى أو لم يعل كيدعو ويرى (قوله) لم يخش زيد) مثال لما فيه ألف (تنبيه) لا يوجد فعل آخره ألف الامتقبة عن الواو نحو يدعى مبنيا للجهول أو عن الياء نحو يخشى مطلقا (قوله) والفتحة قبلها دليل عليها) جواب عن سؤال مقدر تقديره اذا حذفت الألف فما الدليل على أن المحذوف الألف فأجاب بأن فيه دليلا على ذلك وهو فتح ما قبلها لأن الألف تقتضى فتحة ما قبلها فاذا حذفت ولم يعرف أصل المحذوف كان أثر المقتضى كافيا في الدلالة (قوله) ولم يدع) مثال لما آخره واو (فرع) لم يوجد اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة فخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وخرج بالمعرب ذو الطائفة فانها مبنية وخرج بكون الواو في الآخر ما كان في الوسط وان كان محذوف الآخر كما في ياء ومنادى مرخم ولذا لو أعرض عن الكلمة الأخيرة قيل يائى وخرج بكون الواو لازمة نحو ذوبعنى صاحب لكون الواو انقلبت ألفا للنصب وياء للجرو وخرج بكون ما قبلها ضمة نحو ذلو فانه مسكن ما قبل الآخر ولذا لو جمع على وزن أفعل بضم العين صار الوزن أدل بقلب ضمة اللام كسرة لعدم وجود المتقدم وقلب الواو ياء لكسرة ما قبلها ثم حذفت كما حذفت في رام (قوله والضمة قبلها دليل عليها) جواب عن سؤال مقدر كما مر (قوله) ولم يرم) مثال لما آخره ياء (تنبيه) مامر من حذف حرف العلة للجزم فهو ما اذا كان أصليا فاذا كان حرف العلة عارضا بأن كان بدلا من همزة مفتوح ما قبلها كيقرا مضارع قرا ومكسور ما قبلها نحو يقرى مضارع أقرا ومضموم ما قبلها نحو يوضو مضارع وضو بضم الضاد بمعنى حسن وجمل فان كان الابدال بعد

الصحيح الآخر
يضرب فاذا دخل عليه
جازم يكون مجزوما
بالسكون نحو لم يضرب
زيد (وأما الحذف
فيكون علامة للجزم
في الفعل المضارع المعتل
الآخر) نحو لم يخش
زيد فيخش فعل مضارع
مجزوم ولم وعلامة جزمه
حذف الألف نيابة عن
السكون والفتحة قبلها
دليل عليها وزيد فاعل
ولم يدع زيد فيدع فعل
مضارع مجزوم ولم
وعلامة جزمه حذف
الواو نيابة عن السكون
والضمة قبلها دليل
عليها وزيد فاعل مرفوع
ولم يرم زيد فيرم فعل
مضارع مجزوم ولم
وعلامة جزمه حذف
الياء نيابة عن السكون
والكسرة قبلها دليل
عليها وزيد فاعل

كون لفظ يضرب مبتدأ إشارة الى أنه اسم والاخبار بأنه فعل مضارع يقتضى بأنه غير اسم لأن الخبر هو ما عليه المبتدأ وههنا قد يفيد التغاير بين المبتدأ والخبر فالجواب ما قدمنا عند قول المصنف وهى من والى فلتراجع ثمة (قوله والحذف) مبتدأ وقوله ينوب فعل وفاعل خبر المبتدأ أى ولذا أخره عن الأصل (قوله حذف الألف) أى نيابة عن السكون (قوله مجزوم) أى بلم (قوله حذف الألف) أى نيابة عن السكون (قوله فأما السكون) الفاء فاء النصيحة السكون مبتدأ وجملة فيكون علامة للجزم خبره والسكون لغة ضد الحركة واصطلاحاً هو حذف الحركة فإن قيل حيث كان السكون اصطلاحاً حذف الحركة كان المناسب للمصنف أن يقول وللجزم علامة واحدة وهى الحذف ويكون الحذف شاملاً لحذف الحركة وحذف الحرف أعنى حرف العلة والنون أجيب لما كان وضع هذا المتن لتسهيل المبتدى أراد التصريح بالمقصود فإن قيل حيث كان معنى السكون اصطلاحاً حذف الحركة ومعنى الجزم اصطلاحاً كذلك وقد قال المصنف فأما السكون فيكون علامة للجزم فجعل الشيء علامة لنفسه وأنه غير جائز أجيب بأن هذا الاشكال ساقط سواء جعلنا الاعراب معنوياً أو لفظياً أما الأول فظاهراً وأما الثانى فالتغاير بالاجمال والتفصيل (قوله فيكون) بالتذكير اسمه ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود على السكون (قوله الصحيح الآخر) أى اذا لم يتصل بآخره شيء يوجب بناءه أو ينقل اعرابه من نونى النسوة والتوكيد لأن الجازم اذا دخل على ما فيه نون النسوة نحو لم يرضعن كان مبني على السكون محله جزم أو على ما فيه نون التوكيد المباشرة فانه يبنى على الفتح محله الجزم وفيه خلاف ذكر مستوفى فى الرفع والمراد بالصحيح الآخر ما لم يكن فى آخره ألف أو واو أو ياء فنحو يخشى ويدعو ويرمى غير صحيح كما سيأتى (تنبيه) واذ تعرض الصنف للفعل المضارع الصحيح الآخر تتعرض لأقسام الأفعال فتقول اعلم أن الأفعال على أربعة أقسام صحيح عند النحويين وعند الصرفيين نحو يضرب وينصر ومعتل عند النحويين وعند الصرفيين كيرمى ويدعو ويخشى وصحيح عند النحويين معتل عند الصرفيين أو غير سالم عندهم كيمد ويقرأ ويقوم ومعتل عند النحويين صحيح عند الصرفيين كيسلنقى فاما يقوم فهو مجزوم بالسكون لكونه صحيحاً عند النحويين تقول لم يقم عمرو وأما يقرأ فسيأتى بيانه فى العلامة الثانية ان شاء الله تعالى وأما يمد فهو مجزوم بالسكون نحو لم يمدد ويحوز أن يدغم نحو لم يمد بالفتح ولم يمد بالضم ولم يمد بالكسر والأول يفتح لكون الفتح أخف الحركات والثانى يضم تبعاً للعين مضارعه ولذلك لم يحز الضم فيفرو يمد من أمد لعدم الضم فى العين والثالث يكسر لأن الساكن اذا حرك حرك بالكسر نحو قالت امرأته وقد بينا ذلك مستوفى فى زلال الأمثال فينبغى أن يراجع ذلك الكتاب فى الباب الثانى عند الكلام على المضارع من هذا الباب (قوله المراد بالصحيح الآخر) هذه العبارة غير واضحة اذا المعنى على هذه أن المراد بالصحيح الآخر هو عدم كون الألف والواو والياء فى الآخر وهو غير ظاهر لأن عدم ذلك لا يكون صحيحاً بل هو سبب كون الفعل صحيحاً فالأولى أن يعبر بما عبر به الشيخ خالد فى شرح المتن بقوله والمراد بالصحيح الآخر ما لم يكن الخ فمواقعة على المضارع اذا الصحيح هو المضارع لا لعدم المذكور وان كان الاعراب صحيحاً بوجود العائد فتدبر (قوله أن لا يكون فى آخره) لو أسقط الشارح أبتاه الله بالسلامة لفظة فى لكان أخصر وأنسب وأظهر لأن اثباتها يوهم أن آخر الفعل المعتل غير حرف العلة وليس كذلك واذا كان حرف العلة هو الآخر يلزم على اثباتها أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه فتدبر وانما قل المراد الخ إشارة الى أن الصحيح الآخر ما انتفى عن آخره هذه الحروف الثلاثة وان كان آخره همزة أو حرف علة كيقراً ويمد فانه يقال فيه صحيح الآخر كما قدمناه (قوله ألف أو واو أو ياء) هذه الثلاثة تسمى حروف الاعتلال وحروف المد واللين قال الحريرى

والواو والياء جميعاً والألف * هن حروف الاعتلال المكتنف

(قوله نحو يخشى ويدعو ويرمى) هذا مثال لما فيه حروف العلة داخلة فى النفى لادخاله فى المراد (قوله مثال

جزمه السكون والحذف
ينوب عن السكون
نحو لم يضرباً ولم يخش
زيد فيضرباً فعل
مضارع مجزوم بلم
وعلمة جزمه حذف
النون ويخشى فعل
مضارع مجزوم وعلمة
جزمه حذف الألف
(فأما السكون فيكون
علامة للجزم فى الفعل
المضارع الصحيح الآخر)
المراد بالصحيح الآخر
أن لا يكون فى آخره
ألف أو واو أو ياء نحو
يخشى ويدعو ويرمى
مثال

قد منعتم صرف الدنانير عنى * ولكم فى لورى هبات كثيره
وأنا شاعرو فى شرع نظمى * صرفها جائز لأجل الضروره

والمصرف قد لا ينصرف كقوله وما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس فى جمع
هذا وقال الكوفيون السبب الواحد يمنع الصرف فينشد يمكن أن يخرج النظم على مذهبه قال الرازى يجب
عنه بأن الرواية الصحيحة فى البيت يفوقان شيخى فى جمع اه (خاتمة) قال الأشمونى قال فى شرح الكافية
ما لا ينصرف بالنسبة الى التكبير والتصغير أربعة أقسام ما لا ينصرف مكبرا ولا مصغرا وما لا ينصرف مكبرا
وينصرف مصغرا وما لا ينصرف مصغرا وينصرف مكبرا وما يجوز فيه الوجهان مكبرا ويتحتم منه مصغرا
فالأول نحو بعلبك وطلحة وزينب وحمراء وسكران واسحق وأحمر ويزيد لما لا يعدم سبب المنع فى تكبير
ولا تصغير والثانى نحو عمر وشمس وسرحان وعلقي وجنادل أعلاما بما يزول بتصغيره سبب المنع فان تصغيرها
عمير وفيمر وسريحين وعلقي وجنيدل بزوال العدل ووزن الفعل وألف سرحان وعلقي وصيغة منتهى
الجمع والثالث نحو تحلى وتوسط وترتب وتهبط أعلاما بما يتكامل فيه بالتصغير سبب المنع فان تصغيرها تحلى
وتوسط وترتب وتهبط على وزن مضارع يبطر بالتصغير كمال لاسباب المنع فمنع من الصرف فيه دون
التكبير فالوجه فى التصغير بيا معوضة محاذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل والرابع نحو هند وهندة
فلك فيه مكبرا وجهان وليس لك فيه مصغرا الامنع الصرف والله أعلم اه بحروفه (قوله وله حدود) له جار
ومحور خبر مقدم وحدود مبتدأ مؤخر والحد من أنواع المعرفات وهو قيمان تام وناقص فالحد التام ما فيه
جنس قريب وفصل كقولك الانسان حيوان ناطق والحد الناقص ما فيه فصل قريب كقولك الانسان ناطق
أو مع جنس بعيد كقولك الحيوان الجسم الناطق قال فى السلم

فالحد بالجنس وفصل وقعا * والرسم بالجنس وخاصة معا
وناقص الحد بفصل أو معا * جنس بعيد لأقرب وقعا

وكثيرا ما يستعمل النحاة الرسم وأطلقوا عليه الحد تسامحا (قوله وعلامات) قد قدمنا فى الباب معنى
العلامات (قوله تطلب من المطولات) قدمضى عمل التطويل فله الحمد (قوله يكفيه) فعل ومفعول عائد
للمبتدى والجملة من أن ومعمولها فى عمل رفع فاعل يكتفى والجملة من يكفيه من الفعل والمفعول والفاعل فى عمل
رفع خبران المكسور الهمزة فى قوله فان المبتدى (قوله أن يتصور) التصور هو ادراك المفرد ولما كان
التصور مقدما بالطبع ذكره أولا بالوضع والمعنى أن المبتدى فى أول تعلمه يكفيه أن يتصور ما ذكر أولا أراد
الشارح أبقاه الله بالسلامة أن ما ذكره على جهة التصور وأراد أن الذى بسطناهم من جهة التصديق وأراد
أن من أراد أن يترقى من درجة الابتداء الى درجة العلم ينبغى أن يطالع فى غير هذا الكتاب فقصد الشارح
بوضع هذا الشرح التمرين فى أول أمر المبتدى لاسما والمتن جدير بذلك (قوله وللجزم علامتان)
للجزم خبر مقدم وعلامتان مبتدأ مؤخر ولا مدخل فيه للاسماء كما قدمه المؤلف رضى الله عنه والجزم معناه
لغة القطع تقول جزمت الجبل أى قطعتة واصطلاحا على القول بأنه معنوى تغيير بخصوص علامته السكون
وماناب عنه وعلى القول بأنه لفظى هو نفس السكون وماناب عنه وسمى جزما لاقطاع الحركة عند النطق
به وهو من ألقاب الاعراب (فائدة) لما كان الاسم أشرف من الفعل والفعل دونه فى الشرف جعل
العلامة المختص بالفعل مذكرا فالسكون مذكر والحدف كذلك للتعادل والله أعلم (قوله السكون) بدل
من علامتان بدل مفصل من مجمل وبدل المرفوع مرفوع وان نظرت اليهما معا يمكن أن يكون بدل الشيء
من الشيء (قوله والحدف) معطوف على السكون والمراد حذف حرف العلة أو النون كما سيأتى (قوله
فالسكون علامة أصلية) أى ولذا قدمه (قوله فيضرب) بسكون الباء مبتدأ على ارادة اللفظ
مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله فعل مضارع)

وله حدود وعلامات
يعرف بها تطلب من
المطولات فان المبتدى
يكفيه فى أول الأمر أن
يتصوره اجمالا والله
سبحانه وتعالى أعلم
(وللجزم علامتان
السكون والحدف)
فالسكون علامة أصلية
نحو لم يضرب زيد
فيضرب فعل مضارع
محزوم بلم وعلامة

أحرف كسعاد وزينب أو ثلاثيا محرك الوسط كسقر أو أعجميا بكجور أو منقولاً من المذكر الى المؤنث كزيد اسم امرأة لا اسم رجل فيمنع من الصرف لأن كونه علماعلة راجعة الى المعنى وكونه مؤنثاعلة راجعة الى اللفظ وخرج بما ذكرنا نحو هند ودعد فيجوز الصرف وعدمه وهذا أحسن فرار عن الغاء العلتين وهما العلمية والعجمة والصرف بسبب نقصان الشرط ومعلوم أن الاثنين يغلبان الواحد ولعلنا نزيد على هذا عند قول المتن وقامت هند في باب الفاعل ان شاء الله تعالى واعلم أنه ان كان التأنيث المعنوي ثنائياً كيد علما جاز فيه الوجهان أيضاً والمنع أرجح واذ اسمى مذكر بمؤنث الأصل فان كان ثلاثياً صرف سواء كان ساكن الوسط أم متحركه كعين وقدم علمين منقولين من اسم الجارحتين وأما أسماء القبائل والبلدان التي لا يظهر فيها سبب سوى العلمية فمنها ما سمع عدم انصرافه ومنها ما سمع انصرافه قال العلامة الحريري

وليس مصروفاً من البقاع * الانواح جئن في السماع

نحو حنين ومعنى وبدر * ودابق وواسط وحجر

ومنها ما سمع فيه الأمران ومنها ما لم يسمع فيه شيء فعلم الانصراف باعتبار اسم القبيلة أو القرية أو البقعة والانصراف باعتبار أنها اسم الحى أو المكان والتركيب مع العلمية نحو بعلبك علم بلدة مركب من بعل وهو صنم وبك اسم صاحب هذه البلدة ثم جملا اسموا واحدا وحضر موت علم لقطر من اليمن فيمنع من الصرف للعلمية وهي علة راجعة الى المعنى والتركيب وهو علة راجعة الى اللفظ وكان الاعراب على الجزء الأخير منه وأما الجزء الأول فيفتح آخره اذا لم يكن معتلا ولا نوناً فان كان آخره معتلاً نحو معدى كرب أو نونا كباذن جانة فيسكن آخرها والزيادة مع العلمية كعمران وعثمان فيمنعان من الصرف للعلمية وهي علة راجعة الى المعنى والزيادة وهي علة راجعة الى اللفظ وأما عفان فان كان من العفة منع من الصرف وان كان من العفونة لم يمنع منه لأنه على الأول النون زائدة فيه وعلى الثاني أصلية وألغز في هذا فقلت

أيا علماء العصر لازال فضلكم * سهاوان أشرقت بكم حق في عرف

أبينوا فما لفظ اذا كنت مادحا * به فالجميع يمنعون من الصرف

وان كان مهجوا به فاصرفه * بما شئتمو هذا يخالف للعرف

ومع الصفة نحو سكران وعطشان ومؤنثهما سكرى وعطشى فيمنعان من الصرف للوصفية وهي علة راجعة الى المعنى والزيادة وهي علة راجعة الى اللفظ قال الأهدل وبنو أسد تؤنث باب سكران بالهاء فيقولون سكرانة وعطشانة فينصرف وهو قبيح اه والعجمة مع العلم كإبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب فهى ممنوعة من الصرف للعلمية وهي علة راجعة الى المعنى والعجمة وهي علة راجعة الى اللفظ ويشترط في العجمة أن يكون الاسم علما في العجمة ولذلك صرف الحام ونحوه وأن يكون زائدا على الثلاثة فلو لم يكن زائدا على ذلك لم يمنع من صرفه لحقته نحو نوح ولوط مع كونهما اسمين أعجميين ﴿ تنبيه ﴾ ما أسلفناه اذا لم يكن مضافا ولا دخلت عليه أل فان كان مضافا أو دخلت عليه أل صرف نحو مررت بأحمدكم وصلت في المساجد كما قدمنا ثم ان الشاعر لما اضطر الى صرف ما لا ينصرف لأجل الوزن ساع ذلك له وقد يصرف لأجل التناسب قال ابن مالك

ولا اضطرار أو تناسب صرف * ذو المنع والمصرف قد لا ينصرف

وقال الحريري وجأثر في صنعة الشعر الصلف * أن يصرف الشاعر ما لا ينصرف

ومعنى الصلف الميل عن الاعتدال فمثال الاضطرار قول امرئ القيس

ويوم دخلت الحدر خدر عنيزة * فقالت لك الويلات انك مرجلى

والحدر بكسر الخاء المودج ومرجلى أى مصري راجلة ومثال التناسب نحو سلاسل وأغلالا في قراءة من

نون سلاسل لمناسبة أغلال وذكر الشارح في شرحه للألفية عن بعضهم

الصيغة أن يكون أولهما إذا المعتبر موافقتهما في الهيئة والزنة لا في الحروف وقد يقال لهذا الجمع الجمع المتناهي والجمع الذي لا نظير له في الأحاد أعني لا مفرد عريال على وزنه ومما جاء على هذا الوزن سراويل قال ابن مالك

ولسراويل بهذا الجمع * شبه اقتضى عموم المنع

قال ولده في شرح هذا البيت ان سراويل اسم مفرد أعجمي جاء على مثال مفاعيل فشبوه به ومنعوه من الصرف وجها واحدا خلافا لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومنعه الى آخر ما قال وقد ألغز العلامة الحريري رحمه الله تعالى في مقاماته في هذا اللفظ فقال * أي اسم يتردد بين فرد حازم * وجمع ملازم * قال في شرحه قال بعضهم هو واحد وجهه سراويلات فعلى هذا القول هو فرد وكفى عن ضمه الحصر بأنه حازم وقال آخرون بل هو جمع واحد سر وال مثل شمال وشماليل وسرايل فهو على هذا القول جمع ومعنى قوله ملازم أي لا ينصرف اه ولعل ابن الناظم أراد بقوله خلافا لمن زعم الحريري وأما الجوارى فقد ذكرناه في باب الاعراب قبل قوله وأقسامه بورتين فلتراجع وأما وزن الفعل فالمراد به إما أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل كفعل بالتشديد وفعل بالبناء للمجهول وانفعل ونحوه من الأفعال المبدوءة بهمزة الوصل إذا سمى بشيء من ذلك ويكون في أوله زيادة كزيادة الفعل وهو مشارك للفعل في وزنه كأفعل ونفعل ويفعل وتفعل وأما العدل فهو خروج الاسم عن صيغته الأصلية إما تحقيقا كفعال بضم أوله ومفعل بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه إذا بنى عليه العدد من واحد الى عشرة فانها معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة وإما تقديرها كالأعلام التي على وزن فعل بضم ففتح فهي معدولة عن فاعل تقديرا وإما التأنيث فهو على ثلاثة أقسام تأنيث بالألف مطلقا وتأنيث بالتاء وتأنيث بالمعنى وإما التعريف فالمراد به العلمية وإما التركيب فالمراد به التركيب المزجي المختوم بغيره وإما الزيادة فهي زيادة الألف والنون وإما العجمة فالمراد أن تكون الكلمة من أوضاع العجمية وإما الصفة فشرطها مع الألف والنون أن يكون على وزن فعلان بفتح الفاء ولا يكون مؤنثه على وزن فعلاثة ومع وزن الفعل أن تكون على وزن أفعل وأن لا يكون مؤنثه بالتاء فالجمع مثاله كالب وهو جمع أكلب وهو جمع كلب وأناعم جمع أنعام وهو جمع نعم بفتحين ومساجد جمع مسجد ومصاييح جمع مصباح وقد مضى وجهه فالثال الأول جمع الجمع والمثال الثاني جمع المفرد ولا زائد على جمع الجمع سوى كلمة واحدة وهي أصائل جمع أصال وهي جمع أصل بضمين وهي جمع أصل فأصائل جمع جمع الجمع وقد ألغز بعضهم في ذلك كما قاله بعض الحشيين للقطر فقال

أفدني أيها النحوي جمعا * له جمع يحيى بالاطراد

وجمع الجمع يجمع وهو أمر * غريب ليس للاذواق باد

وقد مر وجهه ومثال وزن الفعل مع العلمية أحمد ويزيد وتغلب ونرجس الثالث علم على قبيلة والابع علم على نبت وشمر علم لفرس للحجاج بن يوسف الثقفي وضرب علما فكل منها ممنوع من الصرف للعلمية وهي علة راجعة للمعنى ووزن الفعل وهو علة راجعة للفظ ومع الوصف نحو أحمر وأصفر وأبيض فان مؤنثها حمراء وصفراء وبياض فكل منها ممنوع من الصرف للوصفية وهي علة راجعة للمعنى ووزن الفعل وهو علة راجعة للفظ والعدل مع العلمية نحو عمرو وزفر وحل فانها لما سمعت ممنوعة من الصرف وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية التي هي الراجعة الى المعنى قدر وافيها العدل وأنها معدولة عن عامر وزافر وزاحل فالعدل علة راجعة الى اللفظ ومع الوصفية نحو أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث وربع ومربع وهكذا مع العشرة بادخالها في الفاية فكل منها ممنوع من الصرف للوصفية وهي علة راجعة الى المعنى والعدل لأنه معدول عن واحد واحد واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة وهي علة راجعة الى اللفظ وإما التأنيث فمثاله بالألف الممدودة نحو صحراء وحمراء وزكرياء وأشياء والمقصورة نحو حبل ومرضى وكري وقدم وجهه والتأنيث بالتاء مع العلمية سواء كان علما لمذكر كطلحة أو لمؤنث كفاطمة والتأنيث المعنوي مع العلمية لكن بشرط أن يكون الاسم زائدا على ثلاثة

قوله أقسام كثيرة فإن قيل المبتدأ وهو قوله الاسم مفرد والخبر وهو قوله أقسام جمع ولا يخبر عن المفرد بأنه كثير فكما لا يقال زيد كثير لا يقال هنا أجيب بأنه على حذف مضاف والأصل وأنواع الاسم الذي لا ينصرف أقسام كثيرة أو بأن يقال والاسم الذي لا ينصرف ذو أقسام كثيرة فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أو يقال والاسم الذي لا ينصرف له أقسام كثيرة فأقسام مبتدأ ثان وخبره قولنا له وحذف العلم به وكثيرا ما يحذف الخبر مثل قوله تعالى سلام قوم منكرون أى سلام عليكم أتم قوم منكرون أو نحو ذلك فليتدبر (قوله أقسام كثيرة) حاصله أنه قد قدمنا أن الأسماء على ثلاثة أقسام قسم متمكن أمكن وقسم متمكن غير أمكن وقسم غير متمكن وغير أمكن بالأولى وسبب كون بعض الأسماء متمكنا أمكن عدم مشابهته بالحرف فيبنى وعدم مشابهته بالفعل فيمنع من الصرف نحو زيد علما لمذكر ورجل كذلك وسبب كونه غير متمكن مشابهته بالحروف التي ذكرها ابن مالك بقوله كالشبه الوضي في اسمي جثتنا * والمعنوى في متى وفي هنا وكنية عن الفعل بلا * تأثر وكافتقار أصلا

وسبب كونه متمكنا غير أمكن لمساботه الفعل قال الحريري

هذا وفي الأسماء ما لا ينصرف * فخره كمنصبه لا يختلف

وليس للتبوين فيه مدخل * لشبهه الفعل الذي يستثقل

وحاصله أن الاسم المشابه للفعل إنما كان ذلك بأشتماله على علتين فرعيتين مرجع أحدهما للفظ والأخرى للمعنى من العلل التسع المجموعة في قول بهاء الدين بن النحاس

اجمع وزن عادلا أنت بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كمل

أقسام كثيرة

أو واحدة تقوم مقام العلتين وإنما صار اجتماع اثنين من هذه التسعة مانعا من الصرف لأن كل واحد منهما فرع والفعل فرع من الاسم فإذا حصل للاسم سببان من هذه التسعة صار ذلك الاسم شبيها بالفعل في الفرعية وتلك المشابهة تقتضى منع الصرف ونين وجه ذلك بكلام نفيس في الفصل ان شاء الله تعالى ونذكر ههنا بيان ما أردناه من موانع الصرف فنقول بالجمع فرع الواحد لأن الكثرة فرع عن الوحدة ووزن الفعل فرع عن وزن الاسم وذلك لأن الفعل فرع الاسم وفرع الفرع فرع العدل فرع المعدول عنه لأن العدول عن الشيء إلى غيره مسبوق بوجود ذلك الأصل وفرع عنه والتأنيث فرع التذكير لأن كل لفظة وضعت لماهية فأنها تقع على الذكر من تلك الماهية بلا زيادة وعلى الأنثى زيادة علامة التأنيث وأيضا الذكر كره من الأنثى والكامل أصل مادونه فرع أى في الغالب فلا يعترض وجود المؤنث أشرف من المذكور كما قيل

وما التأنيث عيب لاسم شمس * ولا التذكير غفر للهِلال

لأنه نادر والتعريف فرع التنكير لأن العلمية هو المراد من التعريف بعد وجود المعلوم أى لأن وضع الاسم للشيء لا يمكن إلا بعد صيرورته معلوما والشيء في الأصل لا يكون معلوما ثم يصير معلوما والتركيب فرع عن الافراد لكون الوحدة أصلا والزائد عليه فرع والزيادة فرع المزيد عليه لأن الألف والنون مثلاً في سكران زائدتان على جوهر الكلمة والزائد فرع والعجمة فرع العربية اذ حق كل لسان أن لا يخاطبه لسان آخر والوصف فرع الموصوف وهذا ظاهر والمراد بقولنا أو واحدة تقوم مقام العلتين هي منتهى الجموع والمؤنث بالألف الممدودة أو المقصورة أو ما وجه قيام الجمع مقام العلتين فلان كونه جمعا بمنزلة علة وهي من جهة المعنى ففيه فرعية المعنى بالدلالة على الجمعية وكونه أقصى بمنزلة علة أخرى وهي من جهة اللفظ ففيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وأما وجه قيام المؤنث بما ذكرناه من زيادة دالة على التأنيث لازمة لبناء ماهية فيه فلا يقال في حمراء حمرو ولا في حبل فالتأنيث بمنزلة علة وهي من جهة المعنى والضرورة بمنزلة علة أخرى وهي من جهة اللفظ فالجمع شرطه أن يكون على صيغة منتهى الجموع وهي صيغة مفاعل أو مفاعيل لكن لا يشترط في

الخمس نحو الخ (قوله محرورة) أنه مع كون المبتدأ لفظ كل لا كتابه من المضاف اليه التانيث (قوله والثنية) أي مطلقا مذكرا كما مثل به أوموثا نحو مررت بالهين وهو مبتدأ وقوله بعد نحو مررت خبره (قوله بمعنى المثني) أي فيه اطلاق المصدر واردة اسم المفعول كما مر غير مرة (قوله فالزيدين) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله المكسور ما بعدها) أي فيما مثل به وإنما قلنا ذلك لأنه لا يلزم أن يكون ما بعدها موجودا أبدا بدليل سقوطه عند الاضافة نحو نظرت الى عيني رجل (قوله والنون عوض عن التنوين) قد تقدم الكلام على ذلك في مواطن كثيرة (قوله والجمع) مبتدأ خبره قوله نحو (قوله فالزيدين) بكسر الدال مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر للحكاية كما مر (قوله المفتوح ما بعدها) هذا غير لازم وقد قدمنا (قوله وأما الفتحة) أما حرف شرط وتفصيل وتوكيد والفتحة مبتدأ وقوله فتكون الفاء واقعة في جواب أما تكون فعل مضارع ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر فيه جواز اتقديره هي عائد للفتحة وعلامة خبر تكون والجملة خبر المبتدأ وهو قوله الفتحة (قوله للخفض) اللام بمعنى على كما تقدم هناك (قوله في الاسم الذي لا ينصرف) أي لا ينون مطلقا أي مفردا كان أو جمع تكسير (قوله إنما يعرف خفضه) ان قيل لاحاجة اليه لأن الشيء لا يكون مرفوعا لالعامل الرفع ولا يكون منصوبا لالعامل النصب ولا يكون مخفوضا لالعامل الخفض فكان هذا الكلام لافائدة فيه أجيب بأن دعوى عدم الفائدة فيه غير مسلم اذ المبتدأ لما رأى الاسم الغير المنصرف مفتوحا في الحالتين النصب والجر قد تشابه عليه حاله فبادر لتدارك فهمه ليرتقى الى درجة العلم فقال إنما يعرف خفضه لديه اذا دخل عليه عامل الخفض بالفتحة (قوله بالفتحة) متعلق ببعض (قوله نيابة) حال من الفتحة أي حال كون الفتحة نائبة عن الكسرة (قوله بأحمد) وهو علم مع كونه على وزن ما يخص بالفعل وهو أفعول (قوله وإبراهيم) وهو علم مع كونه أعجميا لأن غالب أسماء الأنبياء أعجمية وللعطار نظم في بيان أسماء الأنبياء والملائكة وأسماء الشهور نذكره هنا قال:

وكل أسماء النبيين العلا * في عجمة لها انتظام وولا
واستثن منها أربعا ستسرد * هود شعيب صالح محمد
أسماءهم مصروفة ومثلها * لوط ونوح ثم شيث كلها
وذا للفقد علة في الأول * وفقد شرط عجمة فيمن ولى
واستثن من أسماء أملاك السما * رضوان ثم مالك المعظما
ومنكرا ثم نكيرا للعرب * أسماءهم منسوبة نلت الأرب
واحكم لرضوان بمنع الصرف * حكم الجميع والثلاثة أصرف
لكنه بعلة الزيادة * مع علم وفي السوى بالعجمة
واصرف لأسماء الشهور ما عدا * شعبان ثم رمضان الصاعدا
كمثل رضوان وفي جمادى * لألف التانيث ع المرادا
ورجب مع صفران عينا * فامنعهما الصرف والانونا
والمنع فيما أتى بالعدل * مع عامية فخر للفضل

(قوله فكل منهما) أي من قوله أحمد وإبراهيم (قوله مجرور بالباء) أي مجرور بالباء في الأول وبالتبعية في الثاني اذ المعطوف على المجرور بحرف مجرور بذلك الحرف أيضا على طريقة التبعية (قوله اسم لا ينصرف) المانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل في الأول والعلمية والعجمة في الثاني كما تقدم (قوله لأن الصرف هو التنوين) تعليل لكون قوله لا ينصرف مفسرا بكونه لا ينون وقد تقدم الكلام عليه (قوله والاسم الذي لا ينصرف) الاسم مبتدأ والذي اسم موصول نعت له وجملة لا ينصرف صلة الموصول وخبره

الجر فيها نيابة عن الكسرة والثنية بمعنى المثني نحو مررت بالزيدين فالزيدون مجرور بالباء وعلامة الجرف فيه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد والجمع نحو مررت بالزيدين فالزيدين مجرور بالباء وعلامة جره الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد (وأما الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف) يعني أن الاسم الذي لا ينصرف إنما يعرف خفضه اذا دخل عليه عامل الخفض بالفتحة فيكون مجرورا بالفتحة نيابة عن الكسرة نحو مررت بأحمد وإبراهيم فكل منهما مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف أي لا ينون لأن الصرف هو التنوين والاسم الذي لا ينصرف

أو امرأة محل نظر كما قاله الشنواني ويس على الفا كهي (قوله نحو مررت بالهندات) أي باقيا على علميته كما قدمنا لكن لما كان الشارح مثل به مصحوبا بال لا جرم أنه لافرق بين جعله علما أو كونه باقيا على علميته (قوله والمنصرف معناه الذي يقبل الصرف) أي التنوين كما بينه الشارح فيما بعد واعلم أن أقسام الاسم ثلاثة متمكن أمكن ومتمكن غير أمكن ولا متمكن ولا أمكن فالأول المنصرف والثاني غير المنصرف والثالث المبني ومعنى المتمكن أنه عار عن شبه الحرف ومعنى أمكن الزيادة في التمكن وهو العار عن شبه الفعل وعلامته أن يحجر بالكسرة مطلقا ويدخله التنوين للدلالة على خفته وزيادة تمككه قال الشنواني اعترض أبو حيان تعبيرهم بأمكن فانه اسم تفضيل من التمكن وبناءؤه شاذ ورد بأنه مفع من كلامهم مكن مكانة والبناء قياس جار على القاعدة ولا شذوذ فيه اه (قوله والصرف هو التنوين) أي عند المحققين وقيل الصرف هو الجر والتنوين وعلى الأول قول ابن مالك

الصرف تنوين أتى مبينا * معنى به يكون الاسم أمكنا

واختلف في اشتقاق المنصرف فقيل من الصريف وهو الصوت لأن في آخره التنوين وهو صوت قال النابغة * له صريف صريف القوم بالمسد * أي صوت صوت البكرة بفتح الكاف بالجل والقعو خشبتا البكرة وبكرة البئر التي يستقى عليها والمسد الجبل وقيل من الانصراف أي الجريان في جهات الحركات وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكأنه انصرف عن شبه الفعل الى أصله وقيل من الصرف وهو الفضل لأن له فضلا على ما لا ينصرف (قوله وللأسماء) جار ومجرور خبر مقدم ومبتدؤه قوله علامات والتي اسم موصول نعت للأسماء وجملة تقبل التنوين صلته (قوله تطلب من المطولات) تنكفل بتطويل ما ذكره ان شاء الله تعالى (قوله وأما الياء) أمحرف شرط وتفصيل والياء مبتدأ والجملة بعده خبره وعلامة أي أمانة وهو خبر تكون على ما تقدم (قوله مواضع) بالفتح لأنه غير منصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله في الأسماء الخمسة والثنائية والجمع) مر الكلام على الثلاثة في الرفع والنصب فلا نعيده هنا (تنبيه) تقدير الاعراب للتعذر أو للاستتقال كما يكون في المغرب بالحركات كما ذكره الشيخ في باب الاعراب يكون في المغرب بالحروف أيضا مثال التقدير للاستتقال في جميع الأحوال جاءني أبو الحسن ورأيت أبا الحسن ومررت بأبي الحسن وجاءني صالحو القوم ورأيت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم وجاءني صالحا القوم اه شنوانى وضابطه أنه اذا كان الاعراب بالحروف وافقه ما قبله ولا قسا كفا بواو الحسن اعرابه بالواو وافقه ما قبله وهو الضمة فخرج ما لم يوافقه ما قبله نحو جاءني مصطفىو القوم والمثنى الغير المرفوع فلا يحذف الواو في الأولى ولا الياء في الثانى لعدم ما يدل عليهما وأما المثنى المرفوع فيحذف منه حرف الاعراب للدلالة على الفتحة عليه ويكون اعرابه مقدر او يدخل في الضابط المتقدم (قوله ان هذه المواضع) هذه اسم ان والمواضع بالنصب امانعت واما عطف بيان قال في المعنى في بحث آل تنبيه قال ابن عصفور أجازوا في نحو مررت بهذا الرجل كون الرجل نعتا وكونه بيانا مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرف من المبين وفي النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف وأجاب بأنه اذا قدر بيانا قدرت آل فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول آل والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قدر نعتا قدرت آل فيه للعهد والمعنى مررت بهذا وهو الرجل المهود بيتنا فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكانت أعرف قال وهذا معنى كلام سيويه اه (قوله علامة على الخفض) فيه اشارة الى أن كلام المؤلف رحمه الله تعالى فتكون علامة للخفض أن اللام بمعنى على وهو ما قال أبو النجبا وعبد المعطى وقد وجهناه فيما مر عند قول المؤلف وللخفض ثلاث علامات فلتراجع (قوله نيابة) حال من الياء أي حال كون الياء نائبة عن الكسرة (قوله فالأسماء الخمسة نحو الخ) هذا الكلام غير ظاهر الا أن يقال ان في هذا حذفاً بأن يقال في مثال الياء في الأسماء

نحو مررت بالهندات والمنصرف معناه الذي يقبل الصرف والصرف هو التنوين وللأسماء التي تقبل التنوين أو لا تقبله علامات تعرف بها تطلب من المطولات (وأما الياء فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع في الأسماء الخمسة والثنائية والجمع) يعني أن هذه المواضع الثلاثة تكون الياء فيها علامة على الخفض نيابة عن الكسرة فالأسماء الخمسة نحو مررت بأبيك وأخيك وحميك وفيك وذى مال فكلها

(قوله والزيد والزيد) فالأول بفتح الدال للمثنى والثاني بكسر هاء الجمع المذكور السالم (قوله فأما الكسرة) أما حرف شرط وتفصيل وتوكيد وتقدم معنى الثلاثة في الرفع فلا نعيدها هنا (قوله للخفض) اللام بمعنى على كافي عبد المعطى وقد مر (قوله في ثلاثة مواضع) جار ومجرور متعلق بتكون ثلاثة مضاف مواضع مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله في الاسم المفرد) بدل من ثلاثة بدل مفصل من مجمل (قوله المنصرف) أى حقيقة أو حكماً والأول كزيد والثاني هو ما لا ينصرف إذا أضيف أو اقترن بأل بناء على أنه باق على منعه من الصرف وهو اختيار جماعة وذهب جماعة منهم البرد والسيراف وابن السراج إلى أنه يكون منصرفاً مطلقاً أي زالت منه علة أو لم تزل قيل وهو الأقوى فقائل هذا إما أن يقول الصرف هو التنوين ولم يظهر في مثل الاحمد ومساجدكم لوجود أل أو الإضافة ويحتمل أن يقول الصرف هو الجرب بالكسرة وسيأتي كلام الشارح أطال الله بقاءه وتعرض لبسط كلامه هناك إن شاء الله تعالى قال العلامة الأشموني واختار الناظم في نكته على مقدمة ابن الحاجب أنه إذا زالت منه علة فمنصرف نحو بأحمدكم وإن بقيت العلتان فلا نحو بأحسنكم اه ومراده بزوال أحد علتيه العلمية فيما مثل به (قوله وجمع التكسير المنصرف) التكسير مضاف إليه والمنصرف نعت لجمع واحترزنا بالمنصرف عن غير المنصرف كمساجد ودراهم فإنه يجر بالفتحة ولم يقل في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرف لزيادة الإيضاح لابتدئ ولأنه ربما يتوهم أن المنصرف مجموعها وأن هذا من باب التغليب أى تغليب المفرد على الجمع أو عكسه اه عبد المعطى (قوله وجمع المؤنث السالم) ولا يكون إلا منصرفاً ولذا لم يقيد المنصرف رحمه الله تعالى المؤنث السالم بالمنصرف كفاعل فيما قبله قال العطار لا يصح تقييده بذلك لما علمت في مبحث التنوين أن تنوينه للمقابلة للتكمين والصرف هو تنوين التكمين (قوله فالاسم المفرد) الأولى أن يقول فالاسم المفرد المنصرف إذا لداعى إلى حذفه هنا ولا فرق فيه بين أن يكون الأعراب فيه ظاهراً أو مقدر التتعد أو للثقل أو للنسبة نحو مررت بالقاضى وغلانى والشارح مثل للأولين (قوله مررت بزيد والفتى) الأول مثال لظاهر الأعراب والثاني لمقدره (قوله وجمع التكسير) الأولى أن يقول وجمع التكسير المنصرف إذا لداعى إلى حذفه هنا وصرفه هنا حقيقة كما مثل به الشارح أو حكماً فدخل غير المنصرف مضافاً نحو اعتكفت في مساجدكم أو مقروناً بأل نحو وأتم عاكفون في المساجد ولا فرق بين أن يكون الأعراب فيه ظاهراً أو مقدر التتعد أو للثقل أو للنسبة نحو مررت بالجوارى ودخلت في بيوت والشارح مثل للأولين (قوله نحو مررت بالرجال والأسارى والمهتود) الأول مثال لظاهر الأعراب مع كونه مذكراً والثاني للمقدر مع كونه مذكراً أيضاً وتقديره للتتعد والثالث لظاهره مع كونه مؤنثاً ومعنى الأسارى تقدم مبسوطاً في الرفع فليراجع (قوله وجمع المؤنث السالم) ما لم يكن علماً فإذا كان علماً جاز فيه الصرف وهو التنوين وعدمه نحو عرفات وهو علم لموضع معروف وأذرعات وهى قرية من قرى الشام واختلف العرب في كيفية أعراب هذا النوع المسمى به على ثلاثة فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحدف تنوينه لأنه في الأصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوين ذلك مراعاة للعلمية والتأنيث وبعضهم يعربه أعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فالأول راعى الجمعية فقط والأخير راعى التسمية فقط والمتوسط بين الأمرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه اه عبد المعطى وأبو النجاشي قد روى بالأوجه الثلاثة قول امرئ القيس تنورتها من أذرعات وأهلها * يثرب أدنى دارها نظر على ومعنى تنورتها نظرت إلى نارها بقلبي وأدنى مبتدأ ونظر خبره (تنبيه) محل جواز الأوجه الثلاثة في هندات إذا كان علماً لمؤنثاً فما اقتضاه كلام ابن عقيل في شرح التسهيل من أنه لا فرق حيث مثل له بهندات علم رجل

والزيد والزيد
والفتحة نحو مررت
بإبراهيم (فأما الكسرة
فتكون علامة
للخفض في ثلاثة
مواضع في الاسم
المفرد المنصرف وجمع
التكسير المنصرف
وجمع المؤنث السالم)
فالاسم المفرد نحو
مررت بزيد والفتى
وجمع التكسير نحو
مررت بالرجال والأسارى
والمهتود وجمع المؤنث
السالم

في النون ههنا فذكرت وفاء بالهداء علم أن النون في جمع المذكر جى بهالدلالة على تمام الاسم وانفصاله عما بعده وقيل لرفع توهم الاضافة في مررت بينين كرام ورفع توهم الافراد في نحو المهتدين وحمل مالا توهم فيه على ما فيه توهم وقيل عوض عن حركة المفرد ورد بأن الواو والياء نابتا عنها وقيل عوض عن التنوين في الاسم المفرد لأن الحركة عوض عنها الواو والياء والتنوين لم يعوض عنه شيء في النون عوضا عن التنوين وعليه ما قاله شارحنا بقاء الله بالسلامة في مواضع من هذا الكتاب ورد بأن النون جى بهافي المثني الذي لا تنوين في مفرده لكونه غير منصرف نحو أحمدان فان مفرده أحمد بلا تنوين وقيل عوض عن الحركة والتنوين معافي الاسم المفرد وجري عليه لسان العربين ورد بأنها اذا لم تكن عوضا عن أحدها فأولى بها معا أيضا قد ثبت النون في الوقف والحركة والتنوين لا يثبتان وقفًا وهذا الخلاف مما لا طائل تحته اه عباد على الشذور بزيادة يسيرة وتغيير (قوله فيهما) أى في المثني والجمع (قوله وأما حذف النون) معطوف على قوله فأما الفتحة وهذا لا يكون في الأسماء كما لا يكون سابقا في الأفعال بخلاف الفتحة فانها في الأسماء والأفعال (قوله فيكون) بالتحته لأنه عائد لقوله حذف النون لا للتنون (قوله في الأفعال) المراد بها الأمثلة الخمسة ولذا وصفها بقوله التي الخوفي أكثر نسخ المتن اثبات الخمسة فيه وهو غير أولى ولعله من زيادة النساخ اذا لوصف يغنى عنه (قوله والتي رفعها ببيات النون) التي اسم موصول نعت للأفعال ورفع مبتدأ مرفوع بالابتداء مضاف وهام مضاف اليه عائد للتي ببيات الباء جارة وثبتت مجرور بالباء مضاف والنون مضاف اليه والجار والمجرور متعلق بكائن أو استقر خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر لا موضع لها من الاعراب صلة الموصول وهو التي (قوله نيابة) حال من حذف النون (قوله في الأفعال الخمسة) الأولى الأمثلة الخمسة لأن المرفوع بالنون لا ينحصر في الخمسة بل زاد على المائة كما قدمنا لك (قوله نحو لن يفعلوا ولن تفعلوا) مثال لما اتصل به ألف الاثنين (قوله ولن يفعلوا ولن تفعلوا) مثال لما اتصل به واو الجماعة (قوله ولن تفعلوا) مثال لما اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة (قوله منصوب) أى بن (قوله وعلامة نصبه) ذكر الضمير لكونه عائدا الى كل (قوله والألف فاعل) أى في مثل هذا التركيب وأشار به الى أنها اسم وأما في قولك يضربان الزيدان فالألف حرف كما قدمنا (قوله في الأول والثاني) أى في لفظ لن يفعلوا ولن تفعلوا (قوله في الثالث والرابع) أى في لفظ لن يفعلوا ولن تفعلوا (قوله في الخامس) أى في قوله لن تفعلوا (قوله وللخفض) خبر مقدم وثلاث مبتدأ مؤخر وقدم علامات الخفض على علامات الجزم لأنها من خصائص الأسماء ومعلوم أن الاسم أشرف من الفعل فما اختص بالاسم ينبغي أن يقدم على ما اختص بالأفعال تقدما للأشرف على غيره وفي بعض الحواشي أن اللام بمعنى على وهو غير أولى والأولى أن اللام بمعنى الملك أعنى الاختصاص وان أوجب عنه بأنه نظر الى لفظ علامات لأن المراد من كلام المتن أن الثلاثة التي ارتكبتها المصنف مختصة للخفض فلي تأمل والخفض لغة الخضوع والتذلل وما أحسن قول البوصيري في مدح خير البرية

خفضت كل مقام بالاضافة اذ * نوديت بالرفع مثل المفرد العلم

واصطلاحا على القول بأنه لفظى هو نفس الكسرة وما ناب عنها وعلى القول بأنه معنى تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها وسمى خفضا لانخفاض الشفة السفلى عند النطق به (قوله أصلية) ولكونها أصلا لا يقوم مقامها غيرها الا عند تعذر (قوله وهي الكسرة) وهي من ألقاب البناء والخفض من ألقاب الاعراب وسمى كسر الانكسار الشفة السفلى عند النطق به ولكونها أصلا قدمها اذ تقديم الأصل على الفرع واقع طبعاً فقدم وضعها (قوله نحو مررت بزيد) مامثل به الاسم المفرد والمنصرف (قوله واثنان نائبان عنها) أما الياء فلائها تنشأ عن الكسرة عند اشباعها لأن المكسور اذا أشبع يتولد منه الياء فقامت مقامها ولذا ثنى بها لكونها ببتها وأما الفتحة فلائ الكسرة نابت عنها في جمع المؤنث السالم فتعارضتا في نيابة كل عن الأخرى ولذا ثلث بها واثنان مبتدأ والمسوغ لكونه نكرة (١) ونائبان خبره وهما في عنها عائدة الى الكسرة

(وأما حذف النون) فيكون علامة للنصب في الأفعال التي رفعها ببيات النون (يعنى أن حذف النون يكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في الأفعال الخمسة نحو لن يفعلوا ولن تفعلوا ولن تفعلوا ولن تفعلوا فكل واحد من هذه الأمثلة منصوب وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة والألف فاعل في الأول والثاني والواو فاعل في الثالث والرابع والياء فاعل في الخامس (وللخفض ثلاث علامات الكسرة والياء والفتحة) علامات الخفض ثلاثة واحدة منها أصلية وهي الكسرة نحو مررت بزيد واثنان نائبان عنها وهي الياء نحو مررت بأخي

(١) لم يذكر المحشى المسوغ

حكاك الكسائي ورأيت بناتك بفتح التاء كما حكاك ابن سيدة هذا اذالم ترداليه في الجمع وأما اذا ردت اللام في الجمع كسنوات أو سنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا نحو اعتكفت سنوات أو سنهات بالكسراه أثنوني والتصريح (قوله نيابة عن الفتحة) أشار به الى أن كسرة هذا الجمع كسرة اعراب وذهب الاخفش والمبرد الى أن كسرة هذا الجمع حالة النصب كسرة بناء كما قال في فتحة ما لا ينصرف حالة الجر وذهب الجمهور الى أنها حركة اعراب كذا في شرح التسهيل اه عبد المعطى (قوله لأنه) أى لأن لفظ السموات (قوله سالم) نعت جمع ويجوز قراءته بالرفع على الأصل وبالجر للجروار ويجوز أن يكون نعتا مؤنثا وعليه فلا يجوز غير الجر (قوله وأما الياء) معضوف على قوله فأما الفتحة (قوله فتكون) بالفوقية ضميره عائد للياء (قوله في الثانية) أى المثني كما عرفت فيما ذكرنا فلا تغفل (قوله والجمع) يعنى جمع المذكر السالم وأطلق الجمع لكونه على حد المثني فاذا ذكر الجمع مع المثني انصرف الى جمع المذكر السالم لأنه أخوه في الاعراب بالحروف اه شيخ خاله في شرح هذا المتن (قوله نحو) أى وذلك نحو أو أعنى نحو بالرفع والنصب (قوله فالأول) يعنى قوله رأيت الزيدين منصوب بالياء (قوله المفتوح ما قبلها) المفتوح يقرأ بالجر نعتا على قوله بالياء وما نائب فاعل للمفتوح وقبلها ظرف وهو صلة ما ان جعلناها بمعنى الذى وان جعلناها بمعنى شئ فالظرف نعت لما قام معرفة على الأول نكرة على الثانى وترك فتح ما قبل الياء في المثني ابقاء على الحركة الثابتة في الرفع مع عدم النقل وإشارة الى أن الياء متقلبة عن الألف وأما تعليل الشيخ خاله في التصريح بأن بالنون في المثني كسرت على أصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فرارا من ثقل الكسرتين وبينهما ياء فيرد بوجهين الأول اجتماع الكسرتين غير موجود في حالة الاضافة والثاني أنه غير موجود أيضا لفظة من فتح نون المثني ومن ضمها فلي تأمل (قوله المكسور ما بعدها) هذا غير لازم وكان حقه حذف هذه العبارة لأنه اذا أضيف لم يبق لما بعد الياء كسرة كما راذالنون محذوفة لدى الاضافة تقول رأيت غلامى زيدو يمكن الجواب عن الشارح بأنه أجرى على هذا المثال أى المكسور ما بعدها في هذا المثال وما يشابهه فلا اعتراض عليه (قوله نيابة عن الفتحة) حال كما تقدم أى لأنه مثنى (قوله والثاني) معطوف على قوله فالأول يعنى في قوله والزيدين مثال لجمع المذكر السالم (قوله منصوب بالياء المكسور ما قبلها) اعرابه كالذى تقدم في المثني وانما كسر ما قبل الياء ولم يضم لأن الضم قبل ياء الجمع ثقيل لو أقيمت الياء ولا تنبسط الرفع بغيره لو قبلت الياء لضمته ما قبلها واو امع أن تغيير الحركة أولى من تغيير الحروف فارتفع التباس المجموع بالمثني بسبب كسرة ما قبل الياء له مجموع ان حذف نوناهما بالاضافة اه رضى فان قيل قد لا توجد الكسرة في نحو مصطفىين أوجب بأن الكلام هنا على الأصل فأصل مصطفىين مصطفىين قلبت الياء الأولى ألفا لتجر كها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان الألف والياء فحذف الألف لذلك فصار مصطفىين (قوله المفتوح ما بعدها) تقدم الاعتراض عليه والجواب عنه فلا تغفل (قوله نيابة عن الفتحة) حال كما تقدم أى لأنه جمع المذكر السالم (قوله أيضا) (تنبيه) أيضا من آض اذا رجع فهو مفعول مطلق لكن عامله يحذف وجوبا سماعا ويجوز كونه حالا حذف عاملها وصاحبها وقد يقع بين العامل ومعموله كيقوم زيدو يقوم أيضا عمرو أى أرجع الى الأخبار عنك بذكر قيام عمرو رجوعا أو أخبر بما تقدم من قيام زيد حال كونى رجعا الى الاخبار عنك بقيام عمرو ووقد لا يقع كما في قولك قام زيد وقام بكر أيضا أى أرجع الى الاخبار عنك بقيام بكر رجوعا فعلم أنها لا تستعمل الا مع شيئين ولو تقدير بخلاف جاء زيد أيضا وبينهما توافق في العامل بخلاف جاء ومات أيضا ويمكن استقلال كل منهما بالعامل بخلاف اختصم زيدو عمرو أيضا قاله ابن حجر في شرح المنهاج في آخر باب الوقف بالمعنى فعلم أن قول الشارح هنا أيضا مفعول مطلق أو حال والعامل قوله نيابة عن الفتحة أى أرجع الى الاخبار بحال كون نصب الجمع بالياء نيابة عن الفتحة رجوعا أو حال كونى رجعا الى الاخبار عنك بحال كون نصب الجمع بالياء نيابة عن الفتحة (قوله عوض عن التنوين فيهما) قد وعدت في الرفع أن أبسط الكلام

نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم (وأما الياء فتكون علامة للنصب في الثانية والجمع) نحو رأيت الزيدين والزيدين فالأول منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة والثاني منصوب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة أيضا والنون عوض عن التنوين فيهما

منع من ظهورها التعذر للحكاية أو هي لفظ حماك الى آخره (قوله فكها) أي الثلاثة التي هي قوله حماك أو هي مع ما مر وهو أظهر (قوله نيابة) حال من الالف أي نائبة عن الفتحة لأنها في الأسماء الخمسة (قوله) وأما الكسرة) الواو حرف عطف أما الكسرة معطوف على قوله فأما الضمة خلافا لعبد المعطى حيث جعلها للاستثاف (قوله فتكون) بالتأنيث أي الكسرة (قوله في جمع الخ) جار ومجرور متعلق بتكون والسالم نعت لجمع أو للمؤنث على ما قدمنا أولا وجمع المؤنث السالم مرتعيفه (قوله نحو خلق الله السموات) أي وذلك نحو أو أقصد نحو أو نظرت الى نحو الى غير ذلك من أوجه اعراب نحو وهذا لا يخفى (قوله واعرابه) أي اعراب قوله تعالى خلق الله السموات في الأمير في حاشية الشذور أي تطبيقه على القواعد العربية كما في الفيشي ونص عليه الدماميني على المغنى ومواد الأزهرية ومن فساد الزمان أني قررت حال أقرائي الشيخ خالد على الآجرومية سنة أربع وسبعين بعد المائة والالف أن الاعراب يطلق على التطبيق المذكور وأنه هو المراد في نحو أعرب جاء زيد فينصب على المركب ليس الا فسمعه بعض أهل الأزهر فاستغربه وشد على التكثير فيه وصار يتحدث به في المجالس حتى بلغني وأعجب منه أن بعض كبار المشايخ الرؤساء في الأزهر أنكروه أيضا حين عرضت عليه الواقعة فلما الله وأنا اليه راجعون ثم لما عرضت المسألة على غير واحد من العارفين واقفني فلله الحمد اه رحمه الله (قوله خلق فعل ماض) خلق مبتدأ على ارادة اللفظ وفعل خبره وماض صفة لفعل والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر قوله واعرابه فان قيل حيث جعلنا خلق هنا مبتدأ حكما بأنه اسم والاخبار بأنه فعل لا يساعده لأن الخبر المألوف عين المبتدأ والاخبار عنه بأنه فعل قديفيد الخالفة والمغايرة أوجب بأن قولنا خلق فعل ماض صدق عليه لفظ خلق من الأفراد الواقعة في غير هذا التركيب من قوله تعالى خلق الله السموات لا خلق الواقعة في كلام شارحنا هنا فانها اسم لارادة الكلمة فليتأمل ذلك وقد سبق السؤال والجواب لمثل هذا في صدر الكتاب عند كلام المؤلف وهي من فليتنظر هناك (قوله فاعله) أي من جهة الاعراب فان الخالق الفاعل الموجد هو الله تعالى لالفظ الجلالة فليفتطن (قوله والسموات) بكسر التاء مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها حكاية اللفظ (قوله والسموات مفعول به) أي عند الجمهور ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمد بن زكريا وأبي عمرو ابن الحاجب وصوبه الموضح في المغنى ووضحه بأن قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاداه وان كانا لأن الله تعالى موجد للافعال وللذوات جميعا اه وسبقه الى هذا الايضاح الشيخ عبد القاهر فقال في أسرار البلاغة اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لأن المفعول به هو الذي كان موجودا فأوجد الفاعل فيه شيئا آخر كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وأنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا فحصل بك والعالم لم يكن موجودا بل كان عدما معضا والله أوجده وخلصه من عدم فكان المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولا به اه واحتج الجمهور انه ابون الى أن العالم مفعول به لا مفعول مطلق بأمور أولها أنا قد نعلم العالم وان كنا لا نعلم أنه مخلوق لله تعالى الابدليل منفصل وللعالم مغاير للجهول فاذن كون الله خالقا للعالم غير ذات العالم وثانيها أنا نصف الله بالخالقية فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم أن يكون الله تعالى موصوفا بالعالم كما أنه موصوف بالخالقية العالم وثالثها أن نقول العالم محكم فلم يوجد إلا أن الله أوجده وأحدثه وأبدعه فلو كان إيجاد العالم واحداً نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لأن الله أوجده جاريا مجرى قولنا العالم وجد لأنه وجد فيكون ذلك تعليلا للشيء بنفسه ويرجع حاصله الى أن العالم وجد بنفسه وذلك نفى للصانع قاله الفخر الرازي في شرح المفصل اه تصریح (قوله منصوب بالكسرة) انما نصب بالكسرة مع تأتي الفتحة ليجرى على سنن أصله وهو جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جره وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا وهشام فيما حذف لاه ومنه قول بعض العرب سمعت لغاتهم بفتح التاء

فكلها منصوبة بالالف نيابة عن الفتحة (وأما الكسرة فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم) نحو خلق الله السموات واعرابه خلق فعل ماض ولفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة والسموات مفعول به منصوب بالكسرة

والخذف لما عرفت من أنه ليس لكل منها الاموضع واحد قاله في بعض الحواشي (قوله اذا نصب) يجوز في التاء الاسكان ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي عائد له وواضع ويجوز أن تفتح على ارادة الخطاب على عادة المؤلفين ومفعوله محذوف تقديره اذا نصبها والأول أظهر ولكنه موقوف بالرواية ولعل الرواية أن يكون الأول (قوله بالفتحة) أي ولو مقدرة كافي الفتى ويحتمل (قوله فالاسم المفرد) ولا فرق فيه بين كونه مضافا أو غير مضاف ظاهر الاعراب أو مقدرة للتعذر أو للنسبة منصرفا أو غير منصرف وذلك نحو يا قومنا أجيوا داعي الله وأكل الكمثرى موسى ورأيت غلامى واذا ابتلى ابراهيم ربه وشارحنا أشار الى مثال واحد وهو ما كان منصرفا ظاهر الاعراب غير مضاف (قوله نحو رأيت زيدا) ان أبقيناه على ظاهره فسد المعنى ولا بد من تأويل اما بأن يقال فمثال التي في الاسم المفرد نحو رأيت زيدا أو يقال فالاسم المفرد نحو زيد في رأيت زيدا (قوله فزيذا مفعول) زيدا مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة للحكاية (قوله بالفتحة) الباء ليست للتصوير بناء على ما ذهب اليه المؤلف من أن الاعراب معنوية كما تقدم في غير ما موضع ولعلنا نزيد في الفصل ان شاء الله تعالى (قوله وجمع التكسير) مبتدأ خبره قوله نحو رأيت الرجال ويعمم فيه بمثل ما قبله فتدبر (قوله نحو رأيت الرجال) يؤول فيه ما أول به قوله هناك نحو رأيت زيدا بأن قيل ومثال الضمة التي في جمع التكسير نحو رأيت الرجال أو وجمع التكسير نحو الرجال في رأيت الرجال (قوله والفعل المضارع) مبتدأ خبره قوله نحو لن أضرب (قوله نحو لن أضرب) فيه التأويل المذكور فتدبر (قوله فأضرب) مبتدأ لكونه امما حينئذ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله منصوب بـ) الباء حرف جر لن مجرور وهو حينئذ اسم على ارادة اللفظ وقد تقدم في صدر الكتاب (قوله وأما الألف) الواو حرف عطف وما بعده معطوف على قوله فأما الفتحة (قوله في الأسماء الخمسة) هو علم بالعلبة على الأمثلة التي ذكرها المصنف كما مر فلا تغفل (قوله نحو رأيت أباك الخ) أي وتلك الأسماء الخمسة المنصوبة بالفتحة لفظ أبي نحو رأيت أباك (قوله وما أشبه ذلك) ان قلت أي فائدة في هذا العطف مع وقوع المعطوف عليه في حيز نحو المقتضى لعدم الانحصار في المذكورين وليس فيه تعيين المعطوف كالذي قبله ليفيد زيادة على ما أفاده نحو قلت فائدة الاتيان به بيان عدم الانحصار في الخارج فيما ذكر لأنه بقي لها ثلاثة أسماء من الأسماء الخمسة وأما وقوع المعطوف عليه في حيز نحو فلا يفيد ذلك لأنه يحتمل أن يكون تنظيرا أي نحو رأيت أباك أو ضربت أباك أو علمت أباك ولا يخفى أنه أتى بنحو في جميع المثل ولك أن تقول جعل قوله نحو رأيت أباك وأخاك من باب الكناية عن رأيت أباك وأخاك فيكون المقصود هو المجرور وقد شاع مثل هذا منه قولهم مثلك لا يبخل ومثلك يحد أي أنت لا تبخل وأنت تجود وهذا كلام حسن ولدقته لا يناسب ما هنا فالجواب الأول أحسن (قوله تكون حالة النصب) لاحاجة الى هذا فإنه حال رفعه يحكم بأن نصبه بالألف وأيضا لا يتأتى النصب الا في حالة كونه منصوبا وقد عرفت الجواب فيما مر آتفا عند قول المصنف رحمه الله تعالى اذ دخل عليه ناصب ويمكن أن يقال ان ذلك لبيان الواقع مع قصد الاظهار للمبتدى فتدبر (قوله نيابة عن الفتحة) حال من الألف أي حال كون الألف نائبة عن الفتحة (قوله نحو رأيت أباك) لا يلزم أن تكون مضافة الى الكاف الدالة للخطاب فإنه يجوز أن تضاف الى غيره فقرأ يا أبانا (قوله وما أشبه ذلك) فيه ما تقدم (قوله وهي حماك وفاك) الأولى الاتيان بضمير المذكر فيقول وهو وهذه العبارة أولى من عبارة الشيخ خالد في شرح هذا الموضع بقوله مبينا لما من نحو رأيت أباك وأخاك لأنه لا فائدة في إعادة نحو هنا وان أجاب عنه محشيه ﴿ تنبيه ﴾ لا يحكم في أن أباه من قول الشاعر

ان أباه وأبا أباه * قد بلغا في المجد غايتها

انه منصوب بالألف كما هو ظاهر لأن لغة الشاعر قصر الأسماء الخمسة ولم أر من نبه عليه (قوله أيضا وهي حماك وفاك وذامال) أي من رأيت حماك فخاك وما بعده خبر هي مرفوعة وعلامة رفعها ضمة مقدرة على الألف

الثلاثة اذا نصبت تكون منصوبة بالفتحة فالاسم المفرد نحو رأيت زيدا فزيذا مفعول منصوب بالفتحة وجمع التكسير نحو رأيت الرجال والفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب نحو لن أضرب فأضرب فعل مضارع منصوب بـ (وأما الألف فتكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة نحو رأيت أباك وأخاك وما أشبه ذلك) يعني أن الأسماء الخمسة تكون في حالة النصب منصوبة بالألف نيابة عن الفتحة نحو رأيت أباك وأخاك وما أشبه ذلك وهي حماك وفاك وذامال

القول بأن الأعراب لفظي نفس الفتحة وماناب عنها وعلى القول بأنه معنوي تغير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها وتسمى نصبا لا تنصب الشفتين عند النطق به وهذا ظاهر في الفتحة والألف دون الكسرة والياء وحذف النون وهذا معطوف على قوله للرفع أربع علامات فهو من عطف الجمل (قوله خمس علامات) مبتدأ مؤخر خبره تقدم وهو قوله أولا وللنصب والمراد متعلق الجار والمجرور (قوله الفتحة) هي وما عطف عليها بدل مفصل من جمل ويجوز أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير الأولى الفتحة الخ ويجوز نصبه بفعل محذوف تقديره أقصد الفتحة ويجوز أن تكون مبتدأ خبرها محذوف أي منها الفتحة اهـ عبدالمعطي (قوله والألف) أي ووقعت بعد فتحة ظاهرة لاحالة بخلاف الواو فإنها قد تقع بعد صفة مقدرة كما قدمنا هناك (قوله وحذف النون) هل وقع العلامة على النون المحذوفة أو حذف النون وعلى الثاني الماتن وعلى الأول العمريطي في نظم هذا المتن حيث قال: للنصب خمس وهي فتحة ألف * كسرية ياء ثم نون تحذف (قوله علامات النصب خمسة) الأولى خمس لأن أسماء الأعداد تذكر مع المؤنث وتؤنث مع المذكر قال تعالى ثلاث ليال لكن كلام الشارح مجرد اعن الإضافة يجوز ذلك (قوله أصلية) أي فلا يقوم مقامها غيرها الا عند تعذرها فلذا قدمها (قوله وأربعة نائبة عنها) أما الألف فلائها تنشأ عنها اذا أشبعت فقامت مقامها ولذا نئ بها وثلت بالكسرة لأنها تنوب عنها في جمع المؤنث السالم كما أن الفتحة تنوب عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف وربيع بالياء لأنها تنشأ عنها وحتم بحذف النون بعد المشابهة وانما كان نائبا عن الفتحة لأنه لما كان النون علامة للرفع لم يبق إلا أن يكون حذفها علامة للنصب (قوله وهي) أي الأربعة النائبة عنها الألف (قوله نحو رأيت الزيد بن) الأول مفتوح الدال لكونه مثنى والثاني مكسورا لكونه جمعا (قوله فأما الفتحة) الفاء فاء الفصيحة وأما حرف شرط وتفصيل وتوكيد على ما مر في قول المؤلف فأما الضمة ولا يحتاج الى اعادته هنا فافهم ان كنت ذكيا والافاليلد لا يفيد التتويل ولوليت عليه التوراة والانجيل (قوله في ثلاثة مواضع) في حرف جر ثلاثة مجرور متعلق بتكون مضاف مواضع مضاف اليه مجرور وعلامة جره الفتحة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله في الاسم المفرد) بدل من ثلاثة مواضع بدل مفصل من جمل أو بدل الشيء من الشيء نظرا اليه وما عطف عليه أو بدل البعض من الكل على ما قررنا لك (قوله وجمع التكسير) أي الجمع المكسر عن مفرده وقد تقدم الكلام عليه في الرفع (قوله والفعل المضارع) أي سواء كان صحيح الآخر كيضرب أو معتله كيدعو ويخشي ويرمى الا أنه يقدر في نحولن ترضى لامطلقا ونحولن يرمى ولن يدعى للمجهول فقط ويكتب بالياء وان كان الأصل فيه الواو بخلاف دعا وذلك لأن الواو وقعت رابعة ولم ينضم ما قبلها على ما بيناه في زلال الأمثال (قوله اذا دخل عليه ناصب) لاحاجة اليه لأن الشيء لا ينصب الا بنصبه لكنه ذكره توضيحا ولم يذكره في نظائر هذا الموضوع اكتفاء بذكره هنا طلبا للاختصار وان كان الأولى ذكر مثل هذا في أول الكلام في قوله فأما الضمة فتكون علامة للرفع في الاسم المفرد بأن يقول هناك والفعل المضارع اذا خلا عن ناصب أو جازم وفي آخره في قوله وأما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر بأن يقول ثم اذا دخل عليه جازم لكنه فات الأولية وهو ذكره في أول الكلام ثم اكتبه في نظائره (قوله ولم يتصل بآخره شيء) أي من نون التوكيد المباشر لفظا وتقديرا ومن نون النسوة ومن الألف والواو والياء وهذا التقييد يذكره الشارح بقاء الله بالسلامة اكتفاء بما ذكره المصنف وبما مر في شرح قوله اذا لم يتصل فان الشارح ذكره هناك (قوله يعني أن هذه المواضع) تبع فيه المصنف حيث جمعه باعتبار الأفراد الشخصية والافالألف والكسرة وحذف النون ليس لكل منها الاموضع واحد والياء لها موضعان لا ثلاثة لا يقال يحجب بالمراد بالجمع ما قابل الواحد لأننا نقول ان سلم ذلك فليس مطردا بل هو خاص بالفتحة والياء ولا يجري ذلك الجواب في الألف والكسرة

خمس علامات الفتحة
والألف والكسرة
والياء وحذف النون)
علامات النصب
خمس واحدة منها
أصلية وهي الفتحة
نحو رأيت زيدا
وأربعة نائبة عنها
وهي الألف نحو رأيت
أباك والكسرة نحو
رأيت الهندات والياء
نحو رأيت الزيد بن
والزيد بن وحذف
النون نحو لن يضربوا
(فأما الفتحة فتكون
علامة للنصب في ثلاثة
مواضع في الاسم
المفرد وجمع التكسير
والفعل المضارع اذا
دخل عليه ناصب
ولم يتصل بآخره شيء)
يعني أن هذه المواضع

(النون) أى مرفوع ومعلم بثبوت النون لكون الاعراب معنوا عند المؤلف (قوله) وكذا أتما تضربان أى مذكرا ومؤنثا فى الأول أتما يازيدان تضربان وفى الثانى أتما ياهندان تضربان ومثال اختلاف المعانى الذى لوحناه فيما مرالهندان تضربان وتضربان الهندان يجعل الألف حرفا على اللغة المتقدمة وأنت ياهند وزيد تضربان بتغليب المخاطبة على الغائب وأنت يارجل وزيد تضربان بتغليب المخاطب على الغائب وهند وزيد تضربان بتغليب الغائبة على الغائب والنار ان تقرران للغائبتين والتأنيث مجازى والماء والنار تقرران بتغليب الغائبة على الغائب وتأنيثه مجازى وتقومان زيد وهند بتغليب المؤنث على المذكر وجعل الألف حرفا وتقرران الناران للتأنيث المجازى ويجعل الألف حرفا وتقرران الماء والنار بتغليب المؤنث المجازى على المذكر ويجعل الألف حرفا وفاطمة ودعد تقومان وهولالتين لا المثنى وجهن ولظى تقرران وهومثل الأول الا أن التأنيث هنا مجازى وفاطمة وزيد تقومان بتغليب الغائبة على الغائب والكتابان تحيان بتأويل الصحيفة أى الصحفتان والكتاب والقلم تحيان بتغليب ما يؤول بمؤنث بالتأويل المار على المذكر وتحيان الكتاب والقلم وهذا مثل الأول الا أن هنا جعل الألف حرفا وهذه ثمانية عشر (قوله) والزيدون يضربون ومثال مالوحنا أولا يضربون الزيدون يجعل الواو حرفا وزيد وعمر ووخالد يضربون لجماعة لا للجمع وزيد وعمر وفاطمة يضربون بتغليب شخصين غائبين على غائبة زيد وفاطمة ودعد يضربون بتغليب الغائب على شخصين غائبين ويضربون زيد وعمر ودعد يجعل الواو حرفا وتغليب المذكرين على مؤنث ويضربون زيد وفاطمة وحفصة بتغليب المذكر الواحد على مؤنثتين ويجعل الواو حرفا ويضربون زيد وعمر ووخالد يجعل الواو حرفا لجماعة وأنت والزيدان يضربون بتغليب المثنى الغائب على المخاطب وأنت ياعائشة وهند وزيد يضربون بتغليب الغائب على المخاطبة والغائبة وأنت ياعائشة وزيد وعمر و يضربون بتغليب المذكرين على المخاطبة ويضربون زيد وعمر و وأنت ياعائشة بتغليب المذكرين الغائبين على المخاطبة وجعل الواو حرفا ويضربون الزيدان وأنت ياعائشة بتغليب المثنى المذكر على المخاطبة وجعل الواو حرفا وهذه ثلاثة عشر (قوله) وأتم تضربون) مثال مالوحنا أولا أنت والزيدان تضربون بتغليب من خوطب على من غاب مذكرين وكان الغائب المثنى وأنت والهندان تضربون بتغليب من خوطب مذكرا على من غابتا وأنت وزيد وحفصة تضربون بتغليب المخاطب على الغائب والغائبة وأنت يابكر وأنت ياهند وزيد تضربون بتغليب المخاطب على المخاطبة والغائب وأنت وزيد وعمر و تضربون بتغليب المخاطب على الغائبين وأنت وهند وحفصة تضربون بتغليب المخاطب على اثنتين مؤنثتين فهذه سبعة (قوله) وأنت) بكسر التاء تضربين ومنه أنت يانارتا ججين فهذه اثنتان فالجملة ثلاثة وخمسون فاذا نظر الى ما حذف فاعله صارت الجملة مائة وستة وانما ذكرت جميع ما مرشدة احتياج المبتدى الى مثل هذا (قوله) فكل هذه الأمثلة) أى الخمسة مرفوعة وكذا كل ما مثلنا أولا مرفوعة أيضا وأنت الخبر مع أن المبتدأ لفظة كل وهو مذكر نظرا الى المضاف اليه مع كون المضاف أهلا للحذف أى صالحه فالتأنيث مكتسب من المضاف اليه قال ابن مالك وربما أكسب ثان أولا * تأنيثا ان كان لحذف موهلا

(قوله) وعلامة رفعها بثبوت النون) أى النون الثابتة فهو من اضافة الصفة الى موصوفها (قوله) والألف فى الأول والثانى فاعل) أشار به الى أنها اسم لاحرف وان كان تصيرها حرفا جزاء لأن الشارح لا ينظر لهما هو واقع قليلا على أنه قد يمتنع فى قولك يضربان الزيدان كون الزيدان فاعلا بل هو مبتدأ وهو على نية التقديم والتأخير ولعلنا نزيد على هذا فى بابى الفاعل والبدل بما يشفى الغليل ان شاء الله تعالى (قوله) والواو فى الثالث والرابع) أى فى قوله يضربون وتضربون فاعل (قوله) والياء فى الخامس) أى فى قوله تضربين فاعل (قوله) وللنصب) أى من حيث هو لا بقيد كونه فى الفعل فقط أو فى الاسم فقط أو فيها لأنه على الأول انان وعلى الثانى أربعة وعلى الثالث ستة كإقدامنا وهو لغة الاستواء والاستقامة تقول فلان منتصب أى مستو مستقيم واصطلاحا على

النون نيابة عن الضمة
وكذا أتما تضربان
والزيدون يضربون
وأتم تضربون وأنت
تضربين فكل هذه
الأمثلة مرفوعة وعلامة
رفعها بثبوت النون
والألف فى الأول والثانى
فاعل والواو فى الثالث
والرابع فاعل والياء فى
الخامس فاعل (وللنصب

فالنون تكون علامة لرفعها والجملة من المحذوف لاموضع لها من الاعراب على فهم الفقير وهي التي تنصب ادا
وأشد بعضهم ملغزا في مسألة ان واذا فقال:

سلم على شيخ النحاة وقل له * هذا سؤال من يحبه يعظم
أنا ان شككت وجدتهوني جازما * واذا جزمت فاني لم أجزم

هذا سؤال غامض عن كلمتي * شرط وان واذا مراد مكلم
ان ان شككت بها فاني جازم * واذا اذا أثبتتها لم أجزم

واذا لما قطع الكلام بفهمه * بخلاف ان فافهم أخى وفهم

جوابه

(قوله ضمير ثنية) ان كانت الثنية بمعنى المثني فيعرض من وجهين الاول أن الضمير لا يشمل ما كان حرفا في
لغة اكلوني البراغيث والثاني أن المثني لا يشمل نحو زيد وعمر ويضربان والجواب عن الأول أن المراد
بالضمير مجرد التسمية فلا ينافي كونه حرفا في بعض المواضع لأنه في الأصل ضمير أولاً لأنه لا يبالى بحرفيته وعن
الثاني المراد به ضمير المثني في الغالب والمراد به ألف الاثنين (قوله يفعلان) بالتحانية أي اسما أو حرفا للغائبين
تقول الزيدان يفعلان ويفعلان الزيدان (قوله وتفعلان) بالفوقانية اسما يصح للمخاطبين تقول أتما يازيدان
تفعلان وللمخاطبتين تقول أتما ياهندان تفعلان وللغائبتين تقول الهندان تفعلان وتفعلان الهندان في
استعماله حرفا (قوله أو ضمير جمع) أي واو جماعة كما مر البحث فيه ليشمل نحو زيد وعمر ووكبري ضربون
(قوله نحو يفعلون) بالتحانية اسما أو حرفا تقول الزيدون يفعلون ويفعلون الزيدون (قوله وتفعلون)
بالفوقانية اسما فقط وهو للمخاطبين تقول أتم تفعلون (قوله أو ضمير المؤنثة المخاطبة) هذا القيد لبيان
الواقع اذ ليس لنا فعل يرفع بثبوت النون متصل به ضمير مؤنثة غير مخاطبة يحترز عنه (قوله تفعلين) بالفوقانية
لا غير ولا تكون الياء فيه الا اسما تقول أنت ياهند تضرين (قوله تسمى الأفعال الخمسة) قال ابن هشام في
شرح الملححة الاحسن أن تعد ستة اه ويقال على قياسه تكون سبعة نظراً للغائبتين وقد تزيد المعاني
على السبعة بالنظر الى أنه قد يغلب مذكر على مؤنث وحاضر على غائب وبالعكس والى انقسام المؤنث الى
حقيقي ومجازي وماتانيته باعتبار اللفظ وماتانيته بالتأويل نحو الكتابان تحييان على تأويلهما بالصحيفتين
وتزيد الصيغ أيضا بالنظر الى كون الألف والواو واسمين أو حرفين على لغة اكلوني البراغيث التي منها
* وقد أسلماه مبعد وحميم * (قوله بثبوت النون) عبر بالثبوت لمقابلته بالحذف فيما يأتي وتكون
النون مكسورة بعد الألف على أصل التقاء الساكنين لأن الساكن اذا أريد تحريكه حركه بالكسر وانما
كان أصلها ساكنا لأنها تنوين أي عوض عنه وربما ضمت وقد قرئ شاذاً أتعدانني بضم النون الأولى
وطعام ترزقانه بضم النون ونقل بعضهم أن بعض العرب يفتحها وأنه قرئ شذوذاً أتعدانني بفتحها وتكون
النون مفتوحة بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم ولثقل اجتماع الواو والكسرة والياء والكسرة
وسايتي بقية البحث في الفصل ان شاء الله تعالى (قوله فتقول الزيدان يضربان) مثال لكون الألف اسما
كما سيندكره الشارح ومثال اختلاف المعاني الذي لوحناه فيما مضى يضربان الزيدان بجعل الألف حرفاً وأنت
يا خالد وزيد يضربان بتغليب الغائب على المخاطب وأنت ياهند وزيد يضربان بتغليب الغائب المذكور على
المخاطبة وهند وزيد يضربان بتغليب الغائب على الغائبة والماء والنار يقتربان بتغليب المذكور على المؤنث
المجازيين ويقومان زيد وهند بتغليب المذكور على المؤنث مع جعل الألف حرفاً ويقتربان الماء والنار بتغليب
المذكور على المؤنث المجازيين مع الجعل المذكور وزيد وعمر يضربان بجعل الألف عائداً الى اثنين لا الى
المثني ويضربان زيد وعمر بجعل الألف حرفاً وقاعله اثنان لامثني وفاطمة وزيد يضربان بتغليب الغائب
على الغائبة والماء والعسل يقتربان وهذا مثل زيد وعمر يضربان لكن هذا في المذكورين لغير العاقل
ويقتربان الماء والعسل وهذا مثل يضربان زيد وعمر كالذي قبله وهذه ثلاثة عشر (قوله مرفوع بثبوت

ضمير ثنية) نحو يفعلان

وتفعلان (أو ضمير

جمع) نحو يفعلون

وتفعلون (أو ضمير

المؤنثة المخاطبة) نحو

تفعلين هذه الأوزان

تسمى الأفعال الخمسة

وتكون النون التي

في آخرها علامة على

رفعها فهي مرفوعة

بثبوت النون نيابة عن

الضمة فتقول الزيدان

يضربان فيضربان

مرفوع بثبوت

مواقفا في اللفظ والمعنى له * مماثل لم يغن عنه غيره

ولم يكن كلا ولا بعضا ولا * مستغرقا في النفي نلت الأمل

وقول الأمير ولا مستغرقا في النفي وذلك في قولك أحد فان ذلك لما أفاد الاستغراق لامعنى لتثنيته لوجود التعارض (قوله في حالة الرفع) متعلق بقوله بألف ونون (قوله وياء ونون) معطوف على قوله بألف ونون وقوله في حالتي النصب والجر متعلق بقوله ياء ونون (قوله نحو) خبر مبتدا محذوف تقديره وذلك نحو (قوله فالزيدان الخ) لم يتعرض للمثالين الآخرين لأن علمهما في النصب والجر (قوله وعلامة رفعه الألف) فيه تصريح للانتصار بما ذهب اليه المصنف (قوله نيابة) حال من الواو أي حالة كونها نائبة عن الضمة (قوله والفرق الى آخره) لما كان الفرق بين المثني والجمع في حالتي النصب والجر محل سؤال المبتدئ بينه الشارح أطال الله بقاءه اعانة على فهمه فيمكن في مطالعة هذا الكتاب عن مطالعة غيره من الكتب ونظمت ما في الشرح فقلت والفرق بين المثني ثم ان جمعا * في حالة النصب والجر كما علما فالخالدين بفتح الدال اذ ثنيا * والنون مكسورة بعد اذا رقا واجمعه بالكسر في الدال افتحن نونه * فخالدين اقرآن حالا كما رسما يارب صل على المختار من مضر * محمد وعلى الآل كذا سلما (قوله مكسور مابعداها) المراد به النون وقد جاء ضمها بعد الألف وهو لغة كقوله

يا أبتا أرقني القذان * فالنوم لآتلفه العينان

والقذان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة جمع قذذ وهو البرغوث وقد جاء فتحها بعد الياء وهو لغة أيضا كقوله على أحوزيين استقلت عشية * فما هي الالهة وتقيب وبعد الألف كقوله أعرف منها الجيد والعينانا * ومنخرين أشبا ظيبابا (قوله مفتوح مابعداها) قد تكسر شدوذا كقوله

عرفنا جعفرا وبني أبيه * وأنكرنا زعانف آخرين

وماذا تبغى الشعراء مني * وقد جاوزت حد الأربعين

وقوله هذا ما قاله ابن عقيل وأما ابن مالك فسوى بين فتح المثني وكسر المجموع حيث قال

ونون مجموع ومابه التحق * فافتح وقل من بكسره نطق

ونون ماثي والمملق به * بعكس ذاك استعملوه فانتبه

وجعل ولده أن كسر نون المجموع ضرورة وتبعه في التوضيح ولم يتعرض شارحنا العلامة ببقاء السلامة في شرحه لذلك البيت (قوله عوض عن التنوين) تنبيه * قيل لحقت النون المثني والمجموع عوضا عما فاتهما من الاعراب بالحركات ومن دخول التنوين وحذفت مع الاضافة نظرا الى التعويض بها عن التنوين ولم تحذف أل وان كان التنوين يحذف معها نظرا الى التعويض بها عن الحركة وقيل لحقت لدفع توهم الاضافة في نحو جاء في خليلان موسى وعيسى ومررت بينين كرام ودفع توهم الافراد في نحو جاء في هذان ومررت بالمهتدين وكسرت مع المثني على الأصل في التقاء الساكنين لأنه قبل الجمع ساكن ثم خولف بالحركة في الجمع طلبا للفرق وجعلت فتحة طلبا للخفة اه شرح الألفية للشارح ونعيد الكلام بأبسط من هذا في النصب ان شاء الله تعالى (قوله وأما النون) اعرابه كأعراب قوله فأما الضمة فلانعيدهنا (قوله اذا اتصل) اعلم أن اذا للجازم وان لغير الجازم وهي حرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه واتصل فعل ماض مبني على فتح في آخره واصله او اتصل قلبت الواو تاء ثم أدغمت في التاء وقوله ضمير الخ فاعل اتصل والجملة من الفعل والفاعل في محل جر باضافة اذا اليها وجواب اذا محذوف دل عليه ما قبلها أي اذا اتصل به الخ

في آخره في حالة الرفع
وياء ونون في حالتي
النصب والجر نحو جاء
الزيدان ورأيت
الزيدين ومررت
بالزيدين فالزيدان في
قولك جاء الزيدان
فاعل مرفوع وعلامة
رفع الألف نيابة عن
الضمة والفرق بين
المثني والجمع في حالتي
النصب والجر أن الياء
التي في المثني مفتوح
ما قبلها مكسور
مابعداها وفي الجمع
مكسور ما قبلها مفتوح
مابعداها والنون
عوض عن التنوين
في الاسم المفرد في كل
من التثنية والجمع
(وأما النون فتكون
علامة للرفع في الفعل
المضارع اذا اتصل به

قال العلامة الشنواني لا يجوز أن يكون حالا انتهى (قوله المراد من تثنية الأسماء المثني) قد تقدم فراجعه ان شئت (قوله والمراد منه) أي من المثني الذي أراده المؤلف أي من تثنية الأسماء المراد منه المثني (قوله مادل) أي اسم دل على اثنين خرج مادل على أقل منهما كسكران ورمان أو أكثر كغلمان وصنوان وخرج المثني المسمى به علما كالبحرين لبلد أو اسم جنس ككلبتي الحداد فانه ملحق بالمثني في اعرابه لامثني حقيقة ثم اعلم أن هذا الحد ناقص فالتام أن يقول مادل على اثنين بما ذكره صالح للتجريد وعطف مثله عليه فخرج نحو شفع لأنه لا ألف ولا نون رفعا ولا ياء ولا نون نصابا وجرأ وخرج أيضا اثنان فانه لا يصح اسقاط الزائدة عنه فلا يقال اثن وخرج القمران لأنه لا يعطف عليه مثله بل يعطف عليه مغايره نحو قمر وشمس وهو ما يغايره في الحروف ونحو قوله ﷺ اللهم أعز الاسلام بأحب العمرين اليك أي عمر بن الخطاب وأبي جهل عمرو ابن هشام فقلب من سبقت له السعادة وهو يغايره في الوزن يس (قوله بألف) منه ألف مافي قول بعضهم ملفزا * أتنا عبدا لله في صحن داره * فأنا مثني أتان وهي الأنثى من الحمر الأهلية لافعل مع مفعوله ومنه الألف المقدرة في نحو * لقد قال عبد الله قولا عرفته * وقوله

لقد طاف عبد الله بالبيت سبعة * وحج منى الناس الكرام الأفاضل

فعبدا لله في البيت مفتوح الدال تثنية عبد الله وحذفت الألف لالتقاء الساكنين (قوله ونون) لاحاجة الى ذكره كاعلمت (قوله أيضا بألف ونون) اعلم أن شرط ما يثنى ثمانية شروط الأول الافراد فلا يثنى المثني ولا المجموع على حده ولا الجمع المتناهي ولا الجمع المؤنث السالم الثاني الاعراب فلا يثنى المبني وأماذان وتان واللدان والثان فصيح موضوعه للاثنتين وليست من المثني حقيقة على الأصح عند جمهور البصريين وأما قولهم منان ومنين فليست الزيادة فيهما للتثنية بل للحكاية بدليل حذفها وصلا ولا يرد نحو يازيدان ولا رجلين لأن البناء وارد على المثني فهما من بناء التثنية لا من تثنية المبني الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيا اسناديا باتفاق ولا مزجيا على الأصح فان أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مسمى بهما أضيف اليهما ذوا أو ذواتا والجوزون تثنية المزجي قال بعضهم يقال معديكران وسيويهران وقال بعضهم يحذف عجز الختوم بويه ويثنى صدره فيقال سيان كما يقال في جمعه سيون وأما العلم الاضافي فانما جزؤه الأول على الصحيح الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى مقرونا بأل أو ما يفيد فائدتها ليكون كالعوض من العلمية وفيه جرى الغز السابق فيقال جاء الزيدان ويازيدان مثلا ولهذا لا يثنى كنيات الأعلام كفلان وفلانة لأنها لا تقبل التنكير كما مر الخامس اتفاق اللفظ وأما نحو الأبوين للأب والأم والقمرين للشمس والقمر والعمرين لعمر وعمره فتغليب كما قدمناه السادس اتفاق المعنى فلا يثنى اللفظ مراد به حقيقته ومجاز به ومراد به معناه المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذا لأن اطلاق القلم على اللسان مجاز قيل ان الأصح الجواز قياسا على العطف ولوروده في واله أبائك ابراهيم واسماعيل واسحق أي على الاطلاق وقيل يجوز بقيد الاتفاق في المعنى الموجب للتسمية نحو الأحمران للذهب والزعفران السابع أن لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته نحو سواء فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سى فقالوا سيان لا سوا آن أي في القياس ولا ينافي محيئه شذوذا وبعض فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية جزء أو بملحق من المثني نحو أجمع وجمعاء فانهم استغنوا عن تثنيتهما بلفظ كلا وكلتا أو بغير ذلك نحو ثلاثة وأربعة فانهم استغنوا عن تثنيتهما بستة وثمانية الثامن أن يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر وأما قولهم القمران فتغليب وقد تقدم ولا يفهم أن الشرط الخامس مع الشرط الثامن متحدان لأن الخامس بفرض وجود ثان وهنا ليس كذلك وهذا كله أفاده في التصريح مع زيادة ونظمها بعضهم في بيتين وذيل الشيخ الأمير بيتا في الآخر فقال شرط المثني أن يكون معربا * ومفردا منكرا ماركا

المراد من تثنية الأسماء
المثني والمراد منه مادل
على اثنين بألف ونون

هذا الجمع كرجل فلا يقال رجلون نعم ان صغر جاز فيقال الرجلون لأنه حينئذ صار صفة (قوله) بواو ونون في آخره) في ذكر النون نظراً لم (قوله في حالة الرفع) الظاهر أنه متعلق بواو ونون (قوله) وباء ونون) في ذكر النون نظر كاتقدم (قوله) نحو جاء الزيدون) مثله به العلم ومثله جاء القائمون في الصفة (قوله) ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين) بكسر الدال في المثالين وذكرهما هنا استطراداً وسيأتي البحث عنهما في علمهما ان شاء الله تعالى (قوله) مرفوع بالواو) فيه التسامح المارفان مذهب المؤلف رحمه الله تعالى أن الاعراب معنوي والشارح يقول انه لفظي (قوله) والنون عوض عن التنوين) قال الرضى أما نون المثني والمجموع فالذي يقوى عندي أنه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلاً على تمام الكلمة وأنها غير مضافة لكن الفرق بينهما أن التنوين مع افادتهما هذا المعنى يكون على خمسة أقسام بخلاف النون فإنه لا يشوبها من تلك المعاني شيء وانما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتذكير ولا يسقط النون معها لأنها لا تكون وكذا أسقط التنوين للبناء في يازيد ولارجل بخلاف النون في نحو يازيدان ويازيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لأنها ليست للتكثير كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لأنها متحركة واسكان المتحرك يكفي في الوقف وان كان الحرف الأخير ساكناً فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب ألفا بعد الفتح اه ولم يقل ان النون عوض عن التنوين فان المنزل منزلة الشيء غير عوض لذلك الشيء (قوله) والأسماء الخمسة) بالجر عطفا على جمع المذكر السالم في قوله والمراد بجمع المذكر الخ قوله نحو جاء أبوك خبر مبتدأ محذوف تقديره والمراد بالأسماء الخمسة نحو الخ ويصح أن يكون الأسماء مرفوعاً على الابتداء ونحو خبره وكلا الوجهين مردودا بمراد لفظ جاء ولفظي الكاف ومال في ذومال فان المراد بالأسماء المذكورة غير ماركب من نحو جاء أبوك فايراد جاء مضر اللهم الا ان كلنا بحذف المضاف بأن نقول في التقدير ومثال الأسماء الخمسة المبحوثة هنا نحو جاء أو نقول والأسماء الخمسة هي أبواؤخو حواؤخ في نحو جاء أبوك وأخوك الخ (قوله) بالواو) فيه التسامح السابق (قوله) نية عن الضمة) حال من الواو أي حال كون الواو نائبة عن الضمة أي الذي في الاسم المفرد (قوله) وكل) مبتدأ أول وقوله من جمع الى آخره بيان لكل وقوله له جار ومجرور خبر المبتدأ الثاني وهو قوله شروط والجملة خبر المبتدأ الأول (قوله) من المطولات) قد مضى على التطويل والله الحمد (قوله) وأما الألف) في اعرابه ما قدمناه فلا تغفل (قوله) في تثنية الأسماء) اعترض بأن الألف علامة في المثني لا في التثنية التي هي فعل الفاعل وهو ضم شيء الى شيء وأوجب عنه بأن كلامه من اطلاق المصدر واردة اسم المفعول كالحلق بمعنى الخلق واللفظ بمعنى المفظوظ كما أسلفنا في غير ما موضع فلاضافة الى الأسماء من اضافة البعض الى الكل فهي على معنى من أي في المثني من الأسماء أو من اضافة الصفة للموصوف أي في الأسماء المثناة وقوله الأسماء لا محترز لها لأن غيرها لا يثنى كما أن خاصة كذلك (قوله) خاصة) بمعنى خصوصاً فهو من المصادر التي جاءت على فاعلة كالعاقبة والعافية ومنه قمت قائماً أي قياماً وهو منصوب على أنه مفعول مطلق بمحذوف تقديره أخض تثنية الأسماء بكون الألف علامة لرفعها خصوصاً بناء على ما هو المشهور من جواز حذف عامل المؤكد خلافاً لابن مالك حيث قال

وحذف عامل المؤكد امتنع * وفي سواه لدليل متسع

قال الشارح أطال الله بقاءه في شرح الألفية عند تعرضه لشرح هذا البيت ونازع الشارح ابن الناظم والده في ذلك وأطال في بيان جواز حذف عامل المؤكد وقال ان ذلك مسموع في قوله أنت سيراسيروا ما أنت الاسيرا وضربا زيدا وغير ذلك فكل ذلك عامله محذوف جواز او هو من المصدر المؤكد وقال ان الحذف لا ينافي التوكيد لأنه اذا جاز أن يقرر معنى عامل مذكور فليقرر المحذوف لقرينة بالأولى ونوزع في ذلك بما يطول ذكره وأيد الشاطبي كلام الناظم وابن هشام كلام ابنه ورجحه كثيرون اه والنفس أميل الى مذهب ابنه

الجمعية بواو ونون في آخره في حالة الرفع وباء ونون في حالتي النصب والجر نحو جاء الزيدون ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين فالزيدون في قولك جاء الزيدون فاعل مرفوع بالواو والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد والأسماء الخمسة نحو جاء أبوك وأخوك وحموك وفوك وذومال فكل واحد منها فاعل مرفوع بالواو نية عن الضمة وكل من جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة له شروط تطلب من المطولات (وأما الألف فتكون علامة للرفع في تثنية الأسماء خاصة)

مضاف وياء المتكلم مضاف اليه مبنى على السكون في محل جر اه عشاوى (قوله فتكون مرفوعة بالواو)
فيه التسامح المار فان مذهب المؤلف كون الاعراب معنويا وانما قال تكون بالتأنيث اعتبارا بمجموع
جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة (قوله نيابة عن الضمة) حال من الواو أى حال كون الواو نيابة عن الضمة
أى نائبة فالمصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله عن الضمة) أى السكائنة في مفردة (قوله والمراد بجمع المذكر
السالم) مبتدأ خبره قوله اللفظ الدال أى سواء كان مفرد ذلك الجمع علما أو صفة ويشترط في العلم أن يكون
خاليا من تاء التأنيث فلا يجمع هذا الجمع نحو طلحة فلا يقال طلحون بل طلحات مراعاة للفظ ثانيًا وبالعرض
فان قيل قد يعتبر في العدد التذكير فيؤنث العدد أوجب بأن ما في العدد من نحو طلحات ليس فيه ما يمنع من
مراعاة المعنى وانما المعتبر عندهم أولا وبالذات اذا لم يوجد المانع وههنا موجود وهو التاء واحترز بكون
التأنيث بالتاء عن التأنيث بالالف كجلى وحمراء علمين لرجلين فيقال في جمعهما الحمراون والجلون
بحذف المقصورة وقلب الممدودة واوا ويشترط أيضا أن يكون لذكر فلا يجمع هذا الجمع زينب علما لامرأة
وزيد كذلك وان كانا علمين لذكرين يجمع هذا الجمع وأن يكون لعاقل فلا يجمع نحو واشق علما للكلب
وأن لا يكون مركبا تركيب اسناد كبرق نحره بفتح الراء أو مزج كمعد يكرب ويقال في جمعهما بجمع ذوى
المذكروذات في المؤنث فتقول جاء ذوو برق نحره وذلك لأن المحكى لا يغير ومعدى كرب شبيه بالمحكى
وأن يكون منكرًا أى يقبل التنكير فلا يجمع ما لا يقبله نحو فلان (تنبيه) لا يجمع العلم باقيا على علميته فاذا
أردت جمعه فنكره بأن تريد به شخصا مسمى بهذا الاسم وقد ألفز البدر الدمامنى مخاطبا لأهل الهند فقال

أيا علماء الهند لازال فضلكم * مدى الدهر يمدو في منازل سعده
ألم بكم شخص غريب لتحسنوا * بارشاده عند السؤال لقصده
وهاهو يسدى ماتعسر فهمه * عليه تهدوه الى سبل رشده
فيسأل مأمرا شرطتم وجوده * لحكم فلم ترض الحاجة برده
فلما وجدتم ذلك الأمر حاصلًا * منعم ثبوت الحكم الا بفقده
وهذا لعمري في الغرابة غاية * فهل من جواب تنعمون برده
(وأجاب بعض الفضلاء كما في العطار بقوله)

أيا من على أفراس أفكاره غدا * يصيد عزيز الشاردات بجده
فهاك جوابا للسؤال موضعا * يفوق فريد الدر في نظم عقده
قد اشتطوا في مفرد علمية * لجمع على نهج المثني وحده
فلما رأو تعريف ذاك محققا * أبوا جمعه الا بآبث ضده
ويدفع ذا الأشكال أن شيوعه * لصحة جمع لاغنى عن وجوده
وتعريفه شرط لاقدام حاذق * عليه فلا تستغربوا شرط فقده

ويشترط في الصفة الثلاث الأول فلا يجمع هذا الجمع نحو علامة بتشديد اللام فلا يجمع علامتا التأنيث وهى
التاء والتذكير وهى الصيغة ولا نحو حائض ولا نحو سابق صفة لفرس وأن تقبل التاء كضارب أو تدل على
التفضيل كافضلون بخلاف جريح بمعنى مجروح وصبور بمعنى صابر وسكران وأحمر وشذ قوله

فما وجدت نساء بنى تميم * جلائل أسودين وأحمرين

وقوله منا الذى هو ما ان طر شار به * والعانسون ومنا المرد والشيب

حيث جمع العانس وهو من بلغ أو ان التزويج ولم يتزوج ذكرًا كان أو أنثى بلاتاء وفعل بمعنى فاعل كعليم
بمعنى عالم لذكره وعليمة للمؤنث فيجمع هذا الجمع فيقال العالمون واعلم أن ما لم يكن علما ولا صفة لا يجمع

فتكون مرفوعة
بالواو نيابة عن الضمة
والمراد بجمع المذكر
السالم اللفظ الدال على

الميم لفظة أخرى ليست هذه فهو فرض محال والآخرون المحكوم عليه بالاعراب الخاص لفظة القم نفسها
والعرب الاعراب المذكور لفظة أخرى هي المتعاقب عليها الأحوال الثلاثة أعني فولث وفلثوك وفليك فالمحكوم
عليه شيء لم يثبت له الحكم والثابت له الحكم غير المحكوم عليه وأما أخواته الخمسة فإن هذا الاعراب ثابت لها
وأوجب بأن المراد بالقم ما يدل على مساء وما يدل عليه ما يكون مع ميم وما يكون دونها إذا غادت إليه العين
وفي شرح الراعي أن هذه مناقشة لفظية وأنه إذا فهمت المعاني لا مشاحة في الألفاظ انتهى وسقناه هنا لأنه كلام
نفيس فإن لم يحذف الميم أعرب بالحركات قال صلى الله عليه وسلم خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك
اعرابه اللام موطئة للقسم للتأكيذ وخلوف مبتدأ مضاف وفم مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وهو
محل الشاهد وفم مضاف وللصائم مضاف إليه وأطيب خبر المبتدأ وعند الله ظرف متعلق بأطيب ومن ريح
المسك جار ومجرور متعلق به أيضا وأصل فم فوه على وزن فعل بفتح فسكون بدليل جمعه على أفواه (قوله
وذومال) يشترط فيه أن يكون بمعنى صاحب وخرج ما كان ذو بمعنى الذي وهو ذو الطائفة قال ابن مالك

ومن وما وأل تساوي ما ذكر * وهكذا ذو عند طيء شهر

فانه يقدر فيه الحركات نحو جاء ذو قام ورأيت ذو قام ومررت بذو قام أي الذي قام قال شاعرهم

فاما كرام موسرون لقيتهم * فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا

وقد يعرب بالحروف الثلاثة رفعا ونصبا وجرا وروى ابن جنى الشعر بالياء معربا ولفظ اما بالكسرة رأى فالتاس
اما كرام حسبي مبتدأ وما كفاني خبره والعكس أولى ﴿ تنبيه ﴾ ان ذو بمعنى صاحب وزنها فعل بالتحريك
ولامها ياء ومذهب الخليل أن وزنها بالاسكان ولا ماها وافي من باب فوه وأصله ذو وقال ابن كيسان يَحْتَمَلُ
الوزنين جميعا اه أشموني وقوله من باب فوه أي من باب ما عينه ولا مه واو لقطع النظر عن حركة الفاء اه
صبان عليه (فائدة) لا تضاف ذو التي بمعنى صاحب الى الضمير الا في لغة قليلة قال الحريري في مقاماته

ثم مات ابنه وقد علقت من يده خجاءت بابن يسر ذويه

قال الشريشي في شرحها وأضاف ذوى الى المضمر وهي لغة قليلة ومنعها بعضهم وجوزها جماعة من أئمة اللغة
وقال أبو علي الفارسي اللهم صل على محمد وذويه حملوا ذوى على الأحاب قال الأزهري سمعت غير واحد
من العرب يقول كنا مع ذوى عمرو يعني مع أصحاب عمرو وهو كثير في كلام قيس ومن جاورهم وقال
الحريري في الدرة ويقولون رأيت الأمير وذويه فيهملون فيه لأن العرب لم تنطق بذى الذى بمعنى صاحب
الامضافا الى اسم جنس كقولك ذو مال وذو نوال فأما اضافته الى الأعلام أو الى أسماء الصفات المشتقة من
الأفعال فلم تسمع بحال ولهذا لحن من قال صلى الله على محمد وذويه وكلمة يقولوا ذواي ولا ذواي واقصر وأعلى
اضافته الى الجنس ولهذا لم يرفع السبب لأنه ليس بمشتق فلا يقال مررت برجل ذى مال أخوه وتصحيحه ذو
مال أخوه لأن النكرة تختص بأن توصف بالجملة اه كلام الشريشي (قوله أن جمع المذكر السالم) نصب
السالم صفة لجمع أى السالم من التغير وبالجر صفة للمذكر لأن المراد به المفرد لا الجمع المذكر وعلى هذا يكون
مجرورا لاحالة وعلى ما تقدم الجر أيضا وان كان نعتا للجمع كما قدمناه وكسر للجوار بكافرى في قوله تعالى
وأرجلكم عطفًا على الوجوه لأنه مفعول فهو للجوار ولا يجوز القطع (قوله والأسماء الخمسة بالنصب)
لاحالة عطفًا على جمع (قوله يعرف رفعها) يعرف فعل مضارع مبنى للمجهول ورفعها نائبه والجملة خبر أن
والجملة من أن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول يعنى (قوله بوجود الواو) لافرق بين أن تكون الواو
ظاهرة في جمع المذكر السالم كجاء الزيدون أو مقدرة كقولك جاء مسلمي فان أصله مسلمون الى حذف
اللام للتخفيف والنون للاضافة فصار مسلموى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداها بالسكون
فقبلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار مسلمي بضم الميم الثانية ثم قبلت الضمة كسرة لمناسبة الياء
فصار مسلمي وهو فاعل مرفوع ورفع الواو المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم نيابة عن الضمة ومسلمي

وذومال) يعني أن جمع
المذكر السالم والأسماء
الخمس يعرف رفعها
بوجود الواو

ما ألحق به من أسماء المجموع نحو أولو وعشرون وأخواته قلت يجب أن التعبير جرى على الغالب فلا مفهوم له وبأن المراد بجمع المذكور السالم بالجمع بالواو والنون مجاز بطريق ذكر اللزوم وإرادة اللزوم اه شنواني وقد يقال إن جمع المذكور السالم صار علما على ما ذكره فلا يرد عليه ذلك تأمل ولا يخفى أن الجمع مصدر والمعنى ضم اسم إلى مثليه فأكثر بالشرط الآتي لكن المراد بالجمع اسم المفعول المجموع المذكور السالم على ما مر وكثيرا ما يستعمل المصدر في كلام العرب بمعنى اسم المفعول كاللفظ بمعنى المفوظ والخلق بمعنى المخلوق يعرفه الصادر والوارد فاستعمال من مر لما تقدم على ما سبق شاهد فلا يرد عليه هنا ما يرد عليه في قوله تغيير فليفتن (قوله وفي الأسماء الخمسة) هو علم باللبة على هذه الأمثلة كالعبادة على عبادة بن عباس وعبدة بن عمر وعبدة بن عمرو بن العاص وعبدة بن الزبير والشيخين على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما (قوله وهي أبوك وأخوك وحموك) قدم الأب لشرفه ولبه الأخ ثم اللحم لأنه أقارب الزوج الذكر أبأ كان أو أخا أو غيرهما ويكسر الكاف وجوبا لأن الخطاب المرأة فيقال حموها ولا يقال حموه وقد يقال على أقارب الزوجة وعليه فيضاف للذكر ويفتح الكاف ويقال حموه وأسقط المصنف الهن تبعاً للفراء والزجاجي فإن الأصح في الهن إذا استعمل مضافا للنقص بأن تحذف اللام فيعرب بالحركات الثلاث فتقول هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك وفي الحديث في الجامع الصغير إذا رأيت الرجل تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوا بهن أيه ولا تكنوا حم ت عن أبي وتعزى أي انتسب وانتمى وأعضوا أي قولوا له اعضض على هن أيك أي على ذكر أيك استهزاء ولا تحبوه وقد يجوز النقص أيضا في الأب والأخ واللحم ندورا قال الشاعر

بأبه اقتدى عدى في الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم

وقد يقصرون وهو أولى قال ابن مالك

وفي أب وتاليه ينذر * وقصرها من نقصهن أشهر

قال الشاعر ان أبأها وأبا أبأها * قد بلغا في المجد غاياتها

وحكى أن أبأ عمرو بن العلاء سأل أبأ حنيفة عن القتل بالمثل هل يوجب القود قال لا على قاعدة مذهبه خلافا للشافعي فقال له أبو عمرو ولوقته بجحر المنجنيق فقال أبو حنيفة ولوقته بأباقيس يعني الجبل المثل على مكة قيل لأن أبأ حنيفة من أهل الكوفة والقصر لفة الكوفيين قاله الدميري في حياة الحيوان الكبرى (قوله أيضا وهي أبوك وأخوك وحموك) شرط في اعرابها أن تكون مضافة فإن تجردت عنها أعربت بالحركات نحووله أخ فإن له أبأ وبنات الأخ وأن يضمن لغيره المتكلم فإن كانت للياه المذكورة أعربت بالحركات المقدرة كغلامي نحوان هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ومررت بأبي وحمى وأن تكون مفردة فلوثنين أعربن كما في اعراب المثنى تقول قلم أبواي ورأيت أخوي ومررت بحمي وأن تكون مكبرة فلوصفرت أعربت بالحركات الظاهرة نحو جاء أبوي زيد ورأيت أوكي عمرو ومررت بحمي بكر ويكتب بعد ألف أبوي وأوكي بالواو قال ابن مالك

وشرط ذا الاعراب أن يضمن لا * ليا كما أخو أيك ذا اعتلا

وقال العلامة العمري في نظم هذا المتن

كما أتت في الخمسة الأسماء * وهي التي تأتي على الولا

أب أخ حم وفو وذو جرى * كل مضافا مفردا مكبرا

(قوله وفوك) قال ابن مالك كذلك ذوان صحبة أبأنا * والفم حيث الميم منه بانا

فعلم أن الأصل فيه فهو أنه يشترط في اعرابه بالحروف مع ما مر حذف الميم وفي يس على التصريح مانصه أنها أي المقولة لا تستقيم لوجهين أحدهما أن الفم هذه اللفظة بعينها لا وجود لها مع مفارقة الميم لأن الموجود مع مفارقة

وفي الأسماء الخمسة وهي

أبوك وأخوك وحموك

وفوك

نحو وتالله لا كيدن أصنامكم وحرك آخر الفعل المؤكد قبل مضمرين بما جانس ذلك المضمر فيجانس
 الألف الفتحة والواو الضمة والياء الكسرة مع حذف غير الألف نحو اضر بن يازيدون وتضر بن ياهند ولا
 تتبعان ﴿ تنبيه ﴾ لا تلحق الخفيفة المثني وما فيه نون الاناث بل يلحقهما الثقيلة ويزاد بعد نون الاناث
 الألف فتقول هل تضر بنان يانساء (قوله نحو ليسجنن) مثال نون التوكيد الثقيلة واعرابه اللام داخلية في
 جواب قسم مقدر تقديره والله يسجنن فعل مضارع مغير الصيغة مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
 الثقيلة ونائب الفاعل مستتر فيه جواز تقديره هو (قوله وليكونن) اعرابه اللام داخلية في جواب قسم مقدر
 تقديره والله يكونن فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ناقص متصرف يرفع الاسم
 وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو وخبره جملة من الصاغر ين (قوله فانه يبني على الفتح)
 أى فيما مثله به الشارح اذ لا يعم كل مادخله نون التوكيد بل انما يبني على الفتح اذا كانت النون مباشرة لفظا
 وتقديرا وأما اذا لم تكن مباشرة لفظا وتقديرا فأعرب لكن اعرابه بالضممة اذ هو غير موجود في نحو هل
 تضر بان يازيدان وهل تضر بن يازيدون وهل تضر بن ياهند معرب بالحروف وهى النون وعلى ما حررنا
 كان الأولى للشارح أن يقول فانه لا يرفع بالضممة كما لا يخفى اذ هو شامل لأن يبني على الفتح كما مثل به
 الشارح ويعرب بغير الضمة مثل ما ذكرناه ﴿ تنبيه ﴾ قال الأثموني ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة
 وغيرها هو المشهور والنصور وذهب الأخفش وطائفة الى البناء مطلقا وطائفة الى الاعراب مطلقا اه
 (قوله نون النسوة) أى النون العائدة الى جماعة الاناث في الوضع وان استعملت في الدكور مجازا كفى قوله
 يمرون بالدهنا خفافا عياهم * ويرجعن من دارين بجر الحقائق

والدهناء موضع يلاذتم بمد ويقصر والعياب جمع عية ما يجعل فيه الثياب والحقائق معلق في مؤخر الرحل
 للناقة سواء كان ضميرا نحو أنتن تقمن أو حرفا نحو النساء يقمن لجواز ظهور الفاعل في يقمن النسوة ٧ (قوله
 والوالدات يرضعن) الاعراب الواو للعطف والوالدات مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة
 وهو جمع المؤنث السالم ومفرده والدة أى الأمهات ويرضعن فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون
 النسوة ونون النسوة فاعل مبنى على الفتح في محل رفع وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ والعائد الى
 المبتدأ نفس الضمير (قوله فانه يبني على السكون) أى رجوعا للأصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم
 المقضى لاعرابه باتصاله بالنون التى لاتصل بالالفعل وبني على السكون لأنه الأصل في البناء وحمل له على
 الماضى المتصل بها وما قاله الشارح هو الأصح وذهب ابن طلحة والسهيلي وابن درستويه وطائفة الى أنه مع نون
 النسوة معرب ببقاء موجب الاعراب فيه فهو يقدر في الحرف الذى كان فيه ظاهرا قال يس قال ابن جماعة
 وعلى هذا يكون اعرابه مقدر امنع من ظهوره التزامهم السكون في محل الاعراب وقال في حاشية الفا كهى
 منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضى (قوله وأما الواو) الواو للاستئناف كما قاله عبد المعطى وعندي
 أنه حرف عطف والجملة معطوفة على قوله ثمة فأما الضمة وهو ظاهر وفي اعرابه ما قدمنا هنا فلا نعيده قصدا
 للاختصار (قوله أيضا وأما الواو) أى المضموم ما قبلها لفظا كالزيدون أو تقديرا كالمصطفون اذ أصله
 المصطفون قلبت الياء ألفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين على ما بينا في كتابنا الزلال فلتطالع فانه كتاب صغير
 عملته للطلبة واجتهدت في تسهيله على الطالبين لينتفعوا به (قوله علامة للرفع) أى على الرفع فاللام بمعنى
 على أى أمانة على الرفع على سبيل النياحة اه من بعض الحواشى (قوله في موضعين) أى أصالة فلا يرد عليه
 ما ألحق بجمع المذكر السالم من نحو أولو وغيره فزاد عليهما بطريق الفرعية وذكر الأصل في العدد كافى على
 ما يأتى (قوله في جمع المذكر السالم) أى من تغيير مفرده ان قلت كان الأولى أن يعرب بالجمع بالواو والنون ليعم جمع
 المذكر السالم وما ألحق به نحو أراضين وسنين بل كان الأولى التعبير بجمع المذكر السالم وما ألحق به ليشمل أيضا

نحو ليسجنن وليكونن
 فانه يبني على الفتح أو
 اتصلت به نون النسوة
 نحو والوالدات يرضعن
 فانه يبني على السكون
 (وأما الواو فتكون
 علامة للرفع في موضعين
 في جميع المذكر السالم

ابن مالك والسالم العين الثلاثي اسما أنل * اتباع عين فاء بما شكل
ان سا كن العين مؤثا بدا * مختما بالتاء أو مجردا
وسكن التالى غير الفتح أو * خفقه بالفتح فكلا قدروا

(قوله بالضمّة الظاهرة) قد تقدم الكلام على ذلك فلا تغفل ﴿ تنبيه ﴾ يطرد هذا الجمع في خمسة أمور
الأول ما فيه تاء التأنيث مطلقا علم مؤنثا أو غيره أو غير علم والثاني ما فيه ألف التأنيث مطلقا مقصورة أو
مدودة والثالث العلم المؤنث ولم يكن فيه علامة التأنيث كهند والرابع مصغر مذكر ما لا يعقل كدريهمات
والخامس وصف مذكر غير عاقل كأيام معدودات وجبال راسيات ونظمها الشاطبي رحمه الله تعالى فقال
وقسه في ذى النانوخذ كرى * ودرهم مصغر وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذا مسلم للناقل
والأولى أن يقول وغيرها ويستثنى من الأولى أربعة أسماء لا يجمع هذا الجمع وان كان فيها التاء وهى امرأة
وأمة وشاة وشقة استغناء بنكسبرها عن تصحيحها ونظم المستثنيات الدنوشري ولم يذكر امرأة وزدت
على ذلك فى الآخر استكمالاً للمستثنيات فقال

وكل ما أنث بالتاء يجمع * بألف والتاء قول متبع
واستثنى من هذا الذى قد ذكرنا * ثلاثة ألفاظها لن تنكرا
شاة ولفظ أمة ثم الشفة * فجمعها بما مضى لن نعرفه
لفظ نساء نسوة قد يغنى * عن جمع امرأة بنظر عيني

(قوله والفعل المضارع) الفعل مبتدأ والمضارع صفة له وخبره قوله بعد نحو كما يشهد بذلك قوله السابق فلا سم
المفرد نحو جاء زيد والأولى للشارح أبقاه الله بالسلامة أن يقول والفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شئ نحو
الحل ليسكون موافقا للكلام المؤلف وان شرحه بعد لأن تركه هنا مضى فى صناعة الشروح فتأمل (قوله يضرب
زيد الخ) الأول لما اعرابه بالضمّة الظاهرة والثاني لما يقدر اعرابه على الألف والثالث لما يقدر اعرابه على
الياء ولم يمثل لما يقدر اعرابه على الواو كيدعو خالد مع أنه من وظيفته وقد يجاب بأن يقال ان الشارح قدم مثل
بما يقدر للتعذر وبما يقدر للثقل والتمثيل بالواحد كاف في قياس عليه كل ما يقدر للثقل (قوله مرفوع) أى
لتجرده من الناصب والجازم (قوله بالضمّة) فيه ما أسلفنا (قوله المقدرة للتعذر) أصل يخشى يخشى بزنة
يفعل تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصارى يخشى (قوله المقدرة للثقل) اذ أصل يرمى يرمى بزنة يفعل
استقلّت ضمة الياء فسكنت طلبا للتخفيف فصارى يرمى (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله احتراز (قوله عما)
أى عن الفعل (قوله ألف الاثنين) أى الألف العائدة الى الاثنين أى المتنى (قوله يضربان) للمذكرين
الغائبين وقوله وتضربان للمؤنثين الغائبتين تقول الهندان تضربان وللمخاطبتين تقول أنتما يازيدان
تضربان وللمخاطبتين تقول أنتما ياهندان تضربان (قوله أو واو الجماعة) أى الواو العائدة للجمع (قوله
يضربون) لجمع المذكور الغائبين تقول الزيدون يضربون وقوله تضربون لجمع المذكور المخاطبتين تقول
تضربون يازيدون (قوله أوباء المؤنثة) أى الياء العائدة الى المؤنثة المخاطبة تقول تضربين ياهند (قوله
فانه) أى فان ماذا انصل الى ما ذكره يرفع الخ (قوله كاسيأتى) أى فى المتن عند تعرضه للأفعال الخمسة
(قوله واحتراز) عطف على قوله أولا احتراز عما (قوله أيضا) مصدر آض بمعنى رجع أى رجعت رجوعا
(قوله عما) أى عن الفعل المضارع (قوله اذا اتصلت) أنث الفعل لأن فاعله مؤنث وهو قوله نون الخ
(قوله نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة) هما نونان يؤكدا الفعل بهما ويلحقان فعل الأمر نحو اضربن واضربن
أو مضارعا إذا طلب نحو ليقومن ولا تقومن أو شرطان إذا ما نحو فاماترن أو مثبتاتى جواب قسم مستقبلا متصلا

بالضمّة الظاهرة والفعل
المضارع نحو يضرب
زيد ويخشى عمرو
ويرمى بكر فيضرب
فعل مضارع مرفوع
بالضمّة الظاهرة ويخشى
بالضمّة المقدرة للتعذر
ويرمى بالضمّة المقدرة
للتثقل وقوله الفعل
المضارع الذى لم يتصل
بآخره شئ احتراز عما
اذا اتصل به ألف الاثنين
نحو يضربان وتضربان
أروا الجماعة نحو
يضربون وتضربون
أوباء المؤنثة المخاطبة
نحو تضربين فانه يرفع
بثبوت النون كاسيأتى
واحتراز أيضا عما اذا
اتصلت به نون التوكيد
الخفيفة أو الثقيلة

أفعلة أفعلم فعله * ثم أفعال جموع قله وماعداها من جموع الكثرة (قوله نحو) خبر المبتدا وهو قوله وجمع التكسير كما قدمنا لك (قوله جاء الرجال) وهو جمع كثرة كالوحد لك ومنه قوله تعالى الرجال قوامون على النساء الرجال مبتدأ قوامون خبره وعلى النساء جار ومجرور متعلق بقوامون ومثال جمع القلة جاء فتية ومماثل به الشارح هو ما تغير عن بناء مفردة بزيادة وهو الألف وابدال الشكل وهو كسر الراء بعد فتحها في المفرد (قوله والأسارى) بضم الهمزة وفتحها ابن فارس وليست المفتوحة بالعالية قاله الشنواني والأسارى جمع أسرى بفتح الهمزة كسكارى وسكرى وقيل هو جمع أسير قيل ان الأسارى أشد من الأسرى لأن الأول الذى فى وثاق والثانى الذى فى اليد فعلى الأول أعنى أن الأسارى جمع الجمع لأن أسرى جمع أسير كقتيل وقتلى وجريح وجرحى بمعنى المفعول وعلى الثانى فهو جمع وعلى كل فهو مشتق من الاسار وهو التقاد الذى هو السير الذى يخسف به النعل ومنه قوله تعالى وان يأتوكم أسارى تفادوهم يأتوكم أسارى فعل ومفعول وفاعل والفعل شرط ان وتفادوهم جوابها (قوله فالرجال فاعل) أى لجاء مع أنه جمع مكسر وهو محل فائدة التمثيل ولو عبر أولا بقوله وجمع التكسير وهو ما تغير عن بناء مفردة كالرجال والأسارى فى قولك جاء الرجال والأسارى كان حسنا (قوله بالضمة الظاهرة) قد علمت فى مقدمنا أن هذا مبنى على القول بأن الاعراب لفظى ومعلوم أن المصنف جرى على أنه معنوى فالأولى للشارح أبقاه الله بالسلامة أن يقول وعلامة رفعة الضمة كما قدمنا فى غير ما موضع (قوله والأسارى فاعل) أى لفعل محذوف تقديره جاء كما أفاضه العطف ولو عبر به لكان أولى فافهم (قوله مرفوع بالضمة) فيه مامر (قوله المقدرة) أى على الألف منع من ظهورها التعذر وهو أن الألف لا يقبل الحركة (قوله وجمع المؤنث) جمع مبتدأ خبره نحو كما قدمنا لك (قوله السالم) بالرفع نعت للجمع لأن السالم هو الجمع لا المؤنث ويجوز قراءته بالكسر للجوار وان كان نعتا للجمع قال عبد المعطى كالعلامة الشنواني يجوز أن يكون نعتا للمؤنث لأنه الموصوف بالسلامة حقيقة لأنه واقع على المفرد اه ولعلنا نزيد فى الفصل ان شاء الله تعالى (قوله وهو ما جمع) جملة اعتراضية بين البتداء وهو قوله وجمع والخبر وهو قوله نحو كما ممر (قوله ما جمع بألف وتاء مزيدين) أى جمع تحققت وحصلت جمعيته فلهذا اندفع ما قيل ان ذلك يلزم تحصيل الحاصل ان أوقت ما على جمع لأن ظاهر المعنى جمع جمع بألف الخ ولم يقل ما جمع وأنت بهما لأن التاء حصل قبل الجمع وفيه نظر فان مفرد هذا الجمع قد يكون مذكرا كحمام وحمات واصطبل واصطبلات كما قدمنا عند تعرضنا لقول المصنف هناك (قوله بألف وتاء) قال الدمامى أى لأولو يتهم به من حيث ان كلامه جاء للتأنيث والجماعة اما بحىء الألف للتأنيث فى نحو حبلى وأما الجمع فى نحو رجال وأما بحىء التاء للتأنيث فظاهر وأما فى الجمع فى نحو كماء فانها جمع كمء وكماء وكم معكس تخمة وتخم انتهى وفى شرح الناظم للراعى قال بعض الشيوخ وانما دلوا على الجمع فى هذا النوع بالألف والتاء لعروض الجمع والتأنيث المجازى فيه ولأن كلامنا الحرفين قديلا على كل من المعنيين كما فى رجال وسلمى وضاربة والجملة قلت أما فى التأنيث فسلم وأما فى الجمع فغير مسلم لأن التأنيث يكون بالتاء وبالألف بخلاف الجمع فلا يفهم من التاء ولا الألف وانما يفهم من أبنية الجوع انتهى وذكر المصنف فى الحواشى للتاء اثني عشر معنى ولم يذكر منها الدلالة للجمعية لكن فى المصباح فى مادة جمل وجمعه جمال وأجال وأجمل وجمالة بالهاء ويأتى قريبا ما يؤيده هذا وقد قدم المصنف الألف على التاء لتقدمها فى اللفظ وفيه إشارة الى أن الناظم انما قدمها للضرورة اه يس على التصريح وهو كلام حسن سقناه هنا لعزته فله الحمد (قوله مزيدين) أخرج نحو بيت وأبيات وميت وأموات فان التاء فيها أصلية وقد يقال لا يرد عليه ذلك لأن المعنى ما دل على جمعيته بهما وما ذكر ليس كذلك ولذا قال العلامة عبد المعطى المالكي فى حاشيته على الشيخ خاله انه لبيان الواقع لا للاحتراز (قوله نحو) خبر المبتدأ كما سبق (قوله جاءت الهندات) يجوز فى نونه ثلاث لغات الاتباع وهو الكسر والاسكان والفتح لأنه يجوز فى العين بعد الفاء المكسورة الاتباع وهو الكسر هنا والاسكان والفتح قال

نحو جاء الرجال
والأسارى فالرجال
فاعل مرفوع بالضمة
الظاهرة والأسارى
فاعل مرفوع بالضمة
المقدرة للتعذر وجمع
المؤنث السالم وهو ما جمع
بألف وتاء مزيدين
نحو جاءت الهندات
فالهندات فاعل مرفوع

والحق ما قدمت لك بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول في نحو ليقيم أيهم في الدار ولأكرم من أيهم عندك
وامرر بأيهم هو أفضل وفي التنزيل ربنا أرنا الذين أضلنا قال * فحسبي من ذى عندهم ما كفاني *
وقال * نحن اللذون صبحوا الصباحا * وقال * هم اللاؤن فكوا الفل عنى * اه يبعث تغيير
لكن قوله فحسبي من ذى لهله في بعض الروايات والافالدى عليه أكثر الكتب فحسبي من ذوبالواو على كل
حال (قوله لم يتصل بآخره شيء) لم حرف نفى وجزم وقلب ويتصل فعل مضارع مجزوم ولم وأصل يتصل يتصل
لأنه مثال واوى من الوصول قلبت الواو تاء للقاعدة الصرفية ثم ادغمت التاء في التاء فصارت يتصل كما ذكرنا
في الزلال في الاعلال وبآخره متعلق به وشيء فاعل يتصل والجملة صلة الذى (قوله شيء) أى من نون التوكيد
المباشر لفظا وتقدير او من نون الأنث ومن الألف والواو والياء كما سيصرح بها شارحنا أبقاه الله بالسلامة
(قوله في هذه المواضع) أى الأربعة (قوله رفعا) أى رفع المواضع الأربعة (قوله لفظا أو تقدير) أى
أوعلا ويمكن أن يقال المحلى داخل تحت المقدر (قوله نحو جاء زيد) أى نحو زيد من جاء زيد كما هو ظاهر
عبارته ودخل في نحو ما قدمنا ومهدنا لك (قوله زيد والفتى) أشار به الى أن الضمة في المفرد قسمان قسم
لفظى وقسم تقديرى فاللفظى في زيد والتقديرى في الفتى (قوله مرفوع بالضمة) الأولى للشارح أن يقول
وعلمة رفعه الضمة ليكون جاريا على طريقة المتن (قوله المقدرة) أى على الألف وقوله للتعذر أى لأن
الألف لا تقبل الحركة كما قدمنا هناك فلتراجع (قوله وجمع التكسير) مبتدأ وقوله نحو جاء الى آخره خبره
وقوله وهو ما تغير عن بناء مفردة جملة اعتراضية فاصلة بين المبتدأ والخبر والذى يدل عليه عبارته قبل فالاسم
المفرد ٧ ولا يجوز غيره فافهم ذلك (قوله وهو ما تغير عن بناء مفردة) هذه العبارة أولى من تعبير الشيخ
خالد في شرحى المتن والأزهرية بقوله ما تغير فيه بناء مفردة لأن المتغير هو الجمع لا مفردة كما يعلم بالتأمل وأولى
من عبارة الشارح أبقاه الله بالسلامة ما في شرح الألفية تبعا للأشعوبى بقوله هو الاسم الدال على أكثر
من اثنين بصورة تغيير لصيغة مفردة لفظا أو تقدير لأنهما يلزم أن لا يستعمل الاعلى أكثر من اثنين قال
الأشعوبى وانما قلنا بصورة تغيير لأن المفرد باق على أصله فالحرركات التى في الجمع غير الحركات التى في المفرد
في الحقيقة انتهى بالمعنى (قوله أيضا ما تغير عن بناء مفردة) أى جمع تغيير عن بناء مفردة وهو ما دل على أكثر
من اثنين أى فى الأصل فلا ينافى استعماله فيما فوق الواحد الصادق بالاثنتين وقوله عن بناء مفردة أى عن صيغة
واحدة فالمراد بالمفرد هنا ما قبل المركب أى تغير لغير اعلال بخلاف نحو قاضون ومصطفون فانهما جمعا
تصحيح وتغير عن بناء واحدهما بالاغلال والالحاق علامة جمع بخلاف نحو الزيدون فانه تغير عن بناء
مفردة لالحاق علامة جمع ونحو هندات لالحاق مامر ولا يعرب بالحروف بخلاف سنون وأرضون فانه تغير عن
بناء مفردة ولكنه يعرب بالحروف وفيه دور لأنه يلزم الجواب اذا سئل لم أعرب بالحركات الجمع المكسر أن
يقال فيه لا يعرب بالحروف ولم أستحضر الجواب الآن فتأمل فانه مشكل (قوله عن بناء مفردة) وذلك
التغير فى ستة أقسام الأول التغير بالزيادة على المفرد من غير تغيير شكل نحو صنو وصنوان وهو فرع الشجر
والثانى التغير بالنقص عن المفرد من غير تغيير شكل نحو تخمة بضم التاء وفتح الحاء المعجمة وتخم وهو ثقل
المعدة بسبب كثرة الطعام حتى ضفت عن هضمه فيحدث منه الداء وأصل تائه الواو لأنه من الوخامة وقديوجد
نظيره وهوتراث من الوراثه كما ذكرنا فى كتابنا الزلال والثالث التغير بتبديل الشكل من غير زيادة ولا
نقص نحو أسد بفتحين للمفرد وأسد بضميتين للجمع والرابع التغير بالزيادة على المفرد مع تغيير الشكل
كرجل بفتح الراء ورجال بكسرهما والخامس التغير بالنقص عن المفرد مع تغيير الشكل كرسول ورسول
بضميتين والسادس التغير بالزيادة والنقص عن المفرد وتغير الشكل نحو غلام بضم الغين المعجمة وغلمان
بكسرهما فانه نقص عن مفردة الألف التى بين اللام والميم وزاد عليه الألف والنون فى الآخر ﴿ فائدة ﴾ المجموع
المكسرة على قسمين جموع قلة وجموع كثرة فالقلة مجموعة فى قول ابن مالك

بآخره شيء) يعنى أن
الضمة تكون علامة
لرفع فى هذه المواضع
أى يعرف رفعها بوجود
الضمة فيها لفظا أو
تقدير فالا اسم المفرد
نحو جاء زيد والفتى
فزيد فاعل مرفوع
بالضمة الظاهرة والفتى
فاعل مرفوع بالضمة
المقدرة للتعذر وجمع
التكسير وهو ما تغير
عن بناء مفردة

قال تعالى أما السفينة أما الغلام أما الجدار الآيات وأما كونها للتوكيد فقال في المغي ماضيه ولم أر من أحكم شرحها غير الزمخشري فإنه قال ﴿فائدة﴾ أما في الكلام تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فإذا قصد توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه يصدد الذهاب وأنه منه على عزيمة قلت أما زيد فذا ذهب ولذا قال سيويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وأنه في معنى الشرط انتهى ثم ذكر أنه ميمع أما العبيد فذو عبيد بالنصب وأما قريشا فأنا أفضلها وفيه عندي دليل على أمور أحدها أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالحمل إذا التقدير هنا مهما ذكرت والثاني أن أماليست العاملة اذ لا يعمل الحرف في المفعول به والثالث أنه يجوز أما زيد فاني أكرم على تقدير العمل للمحذوف اه والمعجب منه أنه ذكر أن أمامفسرة بهما ثم ذكر أن أمالا تعمل مع أنها يمكن أن تعمل في المحذوف لكن إذا نظرت شرحنا على الحل وجدت الجواب ببعض تأمل وانما ذكرناها هنا لأن المؤلف رحمه الله تعالى لم يتعرض لها في الجوازم فينبغي أن يلحق الكلام هنا بما هناك (قوله فتكون علامة للرفع) الفاء واقعة في جواب أما كما تقدم وجملة تكون واسمها وخبرها خبر الابتدأ وهو لفظة الضمة (قوله في أربعة مواضع) يحتمل أن يكون الظرف متعلقا بعلامة فالظرف لعلوكون العامل فيه خاصا ويحتمل أن يكون نعتا متعلقا بمحذوف تقديره علامة كائنة في أربعة مواضع فالظرف مستقر لكون العامل فيه عاما واجب الحذف وقد يعبر بعبارة أخرى كما في عبد المعطى على الشيخ خالد وهو أن يقال الفرق بين الظرف الملقى والمستقر أن الملقى يتعلق بالمد كور قبله من فعل أو ما أشبهه وغير الملقى يتعلق بشيء محذوف بحسب ما يقتضيه الحال وهذه العبارة أوضح من الأولى وفي باب الابتداء والخبر ما فيه كفاية للبتيدي ان شاء الله تعالى وانما ذكرنا هذا لأجل حل كلام المؤلف (قوله أربعة مواضع) بتأنيث العدد لأن معدوده مذكر كما قدمنا وهي ثلاثة مواضع من الأسماء وموضع في الأفعال وهو الفعل المضارع وأربعة مضاف ومواضع مضاف اليه مجرور بالفتحة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله في الاسم المفرد) بدل من قوله في أربعة مواضع بدل البعض من الكل أو بدل مفصل من مجمل وهو هنا ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الأسماء الخمسة فخرج بعدم كونه مثنى نحو الزيدان وبعدم كونه مجموعا نحو الزيدون وبعدم كونه ملحقا بالمثنى والمجموع نحو كلا وكلتا وعشرون وبابه وبعدم كونه من الأسماء الخمسة نحو أبوك وأخوك وما أشبه ذلك فلا يسمى كل منهما مفردا وانما قلنا هنا لأن المفرد في باب الابتداء ما ليس جملة ولا شبيهاها وفي باب المنادى ما ليس مضافا ولا شبيها به وستمر بهما في باهما ان شاء الله تعالى (قوله أيضا في الاسم المفرد) مذكرا كان أو مؤنثا للعاقل أو غيره نكرة أو معرفة منصرا أو غير منصرف ذاتا أو صفة علما شخصيا أو جنسيا مرتجلا أو منقولا أو غير علم كزيد وفاطمة وأم عريط وأسامة ورجل وامرأة وهلال وشمس والرجل والمرأة والهلال والشمس وأحمد وهند ومودوع عالم وأحمر وحائض وقوم وجماعة وأدد وماء ونار وصاهل وما أشبه ذلك (قوله وجمع التكسير) قال للرضى أعرب اعراب المفرد أي بجميع الحركات اذا كان منصرفا لمشابهة المفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفردة ويكون بعضه مخالفا لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة للصيغ وأيضا لم يطرد في آخره حرف لين صالح لأن يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون اه والأولى في التعبير أن يقول والجمع المكسر كما هو عبارة الأقدمين (قوله وجمع المؤنث السالم) ان قيل قد يكون مكسرا كبنات وأخوات وكسجدات وركعات وغرفات لتحريك وسطها بعد سكونه في المفرد وقد يكون مفردا كهرفات وقد يكون مذكرا كحجرات واصطبلات أعجب بأن جمع المؤنث السالم صار لقباً لكل ما جمع بالفتوة ومزيدتين وسياي بجته (قوله الذي لم يتصل) الذي موضعه رفع نعت للفعل المضارع ولا يتوهم أنه مع صلته نعت له قال في المغي وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقي أصحابه أن يقولوا ان الموصول وصلته في موضع كذا محتجا بأنهما ككلمة واحدة قال

فتكون علامة للرفع
في أربعة مواضع في
الاسم المفرد وجمع
التكسير وجمع المؤنث
السالم والفعل المضارع
الذي لم يتصل

(قوله للرفع) معنى الرفع لغة العلو والارتفاع ومنه الرفة واصطلاحاً على القول بأن الأعراب لفظى نفس الضمة وما ناب عنها وعلى أنه معنوى كما عليه المصنف تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وسمى رفعاً لارتفاع الشفة السفلى به وهذا ظاهر فى الضمة والواو ودون الألف والنون ودخول الأصل فى المناسبة كاف وقيل سمي رفعاً لارتفاعه على أخويه لكونه أعراب العمدة على القولين الآتى بينهما فى الفاعل أن شاء الله تعالى. ولذا قدم على غيره (قوله أيضاً للرفع أربع علامات) للرفع جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وقوله أربع علامات مبتدأ مؤخر والمراد به أن للرفع من حيث هو لا بقيد كونه فى الاسم فقط لأنه ثلاثة أوفى الفعل فقط لأنه اثنان أو فيهما جميعاً لأنه خمسة (قوله الضمة) على الأصل وقوله الواو والألف والنون نيابة عن الضمة كما تقدم وقدم الضمة لصالها وثنى بالواو لكونها تنشأ عن الضمة إذا أشبعت فهى بنتها وثلت بالألف لأنها أخت الواو فى المد واللين وختم بالنون لضعف شبهها بحروف العلة فى الفنة عند سكونها ولا يخفى ما فى كلام المصنف من الحسن من حيث أنه بدأ بالأمر وثنى بالبت وثلت بالأخت فقدم البنات على الأخوات وكأن النون أجنبية عنها (قوله أيضاً الضمة) بدل من أربع بدل مفصل من مجمل وهل هو بدل كل أو اشتال أن نظرنالى الجميع فهو بدل كل وان نظرنالى كل فرد فهو بدل مفصل من مجمل (١) والأول هو التحقيق اه عبد المعطى على الشيخ خالد فيلحرر (قوله يعنى أن الكلمة الخ) أعم من أن تكون فعلاً أو اسماً فالاسم يدخله الضمة والواو والألف والفعل يدخله الضمة والنون (قوله واحد) أشار به إلى أن كلام المصنف كذلك لا لم نجد كلمة أعرابها اثنان أو أكثر من ذلك (قوله من أربع علامات) ذكر العدد لأن المعدود وهو علامات مؤنث قال ابن مالك ثلاثة بالتاء قل للعشره * فى عدا ما أحاده مذكرة

وهو حل ما ألغز به الحريرى فى مقاماته * أى موضع يلبس الذكران * براقع النسوان * وتبرزبات الحبال * بعامة الرجال * (قوله اما الضمة) بكسر همزة اما وهى غير عاطفة باتفاق لاعتراضها بين العامل والمعمول فى مثل قام إما زيد وإما عمرو وبين أحد معمولى العامل ومعموله الآخري فخورأيت إما زيدا وإما عمرا وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى حتى إذا رآوا ما يوعدون اما العذاب واما الساعة فإن ما بعد الأولى بدل مما قبلها وما هنا من هذا التبيل وسأأتى باقى البحث فى العطف أن شاء الله تعالى (قوله مرفوع بالضمة) لا يناسب ما ذهب إليه المؤلف لأن هذا مبنى على القول بأن الأعراب لفظى فالأولى للشارح أن يقول فعلامة رفعه بالضمة قال الرضى الباء فى الضمة بمعنى مع ويجوز أن يكون المعنى ملتبساً بالضمة اه أى فتكون الباء للاتصاق (قوله أو الواو) قد نزل أو منزلة اما الثانية وأوهنا للتفصيل وهو أعنى التنزيل شائع فى عبارة المتأخرين خلاف قانون المتقدمين (قوله مرفوع بالواو) أى مع الواو أو ملتبس بالواو على ما قدمنا عن الرضى (قوله أو الألف) أو منزل منزلة اما الثالثة وقد قدمنا (قوله بالألف) لوقال وعلامة رفعه بالألف كان أولى ليكون جارياً على ظاهر ما ذهب إليه المصنف كما أسلفنا (قوله فاما الضمة) الفاء فاء الفصيحة وتقدم نظيرها وأما حرف شرط وتفصيل وتوكيداً ما كونهما شرطاً فبدليل لزوم الفاء بعدها قال ابن مالك

أما كمهايك من شيء وفا * لتلو تلوها وجوبا ألف

وقد بينت هـ فى غير ما تأليف فلو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولا يقول به أحد ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها مع أنهم ألزموها بعدها فإن قلت فما بالها حذفت فى قوله تعالى وأما الذين أسودت وجوههم أ كفرتم بعد إيمانكم وفى قوله ﴿أما القاتل لا قتال لديكم﴾ وقول حسان رضى الله عنه من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الله مثلاًن

قلت حذفتها تبعاً للقول المحذوف التقدير فيقال لهم أ كفرتم وحذفها فى الشعرين للضرورة على أن بعضهم قال الرواية فى بيت حسان ﴿من يفعل الخير فالرحمن يشكره﴾ وأما كونها للتفصيل فلا لأنه غالب حالها

(للرفع أربع علامات
الضمة والواو والألف
والنون) يعنى أن
الكلمة يعرف رفعها
بواحد من أربع
علامات اما الضمة نحو
جاء زيد فزيد فاعل
مرفوع بالضمة أو الواو
نحو جاء أبوك وجاء
الزيدون فأبوك فاعل
مرفوع بالواو والزيدون
فاعل مرفوع بالواو أو
الألف نحو جاء الزيدان
فازيدان فاعل
مرفوع بالألف أو
النون نحو يضربان
فيضربان فعل مضارع
مرفوع بثبوت النون
(فأما الضمة

الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بأن أدرك أولاً ثم ذهل عنه ثم أدرك ثانياً والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال له عارف ويحجب عنه بأنه جرى على مذهب الأكثر من أنهما بمعنى واحد أو أنه نزل العلامات لقلتها المفهومة من التعبير الذي جمع المؤنث السالم وهو من جموع القلة منزلة الجزئ الذي لا تكثريه أو نزلها منزلة الجزئ تسهلاً على الطالب حتى كأن أدراكها وإن كانت كلية كادراك الجزء في السهولة وقرب التناول وبأنه لما كانت المعرفة تشعر بسبق الجهل فهي تناسب المعاني المقصودة بوضع هذه المقدمة بأنه يمكن أن يقال المراد بالمعرفة إمكانها وبالعلامات كل فرد من العلامات بمعنى أي فرد يوجد منها كما قاله بعض الأفاضل فإن قيل يلزم للمصنف أنه ترجم لشيء وهو المعرفة ولم يذكره وذكر شيئاً وهو علامات الاعراب التي عقد لها الباب ولم يترجم له أجيب بأن المعرفة لما كانت تنشأ من هذا الباب أضافه إليها إضافة السبب للسبب كما تقدم لأن من طالع المسائل التي يدل عليها الباب حصلت له معرفة علامات الاعراب والإضافة تصح لأدنى ملازمة وبعضهم أجاب بأن التعريف كما يكون بالحد والعلامة يكون بالتقسيم ولا شك أن المصنف عرف هذه العلامات بالتقسيم حيث قسم الرفع إلى أصلى وفرعى والنصب والحفض والسكون كذلك (قوله علامات الاعراب) إن قيل إن العلامات التي ذكرت ليست علامات للاعراب المطلق والتركيب مشعر بأن العلامات تدل على اعراب مطلق أى كانت تدل على الحقيقة والمالمة لا خصوص الافراد والأمريلى كذلك اذ الضمة مثلاً تدل على خصوص الرفع لا على عموم الاعراب أعنى النصب والحفض ويدل عليه قول المؤلف فأما الضمة الخ أجيب بأن فيه حذف مضاف أى علامات أقسام الاعراب كما قدره الشيخ خالد في شرح المتن والفاكهى في شرح المتممة وأزال الشبه في الشرح المذكور بقوله بعد قول المتن للرفع وهذا هو القسم الأول من أقسام الاعراب واعتراض على من قدر المضاف بأن لنا اعراباً لا يكون فيه الا علامتان وهو الجزم ولو أبقيناه على ظاهر المتن لكان أولى إذ لا يرد فيه اعتراض بأن قسمنا العلامات لقلتنا للرفع كذا وللنصب كذا وللحذف كذا وللجزم كذا والمجموع علامات وأجيب بأن الجمع فيه باعتبار الافراد الشخصية وهى ممكنة التحقق في أفراد الفعل المعرب وفيه نظر إذ يلزم عليه أن المراد ما يدخله العلامات لا ذكر العلامات والترجمة تأباه ويمكن أن يجاب أيضاً بأن من قدر المضاف استعمل الجمع فيما فوق الواحد على حد قوله تعالى أولئك مبرؤن أى عائشة وصفوان رضى الله عنهما على أن الإضافة تتأل ما ينال المعرف بأل (قوله أيضاً علامات الاعراب) العلامات جمع علامة بمعنى علم أو جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل اهـ تصريح ورد الأول بأنه إن أراد علم الجنس لم يمنع لفظ الضمة من الصرف للعلمية والتأنيث مع أنه مصروف قطعاً أو علم الشخص لم يمنع ذلك مع عدم تناولها لسائر أفراد الرفع أو بأن الضم ٧ كما قاله اللقائى في حواشى التوضيح صدق جد النكرة وهى مادل على شىء لا بعينه ورد الثانى بمقالة الدونشرى بأنه غلط من الشيخ رضى الله عنه فانه لو كان جمع علم لقليل علامات لا علامات لأن الألف والتاء يزدان على المفرد والقرض أن مفردة علم ثم هذه المقولة بالنسبة لمن قال إن الاعراب لفظى وإن قلنا إن الاعراب معنوى كما عليه المؤلف فعلامات جمع علامة بمعناها فافهم فأنحرونا لك صيانة لاعتراض القائل بأن الاعراب لو قيل على مذهب من جعله لفظياً ٨ تنبيه ٩ أن للاعراب علامات أصولاً وعلامات فروعاً فالأصول هو الضم للرفع والفتح للنصب والكسر للجر والسكون للجزم وغيرها فروع قال ابن مالك

فارفع بضم وانصبن فتحاً وجر * كسراً كذكر الله عبده يسر

واجزم بتسكين وغير ماذكر * ينوب نحو جا أخو بنى نمر

وهذا على سبيل التصريح ولقد أحسن من نظم ألقاب الاعراب على سبيل التلويع

لقد فتح الرحمن أبواب فضله * ومن بضم الشمل فأنجيز الكسر

ومدسكن القلب اتصبت لشكره * لجزمى بأن الرفع قدجره الكسر

بالنظر لافرادها الذهنية وترك شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة قيد المعربة اذ الكلام فيها وانما قيد الشيخ خاله رضى الله عنه في شرحه هنا وتركه في الأسماء لأن الأكثر في الأسماء الاعراب وفي الأفعال البناء قال بعضهم والحرف مبنى بكل حال * وغالب البناء في الأفعال

(قوله من ذلك) أى المذكور وهو قوله رفع ونصب الخ (قوله الرفع) أى ظاهرا كما في يقوم أو مقدر نحو يدعو ويخشى ويرمى (قوله والنصب) أى ظاهرا فى لن يقوم أو مقدر كما فى قوله تعالى ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى (قوله يدخلها الرفع) أى يوجد فيها الرفع (قوله نحو يضرب) لا يمكن اعرابه لخلوه من المسند اليه فلو قال بدل نحو تقول كان أولى (قوله ولا يدخلها الخفض) أى لا يوجد فيها الخفض أى لأن الخفض من علامات الاسم ولذا التزم نون الوقاية مع الفعل قبل ياء المتكلم فى نحو يضربنى وأنا لا أرى معنا من أن يكسر آخر الفعل مع عارض اذ المنفى فى الفعل الخفض أعنى به خفض اعراب لا مجرد الكسر والا لورد عليه نحو ليسى بناء على الأصح أنه فعل (قوله يشترك) بكسر الراء والاسم والفعل فاعله (قوله) ويختص الاسم بالخفض) ان قيل يلزم عليه التكرار فانه ذكر أولا أن الاسم يعرف بالخفض فيستفاد منه أن الخفض مختص بالاسم ثم ذكر هنا ما يوافقّه أجيب بأن الغرض مختلف فذكر هناك لغرض التمييز وان لزم منه الاختصاص وذكر هنا لغرض كونه نوعا من الاعراب ومختصا بالاسم وان لزم مآهناك والباء فى الخفض داخل على المقصور يعنى أن الخفض مقصور على الاسم لا يتجاوز الى الفعل وأما الاسم فليس مقصورا على الخفض بل يتعداه الى الضم والفتح واعلم أن الباء بعد الاختصاص يجوز دخولها على المقصور والمفتوح عليه باتفاق وانما الخلاف فى الغالب فذهب السعدان الغالب دخولها على المقصور كما يشهد به غير موضع من مختصره وعكس السيد فالنظم المشهور

والباء بعد الاختصاص يكثر * دخولها على الذى قد قصروا

وعكسه مستعمل وجيد * ذكره الجبر الهمام السيد

حقه ابدال السيد بالسعدان الأمير (قوله والفعل بالجزم) فيه مامر ﴿قائدة﴾ انما اختص الجر بالاسم والجزم بالفعل لقصد التعادل لأن الاسم أخف من الفعل لكون مدلوله بسيطا بخلاف الفعل لدلالته على الحدث والزمان والسكون أخف من التحريك فأعطى الثقل للثقيل وله توجيه ثان وهو أن الجر بالإضافة أو بالحرف وهى تفيد الملك أو الاستحقاق ولل فعل معنى لا يوصف بذلك والجزم قد يكون بلم وهى للنفي والاسم قد يكون ذاتا وهى لاتنى وله توجيه ثالث وهو أن يقال وجه اختصاص الجر بالاسم ضعف عامله اذ هو الحرف أو بالإضافة فلم يكن أهلا لأن يحمل عليه ووجه اختصاص الجزم بالفعل أن عامله لا يكون الانفيا أو تشكيكا وذلك لا يكون الا فيما يقبلهما والاسم لا يقبلهما وأما اشتراكهما فى الرفع والنصب فلل قوة عاملهما وحمل الاسم على الفعل فيهما اه من حواشى الشذور والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب معرفة علامات الاعراب﴾

من اضافة الدال للمدلول بناء على مختار المحققين وسيدهم وهو الجرجاني فى مسمى الكتب والأبواب والفصول أنه الألفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة أى هذا دال معرفة الخ أو من اضافة العلم الى الخاص كشجر أراك وعلم النحو بناء على أنه المسائل وهى بمعنى اللام على كلا التقديرين والمراد بالمعرفة الادراك واطافة الباب اليها من اضافة السبب للسبب أى باب هو سبب حصول معرفة الخ ولا ينافى ما تقدم من أنه من اضافة الدال للمدلول لأن ذلك بالنظر لمدلوله أى الباب وهو علامات الاعراب وهذا بالنظر للمعرفة ثم اعلم أن المصنف عبر بالمعرفة مع أنها لا تنقل الا لادراك الجزئيات كز يدوعمر والبسائط وهى ما لا يقبل الانقسام كفاية النقطة فكان الأولى للمصنف أن يعبر بالعلم لأنه يقال للكلى كالحيوان والانسان أو المركب كالنسبة فى نحو زيد قائم ويقال عرف الله دون علمته وأيضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم أو للاخير من

من ذلك الرفع والنصب
والجزم ولا خفض فيها
يعنى أن الأفعال يدخلها
الرفع نحو يضرب
والنصب نحو لن
أضرب والجزم نحو لم
أضرب ولا يدخلها
الخفض فالرفع والنصب
يشترك فيهما الاسم
والفعل ويختص
الاسم بالخفض والفعل
بالجزم (باب معرفة

الشارح هنا فائدة التمثيل من الاسم والفعل خلاف ما تقدم في الرفع فلا تغفل (قوله وزيد في الثالث) أى في المثال الثالث وهو قوله مررت بزید وقوله مجرور بالباء أى وهذا أعنى فائدة التمثيل لا يشمل مررت بخلاف سابقه (قوله وأضرب) بالجزم وقوله في الرابع أى في المثال الرابع وهو قوله لم أضرب ولم يذ كر في هذا المثال المفعول به (قوله ولن تسمى حرف نفى ونصب) سيأتى ان شاء الله تعالى أنى أين ذلك في باب الأفعال (قوله لأنها تنفى الفعل) تعليل لقوله حرف نفى أى انما سميت حرف نفى لأنها تنفى الفعل (قوله وتنصبه) تعليل لقوله ونصب أى انما سميت حرف نصب لأنها تنصب الفعل المضارع (قوله وتصيره) تعليل لقوله واستقبال أى انما سميت حرف استقبال لأنها تنصير الفعل مستقبلا (تنبيه) تنصير بتشديد الياء من صير يصير تنصير او هو من صار الناقص يرفع الاسم وينصب الخبر فلما عدى بالتشديد صار له مفعولان وأظن أنه خرج من الناقصة اذ الناقص ماله اسم ولا يكون الاسم إلا مرفوعا وهما منصوب لكن المفعول الثانى هنا فى الاصل خبره والمفعول الأول اسمه والفاعل هو الذى يؤخذ من التشديد اذا صار التركيب بعد التنصير وصار مستقبلا فافهم ذلك قال ابن مالك وهب تعلم والتى كصيرا * أيضا بها انصب مبتدا وخبرا

(قوله ولم تسمى الخ) سيأتى أيضا ان شاء الله تعالى (قوله لأنها تنفى الفعل) تعليل لقوله حرف نفى أى أنها سميت حرف نفى لأنها تنفى الفعل وهو بفتح المثناة الفوقية من نفاه المتعدى (قوله وتجزمه) تعليل لقوله وجزم أى انما سميت حرف جزم لأنها تجزم الفعل (قوله وتقلب معناه) تعليل لقوله وقلب أى انما سميت حرف قلب لأنها تقلب معناه وهو بتشديد اللام من قلب يقلب تقليبا (قوله فيصير) باسكان الياء من صار أى لا من صير المشدد والالقال فتصير بتأنيته على نسق ما قبله (قوله فللاسماء) الفاء للتفصيل واللام جارة والأسماء مجرور هاتمعلق بمحذوف وذلك المحذوف خبر مقدم على الخلاف الآتى فى باب المبتدا وزعم الوالد أبقاه الله بالسلامة أن من الحروف الجارة ما يجز الاسم ويرفع الخبر وهو غير معلوم فى كتب النحو فيما طالعناه وقوله الرفع مبتدأ مؤخر قدم الخبر للاهتمام بشأنه (قوله أيضا فللاسماء) أى معربة كانت أو مبنية فالعربة اعرابها على أولها ظاهر أو مقدر أو المبنية اعرابها بالحلية أى انها فى محل كذا (قوله من ذلك) أى من ذلك المذكور وهو قوله رفع ونصب الخ قال الشنوائى قال السعدى التفتازانى كغيره يجوز أن يكنى باسم الإشارة الموضوع للواحد عن أشياء كثيرة باعتبار كونها فى تأويل ماذ كر وما تقدم كما يكنى عن أفعال كثيرة بلفظ فعل لقصد الاختصار كما تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكر أفعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما أحسن ذلك وقد يقع مثل هذا فى الضمير الآن فى الإشارة أكثر وأشهر اه (قوله الرفع) أى ظاهر فى قام زيد وجاءنى الزيدان أو مقدر فى جاءنى الفتى أو علما فى يعجبنى أن تقوم وأن تصوموا خيرا لكم (قوله والنصب) أى ظاهراً فى رأيت زيدا أو مقدر فى رأيت غلامى أو محلا فى رأيت أن تقوم (قوله والخفض) أى ظاهر فى مررت بزید أو مقدر فى مررت بالفتى أو علما فى رغبت فى أن تدرس الكتب (قوله ولا جزم فيها) لانه لا نافية للجنس جزم اسمها بالانوين وفيها جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره كائن فيها فكان خبر لا مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره (قوله يدخلها الرفع) أى يوجد فيها الرفع كما مر فى مواطن كثيرة (قوله نحو جاء زيد) مثال للرفع الظاهر لجاء فعل ماض زيدا فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره (قوله والنصب) معطوف على قوله الرفع (قوله نحو رأيت زيدا) مثال للنصب الظاهر رأيت فعل وفاعل زيدا مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (قوله نحو مررت بزید) مثال للخفض الظاهر الاعراب ومررت فعل وفاعل زید جار ومجرور متعلق بمررت (قوله ولا يدخلها الجزم) أى لا يوجد فى الأسماء الجزم (قوله ولا أفعال) الاعراب هنا كالأعراب فيما مرثمة فان قيل لم جمع الأفعال مع أن الفعل العرب واحد وهو المضارع الخالى من النونين نون التوكيد المباشر ونون الاناث أجيب بأن المصنف جمعها مقابلة بالاسماء أو

وزيد فى الثالث مجرور بالباء وأضرب فى الرابع فعل مضارع مجزوم ولم ولن تسمى حرف نفى ونصب واستقبال لأنها تنفى الفعل وتنصبه وتصيره مستقبلا ولم تسمى حرف نفى وجزم وقلب لأنها تنفى الفعل وتجزمه وتقلب معناه فيصير ماضيا (فللاسماء) من ذلك الرفع والنصب والخفض ولا جزم فيها) يعنى أن الأسماء يدخلها الرفع نحو جاء زيد والنصب نحو رأيت زيد والخفض نحو مررت بزید ولا يدخلها الجزم (وللافعال)

فرعا واحدا قال وما يدل على أنه ليس المراد بالأصناف المنطقية قولهم ان الضمة رفع أصلى بخلاف الألف مثلا
 اذ لا يعقل في النوع بالمعنى المنطقى الاصاله والفرعية اللهم الا أن يقال المتنع تفرع بعض أفراد النوع عن
 بعض من حيث كونها أفرادا لذلك النوع والمراد بالاصالة هنا أن يكون بعض الأفراد أكثر استعمالا أو
 أغلب أو أرجح في نظر الواضع أو نحو ذلك ومثل هذا معقول في الأنواع فلي تأمل اه شتوانى (قوله أيضا
 وأقسامه) أى من حيث هو أو بالنسبة للاسم والفعل أى مجموعها لأنه لو أراد به أقسام اعراب الاسم فقط أو
 الفعل فقط لكانت ثلاثة ولو أراد أقسام اعرابها لكانت ستة ولم ينبه على هذا شارحنا بقاء الله بالسلامة وقد
 نبه عليه الشيخ خالد في شرح المتن (تنبيه) الأقسام هنا مستعملة في حقيقتها وهى الجزئيات بخلاف
 ما تقدم فى الكلام فلا تغفل (قوله أربعة) ذكره ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فوائد الاحمال والتفصيل
 ولأنه يحتمل الزيادة والنقص وبذكر العدد يضعف أو يندفع ذلك الاحتمال وللإشارة الى أن الخبر مجموع
 رفع ومعطف عليه كما مرّت الإشارة لنظيره يس فان قيل ان ثلاثة منها ثبوتيات وواحد ادمى لأنه عدم
 تلك الثبوتيات وما يكون عدميا لا يشترك فى النوعية مع الوجودى فاذا ليست أنواع الاعراب أربعة وقد
 ذهب الى ذلك أكثر الكوفيين وتابعهم على ذلك المازنى على أنه روى عنه أنه قال الحزم ليس باعراب انما
 هو عدم الاعراب وأن الجازم للفعل المضارع الصحيح الآخر يحذف الحركة ويأثر من حذفها السكون
 فالسكون يوجد عند دخول الجازم لابه والآخر على القول بأن الاعراب لفظى حقه أن يكون بالاعمال أجيب
 عن الأول بأن ذلك مجرد الضبط لا للجمع بين الوجوديات والعدييات وجعلهما احدا مع أننا لو قلنا الرفع عدم
 قسيمه قياسا على الجزم لاجواب لك والقول بأن الجزم ليس باعراب مردود كما يعلم فى ضابط الاعراب وعن
 الثانى بأن السكون لما كان لازما لحذف الحركة فكان السكون أثر العامل فلي تأمل (قوله رفع ونصب الخ) قال
 الرضى اعلم أن الحركات فى الحقيقة أبعاض حروف العلة فضم الحرف فى الحقيقة الاثنان بعده بلا فصل ببعض
 الواو وكسره الاثنان بعده بجزء من الياء وفتحه الاثنان بعده بشئ من الالف والا فالحركة والسكون من
 صفات الاجسام فلا تحل الأصوات لكنتك لما كنت تأتى عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المدسمى
 الحرف متحركا كأن حركة الحرف الى مخرج حرف المد وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذا بعد
 الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم أنها معه لا بعده بلا فصل فاذا أشبعت الحركة وهى بعض حرف
 المد صارت حرف مد تاما تهى (قوله يعنى أن أقسام الاعراب) أشار الى أن الهاء فى قول المؤلف وأقسامه
 راجع للاعراب لأنه من وظيفة الشرح والى أن الأقسام فى المتن تستعمل فى حقيقتها بخلاف ما مر فى الكلام
 كما نبهنا أولا فلا تغفل (قوله نحو يضرب زيد) نحو خبر مبتدأ محذوف أى وذلك نحو ويجوز أن يكون مفعولا
 لفعل محذوف تقديره أعنى وقوله يضرب زيد مراد لفظه مجرور المحل باضافة نحو اليه وأما باعتبار المعنى فسيأتى
 فى كلام الشارح (قوله ونصب) معطوف على قوله رفع (قوله لن أضرب عمرا) مراد لفظه مجرور المحل
 باضافة نحو اليه (قوله زيد فى الأول) جواب شرط مقدر تقديره اذا عرفت معرفة وجوه التمثيل فزيد فى
 الأول أى فى قوله يضرب زيد (قوله مرفوع يضرب) أى بلفظ يضرب وهو اظهر لفائدة التمثيل وقديقال
 لم أظهر الفائدة فى زيد وقدي يوجد فى يضرب أيضا فالأولى للشارح أبقاه الله بالسلامة أن يقول فىضرب وزيد
 مرفوعان لأن الرفع لاسم وفعل فافهم ذلك (قوله واضرب الخ) الواو عاطفة أضرب مبتدأ مرفوع بضمة
 مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية وهو الآن اسم لارادة اللفظ (قوله فى الثانى) أى فى المثال
 الثانى من قوله لن أضرب عمرا وقوله فعل مضارع أى صحيح الآخر تام متصرف وقوله منصوب بلى أى
 وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (قوله وعمرا) الواو عاطفة عمر مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من
 ظهورها حركة الحكاية (قوله منصوب بأضرب) أى بلفظ أضرب وهو الآن اسم على ارادة اللفظ وأظهر

أربعة رفع نحو يضرب
 زيد ونصب نحو لن
 أضرب عمرا وخفض
 نحو مررت بزيد وجزم
 نحو لم أضرب فزيد فى
 الأول مرفوع يضرب
 على أنه فاعله وأضرب
 فى الثانى فعل مضارع
 منصوب بلى وعمرا
 منصوب بأضرب على
 أنه مفعول

قال يس في حاشية التصريح مانصه وتقدر أيضا عليها في المركب المزجي إذا كان أول الجزء الأول ياء والعرب
اعراب المتضامين نحو قالى قلا ومعديكرب قال في الجمع بلا خلاف وهل لو قدر أن الجزء الأول منه واو يكون
كالياء الظاهر نعم بقي أن ألف لبدى تقلب ياء نحو لديهم وعليه فهل تقدر الفتحة على الياء إذا نصب أو على الألف
المنقلة ياء الظاهر الثاني هربا من تخلف قاعدة ظهور الفتحة على الياء (قوله نحو رأيت القاضي) مثله رأيت
قاضيا وهو ظاهر (قوله فالفرق) مبتدأ خبره قوله أن ما آخره ألف إلى المتن (قوله بين) ظرف مكان متعلق
بالفرق (قوله ما آخره ألف) ما اسم موصول مضاف إليه وآخره ألف مبتدأ وخبر والجملة صلة الموصول وهو ما
ويكتبان منفصلين ولا يكتبان متصلين (تنبيه) إذا كان لفظة ما زائدة كقافة عن العمل فاما أن يكون المعمول
رفعا فلا تتصل الا في ثلاثة أفعال قل وكثرو طال تقول قلما وكثرو طالما ونصبا وهي المتصلة بان وأخواتها
تقول انما الله الله واحد أو جرا وهي تتصل بأحرف وظروف تقول بما موضع وبيننا نحن جلوس وتكتب
متصلة في جميع ما ذكر وأما ما التي في كلام شارحنا هنافيزائدة ولذا تكتب منفصلة كما قدمنا (قوله أن
ما آخره ألف) بفتح همزة أن يكون خبرا (قوله يتعذر) بالبناء للفاعل (قوله رفعا للـ) حال أى حال كونه
مرفوعا أو غيره فالصدر بمعنى اسم المفعول (قوله وما آخره) الواو للعطف وما مبتدأ وخبره قوله لا يتعذر
ويجوز أن يكون ما في محل نصب معطوفا على مدخول ان فقيه العطف على معمولي عامل واحد وهو جائز
بالإجماع (تنبيه) بقي في العرب بالاعراب التقديرى أشياء الأول ما يضاف إلى ياء التكلم فانه يقدر فيه جميع
الحركات الثلاث وهو الضم والفتح والكسر تقول قام غلامى رأيت غلامى مررت بغلامى الأول مرفوع
وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وكذا في الثاني
وأما في الثالث فتقدر فيه الكسرة عندهم وذهب ابن مالك إلى أنه تقدر فيه الضمة والفتحة فقط وتظهر
الكسرة في حالة الجر واعترض بأن الكسرة موجودة قبل دخول العامل الجار قال الشيخ خالف في شرح
الازهرية وله أن يدعى أن كسرة المناسبة ذهبت وخلفها كسرة الاعراب كما قالوا في شرب إذا بنوه له مفعول
أن الكسرة فيه غير الكسرة في المبنى للفاعل الثاني ما سكن آخره وقفا وتقدر فيه الحركات الثلاث لا للتعذر
وانما قلنا لا للتعذر لأن الوقف بالسكون ليس متعينا لأنه قد يكون بالروم وهو الاثنان ببعض الحركة الثالث
ما سكن آخره تخفيفا وتقدر فيه الحركات الثلاث أيضاً الرابع ما اشتغل آخره بحركة الاتباع كذلك الخامس
ما سكن آخره للدغام في الفعل في نحو يضرب بكر لافى نحو لم يضرب بكر لاستيفاء الجازم مقتضاه ولا يقال
ان سكون الآخر حاصل قبل وجود الجازم لأننا تقول مر في مررت بغلامى آف السادس ما سكن آخره
للتخفيف نحو وينصرم في قراءة السكون السابع الفعل المعتل الآخر فان فيه ما يقدر رفعا ونصبا وهو نحو
ويرمى ويدعى البناء للمجهول في الكل أو للفاعل في الأول وما يقدر رفعا فقط في نحو يرمى ويدعو بالبناء
للفاعل (تمة) ما مشى المصنف عليه في حد الاعراب هو على القول بأنه معنوى اختاره العلم وكثيرون
وهو ظاهر مذهب سيبويه وقيل انه لفظى فتعريفه ما جرى به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف
أو سكون أو حذف واختاره ابن مالك ونسبه إلى المحققين قيل ان الأول أقرب إلى الصواب وحكى الاهدل
عن المرادى أن الثاني أقرب إلى الصواب فكيفية الاعراب على الأول أن تقول في قام زيد قام فعل ماض
وزيد فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة وعلى الثاني أنه مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة (قوله وأقسامه) شروع
في بيان ألقاب الاعراب قال أستاذ شيخنا النوع والضرب والصنف والقسم متقاربة المعنى أو متحدته عندهم
يعنى أن بعض أفرادهم مسمى بالرفع وبعضها بالنصب وبعضها بالجر فلا حاجة إلى اثبات كونها أنواعا منطقية
اه قال شيخنا رحمه الله تعالى كأن مراده أن كونها أنواعا منطقية يتوقف على اثبات اتحاد حقيقة أفراد كل
نوع كالضمة والواو والألف والنون للرفع وهو مشكل إذ القدر المشترك بين هذه الاربعة مثلا وهو
مطلق اللفظ أى على القول بأن الاعراب لفظى ليس تمام حقيقتها وإلا لكان جميع أفراد الأنواع الاربعة

نحو رأيت القاضي
فالقاضي مفعول به
منصوب بفتحة ظاهرة
فالفرق بين ما آخره
ألف أو ياء أن ما آخره
ألف يتعذر اظهار
اعرابه رفعا ونصبا
وجرا وما آخره ياء
لا يتعذر ولكن
يستقل رفعا وجرا
(وأقسامه أربعة رفع
ونصب وخفض وجزم)
يعنى أن أقسام الاعراب

أبدأ بحركتي اليه تشوق * جسي به مشطوره منهوك
لكن نخلت بعده فكأنني * ألف وليس بممكن تحريكه

والمشطور من البيت ماحذف نصفه والمنهوك ماحذف ثلثاه استعمل للضعيف (قوله اللينة) بسكون الياء
وتشديد هاء مكسورة مع فتح اللام فيهما كالميتة والميتة كما يؤخذ من القاموس (قوله فيقدر فيها) أى وان
كان كذلك فيقدر فيها (قوله الاعراب) أى جميعه وهو الرفع والنصب والجرح (قوله نحو جاء الفتي) مثله جاء
فتى ففتى فاعل جاء مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من
ظهورها التعذر وأصل فتى فتى تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فالتقى ساكنان الألف والتنوين
فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار فتى ومنه أيضاً نحو المقرئ اسم مفعول من أقرئت الضيف فيقدر
فيه جميع حركات الاعراب وأصله مقر أبالهمزة قلبت الهمزة ألفا شذوذا اذ هو الاغلب فيها همزته ساكنة
نحو رأس وانظر كتابنا في صناعة الاعلال فانه مراتع الأطفال (قوله على الألف) أى الموجودة كما هو
ظاهر وان كان كتابته بالياء على القاعدة الخطية (قوله منع) بالبناء للفاعل والتعذر فاعل منع ومن في قوله
من ظهورها زائدة لأن قوله من ظهورها مفعول لمنع (قوله التعذر) وهو عدم وجود الاعراب في الألف كما
أسلفنا (قوله ورأيت الفتى) مثله رأيت فتى ففتى منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء
الساكنين كما تقدم (قوله على الألف) فيه مامر (قوله ومررت بالفتى) مثله مررت بفتى بالياء حرف جر
وفتى مجرور بها بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين (تنبيه) قال الفاكهي في شرح القطر
وشرح التمام وعرابه بالحركات الثلاث مخصوص بالمنصرف منه أما غير المنصرف منه كموسى وجبلى فالمقدر
فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه هذا مذهب الجمهور وذهب ابن فلاح اليمنى الى
تقديرها أيضاً فيه لانهما انما امتنعت فيما لا ينصرف كأحمد للثقل ولا ثقل مع التقدير اهـ (قوله ونحو جاء
القاضي) مثله جاء قاض ومنه قوله تعالى لا ينكحها إلا اذن أو مشرك فان فاعل لا ينكح مرفوع وعلامة
رفعها ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل وأصل زان زانى بزنة فاعل
استنقلت ضمة الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما الياء والتنوين فحذفت الياء فصار زان (قوله على
الياء) أى الموجودة (قوله الثقل) بكسر ففتح كعظم وصغرو ما ثقل لا يتعذر لامكان الاظهار كقوله

لعمرك ما تدرى متى أنت جائي * ولكن أقصى مدة العمر عاجل

لكن لعله على حسب الرواية والافتقار يصح بالاسكان اذ لا ينكسر به الوزن فلا ضرورة فيه فلا يستشهد به
تأمل (قوله ومررت بالقاضي) مثله مررت بقاض ففاض مجرور بالياء وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء
المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل (قوله وأما في حالة النصب) مدخول أما محذوف التقدير
أما الاعراب للقاضي في حالة النصب كما هو ظاهر (قوله فتظهر الفتحة على الياء) ومن العرب من سكن الياء
في النصب أيضاً قال شاعرهم

ولو أن واش باليامة داره * ودارى بأعلى حضر موت اهتدى ليا

قال أبو العباس المبرد وهو من أحسن ضروريات الشعر لأنه حمل حالة النصب على حالة الرفع والجرا ثم عوى
وقوله من أحسن الخ أى لأن لغة ربيعة كذلك كذا ظهر لى (قوله أيضاً فتظهر الفتحة على الياء) أى
لحقتها سواء مما كان فيه الياء الموجودة كالقاضي أو المحذوفة كقاض وتظهر الفتحة أعنى فتحة النصب في
جوار وغواش أيضاً وانما قلنا فتحة النصب لأن فتحة الكسرة فيهما لا تظهر كما أسلفنا قال ابن مالك
وذا اعتلال منه كالجوارى * رفعا وجرا أجرة كسارى

قال السيوطى في شرحه ونصبا كدراهم في فتح آخره من غير تنوين نحو سيروافها ليا الى انتهى (تنبيه)

اللينة يتعذر تحريكها
فيقدر فيها الاعراب
نحو جاء الفتى فالتقى
فاعل مرفوع بضمه
مقدرة على الألف منع
من ظهورها التعذر
ورأيت الفتى فالتقى
مفعول به منصوب
بفتحة مقدرة على
الألف منع من ظهورها
التعذر ومررت بالفتى
فالتقى مجرور بالياء
بكسرة مقدرة على
الألف منع من ظهورها
التعذر ونحو جاء
القاضي فالتقى فاعل
مرفوع بضمه مقدرة
على الياء منع من
ظهورها الثقل ومررت
بالقاضي فالتقى
مجرور بالياء بكسرة
مقدرة على الياء منع
من ظهورها الثقل
وأما في حالة النصب
فتظهر الفتحة على
الياء للتحفة

لأنه محبوس عن المد لأن معنى القصر الحبس أو عن ظهور الاعراب قال الشيخ خالد المقصور يقابله الممدود فعلى هذا لا يسمى سعى مقصورا وإن كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه لأنه ليس في الأفعال ممدودا والمراد باللزوم أن يلزم وجودها لفظا أو تقديرا ولو باعتبار ما بعد الابدال كافي مقرر اسم مفعول أصله مقرا وخرج بقيد اللزوم ما لا يلزم وجودها نحو رأيت أخاك فانه تغير بحسب الاعراب وخرج بذلك الاسم الفعل وقد دخل فيما ذكرنا آفا والحرف نحو طى وبذكر العرب نحوذا وانما يسمى معتلا لأن آخره حرف علة وسأبين ذلك إن شاء الله تعالى في جزم ما يعتل آخره معنى المعتل وبيان حرف العلة ﴿ تنبيه ﴾ لو سمى شخص بالفعل الذى آخره ألف كسعى ويخشى أو بالحرف كذلك نحو حتى فهل يسمى كلاهما مقصورا أولا والظاهر نعم الآن فرعنا على من يحكى في اعرابه في نحو قول الشاعر * نبئت أخوالى بنى يزيد * (قوله نحو الفتى) هذا في الألف الظاهرة ونحو فتى في الألف المحذوفة فالتقدير في الأول على الألف الظاهرة وفي الثانى على الألف المحذوفة (قوله أوياء) أى في اسم معرب وقبلها مكسور سواء كانت الياء أصلية كالمرتقى أو عوضا عن واو كالداعى وسواء كان منصرفا كامرا أو غير منصرف كجوار الآنه في جوار تقدير الفتحة في حالة الجر نيابة عن الكسرة ولم تظهر الفتحة مع خفتها لأنها نابت عن الكسرة فاستقلت لنيابتها عن المستقل أعنى أقيمت على حالة الاستقلال ويسمى ما آخره الياء معتلا منقوصا مسمى معتلا لما مر وسمى منقوصا لأنه نقص منه بعض الحركات وظهريه بعضها أولأنه تحذف لاه لأجل التنوين قال الشيخ خالد وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر أما الأول فلأن نحو يدعو ويرمى نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا وأما الثانى فلأن نحو الفتى حذف لاه لأجل التنوين ولا يسمى منقوصا أه أجاب الشيخ يس ناقلا عن شرح الحدود للفاكهى بأنه لا يلزم ذلك لأن المناسبة لا يلزم اطرادها كالقارورة للزجاجة المعروفة سميت بذلك لقرى الماء فيها أى اجتماعه ولا يلزم منه تسمية الزبر ونحوه قارورة أه فخرج بذلك الاسم الفعل نحو يرمى والحرف نحو في وبذكر العرب نحو ذى اسم إشارة وبذكر اللزوم نحو مررت بأخيك وباشتراط كون ما قبل الياء مكسورا ما كان قبلها ساكنا نحو ظي ودخل بقيد اللزوم ما قدمناه وهو ما يعتبر بعد الابدال في نحو المقرى فان الياء في الأصل عوض عن الهمزة ولو سمي شخص بصورة الفعل الذى آخره واو فهل يجرى فيه الاعراب أولا يجرى الظاهر الثانى لما سمين في الاعراب عند الكلام على المعتل الآخر وهو أنه لا يوجد اسم آخره واو وقبله مضموم إن شاء الله تعالى أو سمي بصورة الفعل الذى آخره ياء كيرمى حذفت الياء في حالتى الرفع والجر تقول جاء يرم مررت يرم وتظهر الفتحة في حالة النصب فتقول رأيت يرمى واعراب قولك مررت يرم مررت فعل وفاعل والباء جارة ويرم مجرور وعلامة جره الفتحة المقدرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل فينشد عومل معاملة جوار (قوله نحو القاضى) هذا في الياء الظاهرة ونحو قاض في الياء المحذوفة فالتقدير في الأول على الياء الظاهرة وفي الثانى على الياء المحذوفة وما أحسن قول بعضهم

في القاضى وإذا فزت بقاض مسعف * عادل في الحكم خير منصف

فتأمل حكمة السر الخفى * ان للنقص والاستقلال في

* لفظة القاضى لو عطا ومثل

(قوله فان الألف اللينة يتعذر تحريكها) جعل هذا تعليلا لما قبله أى فهى ساكنة لأنها هوائية تجرى مع النفس لا اعتمادا في الفهم والحركة تمنع الحرف من الجرى وتقطعه عن الاستطالة فلم يجتمعوا ولهذا لو فرض تحريكها انقلبت حقيقتها وصارت همزة (لطيفة) قال ابن هشام في شرح الشذور ومن محاسن بعض الفضلاء أنه كتب من مدينة قوص الى الشيخ العلامة بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي رحمه الله يشوق اليه ويشكوله نحوه فقال : سلم على المولى البهاء وصف له * شوق اليه وأنى مملوكة

نحو الفتى أو ياء نحو
القاضى فان الألف

أن يقول فإن رأى من رأيت فعل كما لا يخفى (قوله فعل) أى ماض تام وقد أسلفناه (قوله والتاء) بالنصب معطوف على اسم ان ويصح أن يقرأ بالرفع مبتدأ أى والتاء المضمومة فاعله ان قرأنا رأيت بضم التاء ويصح أن يقرأ بغير الضم (قوله وزيدا مفعوله) ان قلنا أنه مرفوع فيقال في الاعراب انه مرفوع بضمه مقدرة على آخره للحكاية وان قلنا انه منصوب عطفا على اسم ان فيقال انه منصوب بفتح مقدر على آخره للحكاية أيضا والأولى اجراء النصب على ظاهره (قوله والمفعول) الواو والواو الحال (قوله وان كان) أى العامل وهو معطوف على قوله فان كان وأضمر هنا لأن المقام مقام اضمار وما جاء على أصله لا يسأل عنه (قوله جر مابعد) بالبناء للمفعول جواب ان وقوله مابعد الأولى حذفه ليكون جاريا على نسق ما قبله وقد يقال لا مانع هنا اذا يكون الجار متأخرا عن المجرور فافهم وفي اعراب مابعد ما تقدم سابقاً (قوله نحو الباء) أى وذلك نحو الباء لكن ليس بلزوم كما قدمنا (قوله فزيد) يقرأ بالكسر وان كان مبتدأ فرفعه بضمه مقدرة للحكاية (قوله فتغير الآخر) هكذا في بعض النسخ وهو اشارة الى أن التغير في كلام المؤلف بمعنى التغير وقد أسلفناه فلا تغفل وقوله الآخر أى وهو الدال في هذا المثال أى أحواله (قوله من رفع) لو قال من وقف الى رفع ومنه الى نصب ومنه الى جر أو نحو ذلك لكان أولى (قوله هو الاعراب) هو ضمير فصل على الأصح لمحلله من الاعراب كما مر في مواضع (قوله وسببه دخول العوامل) خرج به نحو الضمة في النون في قوله تعالى فمن أوتى كتابه في قراءة ورش ينقل حركة همزة أوتى الى ما قبلها واسقاط الهمزة والفتح في دال قد افلح على قراءته أيضا بالنقل والكسر في دال الحمد لله في قراءة من أتبع الدال اللام فان هذه الحركات وان كانت ظاهرة في آخر الكلمة لكنهما تجلبها عوامل دخلت عليها فليست اعرابا وقل في آخر الكلمة بيان لمحل الاعراب من الكلمة وليس باحتراز اذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة فيحترز عنها فان قلت بل قد وجد ذلك في غير امرى وابنه ألا ترى أنهما اذا دخل عليهما الرفع ضم آخرهما وما قبل آخرهما فتقول هذا امرؤ وابنه واذا دخل عليهما التناصب فتقول رأيت امرأ وابنا واذا دخل عليهما الخافض كسرهما فتقول مررت بامرئ وابنه قال الله تعالى ان امرؤ هلك ما كان أبوك امرأ سوء لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه قلت اختلف أهل البلدين في هذين الاسمين فقال الكوفيون انهما معربان من مكانين واذا فرعنا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما بل يجب ادخالهما في الحد وقال البصريون وهو الصواب ان الحركة الأخيرة هي الاعراب وما قبلها اتباع لها وعلى قولهم لا يصح ادخالهما في الحد وارتفاع امرؤ في الآية الأولى على أنه فاعل بفعل محذوف والتقدير ان هلك امرؤ هلك ولا يجوز أن يكون فاعلا بالفعل المذكور خلافا للكوفيين لأن الفاعل لا يتقدم على رافعه ولا مبتدأ خلافا لهم وللأخفش لأن أدوات الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية وانتصابه في الآية الثانية لأنه خبر كان وانجراره في الثالثة بالاضافة اه ابن هشام في شرح شذوره وقوله أهل البلدين أى البصرة والكوفة وقوله بل يجب ادخالهما أى بالنظر للغالب أى بالتقسيد لبيان الواقع وقوله لا يصح ادخالهما في الحد أى بالتقسيد للاحتراز (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله يعنى به والعائد اليه ضمير به وضمير الفعل لمتن (قوله أن الآخر) مفعول يعنى والمراد بالآخر حاله كما فسره الشارح أولا أى أن حال الآخر (قوله يتغير) أى بتلك العوامل الداخلة (قوله لفظا) أى ملفوظا محسوسا مسموعا في الملفوظ ومرميا في المكتوب (قوله كما رأيت في الأمثلة المذكورة) وهي قوله جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيدا من الوقف الى الضم في الأول والى الفتح في الثاني والى الكسر في الثالث وكانت ملفوظة (قوله أو تقديرا) معطوف على لفظا أى مقدر بأن لم يكن محسوسا بامر (قوله كما في الاسم) أى وذلك كالذى في الاسم الذى آخره ألف فمأخوذة وفي الاسم جار ومجرور صلة ما أى كالذى ثبت في الاسم أو كالذى هو في الاسم (قوله الذى آخره ألف) أى لازمة في اسم معرب ويسمى معتلا مقصورا لكونه ضد الممدود وهو الاسم المعرب الذى آخره همزة بعد ألف زائدة كحمراء وصفراء بخلاف ما كان ألفه أصليا ككساء ورداء وسمى مقصورا

فعل والتاء فاعله وزيدا
مفعوله والمفعول
منصوب وان كان
يطلب الجر جر مابعد
نحو الباء في نحو مررت
بزيد فزيد مجرور
بالباء فتغير الآخر من
رفع الى نصب أو جر هو
الاعراب وسببه دخول
العوامل وقوله لفظا أو
تقديرا يعنى به أن الآخر
يتغير لفظا كما رأيت في
الأمثلة المذكورة أو
تقديرا كما في الاسم
الذى آخره ألف

لفظ زيد أى وجد العامل (قوله فان كان) الفاء جوابية واسم كان ضمير مستتر يعود على العامل (قوله يطلب
الرفع) أى يطلب المرفوع أو كان ألعوضا عن المضاف اليه أى يطلب رفع الاسم بعد العامل (قوله رفع)
بالبناء للمفعول جواب ان ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على ما يعود عليه ضمير عليه وهو لفظ زيد (قوله
نحو جاء زيد) أى جاء من نحو جاء زيد ليصح المعنى في قوله فانه فعل لأننا لو أبقيناه على ظاهر هذه العبارة
لم يصح المعنى اذ المعنى على هذه فان جاء زيد فعل وهو فاسد كما لا يخفى فافهم (قوله فعل) أى ماض تام مبنى
للفاعل اذ يصدق عليه قولك وكل ما هو كذلك يطلب فاعلا ولا يصح أن يقال كل فعل يطلب فاعلا لأن المبنى
للمفعول لا يطلب فاعلا بل يطلب النائب عن الفاعل والفعل الناقص يطلب اسما وقديقال ان القضية كل يصح
الاستثناء منه فتقدير الكلام وكل فعل يطلب فاعلا الالمبنى للمفعول والفعل الناقص ولك أن تقول من أين
تعرف أن القضية كل اذ كلامه محتمله والكلية فتخصيصها بالكون كلاترجيح بلا مرجح فتأمل (قوله
فيكون زيد مرفوعا بجاء) قال الرضى بعد كلام طويل مانصه ثم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو
المتكلم وكذا محدث علاماتها لكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعاني
بالاسم فسمى عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما أنه كالسبب للمعنى المعلم ف قيل العامل في الفاعل هو الفعل لأنه به
صار أحد جزأى الكلام وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء
اذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر واختلف في ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب
على الأصل المذكور اذ باسناد أحدهما الى الآخر صار فضلة فهما معاسبب كونها فضلة فيكونان أيضا سبب
علامة الفضلة وقال هشام بن معاوية هو الفاعل وليس يبعد لأنه جعل الفعل الذى هو الجزء الأول بانضمامه
اليه كلاما فصار غيره من الأسماء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضى للفضلات
وقول الكوفيين أقرب بناء على الأصل المهد المذكور وجعل الحرف الموصل لأحد جزأى الكلام الى
الفضلة عاملا للجرفي ظاهر الفضلة اذ سببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة اه وقوله صار
فضلة أى صار ماعداهما من متعلقات الفعل كالمفعول به والمطلق وغيرهما وقوله فهما معاسبب كونها فضلة
أى سبب كون الفضلة فضلة (قوله على أنه) أى على أن لفظ زيد فاعله أى فاعل جاء وهو متعلق بقوله
مرفوعا (قوله وان كان العامل) معطوف على قوله فان كان وأظهر الاسم مع أن المقام مقام اضمار بعده
ولدفع الالتباس عن أفهام المبتدئين ويطلب خبر كان وفيه اشكال وهو ان قوله نصب مابعد يشعر بأن
العامل مجموع الفعل والفاعل ولا معنى للبعدية في قولك ضرب عمر ازيد اذ المنصوب متوسط بين الفعل والفاعل
والغرض أنهم معا سبب في النصب وان قلنا ان الشارح جرى على مذهب البصريين القائلين ان الناصب
الفعل وحده قلنا مامثل به الشارح في نحو رأيت يكون مابعد العامل الذى هو الفعل هو الفاعل وهو مرفوع
باتفاق وان قلنا ان التاء من فرط اتصاله بالفعل صار كالكلمة الواحدة فلا يعتد بكون وقوعه بعد الفعل يرد
أيضا قولك ضرب عمرو زيدا اذ لا اتصال في هذا المثال ويجاب بأن المؤلف مشى على مذهب الكوفيين
القائلين بأن ناصب الفضلات الفعل مع الفاعل والبعدية منحصرة فيامثل به الشارح وهو قوله رأيت زيدا أى
ونحوه من ضربت عمرا وجعل البعدية أغلبية في المثال المذكور لكن فيه تكلف فليتأمل (قوله نصب
مابعد) بالبناء للمجهول جواب ان ولو حذف قوله مابعد كان أوضح ليكون جاريا على نسق ما قبله وهو
قوله رفع واندفع الاعتراض المذكور آنفا لأنه من تنمة جواب اذ اذ في قوله فاذا دخل عليه العامل فان كان
وان كان فافهم (قوله مابعد) نائب فاعل نصب وما اسم موصول والظرف صلته والأصل ما هو بعده حذف
صدر الصلة وهو جائز على الدور لعدم طول الصلة قال ابن مالك

فان كان يطلب الرفع
رفع نحو جاء زيد فانه
فعل يطلب فاعلا
والفاعل مرفوع
فيكون زيد مرفوعا
بجاء على أنه فاعله وان
كان العامل يطلب
النصب نصب مابعد
نحو رأيت زيدا فان
رأيت

وفيذا الحذف أى غير أى يقتضى * ان يستطل وصل وان لم يستطل * فالحذف نزر
(قوله نحو رأيت) أى وذلك نحو رأيت الخ كما صرح به فيما مضى ولكن ليس بلازم (قوله فان رأيت) الأولى

معرب بأعراب مقدر وأن ما اتصل بنون التوكيد مبنى مطلقا وقيل معرب مطلقا (فائدة) الاسم قسما متمكن وغير متمكن فغير المتمكن هو المبني والمتمكن قسما متمكن أمكن ومتمكن غير أمكن فالتتمكن الأمكن هو الذى ينصرف والغير الأمكن هو الذى لا ينصرف فالاسم اذا لم يشابه الحرف والفعل يسمى متمكنا أمكن كزيد واذا شابه الحرف يسمى مبنيا كهذا وقد مروا ان كان يشابه الفعل يسمى متمكنا غير أمكن كأحمد وسيأتى بمزيد بسط ان شاء الله تعالى فى الاسم الذى لا ينصرف (قوله بسبب) أشار بذلك الى أن اللام فى قول المصنف لاختلاف الخ للسببية وهو ما فى أكثر الكتب منها متن القطر فى تعريف المعرب وشرح الأزهري للشيخ خاله وغيرها قال الشيخ خاله فى شرح المتن ان قول المصنف لاختلاف متعلق بتغيير طى أنه علة له أى فالتقدير على هذا القول لأجل اختلاف العوامل الى آخره وما قدره شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة أولى والمعنى واحد فافهم (قوله دخول العوامل) أى وجودها وتعاقبها واحدا بعد واحد كما أسلفنا فنحو قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد انما يتغير آخره وهو الدال أى أحواله بسبب وجود عامل الرفع فى الأول فيضم وعامل النصب فى الثانى فيفتح وعامل الجر فى الثالث فيكسر (قوله المختلفة) أى كالرفع أو الناصب أو الخافض أو الجازم (قوله وذلك) أى التغيير المار وهو مبتدأ وقوله نحو خبره وكلمة ذلك مجتمعة من ثلاث كلمات الأولى زاوية التى تكون مبتدأ والثانية اللام وهى حرف سبقت للبعد والثالثة الكاف وهى حرف أيضا سبقت لتدل على الخطاب (قوله فانه) أى لفظ زيد (قوله قبل دخول العوامل) أى على لفظ زيد (قوله موقوف) هذا من الميثب للواسطة لعدم مقتضى الاعراب وسبب البناء وهذا اختيار أبى حيان والميثب للواسطة أدخل فيه ما يضاف الى ياء التكلم فانه لا معرب ولا مبنى فى قوله وسماه خصيا أى لا ذكر ولا أنثى ومنه أيضا ما حررته اتباع أو حكاية ليس معربا ولا مبنيا فى قول وقيل ان الأسماء قبل التركيب مبنية وهو يتخرج على قول من قال ان من الأسباب المقتضية للبناء السبب الالهالى كما قدمنا وهو قول ابى مالك والحاجب وقيل انها معربة حكما أى قابلة للاعراب فالحلاف بينه وبين من قال انها موقوفة لفظى أى فالحلاف بينهما انما هو فى التسمية وعدمها أى فالتقابل بانها موقوفة أجاز الاعراب لأنه لا ينفى ولا تكون معربة بالفعل ولا مبنية بالفعل لأنه لا يصرح بهما فعلى هذا الحلاف رجع الى قولين وهو أنها مبنية لما أسلفنا وأنها معربة بالمعنى الاصطلاحي أى المصطلح عليه فى المعرب وهو ما سلم من شبه الحرف فالظاهر أن للمعرب معينين أحدهما المتصف بالاختلاف بالفعل والثانى مقابل المبنى فيبن المبنى والمعرب بالمعنى الثانى تقابل لعدم والملكة وبين المبنى والمعرب بالمعنى الأول تقابل التضاد ولذا جاز ارتفاعهما كذا قيل قال العلامة الحامى فى شرح الكافية اعلم أن صاحب الكشف جعل الأسماء المعدودة العازية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك أعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل فى المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القادر واعتبر المصنف يعنى ابن الحاجب حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب فى تعريفه يعنى قول ابن الحاجب المعرب المركب الخ وأما وجود الاعراب بالفعل فى كون الاسم معربا فلم يعتبره أحد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهى معربة انتهى وهو كلام حسن سقناه هنا لعزته (قوله ليس معربا) ليس فعل ماض ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر والاسم ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو عائدا على زيد قبل دخول العامل أى ان زيد قبل دخول العامل ليس معربا بالفعل فيوافق قول الزخشري لكن قوله موقوف لا يساعده لأنه الأول من قول من لا يثبت الواسطة والثانى من قول من يثبتها (قوله ولا مبنيا) أى لمن يثبت الواسطة وقد علمت الحلاف فيما مر (قوله ولا مرفوعا ولا غيره) هذه الجملة تضران قلنا بالميثب للواسطة وان قلنا بالبناء فقوله ولا مبنيا لا يساعده الا ان جعلنا قوله ولا مرفوعا معطوفا على ليس معربا من عطف الخاص بعد العام وجعلنا المفهوم من قوله ولا غيره يشمل النصب والجر المنفيين والسكون بسكون البناء فافهم بمزيد اعتناء (قوله فاذا دخل عليه) أى على

بسبب دخول العوامل
المختلفة وذلك نحو زيد
فانه قبل دخول العوامل
موقوف ليس معربا
ولا مبنيا ولا مرفوعا
ولا غيره فاذا دخل
عليه العامل

كما في الفتي فهو مستحق للاعراب لكنه عاجز عن تحمله فيقدر في آخره ولا يحتاج ههنا الى تقدير اسم آخر فان قيل قام أبوه من قولك زيد قام أبوه يقدر الرفع في جملته لا في آخره فقط فما الفارق بين هذا وبين ما تقدم أجب بأننا لا نرى منعاً من أن يقدر الاعراب في آخره والمانع من ظهوره التعذر وهو تعذر الحرف الأخير من ظهور الاعراب بسابقة عامل مقتض لعدم الظهور فلي تأمل (قوله يعني أن الاعراب) أي بقصد المصنف أن الاعراب والجملة من أن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول يعني ضمير يعني لصاحب المتن (قوله وهو) أي الاعراب وهو حرف اذا أعرب فصلا وقتنا لا موضع له من الاعراب خلافاً لمن قال انه مع ذلك اسم كما قال الأخفش في نحوه ونزال اسماً لا محل لها من الاعراب حكاه في المغني وقد أشرنا لمثل هذا في موضعين فراجعهما ان شئت (قوله تغيير) فيه ما أسلفنا فلا تغفل (قوله أحوال) جمع حال وهو الصفة وأشار به الى أن المراد بتغيير الأواخر تغيير حالها وصفتها والآخر الكلمة ما في آخرها من الحروف وهو لا يتغير مثلاً قولك قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزیدان آخره وهو الدال لا يتغير وإنما يتغير حال آخره من وقف الى ضمة ومنها الى فتحة ومنها الى كسرة ويحجب عن المؤلف بأنه لا حاجة الى ما ذكره الشارح لأن المراد بما ذكر تغيير أواخر الكلم ذاتاً بأن يبدل حرف من حرف حقيقة كافي المثني والجمع حالي النصب والجر أو حكماً كافيهما حالة الرفع لأن الألف والواو وفيهما ما صار الشيتين بعد أن كانا لشئ واحد أي صار علامتين للمثنى والجمع وعلامتين للاعراب بعد أن كانا للأول فقط لأنهما يقدران بعد الاعراب مغايرين لهما قبله لأدائه الى تقدير حذف علامة الثنية والجمع أو صفة بأن تبدل حركة بحركة أخرى حقيقة كافي زيد حالة النصب والجر أو حكماً كافي أحمد حالة جره بعد نصبه مثلاً حينئذ يعترض على الشارح بأن تقديره بالأحوال لا يشمل ما كان الاعراب فيه بالحروف ويمكن أن يجاب بأنه إنما قيد بالأحوال نظراً الى أن الأصل في الاعراب أن يكون بالحركات وما يعرب بالحروف فرع لا يلزم أن يشمل الحد للفرع فيمكن أن يكون ذلك مراد الشارح أطال الله بقاءه لكن المراد لا يدفع الإيراد فالجواب الشافي بل الراد على أصل الإيراد أن تقول ان كلام المؤلف وهو تغيير أواخر الكلم المراد منه غير ظاهره كقدمنا بل المراد الأحوال ولا يعترض فيما كان معرباً بالحروف لأنه يتغير أحوال أواخر ما كان معرباً بها فكما تقول ان آخر زيد مثلاً يتغير حاله من ضمة الى فتحة تقول في مثل الزيدون والزيدون فله يتغير آخره وهو الدال من أن ما بعده واولى ياء فتأمل والله أعلم (قوله أواخر الكلم) أي حقيقة كافي آخر زيد أو حكماً كما في آخره لأن الأصل يدى بزنة فعل ساكن العين حذفت الياء اعتباطاً وصارت نسيماً نسياً وكألف اثنا عشر لأن عشر حالة محل النون القائمة مقام التنوين وكلاهما لا يخرج ما قبله عن كونه آخراً فكذا ما حل محله وإنما كانت لفظة عشر حلت محل النون لأن الأصل في اثنا عشر اثنان وعشر حذفت النون وأضيفت الى عشر مع حذف الواو والنون في المثني عوض عن التنوين في الاسم المفرد كإسائي فعلى هذا تقول في حالة الرفع جاء اثنا عشر رجلاً فاثنا عشر مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى وعشر عوض عن التنوين ورأيت اثني عشر رجلاً فاثني عشر منصوب بالياء ومثله مررت باثني عشر رجلاً فاثني عشر مجرور بالياء وعشر عوض عن التنوين في الاسم المفرد وفي المثني والمجموع ان التغيير فيهما في الحقيقة لا في الحكم لأن النون بمنزلة التنوين وهو لا يمنع آخرية ما قبله لأن التنوين كذلك كما ذكرنا (قوله الكلم) المراد به الاسم المتمكن وهو الذي لم يشبه الحرف بأنواع الشبه وهو الشبه الوضعي في اسمي جئنا والشبه المعنوي كما في هنا وفي متى والنيابة عن الفعل بلاتأثر للعامل كترال ودراك بمعنى أنزل وأدرك والافتقار كأسماء الموصولات نحو الذي والتي وفروعها والاهالي كفواتح السور كذا قيل والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شئ من نون الانات في نحو النساء يرعن المفتون ومن نون التأكيد المباشر نحو ليس جنن وليكونا وخرج بالمباشر ما فصل بينه وبين الفعل فاصل ملفوظ به في هل تضر بان يازيدان أو مقدر في هل تضر بن يازيدون بضم الباء وهل تضر بن ياهند بكسرهما هذا هو المشهور وقيل ان المتصل بنون الانات

يعني أن الاعراب هو
تغيير أحوال أواخر
الكلم

فان قيل يبقى الاعتراض في عامل الفعل لأن المعنى المقتضى للاعراب لا يوجد فيه قلنا انه ان قبل اعراب الفعل بطريق الاصلة وأن المعاني المفتقرة للاعراب تتوره وأنها أعم من الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها فيشمل الحد المعنى الذي من الفعل كالنهي عن كلا الأمرين أو عن الجمع بينهما أو عن الأول دون الثاني في نحو لاتأكل السمك وتشرب اللبن يجوزهما في الأول أو جزم الأول فقط مع نصب الثاني في الثاني أو مع رفعه في الثالث ﴿ تنمة ﴾ الأصل في العامل أن يكون من الفعل لأن العامل إنما يعمل لا يقتضاه الى غيره والفعل أشد اقتضارا لأنه حدث يقتضى صاحباً وعلاو زماناً وعلة ثم الحرف ثم الاسم ولا يؤثر العامل أثرين في محل واحد من جهة واحدة ولا يحمل عاملان على معمول واحد وما قيل ان المبتدأ والابتداء عاملان في الخبر نذكره في باب المبتدأ ان شاء الله تعالى وأما قوله تعالى فان لم تفعلوا فمجزوم ان جملة لم تفعلوا ولا يتمتع أن يكون له معمولات وقد تنتهي معمولات الى نحو العشرة اذا ذكرت المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء والأصل تخالفه مع معمول في النوع فان كانا من نوع واحد فلهما شبهة العامل مالا يكون من نوع معمول كعمل اسم الفاعل أو لتضمين العامل معنى لا يكون من نوع معمول كعمل المضاف في المضاف اليه والصحيح في الاعراب أنه زائد على ماهية الكلمة وقيل انه جزء منها فيما لا يعرب بالحروف وانه مقارن للوضع اه فاكهي ويس عليه (قوله لفظاً أو تقديرًا) منصوبان على نزع الخافض أي في اللفظ أو في التقدير أو على المصدرية فيكونان نعتين لمحدوف تقديره تعبيراً أو آخر الكلام تغييراً ملفوظاً أثره أو ما يدل عليه وهي الحركات وما ناب عنها لأن نفس التغيير ليس ملفوظاً بل مقدراً أثره أو ما يدل عليه ويجوز أن تقول على هذا الوجه تغييراً لفظاً أو تقديرًا أي تقديرًا يظهر في اللفظ ويدرك أو يتعلق باللفظ بأن يتغير اللفظ أو تغييراً يرجع للتقدير بأن يقدر وهذا الوجه يرجع الى الأول أعني على نزع الخافض ويجوز أن يكونا تمييزين محولين عن المضاف أي تغيير لفظ أو آخر الكلام أو تقديرها ويجوز أن يكونا حالين فالتقدير تغيير أو آخر الكلام حال كونه لفظاً أو تقديرًا أي ملفوظاً أو مقدراً على ما أسلفنا وصدربه العلامة الشيخ خاله في شرحه (قوله أيضاً لفظاً أو تقديرًا) قيل الأولى أن يكونا راجعين الى تغيير واختلاف العوامل ووجهه أنه ليدخل التغيير لفظاً كما في زيد وعمر وتقديرا كما في الفتى ووجود العامل لفظاً كما في قام زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد وتقديرا كما في زيداً ضربته اذا جعلناه منصوباً وان جعلناه مرفوعاً فالمر ظاهر أو في قولك زيداً اضربه والمراد بالمقدم ما ينوي من ذلك كما تنوي الضمة والفتحة والكسرة في نحو الفتى والضممة والكسرة في نحو القاضي وكما تنوي الواو في مسلمي رفعوا أصله مسلمون الى ثم حذفت الجارة وأضيفت الصفة الى ياء المتكلم وحذفت النون لأجل الاضافة وحركت الياء بالفتحة فصار مسلموي ثم قلبت الواو ياء لأن الواو والياء اذا اجتمعتا في كلمة واحدة وكانت الأولى منهما ساكنة سواء كانت المتقدمة واو أو ياء قلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء الى مثله فصار مسلمي بضم الميم ثم كسرت الميم لتصح الياء فصار مسلمي بكسر الميم وكانت نوى النون في نحو لتبلون أصله لتبلوون وحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال ثم أدغمت (١) الواو الأولى لالتقاء الساكنين وكما ينوي حذف الحركة في نحو لم يقرأ اذا كان الابدال قبل دخول الجازم ولم يعتد به أما اذا اعتد به فالاعراب ظاهر وهو حذف الألف (قوله أو تقديرًا) ان قيل المبني يتغير آخره تقديرًا لاختلاف العوامل الداخلة عليه أجيب بالمنع لأن الاعراب التقديرى أن يقدر الاعراب على محله وهو الحرف الأخير لما منع من الظهور كالتعذر في الفتى والاستتقال في القاضي والاشتغال في غلامى والمبني لا يقدر على آخره لأن المانع في جملته وهو مناسبه للحرف لاني آخره نحو هو لاء وأمس وقد يكون في آخره أيضاً كما في جملته نحو هذا فلهذا يقال في نحو هو لاء في محل الرفع أى في موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في نحو جاءني الفتى فانه يقال فيه ان الرفع مقدر في آخره هذا محققه الرضى وتوضيحه أن المبني لما منع قد زال عنه استحقاقه للاعراب وصلاحيته له بذلك المانع فلا يقدر في آخره اعراب بل يقال هو في محل اسم آخر له اعراب وأما المقصور مثلاً

(١) صوابها حذفت

لفظاً أو تقديرًا

بأن المراد بالتغير بالمعنى المتقدم الانتقال ولو من الوقف الى الرفع فانه كاف في اسمية التغير لا يقال لا وقف في نحو الفتى لأننا نقول كما يوجد التغير في الرفع يوجد أيضاً في الاعراب وتلائم أن يقول من أين يعرف مبتدئ حاله وقفه وحالية اعرابه وأجيب اعتبرنا التوقيف حينئذ كما أسلفنا في علامة الحرف (قوله) أو آخر الكلام جمع آخر وأقله ثلاث فيلزم أن لا يتحقق الاعراب إلا بتغير ثلاثة أو آخر والأمر بخلاف وقد أسلفناه قلت في الجواب الاضافة ترد لما يرد له التعريف وقد صرح أهل الأصول والتفسير بأن التعريف الذي للجنس يبطل معنى الجمعية فالاضافة هنا للجنس قال الشنواني ولعل التعبير بصيغة الجمع للاشعار بتعدد أنواعها ونوع التغير بتنوعها وقد يجاب بحذف مضاف أى أحد أو آخر الكلام اه واعترضا قول المصنف مع قول الشيخ الشنواني بأنه يلزم أن لكل كلمة أو آخر مع أن الكلمة الواحدة ليس لها إلا آخر واحد فمقتضى كلام الشنواني أن للكلمة أو آخر يتحقق الاعراب بتغير واحد منها وهو يديهي الفساد والجواب الثاني ١ من أصله أن في العبارة مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة آحاداً (قوله أيضاً أو آخر الكلام) المراد بالآخر هو الآخر حقيقة أو ما ينزل منزلة الحقيقة فدخلت الأفعال الخمسة فان اعرابها بالنون وحذفها وهي ليست بآخر حقيقة وإنما الآخر آخر الكلمة أصلياً كالضرب أو زائد كالمسئتي والنون وحذفها بعد الفاعل لكن لما كان الفاعل الضمير بمنزلة الجزء من الكلمة كانت النون بمنزلة الآخر والمراد بالتغير المار ما يعم التغير ذاتاً بأن يبدل حرف بحرف حقيقة كما في الأسماء الخمسة والمثنى المرفوع والمنصوب أو حكماً كما في المثنى المنصوب والمجرور فان نحو رأيت الزيد بن ومرت بالزيد بن لا يتغير حقيقة وإنما يتغير حكمه فان الأصل رأيت زيدا وزيداً ومرت بزيد وزيد على أن الجواب في قولنا ان المراد بالتغير الانتقال ولو من الوقف الى الرفع اذا نظرت وجده ناقصاً لما ذكرنا وصفه بأن تبدل حركة بحركة حقيقة كما في جمع المؤنث السالم المرفوع والمنصوب أو حكماً كما فيه في حال النصب والجرح على الكلام المار (قاعدة) انما جعل الاعراب كالباء في الآخر لأنها موصوفان للكلمة والوصف متأخر عن الموصوف (قوله) لاختلاف العوامل الداخلة عليها) أى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها في العمل بأن يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لثلاث ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع أن آخر المعرب لم يختلف باختلافه اه ملاحظي على أن الجواب المتقدم في التغير يخلصه فلا تغفل والمراد بالاختلاف الوجود اطلاقاً للزوم على اللازم فللدار على وجود العامل لا على تعدده المشعريه على أن الجواب المار في التغير يخلصه أيضاً (قوله) العامل الداخلة عليها) العوامل جمع عامل وهو ما به يقوم المعنى المقتضى للاعراب أى شيء ملفوظ أو مقدر أو معنوي يتحصل به معنى من المعاني المقتضية للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة وذلك نحو جاء في جاء زيد فانه به تحصلت الفاعلية فان زيدا انما صار فاعلاً في هذا المثال لاسناد الفعل اليها فتكون فاعليته بسبب الفعل وهي تقتضي الرفع لأنه عاملها ونحو ضرب من ضربت زيدا فانه به تحصلت المفعولية فان زيدا انما صار مفعولاً في هذا المثال لايقاع الفعل عليه فتكون مفعوليته بسبب الفعل وهي تقتضي النصب لانه عاملها ونحو الباء في نحو مرت بزيد فانه بها تحصلت الاضافة أى اضافة الفعل الى ما بعده المقتضية للجر لأنه عاملها ويعنى بالتقوم نحواً من قيام العرض بالجواهر فان معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافاً اليها وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة المضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحملها الاسم وكذا الموجد لعلامة هذه المعاني هو المتكلم ومن الناحية من جعلوا الآلة كانهما هي الموجدة للمعاني ولعلامتها كما تقدم فلها سميت الآلات عوامل اه شنواني ورضي فان قيل العامل الزائد في محسبك درهم هل يتناوله التعريف أجيب نعم يتناوله لأن الباء فيه حصل بها كون الشيء مضافاً اليه حكماً وصورة

اختلاف العوامل
الداخلة عليها

فافهم اه والاعراب لغة مصدر أعرب يقال لمعان منها الابانة تقول أعرب الرجل عن حاجته أى أبان عنها
ومنها الاجالة تقول عربت الدابة جالت في مرعاها وأعربها صاحبها أجالها ومنها التحسين تقول أعربت
الشيء أى حسنته ومنها التغيير تقول عربت معدة البعير أى تغيرت وأعربها الله غيرها ومنها ازالة الفساد تقول
أعربت الشيء أى أزلت عنه (١) أى فسادته وتتعدى هذه الخمسة بالهمزة كعامت إلا الأول فيتعدى بعن
ويأتى أعرب لازما بمعنى تكلم بالعربية أو صار له خيل عراب أو ولد له ولد عربي اللون أو تكلم بالفحشة
أو أعطى العربون أو لم يلحن في الكلام أو تحبب الى غيره ومنه العروبة المتجبة الى زوجها فهذه اثنا عشر
معنى وجعله في الاصطلاح منقولاً عن سائر هاصحيج والحكم بنقله عن واحد معين ترجيح بلا مرجح لكن
الانصب نقله عن التبيين لان الكلمة اذا أعربت ظهر معناها وبان وعن التغيير لأن الكلمة تتغير عن حال
الوقوف وعن التحسين لأن الكلمة تحسن بالاعراب لظهور معناها ووضوح دلالتها وعن ازالة الفساد لأن
الاعراب تتحول به الكلمة من حال الجهل الى حال العلم وفي ذلك ازالة الفساد أو عن التكلم بالعربية وهو
ظاهر أو عن تاليه وهو مناسب اذا خيل العراب خلاف البراذين فمن أعرب فكأن له كلاما غير كلامه وهو
العربية وكذا الاخيران وانظر في الاثنين قبلهما ولا أرى تناسبا في هذا والله أعلم (قوله الاعراب) أى في
اصطلاح النحويين فالعهد الذهني ولا يتأتى في الضمير من قوله هو وتغير الى آخره الاستخدام تأمل (قوله
هو) ضمير فصل فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد واجب أن فائدة السند ثابتة للسند
اليه دون غيره وهو مبتدأ تغير خبره والجملة خبر الاعراب قاله الزحشري في تفسير قوله تعالى وأولئك هم
المفلحون وقد تقدم غير هذا في أول الكتاب فراجع ان شئت (قوله تغير أو آخر الكلام) أورد عليه أن
التغير فعل الفاعل فهو وصف له فلا يصح حمله على الاعراب الذي هو وصف للكلمة وأجيب بأن المراد به
المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغير أو هو مصدر المبني للمفعول واستشكل البعض قول الموردين الاعراب وصف
للكلمة وتأويل المحيب التغير بما يصح وصف الكلمة به بأن الاعراب مصدر أعرب أى غير لغة واصطلاحا
فهو وصف للفاعل لا للكلمة يدلك على هذا قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المفعول وقد صرحوا بأن
الأصل في المعاني الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لامباينة لها فالذي ينبغي ابقاء المصدر على ظاهره
وعدم ارتكاب التأويل منه وأنا أقول يرد على هذا البعض قول النحاة هذا اللفظ مبنى بصيغة المفعول
فانهم اشتقوه من البناء وهو مفسر اصطلاحا على القول بأنه معنوي بلزوم آخر الكلمة حالة واحدة الذي هو
وصف للكلمة قطعاً بالزام آخر الكلمة حالة واحدة فحيث لم يدل قولهم مبنى على أن البناء وصف للفاعل لم
يدل قولهم معرب على أن الاعراب وصف للفاعل وحيث كان البناء اصطلاحاً وصفاً للكلمة لدليل تعريفهم
له كان مقابله وهو الاعراب كذلك وحيث يكون التغيير بمعنى التغير ويكون الاعراب اصطلاحاً منقولاً
من وصف الفاعل الى وصف الكلمة بقرينة أن مقابله وهو البناء كذلك والجري على الأصل من أخصية
المعاني الاصطلاحية اذا لم تقم قرينة على خلافه كما هنا نعم ان أول اللزوم في تعريف البناء بالزام اندفع عن
هذا البعض الايراد وكان كل الاعراب والبناء وصفاً للفاعل وكان قولهم معرب ومبنى باعتبار ما بعد النقل
لكن يرجح ما قدمناه تناسب القولين عليه وتواردهما على محل واحد أغنى القول بأن الاعراب والبناء
لفظيان والقول بأنهما معنويان لتوافقهما عليه على أن كلامنا من الاعراب والبناء وصف للكلمة نعم قد يطلق
الاعراب والبناء على فعل الفاعل كما في قولك أعربت الكلمة لكن ليس هذا هو المعقود له الباب بقرينة
اختلافهم في أنه لفظي ومعنوي اذ فعل الفاعل معنوي قطعاً هذا هو تحقيق المقام والسلام صبان وسيأتي
أن شارحنا عنى بالتغيير التغير فان قيل ان التعريف لا يصدق في قام زيد بالرفع فقط ولم يتقدم عليه ذكر
النصب ولا الجر ولم يتأخر عنه لأنه لا يوجد التغيير فلا يتحقق الاعراب في قولك قام زيد إلا بعد ذكر المنصب
أو المجرور في لفظ زيد وأوضح منه نحو سبحانه اللزوم للنصب على المصدرية فان التعريف لا يشمل أحيب

(الاعراب هو تغير
أو آخر الكلام

(١) قوله أى فساد
في المصباح أى اتهامه
اه

واذا أردت بيان كل من هذه وغيرها فعليك بالمغنى فإنه المتكفل بذلك وهو قد ألف الامام العالم أبو محمد عبد الله البیتوشى كتابا فى معانى الحروف وسماه كفاية المعانى إذ قال فيه :

فها كها كفاية المعانى * فى حفظه لأ حرف المعانى
وفيه ستمائة بيت واثنا وسبعون بيتا كما قال

أبياتها محكمة رصينه * مجموعها لؤلؤة ثمينه

٦٧٢

فطالع فيه ان شئت والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب الاعراب ﴾

هذه ترجمة وهى كلتان الثانية منهما مجرورة لاحالة لاضافة الأولى الى الثانية وسيأتى بحث المضاف والمضاف اليه ان شاء الله تعالى فى باب المحفوظات وأما الأولى وهى لفظة باب فيجوز فيها ثلاثة أوجه الاعراب الرفع وهو أولها لأن فيه ابقاء أحد ركني الاسناد وفيه وجهان الأول أن يكون خبر المبتدأ محذوف تقديره هذا باب الاعراب فيها حرف تنبيه وذا اسم اشارة مبتدأ وباب خبره والثاني أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره باب الاعراب هذا عمله فباب الاعراب مبتدأ وهذا مبتدأ ثان وعمله خبره والجملة خبر المبتدأ الأول والأول أولى لأن الخبر محل الافادة كما تقول زيد قائم فانك أخبرت عن قيام زيد لا أنك أخبرت عن زيد بأنه قائم ولى ههنا وقفة فان التركيب فى زيد قائم خبرى وأى فرق بين الاخبار بقيام زيد وبزيد يكون قائما ثم رأيتنى فى شرح المطالب عند قولى وبعد ما فى بدئه معلوم * قال أبو حمزة أى معصوم

ذكرت ما يناسب المقام مبسوطا فانظره ان شئت وقيل الثانى أولى لأن المبتدأ مقصود لذاته والخبر مقصود لغيره تأمل والثانى من أوجه الاعراب النصب وهو يلى الأول وهو مفعول لفعل محذوف تقديره خذ أو افهم أو اقرأ أو تعلم ولا يصح أن يكون المحذوف اسم فعل تقديره هالك لأن اسم الفعل لا يعمل وهو محذوف على الأصح والثالث الجرو وهو أضعف الكل على أن الجمهور منعوه لأن الجار لا يعمل محذوفا إلا شذوذا مع أن الجار اذا حذف نصب المفعول لكن قال ابن مالك

وقد يجر بسوى رب لدى * حذف وبعضه يرى مطردا

والباب لفظة ما يدخل منه الى غيره ويقال هو ما يتوصل به من داخل الى خارج ومن خارج الى داخل ويقال أيضا هو فرجة فى ساتر يتوصل بها من خارج الى داخل وعكسه قيل هو بيان لما فى العبارة التى قبلها ويطلق الباب لفظة على القيم على القوم يقال فلان باب على القوم اذا كان عميدهم والقيم عليهم فهو حقيقة فى الأجسام مجاز فى غيرها الشامل للألفاظ ثم صار حقيقة عرفية فى الألفاظ ومنه يقال فى كل زاوية أو رباط له أبواب وانظر قولهم فى التناجى الهى بابك مفتوح واصطلاحا ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة على ما اختاره السيد من أن أسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الألفاظ المتخصصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة قال الشنوائىسمى مبدأ كل كلام مفصول بابا لأنه يدخل منه الى المقصود ثمسمى نفس ذلك الكلام بابا للوصول منه الى المعانى أو بمعنى البوب وأصل باب بوب تحركت الواو وافتح ما قبلها قلبت ألفا ثم وواو لقولهم فى الجمع أبواب وفى التصغير بوب وب وضافته الى الاعراب من اضافة الدال للدول أى باب دال على الاعراب أى على حقيقة وهو قوله وهو تغيير الخ وأقسامه وهو قوله وأقسامه أربعة الخ لأنه تكلم عليها فيه (فائدة) قال الزمخشري بوبت الكتب لأن القارى اذا ختم بابا وشرع فى آخر كان أنشط وأبعث كالمسافر اذا قطع فرسخا وشرع فى آخر فانه أهون عليه من أن يقطع مسافة بلا عدولنا كان القرآن سور اسورا وفى الشنوائى قال أستاذ شيخنا ولأنه أسهل فى وجدان المسائل والرجوع اليها وأدعى لحسن الترتيب والنظم والالزام تذكر المسائل منتشرة

﴿ باب الاعراب ﴾

واقعة في جواب شرط مقدر أي فإذا علمت ما تقدم فعلامات الخ (قوله عدم قبول العلامات) من إضافة المصدر للمفعول أي عدم قبوله العلامات أي عدم قبول الحرف (قوله قال العلامة الحريري) استدل به على تصريح عدمية العلامات كأنه قال وصرح بإقنا قول العلامة الحريري والحريري هو تلميذ العلامة أبي اسحاق الشيرازي صاحب المذهب والتنبية في الفقه مشهورين (قوله في ملحّة الاعراب) هو كتاب النحو صغير الجرم كبير العلم شرحه وفد من العلماء كالفاكهى وغيره واشتهر أنه بنت ليلة وفيه من الوعظ في الأمثال كثير فمنه قوله جاهدوا يا قوم حتى تغنموا * وقاتلوا الكفار كيما يسلموا ولو لم يكن فيها إلا قوله واقتبس العلم لكيما تكربا * وعاص أسباب الهوى لتسلبا لكفها غفراً على نظائرها كيف لا وهو صاحب المقامات (قوله والحرف ما ليست له علامة البيت) أي علامة وجودية كما بينه الشارح (الاعراب) الواو بحسب ما قبله الحرف مبتدأ ما اسم موصول بمعنى الذي يقع على الكلمة أو نكرة موصوفة بمعنى شيء ويقع عليها أيضاً كما لا يخفى وعلى كل هو خبر المبتدأ ليست فعل ماض على الأصح للحوق تاء التأنيث والفاء علامة التأنيث وله اللام جارة والماء المضمومة مجرور بها والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم وعلامة بالرفع في الأصل اسم ليس مؤخر لكنه الآن موقوف فقس الفاء سببية محضة مثل إنا أعطيناك الكوثر فصل ربك قس فعل أمر من قاس يقيس فاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت على قولى جار ومجرور متعلق بقس تكن فعل مضارع مجزوم جواباً للأمر ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت علامه بتشديد اللام خبر تكن منصوب في الأصل وهو الآن موقوف وقد علمت بما قررنا أنه لا إبطاء في البيت لأن لام علامه في الشرط الأول مخففة وفي الشرط الثاني مشددة (قوله علامة موجودة) أي تقول الحريري على حذف نعت وساغ ذلك للقرينة على حد قوله تعالى يأخذ كل سفينة غصبا أي صالحة وما ناقدر الشارح أبقاه الله بالسلامة لأن الحرف لا بد له من علامة أي علامة (قوله بل علامته عدمية) أضرب عن كلامه المنفى السابق قال بعضهم إنما يجعل له علامة وجودية كقسيميه الاسم والفعل لأنه في نفسه علامة فلو جعل له علامة لزم الدور أو التسلسل وههنا ههنا فإن قيل العدمى لا يكون علامة للوجودى أجيب بأن العدم قسمان عدم مطلق وهو الذى لا يكون علامة للوجودى وعدم مقيد وهو علامة له وما ههنا من الثانى لأن المراد عدم علامة الأسماء والأفعال لا العدم مطلقا فإذا عرضت عليك مثلاً كلمة وسئلت عنها أهى اسم أو فعل أو حرف فأعرض عليها شيئاً من علامات الاسم فإن قبلت فهى اسم كما محمد فانك لما عرضت عليه الباء علمت أنه يقبلها فيقال مررت بأحمد وإلا فأعرض عليها شيئاً من علامات الأفعال فإن قبلت فهى فعل كما محمد فانك إذا عرضت عليه السين فانه يقبلها فتقول * سأحمد ربى طاعة وتعبداً * وإلا فأحكم بحر فيتها إذ لا تخرج عن ذلك كما دل عليه الاستقراء التام لأن علماء الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع ولو وجدوا رابعاً لغروا عليه وقد مر (قوله ونظير ذلك) أي نظير ما ليست له علامة موجودة بل علامته عدمية الجيم الخ (قوله والحاء) هذا محل الشاهد (خاتمة) نسأل الله حسنهما أعلم أن أحسن ما يضببط الحرف بالعدلان الحروف محصورة وهى واحد وسبعون حرفاً بطرح المشترك ثلاثة عشر أحاد الهمزة والألف والياء والتاء والسين والفاء والكاف واللام والميم والنون والماء والواو والياء * وأربعة وعشرون ثنائية أو وأم وان وأن وأى واى وعن ومن وفى ولو ولا ولم وبل وقد وكى ولن وما ومع على رأى وأل وها وهل ووا ووى ويا * وتسعة عشر ثلاثية أجل ونعم وجير واذن والى والا واما وان وأن وايا وبلى وثم وخلا ورب وسوف وعدا وعلى وليت وهيا * وأربعة عشر رباعية الا وألا واما وأما وحاشا وحتى وكان وكلا ولعل واذا ولولا وهلا ولوما ولكن * وخماسى واحد وهو لكن فقط

عدم قبول العلامات
التي للاسم والفعل قال
العلامة الحريري في
ملحّة الاعراب
والحرف ما ليست له
علامة
فقس على قولى تكن
علامة
أي ما ليست له علامة
موجودة بل علامته
عدمية ونظير ذلك الجيم
والحاء والحاء فالجيم
علامتها نقطة من
أسفلها والحاء علامتها
نقطة من أعلاها والحاء
علامتها عدم وجود
نقطة من أسفلها أو
أعلاها والله سبحانه
وتعالى أعلم

أصابته فتنة انقلب على وجهه خسر الدنيا والآخرة وكأنه تعالى وهو أعلم بما أراد بين المعنى الخفي في العبادة على الحرف ومثله قوله تعالى ان الانسان خلق هلو عا إذا مسه الشر جزوعا وإذا مسه الخير منوعا والله در البيتوشى حيث قال لاحمد من يعبد ربه على * حرف فان وان كما قد أنزلا

والحرف اصطلاحاً مامر في تقسيم الكلام (قوله) ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل) ان قيل هذا التعريف بالأعم لصدقه على الجملة فانها لا يصلح معها دليل الاسم ولا دليل الفعل بحسب اللغة قلت ما عبارة عن الكلمة بقرينة كون الحرف من أقسام الكلمة فخاصه أن الحرف كلمة لا يصلح معها دليل الاسم ولا دليل الفعل وب تفسير ما بكامة يندفع أيضاً الخط ونحوه فان قيل ان أراد بدليل الاسم ودليل الفعل ما ذكره المصنف فمقطور لأن لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكره وليست بحرف وان أراد ما ذكره المصنف وما لم يذكره فهو احوالة على مجهول قلت نختار الأول وغاية ما يلزم هذا التعريف أنه من قبيل التعريف بالأعم وقد أجازوه المتقدمون لأنه يستفيد به التمييز في الجملة ونختار الثاني ونقول ان المقصود بوضع هذه المقدمة المبتدى وهو لا يستفيد بالافادة والموقف يبين له ما لم يذكره المصنف فان قيل ما ذكره المصنف لا يحسن التعريف به لأنه يقتضى أن المبتدى لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الأمور التي تدل على الاسم وعلى الفعل ويعلم عدم صلاح الكلمة بحسب اللغة لها وفي هذا من العسر ما لا يخفاء فيه قلت الجواب أن المقصود بوضع الكتب بالنسبة للمبتدى انما هو استفادته منها في الجملة للقطع بعجزه عن استفادته منها في الوجه الكامل وغالب الالفاظ التي لا يصلح معها شيء من العلامات المذكورة حرف فيستفيد حرفيته أكثر من الالفاظ بانتفاء العلامات المذكورة وكفى هذا في الاستفادة بالنسبة اليه ولا يضر أنه قد يخطئ باعتقاد حرفية بعض الالفاظ لانتهاء العلامات ظاهراً لقلّة ذلك بالنسبة لغيره وكما لو أخطأ في غير ذلك فان المبتدى مظنة الخطأ اذا استقل بالأخذ على أن المبتدى قطعاً لا يستغنى عن التوقيف للقطع بعجزه عن الاستقلال بالاستفادة بالنسبة لجميع ما في الكتاب والتوقيف يبين له ما يستفيد به عدم حرفية تلك الكلمات التي انتفت عنها العلامات المذكورة مع عدم حرفيتها ومن يستحضر ما اعتاده أهل الفنون والمقصود فيها من المسامحات بأمثال ذلك وبما هو دون ذلك كما هو معلوم لمن تتبع في فهم أنه لم يستفد شيئاً مما تقرر اه شنوانى بطوله (قوله) يعنى أن الحرف أى يقصد المصنف أن الحرف جُملة أن واسمها وخبرها فى محل نصب مفعول يعنى كما أسلفنا فى غير ما موضع (قوله) يتميز عن الاسم والفعل أى اللذين هما قسيان للحرف كما علمت مما تقدم فتفطن (قوله) بأن لا يقبل شيئاً إلخ) قيل علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عدمها علامة للحرف لأنه يلزم منه الدور أى لأن الحرف متوقف على عدم الحرف ومعلوم أن عدم الحرف يتوقف عليه لأن عدمه يتوقف تعقله على الملوك كما قالوا ان العمى عدم البصر فيتوقف تعقل العمى على تعقل البصر أجاب شارح الباب بأن الحرف له جهة ان جهة كونه حرفاً وجهة كونه لفظاً معلوماً ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف لأن الأولى فلا دور وأجيب بأننا لنسلم الدور لأنه يمكن معرفة الحروف التي يعلمها الاسم والفعل والحرف ولا يعلم أنها حروف عبادة على الشذور (تنبيه) قال يس قال اللقاني كان عليه أن يزيد قيداً آخر يخرج أسماء الأفعال كما قال ابن الناظم ولم يدل على نفي الحرفية دليل أى كأن تقع الكلمة أحد ركبي الاسناد فانها حينئذ تنفى عنها الحرفية وتردد بين الاسمية والفعلية والاسم أصل واللاحق به عند التردد أولى اه قال الفقير حقه بعفو اللطيف الخير يمكن أن يحابها بما قدمنا هناك تأمل (قوله) كهل وفي ولم) معنى الأولين تقدم في التقسيم وسيأتى ان شاء الله تعالى معنى لم في الجازمات للفعل المضارع والكاف استقصائية من جهة التقسيم فان هل مشتركة بين الأسماء والأفعال وفي مختصة بالأسماء ولم مختصة بالأفعال ومن وجد رابعا فعليه بالحقه لهذا الموضع وتمثيلية من جهة الافراد ولاخفاء (قوله) فانها أى الثلاثة (قوله) لا تقبل شيئاً من ذلك) أى من علامات الاسم ومن علامات الفعل (قوله) فعلامته (أى علامة الحرف الفاء

ملا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل) يعنى أن الحرف يتميز عن الاسم والفعل بأن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم ولا شيئاً من علامات الفعل كهل وفي ولم فانها لا تقبل شيئاً من ذلك فعلامته

أى وكان زالت ولها خمسة معان أحدها التوقع تقول قد يقدم الغائب اليوم الثانى تقريبا الماضى من الحال
تقول قام زيد فيحتمل الماضى القريب والماضى البعيد فإذا قلت قد قام اختصت بالقريب الثانى التقليل نحو قد
يجود البخل وقد يصدق الكذب الرابع التكثير نحو قولك قد يجوز الكرم الخامس التحقيق نحو قد
أفلح من زكاه انتهى باختصار وحذف تنبيه من خواص قد أنها يجوز دخول لام الابتداء على فعل
متصرف ماض معها تقول ان زيد القام قام ولو قيل ان زيد القام كان غير جائز قال ابن مالك

ولا يلى ذى اللام ما قد نفيا * ولا من الأفعال ما كرضيا

وقد يلها مع قد كان ذا * لقد سما على العدا مستحوذا

(قوله أيضا وتدخل على الماضى) قال فى المعنى أيضا أثبت الأكترون التوقع مع الماضى قال الخليل يقال قد
فعل لقوم ينتظرون الخبر ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة لأن الجماعة منتظرون لذلك وقال بعضهم تقول
قد ركب الأمير لمن ينتظر ركوبه وفى النزول قد سمع الله قول التى تجادلن لأنها كانت تتوقع اجابة الله
سبحانه وتعالى لدعائها وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضى وقال التوقع انتظار الوقوع والماضى قد وقع
وقد تبين بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدل على أن الفعل الماضى كان قبل الاخبار به متوقعا لأنه الآن
متوقع والذى ظهر لى قول ثالث وهو أنها لانفيد التوقع أصلا انتهى قال الفقير الذى اعتقد أنها تفيد التوقع
أى توقع لقاء الخبر اليه ولعله هو الصواب بل هو هو ولكن لو تأملت قول ابن هشام ان الفعل الماضى كان قبل
الاخبار به متوقعا مع قولى هنا بآدنى تأمل وجدتهما سواء والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله نحو قد قام زيد)
يحمل أن يكون معناها التوقع ان كان خبر قيام زيد منتظرا اليه وأن يكون لتقريب الماضى من الحال وأن
يكون للتحقيق فليتأمل (قوله وعلى المضارع) وتفيد التحقيق نحو قد يعلم الله أو التقليل نحو ان الكذب
قد يصدق تنبيه علم بما مر أن قد لا تدخل فى الأمر كالسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة وأنها تستعمل
علامة للماضى أو المضارع (قوله لدخول قد عليه) أى وجودها كما تقدم فى مبحث علامات الاسم (قوله
والسين وسوف يختص بالمضارع) يجوز فى هذا أن يكون السين وسوف مبتدأ وقوله يختص خبره ويجوز
أن يكون السين وسوف بالجر عطفا على قد ويختص حال من السين وسوف (قوله لدخول السين وسوف
عليه) أى دخول السين على الأول وسوف على الثانى والمراد بالوجود الدخول كما تقدم غير مرة (قوله وتاء
التأنيث الساكنة تختص بالماضى) تقدم البحث عليه وسيأتى بمزيد بسط باقى بحثه فى باب الأفعال ان شاء
الله تعالى ثم اعلم أنه يجوز فى هذا التركيب أن يكون تاء مرفوعة على أنه مبتدأ وجملة تختص خبره ويجوز أن
يكون تاء مجرورة معطوفا على قوله قد وتختص حاله أى حال كونها مختصة بالماضى وهو أو لى ليسكون على
نسق ما تقدم فى بحث علامات الاسم (قوله نحو قامت هند) قامت فعل ماض والتاء علامة التأنيث ولا تحسبها
ضميرا لوجود الفاعل وهو لفظ هند وهو أعنى لفظ هند مرفوع بضمة ظاهرة فى آخره بالتأنيث لكونه
منوعا من الصرف والمانع منه كونه علما مؤنثا ويجوز صرفه لكونه ثلاثيا ساكن الوسط ليس منقولا من
علم رجل بخلاف زيد علما لامرأة لثقله بالنقل وسيأتى بحثه عند تعرض المصنف للاسم الغير المنصرف
فى باب الاعراب ولعلنا نبسط هذا الكلام عند تعرض المؤلف للفظه هند وهو مذكور فى باب الفاعل ان شاء
الله تعالى (قوله للحوق التاء) عبر بالحقوق دون الدخول كما سبق فى مواضع للناسبة أعنى كون التاء تلحق
آخر الفعل ولما كانت التاء عارضة لاحقة زائدة على مبنى أصل الكلمة عبر بما ذكر بخلاف التأنيث فإنه
لما كان الحرف الأصلى غير زائد بل انما هو فى الحرف الأخير من الكلمة عبر بالوجود كما تقدم وكذلك
الخفض فليفتن ولعمري لقد أجاد الشارح أبقاه الله بالسلامة فى توضيح المبتدى نفعنا الله بعلمه (قوله
والحرف) هو لغة الطرف قال تعالى ومن الناس من يعبد الله على حرف فان أصابه خير اطمان به وان

نحو قد قام زيد وعلى
المضارع نحو قد يقوم
زيد فكل من قام
ويقوم فعل لدخول قد
عليه والسين وسوف
يختص بالمضارع نحو
سيقوم زيد وسوف
يقوم زيد فيقوم فعل
مضارع لدخول السين
وسوف عليه وتاء
التأنيث الساكنة
تختص بالماضى نحو
قامت هند فقام فعل
ماض للحوق التاء
عليه (والحرف

المبدل منه فنحو قام زيد أخوك يصح أن يقال قام أخوك ولم أر من يجوز نحو قام هند بحذف المبدل منه وهو التاء (قوله التأنيث) أي تأنيث الفاعل فلا يرد تاء ربت وثمت على لغة من سكنهما فان قيل الفاعل من قام به الفعل أو وجد منه الفعل أو نفي عنه ويستدل من رد زعم حرفية ليس بلحاق تاء التأنيث مع أن قولك ليست هند قائمة ليست التاء فيه تاء التأنيث للفاعل بالمعنى المتقدم لعدم دلالة ليس على الحدث بل هي تاء من نفي عنه الخبر ولو سلم أنها للنفي بشكل جعلها فعلا لأن النفي معنى في الاسناد أوجب بأن المراد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر وبعض جعل معناها ثبوت الانتفاء أي انتفاء وصف ما أسندت إليه فلا يشكل (قوله أيضا وتاء التأنيث الساكنة) إنما اختصت تاء التأنيث الساكنة بالفعل حتى دلت عليه لأنها تدل على تأنيث فاعل أو نائب عنه فلا يلحق الابعاله ذلك والصفات استغنت عنها لما يلحق من التاء المتحركة الدالة على تأنيث فاعل وتأنيث مرفوعها فلا جرم اختصت بالفعل شتوانى (قوله الساكنة) المراد بالساكنة وضعا وإن تحركت لعارض كالنتفاء الساكنين في نحو وقالت امرأة فرعون وضربنا وقالت أمة بالثقل ويدل على عروضها حذف الألف في رمتا بخلاف المنحركة وضعا بحركة اعراب فتخص بالاسم كقائمة أوبناء فقد تدخل الاسم كلا حول ولا قوة عند بناءهما على الفتح وقد تدخل الحرف كربت وثمت في لغة من سكنهما وإنما سكنت تاء التأنيث للفرق بين تاء الأفعال نحو تضرب وثبت وتاء الأسماء نحو يبيت ولم يعكس لثلاث ينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل اه شتوانى بزيادة ﴿ تنبيهان ﴾ الأول المراد من العلامات المذكورة صحة الحول لا الحول بالفعل فلو قيل قام فعل لصح ذلك واستدل على فعليته بصحة حلول تاء التأنيث الساكنة على ذلك فيقال قامت وإذا علمت ذلك فلا يحتاج الى قول بعضهم ان المراد بالعلامات المذكورة على جهة المجموع لا الجميع وفيه نظر لأنك لو تركت التأويل الثاني وتقول ان قام فعل لصحة حلول تاء التأنيث الساكنة لا يخلو عن اعتراض الأول في التأويل أن تقول المراد بالعلامات المذكورة صحة حلول بعض العلامات وقد مر بعض ذلك عند تعرض المصنف لحروف الجر وهو اللام فلا تغفل الثاني أن ما ذكره المصنف من العلامات للماضي والمضارع فقط فهي ثلاثة أقسام ما اشترك بينهما وهو قدوسياتي وما اختص بالمضارع وهو السين وسوف وتقدم بجهما وما اختص بالماضي وهو تاء التأنيث الساكنة أصالة ولم يذكر المؤلف علامة الأمر فضلا عن ذكر ما اختص به وهو دلالة على الطلب وقوله ياه الخطاب كاضربى أو تون التأكيد مخففة أو مشددة نحو اضربن واقعدن ولعله تركها لفسرها على المبتدى بسبب أنها مركبة من شيئين كما علمت مما ذكرناه أولاً أنه جرى على مذهب الكوفيين القائلين بأن الفعل على قسمين ماض ومضارع وأن الأمر قطعة من المضارع فأصل اضرب لتضرب حذفت اللام والتاء واجتلبت همزة الوصل ليصح الابتداء بالساكن وفيه نظر من وجهين الأول أنه ذكر في باب الأفعال أن الأفعال ثلاثة وقال ماض ومضارع وأمر كما سيأتي والثاني أن ما يكون علامة للمضارع لا يكون علامة للامر والله تعالى أعلم (قوله يعني أن الفعل) أي يقصد المصنف أن الفعل الذي هو اسم لكلمة مخصوصة وقوله يتميز بالبناء للفاعل والجملة خبر أن والجملة من أن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ليعني (قوله عن الاسم والحرف) أي اللذين هما قسيان للفعل ولكل من الاسم والفعل والحرف قسم وقسم (قوله بدخول قد عليه) متعلق بيميز أي وجودها في أول الفعل (قوله وتدخل على الماضي) قال في المعنى وأما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس وهي معه كالجزء فلا تفصل منه بشيء اللهم الا بالقسم كقوله

أخالد قد والله أوطأت عشرة * وما قاتل المعروف فينا يعنف

وقول آخر فقد والله بين لى عنائى * بوشك فراقهم صرد يصيح

وسمع قد لعمرى بت ساهرا وقد والله أحسنت وقد يحذف بعدها كقول النابغة

أفد الترحل غير أن ركبنا * لما تزل برحالتنا وكأن قدى

يعنى أن الفعل يتميز
عن الاسم والحرف
بدخول قد عليه
وتدخل على الماضي

قيدها بقوله الحرفية فيفيد حشواً وزيادة في التنفيذ أجاب الشنواني بأن القيد لبيان الواقع ودفع الإيهام
وحينئذ لا حشو ولا زيادة وإنما الحشو والزيادة ما جرى به لا لواحد من أمور ثلاثة الافادة والاخراج وبيان
الواقع وإنما اختصت قد بالفعل حتى صح أن تجعل علامة لأنها إنما تستعمل لتفريب الماضي إلى الحال ولتقليل
الفعل أو تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق إلا في الماضي فإدنا قام زيد لا يفهم منه قيام زيد بزمن قريب
إلى إخبارنا بل قديمهم منه القيام به وزمن بعيد إليه فلما قلنا قد قام زيد أفهم أن القيام بزمن قريب إليه قال
في المعنى الاسمية على وجهين اسم فعل وهي مرادفة ليكني يقال قد زيد ادرهم وقدنى درهم كما يقال يكني
زيد ادرهم ويكنى درهم وقوله * قدنى من نصر الحبيبين قد * تحمّل قد الأولى أن تكون مرادفة
لحسب على لغة البناء وأن تكون اسم فعل وأما الثانية فتحتمل الأول وهو واضح والثاني على أن النون
حذفت للضرورة كقوله

عددت قومي كعديد الطيس * إذ ذهب القوم الكرام ليسى

والطيس الرمل الكثير ويحتمل أنه اسم فعل لم يذ كر مفعوله والياء للاطلاق والكسرة للساكنين واسم
مرادف لحسب وهذه تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقدر الحرفية في لفظها ولكثير من
الحروف وضعها ويقال في هذه قد زيد درهم بالسكون وقدنى بالنون حرصاً على بقاء السكون لأنه الأصل
فيما ينون ومعربة وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم بالرفع وقدنى درهم بغير نون كما
يقال حسبي انتهى قال الدمامي وجه الأعراب ما عارض وجه تحتم البناء من ملازمتها للاضافة وهو مشكل
لأن الشبه الوضعي موجود وهو كاف في تحتم البناء فما وجه الأعراب فإن قلت ملازمتها للاضافة قلت لو صح
كونه داوها للبناء لم ين في قد زيد درهم بالسكون وهي حالتها الغالبة انتهى وأجيب بأن ملازمتها للاضافة
ليست دافعة لبنائها بل لتحتمه فلذا جاز أعرابها اه شنواني (قوله والسين وسوف) هذان اللفظان
اسمان للحرفين الداخلين على المضارع إلا أن سوف تحكى عن الفتح اسماً وأما السين فمعرّب غير محكى ولما
انفقد الشبه الصوري بين سوف وسوف دون السين وسه أدخل اللام على السين دون سوف بل حكى على
صورته تحقيقاً للشبه اه فاكهي وفيه أنه إنما قيل والسين لعدم جواز الإخبار بحرف واحد ولذا لم يقل في
أعراب صنت فاعل ولعلنا نزيد على هذا في قول المصنف ولا في النهي ان شاء الله تعالى (قوله والسين)
قال في المعنى هي حرف تختص بالمضارع وتخلص للاستقبال وتنزل منه منزلة الجزء ولهذا لم يعمل فيه مع
اختصاصه به وليس منقطعاً من سوف خلافاً للكوفيين ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافاً
للصريين ومعنى قول العربيين فيها حرف تنفيس حرف توسيع وذلك أنها قبلت المضارع من الزمن الضيق
وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال وأوضح من عبارتهم قول الرّمحشري وغيره حرف استقبال
وزعم بعضهم أنها قد تاتي للاستمرار لا للاستقبال ذكر ذلك في قوله تعالى ستجدون آخرين واستدل عليه
بقوله تعالى سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي مدعيان ذلك إنما نزل بعد قولهم ما ولاهم قال
جاءت السين اعلماً بالاستمرار لا بالاستقبال انتهى وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويون وما استند إليه من
أنها نزلت بعد قولهم ما ولاهم غير موافق عليه اه (قوله وسوف) قال في المعنى هي مرادفة للسين أو أوسع
منها على الخلاف وكان القائل بذلك نظر إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بمطرّد ويقال فيها
سب بخذف الوسط وسو بخذف الأخير وسى بخذف وقلب الوسط ياء ومبالغة في التخفيف حكاه صاحب
الحكم وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى وبأنها قد تفصل بالفعل
الملغى كقوله

وما أدري وسوف أخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء

(قوله وتاء التأنيث الساكنة) في أواخر الفعل حرف وضع علامة للتأنيث وقيل إنها اسم وما بعده بدل عنه
فقامت هندان التاء فاعل وهند بدل منه وهو خرق للاجماع مع أنه يرد عليه أن البدل يصح الاستغناء به عن

والسين وسوف وتاء
التأنيث الساكنة)

الضمير فلا يقال وكما يقال بك واختصاصها بالحكمين الآخرين لكونها فرع الباء وبدلها منها وانما حكم بأصلها لأن أصلها الاصلاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وأبدلت الواو منها لأن بينهما تناسباً لفظياً لكونهما شفويين ومعنويين ألا ترى أن في واو العطف وواو الصرف معنى الجمعية القريبة من معنى الاصلاق والتاء بدل من الواو في وراث ووراث ووكلة وتكلة واتعد فلذا قصرت عن الواو فلم تدخل الاعلى لفظة الله وفيها الخصائص الثلاث التي كانت في الواو وحكى الأخفش تربي وترب الكعبة وهو شاذ اه وكان الأولى للمصنف تقديم الباء الموحدة على الواو لاصلتها وكونها أعم الحروف لأنه لا يشترط فيها شيء لكن ربما يقال قدمت الواو لكثرة دورانها على الألسنة وان كانت الباء أصلاً كذا قيل ويجاب القسم الذي غير السؤال باللام وان وحر في النفي أي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية كانت نحو والله لزيد قائم أو فعلية نحو والله لأفعلن كذا وان فيها أي في الاسمية نحو والله ان زيدا قائم وما ولا في المنفية اسمية كانت أو فعلية نحو والله ما زيد قائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكرو يوسف أي لا تفتؤ وأما قسم السؤال فلا يتلقى إلا بما فيه معنى الطلب نحو بالله أخبرني وبالله هل قام زيد اه ابن الحاجب وشرحه للجامى وتالله التاء تاء القسم والله مجرور بها وتفتؤ فعل مضارع مرفوع ناقص لتقدير لا النافية واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وتذكر فعل مضارع هو مع فاعله خبر تفتؤ ويوسف مفعول لتذكر أي لا تزال تذكر يوسف ثم ما ذكر من جواز حذف حرف النفي مختص بكونه لا أعني لفظة لا اللفظة ما خلافا لابن معطى قال في المفتى ذكر ابن معطى ذلك في جواب القسم فقال في ألفيته

وان أتى الجواب منفيًا بلا * أو ما كقولى والسما ما فعلا

فانه يجوز حذف الحرف * اذا أمن الالباس حال الحذف

قال ابن الجباز وما رأيت في كتب النحو الا حذف لا وقال لى شيخنا لا يجوز حذف ما لان التصرف في لا أكثر من التصرف في ما انتهى وأنشد ابن مالك

فوالله ما نلتهم وما نلت منكم * بمعتدل وفق ولا متقارب

وقال أصله ما ما نلتهم ثم في بعض كتبه قدر المحذوف ما النافية وفي بعضها قدره ما الموصولة اه وأقول ان حذف الموصولة أجازة الكوفيين والأخفش والعجب من ابن مالك أنه شرط لجواز حذفه كما حكاه ابن هشام كونه معطوفا على موصول آخر نحو آمننا بالذى أنزل البنا وأنزل اليكم أي والذي أنزل اليكم مع عدم عطفيته هنا فليتأمل (قوله نحو والله) الأولى أن يقول والله لأفعلن كذا مثلاً ليعلم المبتدى أنه واو القسم وكذا يقال في بالله وأما تالله فلا يحتاج الى ذلك لوضوحه (قوله لدخول حرف القسم) أي التي هي الواو والباء والتاء والمراد بالدخول الوجود كما مر غير مرة (قوله والفعل) بكسر الفاء اسم لكلمة مخصوصة احترازاً من الفعل بفتح الفاء فانه مصدر لكن كون المكسور الفاء اسماً لما ذكر والمفتوح الفاء مصدراً لها هو بحسب الاصطلاح وأما في اللغة فهمام مصدران لفعل يفعل قال تعالى وأوحينا اليهم فعل الخيرات بكسر الفاء خلافا لما وقع في بعض التفاسير وقد مر بعض هذا في قول المتن وفعل فلا تغفل (قوله أيضاً والفعل) أي ما صدق عليه هذا اللفظ من الافراد أعم من أن يكون من أفراد الماضي أو المضارع كيفوم أو الأمر كتم وليس المعنى أن العلامة للفظ فعل لأن لفظ فعل اسم بل لأفراد هذا المفهوم الكلى ثم ليس المراد جميع الافراد بل بعضها اذ منها ما لا يقبل العلامات التي ذكرها كأفعل به وما أفعله في التعجب وخلاو عدا وحاشا اذ انصبت وحب من حبذا وكفى بهند أن تفعل وقال الشاطبي ان هذه أفعال ماضية تقبل تاء التأنيث بالنظر الى أصلها بحسب الوضع وعدم قبولها لها عارض لأن العرب التزمت تجردها عن التاء والعبرة بالأصل فعلى هذا يصح أن يراد جميع أفراد الفعل اه من بعض الحواشي (قوله بقد) أي الحرفية لأنها المرادة عند الاطلاق فان قيل فما بال الشيخ خالف في شرح المتن

نحو والله وبالله وتالله
فلفظ الجلالة اسم
لدخول حروف القسم
عليه (والفعل يعرف
بقد

أوعلى الابتداء نحو كذا عندى درهما على ما قال بعضهم واستدل بقولهم ان كذا درهما مالك برفع مالك انتهى وذوى شطط أصحاب ظلم تنبيه شذ دخولها على الضمير نحو قول الشاعر
خلى الذنابات شملا كتبنا * وأم أو عال كها أو أفربا
وكقوله ولا أرى بعلا ولا حلائلا * كه ولا كهن الا حظلا

وباقى الكلام يأتى ان شاء الله تعالى فى باب الخفوضات (قوله زيد كالبدر) هو مثال لالحاق الناقص فى الشرف بالكامل فيه ومثال الحاق الناقص فى الحسة بالكامل فيها زيد كالحمار فان الحمار فى البلادة أ كمل من زيد فيها ويحتملهما قولك زيد كالأسد اذا شئت شجاعته بشجاعة الأسد فمن قيل الأول وان شئت بلادته أو عدم حياته به فمن قيل الثانى فتأمل (قوله فالبدر) يقرأ بالكسر وان كان مبتدأ فهو مرفوع بضمه مقدرة على آخره للحكاية (قوله لدخول الكاف) أى وجوده كما تقدم غير مرة مع وجود أل والكسر (قوله واللام) هى مكسورة مع كل ظاهر نحو زيد ولعمرو والامع المستغاث المباشر ليا فتوحة نحو يالله وأما قراءة بعضهم الحمد لله بضمها فهو عارض للابتاع ومفتوحة مع كل مضمّر نحو ناولكم ولهم الامع ياء المتكلم فمكسورة واذا قيل يالك وبالى احتمال كل منهما أن يكون مستغاثه وأن يكون مستغاثا من أجله وقد أجازها ابن جنى فى قوله * فباشوق ما أبقي وبالى من النوى * وأوجب ابن عصفور فى يالى أن يكون مستغاثا من أجله لأنه لو كان مستغاثا به لكان التقدير يا ادعولى ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل ويقرأ وما كان الله ليعذبهم قاله فى المغنى أى لأن كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء واللام الابتداء فتحقها الفتح لتقل الضمة والكسرة على الكلمة التى هى فى غاية الخفة بكونها على حرف وانما كسرت باء الجر ولا مة لموافقة معمولها ولم يكسر كاف التشبيه لأنها تسكون اسما أيضا فجرها اذ ليس بالأصالة وانما أبقى لام الجر الداخلة على المضمّر على فتحها الحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص لام المضمّر بذلك لأنها لا تلتبس اذن بغيرها من اللامات اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت فى غير الضمير لالتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيًا أو موقوفًا عليه اه رضى على كافية ابن الحاجب ومن معانى اللام الاختصاص والاستحقاق فالأول اما بالملكية نحو المال لزيد أو بغيرها نحو الجمل للفرس اذ لملك للفرس والثانى ما وقع بين معنى وذات نحو الحمد لله والعزة لله والملك لله والأمر لله على خلاف فى لله ذكرناه فى شرح المطالب (قوله المال لزيد) قد علمت أن لامة للاختصاص بالملكية ويمكن أن يكون اللام للاختصاص بغير الملكية لو كان زيد عبدا لشخص اذ لملك للعبيد (قوله فزيد اسم) يقرأ بالكسر للحكاية كما تقدم نظيره غير مرة (قوله لدخول اللام) أى وجوده كما مر غير مرة أى مع وجود التنوين والخفض ولو عبر بنحو المال لعثمان لكان أوضح (قوله وحروف القسم) بفتح القاف والسين المهملة وهو واليمين والحلف بمعنى (قوله وهى من جملة حروف الخفض) سميت حروف القسم لدخولها على المقسم به أو أشار به الى أن قول المتن وحروف القسم مرفوع بالعطف على من فالتقدير ودخول حروف الخفض وهى من وحروف القسم ويجوز أن يكون مجرورا معطوفا على الألف واللام أو على حروف الخفض أى ودخول حروف القسم ويكون من ذكر الخاص بعد العام على الأول ومن عطف الخاص على العام على الثانى والنكتة اختصاصها بالدلالة على القسم مع الجر بخلاف باقى حروف الخفض فاتنها جارة ولا تدل على القسم (قوله واستعملت فى القسم) أى سواء صرح بمادة القسم أو لا كما سبأنى (قوله وهى الواو والباء والتاء) اقتصاره على الثلاثة هو المشهور شنوائى قال الرضى اعلم أن الواو والقسم لها ثلاثة شروط أحدها حذف فعل القسم معها فلا يقال أقسم والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى أكثر من أصلها أى الباء والثانى أن لا تستعمل فى قسم السؤال فلا يقال والله أخبرنى كما يقال بالله أخبرنى والثالث أنها لا تدخل على

نحو زيد كالبدر فالبدر
اسم لدخول الكاف
عليه (واللام) نحو
المال لزيد فزيد اسم
لدخول اللام عليه
(وحروف القسم)
وهى من جملة حروف
الخفض واستعملت فى
القسم (وهى الواو
والباء والتاء)

يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها مال الكافة
 المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا وقد تكون مازائدة
 فتدخل على الاسم وتجز نحو ربما ضربة بسيف صقيل اه زيادة من شرح الجامى عليها والصقيل قال في
 المصباح صقلت السيف ونحوه صقلا من باب قتل وصقلا أيضا بالكسر جالوته والصقيل صانعه اه (قوله رب
 رجل كريم لقيته) رب حرف جر شبهه بالزائد ورجل مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره
 منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد وكريم مخصص مسوغ لكونه مبتدأ ولقيته
 فعل وفاعل ومفعول والجملة خبر المبتدأ وكرابن هشام في المغنى أن مجرور رب يجوز أن يكون مفعولا على
 حد زيدا ضربته قال ويقدر التائب بعد المجرور لا قبل الجار لأن رب لها الصدر من بين حروف الجراه
 وعلى كل فكريم نعت لرجل وإنما كان مكسورا للجوار كفى قوله تعالى وأرجلكم الى الكعبيين عطفًا على
 الوجوه والايدي ولذا كانت الأرجل مفعولة لا ممسوحة ويجوز أن يقرأ كريم بالرفع على الأول وعليه فلا
 اشكال (قوله لدخول رب عليه) أى مع كونه منونا مخفوضا والمراد بالدخول الوجود كمر غير مرة (تنبيه)
 يدخل رب على النكرة لا غير وباقي الكلام عليها أتى في باب المخفوضات ان شاء الله تعالى (قوله والباء)
 ومعناها اللصاق وهو أصل معانيها قال سيديوه وإنما هي للالصاق والاختلاط ثم قال وما توسع من هذا في
 الكلام فهذا أصله قاله في التصريح قال في المغنى ثم اللصاق حقيقة كأمسكت بزيد اذا قبضت على شيء من
 جسمه أو على ما يحبسه من بدء وثوب ونحوه ولو قال أمسكته احتمل ذلك وأن تكون منعته من التصرف
 أى الانصراف ومجازى نحو مررت بزيد أى ألتقت مرورى بمكان يقرب من زيد اه فجعل اللصاق بما
 يقرب منه كالألصاق ونازع الدمايين في كون اللصاق في صورة القبض على نحو الثوب حقيقيا واستظهر
 أنه مجاز يجعل الصادق الامساك بالثوب الصاقا بزيد لما بينهما من المجاورة ثم الحقيقي نوعان ما يصل الفعل
 المجزؤه كسطوت بزيد وما يصل الفعل بدونه نحو أمسكت بزيد فان الباء أفادت أن امساكك بزيد كان
 مباشرة منك له بخلاف أمسكت بزيدا فانما يفيد منعه الانصراف بوجه ما (قوله نحو مررت بزيد) يحتمل أن
 الباء للالصاق فالمعنى أنه جالس وأنت مررت عليه أول لمعة فالمعنى أنه مر معك لكن يحتمل أنه هو الذى حملك
 على المرور وأنت الذى حملته وجعلته مارا قال في المغنى وعن الأخفش أن المعنى مررت على زيد بدليل
 وانكم تمرّون عليهم مصبحين وأقول ان كلا من اللصاق والاستلقاء انما يكون حقيقيا اذا كان مفضيا
 الى نفس المجرور كأمسكت بزيد وصعدت على السطح فان أفضى الى ما يقرب منه فمجاز كمررت بزيد في
 تأويله بالجماعة وكقوله (وبات على النار النداء والمخلوق) فاذا استوى التقديران في المجازية فالأكثر استعمالا
 أولى بالتخريج عليه كمررت بزيد ومررت عليه وان كان قد جاء كافى تمرّون عليهم يعمرون عليها (ولقد أمر
 على اللثيم بسبني) الا أن امر به أكثر فكان أولى بتقديره أصلا وينتجه على هذا الخلاف خلاف في المقدر
 في قوله (تمرّون الديار ولم تعوجوا) أهو الباء أم على انتهى (قوله لدخول الباء عليه) أى مع وجود التنوين
 والحذف فقيه ثلاث علامات للاسم والمراد بالدخول الوجود كما سبق (قوله والسكاف) من معانيها التشبيه
 وهو الحاق ناقص في الشرف أو في الحسنة بكامل فيهما هذا أصله فتحو زيد كعمرو مع أنهم متساويان فيهما
 لعله فرعه قال الرضى ودليل حرفيته وقوعه صلة في نحو الذى جاءنى كزيد فهو مثل الذى فى الدار فان قيل
 لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدأ محذوف أى الذى هو كزيد أى مثل زيد قلت ان حذف المبتدأ في صلة
 غير رأى اذا لم تطل في غاية القلة واستعمال الذى كزيد شائع كثيرا فلا يكون اسما وتعين اسميتها اذا انجرت
 كما في قوله * يضحكن عن كالبرد المنهم * أى الذائب أو ارتفعت بالمفاعلة كما في قوله
 أنتهون ولن ينهى ذوى شطط * كالطعن يهلك فيه الزيت والفنل

نحو رب رجل كريم
 لقيته فرجل اسم
 لدخول رب عليه
 (والباء) نحو مررت
 بزيد فزيد اسم لدخول
 الباء عليه (والسكاف)

مثل التثنية في لبيك قال أبو عبيدة وما ينطق عن الهوى أي بالهوى والأولى أنها بمعناها والجار والمجرور صفة للمصدر أي نطقا صادرا عن الهوى فمن في مثله تفيد السببية كما في قولك قلت هذا عن علم أو عن جهل أي قولا صادرا عن علم اه وفي يس على التوضيح كلام طويل في مسألة التضمين فانظره فانه مهم جدا (قوله لدخول عن) أي وجوده كما مر غير مرة أي ولوجود أل في أوله (قوله وعلى) من معانيها الاستعلاء أي العلو اما حقيقة نحو زيد على السطح أو مجازا نحو عليه دين كما يقال ركبته دين كأنه يحمل ثقل الدين على عنقه أو على ظهره قال الرضى ومنه على قضاء الصلاة وعليه القصاص لأن الحقوق كأنها ركة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما مقضيا تعالى عن استعلاء شيء عليه ولكنه اذا صار الشيء مشهورا في الاستعمال في شيء لم يراع أصل معناه نحو ما أعظم الله ومنه توكلت على فلان كأنك تحمل ثقلك عليه ثم صار بمعنى وثقت به حتى استعمل في البارى تعالى نحو توكلت على الله واعتمدت عليه وأما قوله

* اذا رضيت على بنو قشير * فيحمل رضيت في التعدى على ضده أي سخطت كما حملت بعث منه على استريت وقربت منه على انفصلت منه وقولهم فلان على جلالته يقول كذا أي معها وكأن المعنى أنه يلزمها لزوم الركاب لمركوبه من قولهم ركبته الديون أي لزمته ومنه سر على اسم الله أي ملتزم به فكأنه مركب يحملك الى مقصودك ومنه قولك مررت على زيد لا يفيد أن مرورك به كان من جهة الفوق بخلاف معنى مررت به اه وقوله بخلاف مررت به أي ان قولك مررت عليه لا يخالف معنى مررت به بأن زاد عليه بالاستعلاء تأمل (قوله ركب على الفرس) هو استعلاء حقيق كما علم مما تقدم وظاهر كلام المصنف في باب المفعول به مع كلام شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة التسوية بين ركب الفرس وركبت عليه وهو كذلك وفي المصباح ركب الدابة وركبت عليها (قوله لدخول على) أي وجوده كما تقدم غير مرة (قوله عليه) أي على لفظ الفرس أي مع وجود أل ولكن لم يذكره لوضوحه وللتقريب على مبتدى (قوله وفي) من معانيها الظرفية وهي حلول شيء في شيء حقيقة في الأجسام بأن كان للظرف احتواء وله ظروف تحيز مكانية أو زمانية فالمكانية نحو في أدنى الأرض والزمانية نحو في بضع سنين أو مجازية بأن يفقد التحيز والاحتواء أو أحدهما فهي على ثلاثة أنواع اما يكون الظرف والمظروف معنيين نحو ولكم في القصاص حياة أو الظرف معنى والمظروف ذاتا نحو أصحاب الجنة في رحمة الله أو بالعكس نحو لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ومعنى أسوة والله أعلم اقتداء وهو اسم كان ولكم خبرها قال الرضى في الحديث في النفس المؤمنة مائة من الأبل بمعناها أي في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف وهذه هي التي يقال إنها للسببية وقوله تعالى ولأصلبنيكم في جذوع النخل قيل ان في بمعنى على فيه والأولى بمعناها تمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها بمعنى الباء في قوله

وتركب يوم الروع منافوارس * بصيرون في طعن الأباهر والكلأ

والأولى أن تكون بمعناها أي لهم بصارة وحذق في هذا الشأن وقيل هي بمعنى إلى في قوله تعالى فردوا أيديهم في أفواههم والأولى أن تقول هي بمعناها والمراد التمكن وقيل هي بمعنى مع في قوله تعالى فادخلني في عبادي والأولى بمعناها أي حاصلة في زمرة عبادي أو بمعنى ادخلني أيها الروح في أجسام عبادي وقوله أنت أخي في الله أي في رضا الله أي رضا تعالى مشتمل على مؤاخاتنا لانخرج عنه الى الأغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب في الله والبغض في الله اه ببعض حذف (قوله الماء في السكوز) السكوز معروف جمعه كيزان وأكواز وكوزة مثل عود وعيدان وأعواد وعودة قاله في الصحاح فهو بضم السكاف وسكون الواو (قوله لدخول في) أي وجودها كما تقدم غير مرة (قوله عليه) أي على لفظ السكوز مع كونه مجرورا وقد وجد فيه أل أيضا وقد مر غير مرة (قوله ورب) قال الرضى في رب ثمان لغات أشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المخففة

لدخول عن عليه
(وعلى) نحو ركب
على الفرس فالفرس
اسم لدخول على عليه
(وفي) نحو الماء في
السكوز فالسكوز اسم
لدخول في عليه (ورب)

الفعل المتعدي بها أصلا للشيء المتدخو تبرأت من فلان إلى فلان وكذا خرجت من الدار لأن الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو بأقل من خطوة وليس التأسيس والنداء حدثين ممتدين ولا أصلين للمعنى المتبدل ما حدثان واقعان فيما بعدهم وهذا معنى في فن في الآيتين بمعنى في وذلك لأن من في الظروف كثيرا ما تقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده وعلامة كونها للابتداء أن يحسن في مقابلتها إلى أو ما يفيد فائدتها نحو قولك أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لأن معنى أعوذ به ألتجئ إليه وأفر إليه فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء اه بعض حذف واعراب الآية الأولى اللام للابتداء ومسجد مبتدأ وأسس في محل رفع نعت لمسجد وهو المسووع لكون المبتدأ نكرة وأحق خبره من أول يوم متعلق به ونائب الفاعل الضمير المستتر في أسس على حذف المضاف أي أسس بنيانه وقد صرح به في أفن أسس بنيانه حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وأضر (تنبيهان) الأول انما بدأ المؤلف عن لان من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها لأنها أقوى حروف الجر بدليل أنها دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها من سائر الحروف الجارة نحو من عندك وما لازم النصب على الظرفية نحو من قبل ومن بعد والثاني أنها تدخل على الضمير نحو منك والظاهر نحو من نوح ولعلنا نزيد على هذا في باب المحفوظات (قوله والى) قال الرضى تستعمل في انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو ثم أتموا الصيام إلى الليل والأكثر عدم دخول حدى الابتداء والانهاء في الحدود فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع إلى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا في الشراء ويجوز دخولهما فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعد إلى ظاهره الدخول فيها قبلها فلا تستعمل في غيره الا مجازا وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو أكلت السمكة إلى رأسها فالظاهر الدخول والافالظاهر عدم الدخول نحو ثم أتموا الصيام إلى الليل والمذهب هو الأول اه قول الرضى وعلل ابن هشام المذهب الأول بأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد فاصل المذاهب في إلى ثلاثة الأول الدخول ان كان من الجنس الثاني الدخول مطلقا الثالث عدم الدخول مطلقا وعلى كل اذا دلت قرينة على الخروج أو الدخول عمل بها وهو الحق الذي لا شك في مثله فتنبه لهذا الموضع والله الحمد (قوله سرت من البصرة إلى الكوفة) قد علمت أنه متى دخل بعد من ما قبلها فهي بمعنى الابتداء وإلى معنى الانتهاء فهما هنا كذلك أي سرت مبتدئا من البصرة منتها إلى الكوفة وعلمت أنه لا يحسن هنا أن يقال لا يدخل الحدود اذ القرينة لا تساعد عدم دخوله فيه فليست فطن (قوله من البصرة) بفتح الباء واذا نسب الشخص إليها قيل البصري بالكسر اه شرحي الصغير للألفية لابن مالك (قوله لدخول) أي وجود كما قد منا (قوله على الأول) أي لفظ البصرة والثاني أي لفظ الكوفة ﴿ تنبيه ﴾ اعلم أن إلى تدخل على المضمر نحو إليه والظاهر نحو إلى الكوفة (قوله وعن) من معانيها المجاوزة وقال الرضى أي بعد شيء عن المجزور بها بسبب ایجاد مصدر المعدي بها قال يس نقلا عن الدونشري هي حقيقة في مجاوزة جرم عن جرم وتعديه عنه وقد تستعمل في المعاني على طريق التشبيه في مثل قوله تعالى ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا شبه انصرف البصرة عن تأمل ذكره بانصرف المجاوز عما يجاوز اه وضنكا مصدر وصف به فيستوى فيه المذكر والمؤنث ومعناه ضيقا وقرى ضنكى كسكرى ومعيشة اسم ان وله خبرها قال في المغنى ولم يذكر البصريون سواها أي سوى المجاوزة ولعلنا نزيد على هذا في باب المحفوظات ان شاء الله تعالى (قوله رميت السهم عن القوس) أي بعدت السهم عن القوس بسبب الرمي قال الرضى وكذا أطعمه عن الجوع أي بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا أدبت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما وأخذت عنه مجاز كأنك نقلته وقولك جلست عن يمينه أي تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله تعالى يخالفون عن أمره مضمين معنى يتجاوز وطبقا عن طبق أي طبقاتما تجاوزا في الشدة عن طبق آخر دونه في الشدة فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقتين فقط بل المقصود جنس أطباق كل واحد منها أعظم من الآخر فهو

والى (نحو سرت من
البصرة إلى الكوفة
فكل من البصرة
والكوفة اسم لدخول
من على الأول وإلى
على الثاني (وعن) نحو
رميت السهم عن
القوس فالقوس اسم

الجمعة كذهاب الياء من نحو جوار وغواش اه والثالث تنوين كل وبعض إذا قطعاً عن الإضافة نحو وكلا
 ضربنا له الأمثال فضلنا بعضهم على بعض والرابع اللاحقة لاذ نحو ويومئذ يفرح المؤمنون عوضاً عن الجملة
 التي تضاف إليها والإصل والله أعلم ويومئذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وجيء
 بالتنوين عوضاً عن الجملة المحذوفة إيجازاً وتحسيناً فالتقى ساكنان ذال اذ والتنوين فكسرت الذال على
 أصل التقاء الساكنين وليست هذه الكسرة كسرة اعراب بإضافة يوم إليها وبقي من أقسام التنوين ما محله
 في المطولات (قوله ودخول الألف واللام) لو عبر بدخول أل كان أولى وسيأتي الكلام على هذا في المعرفة
 والنكرة إن شاء الله تعالى وقد سبق بعض ذلك عند قول المتن والتنوين (قوله نحو الرجل والغلام) أي
 من نحو قولك جاء الرجل والغلام (قوله لدخول أل) أي وجوده إذ لا معنى للدخول كما قدمنا هناك فلا تغفل
 (قوله عليهما) لو قال عليه عائداً على كل كان أولى (قوله لدخول حرف الحذف) وهو الباء الظاهر في الأول
 والمقدر في الثاني لعطفه على مجرور فهو مجرور بما جر المعطوف عليه والمراد بالدخول الوجود كما مر آنفاً
 (قوله عليهما) لو قال عليه كان أولى كما سبق وإنما قال عليهما ولم يقل على الأول لما ذكرناه (قوله ثم ذكر الخ)
 عطف على متوهم أي قال كذا ثم ذكر ومثله سائق ونبه الشارح عليه بأن المصنف ذكر ذلك على جهة
 الاستطراد وهو أن يذكر عند سوق الكلام لغرض ما يكون له نوع تعلق به ولا يكون السوق لأجله وإنما
 قلنا له نوع تعلق إذ لو لم يكن له نوع تعلق بالمرّة لكان الكلام عن البلاغة مجزئاً ولعلنا نذكر معنى الاستطراد
 على وجه آخر عند تكلم شارحنا عليه في باب النعت إن شاء الله تعالى (قوله جملة من حروف الحذف) أي
 لاجمعيها كما أفادته العبارة بمن وقد زاد المؤلف رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه في باب المحفوضات مذومندووا
 رب كما هو لا تقي بذكرها هناك كما لا يخفى (قوله وهي من) الخبر مجموع المعطوف والمعطوف عليه فلا يشكّل الحمل
 على حروف الحذف وتقديم العطف والاخبار وذلك بأن يجمع التعدد أولاً في هذه الصورة بأن يعطف أولاً
 ثم يجعل خبراً فإن قيل في كلام المصنف الاخبار بالحرف والحرف لا يصلح للاخبار به ولا عنه لأنه موضوع
 النسب مخصوص لا لذاتها قلت معنى قولهم الحرف لا يخبر به أنه لا يخبر بمعناه معبراً عنه بمجرد لفظه كما أن
 معنى قولهم الحرف لا يخبر عنه أي لا يخبر عن معناه معبراً عنه بمجرد لفظه وإلا فلفظ الحرف يخبر به كقولنا
 الحرف في ولا ولفظ الفعل يخبر عنه كقولنا ضرب فعل ماض وكذا المعنى إذا لم يعبر عنه بمجرد لفظه كقولنا
 بعض ما لا يخبر به معنى في ومعنى ضرب لا يخبر عنه اه شنواني على شرح الشيخ خالد لهذا المتن والحاصل
 أن كلا من الحرف والفعل إن أريد معناه لا يخبر عنه كما لا يخبر بالحرف وإن أريد لفظه فيخبر عنه كما يخبر
 بالحرف فإن قيل ما معنى قولهم قد حرف بقصد اللفظ والاخبار بأنه حرف لا يساعده كما تقول ضرب فعل
 لأن الخبر المؤلف عين المبتدأ والاخبار عنهما بأنهما حرف وفعل قد يفيد المغايرة والتفارق بينهما أوجب بأن
 معناه أعني معنى قولهم قد حرف ما صدق عليه قدم من الافراد الواقعة في غير هذا التركيب من نحو قد قام وقد
 قعد وغير ذلك حرف لا قد الواقعة هنا فانها اسم لارادة لفظها وكذا يقال في مثل ضرب فعل فلتأمل إن كنت
 ذافهم لأنك إذا تأملت فيه وجدت فيه كلاماً فاسداً (قوله أيضاً من) معناه ابتداء الغاية قال الرضى كثير اما يجرى
 في كلامهم أن من لا ابتداء الغاية والى لا انتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى والمراد بالغاية
 في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة إذ لا معنى لا ابتداء النهاية وانتهاء النهاية فمن لا ابتداء في غير
 الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكاناً نحو سرت من البصرة أو غيره نحو قولهم هذا الكتاب
 من زيد الى عمرو وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان أيضاً واستدلوا بقوله تعالى لمسجد أسس على
 التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه وقوله تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة ثم قال وأنا لأرى في الآيتين
 معنى الابتداء إذ المقصود من معنى الابتداء في من أن يكون الفعل المتعدي بمن الابتداء شيئاً ممتداً كالسير
 والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة ويكون

ودخول الألف واللام
 نحو الرجل والغلام
 فكل منهما اسم
 لدخول أل عليهما
 وحروف الحذف نحو
 مررت بزيد ورجل
 فكل منهما اسم
 لدخول حرف الحذف
 وهي الباء عليهما ثم
 ذكر جملة من حروف
 الحذف فقال (وهي
 من

في حواشي التوضيح وقوله الأعم الأغلب هو مرادنا بالكفاية في بعض الأحوال واعلم أن أنواع التنوين
المختصة بالاسم أربعة * أحدها تنوين التمكين أي التمكين وهو اللاحق للاسم العرب المنصرف غالباً قال
ابن هشام فائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع
من الصرف ويسمى تنوين الأمكنية أيضاً وتنوين الصرف وذلك كزيد ورجل ورجل والذي يدل على
أن تنوين رجل للتمكن لا للتكثير بقاءه مع العلمية بعد النقل قاله ابن الحاجب قال الشيخ ورد اه أي من
أن التنوين مع العلمية هو ما كان قبلها وفيه نظر فتأمل ثم رأيت الشيخ الرضي قال أنا لا أرى منعاً من أن
يكون تنوين واحد للتمكن والتكثير معاً فرب حرف يفيد فائدتين كالألِف والواو في مسلمات ومسلمون
فتقول التنوين في رجل يفيد التكثير أيضاً فإذا سميت به الاسم تمحض للتمكن قال يس فيه رد على من
استدل بثبوت التنوين بعد العلمية على أنه ليس للتكثير ويمكن الانتصار لابن الحاجب لأن الأصل بقاء
ما كان على ما كان اه قلت كالدنوشري يمكن أن يقال تنوين نحو رجل قبل العلمية للتكثير فقط وبعدها
يخلفه التمكين * وثانيها تنوين التكثير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فراقين معرقها ونكرتها
تقول سيبويه بلا تنوين إذا أردت شخصاً معيماً اسمه ذلك وبه إذا أردت شخصاً ما سمي سيبويه وابه بلا
تنوين إذا استزدت مخاطبك من حديث معين وبه إذا أردت استزادة من حديث ما فيه بلا تنوين معرفة من
قبيل المعروف بالعهدي أي الحديث المعهود كذا قالوا وهو كما قاله الشيخ خالد مبنى على أن مدلول اسم الفعل
المصدر وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن جميع الأفعال نكرات ورده العلامة الدنوشري * وثالثها
تنوين المقابلة أي مقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وفي تفرقه بين رجال
ومسلمات وقفة ويمكن أن يقال فرق لأن جمع المؤنث السالم مع جمع المذكر السالم في جعل النصب والجر سواء
فيهما ولا كذلك في جمع التكسير وإنما قالوا أنها تنوين المقابلة اذ لو كانت للتمكن لم تثبت في نحو قوله تعالى من
عرفات ولو كانت للتكثير لم تثبت في الأعلام وليست عوضاً عن المضاف إليه ولا لترنم فلم يبق إلا أن يقال هي
في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر السالم لأن هذا معنى مناسب ألا ترى إلى جعلهم نصب هذا الجمع
تابعاً للجر كما في جمع المذكر كالمرفالتون في جمع المذكر قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع
لأقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم كما أن النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك قاله
الرضي لا يقال قد وجدنا في مفرد المؤنث ما ليس فيه تنوين نحو فاطمة فلم يقل تنوينه عوض عن
تنوين الاسم المفرد لأنه جعل مقابلاً لجمع المذكر لأننا نقول كما وجدنا ذلك أيضاً في مفرد الجمع المذكر السالم
ما ليس له تنوين كابرهم فيطبق التقابل قال الرضي أيضاً قال الربيع وجار الله يعني الزمخشري أن التنوين في
نحو مسلمات للصرف قال جار الله وإنما لم تسقط في عرفات لأن التأنيث فيها ضعيف لأن التأنيث التي لها كانت
لحض التأنيث سقطت والتاء فيه علامة لجمع المؤنث وفيما قاله نظر لأن عرفات مؤنث ثم قال والأولى عندي أن
يقال ان التنوين للصرف والتمكن وإنما لم يسقط في نحو من عرفات لأنه لو سقط لتبعه الكسرة في السقوط
وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم إذا الكسرية متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف
للضرورة لم يحذف لما منع هذا اه فانظره * ورابعها تنوين العوض وهو اللاحق عوضاً من حرف أصلي أو
زائد أو مضاف إليه مفرداً وجملة فالأول كجوار وغواش فانه عوض عن الياء قال في المغني وفاق السيبويه
والجمهور لا عوضاً من ضمة الياء وفتحها النابتة عن الكسرة خلافاً للمبرد اذ لو صح لعوض عن حركات نحو
حلي ولا هو تنوين التمكين والاسم منصرف خلافاً للاخفش وقوله لما حذفت الياء التحق الجمع بأوزان
الآحاد كسلام وكلام فصرف مردود لأن حذفها عارض للتخفيف وهي منوية بدليل أن الحرف الذي بقي
أخيراً لم يحرك بحسب العوامل اه والثاني كجندل قال في المغني فان تنوينه عوض من ألف جندل قاله
ابن مالك والذي يظهر لي خلافه وأنه تنوين الصرف ولهذا لم يحرك بالكسرة وليس ذهاب الألف التي هي علم

والثاني نعم السير على غير مقول فيه بئس العير (قوله بالخفض) أى بالخفض هو المميز للاسم من بين قسميه الفعل والحرف (قوله يزيد) قديوجد الخفض والتنوين معافى لفظ زيد فهذا لامعنى لاقتصار الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة بأنه دخله الجرو لم يزد على قوله والتنوين وأيضا يدخله الجار فالأولى أن يمثل بنحو مررت بسلام صاحب الدار فإن صاحب اسم لدخول الخفض عليه أى وجوده (قوله و غلام زيد) أى الجروور بما جر المعطوف عليه وهذا هو مقصود الشارح بالتمثيل اذ لفظة غلام مجرور ولذا قال لوجود الخفض أى فيهما أعنى لفظة زيد ولفظة غلام فالذى وجد فيه الجر فقط بلا ظهور الجار هو لفظة غلام فليفتن (قوله والتنوين) معطوف على بالخفض أى أن الاسم يتميز عن قسميه الفعل والحرف بالتنوين ولو وحده فقوله نحو زيد ورجل أى من قولك جاء زيد وقام رجل ولذا قال لوجود التنوين أى فقط (قوله والتنوين نون ساكنة) هو فى الأصل مصدر نونت الكلمة اذا ألحقت آخرها النون المذكورة لا مطلق النون كما يوهمه بعض عبارات ثم غلب حتى صار علما للنون المذكورة وبذلك يندفع اعتراض السهيلي فى نتائج الفكر حيث قال تصحيح العبارة عندى أن يقال التنوين الحاق الاسم نونا ساكنة لأن التنوين مصدر نونت الحرف أى ألحقته نونا كما أن التنزيل مصدر نعلت الرجل اذا جعلت لها نعلًا وليس التنزيل هو النعل وكذلك التنوين ليس هو النون بمجرد ما هو ذا يطرد فى الحروف تقول سينت الكلمة أى ألحقت بها سينا وكفوتها أى ألحقت بها كافا اه قال بعض من كتب على القطر معترضاً على جعله علما بالغلبة مانصه وفيه أنه انما يحس كونه علما بالغلبة أن لو كانت النون المذكورة جزئياً من جزئيات المعنى الكلى الذى وضع اللفظ بازائه أعنى الحاق النون المذكورة وليس فليس ولا يرد على هذه العلامة قوله * ألام على لو * لان لو هنا على لفظه ولذلك شدد آخرها وجرت كذا فى الحواشى الحقاوية وهو مبنى على أن الكلمة اذا قصد بها لفظها دون معناها كانت علما على ذلك اللفظ لأنها موضوعة بوضع ضمنى لشيء بعينه غير متناول ما أشبهه وقدرده السيد السند أفيض عليه رحمة الواحد الأحد فقال فى بحث تكثير المسند اليه من شرح المفتاح فى بحر كلام ذكره وان أريد به اللفظ كان أيضاً معرفة لأنه مؤول بهذا اللفظ لا لأنه علم حقيقة بناء على ما توهم من أن وضع اللفظ لمعنى يتضمن وضعه لنفس ذلك اللفظ علماله وانه باطل قطعاً اه انظر حواشى الفا كهى (قوله ساكنة) أى أصالة والتقييده لئلا يخرج ما حرك لعارض التقاء الساكنين كتين عادا الأولى وانما لم تحذف كما حذفت نون التوكيد الخفيفة عند ملاقة الساكن لتكون للنون اللاحقة للاسم مزية على النون اللاحقة للفعل لشرفه وخرج بقيد الساكنة المتحركة نحو النون الأولى فى ضيفن ورعشن الأول للطيفلى الذى يتبع الضيفان والثانى اسم لكثير الارتعاش أى الارتعاد وأما الثانية فتينون كانه عليه شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة فى شرح الألفية (قوله تلحق الآخر) خرج به النون اللاحقة لغير الآخر نحو نون انكسر ومنكسر (قوله لفظاً) صفة لمصدر محذوف تقديره لحوال مفلوظ (قوله لا خطأ) لا عاطفة وخطا معطوف على لفظا قال الشارح فى شرح الألفية خرج به تنوين الترنم نحو * ألقى اللوم عاذل والعتابن * وهو اللاحق للقوافى المطلقة أى التى آخرها حرف مد عوضاً عن مدة الاطلاق وأصله العتاب وكذا خرجت نون التوكيد فى نحو لنسفعا لأنما تكتب هى أو بدلها وهو الألف اه ومن تأمل كلامه أبقاه الله بالسلامة فى ذلك الشرح بأدنى تأمل يظهر له أن المراد بالخط فى قوله لا خطأ أن تكتب بصورتها أو بعضهما من الألف أيضاً ولا يرد عليه زيد فى الوقف حيث تكتب بعضهما لأن السقوط خطأ يكفى فى بعض الأحوال كالدرج هنا قال يس فى حواشى الفا كهى لا يرد رأيت زيد فى الوقف لأنه يسقط رفعاً وجراً وأما سقوطه فى الدرج فلا يكفى فى دفع الإراد المبنى على ثبوته خطأ لما تقرر أن حق الكلمة أن تكتب بتقدير الابتداء بها والوقف عليها فتدبر ولا نحو قال زيد بن عمرو والتعريف مبنى على الأعم الأغلب اه وكذا

بالخفض نحو مررت
زيد و غلام زيد فزيد
المجروور بالباء و غلام
اسمان لوجود الخفض
والتنوين نحو زيد
ورجل فزيد ورجل
كل منهما اسم لوجود
التنوين فيه والتنوين
نون ساكنة تلحق
الآخر لفظاً لا خطأ

المتبدي أن موضع الجملة جراه قول يس وأقول الحصر في الكسرة قصور لعدم اشتماله الفتحة في صورة الاسم الغير المنصرف والياء في الأسماء الستة والجمع المذكور السالم والثنية ويحجب بأنه لا يظهر في الفتحة عند فهم المتبدي أنه علامة للاسم لأنه يوجد في الفعل في مثل ضرب وكذا الياء يوجد في الفعل أيضاً في مثل تضر بين وأيضاً الكسر أصل وذكر الأصل كاف (قوله أيضاً بالخفض) اختص بالاسم لأنهم قصدوا أن يوفوا للاسم لاصلته في الاعراب حركاته الثلاث ويتقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحداً منها فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الخفض وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب فليتامل (تنبيه) الخفض يتناول الخفض بالحرف وسيأتي قريباً والاضافة والتبعية وسيأتان في باب الخفضات والتوهم وسأذكره في ذلك الباب أيضاً أن شاء الله تعالى (قوله والتونين) أي الغير العالي والترنم لأنهما لا يختصان بالاسم بل يدخله والفعل والحرف كما سيأتي عند تعرض شارحنا العلامة بقاء الله بالسلامة لذلك (قوله ودخول النخ) أي وجود دلالة لا معنى للدخول (قوله أيضاً ودخول الألف واللام) اعترض من ثلاثة أوجه الأول أنه لا يقال للثنائي كهل الهاء واللام وبل الباء واللام وكذلك هنا الثاني هذا التعبير لا يشمل أم في لغة طي ومنه الحديث ليس من امبرامصيام في امسفر الثالث أن منه الموصولة فتدخل على الفعل نحو

ماأنت بالحكم الترضى حكومته * ولا الأصيل ولاذى الرأى والجدل

والاستفهامية تقول أل فعلت بمعنى هل فعلت فتدخل على الفعل الماضي حكاية قطرب أحجب عن الأول بأن ذلك مسلم لومشينا على أن المعرف الهمزة واللام أو كون الهمزة أصلية وصلت لكثرة الاستعمال وأما ان مشينا على أن المعرف اللام والهمزة زائدة للوصل فتعير المؤلف أصل بالنسبة الى من عبر بال أو قلنا ان المعرف اللام والهمزة زائدة معتد بها في الوضع فلا اعتراض عليه لأنه يجوز أن يعبر بال نظر الاعتداد بها وهو الأقيس وبالألف واللام نظراً لزيادتها فليتامل وعن الثاني بثلاثة أجوبة الأول أنه ترك ذلك لعدم شهرته والكلام هنا فيما اشتهروا أين يعرف المتبدي ما لا يشتهر والثاني أن أم اختص ببعض اللغات وهو لغة طي وتركه ذلك لا ينافي الأولوية لكن لم ينلها بذلك الثالث وهي الحق التحقيق أن العلامة في الحقيقة صحة دخول أل لا دخولها بالفعل وأين الكلمة التي يصح دخول أم ولا يصح دخول أل عليها اذ كل ما دخلت أم تدخل أل ضرورة فان جميع العلامات حتى في الفعل المراد بها صحة القبول لا الحلول بالفعل فافهم ذلك فانه مهم وقد صرح بذلك المؤلف رحمه الله تعالى في علامة الحرف وعن الثالث بأن ذلك كما قاله ابن هشام ضرورة قبيحة حتى قال الجرجاني مامعناه أن استعمال مثل ذلك في النثر خطأ باجماع أي أنه لا يقاس عليه وفيه نظر وسيأتي أنى أذكر الألف واللام بمزيد بحث ان شاء الله تعالى في التعريف مع مناسبة المقام (قوله وحروف الخفض) من اضافة السبب للمسبب أي الحروف التي هي سبب في الخفض أي الكسرة التي تحدث عند دخول هذه الحروف كما تقدم ذلك وانما اختصت هذه الحروف بالاسم وجعلت علامة لأنها توجد الخفض المختص به لا يقال لا حاجة الى ذكرها فان الخفض يعني عنها لا نأقول عدم الاحتياج اليها غير مسلم لأنه نص عليها لتدخل الأسماء المبنية نحو هذا وهذه وهؤلاء فان الخفض لا يظهر فيها بل هي في محل خفض لأن اعراب المبنى محلي وأين يعرف المتبدي هذا الكلام فاذا قلت مثلاً مررت بهذا الرجل وبهذه المرأة أو بهؤلاء القوم كان كل مبني على السكون في الأول والكسر في الآخرين في محل جر ولا أثر للخفض هنا ظاهراً للخفض لا يفتي عن ذكر حروف الخفض اذ الذي في محل خفض ليس مخفوضاً فلا يتناوله التعبير بالخفض فيحتاج لذكر حروف الخفض لأجله فان قلت وجدنا حرف الخفض يدل على ما ليس باسم نحو

والله مالي بنام صاحبه * ولا مغالط اليان جانبه

ونحو على بنس العير قلت ان الحرف هنا دخل على اسم محذوف والأصل في الأول مالي ليل نام صاحبه

والتونين ودخول
الألف واللام وحروف
الخفض) يعني أن
الاسم يتميز عن الفعل
والحرف

عند سبويه أن هل بمعنى قد إلا أنهم تركوا الألف قبلها لأنها لاتقع الا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله
 سائل فوارس يربوع بشدتنا * أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم
 وسفح الجبل وجهه قال الرضى ان هل تدخل على الجملة الاسمية لكن لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل
 زيد قام الاعلى شذوذ وذلك لأن أصلها أن تكون بمعنى قد فقيل أهل قال * أهل عرف الدار بالقرين *
 وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقامة لها مقامها وقد جاءت
 على الأصل نحو قوله تعالى هل أتى على الانسان أى قد أتى فلما كان أصلها قد وهى من لوازم الأفعال ثم
 تطفلت على الهمزة فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهدا بالحى وحت الى الألف المألوف وعاقبته وان لم تره
 في حيزها تسلت عنه ذاهلة اه وقول الزمخشري ان تأملته مع قول الرضى بأدى تأمل وجدت المخالفة بينهما
 بمخالفة لطيفة (قوله ولم معناها النفي) بقى اعراب هذا كاعراب قوله هل معناها الاستفهام فلا تغفل
 (قوله فان لم يكن له معنى) هذا عتري قوله الا اذا كان له معنى (قوله لا يدخل في تركيب الكلام) أى بل
 يدخل في مبانيه (قوله حرف مبنى) أى حرف مبنى الكلام والمبنى هو الذى يدخل في عدد الكلمة سواء
 كان أصليا أو زائدا (قوله فالاسم) الفاء فاء الفصيحة واقعة في جواب شرط مقدر كالمى في قوله فاللفظ
 اعلم أن علامات الاسم ثلاثون علامة تتلخص من أوله وآخره وجملته ومعناه فالتى من أوله سبع علامات وهى
 الألف واللام وحروف الجر وحروف النداء وحروف النصب ولولا الامتناعية وأما للتفصيل وواو الحال
 ومن آخره عشر علامات وهى ياء النسب وتاء التانيث المنتقلة والألف المتصورة والهمزة المدودة للمؤنث
 وتوئين التمكين فى العربات وتوئين التنكير فى المبنيات وفما لا ينصرف اذا كان معرفة ثم نكر مثل صه
 وصه وايه وايه وسبويه وسبويه آخر وحروف الثنية والجمع هذه التى من آخره والتى من جملته خمس
 وهى التكسير والتصغير والاضمار مثل أنا وأنت وأتم وما شا كل ذلك والابهام مثل ذا وذا ن والتقصان مثل
 الذى وما أشبه ذلك والتى من معناه ثمان وهو كونه فعلا ومفعولا أو خبرا عنه ومنعوتا أو مذكرا أو مؤنثا
 أو معرفا أو منكرا فهذه جميع علامات الاسم التى حصرها ابن يعيش فى تهذيبه ولم يذكر المؤلف الخمسة
 وهى الخفض والتوئين ودخول ال وحروف الخفض وحروف القسم أو أربعة اذا جعل حروف القسم من
 الحروف الجارة كما سيأتى (قوله يعرف) الفرق بين الحد والعلامة أن الحد يحمل على المحدود حمل موطاة
 ويطرده وينعكس والعلامة لا يزم انعكاسها لكن ذكر الحد هنا يحتاج الى جنس وفصل وكونه جامعا مانعا
 مطردا ومنعكسا والجنس اما قريب أو بعيد والفصل وهو ما يعسر على المبتدى كما يخفى فذكر الثانى هنا
 كالفعل تسبيل على المبتدى والكتاب جدير بذلك وفى الملوى ولم يعرف سبويه الا بقوله الاسم كرجل
 وفرس والفعل كقال وقام والأفعال أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء فبنيت لما مضى ولما يكون
 ولم يقع ولما هو كائن ولم ينقطع اه قال ابن هشام وهو كلام حسن عال اه قول الملوى (قوله بالخفض)
 تتبع كلام المؤلف فلم أجده عدل عن الخفض الى الجر غير مرة فى باب الاستثناء وسيأتى أنى ذكر معناه
 فى الاعراب مستوفى ان شاء الله تعالى وفى التوضيح المراد به الكسرة التى يحدثها عامل الجر اه قال يس
 قال ابن قديديه نظرا لأن الكسرة التى يحدثها عامل الجر أعم من أن يكون لفظيا أو تقديريا أو محليا
 وحينئذ يرد عليه نحو هذا يوم ينفع فان ينفع فى محل الكسر وليس باسم فان قال هو اسم تأويلا قلنا وكذا
 ان قت اسم تأويلا ولنا اقلوا انه مبتدأ فى قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم قال وأيضا يرد الكسرة فى نحو
 مسلمات فانه مختص بالاسم أيضا ولم يحدثه عامل الجر فالصواب أن يقول الكسرة التى يحدثها عامل الاسم
 وحينئذ يدخل مسلمات ويخرج عنه نحو يوم ينفع فانه يصدق عليه أنه لم يحدثه عامل الاسم اه ونظر
 فيه فى التوشيح لأن المقصود بذكر الجر ما يكون علامة ظاهرة يعرفها المبتدى المخاطب بهذا الكلام
 ليميز الاسم من غيره ومعلوم أن الجر التقديرى والمحلى لا يحصل به التمييز لكونه ليس بظاهر ومتى يدرك

ولم معناها النفي فان لم
 يكن له معنى لا يدخل
 فى تركيب الكلام
 كحروف المباني نحو
 زاي زيد ويائه وداله
 فان كلامها حرف مبنى
 لاحرف معنى (فالاسم
 يعرف بالخفض

حرف لا بد وأن يكون له معنى ومعناه لا يكون في لفظه الا مصدرا لانك تقول لمعناها النفي والنفي لا يكون الا مصدرا من قولك نفي ينفي نفيًا وتقول ان معناها التاكيد من قولك أكديؤكديتاكيدا وعلى هذا القياس سائر الحروف من عامل وغير عامل اه ابن يعيش (قوله في غيرها) أى في لفظ غير هارضى قال في غير صفة للفظ وقديكون اللفظ الذى فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتثوين التنكير وقديكون جملة كفى هل زيد قائم لأن الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في مقام زيد اذ قيام زيد منى اه (قوله على معنى في غيرها) اعترض بشموله الأسماء الموصولة وضمير الغائب والكاف الاسمية وكم الخبرية وأسماء الاستفهام والشرط لأن كلا منهما دال على معنى في غيره وأجيب بأن الأسماء الموصولة وضمير الغائب وان احتاجا ضرورة الى لفظ آخر كاحتياج الحروف اليه لكن لا يفيد معناها الذى هو الشيء المبهم ويحدثاه في ذلك اللفظ فان لفظه الذى مثلا تفيد معناها الذى هو الشيء المبهم وهو حاصل بنفسها حصول سائر الأسماء فاحتياجها لا لحصولها في ذلك الشيء المبهم في صلتها وانما تحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعها منها لا لاثبات ذلك الابهام في الصلة كما مرو وكذا ضمير الغائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع أنه لا بد لهما من معنى مخصص فلذا عدان المعارف والكاف الاسمية معناها المثل وهو معنى مستقل بخلاف الحرفية فمعناها المشابهة الحاصلة في الغير وكذا كم الخبرية معناها شيء كثير لا الكثرة التي هي من معنى رب وأما اسم الاستفهام والشرط فكل منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو أيهم ضرب وأيهم تضرب أضرب فان معنى الاستفهام متعلق بمضمون الكلام ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء وأي في الموضعين دالة على ذات وهي معنى مستقل ولا يلتفت الى أن له معنى في غيرها من جهة أخرى فلم الحد لكن لو زاد الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة بقوله فقط كالفا كهي تبعا للجزولى كان أسلم فافهم (قوله نحو الى وهل ولم) فيه اشارة الى أن الحرف ثلاثة أقسام مشترك بين الأسماء والأفعال وهو هل تقول هل زيد قائم وهل قام زيد ومختص بالأسماء ولا مدخل له في الأفعال وهو الى وسائر الجارات تقول اليه الى زيد ومختص بالأفعال ولا مدخل له في الأسماء وهو لم وسائر الجازمات تقول لم يضرب زيد عمرا (قوله وقوله) مبتدأ وقوله يعنى به خبره والعائد اليه الضمير في به (قوله جاء ليعنى) هذا القيد معلوم بمقابلته فلا احتياج الى ذكره فأكهي وهل يدخل فيه نحو ليس زيد بقائم وبسم الله اذا جعل مبتدأ حذف خبره فيقال مبدوء به محتمل ولمح المعنى يعضده وكذا ادخال همزة التكلم (قوله جاء) أى وضع ليعنى وفي ذلك وصف الشيء بوصف ناقله لأن المجيء لا يتصف به الحرف بل ناقله أعنى واضعه فافهم (قوله ليعنى) أصله معنى كفتى أصله فتى فتحركت الياء وافتتح مقابله قلبت الفاء مع شروط وفوائد جملة ذكرتها في شرح الحلل وقد أعلننا في الزلال فانظر هما وجاء ليعنى في محل نصب حال من حرف باعتبار أنه علم على الكلمة التي دلت على معنى في غيرها فقط وهل هو من قبيل علم الأشخاص أو الأجناس كل محتمل والظاهر الثاني (قوله يعنى به) أى يقصد بقوله جاء ليعنى لكن من جهة الأعراب لا يصح ارجاع الضمير اليه بل يجب ارجاعه الى وقوله فليستظن (قوله أن الحرف) بفتح الهمزة لأنه واقع موقع مفعول يعنى فهو ساد مسد المصدر قال ابن مالك

وهزان افتتح لسد مصدر * مسدها وفي سوى ذلك اكسر

(قوله دخل في تأليف الكلام) بفتحين أى انتساب يعنى أن الحرف ليس له في تأليف الكلام مجال كما يؤخذ من كتب اللغة ونص الصحاح وهم دخل في بنى فلان اذا انتسبوا معهم وليسوا منهم اه فانظر اليه (قوله فان هل معناها الاستفهام) ان حرف توكيد وهل اسمها منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة للحكاية ومعناها بدل من هل بدل اشتال وبدل المنصوب منصوب وقوله الاستفهام خبران ويجوز أن يقال معناها مبتدأ والاستفهام خبره والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبران ثم انظر أيهما أولى قال الزمخشري في الفصل

في غيرها نحو الى وهل
ولم وقوله (جاء ليعنى)
يعنى به أن الحرف لا
يكون له دخل في تأليف
الكلام إلا إذا كان
له معنى كهل ولم فان
هل معناها الاستفهام

لزمان في الوضع أي اصطحاب في الوضع لها فساوى قول بعض المصنفين ما دل على حدث وزمان ولذا قيل
 ان مثل ما قاله الشارح جزء معنى الفعل (قوله وضعاً) قد تقدم البحث في حد الاسم فلتطالع ثمة ان شئت
 (قوله فان دلت) هذا تفصيل له جمل وسيأتي بمزيد بحث تقريره في باب الأفعال ان شاء الله تعالى (قوله
 على زمن ماض) وهو الزمن الذي قبل زمانك الذي أنت فيه (قوله فهي الفعل الماضي) راى في التأنيث
 في الكلمة وجاز أن راى الخبر فهو مجاوز فيه الوجهان كما علمت (قوله وان دلت) معطوف على قوله فان
 دلت وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على الكلمة (قوله يحمل الحال والاستقبال) أي في
 الأصل وخرج به قولك يقوم الآن أو غدا فالأول يختص بالحال والثاني يختص بالاستقبال وسيأتي أنى
 أبسط الكلام على هذا في باب الأفعال ان شاء الله تعالى (قوله والحال والاستقبال) بالنصب فيها مفعول
 يحتمل الواقع صفة للفظه زمن (قوله فهي الفعل المضارع) راى فيه المرجع ويجوز أن راى الخبر كما تقدم
 فلا تغفل (قوله نحو يقوم) أي فان الأصل فيه يحتمل القيام في الحال والاستقبال أي يحتمل أحدهما والآخر
 بوضع ثان كما تقدم في تعريف الاسم (قوله وان دلت) أي تلك الكلمة على طلب شيء كالقيام في مثل قم وهو
 معطوف أيضاً على قوله فان دلت على الكلام المتقدم في قول المؤلف وهي اسم وفعل وحرف ثم الطلب ان
 كان من الأعلى إلى الأدنى فالفعل يسمى أمراً وان كان من الأدنى إلى الأعلى فالفعل يسمى دعاء وان كان من
 المساوى فالفعل يسمى التماساً ونسب بعضهم هذا التفصيل إلى مذهب المغزلة مع كلام ستقف عليه ان شاء
 الله تعالى في باب الأفعال (قوله في المستقبل) أي لأن الأمر طلب حصول الشيء في المستقبل لأن طلب
 ما حصل في الماضي لا يتصور وجوده فهو غير قيد بل بيان الواقع الا أن يقال قد يتعلق الأمر بما حصل في نحو
 قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا آمنوا أو لا أن الايمان حاصل قبل الأمر والالماخوطبوا بما يدل على حصوله ولك
 أن تجيب بأنه الأمر بالدوام وهو غير حاصل قبل (قوله نحو قم) أمر من القيام معناه أنشئ القيام الغير الحاصل
 في الماضي (قوله الثالث) أي من الأقسام الثلاثة (قوله الحرف) بفتح الحاء مع سكون الراء (قوله) وهو كلمة
 دلت على معنى قال الرازي قالوا الحرف ما جاء لمعنى في غيره قال وهذا لفظ مهم لأنهم ان أرادوا أن الحرف
 ما دل على معنى يكون المعنى حاصل في غيره وحالاً في غيره لزهم أن تكون أسماء الأعراض والصفات كلها
 حروفاً وان أرادوا به أنه الذي دل على معنى يكون مدلول ذلك اللفظ غير ذلك المعنى فهذا ظاهر الفساد وان
 أرادوا به معنى ثالثاً فلا بد من بيانه قال الرضى في المراد الأول بأنه لا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات
 وذلك بأن يقال ان معنى طويل مثلاً في جاء في رجل طويل موجد معناه أي الطول في موصوفه حتى صار
 الموصوف متضمناً له وذلك أن معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين أحدهما قائم بالآخراد الطول قائم
 بذو معناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذي في رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك صاحب الذي
 دل عليه طويل وقام به الطول لا يقوم به الطول اه كلام الرضى فتدبر وقال أيضاً في المراد الثاني ان الحرف
 موجد لمعناه في لفظ غيره ما لم تقدم عليه كافي نحو بصرى أو مؤخر عنه كافي في الرجل والأكثر أن يكون معنى
 الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمناً للمعنى الذي أحدثه فيه الحرف مع دلالة على معناه الأصلي الا
 أن هذا تضمن معنى ثم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمناً لمعنى الجدار ودالاً عليه بل الدال
 على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي
 أحدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام اذ ضرب زيد مستفهم
 عنه ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه هل وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره
 مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كمدل همزة أضرب ونون نضرب على معنى الضميرين اللازم
 اضمارهما اه فافهم ذلك فانه عزيز المثال صعب المنال (قوله دلت على معنى) أي وذلك المعنى الذي
 يدل عليه هو المصادر التي هي النفي والایجاب والتأكيد والشرط والاستفهام والامتناع لأن كل

وضعا فان دلت تلك
 الكلمة على زمن ماض
 فهي الفعل الماضي
 نحو قام وان دلت على
 زمن يحتمل الحال
 والاستقبال فهي
 الفعل المضارع نحو
 يقوم وان دلت على
 طلب شيء في المستقبل
 فهي فعل الأمر نحو
 قم الثالث الحرف وهو
 كلمة دلت على معنى

العكس لأن معنى الفعل كثير إما يكون أمراً عاماً يظهر كل الظهور ويكون كالمدكور بخلاف ما بعدها غالباً فهو بالذكر أولى وقد يخذف متعلق بعض الحروف كما في حروف الإيجاب نحو نعم وبلى فإن قيل حيث كان من موضوعاً لكل ابتداء مخصوص فهو يدل وضعاً على الابتداء المطلق والخصوصية والمطلق مما يستقل بالمفهومية ولذا صار لفظ الابتداء اسماً فالحرف كالفعل دال تضمناً على معنى مستقل قلت لم يؤخذ الابتداء في مفهومه مطلقاً أي لا المطلق ولا المقيد من حيث كونه آلة للملاحظة الغير وما كان كذلك لم يستقل بخلاف الحدث في الفعل والابتداء في لفظ من فلا يفهم منه أصلاً إلا ما كان رابطاً به يس بحروفه (قوله) ولم يقترن بزمان خرج به الفعل لأنحو أمس فإن مدلوله نفس الزمان لأنه مقترن به (قوله) وضعاً قيداً له منه فإنه لا يمتنع بزمان لئلا يخرج نحو الصبح وهو الشرب أول النهار والغبوق وهو الشرب آخره والتقل وهو الشرب وسطه فإن معناها مقترن بمطلق زمن كالصبح ولا يعلم أهو ماض أم غيره أما الفعل فيقترن وضعاً بأحد الأزمنة على التعيين وكون المضارع للحال والاستقبال لا يضر لأنه لم يوضع إلا لأحدهما ووضع للآخر موضع ثان فلذا يحصل فيه اللبس ودخل بقولنا وضع الوصف كاسمى الفاعل والمفعول فإن كونه حقيقة في الحال ليس من وضعه بل بطريق اللزوم من حيث أن الحدث المدلول له لا بد له من زمن ولا يكون حاصل حقيقة الافي حال إطلاقه وأما اسم الفعل فمدلوله لفظ الفعل عند الجمهور ولا زمن فيه أصلاً وخرج به نحو عسى وليس ونعم وفعل التعجب لا قترانها به وضعاً ولذا ثبت لها آثار الفعلية فتلحقها التاء وترفع الفاعل لكن لما خرجت إلى معنى الانشاء أو النفي تجردت عنه ولا يخرج العلم المنقول من فعل كأمحمد لأنه لم يقترن بالزمان في وضع العلمية وأما وضعه الأصلي فقد انسلخ عنه فتدبر اهـ خ ض (قوله) كزيد وأنا وهذا الأول اسم علم منقول من المصدر تقول زاد زيداً وزيادة فهو من الزيادة والثاني ضمير المتكلم وحده مذكراً أو مؤنثاً والثالث مركب من كلمتين الأول ها التنيه وهو حرف والثاني اسم الإشارة وهو لفظه المذكر القريب (قوله) والثاني أي من الأقسام الثلاثة (قوله) الفعل بكسر الفاء كقدمنا فلا تغفل (قوله) وهو كلمة دلت على معنى في نفسها) إن قيل إن الأفعال الناقصة مثل كان أما أن تدل على وقوع حدث في زمان أو لا تدل فإن دلت كانت تامة لناقصة لأنه متى دل اللفظ على حصول حدث في زمان معين كان هذا كلاماً تاماً لناقصاً وإن لم يدل وجب ألا يكون فعلاً أجاب الفخر الرازي بقوله الذي أقول به وأذهب إليه أن لفظة كان تامة مطلقاً إلا أن الاسم الذي يسند إليه لفظ كان قد يكون ماهية مفردة مستقلة بنفسها مثل قولنا كان الشيء بمعنى حدث وحصل وقد تكون تلك الماهية عبارة عن موصوفية شيء أو شيء آخر مثل قولنا كان زيد منطلقاً فإن معناه حدوث موصوفية زيد بالانطلاق فلفظ كان ههنا معناه أيضاً الحدوث والوقوع إلا أن هذه الماهية لما كانت من باب النسب والنسبة يمتنع ذكرها الأبعد ذكر المنتسبين لاجرم وجب ذكرها ههنا فكما أن قولنا كان زيد معناه أنه حصل ووجد فكذلك قولنا كان زيد منطلقاً معناه أنه حصلت موصوفية زيد بالانطلاق وهذا بحث عميق عجيب دقيق غفل الأولون عنه اهـ ولقائل أن يقول أسماء الأفعال تدل على ألفاظ دالة على الزمان المعين والدال على الدال على الشيء دال على ذلك الشيء فهذه الأسماء دالة على الزمان المعين كما قد يتبادر من المعنى الحاصل منه أوجب بأن المعتبر في كون اللفظ فعلاً دلالة على الزمان ابتداء وهذه الأسماء وإن دلت على المعنى المذكر كور لکن بواسطة وهو المعنى الذي هو فيه من الأمور والماضى ولقائل أن يقول اسم الفاعل والمفعول دالان على الزمان المعين وهو الحال والاستقبال أوجب بما ذكرناه في حد الاسم ثم أعلم أن الفعل مشتمل على ثلاثة معان أحدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة إلى فاعل ما ولا شك أن النسبة إلى فاعل ما معنى حرفي هو آلة للملاحظة طرفها فلا تستقل بالمفهومية أجاب الجاني بأن المراد بمعنى في نفسها ليست تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين أن يكون المراد به الحدث اهـ (قوله) واقترنت في عبارة الشارح نقص لأنه لم يذكر الحدث ويمكن أن يجاب بأن الحدث حاصل في الاقتران فمعناه الحدث مقارن

ولم تقترن بزمان وضعاً
كزيد وأنا وهذا
والثاني الفعل وهو كلمة
دلت على معنى في نفسها
واقترنت بزمان

للكلام كما يتبادر من عبارة المؤلف فإن أقسام الكلام هو كون الكلام خبراً أو طلباً أو إنشأً فالخبر قسم
للكلام وكذا الطلب والإنشاء ففي كلام المصنف استعارة مصرحة وأجرائها أن يقال شبهت الأجزاء
بالأقسام بجامع الاندراج فإن الأجزاء مندرجة تحت كلها والأقسام مندرجة تحت مقسمها واستعير اللفظ
الدال على الشبه به وهو لفظ الأقسام واستعمل في المشبه وهو الأجزاء ورد على تسمية هذه الثلاثة أجزاءً فإن
أجزاء الشيء لا يكون بدونها والكلام يوجد بدون الفعل والحروف كما سيأتي فلا يصح تسمية هذه الثلاثة
أجزاءً ويمكن أن يجاب بأن يقال هذا السؤال مسلم لو أريد بالأجزاء حقيقة ونحن لانسلم ذلك بل المراد
الأجزاء العرفية التي اشتهر إطلاق الأجزاء عليها في عرف النحاة وهي التي لا يزم من عدمها عدم ما هي
جزء له ألا ترى أنه يحد في العرف الشعر والظفر واليد والرجل وغير ذلك أجزاءً زائدة مثلاً ومع ذلك لانسلم أن يقال
بانعدام زيد بانعدام هذه الأجزاء ولذا قال العلامة الشيخ خالد رضي الله عنه في شرح المتن بقوله أي أجزاء
الكلام من جهة تركيبه من مجموعها لا من جميعها اه ومعنى كون هذه الثلاثة أجزاءً للكلام أنه يتركب من
جملتها وهو يصدق من تركبه من كلها كما في هل قام زيد ومن اثنين منها نحو ضرب زيد وزيد في الدار أو من
واحد نحو زيد قائم وقال أيضاً في شرح الأزهرية معللاً لقوله من جهة مجموعها لا من جميعها مانصه فإن التركيب
الواقع بينها على ضربين أحدهما غير مفيد فائدة الكلام وهو ستة أقسام أحدها تركيب حرفين نحو ليتا
والثاني تركيب حرف واسم نحو الرجل والثالث تركيب اسمين إسنادهما بينهما كغلام زيد والرابع تركيب
فعل وحرف نحو قلما والخامس تركيب فعل واسم نحو جذا والسادس تركيب اسم وحرف نحو ذاك
والضرب الثاني ما يفيد فائدة الكلام وهو قسمان أحدهما تركيب فعل واسم على وجه يكون الفعل حديثاً عن
الاسم نحو قام زيد وتسمى جملة فعلية والثاني تركيب اسمين على وجه يكون أحدهما خبراً عن الآخر نحو
زيد عدل وتسمى جملة اسمية ولا مدخل للحرف في ذلك لأنه ليس مقصوداً بالذات وإنما يؤتى به لمجرد الربط
بين اسمين نحو زيد في الدار أو فعلين نحو ان تضرب أضرب أو فعل واسم نحو مررت بزيد أو جملتين نحو
ان قام زيد أكرمه اه والفائدة الثانية أنه جعل الهاء في أقسامه عائداً للكلام وقد مر أنه من تقسيم الكل
إلى أجزائه وأنه يجوز أن يعود على اللفظ فله دره (قوله يتألف منها) أي يجمع منها بفتح المثناة التحتية
والفوقية مبنياً للعرف (قوله وهو كلمة) أشار الشارح إلى أن الكلام يتألف من الكلمة فالكلمة جزء من
الكلام والكلمة معناها قول مفرد والمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وبعضهم عرفه بأنه لفظ وضع لمعنى
مفرد وهو غير واضح في العبارة انظر شرح القطر لمؤلفه (قوله في نفسها) في معنى الباء أي دلت على معنى
بنفسها أو الظرفية مجاز عن دلالة اللفظ عليها بالاحتاجة إلى الغير ومعنى النفس ذكرناه في حواشينا على شرح
الشارح على رسالة التوحيد (قوله أيضاً في نفسها) المراد أنه لا تحتاج الدلالة عليه إلى ذكر المتعلق الخصوص
بأن لا يتوقف فهم معناه عليه فخرج الحرف لاحتياجه إليه وقول السيد في شرح المفتاح إن الحرف دال
بنفسه أراد به أن الواضع جعله وحده بازاء المعنى فعدم الاحتياج فيه بالنظر إلى اعتبار الواضع والاحتياج
بالنظر إلى فهمه منه في نفس الأمر وإنما احتاجت من مثالي الدلالة على الابتداء إلى كلمة أخرى لأنه لم يوضع
لمفهوم الابتداء المطلق أو الخصوص كلفظهما أي لفظ الابتداء من بل لكل واحد من الابتداءات الخاصة
كالكاثر بين السير والكوفة وتخصيص الابتداء بخصوصية فإلم يكن طرفاه الخصوصان لم يفهم المعنى
فاحتاجت في الدلالة على المعنى إلى كلمة أخرى فظهر أن تعقل معنى الحرف يتوقف على تعقل كلمتين إحداها
الفعل أو شبهه والأخرى ما يذكر بعده لا على ذكرها وإنما لم يجوزوا حذف ما بعده مع القرينة كما في المبتدأ
والخبر وغيره وجوزوا حذف الفعل أو شبهه لأن معنى الحرف لا ينفك عن غيره تحقيقاً وتعللاً فلا ينفك
لفظه عن لفظ غيره للمحاذاة بينهما فيكون اللفظ على وفق المعنى بذكر ما بعده لحصول المحاذاة في الجملة دون

يتألف منها ثلاثة أقسام
الأول الاسم وهو كلمة
دلت على معنى في نفسها

وما ورد مما ظاهره يومه الصدق فهو مؤول نحو الحج عرفة أى معظم أركانه عرفة ووجه إرادته على ما هنا باعتبار استلزامه للأخبار عن عرفة بالحج وأن يقال عرفة الحج قال يس والافنفس التركيب انما حمل فيه القسم على المقسم ويرد نضالى كون الخاص لا يصح الأخبار به عن العام (قوله ثلاثة اسم وفعل وحرف) وهى الكلمات الثلاث ولا رابع لها وذهب أبو جعفر بن صابر إلى أن اسم الفعل قسم رابع ومما خالفه لأنه خلف عن الفعل وهذا القول حدث بعد انعقاد الاجتماع على الثلاثة فلا يعتد به اه خالفه على الأزهرية أقول ابطال قول أبي جعفر من وجهين الأول أنه خرق للاجماع كما صرح به ومفهومه أن خرق الاجتماع ممتنع أى بناء على أن اجماع النحاة فى الأمور اللغوية معتبر يتعين اتباعه ويمتنع خرقه لا كامتناع خرق الاجتماع فى المسائل الفقهية والوجه الثانى أن ما زاده وان مسمى بالخالفه لكنه داخل فى أول الثلاثة وهو الاسم كإنبادى عليه تسميته باسم الفعل فليس خارجا عن حقيقة الثلاثة على أن الامام ابن مالك صرح باسميته بقوله

والأمر ان لم يك للنون عل * فيه هو اسم نحو صه وحيل

(قوله اسم) بدل من ثلاثة بدل مفصل من مجمل وذلك لأن الثلاثة مبهم ففصل بقوله اسم أو هو بدل بعض من كل وذلك لأن الاسم بعض الثلاثة يقال اذا كان كذلك فلا بد من اشتماله على ضمير يعود على المبدل منه كما فى أكلت الرغيف ثلثة لأننا نقول ان عل ذلك اذا لم تستوف الأجزاء فان استوفيت كلها فلا يحتاج اليه وأيضا يصح أن يقدر الضمير بأن يقال اسم منها ويصح أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف تقديره أحدها اسم الخ وأن يكون مفعولا لفعل محذوف تقديره أعنى اسم وفيه نظر لأن الرسم المثبت لا يساعده ويمكن أن يجاب بأنه حمل على لغة ربيعة فانهم يسمون المنسوب بصورة المرفوع والمجروور يوقفونه بالسكون (قوله وفعل) بكسر الفاء اسم لكل كلمة معروفة وأما الفعل بالفتح فهو من الأحداث مصدر فعل ولا يشبهه عليك الأمر لكن المكسور فى اللغة بمعنى المفعول كما ذكره فى الكشف قال تعالى وأوحينا اليهم فعل الخيرات وقدينا ذلك فى شرح حلل الكلام فى علم الصرف (قوله وحرف) عطف على اسم على ما هو القاعدة وهى إن كان العطف بالواو وتكررت المعاطيف تكون معطوفة على الأول بخلاف ما إذا كان العطف ببقية حروف العطف فيعطف كل واحد على ما قبله لكنه لا طائل تحته فافهم (قوله أيضا اسم وفعل وحرف) قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الفائدة الكلامية من نوعه دون أخويه نحو زيد قائم و قدم الفعل على الحرف لأنه وإن لم يتأت من الفعلين كلام كما تأتى من اليمين لكنه يكون أحد جزأى الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتأتى منه ومن كلمة أخرى كلام لا يقال ان قولك زيد فى الدار كلام مع أنه لم يوجد فيه غير الأسم والحرف لانا نقول ان التركيب من اليمين فقط قد حصل الفائدة الكلامية فضلا عن كونه مع حرف آخر (قوله أيضا) وأقسامه ثلاثة اسم وفعل وحرف جاء لمعنى قال ابن يعيش ان هذه قسمة صحيحة يدل على صحتها السماع والقياس والاجماع فالسماع عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه فيما روى عنه بالأسناد الصحيح أنه قال لأبى الأسود الدؤلى انح لهم نحو اواقم الكلام ثلاثة أشياء اسما وفعل وحرفا جاء لمعنى والقياس أن هذه الثلاثة عبارات والعبارة على حسب المعبر عنه والمعبر عنه لا يخلو من أن يكون ذاتا أو حدثا أو واسطة بين الذات والحدث فالأسماء عبارة عن الذات والأفعال عبارة عن الأحداث والحروف عبارة عن الوسائط والاجماع هو ما أجمع عليه أهل العلم من المتكلمين والعروضيين والنحويين واللغويين وغيرهم أجمعوا على أن الكلام كله ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف جاء لمعنى اه قال ابن هشام فى شرح شذوره قال ابن الجباز ولا يختص انحصار الثلاثة فى الأنواع الثلاثة بلغة العرب لأن الدليل الذى دل على الانحصار فى الثلاثة عقلى والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات اه (قوله يعنى أن أجزاء الكلام) فى هذا فائدتان الأولى أنه نبه على أن الأقسام بمعنى الأجزاء لا بمعنى الأقسام حقيقة لأن الاسم لا يكون قسما

ثلاثة اسم وفعل
وحرف) يعنى أن
أجزاء الكلام التى

التعريف الذي ذكره تضمن قاعدة كلية وهو أن كل ما وجد فيه هذه القيود التي ذكرت يسمى كلاما عند النحاة (قوله القيود الأربعة) أي وهي اللفظ والتركيب والافادة والوضع بتفسيره (قوله قام زيد) هو خبر المبتدا الذي هو مثال وإنما أظهر الفاعل لأن شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي كقوله الشيخ خاله في التصريح أن يكون الضمير واجب الاستتار مقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الأصح قال يس فيه نظر قال والظاهر أن ذلك لا يشترط فنحو قام في جواب هل قام زيد أو ما فعل زيد كلام ولا وجه لنفي كلاميته مع تحقق التركيب والاسناد المقصود فيه ولما ذكر امام الحرمين أن الكلام يتألف من حرف واسم نحو ما قام قال الجلال الحلي أثبتهم بعضهم ولم يعد الضمير في قام الراجع الى زيد مثلا لعدم ظهوره والجمهور على عده كلمة اه أي لتوقف الفائدة الكلامية عليه وبه يفارق على عد الضمير في قائم من زيد قائم انتهى أقول وفي جعل قام جوابا لمن قال هل قام زيد كلاما نظر لما علمت أن نعم لا يسمى كلاما بل يدل على الكلام المحذوف فلم لا يكون هذا كذلك فانظره لكن يمكن الجواب عنه بأنه ظهر الفرق بين نعم وبين قام السالفين لأن نعم إيجاب وقام تصريح لبعض الاسنادية وهو ظاهر بين (قوله قام زيد وزيد قائم) انما مثل بالمثالين ليكون قد استوفى أقسام الجمل وهي الفعلية والاسمية ولم يمثل بالجملة الشرطية وهو كقولك ان قام زيد قام بكر وبالجملة الحرفية كقولك ما قام زيد (قوله للمثال الأول) أي قوله قام زيد وقوله فعل وفاعل ذكر الاعراب أولا وكان حقه أن يذكر وجه كونه جامعا للشروط أولا ثم يذكر الاعراب (قوله والثاني مبتدأ وخبر) أي قوله زيد قائم فزيد مبتدأ مرفوع بالابتداء وقائم خبره مرفوع بالمبتدا وفيه مامر (قوله وكل من المثالين) أي من قوله قام زيد وزيد قائم (قوله لفظ) أي اذا نطقت به لأنك لو لم تنطق به لم يكن صوتا فضلا عن كونه كلاما واذا نطقت به سمي لفظا لكونه صوتا مشتملا على الحرف المجبائي وهو القاف والألف والميم والزاي والياء والدال وقس على ذلك في الثاني (قوله مركب) لتركبه من كلمتين في الأول وهو لفظة قام ولفظة زيد ومن ثلاث كلمات في الثاني وهو لفظة زيد ولفظة قائم والضمير المستتر في الوصف على ما بحثناه أولا (قوله مفيد) أي لأن كلا المثالين أفاد الأخبار بقيام زيد اذ من عرف مسمى زيد ومسمى قائم أو قام ثم مع زيد قائم أو قام زيد باعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الخبر الذي هو فائدته وفهم أن قائله عالم به الذي هو لازمه (قوله بالوضع) أي لأنه مقصود بالاعراب ولأنه باللغة العربية على القولين المتقدمين (قوله فهو كلام) أي لأن هذا الحد صادق طردا وعكسا فكل لفظ مركب مفيد بالوضع كلام وكل كلام لفظ مركب مفيد بالوضع ولا يخرج عن الكلامية ما استوفى الأربعة القيود ولا يدخل فيها ما لم يستوفها (قوله وأقسامه) الواو للاستئناف البياني وهو الواقع في جواب سؤال مقدر كقولك زيد جاء في جواب من جاء كأن سائلا له وقال له ما أجزاء الكلام التي يتألف هو منها فقال وأقسامه أي أقسام أجزائه بخلاف الاستئناف النحوي وهو مالمس واقعا في جواب سؤال مقدر كقولك زيد قائم وعمرو جالس وهو مبتدأ أخبره ثلاثة اه عشاوى (قوله أيضا وأقسامه) ان جعل الضمير عائدا على الكلام فهو من تقسيم الكل الى أجزائه كاتقسام السكنجيين الى خل وعسل وان جعل عائدا على اللفظ من حيث هو لا باعتبار التركيب وما بعده فيكون من تقسيم الكل الى جزئياته كاتقسام الحيوان الى انسان وفرس وجمل ونحو ذلك والفرق بين الكل والجزء والكلية والجزئية والكلية والجزئية لا يبيح فرد ويكون الحكم ثابتا للكل بطريق كذلك كزيد والكلية ثبوت الحكم لكل واحد بحيث لا يبيح فرد ويكون الحكم ثابتا للكل بطريق الالتزام والجزئية الثبوت لبعض الأفراد والكل هو المجموع المحكوم عليه والجزء ما تركب منه ومن غيره كل ومن علامة الثاني أعني تقسيم الكل الى جزئياته صدق اسم المقسوم على كل من أقسامه بخلاف الأول قال بعضهم ان صح اخبار بمقسم فذا * تقسيم كل لجزئ خذا

أولم يصح فهو كل قد قسم * بغير ياء أي لأجزاء قد علم

القيود الأربعة قام زيد
وزيد قائم فالمثال الأول
فعل وفاعل والثاني
مبتدأ وخبر وكل من
المثالين لفظ مركب
مفيد بالوضع فهو كلام
(وأقسامه)

(قوله على ذكر جواب الشرط) أى فاذا ذكر الجواب صار كلاما تاما (قوله كل من المثالين) أى فى قوله غلام زيد وان قام زيد (قوله وقوله) مبتدأ أو جملة فسرهم بعضهم من الفعل والمفعول والفاعل خبره وقوله بالوضع موضعه نصب مقول القول (قوله فسرهم بعضهم بالقصد) أى كابن عصفور ومن شرط القصد ابن مالك فى التسهيل وابن هشام فى الغنى والشذور وتبعه الشيخ خالد فى متن الأزهرية زاد فى التسهيل لذاته نخرج جملة الخبر نحو زيد قام أبوه فان قام أبوه وان كانت فى ذاتها تفيد لكنها غير مقصودة بالافادة لأن القصد الأخبار بأن زيدا قام أبوه لا بأن أباه قام وان تلازما لأن البحث المعلوم فى الأول زيد وفى الثانى الأب وكذا خرج جملة الصلة نحو جاء الذى قام أبوه فان القصد الأخبار بمجيء من علمت قيام أبيه لا الأخبار بأن أباه قام كما خرجت جملة الشرط بقوله مفيد اذ هو وحدها غير مفيدة وكذا جملة القسم بقى أنه هل الكلام مجموع الشرط والجواب والتقسم وجوابه أو الكلام انما هو الجواب والشرط انما ذكر للتقيد والقسم للتأكيد اختار السيد فى القسم الثانى واختار أن جملة الشرط والجواب هى الكلام لأن الفائدة المقصودة وهى تعليق هذا على هذا انما تؤخذ منهما اه أمير على الشذور (قوله نخرج غير المقصود) أى بالذات ليكون موافقا على ما قاله ابن مالك المتقدم فنحو قام أبوه غير كلام فلي تأمل (قوله كلام النائم والساهى) تبع فيه الشيخ خالد فى التعريف المفهوم من الاخراج فانه قال فى متن الأزهرية وشرحها التصدا لارادة وهى أن يقصد التكلم افادة السامع أى سامع كان نخرج بذلك كلام النائم والساهى ونحوهما وذهب ابن الضائع بمجمعة ثم مهمل شيخ أبى حيان صاحب البحر والنهر الى أن القصد لا يشترط فانه مستفاد من حصول الفائدة لأن قول النائم قام زيد مثلا لا يستفاد منه شيء والتأخرون على خلاف ذلك منهم الجزولى فى مقدمته وابن مالك فى تسهيله وابن عصفور فى مقربه اه (قوله فلا يسمى كلاما عند النحاة) مثله كلام من سبق لسانه حيث لا قصد فيه (قوله وبعضهم فسرهم بالوضع العربى) أى كابن الضائع قال الشيخ خالد فى شرح المتن وهذا الخلاف له التفات الى الخلاف فى أن دلالة الكلام هل هى وضعية أم عقلية ثم قال الأصح الثانى فان من عرف مسمى زيد مثلا وعرف مسمى قائم وسمع زيدا قائم باعرا به الخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام اه أى اذا كان دلالة الكلام وضعية يكون المراد بالوضع الوضع العربى أو عقلية فيكون المراد منه التصديق قول الراجح أن المركبات موضوعة بالوضع النوعى كالحجرات بخلاف المفردات فانها بالوضع الشخصى والفرق بينهما أن الواضع ان وضع ألفاظا معينة لمعان مخصوصة كالقرء للحيض والطهر فهو وضع شخصى لتعلقه بالشخص أى بفرد مشخص من الألفاظ وان وضع قانونا كليا كأن يقول وضعت جملة الفعل والفاعل لنسبة الأول للثانى أو متى اجتمع المضاف والمضاف اليه قدم الأول على الثانى فهو وضع نوعى لتعلقه بالنوع وبه أخرج الشيخ خالد ما فاد بالفعل كاللفظ المفيد لحياة التكلم من وراء جدار أى فانه لا يسمى كلاما بالنسبة الى هذه الافادة وان سمي كلاما بالنسبة لافادة المعنى الذى طريقته الوضع ومن العجب أن الشيخ خالد اجمع جلالته قال فى شرح الأزهرية ولا أى لاحتاج الى ذكر الوضع لأن الصحيح اختصاصه بالمفردات والكلام خاص بالمركبات ودلالاتها غير وضعية على الأصح مع اخراجه ما ذكره فى الأول أن المراد بالوضع النوعى وههنا الشخصى وشارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة أطلق الوضع العربى فليحمل على ما ذكرناه لكن المراد أن الوضع على قول شارحنا لغة العرب أى لأنه المقصود فلي تأمل (قوله فخرج كلام العجم) أى خرج بقيد الوضع العربى كلام العجم وهو بالضم وبالتحريك بخلاف العرب (قوله كالترك والبربر) دخل فى الكاف أنواع كثيرة كالفرس وغيرهم (قوله مثال ما اجتمع فيه القيود الخ) المثال جزئى لايضاح القاعدة ويرد على الشارح بحث وهو أن ما ذكره المؤلف ليس من قبيل القواعد بل من قبيل التعريف لأنه عرف الكلام بأنه هو اللفظ الخ فكيف يحتاج التعريف الى تمثيل لأن المثال انما يكون للقواعد والجواب أن

على ذكر جواب الشرط
فلا يسمى كل من
المثالين كلاما عند
النحاة وقوله بالوضع
فسره بعضهم بالقصد
فخرج غير المقصود
ككلام النائم والساهى
فلا يسمى كلاما عند
النحاة وبعضهم فسرهم
بالوضع العربى فخرج
كلام العجم كالترك
والبربر فلا يسمى كلاما
عند النحاة مثال
ما اجتمع فيه

سكوت المتكلم يلزمه حسن سكون السامع وبالعكس ومعنى حسن السكوت أن لا يصير السامع منتظر الشيء آخر كما سيأتي في قول الشارح (قوله عليه) أي على تلك الفائدة (قوله أفاد فائدة) أي تامة كما وصفه بقوله يحسن السكوت (قوله وهي) أي تلك الافادة الأخبار بقيام زيد أي في كل من المثالين أي بطلق قيام زيد فان في كل منهما اسناد القيام إلى زيد ولا ينظر هنا إلى قوة القضية الاسمية بالنسبة للقضية الفعلية لأن البحث عنها لا يناسب هنا بل في علم المعاني فلذا جمع قوله وهي الأخبار في المثالين فليفتن (قوله الاخبار) بكسر الهمزة مصدر أخبر خبره وأنت البتة أنظر إلى المرجع ولو ذكره فقال وهو الاخبار مراعاة للخبر المذكر لكان حسناً أيضاً سائفاً (قوله إذا مع ذلك) أي سمع قول القائل قام زيد أو زيد قائم (قوله لا ينتظر شيئاً آخر) أي أن السامع إذا سمع القائل يقول قام زيد أو زيد قائم فهم فائدة الخبر وهو قيام زيد ولا ينتظر شيئاً آخر فافهم ذلك (قوله أيضاً لا ينتظر شيئاً آخر) أي انتظارك تماماً كالاتظار الذي يبق مع المسند كقام بدون المسند اليه كزيد ومع المسند اليه كزيد بدون المسند كقام وتقييد الانتظار بالتام ليدخل مجرد الفعل مع الفاعل في الفعل المتعدي فانه كلام مع أنه يبقى انتظار المفعول به وفيه وغيرها من الفضلات مطلقاً أي سواء كان الفعل متعدياً أم لا زماً لكن هذا الانتظار أقل من الانتظارات المذكورة فان قيل تعقل الفعل المتعدي موقوف على المفعول به كما صرح به ابن الحاجب في الكافية ومن تبعه فالم يذ كر المفعول به لم يفهم معنى المسند فيبقى الانتظار التام فلا بد وان يعد غير كلام بدونه فالجواب أنه ان سلم فالمراد الانتظار التام بعد ما فهم ما ذكر كما في المسند اليه بدون المسند فالانتظار لفهم المعنى لا يضر كما اذا تكلم بكلام لا يفهم مخاطب معناه والحق في الجواب أن تعقل المعتدى انما يتوقف على تعقل شيء ما وهو معلوم لكل شخص فلا ينتظر أن يذكره المتكلم أصلاً وانما ينتظره لأجل الربط وبيان حال الواقع وبذكر الفاعل قد علم في الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام لا يقال لو ذكر المفعول لعلم منه حال الواقع ويحصل الارتباط أيضاً فلا يحتاج الى الفاعل ولا ينتظر أيضاً فيصير الفعل مع المفعول كلاماً تاماً لا نقول الاحتياج الى ذكر خصوص الفاعل لأجل أن بناء الفعل المبني للفاعل كالأصل في الافادة حتى لو بنى الفعل للمفعول لكن المفعول فقط على أن الفاعل أكثر من المفعول به فان الفاعل له كل فعل لازماً أو معتدياً والمفعول به لا يكون له الا الفعل المعتدى فافهم واحفظ ذلك فانه مهم جداً (قوله يتوقف عليه تمام الكلام) فيه ما قدمناه فلا تعقل (قوله ويحسن سكوت المتكلم) أي الذي هو المقصود الأعظم وفيه نظر على أنه يمكن ان يكون الكلام محذوف العطف أي والسامع كما يعلم مما جرى فيما مر (قوله وخرج بالمفيد) شروع لخراج القيد الثالث من حدود الكلام (قوله المركب غير المفيد) بنصب غير حال لأن غير بمعنى مغاير وهو لا يتعرف بالاضافة قال ابن مالك وان يشابه المضاف يفعل * وصفاً فعن تنكيره لا يعزل

ويجوز أن يقرأ بالرفع نعتاً للمركب وجعل مغاير بمعنى الماضي وهو يتعرف بالاضافة واذا أردت تحقيق المقام فانظر ما سيأتي في المعرفة والنكرة ان شاء الله تعالى (قوله من غير اسناد شيء اليه) اما اذا أسند اليه فعل أو وصف بأن يقال جاء غلام زيد أو أسند الى شيء بأن قيل هذا غلام زيد فهو كلام وكذا اذا نون الاسمان وجعل غلام خبراً او زيد مبتدأ مؤخر (قوله وان قام زيد) أي يسمى كلمات ولم يذكر المؤلف وكذا لم يذكر الكلمة اتكالا على الشروح والحواشي ولان المقصود هو الكلام وأما الكلمة فهي جزء واذا كملت ثلاثا فهو كلم وفيه يلغز فيقال لنا كلام ان نقص زاد وان زاد نقص أي ان زاد لفظه نقص معناه وان نقص لفظه زاد معناه ونظمت ذلك فقلت

يا قارىء النحو ما ان زيد ذا نقصا * وان أردت كماله فنقص أجب

وقلت محمياً جوابه ان أردت ناقص وترد * فكمال يا أخى اجتهد وجاهد تصب

(قوله فان تمام الفائدة الخ) قد تفيد هذه العبارة أن قوله ان زيد قام يفيد أي فائدة لكن لاتم كما هو ظاهر

كلا منهما أفاد فائدة
يحسن السكوت عليها
من المتكلم والسامع
وهي الاخبار بقيام
زيد فان السامع اذا
سمع ذلك لا ينتظر شيئاً
آخر يتوقف عليه تمام
الكلام ويحسن أيضاً
سكوت المتكلم وخرج
بالمفيد المركب غير
المفيد نحو غلام زيد
من غير اسناد شيء اليه
وان قام زيد فان تمام
الفائدة فيه يتوقف

هذا يصح جعله مثالا لا أكثر من كلمتين لأن فيه ثلاث كلمات وهو لفظة زيد ولفظة قائم والضمير المستتر في قائم
العائد للمبتدأ لكن جعله مثالا فيه كلمتان أولى لأن الضمير المستتر في الوصف لما يبرز بكل حال أى حال
الافراد وحال الثانية وحال الجمع صار كأنه كلمة واحدة بخلاف الضمير المستتر في الفعل فان قيل يرد على قولك
منع نحو زيد قائمان أبواه كما يمنع قاما الزيدان ولا يمنع قامت هند أجيب بأن الوصف لما كان شديدا للتشبه
بالمضارع حيث أعطى المضارع الوصف معنى الاستقبال وأعطى اسم الفاعل الفعل المضارع الاعراب صار
يمنع في الوصف ما يمنع في المضارع والله أعلم ولعلنا نزيد في باب الفاعل إن شاء الله تعالى (قوله والمثال الأول)
أى وهو قوله قام زيد (قوله وكل فاعل مرفوع) هذه القضية كل يصح استثناءه وهو نصب الفاعل في قولك
خرق الثوب المسار فان الثوب هو المحروق وهو مفعول والمسار هو الحارق وهو فاعل منصوب ويصح أن
تكون هذه القضية كلية فلا يصح الاخراج عنه وجواب ما أوردناه يأتي في باب الفاعل إن شاء الله تعالى (قوله
والمثال الثاني) أى وهو قوله زيد قائم (قوله وكل مبتدأ مرفوع) هذه القضية كلية لاحالة وإن وجد المبتدأ
مجرورا في رب رجل كريم لقيته فلتفتن (قوله مرفوع بالابتداء) هذا أرجح الأقوال الآتية في باب المبتدأ
والخبر إن شاء الله تعالى (قوله وخرج بالمركب) شروع لاجراج القيد الثاني من حدود الكلام (قوله المفرد)
فاعل خرج (قوله كزيد) أى إذا نطقت به وقد يقال ان هذا إنما لم يسم كلاما لأنه غير مفيد ولو أخرج به
الأعداد المسرودة لكان أولى كما تقدم الكلام عليه في قول المتن المركب فلا تغفل (قوله فلا يقال له كلام الخ)
أى لأنه غير مركب وغير مفيد كما تقدم الكلام (قوله والمفيد ما أفاد فائدة الخ) منه المعلوم للمخاطب خلافا لما
نقل عن سيبويه وجرى عليه قوم منهم الشيخ خاله في كتبه كالآشموني والفاكهى فنحو السماء فوقنا غير
كلام عندهم وفي يس على التصريح كلام وهو قوله قضية جعله يعنى المعلوم للمخاطب غير مفيد أنه غير كلام
وصحح أبو حيان أنه كلام ومبنى الخلاف أنه هل تشتط الفائدة الجديدة بأن يفيد المخاطب ما يجمله أو تكفى
الفائدة الوضعية بأن يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فإلا يجمله أحد وقال الأصماني مثل هذا كلام لأنه
خبر وكل خبر كلام فان قلت إنما يكون خبرا إذا أفاد السامع وهذا ليس كذلك أجيب بأن المراد بالمفيد أن
يكون بحيث يفهم منه معنى يصح السكوت عليه وإن كان حاصل عند السامع ولئن سلم اشتراط عدم حصوله
عنده لكن في ظن المتكلم لا في نفس الأمر فان قلت لا يتصور ذلك في ظن المتكلم وهو من الأمور المعلومه
لكل أحد قلت لا يلزم أن يكون المدركه متقشبا بها دائما فيجوز أن يظن المتكلم بذلك حين الكلام عدم
حصوله عند السامع فيخبر به وأيضا مثل هذه الضروريات عائد إلى المحسوس باحدى الحواس الخمس فيفيد
بالنسبة إلى فاقد ذلك الحس الذى يدرك به هذا النوع من المحسوسات فيكون كلاما وليس من شرط الكلام
أن يكون مفيدا عند كل أحد أو قوله وأيضا مثل هذه الضروريات الخ هل يجرى في مثل الجزء أقل من الكل
لأنه غير عائد إلى ما ذكر قال أبو حيان ومحل الخلاف ما إذا ابتدئ به فيصح أن يقال زيد قائم كأن النار حارة
انتهى بحروفه وأقول الذى أعتقد أن المفيد لا يشترط فيه الفائدة الجديدة في كل حال لأنه يلزم أن يكون
التركيب كلاما من وجه وغير كلام من وجه آخر إذا خطب به من لا يخفى عليه ذلك ومن خفى كما بينا ذلك عند
قول المتن المفيد على أن المراد بالفائدة في باب المبتدأ ذلك فيصح الابتداء بكل معرفة مطلقا فافهم (قوله فائدة)
أى تامة لاجراج نحو غلام زيد فان فيه فائدة أى فائدة لكن غير تام فلا يسمى كلاما أيضا (قوله يحسن
السكوت) معنى حسن السكوت بحيث لا ينتظر السامع شيئا آخر انتظارا تاما كالجرح به كلام الشارح الآتى
(قوله من المتكلم والسامع عليها) هذا أحد الأقوال الثلاثة ثانيها أنه من المتكلم فقط وعليه جرى الشيخ
خالد والثالث من السامع ولم أر من قال به فانظر الكتب التى تصرح بذلك فمن قال بالثاني قال لأن السكوت خلاف
التكلم فكما أن التكلم صفة المتكلم يكون السكوت صفة له أيضا قيل ان الخلاف لفظى فحسن السكوت أى

والمثال الأول فعل
وفاعل وكل فاعل
مرفوع والمثال الثاني
مبتدأ وخبر وكل مبتدأ
مرفوع بالابتداء وكل
خبر مرفوع بالمبتدأ
وخرج بالمركب المفرد
كزيد فلا يقال له كلام
أيضا عند الحاجة والمفيد
ما أفاد فائدة يحسن
السكوت من المتكلم
والسامع عليها كقام
زيد وزيد قائم فان

تشيل لما يشتمل على بعض الحروف الهجائية أى مثال ما يشتمل على البعض المذكور صوت الطبل فانه لا يشتمل على البعض المذكور ودخل في الكاف المفيدة للتمثيل أصوات الحيوانات والمزامير والطبل معروف جمعه طبول مثل فلس وفلوس وجاء أطلال أيضاً مثل أفرأخ كافي المصباح (قوله فلا يسمى لفظاً) جواب اذا الناصب لها لانها خافضة لشرطها منصوبة بجوابها كما سيأتى ان شاء الله تعالى أى بل يسمى صوتاً كما أفهمه كلامه أى لأن الصوت كل ما يسمع لكن يقال لغير صوت الانسان صوت الطيور وصوت الطبول وصوت المزامير وانظر لوتكلم الطائر أى صوت بصوت اشتمل على بعض الحروف الهجائية كما حكى الدميري في حياة الحيوان في مادة الدرة عن علي الحريري أنه رأى درة تقرأ سورة يس وعن محمد بن محمد النصيبي كان غراب يقرأ سورة السجدة فاذا جاء الى محل السجدة سجد ويقول سجد لك سوادى واطمان بك فؤادى فهل هو كلام أولاً فانظر ذلك (قوله فخرج الخ) شروع من الشارح في بيان محترزات حد الكلام ولا تكرر مع ما مر لأن الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة بين فيما تقدم حد اللفظ وبين محترزات ذلك الحد فلا يشتهر ذلك الأمر (قوله ما كان مفيداً) ما موصولة فاعل خرج بمعنى الذى أو نسكرة موصوفة بمعنى شيء أى فخرج باللفظ الذى كان مفيداً على الأول أو شيء كان مفيداً على الثانى والأولى للشارح أن يقول ما كان مفيداً مركباً بالوضع ليكون أخرج غير اللفظ فقط وان كان ينظر في جهة الوضعية اذ يمكن أن يكون ما ذكره الشارح من الوضع بمعنى أن الصانع وضعه دلالة على أمر مخصوص تأمل (قوله ولم يكن لفظاً) أى سواء كان صوتاً أو غيره على وفاق ما تقدم في حد اللفظ ولا يقدح ذلك في تمثيل الشارح الغير الشامل للصوت الذى لم يشتمل على بعض الحروف الهجائية اذ في الكاف أفراد أخر غير مستقصاة كالأخفى على كل عاقل (قوله كالإشارة) أى وان كان يسمى كلاماً عند الفقهاء حيث يصح البيع بها ويحتمل اذا حلف أنه لا يتكلم فتكلم بالإشارة حال كونه أخرس حال الحلف والتكلم فان كان أخرس حال التكلم فقط فلا حث كائناً في الذخيرة (قوله والكتابة) أى بأن كتبت لشخص قام زيد فان المكتوب اليه فهم من الكتاب قيام زيد الذى هو فائدة الخبر وفهم أيضاً ان الكاتب يعلم قيام زيد الذى هو لازم الخبر كما هو مقرر في علم المعاني فلا يسمى ذلك كلاماً عند النحاة (قوله والعقد) اصطلاح عليها القوم في افادة أعداد مخصوصة بالأيدى بجميع أنواعها أى فانها وان أفادت إلا أنها غير صوت أى غير لفظ فلا تسمى كلاماً عند النحاة وكذا صوت الطيور الغير المشتمل على بعض الحروف الهجائية ولم يبين الشارح فيما هنا لعله في حد اللفظ (قوله والنصب) بضم النون والصاد وقد تسكن وقد تفتح النون وتسكن الصاد وأما ضم النون مع فتح الصاد فلا أعرفه قاله شارح المارونية قاله عبد المعطى المالكي في حاشيته على شرح الشيخ خالد على الآجرومية وهى مثل الحراب القبلية والخشبة التى توضع على أبواب المساجد وتخلع النعال عند الوصول إليها الستارة التى على أبواب الحمامات ليفهم أن فيها نساء ونحو ذلك من الأشياء المعروفة والافادة إنما يعرفها أهل البلد التى اعتادوا وضعها وتواطوا على فهمها فانها مختلفة على حسب أحوالهم واختراعاتهم (قوله عند النحاة) جمع ناح جمع تكسير أصله نحوه بضم النون وفتح الحاء والواو قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار نحاة قال ابن مالك

في نحو رام ذواطراد فعله * وشاع نحو كامل ومكمله

والمراد أهل النحو المتقدم ذكرهم في أول الكتاب (قوله والركب ما تركب من كلمتين) أى هو أقله ومثل الشارح فيما سيأتى ذلك بقوله قام زيد وزيد قائم ولم يمثل بالتركيب من أكثر من كلمتين وذلك نحو ضرب زيد عمراً وإن قام زيد قام عمرو (قوله فأكثر) الفاء عاطفة وأكثر معطوف على قوله من كلمتين مجرور وعلامة جره فتحة ظاهرة في آخره لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل (قوله كقام زيد) مراد لفظه مجرور بالكاف وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره للحكاية (قوله وزيد قائم)

فلا يسمى لفظاً فخرج
باللفظ ما كان مفيداً
ولم يكن لفظاً كالإشارة
والكتابة والعقد
والنصب فلا تسمى
كلاماً عند النحاة
والركب ما تركب من
كلمتين فأكثر كقام
زيد وزيد قائم

من داخل الصدر الى الخارج بحبسه في الحابس المعينة ثم يزيل ذلك الحبس فتولد تلك الحروف في آخر زمان حبس النفس وأول زمان اطلاقه والحاصل أن اللفظ هو الرمي وهذا المعنى حاصل في هذه الأصوات والحروف من وجهين الأول أن الانسان يرمى ذلك النفس من داخل الصدر الى خارجه ويلفظه وذلك هو الاخراج واللفظ سبب لحدوث هذه الكلمات فأطلق اسم اللفظ على هذه الكلمات لهذا السبب والثاني أن تولد الحروف لما كان بسبب لفظ ذلك الهواء من الداخل الى الخارج صار ذلك تشبيهاً بما أن الانسان يلفظ تلك الحروف ويرميها من الداخل الى الخارج والمشابهة احدى أسباب المجاز اهـ (قوله هو الصوت الخ) فيه نظر فان العبارة لا تشمل الضمائر المستترة فانها ألفاظ بالقوة ألا ترى أنها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من العوامل استحضارا لا خفاء فيه ولا تكون صوتا كما علمت ويمكن أن يجاب بأن المراد بالصوت مطلقه وهو ما يشمل الصوت المصوت بالفعل والصوت المصوت بالقوة فعلم أن لماهية اللفظ أفراداً عتقة وأفراداً مقدرة قال الروداني واستعماله في كل منهما حقيقة لأنه في المقدر مجاز اهـ ومن التحقيق المحذوف على ما قاله البعض لتيسر النطق به صراحة وكذا كلامه تعالى اللفظي قبل التلظظ به لا كلامه القديم على قول جمهور أهل السنة من أنه ليس بحرف ولا صوت فالتحقيق اما منطوق به بالفعل أو بالقوة والتقدير ما لا يمكن النطق به فان الضمير المستتر كما قاله الرضى لم يوضع له لفظ حتى ينطق به قال وانما عبروا عنه باستعارة لفظة المنفصل للتدريب صبان وفيه مخالفة بين مناقشتي التي أجبناعنها مع قوله فانظر ذلك ولا تكن من القاصري الممهم (قوله أيضاً هو الصوت) ان قيل الصوت فعل الصائت لأنه مصدر صات يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر أجب بأن الصوت يستعمل كما أفاده التعريف المار بمعينين بمعنى المصدر المذكور وبمعنى اسم الفاعل الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا وعبارة الشيخ خالد في شرح الأزهرية والصوت عرض يقوم بمحل يخرج من داخل الرئة الى خارجها مع النفس يفتح الفاء مستطيلاً متداً متصلاً بمخرج من مخارج حروف الحلق واللسان والشفيتين والمخرج محل خروج الحروف وهي سبعة عشر كما قاله المجودون وفي الجزرية مخارج الحروف سبعة عشر * على الذي يختاره من اختبر

لكن المجموع أربعة الهواء والحلق واللسان والشفتان كما في الجزرية حيث قال مؤلفها فألف الجوف وأختاها وهي * حروف مد للهواء انتهى

فما قاله الشيخ خالد في شرح الأزهرية كـ بعض أهل الصرف قصور (قوله المشتل) اعترض بنحو واو العطف فانها تسمى لفظاً ولا يقال ان الصوت مشتمل على هذا الحرف لأن الشيء لا يشتمل على نفسه فالأحسن في التعريف أن يقال الصوت المشتمل على تقطيع وأجب عنه بأن الصوت فيه جهة عموم وهو كونه صوتاً أعم من أن يكون لفظاً أو لا كما في أصوات الغفل وهو الساذج وجهة خصوص وهو كونه لفظاً فالصوت مشتمل من جهة عمومه ومشتمل عليه من جهة خصوصه وهو من قبيل اشتمال العام على الخاص بمعنى تحققه فيه (قوله الهجائية) نسبة الى الهجاء وهو تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تركبت فيها بذكر أسماء تلك الحروف التي هي حروف ابث وهي يديهم تعرف من غير احتياج الى معرفة اللفظ والكلمة فاندفع ما قيل الحرف كلمة كذا والكلمة لفظة كذا فيلزم ذكر اللفظ في تعريف اللفظ وهو باطل كما أفاده يس (قوله كزيد) أي كلفظة زيد أي اذا نطقت به فيوافق قوله فانه صوت اذ لو كتبت صورة زيد ولم ينطق به لا يسمى صوتاً (قوله فانه) أي لفظة زيد اذا نطقت به صوت كـ (قوله اشتمل) فيه ما مر فانه لو قيل ان لفظ زيد اشتمل على الزاي والياء والدال لا معنى له فانظر المراد هناك (قوله على الزاي الخ) لو قال على زه يه ده كان أوضح ويمكن أن يجاب بأن المراد مسماءها وهي ما ذكرناه (قوله فان لم يشتمل الخ) محترز قوله السابق في التعريف هو الصوت المشتمل الخ فأخرج بما في التعريف ما لم يشتمل على بعض الحروف الهجائية (قوله كصوت الطبل)

هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية كزيد فانه صوت اشتمل على الزاي والياء والدال فان لم يشتمل على بعض الحروف كصوت الطبل

قصده واعتنت بأمره اهتمت واحتفلت وعنت به أعنى من باب رمى أيضا عنانية كذلك اه والمراد هنا
 الأول أى يقصد المصنف (قوله أن الكلام) بفتح همزة أن وهى وما بعدها من اسمها وخبرها فى محل نصب
 مفعول ليعنى وأكدا للشارح العلامة مخالفا لمادة المتن (قوله عند النحويين) فى المصباح عند ظرف مكان
 ويكون ظرف زمان اذا أضيف الى الزمان نحو عند الصبح وعند طلوع الشمس ويدخل عليه من حروف
 الجر من لا غير تقول جئت من عنده وكسر العين هو اللغة الفصحى وتكلم بها أهل الفصاحة وحكى الفتح
 والضم الى أن قال وتكون بمعنى الحكم فتقول هذا عندى أفضل من هذا أى فى حكمى اه والمعنى الأخير هو
 المراد هنا (قوله عند النحويين) جمع نحوى نسبة للنحو ومعناه كما فى تهذيب ابن يعيش يكون خمسة وهى
 نحو بمعنى القصد فى مثل قولهم نحوت البيت الحرام أى قصده ونحو بمعنى دون فى مثل قولك سرت فرسخا
 أو نحوه أى أو دونه ونحو بمعنى مثل فى العبارات فى مثل قولهم الاسم ما دخله الألف واللام نحو الرجل والغلام
 وما شا كل ذلك ونحو بمعنى عند نحو قولك زيد نحو عمرو أى عنده ونحو وهو هذا العلم المشار اليه الذى
 اختص بتسميته هذا الفن دون سائر الفنون انتهى وفى الأشمونى وغيره ما يخالف ذلك فى بعض التقريرات
 قال الشيخ أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوى رحمه الله تعالى النحو علم مستنبط بالقياس
 والاستقراء من كلام الله عز وجل والكلام الفصيح والغرض به معرفة صواب الكلام من خطئه وفهم
 معانى كتاب الله تعالى وفوائده فالعلم واضح والاستنباط هو الاستخراج والقياس حمل الشيء على الشيء
 لضرب من الشبه والاستقراء هو التتبع وعنى به تتبع النصوص من الكتاب والسنة وديوان العرب وهو
 شعرهم ويقال ان هذا الحد ناقص والله تعالى أعلم انتهى فانظره اذ لم يصرح به أحد فإرأيناه غيره والله تعالى
 أعلم (ثم اعلم) أنارأينا فى تلفيق ابن هبيل كلاما ماضيه قوله والغرض معرفة الصواب الخ مثال الأول ان القائل
 اذا قال ان زيدا قائم فهذا صوابه ولو قال ان زيد قائما بالعكس أو ان زيد قائم برفهما أو ان زيدا قائم بجرهما
 أو غير ذلك لكان كله خطأ لخروجه عن كلام العرب ومثال الثانى قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى
 الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم الى الكعبين من قرأ وأرجلكم
 بالنصب فقد عطفه على الوجوه والأيدى فيجب الغسل ومن قرأ وأرجلكم بالجر فقد عطفه على الرؤس
 فيجب المسح وذلك لأن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه اه (قوله فاللفظ) هذه الفاء تسمى فاء
 الفصيحة باضافة فاء الى الفصيحة من اضافة الموصوف للصفة وفصيحة فعيلة بمعنى فاعلة أى مفصحة بمعنى
 مبينة لأنها أفصحت عن شرط مقدر والتقدير هنا اذا أردت بيان كل واحد من الأمور الثلاثة التى هى مبنى
 الكلام فأقول لك اللفظ الخ أو هى ما أفصحت عن مقدر أعنى من أن يكون شرطا أو غيره نحو أو حيننا الى
 موسى أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أى ضرب فانفجرت ويصح أن تقول الفاء الفصيحة بالتركيب
 التوصيفى والمعنى واحد اه من بعض الحواشى (قوله أيضا فاللفظ) أل للعهد الذى كرى وهو ما قاله المؤلف وهو
 من القاعدة المشهورة وهى أنك اذا ذكرت شيئا سواء كان مع أل أو لا ثم ذكرته ثانيا مع أل فالثانى هو عين
 الأول أو بغير أل فالثانى غير الأول فالجموع أربعة من ضرب اثنين فى مثله وهذا مثاله قام رجل ورأيت الرجل
 قاعدا وقام الرجل ورأيت الرجل قاعدا وقام الرجل ورأيت رجلا قاعدا وقام الرجل ورأيت رجلا قاعدا قال
 العلامة جلال الدين السيوطى رحمه الله تعالى

ثم من القواعد المشتهرة * اذا أتت نكرة مكرره

تغايروا وان يعرف ثانى * توافقا كذا المعروفان

(قوله فاللفظ هو الصوت) قال الرازى وأقول أظن أن اطلاق اللفظ على هذه الأصوات والحروف على سبيل
 المجاز وذلك لأنها انما تحدث عند اخراج النفس من داخل الصدر الى الخارج فان الانسان عند اخراج النفس

أن الكلام عند
 النحويين هو اللفظ
 الى آخره فاللفظ

قال وأما غيره فنقول اليه من ذلك المعنى فهو فرع وقال في الثاني ثم استعمل ولم يقل وضع لاحتمال كونه حقيقة إلى آخر ما مر وقيل انه جمع لفظه تأمل (تنبيه) اختار اللفظ على القول مع أن القول جنس قريب لأن القول يطلق على الرأي والاعتقاد كما تقول قال الشافعي كذا معنى اعتقده ورآه حقاً انظر شرح ابن هشام على القطر (قوله أيضاً اللفظ) بمعنى الملفوظ كالحلق بمعنى الخلق في أنه مصدر بمعنى اسم المفعول إلا أن الأول حقيقة والثاني مجاز مرسل من اطلاق اسم التعلق بكسر اللام وهو الخلق الذي هو المصدر على التعلق بفتحها وهو الخلق الذي هو اسم المفعول كذا قالوا (فائدة) قال الرازي اللفظ إما أن يكون مهملًا وهو معلوم أو مستعملًا وهو على ثلاثة أقسام أحدها أن لا يدل شيء من أجزائه على شيء من المعاني البتة ١ وهذا هو اللفظ المفرد كقولنا فرس وحمل وثانيها أن لا يدل شيء من أجزائه على شيء أصلاً حين هو جزؤه أما باعتبار آخر فانه يحصل لأجزائه دلالة على المعاني كقولنا عبد الله فانا إذا اعتبرنا هذا المجموع اسم علم لم يحصل شيء من أجزائه دلالة على شيء أصلاً أما إذا جعلناه مضافاً ومضافاً إليه فانه يحصل لكل واحد من جزأيه دلالة على شيء آخر وهذا القسم نسميه بالمركب وثالثها أن يحصل لكل واحد من جزأيه دلالة على مدلول آخر على جميع الاعتبارات وهو كقولنا العالم حادث والسماء كرة وزيد منطلق وهذا نسميه بالمؤلف (قوله المركب) مأخوذ من التركيب وهو لغة وضع شيء على شيء سواء كان بينهما مناسبة أو لا بخلاف التأليف فانه وضع شيء بازاء شيء بينهما مناسبة فيهما العموم والخصوص المطلق فكل تأليف تركيب ولا عكس فالفيد الذي سيئته الشارح لاحاجة إلى ذكر التركيب قبله لانه يستلزمه لا يقال القصد من التعريف شرح الماهية ببيان أجزائها فلا يكفي دلالة الالتزام ولهذا قالوا انها مبحورة في التعاريف لأننا نقول أهل هذه الفنون يتساعون كثيراً في أمثال ذلك وانما صرح بذلك لأنه لو لم يصرح بذلك يرد عليه الأعداد المسرودة فانه مفيدة ولا تركيب فيها لالفاظ ولا تقديراً (واعلم) أن التركيب كثيرة منها تركيب اسناد كقام زيد وتركيب اضافة كغلام زيد وتركيب مزج كعبلبك والمراد هنا الأول كما سيأتي (قوله الفيد) يستلزم التركيب كما مر وقول ابن طلحة ان نعم كلام مفرد مفيد مردود وانما يدل على كلام محذوف بعدها هـ أمير والافادة قيل بالفعل بناء على اشتراط تجديد الفائدة كما قاله ابن هشام في تعليقه على الألفية والحق أنه لا يشترط تجديد الفائدة والالادى الى أن الكلام الواحد يسمى كلاماً اذا خطب به من لم يعرف مدلوله وغير كلام اذا خطب به من يعرف مدلوله وكلام الشيخ خالد مال الى الاشتراط حيث جعل السماء فوقنا والأرض تحتنا غير كلام وفي بعض الحواشي انه استثنى بعضهم من غير المفيد المحال نحو حملت الجبل فانه كلام نص عليه سيويه ومال اليه أبو حيان ونقل ذلك من النكت (فائدة) قال الرازي السمعون المفيد ينقسم الى أربعة أقسام لأنه إما أن يكون اللفظ مؤلفاً والمعنى مؤلفاً كقولنا الانسان حيوان وغلام زيد وإما أن يكون المسموع مفرداً والمعنى مفرداً وهو كقولنا الوحدة والنقطة بل قولنا الله سبحانه وتعالى وإما أن يكون اللفظ مفرداً والمعنى مؤلفاً كقولنا انسان فان اللفظ مفرد والمعنى ماهية مركبة من أمور كثيرة وإما أن يكون اللفظ مركباً والمعنى مفرداً وهو محال اه أقول لو مثل بقولنا نصف الاثنين لم يبعد لأن لفظه مركب والمعنى واحد وينظر من جهته التأليفية فانه غير مراد عنده والله أعلم (قوله بالوضع) معناه لغة الولادة يقال وضعت هنداً اذا ولدت ويطلق على الاسقاط تقول وضعت الدين عن فلان أى أسقطته عنه ويطلق على الحط ومنه وضعت الدين بمعنى حططت عنه (قوله أيضاً بالوضع) الظاهر أن مراده الوضع العربي الذي هو قيد لا بد منه في تعريف الكلام كما قاله الشاطبي وغيره ليخرج كلام الأعاجم لا القصد لأنه أدرجه في الافادة كما سيأتي لكن لا وجه لزيادته في بيان انطباق التعريف على المثال مع تركه في نفس التعريف فكان الأولى زيادته في التعريف أيضاً ثم حمل الوضع على الوضع العربي مبنى على أن المركبات موضوعة وهو الصحيح لكن وضعها نوعي فهو المراد في التعريف اه صبان وسيأتي اني أبين ذلك بمزيد بسط ان شاء الله تعالى (قوله يعني الخ) في المصباح عن عنيان باب رمى

المركب المفيد بالوضع
يعني

١ قوله المعاني ألبتة أى
بخلاف القسم الثاني
فانه وان لم يدل عليها
لكن بالنظر الى أجزائه
يفيد كما سيأتي اه
تقرير

التردد بلا تعيين يسمى التصرف قصر تعيين فقصر الأفراد لقطع من يعتقد العكس وقصر التعيين لتعيين المتردد وهذا الحصر يشمل هؤلاء والرحمن والرحيم بالجرفيهما نعتان للفظ الجلالة وبالرفع فيهما خبران لمبتدا محذوف أى هو الرحمن الرحيم وبالنصب فيهما مفعولان لفعل محذوف أى أمدح الرحمن الرحيم فهذه ثلاثة أوجه وبجر الرحمن مع رفع الرحيم أو نصبه و برفع الرحمن مع نصب الرحيم وبنصب الرحمن مع رفع الرحيم وهذه أربعة أوجه ويمتنع رفع الرحمن أو نصبه مع جر الرحيم لمنع القطع قبل الاتباع لا نه رجوع للشيء بعد الانصراف عنه وقد نظمت الأوجه مينا للجائز والممتنع فقلت

وأوجه الرحمن والرحيم * تكون تسعة لدى التقسيم

جرها الثابت في الكتاب * وستة تسوغ في الاعراب

أى جر أول ونصب مائلا * ورفع كذا أو انصب أولا

مع رفع تال ثم عكسه أتى * رفعها نصبها قد ثبتا

وجر ثان مع رفع أول * أو نصبه امنعه فلتدع لى

وفى هذا التقدير كفاية للبتيدي وقد بسطت الكلام على هذا فى شرح المطالب فانظره ثم (قوله الكلام الخ) أل فيه للحقيقة لأن أل الداخلة على المعارف لها كفاى المطول ويعضده تعريف المتن والشرح بقولها بعد هو اللفظ وقيل للعهد والمعهود كلام العرب فعلم أن تفسير الوضع بالعربى يعضده والكلام هنا بفتح الكاف وأما بالنصب فهو الأرض الصعبة وبالكسر هو الجرح وقال ابن يعيش يسمى كلاما لأنه يكلم القلب بمعنى يجرحه اه ومنه قول الشاعر

جراحات السنان لها التثام * ولا يلتام ما جرح اللسان

ومعناه بالفتح لغة القول وما كان مكتفيا بنفسه كفى القاموس والمراد بالقول ما يتكلم به قليلا كان أو كثيرا ويقول به وما كان مكتفيا بنفسه ما يفيد معنى وليس بلفظ واطلاقه على المعنى الأول حقيقة عند اللغويين وعلى الثانى مجاز فعلى هذا اذا نطقت بزيد كان كلاما فى اللغة حقيقة وان كتبت بهو كلام مجاز اقال الرضى الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو والعطف أو على أكثر أو كان أكثر من كلمة وسواء كان مهما لا أو لا أما اطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلمه بكلمة كزيد أو كلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو وبكر هذا كلام غير مفيد وأما اطلاقه على المهيمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له اه (قوله هو) ضمير فصل يفصل بين المبتدأ والخبر على الأصح لا عمل له من الاعراب ويصح أن يكون مبتدأ ثانيا واللفظ خبره والجملة خبر للفظه الكلام هذا وقال فى المغنى زعم البصريون أنه لا عمل له من الاعراب ثم قال أكثرهم انه حرف فلا إشكال وقال الخليل اسم وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائى عمله بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فمحلّه بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولى ظن نصب وبين معمولى كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائى وبين معمولى ان بالعكس ويشترط أن يكون بلفظ المرفوع وأن يطابق ما قبله فلا يجوز زيدا به الفاضل وكنت هو الفاضل ويشترط كون ما قبله أن يكون مبتدأ فى الحال أو فى الأصل وكونه معرفة اه مفرقا فى مواضع (قوله اللفظ) هو فى الأصل مصدر من لفظت الشيء اذا طرحته ومنه لفظت الرعى الدقيق اذا طرحته وهذا على القول بأن اللفظ مطلق الرعى أعم من أن يكون من النعم أو غيره ويقال أيضا أكلت التمرة ولفظت النواة قال الشيخ يس ولو بدون ادخالها النعم كذا فى الحواشى العصامية على الجامى وقال فى شرحه للعضدية انه الرعى من النعم لا مطلقا كما يتوهم من لفظت الرعى الدقيق لأنه مجاز صرح به فى الأساس وكلام الشارح يعنى الفا كهى موافق للأول لكن قوله يعنى قول الفا كهى ثم خص مراده فى الاستعمال اللغوى لافى أصل اللغة لأن هذا المعنى يحتمل أنه حقيقة وأنه مجاز من حيث خصوص الرعى كونه من النعم أما من حيث كونه رميا فهو من أفراد الموضوع له اه ثم قال فى حواشى التصريح قال السعد فى بعض كتبه واللفظ فى أصل اللغة الرعى يقال لفظت الرعى الدقيق ثم استعمل فى الرعى من النعم الى أن

الكلام هو اللفظ

الجزء اوله تأليف عديدة في كل العلوم مفيدة منها السيرة النبوية ومنها الفتوحات الاسلامية ومنها الفتح
المبين في سيرة الخلفاء الراشدين وله حاشية على السمرقندية في علم البيان وحاشية على الاظهار في التجويد
وشرح على ألفية بن مالك في النحو وشرح على العقائد وله رسالة في علم الوضع وفي علم الجبر والمقابلة ورسالة
في المينيات ورسالة في وعيد تارك الصلاة ومتن صغير في علم البيان ورسالة في المقولات ورسالة في مباحث
البسملة عظيمة وله تأليف عظيم في الرد على الوهابية وله رسالة في صيغ الصلوات على النبي ﷺ
ورسالة تتعلق بجاء زيد وله رسالة متعلقة برؤية الباري ورسالة متعلقة بقوله تعالى ما أصابك من حسنة فمن
الله وله حاشية عظيمة على الزبد في الفقه كما نقلها عنه شيخنا العلامة المحقق السيد أبو بكر بن السيد محمد شطا
في حاشيته على فتح العين ولم تكمل وله هذا الشرح على الأجرومية وقد ألفه وهو في الطائف عند مسجد
سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما سنة احدى وتسعين ومائتين بعد الألف من الهجرة النبوية كافي
بعض نسخ الشيخ لأجل أهل القرى من العرب ومن أراد أن يعرف مسائله فعليه بهذه الحاشية فانها تشوق
الحلّان لاجتماع ثمار ذلك البستان وتنهل العطشان اذ مافيها الا الجمع من أقوال العلماء المشار اليهم بالبنان
والمعهورين بالجنان وجل مأخذ حاشية العلامة المحقق والخبر البحر المدقق أبي بكر الشنواني على شرح
الشيخ خالد على الأجرومية وشرح العلامة الرضى الأسترابادي على كافية ابن الحاجب ومغني ابن هشام
وغيرهم والله حسب من توكل ونعم الوكيل وجميع أموري كفيلا وهذا أوان الشروع في المقصود بعون
الملك المعبود وبالله التوفيق لأقوم طريق ولما كانت التسمية مأمورا بها في كل أمر ذي بال بقوله صلى الله
عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع وأبرأ وأجزم روايات وفي رواية
بالحمد لله وفي رواية بذكر الله بدأ بها المؤلف رحمه الله تعالى رحمة واسعة بقوله ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾
ولم يبدأ بها الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة لأنها كفتي ببسملة المؤلف فيكون الشرح كالتابع لمتن ويصير
يتميز الشرح والمتن امتزاج الأرواح بالأشباح ثم الكلام على البسملة شهير لا يحتاج الى تسطير وقد أفرد
بالتأليف جم غفير ومنهم الشارح لكن لا بأس بذكر طرف منه تحصيلاً للبركة فنقول الباء حرف جر اما
زائد وإما أصلي فالقائل بالزيادة قال انه لا يتعلق بشيء فاسم مبتدأ مرفوع بالضم المقدرة على آخره منع من
ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وخبر المبتدأ محذوف تقديره اسم الله مبدوء به ومن قال بالثاني
وهو الأصلي قال انه يحتاج الى متعلق يتعلق به والمتعلق ما قبله واما اسم وعلى كل افعال واما خاص وعلى كل
اما مقدم واما مؤخر فالفعل العام ابتدئ والخاص أولف والاسم العام ابتدئ والخاص تألّف وأولها الفعل
الخاص المؤخر أما الفعل فلا أنه الأصل في العمل ولكثرة التصريح به ومنه أقرأ باسم ربك وقلعة المحذوف لأنه
عليه كتمان الفعل والفاعل وهما لفظ أولف ولفظاً نامضراً وعلى مقابلة ثلاث وهي المصدر والمضاف اليه والخبر
لأن التقدير بسم الله تألّف حاصل وأما الخاص فلا أن الشارع في كل شيء يضم ما كانت التسمية مبدأ له
فالشارع في الأصل اذا قال بسم الله ينوي آكل وفي الشرب أشرب وفي الركوب أركب فلا جرم كان التقدير
في التأليف أولف أولى وأما التأخير فلا اهتمام باسمه تعالى وليكون اسمه مقدما ولا يرد تقدم الباء ولفظ اسم
عليه لأن الباء وسيلته كره على وجه يؤذن بالبدء فهي من تنمة ذكره على الوجه المطلوب ولفظ اسم دال
على اسمه تعالى لأجنبي عنه بدليل واذا ذكر اسم ربك والمراد واذا ذكر ربك كما هو موجود في آية أخرى
والله أعلم وأيضا في تقدير تأخير الفعل افادة الخصر فان تقديم المفعول قديفيد الخصر ويسمى عند علماء
المعاني قصرا وقسموه على ثلاثة أقسام قصرا افراد وقصر قلب وقصر تعيين فاذا قيل بسم الله أولف والمخاطب
يعتقد اشتراك الحق سبحانه وغيره في كون البدء باسمه وباسم غيره يسمى القصر قصر افراد لقطع الشركة
التي اعتقدها المخاطب واذا قيل ذلك والمخاطب يعتقد أن البدء يكون باسم غير الله لا باسمه يسمى القصر قصر
قلب لقلبه ما عند المخاطب واذا قيل ذلك والمخاطب يعتقد أن البدء يكون باسم الله أو باسم غيره على وجه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

PT
6101
525
1886

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمدا لله الذي بتحميده ينال أرفع الدرجات. وبتسييحه وتمجيده وتعظيمه تدفع أنواع الدرجات. على نعمه التي لا تحصى بنص صريح وشواهد واضحات. ومن جملة نعمه تعالى رفع أهل الإسلام وخفض أهل الكفر والبدع والضلالات. وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له شهادة فاز بالنعم العظمى قائلوها وارتوى بالشراب الهني واردوها. وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله المنزل عليه آيات وحجج قرآن عربي غير ذي عوج صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ما ترنم شخص بكلام الذبيح. وأعرب الكلام لأعراب القرآن النصيح (أما بعد) فيقول العبد الفقير الفاني محمد معصوم بن سالم السماراني: طالما وقفت على شرح الأجرومية لشيخ شيخنا علامة الزمان فريد العصر والاوان ناشر شريعة وله عدنان مولانا وسيدنا السيد أحمد بن السيد زيني دحلان أطال في عمره الرحمن. وتمت أن أرتع في ذلك البستان اذ وجدته أعذب الشروح وأحلاها وأسهلها فهمها وحفظا وأجلاها. ثم تركته زمانا طويلا وصرفته في غيره صرفا جميلا لأنني غير متأهل لسلك ذلك الطريق اذ هو والله بحر عميق. ثم انه طلب مني بعض الاخوان فتح الله عليه وعلى قنوح أهل العرفان أن أخدمه وأبينه بعض بيان. وأن أذيل كلام المتن بشواهد من ألفاظ القرآن وتفكرت في قول النبي ﷺ اذ مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له فشددت حبال العزم وأنايلد الله الحرام وقضيت حجتى حجة الاسلام وصاحبت العزم الى ان ارجعنى الله الى بلدى فبذلت في ذلك جهدى مستعينا بحول الله وقوته لا بحولى وقوتى. ولنبدا قبل الشروع في المقصود ببعض من مآثر الشارح أعاد الله علينا وعلى جميع المسلمين من بركاته وعلومه وأسراره فأقول: هو رضى الله عنه من آل البيت النبوى من الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، ومن الذين حرروا العلوم تحريرا، وهو رضى الله عنه من العلماء العاملين الناصحين، الباذل همته ونفسه وماله في تربية المريدين وتعليمهم ما ينفعهم من أمور الدنيا والدين حتى أنه بعد أن ظهر على طلبته بالمسجد الحرام آية النجاة وحتمهم على تعليم الطلبة انتقل الى تعليم أهل البرارى والقفار من أرض الحجاز والشام واليمن، وصار يذهب بنفسه اليهم ويتردد عليهم ويرسل اليهم من يعلمهم ما يحتاجون اليه من الأمر اللازم من الصلاة والصيام والزكاة والحج والقرآن، حتى أنه انتهى الأمر الى أن صار المعلمون ستن قفيها في كل قرية فقيه يؤذنون وقيمون الصلاة ويصلون الجماعة فانشر والله الحمد ركنه في تلك الجهات الدين، وتاب على يديه كثير من أحلاف العرب المذنبين، فله الجزية عن الاسلام وأهله أفضل

حاشية

مشويق الخلان

على شرح الآجرومية للسيد أحمد زيني دحلان

تأليف الشاب النجيب والفاضل اللبيب

الحاج محمد معصوم بن الشيخ

سالم السماراني السفاطوني

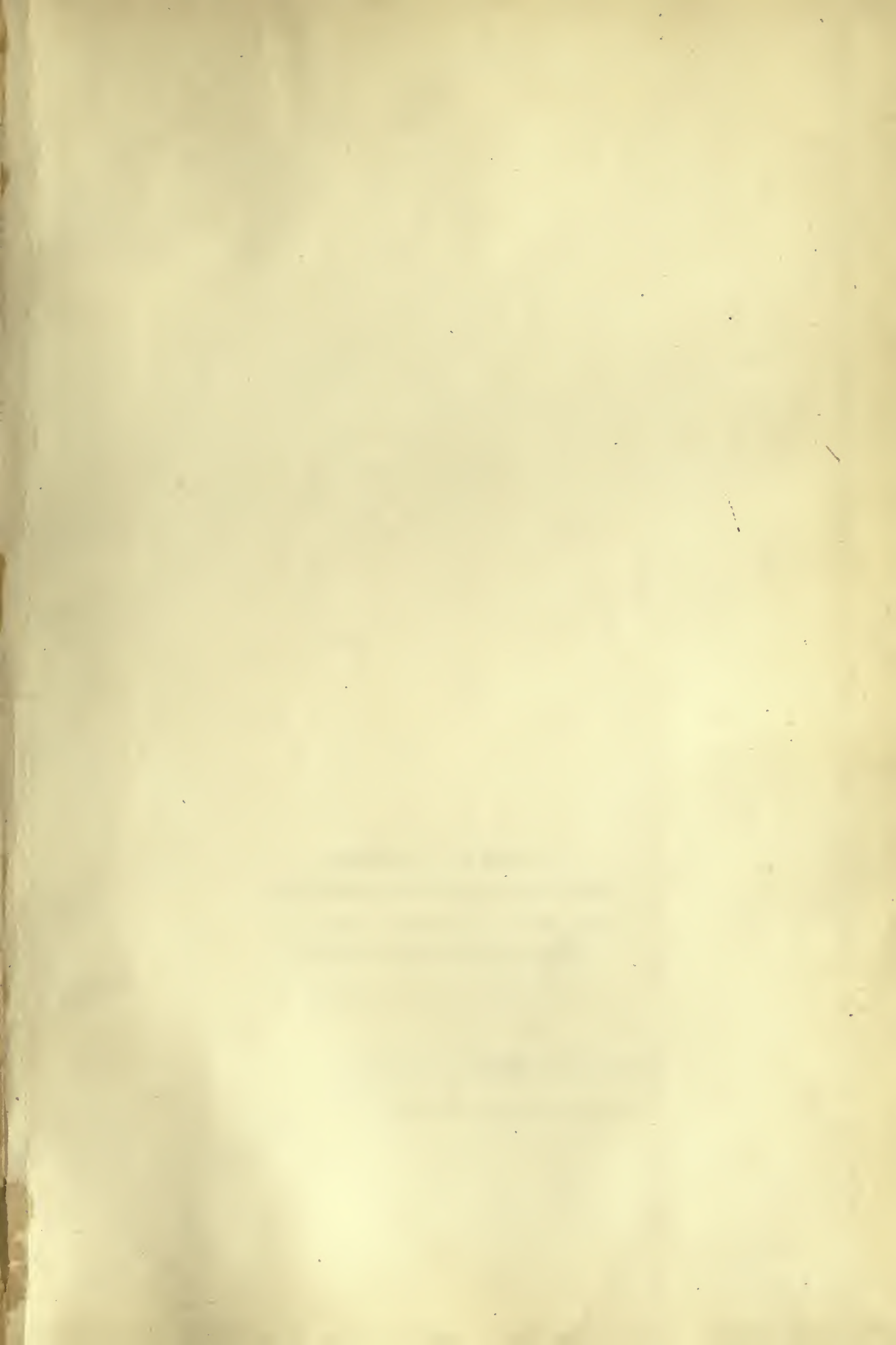
نفع الله بها الطالبين

آمين

وبهامشها الشرح المذكور للسيد أحمد زيني دحلان

(لا يجوز طبع هذا الكتاب الا باذن مؤلفه)

طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر



PLEASE DO NOT REMOVE
CARDS OR SLIPS FROM THIS POCKET

UNIVERSITY OF TORONTO LIBRARY

PJ
6101
I133D37
1886

al-Samārānī, Muḥammad Ma'sūm ibn
Ṣālim
Hashiyat Tashwiq al-khillan

